الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 – لونيسي علي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

العنوان : أثر إدارة الأزمات على التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري – دراسة حالة ولاية ورقلة من 1999–2019 –

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في : الطور الثالث (ل م د)

تخصص : إدارة الموارد البشرية

من إعداد الطالب

مبارك شريف خليل

أمام اللجنة المتشكلة من :

.....	.....	.....	رئيســـا
.....	.....	.....	مشرفا ومقررا
.....	.....	.....	عضوا مناقشا
.....	.....	.....	عضوا مناقشا
.....	.....	.....	عضوا مناقشا.
.....	.....	.....	عضوا مناقشا.

السنة الجامعية 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 –لونيسي علي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

العنوان : أثر إدارة الأزمات على التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري – دراسة حالة ولاية ورقلة من 1999–2019 –

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في : الطور الثالث (ل م د)

تخصص : إدارة الموارد البشرية

إعداد الطالب

مبارك شريف خليل

إشراف الدكتور

شكاكطة عبد الكريم

السنة الجامعية 2022/2021

قال القاضي الفاضل أستاذ العلماء البلغاء عبد الرحيم البيساني وهو يعتذر إلى العماد الأصفهاني عن كلام استدركه عليه:

" إني رأيتُ أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومهِ إلا قال في غَدِهِ: ولوُ غَيرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يُستحَسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِك هذا لكان أجمل. وهذا أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر."

الإهـــداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يتغمد روحك الطاهرة في أعلى عليين وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

"والدي العزيز رحمة الله عليك"

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كانت دعواتها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب رحمة الله عليها تقبلك الله في زمرة الشهداء مع الأنبياء والصديقين

"أمي الحبيبة رحمة الله عليك"

جعل الله هذا العمل صدقة جارية عليكما إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها يامن كنتما تتوقان شوقا لمعانقتي يوم تخرجي...

إلى من تساير دربي وتقاسمني حلو الحياة ومرها ، مطمئنة مبتسمة واثقة في كل صغيرة وكبيرة "زوجتي الكريمة"

إلى هدية الله فوق الأرض زينة الحياة الدينا "هند ومعاذ"

إلى قطار ذكرياتي "إخوتي وأخواتي، أبنائهم وبناتهم"

إلى بيتي الثاني "فوج النهضة"

الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد حمدا أبلغ به رضاك أؤدي به شكرك وأستوجب به المزيد من فضلك، سبحانك اللهم وبحمدك، سبحان الله رب العرش العظيم، والحمد لله رب العالمين.

للعلم أهله وخاصته، للنجاح أناس يفقهون معناه، وللإبداع أناس يحصدونه، وعاء العلم المعطاء أستاذي المشرف الدكتور شكاكطة عبد الكريم ، لك مني وافر الشكر والثناء، أقدرك وأحترمك لإثنين أخلاقك وعلمك، زادك الله علما على علم.

إلى ورثة الأنبياء، إلى كل من علمني حرفا، أصحاب التميز والأفكار النيرة، إلى كل من استقيت منهم معرفة وتجربة، إلى من لا يستعجل ثماره لإيمان فيه بذرة الخير تنمو "أساتذتي الكرام وأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه".

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر الذي لا يستحقه إلا أنتم، إليكم يا من كان لكم قدم السبق في ركب العلم والتعليم، إليكم أهدي عبارات الشكر والتقدير، "زملاء التكوين خاصة علي".
إلى الزملاء موظفي وإطارات العمل، شكرا لمساعدتكم وصبركم ودعمكم لي لإتمام هذا العمل .
أصدقائي الأعزاء كل التبجيل والتوقير لكم، أنتم مصدر سعادتي .
إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد شكرا لكم جميعا .

الطالب مبارك شريف خليل

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر إدارة الأزمات على التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري – دراسة حالة ولاية ورقلة 1999–2019 ، حيث تطرقت هذه الدراسة في جانبها النظري إلى الأزمات بصفة عامة وكيفية معالجتها قبل التطرق إلى إدارة الأزمات التي تعتبر مختلفة تماما عن سابقتها ، ومناهج تشخيصها وصولا إلى دراسة إجرائية لإدارة الأزمات في الجزائر في خضم التطورات المستمرة والمتغيرة في مختلف الميادين وعلى كافة المستويات، الأمر الذي يجعل المنظمة أو الكيان مضطر للأخذ بهذا النوع من الإدارة وأساليبها المختلفة حتى يمكن لها المحافظة على تنافسيتها وبقائها .

في حين متغير التنمية الذي لا يقل أهمية من سابقه الذي أضحى أكثر من ضرورة خاصة مع غزو العولمة لجوانب الحياة المختلفة وتأثرها بها أيما تأثر، والتزايد المتصاعد في احتياجات ومتطلبات المواطن المحلي من أجل تحسين ظروفه المعيشية وضمان على الأقل الحد الأدنى من شروط العيش الكريم، في صيغة تتطلع إلى تجسيد الرشادة والعقلانية في التسيير المحلي الذي يعتبر القاسم المشترك بينه وبين إدارة الأزمات في معادلة تتكفل بها أبعاد ثلاثة ضرورية عن طريق مؤشراتها المختلفة والمتعددة التي يمكن من خلالها معالجة موضوع الدراسة بكل دقة وتفصيل.

وعلى هذا الأساس تم اختيار منطقة الجنوب الشرقي الجزائري وولاية ورقلة بالخصوص كونها أغنى ولاية في الجزائر وما تكسبه من ثروات ظاهرية وباطنية تؤهلها لتكون نموذجا في ميدان تسيير الأزمات والتنمية سواء في محاكاة لنماذج عالمية على غرار معظم دول الخليج الغنية أيضا بهذه المادة الحيوية.

وتحقيقا لأهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المناهج والأدوات البحثية من خلال جمع وتحليل للبيانات والمعطيات والاحصائيات المتعلقة بالمنطقة طيلة عشرين سنة، كما تم تصميم الاستبانة الخاصة بالدراسة وفقا لعينة مقصودة من إطارات المنطقة ومن مختلف الإدارات التي تعنى بالعمليتين في آن واحد ولها أثر في نجاح أو فشل هاتين المقاربتين ، وذلك لأجل معرفة كيفية مساهمة إدارة الأزمات في تحقيق التنمية المحلية من جهة ومدى توفيق مسؤولي ولاية ورقلة في تجسيدها وتحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى.

حيث أظهرت نتائج الدراسة أن لإدارة الأزمات بأبعادها الثلاثة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية أثر قوي على تحقيق معادلة التنمية المحلية بالولاية ، من خلال ما توصلت الدراسة إليه والتأكد من

وجود فروق ذات دلالة إحصائية من إجابات عينة الدراسة المستجوبة لمتغيرات الدراسة ، وعلى إثر ذلك تقدمنا بتصور مقترح للإدارة الإلكترونية لإدارة أزمة الهجرة غير الشرعية في المنطقة من خلال مقاربة العلوم ببعضها البعض وضمان الفعالية القوية لإدارة هذه الأزمة محليا ووطنيا وحتى دوليا وأي أزمة مشابهة لذلك عبر تطبيق إلكتروني جاهز للاستغلال وتقديم الحلول لاتخاذ القرارات المثالية بخصوص هذه الأزمات.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	**04**
الشكر والتقدير.....	**05**
الملخص	**VI**
فهرس المحتويات.....	**IX**
قائمة الجداول	**XIV**
قائمة الأشكال	**XVIII**
قائمة المختصرات	**XXI**
مقدمة	أ- ت
الفصل الأول : المنطلقات الفكرية والنظرية لإدارة الأزمات.....	1-61
المبحث الأول: مدخل مفهومي للأزمة	04
المطلب الأول : تعريف الأزمة و المفاهيم ذات الصلة.....	04
المطلب الثاني : خصائص الأزمة ومراحلها	10
المطلب الثالث: أسس تصنيف الأزمات والتعامل معها.....	18
المبحث الثاني : المقاربة النظرية لإدارة الأزمات	20
المطلب الأول : مفهوم إدارة الأزمات ومقوماتها	20
المطلب الثاني : الاتجاهات الفكرية لتحليل إدارة الأزمات	27
المطلب الثالث : نماذج وسيناريوهات إدارة الأزمات	34
المبحث الثالث : فاعلية أداء ونجاح إدارة الأزمات	40
المطلب الأول : تشخيص مناهج الأزمات	40
المطلب الثاني : مراحل إدارة الأزمات وشروط نجاحها	44
المطلب الثالث : التكريس القانوني لإدارة الأزمات في الجزائر	53
خلاصة الفصل الأول	61
الفصل الثاني : التنمية المحلية بين المعالجة النظرية وتقييم واقعها	

في الجزائر 62-135
المبحث الأول : التنمية مقاربة ابستمولوجية 64
المطلب الأول : مفهوم التنمية وخصائصها..... 64
المطلب الثاني : نظريات التنمية 73
المطلب الثالث: معوقات التنمية 79
المبحث الثاني : المدخل المفهومي والنظري للتنمية المحلية 85
المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية وأهدافها 85
المطلب الثاني : مبادئ التنمية المحلية ومقوماتها 93
المطلب الثالث : أبعاد التنمية المحلية 99
المبحث الثالث : تقييم واقع التنمية المحلية في ظل السياسة العامة في الجزائر..... 106
المطلب الأول : التكريس القانوني للتنمية المحلية في الجزائر 107
المطلب الثاني : سياسة وبرامج التنمية في الجزائر 117
المطلب الثالث : واقع التنمية المحلية في الجزائر 129
خلاصة الفصل الثاني 135
الفصل الثالث : انعكاسات إدارة الأزمات على التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري.....136-220
المبحث الأول : تقديم عام لولاية ورقلة 139
المطلب الأول : محددات ولاية ورقلة ومقوماتها 139
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للولاية وأثره على التنمية المحلية 146
المطلب الثالث : البعد التاريخي للمنطقة بين إدارة الأزمة وتحقيق التنمية المحلية 150
المبحث الثاني: البعد الأمني وأزمة التنمية المحلية بولاية ورقلة 158
المطلب الأول : المقاربة الأمنية في الجزائر والمنطقة محل الدراسة 158
المطلب الثاني : الأزمات الأمنية في المنطقة وأساليب المواجهة 164
المطلب الثالث : آثار الأزمات الأمنية على إقليم الجنوب الشرقي في ظل ثنائية الأمن والتنمية 172

المبحث الثالث : البعد الاقتصادي والاجتماعي لأزمة التنمية بورقلة 182
المطلب الأول : إدارة الأزمات الاقتصادية في المنطقة في ظل سياسات الإصلاح التنموية 182
المطلب الثاني : الأزمات الاجتماعية وإدارتها في منطقة ولاية ورقلة 208
المطلب الثالث : واقع التنمية المحلية في المنطقة في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية 214
خلاصة الفصل الثالث 220
الفصل الرابع : واقع إدارة أزمات التنمية المحلية في ظل رهانات منطقة الجنوب الشرقي الجزائري 221-334
المبحث الأول: دراسة حالة لواقع إدارة الأزمات والتنمية المحلية في ولاية ورقلة 223
المطلب الأول : الإطار المنهجي للدراسة الميدانية 223
المطلب الثاني : تحليل وتفسير محاور الدراسة 236
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة 268
المبحث الثاني : رهانات إدارة الأزمات في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري 280
المطلب الأول : رهانات إدارة الأزمات الأمنية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري ... 280
المطلب الثاني : رهانات إدارة الأزمات الاقتصادية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري 286
المطلب الثالث : رهانات إدارة الأزمات الاجتماعية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري 292
المبحث الثالث : التصور المقترح لإدارة أزمة الهجرة غير الشرعية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري 297
المطلب الأول : مرتكزات ومبررات التصور المقترح 297
المطلب الثاني : إجراءات التصور المقترح 308
المطلب الثالث : نتائج التصور المقترح 318
خلاصة الفصل الرابع 332

الخاتمة	342-334
قائمة المراجع	378-343
الملاحق	379
الملخص باللغة الأجنبية	398

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	طبيعة أسوء وأفضل سيناريو يمكن أن يتبنى في المنظمة لمواجهة مختلف الأزمات	38
02	مصفوفة نجاح إدارة الأزمات	52
03	مؤشرات التنمية المحلية	94
04	التوزيع القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي	118
05	نفقات قطاعات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	121
06	الوضعية الاجمالية لبعض مؤشرات التنمية المحلية في الجزائر (1999-2019)	129
07	أهم الخصائص الديموغرافية لولاية ورقلة	143
08	توزيع سكان ولاية ورقلة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية	144
09	قطاع الفلاحة على مستوى ولاية ورقلة	145
10	الوضعية الجغرافية وفق التقسيم الإداري لولاية ورقلة	147
11	حجم التسلح والانفاق العسكري في الجزائر من 1999-2019	167
12	الولايات الحدودية للجنوب الشرقي الجزائري	175
13	المبالغ المخصصة للمخططات التنموية المحلية في الولاية 1999-2000	182
14	المبالغ المخصصة للعملية التنموية في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	183
15	المبالغ المخصصة للعملية التنموية في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بولاية ورقلة	184
16	المبالغ المخصصة للعملية التنموية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) لولاية ورقلة	187
17	المبالغ المخصصة للعملية التنموية في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) بولاية ورقلة	189

18	حجم المبالغ المالية المخصصة للعملية الإنمائية بولاية ورقلة 1999-2019	191
19	الوضعية العامة للمناطق الصناعية ومناطق النشاط في ولاية ورقلة 1999-2019	194
20	عدد المشتركين بالغاز والكهرباء على مستوى ولاية ورقلة 1999-2019	195
21	الوضعية العامة لقطاع الفلاحة على مستوى ولاية ورقلة 1999-2019	197
22	الوضعية العامة للثروة الحيوانية لولاية ورقلة 1999-2019	199
23	الوضعية العامة لقطاع الري على مستوى ولاية ورقلة 1999-2019	201
24	الوضعية العامة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية لولاية ورقلة 1999-2019	204
25	الوضعية العامة لتطور وتقسيم ساكنة ولاية ورقلة من 1999-2019	208
26	الوضعية العامة للعمالة وعلاقات العمل في ولاية ورقلة 1999-2019	209
27	الوضعية العامة لقطاع الصحة في ولاية ورقلة 1999-2019	210
28	الوضعية العامة للتربية والتعليم العالي في ولاية ورقلة 1999-2019	211
29	الوضعية المادية للسكنات في إطار برامج ولاية ورقلة 1999-2019	213
30	حجم الاموال المخصصة للتنمية لولاية ورقلة 1999-2019	215
31	الوضعية العامة للمجتمع المدني لولاية ورقلة 1999-2019	216
32	حجم وتوزيع مجتمع وعينة الدراسة	224
33	العبارات المعدلة في استبانة الدراسة	226
34	حجم وعينة مجتمع الدراسة النهائية	228
35	توزيع فقرات الاستبانة على متغيرات الدراسة	229
36	معامل الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد الدراسة والدرجة الكلية لاستبانة إدارة الأزمات على التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري : ولاية ورقلة	230
37	معامل الارتباط بين مختلف فقرات بعد المتغير المستقل مع الدرجة الكلية لكل محور	231
38	معامل الارتباط بين مختلف فقرات بعد المتغير المستقل مع الدرجة الكلية لكل محور	232

39	معامل الارتباط بين مختلف فقرات بعد المتغير المستقل مع الدرجة الكلية لكل محور	233
40	معامل الارتباط بين مختلف فقرات بعد المتغير التابع مع الدرجة للمتغير	234
41	قيم معامل كرونباخ ألفا لكل بعد من أبعاد الدراسة	235
42	نتائج اختبار معامل تضخم التباين واختبار التباين المسموح به ومعامل الالتواء	235
43	نتائج تحليل الإحصاء الوصفي للجنس (V1)	236
44	نتائج تحليل الإحصاء الوصفي للسن (V2)	237
45	نتائج تحليل الإحصاء الوصفي للمؤهل العلمي (V3)	238
46	نتائج تحليل الإحصاء الوصفي للخبرة المهنية (V4)	238
47	نتائج تحليل الإحصاء الوصفي للمستوى الوظيفي (V4)	239
48	إجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد إدارة الأزمات الأمنية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية	240
49	إجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد إدارة الأزمات الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية	246
50	إجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد إدارة الأزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية	257
51	نتائج الدراسة الوصفية للمتغير التابع	266
52	درجات تقدير عينة الدراسة حول أثر إدارة الأزمات الأمنية على التنمية المحلية في المنطقة وفق المتغير المستقل	269
53	تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدرجات تقدير عينة الدراسة لبعد إدارة الأزمات الأمنية في المنطقة تبعا لمتغير إدارة الأزمات	269
54	درجات تقدير عينة الدراسة حول أثر إدارة الأزمات الاقتصادية على التنمية المحلية في المنطقة وفق المتغير المستقل	271
55	تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدرجات تقدير عينة الدراسة لبعد إدارة الأزمات الاقتصادية في المنطقة تبعا لمتغير إدارة الأزمات	273
56	درجات تقدير عينة الدراسة حول أثر إدارة الأزمات الاجتماعية على التنمية المحلية في المنطقة وفق المتغير المستقل	276
57	تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدرجات تقدير عينة الدراسة لبعد إدارة الأزمات الأمنية في المنطقة تبعا لمتغير إدارة الأزمات	277
58	اتجاه الهجرة إلى بلدان المغرب العربي	300
59	احصائيات المهاجرين غير الشرعيين المفقودين في مناطق الصحراء الكبرى، منطقة الساحل، الجنوب الكبير حسب المنطقة الأصلية	301

60	إحصائيات المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في الجزائر	302
61	مسارات الهجرة غير الشرعية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري	310
62	المدن الأصلية والافتراضية وتكلفة إنشائها	317
63	الممرات الجديدة حسب البيان 'G	318

قائمة الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تدرج مفاهيم الأزمة	10
02	مراحل إدارة الأزمات	48
03	نظام اليقظة الاستراتيجية في التفعيل الاستباقي للحد من الأزمات	52
04	أبعاد التنمية المحلية	105
05	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي	120
06	النفقات حسب القطاعات الأصلية والإضافية للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	124
07	نسب توزيع مدى استفادة القطاعات في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	127
08	تقييم واقع التنمية المحلية في الجزائر (1999-2019)	133
09	حجم واقع المبالغ المخصصة لعملية التنمية المحلية في الجزائر (1999-2019)	134
10	توزيع الساكنة في ولاية ورقلة حسب المناطق الحضرية والريفية	145
11	حجم التحديثات العسكرية في الجزائر من 1999-2019	168
12	نسب المبالغ المالية الاجمالية المخصصة للعملية التنموية في ولاية ورقلة (حسب مصادر التمويل) 1999 -2019	193
13	مؤشر الصناعة لولاية ورقلة 1999-2019	196
14	الوضعية العامة لقطاع الأشغال العمومية في ولاية ورقلة 1999-2019	206
15	الوضعية المادية للسكنات في إطار برامج التنمية لولاية ورقلة 1999-2019	214
16	توزيع أفراد عينة الدراسة	224
17	أهم التهديدات الأمنية وتأثيرها على الأبعاد التنموية بمنطقة الجنوب الشرقي الجزائري	286
18	خريطة مسارات الهجرة غير الشرعية الافريقية في منطقة جنوب الجزائر	305

19	بيان التصور المقترح	313
20	البيان الجديد G’	316
21	المدن غير المترابطة ذات التكلفة الأكبر في البيان G’	319
22	المدن غير المترابطة لحل المقترح الأول	320
23	المدن غير المترابطة ذات التكلفة الأكبر في البيان G’	321
24	المدن غير المترابطة لحل المقترح الثاني	322
25	المدن غير المترابطة ذات التكلفة الأكبر في البيان G’	323
26	المدن غير المترابطة لحل المقترح الثالث	324
27	المدن غير المترابطة ذات التكلفة الأكبر في البيان G’	325
28	المدن غير المترابطة لحل المقترح الرابع	326
29	واجهة التطبيق الخاص بتصور المقترح لإدارة أزمة الهجرة غير الشرعية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري	330
30	النتيجة النهائية للتصور المقترح	331

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات :

الرمز	المصطلح باللغة الأجنبية	ترجمة المصطلح باللغة العربية
PCD	Programme Communal du Développement	المخطط البلدي للتنمية
PSD	**Programme sectoriel déconcentré**	البرنامج القطاعي غير الممركز
PCD-PSRE	**Programme communal du développement- Programme de la relance économique**	البرنامج البلدي للتنمية لمخطط الإنعاش الاقتصادي
PSD-PSRE	**Programme sectoriel déconcentré - Programme de la relance économique**	البرنامج القطاعي غير الممركز لمخطط الإنعاش الاقتصادي
PSD-SUD	**Programme sectoriel déconcentré - sud**	البرنامج القطاعي غير الممركز لمنطقة الجنوب
PCD-PCSC	**Programme communal du développement- programme complémentaire pour soutenir la croissance**	المخطط البلدي للتنمية للبرنامج التكميلي لدعم النمو
PSD-PCSC	**Programme sectoriel déconcentré - programme complémentaire pour soutenir la croissance**	المخطط القطاعي للتنمية للبرنامج التكميلي لدعم النمو
PSD.PS.FSDRI	**Programme sectoriel**	المخطط القطاعي للتنمية

لبرنامج الجنوب فيما يتعلق بالبرنامج القطاعي لمختلف القطاعات الاقتصادية	**déconcentré – programme- sud des différent secteurs économiques**	
المخطط البلدي للتنمية لبرنامج جنوب –جنوب	**Programme communal du développement-programme-sud-sud**	PCD.P.S.SUD
البرنامج القطاعي غير الممركز لبرنامج جنوب –جنوب	**programme sectoriel déconcentré- sud- sud**	PSD.P.S.SUD
المخطط البلدي للتنمية – البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	**Plan communal du développement-programme complémentaire pour la croissance économique**	PCD-PCCE
المخطط القطاعي غير الممركز –البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	**programme sectoriel déconcentré - programme complémentaire pour la croissance économique**	PSD-PCCE
المخطط القطاعي للتنمية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي	**Plan sectoriel du développement-programme pour la consolidation économique**	PSD-PACE

مقدمـــــة

يشهد العالم ظواهرا متنوعة وكثيرة وتسارعا للأحداث في مختلف الميادين السياسية الاقتصادية و الاجتماعية التي يمكن أن تؤثر عليها و تشكل صعوبات كبيرة في التعامل معها أو القضاء عليها و حتى التنبؤ بحدوثها والكشف المبكر للإرهاصات التي تسبق حدوث الأزمات سواء كانت داخلية أو خارجية ، مما تعتبر تهديدا حقيقيا لوجود الكيان ومؤسساته، الأمر الذي يؤدي إلى طغيان منطق الدولة المتدخلة وتركيز السلطات والوظائف الإدارية الأساسية من تخطيط وتوجيه واشراف ومراقبة في يدها، والتي يجب أن تعمل في شكل متناسق بغية تحقيق مختلف الاستراتيجيات والأهداف المسطرة في إطار تشاركي مع كل الفواعل الرسمية وغير الرسمية والتي بدورها تعتبر أرضية كبيرة لا يستهان بها في تحقيق الأهداف المشتركة من جهة ، والتغلب على الأزمات واحتواءها من جهة أخرى .

تنقسم الأزمات إلى ثلاث مراحل من مرحلة قبل حدوث الأزمة إلى الوقت العصيب ومرحلة مواجهتها إلى مرحلة ما بعد حدوثها ، وإذا كانت الأزمة تتميز بعنصري المفاجئة والسرعة، إضافة إلى مصدر التفاعلات الذي يشكل بدوره مصدر قلق وتغذية للأزمة مما يجعل منها غير متوقعة النتائج ، ولمجابهة ذلك يجب أن تقابلها إدارة مختصة تتوفر فيها شروط دقيقة جدا قوية مبنية على أسس علمية حتى تتمكن من تشخيص الأوضاع والإلمام قدر المستطاع بالمعلومات المهمة والمحيطة التي تمكنها من التغلب على تلك التغيرات والتأقلم مع التطورات لاسيما في شق طرح البدائل المتوفرة واتخاذ القرارات السليمة لحصر الأزمة والحد من انتشارها، الأمر الذي يجعلها تحتكم إلى دراسة الواقع والتفكير الموضوعي للخروج بأقل الأضرار الممكنة والتصدي لما قد تخلفه هذه الأخيرة سواء كانت أزمات طبيعية كالزلازل والبراكين أو أزمات أنظمة ومؤسسات وأزمات أخرى سياسية خاصة كل ما يتعلق بالأزمات الأمنية والتهديدات التي قد تشكل مصدر خطر على قيام الدولة ، ولولا قوة الإدارة وفريق العمل القوي المتخصص الذي يعمل وفق استراتيجيات واضحة وأهداف مدروسة بدقة لانقلبت الأدوار وانتقلت الدولة من موقع الهجوم والقضاء على الأزمة (قبل حدوث الأزمة) إلى موقف الدفاع وفتح كل الجبهات، مما يزيد من صعوبة التصدي والسيطرة عليها، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا برؤية مبنية على مقاربة تتطلع إلى محاكاة مستخلصة من وحي الخبرة أو الواقع في حالة الأزمة (أثناء الأزمة) ، وإلا دخلت في دوامة الفوضى أي كانت حقيقية أو خلاقة وتكبدُ الخسائر(بعد الأزمة) .

من ضمن أهداف الدولة التي تسعى لتحقيقها هي الاستقرار والحفاظ على سيادتها وأمنها وحماية نفسها من التهديدات الخارجية، كما تسعى جاهدة إلى توفير بيئة داخلية ملائمة تمكن

مؤسساتها من ترك بصمة تعتبر مرجعية حقيقية للتغلب على كل أشكال الأزمات وطريقة احتواءها خاصة الأزمات الداخلية باستغلال كل الفرص المتاحة ونقاط القوة و تدارك مواطن الضعف وتحسينها حتى تتمكن من الممارسة الفعلية لمقاربات جديدة تتميز بآليات تدعو للحكامة والرشادة في التسيير المحلي، ونظام لامركزي قوي مبني على عدة فواعل تندرج ضمن المجتمع المحلي الذي بدوره يكسب شرعية للتسيير ومجابهة الأزمات في بناء هوية محلية مستقلة تمكن الادارة المحلية من العمل على تحقيق التنمية المحلية في شتى الميادين ، وبالتالي تحقيق منظومة التنمية الشاملة وفق أطر ومناهج واضحة المعالم .

إن اتساع رقعة الدولة وتعدد أقاليمها يستوجب عليها ممارسة مهامها ووظائفها الإدارية الأساسية التي تمكنها من فرض منطق التسيير المحلي المبني على تقاسم الأعباء وتفويض المهام لتسيير شؤون المواطن المحلي من خلال ترقية الخدمة العمومية، إدارة الجيدة للمرفق العام، إضافة إلى استحداث مصادر جديدة للثروة التي تتمتع بها هذه الأقاليم سواء كانت ظاهرية أو باطنية مع وضع استراتيجية تخدم منطق الاستدامة، ولأن حالة دولة الجزائر خاصة نوعا ما ، حيث تتربع على مساحة تفوق 02 مليون كم^2 مع تنوع مناطقها بين تل وهضاب ومنطقة الصحراء وما يميز كل واحدة منها من خصوصيات وثروات هائلة تتطلب تحقيق العدالة في التوزيع وتسخيرها لخدمة الصالح العام، وحتى نتمكن من تبني مقاربات تحقق التنمية المحلية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية ، وفق أسلوب يمكن الإدارة من تحقيق أهداف وجودها ضمن آليات واستراتيجيات مبنية على تخطيط محكم ومدروس يراعي بيئة الدولة وثقافتها مستندا على عمق تاريخها وبعدها الأيديولوجي وحاضر يعتمد على الاعتراف بوجود نطاق الاشراف، المتابعة والتقييم لمختلف الخبرات بكل موضوعية حتى يسهل عليه تحقيق النظرة الاستشرافية .

الكلمات المفتاحية للدراسة: الأزمة، إدارة الأزمة، التنمية، التنمية المحلية، الجنوب الشرقي الجزائري، الاستقصاء، دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، الخوارزمية، البيان، الحل الأمثل، لغة برمجة، تطبيق.

أهمية الدراسة :

إن إدارة الأزمات والتنمية المحلية من المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا في مجال الإدارة العامة وتتضح لنا هذه الأهمية التي تبرز في جانبين رئيسيين:

الأول : الجانب النظري الذي سيركز بالتحديد على التطرق إلى أهم المنطلقات الفكرية والنظرية لمتغيرات الدراسة .

الثاني : الجانب التطبيقي (دراسة الحالة – الميداني) الذي سيركز على العلاقة الحقيقية وحجم التأثير الذي تلعبه إدارة الأزمات على التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري (ولاية ورقلة) بصفة خاصة والمناطق الصحراوية في الجزائر بصفة عامة، إضافة إلى انعكاساتها والتطورات الكبيرة التي يمكن أن تساهم في تعطيل التنمية المحلية المسطرة من قبل الدولة في كل الميادين طيلة عقدين من الزمن قصد الإلمام بحيثيات الموضوع قيد الدراسة .

أهداف الدراسة : يمكن تلخيص أهم الأهداف التي يتم الوصول إليها من خلال هذه الدراسة في :

الأهداف العلمية :

- توضيح الأبعاد النظرية لإدارة الأزمات المختلفة والمتنوعة محل الدراسة.
- التعريف بأهمية إدارة الأزمات كمتطلب أساسي في معالجة مختلف المصاعب والعراقيل التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية.
- الوقوف على أهم خصائص إدارة الأزمات كأسلوب لحقيق التنمية المحلية.

الأهداف العملية (التطبيقية) :

- التوصل إلى أفضل الحلول لمواجهة الأزمات الفعلية التي قد تشكل تهديد حقيقي على منطقة الدراسة.
- معرفة مدى استفادة الولاية من برامج التنمية وسياسيات الإصلاح الوطني المعتمدة من قبل الدولة بغية تحقيق التنمية المحلية في المناطق الجنوبية الصحراوية.
- التعرف وتحليل بعض سيناريوهات إدارة الأزمات في إقليم المنطقة محل الدراسة.
- معرفة أهم المشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية في المنطقة الصحراوية وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية.
- استنتاج بعض الحلول التي تمكن من تفادي الأزمات والحد منها.
- اقتراح أهم الاستراتيجيات التي تمكن الجماعات المحلية من تبني إدارة الأزمات كمقاربة لتحقيق التنمية المحلية.

أسباب اختيار الموضوع :

الأسباب العلمية : التزايد والاهتمام العالمي بمثل هذه المواضيع التي تزداد حداثة وتطورا رهيبا، مع اتفاق جل الباحثين في علم السياسة على أن علم الإدارة العامة بصفة مجملة وعلم إدارة الأزمات بصفة خاصة هو فاعل محوري في الحفاظ على استقرار وأمن المنظمات والدول لحمايتها من الزوال.

- ميلنا لمثل هذه المواضيع التي لها وزن كبير وما يمكن أن تقدمه من إضافة في ميدان البحث العلمي الأكاديمي.
- شعورنا بأهمية الموضوع خاصة مع التطورات الرهيبة والتحولات الجيوسياسية التي يشهدها العالم في خضم الأحداث الكبيرة والمتسارعة التي يمكن للجزائر والمنطقة الصحراوية أن تؤثر فيها وتتأثر بها.
- الدور المحوري الذي تلعبه الإدارة في مجابهة الأزمات على كل الأصعدة خاصة مع إقرار وجود عدد معتبر من الأقاليم وكبر مساحتها، ناهيك عن تغير الخريطة السياسية للدول المجاورة خاصة بعد ثورات الربيع العربي من جهة وأزمات دول الساحل من جهة أخرى.
- اليقين والاعتقاد الراسخ أن كل عملية تنمية لا يمكن لها أن ترى النور إلا إذا كانت لها إدارة محلية قوية مبنية على أسس صحيحة سليمة تعمل وفق آليات واضحة وشفافة تعتبر هي مركز التغيير والاصلاح على كل الأصعدة.

الأسباب الموضوعية:

- الرغبة القوية في معرفة مدى نجاح التجربة الجزائرية في تطبيق الاستراتيجيات المتبناة من قبل الحكومة في الفترة المحددة محل الدراسة، الأمر الذي يعتبر سياسة المخططات مؤشر قوي لتحقيق الأهداف التنموية المسطرة التي قامت بها الدولة والمضي قدما نحو الاصلاحات العميقة والمشاريع الكبيرة، خاصة في فترة البحبوحة المالية وانتعاش سوق الذهب الأسود لمدة تفوق ربع الفترة الزمنية محل الدراسة(خمس سنوات)، والذي استطاعت الجزائر من خلاله أن تضمن احتياطي صرف كفيل بتغطية السوق المحلية وتحقيق التنمية الشاملة.
- الأوضاع السياسية السائدة وتنامي الظواهر الاجتماعية الدخيلة على المجتمع المحلي التي صارت تشكل مصدر قلق يستوجب التعامل معه ومواجهته بشتى الطرق والأساليب التي تمكن الدولة من تحقيق أهدافها في الآجال المحددة.
- قلة الدراسات المعالجة لمتغيرات الدراسة من جهة وتطبيقها على الأقاليم والوحدات الإدارية المحلية التي تستحق مجال الاهتمام الأكاديمي من جهة أخرى.

الدراسات السابقة:

– أطروحة دكتوراه **مبروك ساحلي:** بعنوان " **أزمة الدولة و التنمية في العالم العربي : دراسة حالة الجزائر** "، يطرح الباحث الإشكالية التالية : **ما مدى تأثير أزمات الدولة على نجاح السياسات والبرامج التنموية في العالم العربي، ومنها الجزائر؟** [1]. **ولقد توصلت الأطروحة إلى العديد من النتائج نذكر منها :**

- التحولات والتطورات الكبيرة التي شهدتها الدولة والتنمية خلال القرنين التاسع عشر والقرن والعشرين والعلاقة التي تربط بينهما .
- تأثر مفاهيم ومتغيرات الدراسة بالمفاهيم الحديثة التي كان لها أثر كبير في العلاقة العلمية والعملية على غرار العولمة والشركات المتعددة الجنسية.
- مواجهة الدولة لعدة تحديات اقتصادية واختراقات أمنية وضغوطات سياسية ومصاعب اجتماعية مما يشكل أزمات بالإضافة إلى أزماتها المحلية من الفقر والأمراض والهجرات غير الشرعية والصراعات الاثنية والطائفية والحدودية.
- الادعاء بتقليص دور الدولة في حدود المجتمع المدني والمنظمات المستقلة المختلفة.
- أزمات الدولة القطرية بفقدان الفعالية والمصداقية الشرعية، حيث مرجعه يكمن في اختلال التوزيع من ناحية الكمية.
- أزمة التوزيع وأثرها على التنويع الذي يعتبر رهن الدولة للتبعية، الأمر الذي يعرض الدولة إلى جملة من الأخطار على أمنها القومي والقطري وتهديد مستقبلي وشيك .
- بالرغم من الثروة النفطية الهائلة إلا أن النخب الحاكمة في الوطن العربي على غرار الجزائر لم تتمكن من معالجة مختلف التوترات الاجتماعية القديمة والحديثة، وحتى المستقبلية منها على غرار العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية لعدم شرعية معظم النخب الحاكمة.
- انتشار مظاهر التشكيك واللامبالاة والسخط الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى انتفاضات وتظاهرات وحروب أهلية.
- نظرا للظروف الخاصة التي عاشتها الجزائر تكفلت الدولة بالمسألة الاجتماعية مما سمح للنخب الصاعدة بتدعيم مواقعها باشتغال السلطة إلى تهميش واقصاء بقية الطبقات الشعبية.

---

[1] مبروك ساحلي، **أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي– دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2014

- تركيز السلطة في أيدي النخبة الحاكمة في الجزائر وتكريس نمط محدد للحكم والسيطرة وهو النمط العسكري البيروقراطي من أجل إنجاح الاستراتيجية التنموية عن طريق جملة من الإجراءات المتبعة.
- عدم مرافقة حرص تنفيذ واستكمال الإصلاحات التي قامت بها الدولة مع الحرص على تنفيذ البرامج التنموية من خلال زيادة الانفاق الحكومي المخصص للتجهيز مع تسجيل نقص فادح في كفاءة وفعالية القطاع الاقتصادي والصناعي للبلاد.

تقييم الدراسة وتوظيفها :

إن استعراض أهم المفاهيم والنظريات المحددة لمتغيرات الدراسة التي أشار إليها الباحث وشكلت تضاربا صريحا بين نمط الدولة المتدخلة والمستقلة ، مما أثر سلبا على تحقيق التنمية في الدولة ولم تكتف بذلك فقط فقد ساهمت بقصد أو عن غير قصد في استحداث عدة أزمات كان لها الأثر الكبير في تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية في الجزائر، والتي لم تسلم من طغيان مظاهر العولمة وتسيير شؤون المواطن المحلي الذي صار شغله الشاغل الدولة بعد فقدان ثقته في السلطة وممارسة كل أنواع الاغتراب السياسي، إن لم تكن استقالة جماعية من المشاركة في الحياة السياسية، حيث يشكل هذا الطرح الإطار الذي تلتقي فيه بعض أفكار بحثنا مع نتائج أطروحتنا.

– أطروحة دكتوراه **بلحبل عادل هارون** : وهي بعنوان "**التجارب التنموية للاقتصادات الناشئة في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر**"، يطرح الباحث الإشكالية التالية : **ماهي المقومات التي أدت باقتصادات بلدان جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية وماليزيا) إلى الصعود على النطاق الاقتصادي العالمي وما هي الدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري؟[1]. ولقد اعتمد مجموعة من الأسئلة الفرعية في دراسته تمحورت حول :**

- ماهي أهم أسباب إخفاق السياسات التنموية في الجزائر؟
- هل يمكن إسقاط التجربة التنموية لبلدان جنوب شرق آسيا (كوريا وماليزيا) على الجزائر؟ **حيث توصلت الأطروحة إلى العديد من النتائج نذكر منها :**

[1] عادل بلحبل هارون ، **التجارب التنموية للاقتصادات الناشئة في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016

- تأثير العولمة وانفتاح الأسواق في ظهور بلدان استطاعت أن تأخذ بأسباب التطور والرقي وانتقلت من حالة التخلف إلى التقدم وأضحت منافسا مهما للاقتصادات المتقدمة وهو ما يعرف ويصطلح عليه بالاقتصادات الناشئة.
- تتعدد مفاهيم التنمية إلى مفاهيم أوسع لتشكل نموا مستداما إذا تضمنت تغييرات في تنظيم العمل، المستوى التعليمي، الصحة والأمن.
- سبب التنمية راجع لاستراتيجيات وسياسات معينة وفق خطط مدروسة تعزز الاستقرار وتشجع الجودة والكفاءة تتعدى الإطار التاريخي والجغرافي.
- فشل جملة السياسات التي انتهجتها الجزائر بسبب عدم تطبيق استراتيجية التنمية المعتمدة على التغيير الهيكلي (عجز القطاع الصناعي والقطاع الخاص من الامتصاص الحقيقي للبطالة) وعدم وجود قاعدة صناعية متينة قائمة على التجديد والابتكار بالإضافة إلى غياب المناخ الاستثماري الملائم للصناعة خارج قطاع المحروقات.
- معاناة الجزائر واتسامها بصعوبة الارتباط التجاري والاقتصادي المقترن بالتكتلات الاقتصادية الكبيرة وعدم التخطيط للاستفادة من ثرواتها في المستقبل القريب.

تقييم الدراسة وتوظيفها:

لقد تم التركيز في هذه الدراسة على مفاهيم التنمية ومعالجتها تقريبا من جميع النواحي النظرية ومحاولة قياسها على الواقع الاقتصادي سواء لاقتصادات الدول المتقدمة أو اقتصادات الدول الناشئة التي أضحت تخطو خطى ثابتة لإدراك ذلك التقدم بالفهم العميق في توسيع رقعة التنمية والاقتصاد متعدية الجوانب الأخرى على غرار التعليم والصحة والزراعة والصناعة والأمن ، وركز الباحث أيضا على إسقاط تلك المقاربة على السياسة التنموية في الجزائر لاستدراك أهم النتائج والعمل بها لتقوية الاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق مستويات عليا من التنمية، وهذا جزء مهم من دراستنا ويتوافق معها إلى حد بعيد خاصة من ناحية التشخيص .

– أطروحة دكتوراه **مختار جلولي** : وهي بعنوان "**الإدارة الإعلامية للأزمات الداخلية في الصحافة الجزائرية– دراسة تحليلية مقارنة بين جريدتي الخبر والشروق حول أزمة غرداية** "، يطرح

الباحث الإشكالية التالية : **ما طبيعة الإدارة الإعلامية لأزمة غرداية من خلال جريدتي الخبر والشروق الجزائريتين ؟**[1] كما اعتمد مجموعة من الأسئلة الفرعية في دراسته تمحورت حول :

- كيف تم إدارة أزمة غرداية من ناحيتي الشكل والمضمون في جريدتي الخبر والشروق؟
- ماهي مجموعة المواضيع الخاصة بالأزمة المتطرق إليها؟
- ماهي مجموعة القيم المركز عليها ؟ وماهي الأهداف والوظائف التي حاولت كل جريدة تحقيقها؟

حيث توصلت الأطروحة إلى العديد من النتائج نذكر منها :

- مدى خطورة الأزمات ومخلّفاتها وأثارها السلبية على كافة الأصعدة .
- وجوب اتخاذ الحذر والحيطة من قبل أصحاب القرار خاصة في الأزمات السياسية والاقتصادية مع ضرورة العلم بمبادئ ومقومات علم إدارة الأزمات على الأقل لمواجهة الأزمات والتنبؤ بها والاستفادة من التجارب السابقة للمستقبل.
- الدور المحوري للإعلام والاتصال في أوقات الأزمات ولا يجب الاستهانة بها مع توظيفها في الاتجاه الصحيح والاعتماد على الموضوعية والمصداقية في الحصول على المعلومة من جهة والحد من إيقاف الأزمات من جهة أخرى.
- الدور المتذبذب للإعلام الجزائري في إدارة الأزمات الداخلية الذي يعكس مستوى الأداء والممارسة والذي يرجع بالدرجة الأولى لطبيعة الأزمات التي عرفتها وتعرفها البلاد ونوعية النظام السياسي السائد ودرجة الحرية المتوفرة.
- الاختلاط الاجتماعي والتاريخي هو السبب الرئيسي في التصادم والتصارع الاجتماعي في المنطقة والاختلافات العرقية والمذهبية الموجودة بين الجماعات القاطنة في المنطقة، إضافة إلى المؤامرة الخارجية التي تستهدف الجزائر عموما وغرداية خصوصا، أيضا قضية غياب التنمية بالمنطقة وانتشار مختلف الظواهر الاجتماعية الدخيلة التي لها أثر على الأزمة المعاشة بالمنطقة .

تقييم الدراسة وتوظيفها:

لقد تم التركيز في هذه الأطروحة على كيفية إدارة الأزمات الداخلية في الجزائر ومدى فاعلية دور الاتصال الإعلامي في معالجتها، مع التركيز على الجانبين الاجتماعي والديني كركيزتين أساسيتين في افتعال الأزمة الداخلية في غرداية إضافة إلى التركيز على مقاربة الإدارة الإعلامية التي

---

[1] مختار جلولي، **الإدارة الإعلامية للأزمات الداخلية في الصحافة الجزائرية – دراسة تحليلية مقارنة بين جريدة الخبر والشروق حول أزمة غرداية**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016

تعتبر جزء مهما ولكن ليست كلها في معالجة ومجابهة هذه الأزمة ، كما تم الإشارة إلى الجانب الأمني وإهمال الدور الاقتصادي وغياب التنمية المحلية التي تلعب دورا حاسما في التغلب على الأزمة، أيضا امتداد أزمة المنطقة جغرافيا، مجتمعيا، وحتى أمنيا واقتصاديا وتشابههما الكبير واعتبارهما منطقة واحدة، الأمر الذي دفعنا إلى التركيز عليها واستسقاء النتائج المهمة وتوظيفها في دراستنا هذه.

- أطروحة دكتوراه **جمال تزكريت** : وهي بعنوان "**دور الاتصال لدى الجماعات المحلية في إدارة أزمة القبائل 2001 والكارثة الطبيعية 2005 بولاية البويرة – دراسة وصفية تحليلية** "، أين يطرح الباحث الإشكالية التالية : **كيف وظفت الجماعات المحلية من هيئة تنفيذية ومجالس منتخبة في ولاية البويرة، العملية الاتصالية في التعامل مع أزمة منطقة القبائل في 2001 والكارثة الطبيعية في 2005 ؟**[1] كما اعتمد على مجموعة من الأسئلة الفرعية في دراسته التي تمحورت حول :

- ماهي وسائل الاتصال المعتمدة لدى الجماعات المحلية في مواجهة الأزمات السياسية، الاجتماعية، الأمنية، والكوارث الطبيعية؟
- كيف تعاملت الجماعات المحلية المتمثلة في الهيئة التنفيذية والهيئة المنتخبة مع أزمة منطقة القبائل والكارثة الطبيعية؟
- ماهي الأساليب التي ترتكز عليها الجماعات المحلية في التنسيق فيما بينها وماهي الآليات القانونية المطروحة في تفعيل العملية الاتصالية لإدارة الأزمات والكوارث؟ وماهي خصائصها وطبيعة الوسائل المعتمدة في التعامل مع الأزمتين؟

حيث توصلت الأطروحة إلى العديد من النتائج نذكر منها :

- –أهمية الاتصال في الأزمة يؤثر على النتيجة المترتبة سواء بالسلب أم بالإيجاب.
- ضرورة الاهتمام بتفعيل الدور الوقائي للاتصالات بدلا من التركيز على الاتصالات العلاجية وما يربطها من أنواع متقاربة كثيرة مع إدارة الأزمات كإدارة القضايا وإدارة التغيير ودور الاتصال فيهما.

---

[1] جمال تزكريت، **دور الاتصال لدى الجماعات المحلية لأزمة منطقة القبائل 2001 والكارثة الطبيعية 2005 في ولاية البويرة – دراسة وصفيه تحليلية**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر3، الجزائر 2012،

- الانتقال المحتوم من دراسة الجزء في الأزمة إلى العام أو الكلي (النموذج الشامل)، ومن الدراسة الكمية في اتصالات الأزمة إلى الدراسة الكيفية مثل ثقافة المنظمة ومستوى التحكم الذاتي للعلاقات العامة على كفاءة اتصالات الأزمة.
- الصراعات الداخلية والحزبية في المجالس الشعبية البلدية من خلال استخدام الميولات السياسية الضيقة التي تعتبر حقيقة اجتماعية ملازمة لإدارة مثل هكذا صراعات وأزمات.
- اعتبار أزمة القبائل أزمة سياسية اجتماعية بامتياز، بينما أزمة الكارثة الطبيعية ذات بعد اقتصادي اجتماعي.
- تأثر العملية الاتصالية لإدارة أزمة القبائل بسبب عجز آليات تسوية الصراعات الاجتماعية في تحقيق التوازنات لحفاظ السلطات المحلية والنظام سواء على شرعيتهما وإلا دخلا في أزمة حادة بعدما أصاب منطقة القبائل الاغتراب والمقاطعة السياسية معلنا بذلك شغور كلي للمجتمع في المنطقة.
- مسببات الأزمة في منطقة القبائل والجزائر بصفة عامة ذات أبعاد اجتماعية وثقافية من خلال تراكم المطالب والمشاكل التي تم توظيفها من قبل بعض الأطراف لانتقاد كل ما يرمز للسلطة.
- أي فشل في مشروع التنمية يؤثر سلبا على تحديث مكونات الدولة والمجتمع مما يؤدي إلى انتشار ظواهر سلبية كالتخلف وانتشار الفساد الإداري والمالي، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد عدم الاستقرار وكل صور الحقد الاجتماعي خاصة في منطقة القبائل وانتقال العدوى في وسط الشباب والمناطق الأخرى عبر أقاليم الوطن.
- العمل على مضاعفة الجهود في العملية الاتصالية أثناء وحتى بعد الأزمة من خلال إعلام وسائل الإعلام والجمهور بمجمل الخطوات المعمول بها أثناء الأزمات والوقاية لمحاربة ومنع وقوع أزمات مماثلة في المستقبل، كما ركزت على جهود السلطات المحلية والأمنية للتكفل بالعملية الاتصالية لاحتواء الأزمة عن طريق لقاءات العروش (المواطنة) إلا أنها وجدت عراقيل كثيرة خاصة بعد اختلاف الأطراف المتحاورة وفقدان الثقة الذي كان العامل الأساسي في اشتداد الأزمة.
- أما بالنسبة للكارثة الطبيعية في ولاية البويرة (العاصفة الثلجية) التي أدت إلى تأزم الأوضاع المعيشية للسكان وتعطيل وغلق الكثير من المرافق العمومية ونقص في التموين وانقطاع في الكهرباء، حيث كانت الرغبة الكبيرة في تفعيل العملية الاتصالية بين مختلف الأطراف المعنية بالأزمة والتي كانت من خلال خطة اتصالية تنسيقية لاستغلال عامل الوقت وتوفير كل المواد

المتاحة لتجنب تفاقم الأزمة، هذا كله كان عن طريق مخططات التدخل والاسعاف للتكفل بالمتضررين على أساس إدارة الكوارث الطبيعية (PLANS ORSEC) .

تقييم الدراسة وتوظيفها:

لقد قدمت الدراسة مفاهيم عميقة واستخلصت نتائج جد مهمة بخصوص العملية الاتصالية من خلال التطرق إلى أهم أزمة في الجزائر اتخذت منحى جغرافي سياسي كاد يعصف باستقرار الجزائر خاصة في ظل وجود من يسعى إلى ضربه من الداخل والخارج بمختلف الأذرع الأجنبية التي تستعمل هذه الأزمة وتسوقها لأغراض براغماتية، إلا أن العملية الاتصالية وفعاليتها التي أحجمت عن الأزمة وتمكنت السلطات المحلية والأمنية من احتواءها، أما بالنسبة للكوارث الطبيعية استطاعت الجهات المختصة توظيف خبرتها في هذا المجال واستقرارها على مخططات مدروسة بالرغم من نقائصها إلا أن تفعيل تلك المخططات والتواجد الميداني هما القاسمان المشتركان لمجابهة الأزمتين، وهذا جزء مهم من ناحية التواجد الميداني وفعالية السلطات المحلية والأمنية في معالجة الأزمات السياسية (أزمة القبائل)، وأزمة البويرة في جانب الكوارث الطبيعية كأزمة تستهل الوقوف عندها لدراسة كيفية معالجتها وتحليلها وتوظيفها في دراستنا.

– أطروحة دكتوراه **تقية فرحي** : وهي بعنوان " **الصحافة والأزمات تعامل الصحافة المكتوبة الجزائرية مع الأزمات الأمنية أزمتا تقنتورين وغرداية أنموذجا – دراسة تحليلية مقارنة للصحف اليومية** "، يطرح الباحث الإشكالية التالية : **كيف تعاملت الصحف الجزائرية المكتوبة مع الأزمات الأمنية، (أزمتا تقنتورين وغرداية أنموذجا)؟**[1] كما اعتمد مجموعة من الأسئلة الفرعية في دراسته تمحورت حول :

- هل أثرت السياسة التحريرية على توجهات التغطية الصحفية للأزمة الأمنية؟
- ماهي الاستراتيجية المتبعة من طرف الصحف الجزائرية في تغطيتها لكلا الأزمتين؟
- ماهو اتجاه المادة الصحفية الذي ظهرت به كل جريدة للتعبير عن موقفها من أزمة تقنتورين وغرداية؟

---

1 تقية فرحي، **الصحافة والأزمات تعامل الصحافة المكتوبة الجزائرية مع الأزمات الأمنية– أزمتا تيقنتورين وغرداية أنموذجا– دراسة تحليلية مقارنة للصحف اليومية**، أطروحة دكتوراه. كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2017

حيث توصلت الأطروحة إلى العديد من النتائج نذكر منها :

- –الانفتاح الإعلامي ودوره في معالجة وإدارة الأزمات المختلفة داخل الوطن وخارجه، وتأثيرها الكبير على الرأي العام في كل القضايا (السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، الأمنية،...).
- –تصنيف الأزمات الأمنية كأخطر الأزمات كون الأمن أساس استمرار الحياة والذي لا يمكن لأي دولة كانت أو مجتمع أن يقوى إلا إذا تحقق له الأمن بمعانيه المختلفة والمندرج ضمن مدلول الأمن (الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، النفسي، الغذائي، الإنساني ،...).
- المهمة الأولى لصانعي القرار الاستعداد لمواجهة الأزمة بمختلف الأساليب والاستراتيجيات لإدارة الأزمات الأمنية.
- التخطيط الإعلامي لإدارة الأزمة الأمنية يساهم في الحفاظ على الصورة الذهنية الجيدة لدى الرأي العام من خلال السيناريوهات لأزمات متوقعة الحدوث.
- الدور الكبير للصحافة الجزائرية في معالجة الأزمات الأمنية بالرغم من نقص في التأطير والتدريب على مواجهة هكذا أزمات للابتعاد عن الذاتية والتهويل وتضخيم الأحداث وتجنب تبعات الأزمات والعمل بكل موضوعية وأمانة.
- يوجد تباين طفيف في الأسباب المؤدية لأزمة تقنتورين أين تم التركيز على تأثير الاعتداء على المديين الطويل والقصير وبالدرجة الأولى على الخسائر المادية والبشرية الناتجة عن الاعتداء الإرهابي للمنشأة النفطية ومدى تأثيره أيضا على الأمن القومي وعلى الاقتصاد الوطني والاستثمار الأجنبي والسياحة في المنطقة.
- العمل الجاد للسلطات المحلية والأمنية لمواجهة الأزمة في غرداية من خلال الاحتياطات المتخذة والإجراءات الأمنية المسطرة لتفادي المناوشات وتوقيف الفتنة مع استنكار جميع أعمال العنف والأعمال الإجرامية.
- تأثير سياسة وتيار الصحف الجزائرية على تناول مسارات القضايا الأمنية بين ما هو عمومي وما هو خاص (أي الميول في العمل مع المؤسسات السيادية في الجزائر)، كما تم التركيز على مجريات الحادثة الإرهابية والتدخل العسكري الجزائري من أجل تحرير الرهائن، إضافة إلى أزمة غرداية أين تم إدارة الأزمة بالمصالحة بين أهالي السكان و إعلان الهدنة بعد الانزلاق الأمني الخطير (الفتنة المذهبية والطائفية) الذي شهدته المنطقة.

تقييم الدراسة وتوظيفها:

كانت الدراسة على أهمية التغطية الإعلامية لمختلف الأزمات مهما كان نوعها، بالخصوص أزمتي غرداية وتقنتورين اللتين كانتا لهما الأثر البليغ في رسم مسار إدارة الأزمات والتي تعتبر ملفات ثقيلة تعجز عنها السلطات المحلية المختصة، كما تحتاج لقرار مركزي من أجل التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية (الاستخبارات والاستعلامات الأمنية والعسكرية)، إضافة إلى أثرها الواضح على المجالات الأخرى خاصة السياسي والاجتماعي، الاقتصادي والسياحي والاستثماري، وهذا ما يعالج نقاط غاية في الأهمية من موضوع دراستنا.

- أطروحة دكتوراه **جميلة معلم:** وهي بعنوان" **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"**، يطرح الباحث الإشكالية التالية: **ماهي المستويات التي بلغتها مسيرة التنمية في كل من الجزائر والمغرب؟ وماهي الاستراتيجيات البديلة الممكن اقتراحها لتحقيق التنمية الاقتصادية بالبلدين؟**[1]

حيث توصلت الأطروحة إلى العديد من النتائج نذكر منها:

- –يحمل مصطلح التنمية ثلاثة أبعاد رئيسية اقتصادي واجتماعي وبيئي، ولتحقيقها تتطلب تغييرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد.
- اشتراك الدول النامية في عدة خصائص جعلتها تعاني من ظاهرة التخلف على غرار النمو السكاني وضعف المستوى التكنولوجي ونقص في رؤوس الأموال واعتمادها على مصدر الدخل الوحيد الأمر الذي أزم من وضعيتاها.
- يمكن تغيير الاستراتيجيات التنموية بالنسبة للبلدان حسب الحاجة ودرجة التقدم في تحقيق المسار التنموي.
- التعليم والرعاية الصحية من أهم الخدمات المؤثرة في تكوين رأس المال البشري في إطار تحقيق التنمية البشرية المستدامة التي أصبحت تصبو إليه كل الدول المتقدمة على غرار الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا، إضافة إلى نجاح منظومة القيم في النجاح الاقتصادي المحقق في هذه الدول.

---

[1] جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية و الاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب،** أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة 1، الجزائر،2016

- التجربة التنموية في الجزائر وهشاشة اقتصادها وتبعيته المفرطة لتقلبات السوق النفطية جعلها محدودة، لكن بعد تطبيقها لبرامج الإنعاش ودعم النمو تم تحقيق مستويات أحسن في العديد من المؤشرات خاصة الصادرات، الادخار المحلي، انخفاض المديونية ومعدلات التضخم، إلا أن ذلك لم يغير الوضع ولايزال قطاع النفط والمحروقات هو المتحكم في الوضع الاقتصادي وانعكاسه على الجوانب الأخرى الاجتماعية والسياسية وحتى الأمنية، حيث كان النمو المحقق عبارة عن نمو توسعي يعتمد على ضخ قوي للموارد دون الحصول بالمقابل على معدلات نمو مرتفعة، مع الضعف المسجل في مساهمة القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات .
- تحقيق التطور في القطاعين الفلاحي والصناعي لكل من دولتي الجزائر والمغرب إلا أن اقتصاديهما لا يزالان يعانيان حيث يتطلبان العناية أكثر في الاعتماد على القطاعات الأخرى خارج القطاع الواحد (الفوسفاط بالنسبة للمغرب والبترول بالنسبة للجزائر)، كما الاهتمام بقطاعي الصحة والتعليم لايزال أيضا غير كاف بالرغم من التحسن في مدلول التنمية البشرية.

تقييم الدراسة وتوظيفها:

لقد ركزت الدراسة على الاستراتيجية التنموية المتبعة من قبل الجزائر والمغرب بغية اللحاق بركب ومصاف الدول المتقدمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث أكدت سياسة الاعتماد على المخططات فشلها إلى النتائج المنتظرة منها، وخير دليل على ذلك هو الاعتماد على برامج الإصلاح الاقتصادي قصد تحقيق التوازنات في المؤشرات الاقتصادية الكلية، وبالرغم من أن الدراسة ركزت على الجانب الاقتصادي وأغفلت الجوانب الأخرى التي لها أيضا تأثير قوي في تحقيق التنمية الشاملة في إطار تكامل القطاعات، وهذه الدراسة تعالج محور مهم من دراستنا خاصة بالنسبة إلى التجربة التنموية في الجزائر.

– أطروحة دكتوراه **ليلى صوالحي** : وهي بعنوان " **التخطيط الاستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة الجزائر**"، يطرح الباحث الإشكالية التالية : **ما مدى قدرة الإدارة المحلية على تحقيق التنمية المحلية الشاملة بالأخذ بأسلوب التخطيط الاستراتيجي المحلي ؟**[1] كما اعتمدت مجموعة من الأسئلة الفرعية في دراسته تمحورت حول :

- ماهي أهمية التخطيط الاستراتيجي بالنسبة للإدارة المحلية؟

[1] ليلى صوالحي ، **التخطيط الاستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر،2017

- هل يساهم التخطيط الاستراتيجي المحلي في تحقيق التنمية على المستوى المحلي؟

حيث توصلت الأطروحة إلى العديد من النتائج نذكر منها:

- يتخذ التخطيط المحلي عدة مجالات منها المجال الجغرافي، المدى الزماني، مضمون التخطيط، معيار الشمولية ومعيار الهرمية.
- يعد التخطيط الاستراتيجي الوسيلة المنهجية للتقليل من درجة عدم التأكد والمخاطر المرتبطة بالمتغيرات الخارجة عن إدارة المنظمة وكذا قدرة اغتنام الفرص والتحكم في التهديدات عن طريق امكانياتها الداخلية والاستفادة من نقاط قوتها وتدارك نقاط ضعفها والعمل على تحسينها.
- التخطيط في الإدارة المحلية يمَكنها من تجاوز معوقات التنمية.
- أهمية الهيئات المحلية في العملية التنموية المحلية حيث نعتبر أقرب بيئة لنجاح التنمية وتحقيق التنمية الشاملة عن طريق تحقيق مطالب المواطنين المحليين في كل مجالات الحياة.
- يتأثر نظام الإدارة بعوامل خارجية سياسية، اجتماعية، ثقافية وتاريخية وهذا ما يصطلح عليه بأيكولوجية الإدارة المحلية.
- تحقيق العملية التنموية الشاملة تستلزم مشاركة الفاعلين في إطار الشراكة المتعددة قصد إحداث التنمية المستدامة .
- مقاربة التخطيط التشاركي هي الطريقة الوحيدة التي تمكن القائمين ومتخذي القرار من تخطي مشكلة قلة الموارد المحلية بكل أنواعها.
- التخطيط خطوة حتمية لتحقيق التنمية ، والتخطيط من أسفل يعمل على تحقيق مبدأ رئيسي للتنمية الناجحة من خلال تعزيز احترام الذات والقدرة على الاختيار وتحقيق أهداف التنمية الإقليمية التي تعكس خصوصية الإقليم .
- شهدت عملية تجسيد التخطيط الاستراتيجي للتنمية في الجزائر جملة من العراقيل السياسية كالصراعات الحزبية داخل المجالس المنتخبة، واجتماعية متمثلة في ضعف التنظيم الجمعوي، كما شهد إداريا مجموعة من الظواهر منها الفساد الإداري، تعقيد الإجراءات والغموض الكبير في الإصلاحات، الغياب التام لمعايير تقييم عمل السلطات المحلية إضافة إلى نقص التمويل المحلي والعجز المالي الكبير للبلديات.

تقييم الدراسة وتوظيفها:

لقد ركزت هذه الدراسة على أهمية التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية المحلية وباعتباره آلية مهمة للنجاح وبلوغ الأهداف، إلا أن التخطيط الاستراتيجي لوحده لا يمكن أن يكفي لتحقيق هذه المقاربة إذ بناؤها يتطلب عدة ميكانزمات تعتمد على التكامل والتداخل والمشاركة بكل أنواعها، كون معظم التجارب في الدول النامية والجزائر كدراسة حالة لم تنجح في ذلك حيث واجهت ولا تزال تواجه عدة مشاكل وعراقيل حالت دون تحقيق التنمية المحلية، وهذا ما يتوافق مع دراستنا في كيفية إدارة أزمة تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

معظم الدراسات السالفة الذكر أكدت على أن متغيرات الدراسة لها عدة جوانب مختلفة، والتي نسعى من خلالها إلى إبراز الدور الهام لعلاقة إدارة الأزمات في تحقيق الاستراتيجيات المسطرة من قبل الدولة في تحقيق التنمية المحلية، أما ما نريد الوصول إليه هو أثر إدارة الأزمات الداخلية والخارجية في الدولة متمثلة في مسؤولية الجماعات الاقليمية من خلال استغلال فرصة تحقيق التنمية المحلية وتجسيدها عن طريق السياسات والبرامج التنموية المسطرة مراعين فيها خصوصية المنطقة الصحراوية (الموقع الجغرافي والظروف الراهنة) ومحتكمين فيها للموضوعية والانصاف باعتبار ولاية ورقلة أغنى ولاية في الجزائر والقلب النابض لمداخيل الاقتصاد الجزائري، وغياب أدنى أسس التنمية التي ترقى بها من صنف الولاية المحصورة في الجماعة المحلية إلى مصاف المدينة النموذجية، مع اقتراح نموذج لإدارة أزمة داخلية واقعية في عمق المنطقة وحدودها بطريقة مغايرة محاولين ابتكار فضاء تتشارك فيه العلوم الدقيقة لشرح الظواهر الانسانية.

إشكالية الدراسة وحدودها:

كيف يمكن لإدارة الأزمات المساهمة في تحقيق التنمية المحلية ؟ و هل وفقت ولاية ورقلة في استغلال فرصة إدارة الأزمات كسياسة دولة للدفع بالتنمية على المستوى المحلي ؟

التساؤلات الفرعية :

إن أهمية الموضوع محل الدراسة تدفعنا إلى طرح بعض التساؤلات التي تمكن من كشف بعض الغموض للمتغيرات مع اعتمادنا على برنامج التحليل الإحصائي (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) المعروف بـ SPSS:

1- هل تعتبر إدارة الأزمة أسلوبا لتحقيق التنمية المحلية؟ هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الأزمة في تحقيق التنمية المحلية عند مستوى المعنوية $a \leq 0.05$ ؟

2- هل تبني سياسة الاصلاح الوطني يعتبر اقرارا لتحقيق التنمية المحلية؟ هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني سياسة الإصلاح الوطني لتحقيق التنمية المحلية عند مستوى المعنوية $a \leq 0.05$ ؟

3- هل إدارة الأزمة بنجاح يزيد من أثر تحقيق التنمية المحلية في ورقلة؟ هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنجاح إدارة الأزمة في تحقيق التنمية المحلية عند مستوى المعنوية $a \leq 0.05$ ؟

فرضيات الدراسة :

1- الفرضية الأولى "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $a=0.05$ لإدارة الأزمات الأمنية في ولاية ورقلة لتحقيق التنمية المحلية في المنطقة".

2- الفرضية الثانية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $a=0.05$ لإدارة الأزمات الاقتصادية في ولاية ورقلة لتحقيق التنمية المحلية في المنطقة".

3- الفرضية الثالثة: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $a=0.05$ لإدارة الأزمات الاجتماعية في ولاية ورقلة لتحقيق التنمية المحلية في المنطقة".

حدود الإشكالية :

الحدود العلمية: هذه الدراسة تتمحور حول أثر إدارة الأزمات على تحقيق التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي للجزائر من خلال متغيرين رئيسيين يلتقيان في ثلاثة أبعاد أو مداخل رئيسية تمكننا من معالجة موضوع الدراسة والمتمثلة في البعد الأمني، الاقتصادي، الاجتماعي بالإضافة إلى الجماعات المحلية ، الإدارة المحلية، التسيير المحلي، التنمية الشاملة.

الحدود المكانية: تخص الدراسة مختلف المؤسسات والإدارات العمومية والمرافق العمومية التي تعنى بالتنمية المحلية قصد إسقاط أثر متغيرات الدراسة وجعلها واقعا ملموسا في نماذج حقيقية بعدما تم اختيار ولاية ورقلة دراسة حالة ممثلة لمنطقة الجنوب الشرقي في الجزائر.

الحدود الزمنية : حدود هذه الدراسة في حقيقة الأمر تعود جذورها إلى اتفاقية إيفيان وما تمخض عنها بشأن صحراء الجزائر، مرورا بفترة الاستقلال وعهد حكم الحزب الواحد ، إلى فترة الثمانينات و دستور 1989 والتجربة الجديدة في عهد التعددية الحزبية في تراكم مهم يدعو بدوره إلى

زمن الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي كانت في شكل مخططات مقترحة من قبل الدولة كسياسة لتحقيق التنمية في زمن الاستقرار الداخلي والبحبوحة المالية التي عرفها الوطن، في حين تأثيرات الأزمة المالية التي اجتاحت العالم حينها تاركة أثارا بليغة، هذا كله في خضم الأحداث السياسية والاقتصادية الداخلية الهامة وما تشهده من تطورات تؤسس لخريطة جيوسياسية جديدة خاصة بعد سنة 2011 وما سمي بالربيع العربي أو زمن الحراك الشعبي ضد الأنظمة القائمة، مع تنامي بعض الظواهر التي صارت تشكل تهديدا حقيقيا على الجزائر على طول حدودها البرية، لذا اخترنا الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019 أي عقدين من الزمن كفترة كفيلة بدراسة متغيرين مهمين في هذه الفترة بالذات ومنطقة (الجنوب الشرقي الجزائري– ولاية ورقلة) محل الدراسة.

الحدود البشرية: اعتمدنا في دراستنا هذه على العينة القصدية والتي تعمدنا فيها على استجواب إطارات ولاية ورقلة، كونهم هم الأحرى والأولى بمعرفة واقع ومستوى إدارة الأزمات في المنطقة محل الدراسة، ومشاركتهم المباشرة وغير المباشرة في إدارة تلك الأزمات، كما يقع على عاتقهم جزء كبير في تحمل مسؤولية تحقيق التنمية المحلية والمستدامة في الولاية .

منهج الدراسة : للبحث العلمي متطلبات أساسية في أي دراسة تستدعي استخدام المناهج والأدوات البحثية المختلفة، وفي محاولة لتحليل أبعاد إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات المقدمة لذا اعتمدنا على المناهج التالية :

المنهج الوصفي : هو المنهج الذي يقوم على وصف الظاهرة قيد الدراسة عن طريق تتبع الموضوع والوقوف على أدنى جزئياته وتفاصيله مستندا على الحوادث الحاضرة محل الدراسة لغرض الوصف بأبعادها المختلفة، إضافة إلى محاولة ربط وتفسير البيانات والاحصائيات بغية تصنيفها وقياسها من خلال استخراج العلاقة القوية بين متغيرات الدراسة وأبعادها واستخلاص أهم نتائج الدراسة ، وكذا العمل على معرفة أهم معيقات عمليتي إدارة الأزمات وتحقيق التنمية المحلية قصد الوصول إلى الإجابة عن الفرضيات والتساؤلات الفرعية المطروحة من خلال الاعتماد على **الاستبانة أو الاستقصاء** في الجانب التطبيقي (العملي) للدراسة .

المنهج التحليلي : يقوم هذا المنهج باستخدام الأسئلة الكافية وجمع البيانات من مختلف المصادر الأصلية من خلال مختلف الأدوات التي تسمح بتحليل البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة التي تقودنا إلى نتائج ملموسة وموضوعية .

منهج دراسة الحالة : هو المنهج الذي يمكننا من التعمق في دراسة حالة ولاية ورقلة محل الدراسة ومنطقة الجنوب الشرقي، حيث سنركز على عينة قصدية للدلالة على مجتمع الدراسة الأصلي، مما يسمح لنا بدراسة هذه الحالة بشكل مستفيض بالتطرق إلى كافة متغيرات الدراسة والظواهر والمؤشرات المرتبطة بها، مما يقودنا إلى استخلاص النتائج التي تخدم أهداف الدراسة .

المنهج المسحي : الذي من خلاله نتمكن من الحصول على المعلومات الكافية لمتغيرات موضوع الدراسة حيث يمكن لنا أن نستعمل في هذا الإطار الأدوات التي نراها جد مناسبة لخدمة البحث (الاستبيان ، المقابلة و الملاحظة) وتنوع هذه الأدوات يسمح لنا بتنظيم المتغيرات وربطها بالواقع والحقائق التي تتناول جميع الجوانب خلال الفترة الزمنية المحدِدة للدراسة.

منهج تحليل المحتوى: الذي من خلاله اعتمدنا على بعض الوثائق الرسمية مما سمح لنا بتحليل محتواها واستخراج الاتجاهات الحقيقية المعبرة عن واقع متغيرات الدراسة الذي يتميز بخصوصية وأهمية بالغة في شق التحليل لمضمون هذه الوثيقة، إضافة إلى بُعد الفكر الاستراتيجي المتبنى من قبل الجهات المختصة لتحقيق أغراض الظاهرة والسرية التي تكون من وراء هذه الوثيقة (اتفاقيات ايفيان، أزمة صائفة 1962).

المنهج التاريخي: اعتمدنا على هذا المنهج في دراستنا للفهم الحقيقي للحاضر المعيش في منطقة الدراسة كونه نتاج للماضي، إضافة إلى دوره الحيوي في مجال البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية وهذا ما ساعدنا كثيرا لمعرفة وتحديد التاريخ الحقيقي وأصول التركيبة المجتمعية، والذي له أثر كبير في تحديد الجانب الاقتصادي وثروات المنطقة وجيوسياسيتها في تدارك التهديدات الخارجية والأمنية.

الاقتراب القانوني: لقد استخدمنا هذه المقاربة من أجل تحليل القوانين والمراسيم والنصوص القانونية لكل من إدارة الأزمات وكذا التنمية والتنمية المحلية في الجزائر من خلال البحث عن إيجابيات المخططات والبرامج التنموية التي اعتمدها صانع القرار طيلة المدة الزمنية المعنية بها دراستنا.

الاقتراب الوظيفي: وذلك من خلال تحليل الوظيفة لمختلف القطاعات في ولاية ورقلة في إطار التكامل الوظيفي، أو بالخصوص السلطات المحلية (الجماعات المحلية) من خلال الدور المهم الذي قدمته الإدارة المحلية وكذا الأمنية في إدارة الأزمات ومعالجة مجموعة العراقيل والعقبات التي تحول دون تحقيق التخطيط التنموي المحلي في المنطقة .

أدوات الدراسة : لتحقيق هدف الدراسة لابد من استخدام الأدوات التي نراها مناسبة منها :

1-الدراسة النظرية : قصد إثراء الموضوع محل الدراسة في جانبه المفهومي والنظري، اعتمدنا فيه على مجموعة من الكتب و أطروحات الدكتوراه مع بعض المقالات والأوراق البحثية المقدمة في مختلف الملتقيات الوطنية و الدولية والمراجع الأجنبية، إضافة إلى فضاء الشبكة العنكبوتية من مواقع متخصصة في مجال الدراسة.

2-الدراسة التطبيقية: الزيارات الميدانية، مع الاعتماد على بعض الوثائق الرسمية والاحصائيات المساعدة في تحليل الظاهرة محل الدراسة التي لها علاقة بموضوع البحث، والاستبيان المقدم بالإضافة إلى نموذج التصور المقترح أيضا.

صعوبة الدراسة: كل بحث علمي إلا وتشوبه صعوبات وعراقيل ، وفي دراستنا هذه قد واجهتنا صعوبة في تحديد المداخل الأساسية للتعامل مع الموضوع خاصة بالنسبة للمتغير المستقل "إدارة الأزمات" كون تعدد مجالات الأزمات قد يجعله متغير عام يحمل عدة أوجه ومداخل متشعبة، إضافة إلى الوضعية الصحية وأزمة وباء كوفيد -19 التي استطاعت أن تحدنا أيضا من الاعتماد على المقابلات الشخصية والتنقل بكل حرية خاصة مع الاجراءات المصاحبة من قبل السلطات المحلية في التعامل مع هذه الجائحة، الأمر الذي أجبرنا على الاعتماد على بعض الأدوات البحثية الأخرى على غرار الاستبانة والملاحظة ، كما لم نتمكن من الحصول على بعض الاحصائيات المتعلقة بالمدخل الأمني للدراسة كون الأمر يعتبر من الأسرار الأمنية للدولة، كما التمسنا عدم الاستجابة التامة لأفراد عينة الدراسة لعدم اهتمامهم وتصرفهم باعتبارهم مواطنين محليين فاقدين للثقة، والخوف من الاعتراف بالتقصير والفشل بصفتهم إطارات شاغلين لوظائف عليا في المنطقة ومعالجة متغيري الدراسة من مهامهم الأساسية، إضافة إلى المرجعية السياسية للموضوع وحساسيته تحديدا فيما تعلق بفترة الدراسة باعتبارها عشرينية خاصة بالنسبة لهم في المنطقة.

تقسيم الدراسة : للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات المقدمة ولخدمة هذه الدراسة اعتمدنا على خطة البحث التالية :

في **الفصل الأول** الذي كان بعنوان "الإطار المفهومي والنظري لإدارة الأزمات"، الذي يحتوي على ثلاثة مباحث وكل مبحث يضم ثلاثة مطالب، حيث المبحث الأول يتضمن مدخل مفهومي للأزمة وكذا مراحلها وخصائصها ، إضافة إلى أسس تصنيف الأزمات والتعامل معها، كون لا يمكننا التطرق لإدارة الأزمة مباشرة دون الفهم الحقيقي وتحديد الأزمة لتسهل عملية الإدارة من بعد، أما في

المبحث الثاني الذي تطرقنا فيه إلى المقاربة النظرية لإدارة الأزمات من خلال مفهوم إدارة الأزمات ومقوماتها إضافة إلى الاتجاهات الفكرية لتحليل إدارة الازمات وكذا نماذج وسيناريوهات إدارة الأزمات، أما بالنسبة إلى المبحث الأخير فقد تم تناول فاعلية أداء إدارة الأزمات ونجاحها من خلال تشخيص مناهج الأزمات وكذا مراحل وشروط نجاح إدارة الأزمات ، كما تم تخصيص مطلب من هذا المبحث الأخير إلى التكريس القانوني لإدارة الأزمات في الجزائر من خلال التأسيس التاريخي لها وتحليلها من خلال المقاربة القانونية التي رأيناها مهمة وداعمة لمعالجة دراسة حالة الدراسة .

أما في **الفصل الثاني** الذي يعرض لنا "التنمية المحلية بين المعالجة النظرية وتقييم واقعها في الجزائر" والذي عالجنا في مبحثه الأول التنمية مقاربة ابستمولوجية من خلال مفهوم وخصائص ونظريات ومعوقات العملية التنموية ، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد شمل مدخل مفهومي نظري للتنمية المحلية التي لا يمكن أن نتحدث عنها أو ندرسها دون مراعاة التسلسل المنطقي لهذه المعالجة النظرية عن طريق مفهوم وأهداف التنمية المحلية ، إضافة إلى مبادئها ومقوماتها وحتى أبعادها، أما بالنسبة للمبحث الثالث كان من أجل تقييم واقع التنمية المحلية في السياسة العامة الجزائرية، أين تطرقنا إلى التكريس القانوني للتنمية المحلية في الجزائر إضافة إلى سياسات وبرامج وواقع التنمية المحلية في الجزائر.

كما تم عرض **الفصل الثالث** الذي أخذنا له عنوان "انعكاسات إدارة الأزمات على التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري" أين تطرقنا في مبحثه الأول إلى التقديم العام لولاية ورقلة من خلال الحديث عن محدداتها ومقوماتها، إضافة إلى بعد الهيكل التنظيمي ومكانته في إدارة الأزمة من جهة وتحقيق التنمية المحلية من جهة أخرى، مع التطرق إلى البعد التاريخي الثقيل للمنطقة، أما بالنسبة للمبحث الثاني اعتمدنا فيه على توظيف الأبعاد الأساسية لربط العلاقة بين متغيرات الدراسة في بعدها الأمني وأزمة التنمية في الولاية من خلال التطرق إلى المقاربة الأمنية في الجزائر والمنطقة محل الدراسة والمستمدة من أساسيات العقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية، إضافة إلى الأزمات الأمنية في المنطقة وأساليب المواجهة ، وآثار الأزمات الأمنية في إقليم الجنوب الشرقي الجزائري في ظل ثنائية الأمن والتنمية، أما في المبحث الثالث الذي خصصناه للبعدين الآخرين لإدارة الأزمات الاقتصادية في المنطقة في ظل سياسات الإصلاح التنموية، وإدارة الأزمات الاجتماعية في ولاية ورقلة، وفي آخر هذا الفصل تطرقنا إلى تحليل واقع التنمية المحلية في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتداخلة.

وجاء في **الفصل الرابع** والأخير الذي خصصناه للدراسة الميدانية – دراسة حالة ولاية ورقلة – تحت عنوان "واقع إدارة أزمات التنمية المحلية في ظل التحديات القائمة في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري" في مبحث لدراسة حالة لواقع إدارة الأزمات وأثرها على التنمية المحلية في إطار منهجية الدراسة الميدانية وذلك باختيار عينة مقصودة من مجتمع الدراسة الأصلي ، وكذا تحليل وتفسير محاور الدراسة، وفي نهاية هذا المبحث قمنا باختبار فرضيات الدراسة، أما في المبحث الثاني ارتأينا أن نقوم بطرح أهم رهانات إدارة الأزمات في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري مقسمة بين الرهانات الأمنية الاقتصادية والاجتماعية في مجال تحديات قوية تنتظر السلطات المحلية المعنية بعمليتي إدارة الأزمات والتنمية المحلية ، أما في المبحث الثالث أردنا أن نقدم فيه قيمة مضافة لدراستنا في اقتراح تصور لتجسيد الإدارة الالكترونية لإدارة أزمة الهجرة غير الشرعية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري من خلال عرض مرتكزات ومبررات التصور، إضافة إلى إجراءات التصور مع العرض النهائي لنتائج التصور المقترح الذي يعتبر تصورا جاهزا لتطبيقه على أرض الواقع.

وفي **الخاتمة** : والتي تطرقنا فيها إلى النتائج المستخلصة والمتوصل إليها حول أثر إدارة الأزمات على التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري في دراسة حالة لولاية ورقلة لمدة العشرين سنة الماضية.

الفصل الأول

تحتكم المنظمات و الإدارات بصفة عامة إلى عامل التغيير والتطور، وإذا ما استقينا الفكرة من مقاربة التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات نجدها أمرا بديهيا ومن الطبيعي أن تتطور وفق ما تفرضه عليها أحداث بيئتيها الداخلية والخارجية، إلا أن ما يميز تلك البيئة إتصافها بعدم الاستقرار مما ينشأ عنه نوع من التصادم والصراع إما من ناحية التمسك بالرأي و إثبات الوجود أومن ناحية مسايرة الأوضاع المعيشة وقبول التغيير وتكبد الخسائر، إن متغيري الزمن والامتداد الفكري التنظيمي لمختلف المدارس أدى إلى بروز علم جديد يهتم بدراسة الأوضاع الاستثنائية وكيفية التحكم فيها ، إلا أن معظم الآراء تطرح إشكالية إدارة الأزمات بين العلم والفن، فإذا كانت علما فإنها تعتمد على مختلف النظريات والمناهج والنماذج العلمية والأسس والمبادئ والفرضيات الأكاديمية المحدَدة والمدروسة بشكل يسمح لها بالفصل في الموقف بأقل التكاليف الممكنة والاستثمار في الجهد وفي زمن قياسي، أما إذا كانت فنا فما مصير الخبرة المكتسبة من الإدارة والتعامل اليومي مع الأزمات المتعددة ؟ الأمر الذي يسمح بممارستها بغية الوصول إلى حلول مرضية يمكن لها أن تخرج المنظمة من بؤر التوتر والأزمات الخانقة إلى مرحلة النشاط والحيوية اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة من قبل القائمين والمتخصصين. وفي حقيقة الأمر إن علم إدارة الأزمات هو توليفة مركبة بين ما هو علمي يعتمد على أصول وأسس أكاديمية وبين ما هو خبرة مكتسبة لتدعيم جانبها المهاري وإدارتها دون عناء.

إن علم إدارة الأزمات جزء مهم من علم الإدارة العامة، وبالرغم من تواجده عبر مختلف الأزمنة والعصور إلا أنه برز في الآونة الأخيرة بشكل جليّ لارتباطه القوي بإدارة وتسيير المنظمات والدول قصد المواصلة في نشاطاتها والحفاظ على ديناميكيتها وتحقيق أهدافها رافعة بذلك التحدي لكل ما يهددها أو يرغمها على العيش في بيئة أقل ما يمكن القول عنها أنها تتصف بالحذر والخوف من الزوال، لذا فرّق جمهور المختصين في هذا العلم بين كل ما له صلة بالأزمة في التمسك بالمبادئ الأساسية لنجاح أي منظمة أو إدارة إذا احترمت البناء الإداري المتكون من التخطيط في قاعدته والعناصر الأخرى من تنظيم وتوجيه ورقابة التي تسعى للعب دور الأعمدة سواء في الحالات العادية أو الاستثنائية وبين موقع الطاقم القيادي (أصحاب القرار وفريق إدارة الأزمة) وما لهم من ثقل في النجاح و تجاوز الأزمات عن طريق الأخذ بمبدأ الوقاية والاستعداد أو إدارة الأزمة في خضم الخوف من الفشل والارتياب في أخذ القرارات الصائبة في الزمن والمكان المناسبين مراعين بذلك مجمل الأدوات والوسائل والأساليب الممكنة قبل مرحلة الأزمة من جهة و كيفية التعامل معها من جهة أخرى في مرحلتها الثانية، كما يهتم أيضا بتحديد أهم السيناريوهات المحتملة لتفادي أي سيناريو سيء

يمكن له أن يعصف بالمنظمة ، ولما سبق سنتطرق في الفصل الأول الذي خصصناه لدراسة مفهومية ونظرية متغير إدارة الأزمات وما لها من قيمة ثابتة في العلوم الأكاديمية والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي :

المبحث الأول: مدخل مفهومي للأزمة.

المبحث الثاني: المقاربة النظرية لإدارة الأزمات.

المبحث الثالث: فاعلية أداء ونجاح إدارة الأزمات .

المبحث الأول: مدخل مفهومي للأزمة.

المطلب الأول: تعريف الأزمة والمفاهيم ذات الصلة.

أ/ تعريف الأزمة:

لغة: الأزمة اسم وجمعها أَزَمات وأَزْمات ويقال لها أيضا إِزَمُ أو أَزْمُ وهي الشدة والضيق والقحط[1].

اصطلاحا: يتخذ مصطلح الأزمة أهمية بالغة في الدراسات المتخصصة حيث نجد له عدة مداخل فمنه المفهوم الاجتماعي الذي يعني التوقف في الأحداث المجتمعية المنظمة والمتوقعة مما يستلزم التدخل السريع لإعادة التوازن وإحداث التغيير إزاء الاضطرابات الناجمة عن أعراف وعادات وتقاليد المجتمعات، وفي مفهومه السياسي المتمثل في اتخاذ القرار الصحيح والسليم الذي يقترب من المثالية بسبب المشاكل التي يمكن لها أن تمس بجوانب الحياة السياسية للدول كالأنظمة القائمة، والمجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية التي تلعب على وتر الهوية الوطنية، أما مفهومه الاقتصادي فإنه يتعلق بالانقطاع المفاجئ أو الانكماش والركود في القطاعات الحيوية لهذا الشريان الحقيقي، كما يمكن أن يكون له مفهوم نفسي إثر ردة الفعل أو الاستجابة تبعا لدرجة التهديد العالية والمفاجئة التي تصاحب الألم كالتعرض للحريق أو في حالة الصدمات والأزمات النفسية القوية، إضافة إلى المفهوم الإعلامي للأزمة الذي له منظور واهتمام سلبي يجعل من المنظمة أو الدولة أو الكيان محط كل أنواع وسائل الإعلام المحلية و العالمية[2] .

- إن مصطلح الأزمة كان له في بداية الأمر مدلول طبي مأخوذ من المصطلحات التكنولوجية الطبية والذي يرجع في أصله اليوناني إلى ضرورة التغيير ووجوب الاختيار، كما أن جوهره يعود إلى الخلل وضغوطات الحالة المرضية الحرجة التي تؤدي إلى أزمات صحية تستوجب العناية والتغيير نحو الأحسن في الحياة لاستحالة المواصلة وفق النسق المعهود في الوضعية العادية [3].

---

[1] علي بن الحسين الهنائي، **المنجد الأبجدي**. ط4، بيروت: دار المشرق، 1968، ص 54

[2] وليدة حمادي، كريمة ساعد، "أخصائي العلاقات العامة وإدارة الأزمات: الأدوار والاستراتيجيات". **مجلة الرسالة للدراسات الاعلامية** ، مجلد 2، عدد8، الجزائر، 2018، ص 39

[3] Fréderic Lenoir, **petit traité de vie intérieure**. France : Plon ,2010, p 133

- كما استخدم الصينيون كلمة Weiji ويجي منذ القدم دلالة على لفظ أزمة و هي كلمة تجمع معنى الخطر والفرصة[1] .
- أيضا للأزمة مفهوم آخر فقد نجدها تتمثل في مرحلة وصول التوتر في العلاقات المبنية على استراتيجية وطنية، اقليمية ومحلية إلى ذروتها والتي تستوجب التدخل إزاء الخلل الخطير والمفاجئ في تلك العلاقة[2].
- كما يرى كريستوف رودوفور (Christophe Roux-Dufort)الذي اعتمد في استصاغة مفهوم الأزمة وفق تسلسل زمني من سنة 1963 إلى غاية 1993 ووصل إلى تعريفه بأنه "العملية التي تكون تحت تأثير حدث مثير تبعث سلسلة من الاختلالات الوظيفية". وفي تعريف كومبس تيموتي (Coombs W.Timothy)[3] أين ربطه بالسمعة حيث أنه حدث يؤثر على المنظمة بأكملها أو يحتمل أن يؤثر عليها و إذا كانت أزمة كبرى ستؤثر حتما على الحياة والممتلكات والأرباح المالية وسمعة المنظمة وصحة أفرادها ورفاهيتهم، وهو أيضا صاحب نظرية اتصال الأزمة الموقفي وهي" التهديد الكبير للعمليات أو السمعة، والذي ينجم عنه نتائج سلبية إذا لم يتم التعامل معه بشكل صحيح "[4].
- وفي مفهومها العلمي هي حالة من الغموض وعدم التأكد لقصور المعرفة وغياب المعلومات، مع اختلاط الأسباب بالنتائج وتداعيات كل منهما في درجة التطورات المجهولة مستقبلا في لحظة حرجة وحاسمة، سواء للكيان أو لمتخذ القرار قصد التصدي للأزمة بقرارات صائبة وسريعة حيث لا مجال للتأخير أو الخطأ من أجل القضاء عليها و إلا وضعت حدا لحياة المنظمة[5] .

---

[1] أحمد أحمد ابراهيم، **إدارة الأزمات التعليمية في المدارس: الأسباب و العلاج**. ط1، القاهرة: درا الفكر العربي، 2008، ص 204

[2] شريفة رزيوق، "التفاوض كآلية اتصال في مواجهة الأزمات بالمؤسسة". **مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والاتصالية**، مجلد 5، عدد 11، الجزائر، 2018، ص 3

[3] W. Timothy Coombs and Sherry J. Holladay, **The Handbook of Crisis Communication**. England : British Library, 2010 , p17

[4] شهرزاد لمجد، "تطور المنظمات المعاصرة في سياق الأزمات: دراسة نظرية في الاستراتيجيات الاتصالية لترميم السمعة". **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد 9، العدد 15، الجزائر، 2015، ص 160

[5] محسن البزار، **إدارة الأزمة في نقطتي الغليان و التحول**. ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003، ص 45

- يذهب البعض في تعريف الأزمة على أنها نتيجة نهائية لتراكم مجموع التأثيرات والأحداث على المقومات الأساسية للنظام والتي تشكل تهديدا صريحا ومخاطر مادية ومعنوية لبقاء المنظمة أو النظام نفسه ومصالحه الأساسية[1] .
- كما يرى الدكتور محمد نصر مهنا أن الأزمة هي حدث وموقف مفاجئ يمكنه أن يغير البيئة الداخلية أو الخارجية للدولة أو الكيان الذي ينشأ عنه تهديد لقيم وأهداف ومصالح وأمن الدولة الخارجي وحتى الشرعية الدستورية كما يتطلب السرعة في التدخل ومواجهة تأثيراتها المتعددة والمتوقعة[2].
- يعرفها باتريك لاقاديك (Patrick Lagadec) في الجانب الإعلامي على أنها الحالة التي تكون فيها المؤسسات في مجموعة من المشاكل والانتقادات والضغوطات القوية الداخلية منها والخارجية والتي تستمر لمدة طويلة ضمن مجتمع جماهيري تتيح له وسائل الاتصال التغطية الاعلامية لها[3].

وهذا من خلال كل ما رأيناه من مفاهيم و تعريفات تخص الأزمة يمكننا تعريف الأزمة إجرائيا على أنها هي الحالة الفجائية التي تشوب المنظمة في وسط غموض تام ونقص للمعلومات الرئيسية التي بدورها تبعث بإنذارات دون معرفة مصدرها وقوتها واتجاهها والتي يمكن لها أن تحدث جوا من التوتر والقلق لدى أصحاب اتخاذ القرار والفريق المكلف بإدارة تلك الأزمة من حيث التصرف والتدخل حسب طبيعة الموقف واختلافه باختلاف الزمان والمكان للحفاظ على الاستقرار من خلال اغتنام نقاط القوة والفرص المتاحة مع تدارك نقاط الضعف والتهديدات، الأمر الذي يعطي دلالات على قوة وخبرة وكفاءة القائمين على المنظمة في احتواء هذه الحالة والقضاء عليها .

ب/ المفاهيم ذات الصلة: غالبا ما يقترن مفهوم أو مصطلح الأزمة مع بعض المفاهيم والمصطلحات الأخرى ذات الصلة التي تبدو في ظاهرها تحمل نفس المعنى والمدلول لكن في واقع الأمر تختلف تماما حسب استخدامها ومجالات استعمالها وهي كمايلي:

1-المشكلة (Problem): هي حالة التوتر وعدم الرضا إزاء المانع الذي يحول دون تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج المسطرة[1]، كما أنها تعبير عن حدث له أدلة وشواهد تنذر بوقوع الأزمة كونها

---

[1] أمينة قهواجي، "دور القيادة الإدارية في إدارة الأزمات". **مجلة أبعاد اقتصادية**، مجلد 8، عدد1، الجزائر، 2015، ص 301

[2] محمد نصر مهنا، **إدارة الأزمات (قراءة في المنهج)**. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 243 .

[3] ايمان عبادي، حياة ابراهيمي، "الاتصال الاستراتيجي ودوره في إدارة الأزمات بالمؤسسة –مقاربة وصفية تحليلية". **المجلة الجزائرية للاتصال**، مجلد 17، عدد 28، الجزائر، 2019، ص 38 .

تفتقد لعنصر المفاجئة بحيث يكون من السهل الوصول إلى أفضل الحلول بشأن موضوع الأزمة المُحدِقة في الأفق. والعلاقة بين الأزمة والمشكلة وثيقة، فقد تكون المشكلة هي سبب الأزمة ولا تكون هي الأزمة في حد ذاتها[2].

2- الكارثة(Disaster): هي حدث غالبا ما يسبب الأزمة[3] إذا لم يتم التدخل من أجل حدها في وقت قصير، والتي يمكن أن تؤدي فعلا إلى دمار وخسائر مادية كبيرة لا يمكن التنبؤ بها وقد يكون مصدرها أسبابا طبيعية مثل البراكين والزلازل والفيضانات والأعاصير، وحوادث صناعية وبشرية، كما تعتبر من أهم المفاهيم تماشيا مع الأزمة إلا أن هناك فروقا جوهرية بينهما :

- الأزمة أشمل من الكارثة.
- الكارثة مدلول ينحصر في الحوادث المدمرة والمخلفة للخسائر المادية والبشرية.
- تتطلب الأزمات فريق عمل يتخذ قرارات، بينما الكارثة بعد حدوثها يجب التعامل معها وتسييرها فقط.
- الأزمة يمكن التنبؤ بها بينما الكارثة يصعب ذلك[4].

3- الصراع والنزاع (Conflict And Dispute): هو عبارة عن تصادم بين قوى مختلفة أو اعتقاد ذلك سواء كان حقيقيا أو وهميا بغية تحطيمه جزئيا أو كليا قصد السيطرة والتحكم في الطرف الآخر، كما أنه مفهوم يركز على صراع العلاقات الاجتماعية بين الأفراد لوجود تعارض في الأهداف والمصالح والتصرفات بين الأفراد والقيادات وحتى الكيانات التنظيمية والاجتماعية المختلفة ، وبالرغم من قرب المفاهيم ببعضها (الصراع والأزمة) إلا أنه يوجد اختلاف بينهما:

- في معظم حالات الأزمات يكون جوهرها صراع بين طرفين (في جانب العلاقات سواء كانت داخلية أو خارجية بين دولتين، منظمتين ...).
- يختلف الصراع عن الأزمة في شدتها ، حيث أن الأزمة أكثر تأثيرا وعنفا في معظم الأحيان[5].
- الصراع واضح في أبعاده وأهدافه وأطرافه بينما الأزمة تتميز بالغموض وقلة المعلومة.

---

[1] نعيم ابراهيم الظاهر، **إدارة الأزمات**. ط1، عمان: عالم الكتب الحديث لننشر والتوزيع، 2009، ص5

[2] فريدة بن عمروش، "مبادئ إدارة الأزمات: الاستراتيجية والحلول". **مجلة الجزائرية للاتصال**، مجلد 17، عدد 28، الجزائر،2019، ص 127

[3] نعيم ابراهيم الظاهر ، مرجع سابق، ص6

[4] رضا خلاصي، **مروج إدارة الأزمات**. الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر، 2016، ص ص 30-31

[5] نعيم ابراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص6

- للصراع طبيعة الديمومة وصفة التغيير في الأطراف والمستويات في كثير من المرات حسب المواقف بينما الأزمة تنتهي وتخلف وراءها نتائج. أما النزاع فإنه يرتبط بالمفهوم القانوني ويتعلق بالحقوق والالتزامات، وما يميزه عن الصراع هو الفرق بين الحق والمصلحة[1].
- للصراع ثلاثة أقسام من حيث الحدة فنجد الخفيف، المتوسط وشديد الحدة، فإن كان داخل التنظيم يأخذ صورة الصراع التنظيمي، وإن كان يتعلق بالدولة فيعتبر صراعا دوليا.

4-**التهديد**(Threat) : هو عبارة عن مؤشر أو علامة تنبئ بإمكانية حدوث خطر أو أزمة ويدخل ضمن مرحلة قبل الأزمة الحقيقية[2].

5- الخطر(Risk): هناك من ذهب إلى القول بأن الخطر هو عدم التأكد ومنهم من قال أنه حالة مركبة من عدة عوامل حيث تقاس باحتمال وقوع الأزمة وهي حالة واقعية، أما عدم التأكد يمكن القول أنه حالة ذهنية متعلقة بوضعية محددة (معروفة) وتقاس بالاعتقاد، وهو جوهر الاختلاف بين الخطر وعدم التأكد، ولكن كل منهما مؤشر لحدوث الأزمة حيث يمكن التعمق أكثر في المفهومين والقول أن الخطر هو حالة من عدم التأكد من امكانية وقوع حادث أو خسارة سواء من ناحية اتخاذ القرارات المناسبة أو عدم إمكانية التنبؤ بالظواهر الطبيعية التي يمكن أن تحدث كارثة في أي لحظة ممكنة[3].

6- الحادث والخسارة(Incident and Loss): لقد ذهب كل من عليوة وحواش في مفهوم الحادث على أنه أمر يتميز بالمفاجأة والعنف ويتم بشكل سريع وينقضي أثره بعد إتمامه وقد تتشكل عنه أزمة لكن في الأصل الحادث ليس هو الأزمة وإنما هو أحد أسبابها أو بصيغة أخرى الأزمة هي أحد نتائج الحادث فقط[4]، كما يراها البعض أنها هي التحقق الواقعي والمادي لظاهرة ما حتى وإن كانت طبيعية تنتج عنها خسارة فعلية، أما الخسارة فهي التعرض إلى هلاك أو ضياع أو فقدان لما هو معرض دائما للخطر فإن كان تاما تسمى بالخسارة الكلية وجزئيا إن كان فيها هلاك، ضياع أو فقدان جزئي لما هو معرض للخطر ، وهي إحدى نتائج الخطر الذي يمكن أن يسبب أزمة في كثير من الأحيان[5].

---

[1] رضا خلاصي ، مرجع سابق ، ص 33

[2] سليم إلياس وآخرون، **الموسوعة الإدارية الشاملة، إدارة الأزمات المالية الحادة و الإفلاس**. ط1، بيروت: مركز الشرق الأوسط الثقافي للطباعة و النشر و الترجمة و التوزيع، دون سنة نشر، ص 11

[3] عبد الرؤوف أحمد علي محمد، **إدارة المخاطر و الأزمات**. ط1، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص ص 8،7

[4] جمال حواش، **التفاوض في الأزمات و المواقف الطارئة**. ط1، القاهرة : أنتيراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 17

[5] عبد الرؤوف أحمد علي محمد ، مرجع سابق، ص ص 25،24

7- الواقعة(Incident) : يمكن أن نطلق عليها واقعة عندما يحدث خلل سواء كان جزئيا أو كليا في مكونات النظام (دولة، منظمة، مؤسسة...) بعدما ينتهي أثرها والسيطرة الكلية عليها دون تسجيل أي خسائر مادية أو بشرية من قبل الفريق المختص حسب نوعية ومكان الواقعة[1].

8- الخلاف والتوتر(Disagreement and Tension): غالبا ما يرتبط هذان المصطلحان بمفهوم الأزمة في تفاعلهما الأمر الذي قد يسبب تداخلا فعليا في إدراك الحدث أو الموقف بصورة مباشرة أو مفاجئة فإن كان مفهوم التوتر هو حالة تعكس موقف الشعور بالقلق والخوف والشك، وغالبا ما يصاحب مفهوم الصراع أي أنه ليس بالضرورة أن يكون صراعا لكن يمكن له أن ينقلب ويصبح من العوامل الرئيسية للصراع والذي له وقع قوي في اتخاذ القرار حسب طبيعة الموقف أو الأزمة و حدّتها، أما الخلاف فهو إقرار التعارض بين طرفين سواء كان شكليا أو في المضمون وقد لا يصل إلى حد الأزمة لكن بإمكانه أن يشعل فتيل نار الأزمة وبالتالي يمكن للخلاف أن يصبح مؤشرا قويا لحدوث أزمة في الأفق، وهو بمثابة إنذار مبكر يدخل في نطاق مرحلة ما قبل الأزمة[2].

9-الصدمة (Shock): هي تعبير عن موقف حاد ينجم عن حادث غير متوقع يصاحبه الذهول والعجز، وهي أحد الأعراض الرئيسية الدالة على وقوع الأزمة لكنها سرعان ما تختفي بعد إدراك الفريق المكلف بإدارة المواقف الاستثنائية للأزمة الفعلية واتخاذ القرارات المناسبة لاحتوائها وامتصاصه[3].

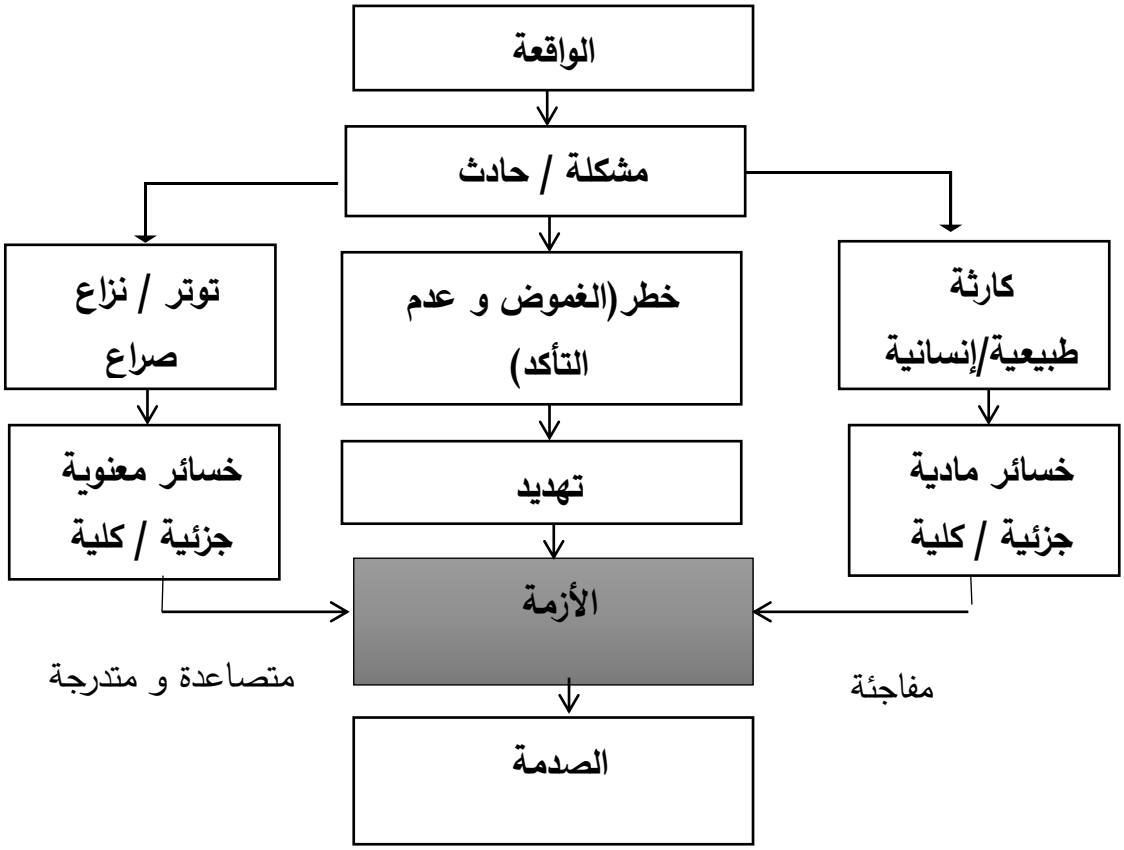
---

[1] رضا خلاصي ، مرجع سابق، ص 35

[2] عبد الغفار عفيفي الدويك، **إدارة الأزمات و الكوارث و اتخاذ القرار**. ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية مكتبة الملك فهد الوطنية،2013، ص 17

[3] يوسف أبو فارة ، **إدارة الأزمات مدخل متكامل**. ط1، الأردن: إثراء للنشر و التوزيع،2009، ص 50

شكل رقم 01: تدرج مفاهيم الأزمة



المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: خصائص الأزمة ومراحلها.

لا يمكن الحديث عن الأزمات بشكل اعتباطي إلا إذا تم التأكد من عدة مؤشرات وأدلة نابعة من مختلف المواقف والمعلومات المتحصل عليها داخل المنظمة وخارجها وقد تكون هي القاعدة الأساسية وسببا قويا لنشوء الأزمة أي كانت خصائصها أوحدّتها، ولا يمكن أيضا التعريج على مراحل الأزمة دون التطرق إلى الأسباب الحقيقية لنشوء الأزمات والتي تتلخص في:

أ/ أسباب نشوء الأزمات: إنّ أسباب ظهور الأزمات هي نتيجة للتراكمات المتتابعة التي تشكل ضغطا يوميا على المنظمات وأصحاب القرار وتكون بمثابة مؤشرات ذات دلالة على وجود أزمة، ولكل أزمة مجموعة من التأثيرات تعود إلى تفاعل مجموعة من الأخطاء الناتجة عن أسباب عدة قد تصدر من داخل محيط المنظمة أو من خارجها وتتنوع بتنوع الأزمات نفسها حيث نجد:

1- المعلومات الخاطئة أو الناقصة: وتمثل أحد أهم أسباب نشوء الأزمات مما يؤدي إلى سوء الفهم من خلال الاستنتاجات الخاطئة وتأثيرها على القرارات المتخذة التي بدورها تكون منافية للمنطق والواقع.

2- التفسير الخاطئ: لا يمكن أن تخضع عملية التقدير والتقييم والإدراك لمرحلة استيعاب المعلومات والحكم عليها بالوجدانية أو العاطفية وتحكيمها على ضوء الرغبات الشخصية والعوامل النفسية وميولاتها دون إعطاء فرصة للعقلانية الأمر الذي يحدث فجوة بين الأداء ووحدة القرار المتخذ داخل المنظمة والتقليل من هامش الأخطاء[1] وهذا ما قد يترتب عنه في الأخير حدوث أزمة.

3- الإدارة العشوائية: إذا احتكمت المنظمة للفوضى وعدم الرشادة مع غياب العلاقات التنظيمية ونظام معلومات فعال من أجل السيطرة على الصراعات وانتشار التفكير الأحادي الأمر الذي قد يتسبب في تدمير المنظمة تدميرا شاملا خاصة في حالات الغياب التام للتخطيط الاستراتيجي وعدم السعي لبناء سيناريوهات المواجهة والدراسات الاستشرافية[2].

4- الضغوط والرغبة في التآمر والابتزاز: غالبا ما يكون ذلك من قبل جماعة المصالح والجماعات الضاغطة واللوبيات المتعششة داخل المنظمة لتحقيق مكاسبها من خلال افتعال الأزمات أو المبادرة بتوجيهها داخل المنظمة، إضافة إلى الضرائب، المنافسة والمطالب المتعددة والتكنولوجيا، هذا النوع من التصارع يؤثر على متخذ القرار فيجد نفسه داخل بوتقة الأزمة والصراع في محاولة للخلاص والخروج منها فيجبر على الطاعة وبالتالي يتخذ قرارات عشوائية، وهاته المرحلة تعتبر مرحلة متقدمة من الأزمة.

5- القنوط واليأس والإحباط: يتعلق بفقدان الرغبة لدى متخذ القرار في التطوير والتحسين المستمر للمنظمة نتيجة كبت الحريات وسيطرة الروتين الأمر الذي يدخل صاحب القرار في أزمة سلوكية نفسية يمكن أن تصل إلى حد الفصل بين علاقة المصلحة المشتركة وهدف المنظمة.

6- الإشاعة: هي من المصادر الأساسية لنشوء الأزمات على مستوى المنظمات خاصة إذا تم توظيفها بشكل جيد وواسع النطاق، حيث تتضمن جزء من الصحة ولكن تشوبها الكثير من الأكاذيب

---

[1] عبد الكريم راضي الجبوري، **العلاقات العامة فن وإبداع تطوير المؤسسة ونجاح الإدارة**. بيروت: دار مكتبة الهلال، 2001، ص 142

[2] الحاج عرابة، " نحو تطبيق نظام لإدارة الأزمات في المستشفيات الجزائرية". **مجلة جديد الاقتصاد**، مجلد4، عدد 4، الجزائر، 2009، ص 160

والمعلومات الخاطئة والمغلوطة، فإذا أُحسن اختيار الوقت وتغذية الإشاعة يمكن تفجير الأزمة بكل سهولة.

7- استعراض القوة وضعف المهارات القيادية: عندما يكون التنظيم متأصلا في المنظمات لاسيما في جزئية تقسيم العمل وضبط العلاقة بين الرئيس والمرؤوس والإبقاء عليه في إطاره الإداري بحيث لا يخضع لأي نوع من أنواع التسلط والتوبيخ وعدم مشاركة الآخرين، والذي حتما سيؤدي إلى أزمة في القيادة تتخذ إحدى الصور كأزمة التخلف، أزمة الفاعلية، أزمة الاستشعار، أزمة ضعف أداء القائد[1] والتي قد تكلفها غاليا، أما الممارسة السليمة لمضمون الديمقراطية التشاركية في التسيير الإداري وتحقيق نمط الاتصال الفعال داخل المنظمة بحيث تكون في مأمن وفي الطريق الصحيح لتجنب مختلف الأزمات[2].

8- الأخطاء البشرية: تتمثل في نقص كفاءة العاملين، والغياب التام للتحفيز الأمر الذي قد يؤثر على دافعية الأداء داخل المنظمة مما قد يكون سببا في انتشار التقاعس والاتكالية مع ظهور السلبية كالإهمال واللامبالاة[3]، إضافة إلى قلة الخبرة التي يفتقدها أعضاء المنظمة مع إغفال عنصري المراقبة والمتابعة، وكذا إهمال التكوين والتدريب الذي يضمن بدوره بقاء المنظمة ومسايرتها لكل الأوضاع . الأمر الذي قد يكون أحد أسباب حدوث الأزمة كون الرأس المال البشري هو رأس المال الفكري ونواة الإبداع وتجاوز الأزمات.

9- الأزمات المخططة: هي إحدى نقاط التهديد الحقيقية للمنظمات، بسبب تواجد المنافسين الفعليين والمحتملين، لذا تعمل المنظمة على تحصين نفسها عن طريق التخطيط الاستراتيجي سواء للأهداف المسطرة أو الأزمات المحتملة (أسوء السيناريوهات الممكن حدوثها)، كون كل المنظمات ليست في مأمن مادام ذات التهديد ملازما وقائما للوصول إلى ثغرات أو نقاط ضعف المنظمة معتمدين في ذلك على تطبيق أقوى سياسة لفرض التنافس، ولتفادي ذلك فإن الحل المثالي للمنظمة هو العمل على استرداد وتفعيل نظام اليقظة الاستراتيجية لفرض وجودها وحماية نفسها مع الاستفادة من نقاط قوتها والفرص المتاحة لها الأمر الذي يجعلها في موقع قوة للتصدي لكل أزمة أو حادث ،

---

[1] طارق محمد السويدان، فيصل عمر باشراحيل، **صناعة القائد**. ط1، الكويت : مجموعة الإبداع، 2002، ص ص 45،43

[2] الحاج عرابة، مرجع سابق ، ص ص 160، 161

[3] عبد الكريم راضي الجبوري، مرجع سابق، ص 143

فهناك من الأزمات ما هو مخطط لها وقد تكون في شكل القرارات العشوائية التي تحدث الأزمة وقد تكون في شكل عدم الاستجابة للأزمة[1].

10- تعارض الأهداف والمصالح: قد يرجع ظهور الصراعات وتعارض المصالح داخل المنظمة إلى وجود خلل وعدم توحيد الرؤية، الأمر الذي يغلّب المصلحة الشخصية على العامة للمنظمة وهذا سبب رئيسي في حدوث الأزمات وكفيل بإحداث ثورة في المنظمة وحتى العصف بها إذا لم يحسن التعامل مع هذه المواقف والأزمات بكل حذر، إضافة إلى افتعال أزمة المعلومة[2] وعدم الحصول عليها من قبل الجهات الرسمية داخل المنظمة خدمة لأصحاب المصالح أو العلم بها وعدم الأخذ بجديتها أو حتى التحقق منها عن طريق التمويه أو التغلغل في وسط أصحاب القرار، مما قد يؤدي بالمنظمة إلى أزمة في المعلومة، وبالتالي تصعب عملية الاتصال ومن هنا يكون الخطر الحقيقي لأزمة فعلية إن لم يتم الانتباه لها والإحاطة بكل صغيرة وكبيرة تخص المعلومة.

ب/ خصائص الأزمة: من المنطقي والمعقول في خضم الأوقات الصعبة ومختلف المواقف الأزماتية أن تحيط بالمنظمة عدة خصوصيات وبصورة غير عادية وتكون في غالب الأحيان جديدة يمكن لها أن تتميز وتختلف باختلاف المجالات والمدة وطبيعة الأزمة، ومن أهم الخصائص التي تتميز بها أي أزمة :

- موقف مشكل: يتسم بالغموض الحاد والسرعة في التهديد، والأمر الملفت والمهم في ذلك هو عدم معرفة التأثيرات الناتجة عنه.

- عنصر المفاجأة: حيث يؤدي التصاعد القوي والمفاجئ إلى الدخول في الدرجات العالية من الغموض[3] والشك وعدم اليقين نظرا للأحداث المتسارعة وضغط الصدمة مما يؤدي إلى جذب انتباه جميع الأطراف ذوي العلاقة بالأزمة (داخليين عمال ومديرين، خارجيين متعاملين وزبائن)، بالإضافة إلى المجتمع كطرف آخر، مما يدفع المنظمة إلى مواجهتها والحد منها[4].

---

[1] Kolfschoten, Appelman J. H, **Collaborative engineering in crisis situations**. Netherlands : Paper presented at ISCRAM-TIEMS Summer School,2006,p 18

[2] Rousseau, D. M, **Is There Such A Thing As "Evidence-Based Management"?**. **Academy Of Management Review**, USA, 2004, P24

[3] Coombs, W. Timothy, sherry J.Hollady , **Handbook of crisis and risk communication**. New York: Routledge, 2009, p 25.

[4] جازية بن رابح، "إدارة الأزمات بين مخاطر الصمت و آليات الاتصال المستهدف". **مجلة الجزائرية للاتصال**، مجلد 17، عدد28، الجزائر،2019، ص209

- التعقيد والتشابك والتداخل: تتصف الأزمة بدرجة عالية جدا من التعقيد والتداخل سواء من حيث العناصر المسببة للأزمة والتشابك الكبير في المتغيرات المتعددة أثناء الأزمة وتناقض الأطراف المختلفة سواء كانت قانونية، إعلامية واقتصادية أو حتى حكومية مما يؤدي إلى حدوث تغيير جوهري في طبيعة العلاقات[1] .

- نقص المعلومة: تعتبر المعلومة غاية في الأهمية وضرورية جدا للتغلب على الأزمة، إلا أن عدم القدرة على التنبؤ بهذه الأجندة في ظل غياب المعلومة قد يعقد من مأمورية إدارة الموقف ويؤثر مباشرة على القرار السليم الذي يستلزم توفر المعلومة قبل وأثناء الأزمة من أجل احتوائها والقضاء عليها[2].

- –وجود حالة من الذعر والرعب: هذا صادر عن عدم القدرة والتحكم في التقدير المستقبلي للمنظمة والدخول في حالة من التوتر والقلق وعدم التأكد من البدائل المتاحة في ظل سيادة التوقعات السلبية التي من الممكن أن تدمرها وتسيء إلى سمعتها مستقبلا كفقدان الإطارات وأصحاب الكفاءة التي تصنع الفارق، الأمر الذي يضاعف من الصعوبات في اتخاذ الحلول المناسبة ويجعل أي قرار يصدر منها حبيس عنصر المخاطرة.

- ضيق الوقت: إنّ محدودية المدة الزمنية للتدخل من أجل مجابهة الأزمة تلعب دورا حاسما في حياة المنظمات والحفاظ على استقرارها إذ تعتبر كسيف ذو حدين: مدة قصيرة و تدخل أسرع لاحتواء الأزمة وهذا الأمر يرجع لأصحاب القرار، مدة طويلة وعدم وجود ردة فعل للأزمة الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الأوضاع وهذا ليس في مصلحة المنظمة ، وحسب المختصين هناك اختلاف كبير في المدة الزمنية للأزمة فهناك من يرى أن مدتها ثمان (08) ساعات، أو ثلاثة أيام، ومنهم من ذهب إلى أنها تصل إلى أسبوع أو أسابيع وهذا راجع لطبيعة الأزمة في أصلها وإلى حجمها وعملها[3]. ومن وجهة نظرنا نرى أن الأزمة ليس لها مدة معينة أو ثابتة ولا يمكن أن تقدر بوقت محدد، وهذا راجع لتداخل الفواعل ودرجة تأثيرها في حدوث الأزمة من جهة، وردة فعل صاحب القرار في اكتشاف الأزمة وكيفية التعاطي معها من جهة أخرى، كونه العنصر الفيصل في احتوائها والحد من نتائجها التي قد تكون

---

[1] إدريس لكريني، **إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات**. ط1، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2010، ص 17

[2] علي عجوة، فريد كريمان، **إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الاستراتيجية و إدارة الأزمات**. ط2، القاهرة: عالم الكتب، 2008، ص 167

[3] يوسف أبو فارة، مرجع سابق، ص 27

وخيمة، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار حجم وطبيعة المنظمة وجذورها التي تلعب أيضا دورا كبيرا في خبرة الاحتواء وامتصاص الصدمات جراء الأزمات حتى وإن كانت متلاحقة.

- فقدان السيطرة و غياب الحل الجذري السريع: قد يكون وقع الصدمة قويا جدا إزاء الأزمة التي تلحق بالمنظمة خاصة إذا لم تكن لها مؤشرات وإنذارات سابقة وعدم تفطن فريق إدارة الأزمة لها، الأمر الذي يؤدي إلى خلل في توازن صناعة القرار إذ يصبح صناعها تحت سيطرة الآخرين سواء كانوا مختصين أو غير ذلك[1] .

- القوى الضاغطة: أو أصحاب المصالح المعطَلة أو المؤجلَة. في وقت الأزمة قد تظهر بعض القوى الضاغطة في الأوقات الضيقة مطالبة بإحداث تغييرات جوهرية في المنظمة مع التهديد والتصعيد الذي قد يؤثر سلبا عليها وعلى وجودها مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة.

- تفشي السلوكيات السلبية: في أوجّ الأزمات تظهر بعض السلوكيات غير المرغوب فيها والتي تصل إلى درجة الخطورة كتفكك النسيج الاجتماعي وتلاشي العلاقات الاجتماعية داخل المنظمة (التنظيم غير الرسمي)، وسببه التوتر والقلق والخوف من المستقبل الذي يؤدي بالعامل إلى فقدان حب العمل وتراجع الولاء والانتماء التنظيمي إضافة إلى تفشي اللامبالاة وظهور نتائج الحقد الاجتماعي من تخريب وتكسير، وبالتالي تفاقم الأوضاع بهاته الصفة يؤدي إلى الاحتجاجات والإضرابات التي من شأنها تؤثر على ديناميكية المنظمة ومستقبلها[2].

ج/ مراحل الأزمة: من خلال معظم الأدبيات التي تتناول هذا الموضوع والتي تعالج وتتطرق إلى أهم المراحل التي تمر بها الأزمة حيث تختلف من ناحية الشكل وتتشابه إلى حد بعيد في معالجة المضمون لعدة اعتبارات كونها دورة حياة لظاهرة صحية بالنسبة لأي منظمة، ولأهميتها يجب الإحاطة بها ومتابعتها في أدق التفاصيل حتى يتمكن متخذ القرار من احتواء الأزمة عن طريق فريق نوعي وخاص يتسم بعدة مهارات فنية وتقنية في التعامل معها، ولها عدة نماذج حيث ذهب البعض إلى خمس مراحل (مرحلة الميلاد، النمو، النضج، الانحسار، الاختفاء)، كما نجدها في نموذج أرنولد Arnold بأربع مراحل (مرحلة الصدمة، إنكار الأزمة، الاعتراف بالأزمة، التكيف). وذهب مناصرو

---

[1] روبرت أولمر وآخرون، **التواصل الفعال مع الأزمات الانقال من الأزمة إلى الفرصة**. "ترجمة: أحمد المغربي"، "ط1"، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2015، ص 190

[2] فرحات غول، "إدارة الأزمات في المؤسسة بين المفاهيم وطرق المعالجة". **مجلة المناجر**، مجلد1، عدد1، الجزائر، 2014، ص63

نموذج سلاتر Slatter في تقسيمها أيضا إلى أربع مراحل (مرحلة إنكار الأزمة، إخفاء الأزمة، تحلل الأزمة، مرحلة الانهيار التنظيمي)[1].

تنقسم الأزمة إلى خمس مراحل :

المرحلة الأولى: **(ميلاد الأزمة)** عن طريق الشعور بتواجد أمور غامضة تحدث وشيء ما يلوح في الأفق، الأمر الذي ينذر بقرب خطر مجهول الزمن، الحجم، الطبيعة والاتجاه وغالبا هذا لا يأتي من عدم، لكن هو تراكم لأحداث قد جرت من قبل ولم يتم التوقف عندها ومعالجتها، وفك شفرة الأزمة يرجع إلى فراسة وخبرة صاحب القرار في التنبؤ الصحيح بوجود أزمة حقيقية في مرحلة ميلادها، لذا وجب عليه التصرف السليم بالاعتماد على بنك المعلومات وتفريغ الأزمة في مهدها من محتواها وتجميدها واحتوائها دون تسجيل أيّ هلع أو فقدان للتركيز وتحويلها لأمر ثانوي عن طريق استحداث قضية تشغل اهتمام مجتمع المنظمة سواء من الداخل أو الخارج لإخفاء الأزمة دون أي خسارة مع القضاء على دعائم نموها والحدِّ من وصولها إلى أوجّها.

المرحلة الثانية : **(الاتساع و النمو)** تأتي هذه المرحلة كتحصيل حاصل لعدم وضع حدّ للأزمة في مهدها وعدم تدخل صاحب القرار في الوقت المناسب دون تمكنه من تفعيل الاتصال الذي يلعب دورا هاما في هاته المرحلة بالضبط[2]، مما يجعل من الأزمة تنمو و تتسع و تظهر للعيان سواء عن طريق محركات نابعة من ذاتية الأزمة في تفاعل داخلي لم يتم التصدي له في المرحلة السابقة، ومحركات تفاعلت مع البيئة الخارجية الأمر الذي يزيد من قوتها ونموها واتساعها، وفي هاته المرحلة قد تمتد الأزمة وتبدأ في تشكيل الخطر على فواعل وأطراف البيئة الخارجية، مما يدعو إلى التدخل السريع لإيقافها في هذا المستوى وعدم السماح لها بالاستفحال من خلال احتواء مرتكزات النمو الذاتي للأزمة أو بعث خطة التعارض بين المصالح واتساع الأزمة ونموها[3].

المرحلة الثالثة: **(مرحلة النضج)** نادرا ما تتخطى الأزمة المرحلتين السابقتين وتصل إلى هاته المرحلة حيث تصبح في أوجّ عنفها، ولكن إذا بلغت هذا المستوى ما على متخذ القرار داخل المنظمة إلا أن يتحمل كامل المسؤوليات عن غفلته وجهله وإهماله لعوامل نموها، وفي هاته الحالة ليس لديه خيارات كثيرة بل يجد نفسه مضطرا للاصطدام بها وتحمل التبعات أو تحوير الأزمة وتغيير اتجاهها

---

[1] رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 44

[2] Benoit, W. L & Pang . A, **Crisis communication and image repair discourse**. New York: Pearson, 2008, p31

[3] نعيم ابراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص ص 24، 25

عن طريق الإطاحة برؤوس الأزمة التي قد تصل إلى حد الاغتيالات والتصفيات الجسدية في بعض مواقف الأزمات، تفاديا لسيناريو التدمير النهائي للمنظمة والذي قد يكون أسوء سيناريو يمكن أن يتصوره أصحاب القرار في مواجهة الأزمات.

المرحلة الرابعة: **(مرحلة الانحسار والتقلص)** من أكبر النتائج الفعالة للحد من الأزمة هي الصدام العنيف الذي يحدث في مرحلة الخطر الأكبر الذي يعصف بالمنظمة كليا، وفي حقيقة الأمر ذلك الصدام ما هو إلا تفتيت وتكسير لحدة الأزمة مما يفقدها قوتها وعنفها، وبالتالي تنحسر وتتقلص وتتراجع حدتها، لكن هذا لا يعني الاختفاء الكلي لها بل تبقى المنظمة في حالة ترقب لأي ارتداد للأزمة، وهذا أمر طبيعي ناتج عن عدم التوازن في ظل بقاء المحركات والمحفزات التي تشكل حالة من عدم الاستقرار مما يحتم على القائمين الإقرار ببقاء التوابع المتلاحقة للأزمة والاعتذار وقبول المسؤولية في جزء منها أو بكاملها[1]، وعادة ما تكون الأزمة في هاته المرحلة أقل قوة وحدّة ما يحتم على صاحب القرار العمل على تنمية حس اليقظة ومعالجة الموقف المتأزم قدر المستطاع رغم الجراح لتجاوز الأزمة ومخلفاتها والتخلص النهائي منها.

المرحلة الخامسة: **(مرحلة اختفاء الأزمة)** في حقيقة الأمر بعد تجاوز كل المراحل السابقة خاصة مرحلتي الخطر والخطر المحدق (النضج، الانحسار والتقلص) بسلام، فمن الطبيعي أن تأتي هاته المرحلة بعدما تفقد الأزمة قوتها وكل محركاتها بحيث تتلاشى ولا ينصب أي اهتمام عليها، كحدث سابق مدرج في خزائن التاريخ[2].

المرحلة السادسة: **(مرحلة التعلم)** جراء ما سبق من مراحل الأزمة التي حدثت في المنظمة والتي كلفتها ما كلفتها من تبعات وخسائر مادية ومعنوية، الأمر الذي يستوجب على القائمين في هرم المنظمة أي أصحاب القرار الاستفادة من تلك الأحداث والأخذ بالحسبان كل صغيرة و كبيرة مرت من خلال هاته التجربة على سبيل الخبرة . إذن لابد من إعادة البناء لا التكيف كون الأول، يقوّم ويصحح الأخطاء الماضية لاستعادة النشاط والحيوية وكيفية العودة إلى العمليات العادية بترتيب الأولويات والاجراءات التي يتعين اتخاذها للاستجابة[3]. أما الثاني، فهو يقر ضمنيا ببقاء الأزمة وآثارها ونتائجها، وعليه فهو منطلق خاطئ ومرفوض تماما إذا ما أراد فريق إدارة الأزمة من بينهم أصحاب

---

[1] In T. L. Hansen-Horn & B. D, **Public relations: From theory to practice**. New york : Neff Eds, 2008, p 32

[2] عبد الوهاب حفيان،" فعالية إدارة الأزمات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية". **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، مجلد4، عدد2، الجزائر، 2015، ص 280

[3] Sullivan. S," Crisis Communication." **Harvard Business Review**, Vol 28,Usa, 2003, p45

القرار تجاوز الوضع والعمل على المضيّ نحو مستقبل لا يقبل أخطاء الماضي ويدرك معالم الحاضر ويراهن على سيناريوهات المستقبل من خلال التعلم والاستفادة.

المطلب الثالث: أسس تصنيف الأزمات والتعامل معها.

تتعدد الأزمات وتتنوع وتأخذ عدة تصنيفات حيث يتم التعامل على هذا الأساس مع مختلف الأزمات والحوادث ومعالجتها حيث يعتبر جزء مهما وصحيا في حياة المنظمات، ففهم الأزمة وتصنيفها على أساس علمي أكاديمي يعطي أمثل الحلول لأصحاب القرار من أجل القضاء عليها نهائيا واحتوائها خاصة إذا ما تم التنبؤ بها في بداياتها. وفي هذا الجانب ذهب الكثير من العلماء في مجال إدارة الأزمات إلى وضع فاصل بين تصنيف الأزمة وكيفية التعامل معها، الأمر الذي يعود إلى تفحص الأزمة والتدقيق في بوادرها ومؤشراتها أو حتى طبيعتها وحجمها إن لم يتم تداركها في أولها، ومن خلال كل ذلك وحسب تصنيفها نجد مايلي:

1- من حيث الحدوث: وتنقسم إلى قسمين اثنين، قسم يتدخل فيه البشر ويكون طرفا فيه وقد يشكل تهديدا حقيقيا أو أزمة كالعمليات الإرهابية والغزو العسكري، وقسم لا دخل للإنسان فيه ويكون طبيعيا مائة بالمائة كالظواهر الطبيعية من زلازل، براكين وفيضانات التي أيضا يمكن أن تشكل أزمة أو كارثة حقيقية.

2- من حيث النطاق الجغرافي أو مسرح الجريمة: حيث يكون فيه استخدام المعيار الجغرافي من أهم المحددات أو ما يعرف بالأزمات التي تقع في نطاق جغرافي معين ومحدود كحادث قطار أو اختطاف طائرة أو انتشار وباء معين في منطقة جغرافية محددة[1].

3- من حيث المضمون والمصدر: قد تخضع الأزمة لمعايير محددة تكون سياسية أو اقتصادية، اجتماعية أو إعلامية وتظهر من خلالها أزمات فرعية أخرى كالأزمات الاقتصادية التي تكون مصدرها الأزمات المالية، أو سياسية نتيجة تفجيرات في بلدان ما يكون مصدرها له امتداد للعرقية أو الطائفية والمذهبية.

4- من حيث العمق والحجم: قد تكون الأزمة سطحية وهامشية التأثير أي غير مؤثرة على المنظمة، وقد تكون صغيرة أو متوسطة ومحدودة تقع داخل المنظمات أو مؤسسات المجتمع، وغالبا ما يتم التصدي لها، كما توجد أزمات عميقة جوهرية حادة ومعقدة لها تأثير بليغ تتصف

[1] أحمد ماهر، **إدارة الأزمات**. مصر: الدار الجامعية، 2006، ص 30

بكبر الحجم وما تخلفه من خسائر وأضرار مادية كمية قابلة للقياس ومعنوية ذات طابع نفسي عابر غير ملموس لا يمكن تحديد أبعادها بسهولة بل الشعور بها و هي محور تركيز موضوع الأزمة[1].

5- من حيث التكرار والمدة: قد تواجه المنظمات أزمات تحدث بصفة دورية متكررة تكون قصيرة المدة ومعهودة حتى وإن طال زمنها يتم التصدي لها والتعامل معها بشكل انسيابي، وهذا ما يندرج في إطار التعلم والاستفادة من الخبرات السابقة، وقد تؤدي بعض الأزمات غير الدورية (نادرة الحدوث) إلى وقوع الأزمة إذا لم يتم التدخل في الوقت المناسب وبالإمكانيات المناسبة لاحتوائها سواء أكانت قصيرة أو طويلة المدة كون عوامل التأثير لها دور كبير في تفاقم الأزمة خاصة تلك التي لم يتم التعامل معها من قبل[2].

6- من حيث الشدة ومستوى المعالجة: قد تنشأ أزمات يمكن لها أن تهدد المنظمة وتؤدي إلى تدهورها وزوالها وأخرى لها بدائل مختلفة ومتاحة لحلها والتعامل معها، كما نجد أزمات تكون تحت السيطرة وأخرى يوجد الوقت الكافي لمعالجتها. في حين نجد أزمات محلية (أحزاب وجمعيات أو جماعات...) تتعلق بمنظمة واحدة تتطلب معالجة محلية، وقد تكون إقليمية تتعلق بعدة منظمات أو دول في ذات المنطقة المختصة إقليميا حيث تقاسمها نفس مجال الأزمة ، وأزمات ذات نطاق دولي يتعلق بالمنظمات الدولية أو دول أجنبية ذات الاهتمام المشترك والتي تتطلب تنسيقا وجهدا دوليا لاحتوائها والقضاء عليها[3].

7- من حيث المظهر والأداء السلوكي: إنّ الأزمة تتخذ عدة مظاهر وسلوكيات وجب على متخذ القرار في المنظمة التصدي لها فهناك الزاحفة منها التي لها صفة النمو البطيء لكنها محسومة وملموسة ولا يمكن لمتخذ القرار وقف ذلك الزحف بحيث تستمر الأزمة وقد تنفجر، فيجد نفسه أمام أزمة عنيفة تتسم بالفجائية وقد تتخذ طابع التفجير العنيف .كما نجد أيضا الأزمات الصريحة العلنية والمفتوحة التي تكون ملموسة ويشعر بها كل الأطراف منذ ميلادها ونشأتها، وبعكس ذلك نجد من الأزمات الضمنية أو المستترة التي تعتبر من أشد وأخطر أنواع الأزمات، حيث يصعب تصنيفها لاحتكارها المعلومة وغموضها التام ذلك ما يجعله سببا في ظهور الأزمة وعدم معرفة تداعياتها ومستقبلها[4].

---

[1] أحمد ماهر، المرجع نفسه، ص 31

[2] هاني سعيد، ايهاب كريم، قوة **التكيف مع الظروف الصعبة**، القاهرة: الحرية للنشر والتوزيع، 2012، ص 287

[3] نعيم ابراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص ص 28،27

[4] رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 70

المبحث الثاني: المقاربة النظرية لإدارة الأزمات.

إنّ التنبؤ بالأزمات داخل المنظمات والحصول على المعلومة اللازمة يمكّن متخذ القرار من الاستعداد لها والتعامل معها مرحلة بمرحلة، وهذا لا يأتي صدفة لكن بفضل تفعيل نظام خلية اليقظة من منظورها الوقائي وكفاءة أصحاب القرار بمعية الفريق المختص من أجل تجنب الأزمات المحتملة، حتى وإن حدثت تكون بأقل خسائر ممكنة وفي أقصر مدة زمنية حفاظا على نشاط وسمعة المنظمة، وهذا ما يسمى بالإدارة الفعلية للأزمات.

المطلب الأول: مفهوم إدارة الأزمات ومقوماتها .

أ/ مفهوم إدارة الأزمات: تتعرض المنظمة إلى عدة أزمات مما يستوجب التعامل معها بحذر لتجنب آثارها أو القضاء عليها قبل أن تتفاقم الأوضاع وتخرج عن السيطرة، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا بعملية منظمة ومخطط لها تختلف باختلاف التخصصات فقد تكون سياسية، اقتصادية، أمنية، عسكرية وحتى إعلامية وهذا ما يسمى بعلم إدارة الأزمات الذي كان أسلوبا قبل أن يصبح علما، ولقد عرف هذا المجال اهتمامات عديدة من قبل المختصين على غرار :

- الباحث البريطاني ويليامز(wilyams) الذي عرفها كمايلي : إدارة الأزمات هي مجموعة من الإجراءات المتسلسلة التي تهدف إلى التحكم في الأزمة والحد من انتشارها، كي لا تفقد زمامها وتؤدي إلى نشوب الحرب، حيث تستوجب الإدارة الرشيدة التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة[1] .

- كما يعرفها الباحث درابك(Drabek) في الآتي: إنّ إدارة الأزمات هي علم أو مهنة تهدف إلى تطبيق العلوم والتكنولوجيا والتخطيط والإدارة للتعامل مع مختلف الأحداث المتطرفة التي من الممكن أن تؤدي الى تلف كبير في الممتلكات وتدهور أنماط الحياة في المجتمع[2].

---

[1] جمال تزكريت، **دور الاتصال لدى الجماعات المحلية لأزمة منطقة القبائل 2001 والكارثة الطبيعية 2005 في ولاية البويرة –دراسة وصفيه تحليلية**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر ،2012، ص 140

[2] مختار جلولي، **الادارة الإعلامية للأزمات الداخلية في الصحافة الجزائرية– دراسة تحليلية مقارنة بين جريدتي الخبر والشروق حول أزمة غرداية**، أطروحة دكتوراه . كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، 2016،ص 90

- ذهب أيضا أحمد ماهر إلى تعريف إدارة الأزمات على أنها طريقة للسيطرة على الأزمات باستخدام مجموعة من الأدوات والجهود للتغلب عليها واحتواء مسببات الأزمات، مع الاستفادة والتعلم من الجوانب الخاصة بها بغرض تفادي الأزمات المستقبلية.

- كما ذهب الخضيري إلى أنّ إدارة الأزمات هي إدارة تعمل على معالجة أي ضعف يمكن أن يحدث أزمة أو العمل على حماية المنظمة ووقايتها والارتقاء بأدائها، كما تعتبر إدارة الحاضر والمستقبل الأزموي[1].

- –عرفها أيضا كومبس (COOMBS.W.T) على أنها مجموعة من الإجراءات الوقائية والخطط المختلفة في التعامل مع المواقف الأزماتية قبل وأثناء وبعد الأزمة عن طريق الاستجابة وتقسيم العمل وتوفير آليات للنظر في اتساع نطاق الاتصال بين الأزمات الفعلية والمتوقعة [2].

- وفي تعريف آخر: هي عملية استجابة الشركات والمنظمات للصدمات قصيرة المدة والفورية أو الكوارث، وتشمل تحديد التخطيط للأزمة وكيفية مواجهتها والتغلب عليها وحلها[3].

- كما تم تعريفها على أنها إدارة الإصلاح وتجاوز الأوقات العصيبة في المؤسسات والمنظمات وتطبيق التصور وكل ما يهدد شغل المنظمة وسلامتها وسمعتها[4].

- وفي تعريف آخر للعالم كومبس (Timothy Coombs) هي مجموعة من التصاميم لإدارة الأزمات وحماية المؤسسات وأصحاب المصالح فيها من كل التهديدات والحد من التأثيرات التي من شأنها أن تشكل أزمة على السلامة العامة للمنظمة ومن الضرر الناجم في نهاية المطاف[5].

- – ذهب جورج مورالس (Jorge Morales) إلى أن فعالية إدارة الأزمات هي التي لا تسمح بتوسع الأزمة عن طريق الاستجابة الفورية للموقف، كما تحتاج إلى التدابير اللازمة لجمع المعلومات الخاصة بالأزمة بغية التحرك في الوقت المناسب لاتخاذ القرار الحاسم[1] .

---

[1] رنيم سمير اليوسفي، **تصور مقترح لإدارة الأزمات في مدارس التعليم الثانوي العام في الجمهورية العربية السورية في بعض التجارب العالمية**، أطروحة دكتوراه. كلية التربية، جامعة دمشق، دمشق ،2014، ص45

[2] Coombs W. T & Holladay, "The negative communication dynamic" .**Journal of Communication Management**, USA ,2007,p25

[3] Austin O. Oparanma , **Crisis management to ensure effective and continuous performance**, https://www.researchgate.net/publication/273193454 ,2014 .p 5

[4] Moorthy, AK, **Dynamic Business Continuity Planning for Enhanced Loss Prevention**. USA : ASIS International, 2006, p 7

[5] Timothy Coombs W, **Crisis Management and Communications**. USA: Institute for Public Relations, 2007, p 12

ومن خلال ما سبق من التعريفات يمكن أن نخلص إلى تعريف إجرائي بأن إدارة الأزمات هي طريقة إدارية مبنية على مجموعة من الإجراءات المتسلسلة التي تهدف إلى تقدير الموقف في الأزمات التي تعترض المنظمة وقد تؤثر على قراراتها وحتى وجودها وتنافسيتها وذلك عن طريق فريق من المختصين يعمل في إطار استراتيجي ويعتمد على الزمن، الخبرة والمهارة في ايجاد الحلول البديلة للتقليص من حجم الأزمة وآثارها على المنظمة.

لإدراك المعنى الحقيقي لإدارة الأزمات لابد من التفريق بينها وبين بعض المصطلحات المتشابهة والمتداخلة التي تبدو للوهلة الأولى نفسها لكنها في حقيقة الأمر مختلفة تماما أو قد تكون سببا أو جزء رئيسيا في المفهوم العام لها، وهذا راجع للخلط الكبير بين تلك المصطلحات حيث نجد الإدارة بالأزمات والتي تختلف اختلافا كبيرا وكليا عما تطرقنا إليه سابقا في تحديد مصطلح إدارة الأزمات Crisis Management فنجد :

- الإدارة بالأزمة: والتي تكمن في وجود فعليّ للأزمة لكن المنظمة تعتمد على افتعال أزمة أخرى وتستعملها كوسيلة لتغطية الأزمة الحقيقية، وفي هاته الحالات يتم افتعال الأزمة بهدف التمويه وتعمد نسيان الأزمة الفعلية خاصة إذا كانت أزمة أكبر منها[2].

- كما يعرفها محمد رشاد الحملاوي أنها وسيلة لخلق أزمة عن طريق التخطيط بصورة فعلية ومفتعلة وقد تكون حقيقية مع استثمار كل الفرص لتحقيق بعض الأهداف التي لم يتم تحقيقها في الظروف العادية والعمل على تغذيتها والتصعيد منها لإجبار الكيان المستهدف على الخضوع لتأثيراتها، وهي ليست عملية استراتيجية كونها ظرفية ومؤقتة تنتهي بتحقيق الهدف من افتعالها.

- كما يعرفها أيضا بعض الباحثين على أنها اتخاذ القرارات التي من خلالها تتفوق المنظمة وتحافظ على بقائها أو تنهار وتختفي، وهي من مهمة المدير الاستراتيجي الذي يسعى دائما إلى الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة التنظيمية في ظل تغير بيئتيها الداخلية والخارجية.

- وفي تعريف آخر أن الإدارة بالأزمة هي عملية مكملة في جوهرها ومضمونها لإدارة الأزمات الأمر الذي يتطلب من القائمين عليها التنظيم المحكم والمتابعة المستمرة وضرورة ارتباطها باستراتيجية المنظمة[1]

---

[1] Jorge Morales Pedraza, **Elements For Effective Management Of A Business Corporation Crisis Situation** . USA : Science Publishers , 2009, p 9

[2] عيشوش فريد، **دور الاتصال في اداره الازمات**. الجزائر: دار الخلدونية،2001، ص 96

- وفي تعريف آخر على أنها انتقال الأزمات واستعمالها كوسيلة وهمية مفتعلة بغية توجيه قوى الفعل السلوكي والاقتصادي بتحوير الأزمة الأصلية أو الأزمات الأخرى إلى سلوك معين يتم بواسطته التغلب على الأزمة الأم[2].

- إضافة إلى هذا يمكن لمصطلح الإدارة بالأزمة أن يأخذ البعد الدولي ولا يمكن حصره على مستوى المنظمات فقط ، والذي تلجأ إليه الدول العظمى في العالم وتعتمده كأسلوب لتنفيذ استراتيجياتها الكبرى في الهيمنة والسيطرة على العالم بغرض تأكيد قوتها وفرض سلطتها وبسط نفوذها بأي وسيلة لتقوية صف التحالفات القديمة مراعية بذلك منطق الصديق والحليف وتحييد الأعداء وتدمير مصالحهم، بل قد تكون أبعد من ذلك في تحقيق أهدافها السرية طويلة المدى التي لا يمكن الإعلان أو الإفصاح عنها أو حتى الإشارة إليها حفاظا على مكانتها وزعامتها الدولية والعالمية[3].

يوجد أيضا مصطلح آخر له نفس مدلول إدارة الأزمات والذي يسمى بإدارة القضايا غير أنه يختلف عنه تماما: إن القضية يمكن أن تتحول إلى أزمة إذا لم تواجه نفس أساليب وطرق إدارة الأزمات، إلا أن هناك اختلافا جوهريا بينهما حيث تعتبر إدارة القضية نظام إنذار مبكر ينبئ بوجود أزمة مهما كان نوعها ويجب التعامل معها بحذر ويقظة على سبيل الوقاية والحماية، أما إدارة الأزمة فهي علاجية بحتة [4].

في نفس السياق نجد مصطلحا آخرا مهما يقترن اقترانا وثيقا بإدارة الأزمات والمعروف بإدارة العمليات الذي يتجسد في ضرورة التفكير فيما لا يتم التفكير فيه حتى تتمكن الإدارة المختصة من إعداد التقديرات الكافية لرصد ومعالجة جميع المشاكل الداخلية والخارجية التي يمكن لها في أي لحظة أن تشكل موجة أزمات تهدد المنظمة وتؤثر على سمعتها وربحيتها في صورة ايحائية تؤكد على إلزامية العلاقة المترابطة بين الإدارة الاستراتيجية والرقابة الاستراتيجية بصفة خاصة، وبالتالي تكون مزدوجة المفهوم فالأول هو إدارة العمليات وقت الأزمات الفعلية والثاني هو قدرة الملاحظة من قبل إدارة المنظمة والتي تتلخص في إدارة الأزمة من الداخل إلى الخارج ومن الخارج إلى الداخل مع

---

[1] ماجد شدود، **إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة**. ط2، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 55

[2] عبد الرزاق محمد الديلمي، **الإعلام وإدارة الأزمات**. ط1،عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة،2012، ص 119.

[3] رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 175

[4] جاب الله حكيمة،"استراتيجيات الاتصال ودورها في تفعيل إدارة الأزمات"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، مجلد7، عدد2، الجزائر، 2019 ، ص ص 101،102

ضرورة تواجد برنامج مخطط بصفة جيدة قصد التقليل قدر الإمكان من الخسائر الفعلية أو المحتملة ومجابهتها، إضافة إلى العمل بنظام اليقظة الدائمة من أجل التعامل والاستجابة مع مختلف المواقف الأزماتية والشائعات والمعلومات المضللة قبل وأثناء الأزمات، كما يتم الاعتماد في إدارة العمليات على الذهنيات المدروسة والرؤية الشاملة والحديثة والعمل المستمر لتطويرها وممارسة مختلف الوظائف الإدارية لفهم الدور الحقيقي لإدارة الأزمات، من جهة، واستيعاب مختلف الأزمات وتحليلها والقضاء عليها عن طريق تفعيل المجتمع المحلي، من جهة أخرى[1].

ب/ مقومات إدارة الأزمات: عندما تكون المنظمة في مواجهة الأزمة الفعلية فإنه يجب التعامل معها بعدة أساليب ووسائل حسب نوعية الأزمة من جهة والزمن المثالي لإدارتها من جهة أخرى، وبالتالي تحتاج إلى فريق مختص وطريقة مدروسة وإدارة خاصة تميزها الكفاءة والمهارة والخبرة اللازمة في مثل هاته الحالات الاستثنائية، وهناك بعض الباحثين من أطلقوا عليها الإدارة بالاستثناء بغية القضاء على الأزمة واحتوائها قبل أن تعصف بالمنظمة، ومن مقوماتها:

1- تبسيط الإجراءات: لابدّ من فريق العمل التعامل الصحيح والرضوخ للأمر الواقع من أجل التسيير الجيد للأزمة في مواجهة أسوء سيناريو ممكن (أزمة حادة وعنيفة) أن تتعرض له المنظمة، دون إغفال عامل الزمن في اتخاذ القرار المناسب للقضاء النهائي على الازمة .

2- اتباع المنهجية العلمية: إن خضوع قيادة المنظمات للمنهج السليم المبني على الوظائف الإدارية الأساسية المتمثلة في التخطيط، التنظيم، التوجيه، المتابعة والاشراف، الأمر الذي يمنعهم من الوقوع في الخلط والاتكالية والفوضى في التسيير، وبالتالي يكون لهم دور التفوق في الإدارة الجيدة للأزمة مهما كان نوعها وحجمها ومدتها[2].

3- تقدير الموقف الأزموي: إنّ الوقوف على تفاصيل إدارة الأزمة وتحليلها تحليلا دقيقا من حيث المعلومات المتحصل عليها في الوقت المناسب قد تكون مؤثرة وسببا في تجاوز الأزمة بكل سهولة، مع تحديد كل إمكانيات واحتمالات مواجهتها من أجل اتخاذ القرار السليم، مع عدم تناسي أي عامل قد يضعف من قوة المجابهة، إضافة إلى إلزامية التواجد القوي والمستمر في مكان الأزمة والوقوف على كل جزئيات الموقف، فأي نقص في المعلومة يؤثر على إدارة الأزمة وينعكس على صناعة القرار خاصة في حالة غياب صناعه أو الفريق المختص، الأمر الذي يُصعب كثيرا من نجاح المهمة إذ

---

[1] عبد الرزاق محمد الديلمي، مرجع سابق، ص 120

[2] هاني سعيد، **استراتيجية التغيير**. القاهرة: دار الحرية للنشر والتوزيع،2013، ص 147

يُعد تواجدهم مهما جدا في مسرح الأحداث فقد يكون علنيا كما يكون سريا إذا استلزم الأمر وهكذا يتم تأمين التدفق الكافي من المعلومات لاتخاذ القرار وإدارة الأزمة على أحسن وجه.

4- تحديد الأولويات: بعد تحديد كل الإمكانيات والاحتمالات المتوفرة والبدائل المتاحة في تقدير الموقف الأزموي لابد من الاعتماد على الخطط الموضوعة سابقا وتنفيذها على ضوء الأولويات المرتبة لاحتواء وإدارة الأزمة[1].

5- تفويض السلطة: في المواقف الاستثنائية يعتبر تواجد الفريق المختص لإدارة الأزمات إجباريا لتفادي العشوائية في التسيير، خاصة فيما يتعلق بتقسيم المهام واتخاذ القرارات، إذ يستلزم ذلك تكليف كل فرد في الفريق بمهام محددة موكلة إليه حسب نوع وحجم الأزمة والمنظمة بغية التدخل السريع والتصرف الصحيح لامتصاص الأزمة والاحتواء الفوري لها[2].

6- فتح قنوات الاتصال مع الطرف الآخر: الكل يدرك قيمة المعلومة في مواجهة الأزمة، فدوران المعلومة والحصول عليها يسهل من تقدير الموقف لصناع القرار، ومن أحد أهم الطرق للحصول على المعلومة في مرحلة إدارة الأزمات هو الإبقاء على قنوات الاتصال مع الطرف الآخر مفتوحة للعمل والتواصل وفق كل المستجدات التي تعني الأزمة [3]، فأي خطأ في عملية الاتصال أثناء الأزمة يعرقل نجاح الاتصال الأزماتي، وبالتالي تكون سببا في فشل مهمة إدارة ذلك الموقف الأزموي، فكيف يكون الحال حين تتعدد الأزمات في وقت واحد؟[4]

7- الوفرة الاحتياطية الكافية: إنّ الفهم الكامل للأزمة والعمل على إبعادها من موقعها، يسهل من مهمة العملية الإدارية في الوقت المناسب ويسمح بتقدير ومعرفة ما تحتاجه المنظمة من دعم مادي ومعنوي خاصة في القطاع الخاص وما يملكه من لوجستيك وتعداد بشري كافي يمكن توظيفه في عملية إدارة الأزمة.

---

[1] قمان عمر، سعيدي بن شهرة،" إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكري الاسلامي-الأزمة الاقتصادية العالمية 2008- 2009نموذجا". **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، مجلد 3، عدد1، الجزائر، 2019، ص ص 45،44

[2] خليل سمير، **فن قيادة الآخرين**. القاهرة: دار الحرية للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 149،148

[3] Andreas Schwarz, **Crisis communication in an era of globalization and hybridization: Mapping the field of organizational strategic crisis communication and future avenues of research**, USA : strategias de comunicación en situaciones deriesgo y crisis, 2013, p11

[4] طيلب نسيمة،"الاتصال الفعال أساس إدارة الأزمات في المؤسسة الاقتصادية"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، مجلد 10، عدد 01، الجزائر، 2018، ص ص 22،21

8- توعية المواطنين : من الأساليب المهمة لمواجهة الأزمة العمل على توعية المواطنين وإقحامهم مباشرة في عملية المجابهة من أجل إقرار وتفعيل وسائل الإعلام، وذلك من خلال خطط مدروسة وممنهجة إضافة إلى مختلف الحملات الإعلامية الهادفة التي يستخدم فيها أيضا كافة أساليب الاتصال الجماهيري لتوضيح الاجراءات الأساسية في مواجهة الأزمة التي ينتظرها المواطنين، وما تقدمه خاصة في حالات التهديدات والوباء الخارجي كما تولي أهمية قصوى للعامل النفسي والبسيكولوجي المسيطر على الأجواء السائدة في تلك الحالات من الهلع والخوف من المستقبل المجهول[1].

9- الخطة الإعلامية لإدارة الأزمات: قد تكون الخطط الإعلامية من أهم المقومات التي تعتمد عليها السياسة الإعلامية لمواجهة الأزمات، وما لهاته السلطة من دور كبير في التعامل مع الظروف الاستثنائية ورفع مقدرة المنظمة في إدارة الأزمة إلى الدرجة العالية، وذلك بتعيين متحدث رسمي كفؤ ومؤهل ذو خبرة يتولى الإدلاء بالتصريحات حول شؤون الأزمة، كون الضبابية وتضارب المعلومة المقدمة في أوقات الميلاد تزيد من تعقيد إدارة الأزمة، بصفة عامة وعلى وجه الخصوص، الإدارة الإحصائية والإجرائية[2]. وتقسم الخطط الإعلامية إلى أربعة[3] مسارات أثناء إدارة الأزمات: الحفاظ على صورة المنظمة والعمل على استعادتها إعلاميا، التركيز على الحدث الأزموي، التجديد عن طريق التبرير وقبول الأزمة والاعتذار إن تطلب الموقف ذلك، مع تقديم المعلومة الصحيحة[4] وإظهار التعاطف لانقاص ضغط المسؤولية والأزمة وعدم السقوط في فخ التناقضات والارتباك حفاظا على سمعة المنظمة ومصداقيتها[5].

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **الإعلام والرأي العام والعلاقات العامة في مواجهة الأزمات**، ط1،عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2017، ص 131

[2] يحيى بن لعربي، "دور الاتصال في إدارة الأزمات". **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، مجلد8، عدد1، الجزائر، 2016، ص 4

[3] Doorley, John and Garcia, Helio Fred, **Reputation Management**. NewYork: Routledge,2015,p11 .

[4] Syed Arabi Idid, **The Ceo Looks At The Pro During Time Of Crisis**. Kuala Lumpur : Public Lecture Infrastructure,2015, p14

[5] Coombs W.T, **Ongoing Crisis Communication**. Los Angeles: Ed Sage, 2015, p10

المطلب الثاني: الاتجاهات الفكرية لتحليل إدارة الأزمات .

قال روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "**لم يعد هناك بعد الآن أي مجال للحديث عن الاستراتيجية وإنما معالجة الأزمات فقط** "، لقد شهد علم الأزمات تطورا مهمّا انطلاقا من مفاهيمه ودراسة مجالاته المختلفة، حيث أصبح يعتمد عليه في الأزمات الطبيعية، السياسية، العسكرية وحتى أزمة المورد البشري سواء من منظور علم الإدارة والعلاقات العامة أو من مقاربة إدارة أزمات العلاقات الدولية، وما للدولة والحكومات من دور مهم في مواجهة الأزمات وأولوية مجابهتها، أما بالنسبة لمجال علم الإدارة والعلاقات العامة فيرجع تاريخها في حقيقة الأمر إلى ما قبل عشرينيات القرن الماضي، وما صاحبها من أزمات اجتماعية التي كان لها ظهور قوي في منتصف القرن التاسع عشر نظرا لاحتياجات ومتطلبات المجتمعات المضطهدة، وهذا ما أكدته الملكية الجماعية واشباع حاجاتها كرد فعل للرأسمالية المتوحشة من خلال استرداد القيم الانسانية التي شهدت مراحلا مهمة خلال التطورات الاجتماعية[1]، وهذا ما أكده المفكر برنس (S.Prince) في دراسة إدارة الأزمات الاجتماعية [2].

في حين جاء كارل ماركس بعدما شاعت أزمة ملكية أدوات الإنتاج وأن من يملكها له حق الغلبة والقوة، الأمر الذي أدى إلى بروز الدولة المستبدة مع ظهور ظاهرة الاغتراب نتيجة للصراع الطبقي الذي أفرزه المجتمع الرأسمالي في غياب العضوية والعلاقات العامة بين العاملين في المجتمعات الصناعية، الذي كان له آثار بالغة في تفشي العزلة الاجتماعية، الأمر الذي شكل أزمة اجتماعية أكثر مما هي اقتصادية[3]. وهاته أفكار استقاها من الفيلسوف الفرنسي توكفيل وهيجل في معادلة الروح والمادة، الأمر الذي يبرر أزمة تدخل الدولة وتخطيها مرحلة الحضارة إلى مرحلة العقلانية نتيجة الوظيفة القمعية للدولة من أجل تحقيق مصالح الطبقة الرأسمالية البرجوازية. إن نجاح ثورة البروليتاريا منح الديمقراطية للأكثرية وامتلاك أدوات الانتاج مما سمح لهم بالسيطرة على

---

[1] مبروك ساحلي، **أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2014، ص ص 73،75

[2] تقية فرحي، **الصحافة والأزمات تعامل الصحافة المكتوبة الجزائرية مع الأزمات الأمنية– أزمتا تيقنتورين وغرداية أنموذجا– دراسة تحليلية مقارنة للصحف اليومية**، أطروحة دكتوراه. كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2017، ص 236

[3] عبد الناصر براني، إدارة **الأزمات المالية العالمية مدخل مقارن بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد العضوي**، أطروحة دكتوراه. كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2015، ص 101

الاقتصاد وبروز التنظيمات في الشق الاقتصادي التي من شأنها أن تساهم في القضاء على الرأسمالية المتغطرسة المتحكمة في الجانب السياسي، أما في جانبها الاجتماعي فقد كانت مهمتها الأولى إزالة الطبقية وفوارقها هذا ما لعب دورا مهما في المجال السياسي وعمل على ضرورة إرساء المصلحة العامة على المصالح الخاصة الضيقة المحصورة في يد فرد واحد أو جماعة [1]، هذا وقد اجتهد كارل ماركس في تصوره للتنظيم والقضاء على مشكلة أزمة الاغتراب عن طريق البناء الاجتماعي للتنظيم ومفهوم المجتمع، الذي ينقسم إلى بنية تحتية متمثلة في علاقات وقوى الانتاج ملخصة في العلاقات الاجتماعية، وبنية فوقية متكونة من الفلسفة، الأدب، القانون والسياسة التي يعود أساس استقرارها للاقتصاد، وأي اضطراب في البنية الفوقية يؤدي إلى أزمة في البنية التحتية نتيجة التفاعلات التي تشكل نسقا مترابطا ومتشابكا[2]، كما تطرق في نفس السياق، إلى أزمة الأخلاق في وصفه للبناء التحتي كالإنتاج البورجوازي الذي يعكس طبقة الأسياد باعتبارها طبقة قوية في المجتمع تسمح بإنتاج الأشياء وصناعة الأفكار، وعليه أثبت ماركس وخلص إلى أن الاخلاق من صنع المسيطرين على الانتاج[3]، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي تطرق إليها فريدريك هايك في ثورات الاقتصاد، التي تبدأ بالازدهار وتنتهي بالأزمات حين قال أن " **الأزمة ليست حادث بل هي خلل موجود في تفاعل مكونات النظام الاقتصادي كون الأزمة هي بداية لدورة اقتصادية جديدة وهي جزء من النظام الاقتصادي القائم**"[4].

أما في مرحلة ما بعد كارل ماركس جاء المفكر ماكس فيبر الذي كان له باع كبير في التنظيم الإداري والذي كانت انطلاقته من أزمة الأخلاق إلى بعث الفكر الرأسمالي الجديد الذي يقوم على المبادرة والمقاولة في تحقيق الأرباح ولو على حساب الفرد في حد ذاته وعلاقته الانسانية، حيث اهتم بالكفاءة والقدرة على طرح نموذج مثالي بيروقراطي كأداة للتنظيم الإداري والاجتماعي مرتكزا فيه

---

[1] عبد الفتاح هويام، " نظرية الدولة قراءة نقدية مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي في ضوء نظرية ابن خلدون والنظرية الماركسية". **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، مجلد 4، عدد 19، الجزائر، 2016، ص 201

[2] علي عليوة، "محاولة في الاتجاهات السوسيولوجية للتنظيم: كارل ماركس، ماكس فيبر، روبرت ميشلز"، **مجلة دراسات في علم الاجتماع المنظمات**، مجلد 1، عدد 13، الجزائر، 2019،ص ص 53،54

[3] مولود قدور بن عطية، صحراوي بن حليمة، "أصل الأخلاق بين فريدريك نيتشه وكارل ماركس"، **مجلة التدوين**، مجلد 5، عدد 11، الجزائر، 2018، ص ص 248،249

[4] محمد رملي ، رابح وسعي ،"الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي"، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة**، مجلد3، عدد1، الجزائر، 2019، ص 68

على العقل والرشادة في الإدارة والتسيير في سلطة شرعية تحتكم لمجموعة من المعايير الاجتماعية لتنظيم السلوك، حيث لا تكون لشخص واحد أو جماعة بل تخضع لمجموعة من المبادئ الموضوعية الصادرة من قبل الرئيس والخاضعة للتوجيهات والأوامر كسمة تنظيمية لفصل الإدارة عن الملكية الشخصية، كما ساهم هذا الفكر في انتشار البيروقراطية وكسب أهمية احتكار السلطة في يد الموظف ودوره اتجاه الجمهور، وقد سبقه لهذا الطرح في المرة الأولى المفكر فانسون دوجورناي (Vincent-Dejournayé) إلاّ أنه لم يُتبَنى إلا من قبل المذهب الفبيري، بعده جاء ميشلز الذي انطلق من فكرة حماية مصالح الأقلية الحاكمة أو الصفوة من المجتمع ليوسعها إلى مفهوم البيروقراطية ويشمل بذلك مفاهيم أخرى كالدولة، الأحزاب السياسية، ودعم القوة الأوليغارشية في الإدارات نتيجة الصراعات التي تأخذ بعين الاعتبار أبعاد أزمة الديمقراطية في التنظيمات الحديثة ومشكلة اتحاذ القرارات وكبر حجم المنظمات ، أيضا مشكلة المشاركة في العمل السياسي بالرغم من تواجد الأيديولوجيات وتكافؤ الفرص وفرض المساواة، وبالتالي التحكم في قنوات الاتصال من أجل دعم موقف القادة الحاكمين الذي يتأسس بالمعرفة المتخصصة والمهارة السياسية التي تفرض بدورها منطق القوة، وهذا ما يحدث مشكلة في التنظيمات، وبالتالي تولد أزمات لها آثار جلية على المجتمع[1].

إضافة إلى مجموعة من المفكرين الآخرين من بينهم أب الإدارة الكلاسيكية هنري فايول (Henri Fayol) الذي كانت له إسهامات جديرة بالاهتمام في مجال الإدارة باعتباره مرجعا وركيزة أساسية في معالجة موضوع إدارة الأزمات حين اهتم بالمقاربة الوظيفية في الإدارة وما تعانيه من أزمات كنوع الأزمة وأزمة حجم المنظمة التي لخصها في ست عمليات صالحة في نظره لأي منظمة مهما كان حجمها ودرجة تعقيدها ونوعها وهي :

1- أزمة الوظيفة التقنية ومهمة تحضير وتنفيذ ومراقبة سير العمل داخل المنظمة.

2- أزمة الوظيفة التجارية التي تعنى بالمعرفة الجيدة والدراسة الدقيقة للسوق وتحليل قوة المنافسين المتواجدين أو المحتملين.

3- أزمة الوظيفة الأمنية التي تختص في تسهيل الأزمات والمخاطر المتعلقة بالممتلكات والأشخاص من مختلف المخرجات الاجتماعية للنظام المطبق والمعمول به والتي تهدد في أي وقت السير الجيد للمنظمة.

---

[1] علي عليوة، مرجع سابق، ص57

4- أزمة الوظيفة المالية التي ترتكز على أهمية رؤوس الأموال وحركيتها في المنظمة مع توسيع نطاق الاستغلال للموارد المتاحة وترشيدها وممارسة الرقابة.

5- أزمة وظيفة المحاسباتية والتي تتكفل بعمليات الإحصاء والجرد للوسائل الموجودة في المؤسسات وما لها من أهمية بالغة في العمل الإداري داخل المنظمة.

6- أزمة الوظيفة الإدارية: لأهميتها الكبيرة فقد ركز عليها فايول وأعطاها أولوية، مقارنة بالوظائف الأخرى حيث قسمها إلى وظائف فرعية كالتخطيط، التوجيه، التنسيق والرقابة، كما أدرجها في نسق متكامل داخل المنظمة، إذ تعمل كلها في ديناميكية وانسجام دون استثناء، أي واحدة منها سواء من قبل المسؤولين في المنظمة إلى أدنى عامل فيها، كونه يَعتَبر جوهر الأزمات في المنظمة يكمن في تسيير الرأس المال البشري الذي يمتاز بخصائص تجعله يختلف عن بقية عناصر الإنتاج الأخرى، لذا قام بصياغة (14) أربعة عشر مبدأ لضمان فعالية إدارة العنصر البشري، إلاّ أنّ ما لاحظه هو تواصل الأزمات والصراعات داخل المنظمات، والتي لا يرجع سببها بالدرجة الأولى للتكوين بقدر ما يرجع إلى تمركز القرار بيد فئة قليلة في قمة الهرم الإداري، وإذا دققنا فيه نجده جزء من روح عمل المدرسة الكلاسيكية (الرأسمالية)[1].

بعدما تم التطرق إلى المقاربة الوظيفية نجد أن من أكبر أكاديمي المدخل الوظيفي البنيوي دافيد استون (David Easton)، بارسونز تلكوت، ليفي ماريون، دافيد ألبر، غابرييل ألموند الذين عكفوا على معالجة المشاكل والأزمات التي تعترض النسق الوظيفي، إذ نجد غابرييل ألموند من أبرز المفكرين الذين عالجوا مشكلة التنمية السياسية بالتطرق إلى وظائف النظام السياسي حيث فرّق بين وظائف المدخلات والمتمثلة في التنشئة السياسية، تجميع المصالح، الاتصال السياسي، ووظائف المخرجات المتمثلة في صنع القواعد القانونية وتطبيقها، والفصل بين المنازعات وفق القانون[2]، أين أصر على ضرورة النظر إلى الإدارة العامة كنظام يتلقى مدخلات من البيئة المتواجد فيها ثم يحولها إلى نتائج في صورة مخرجات على شكل خدمات أو سلع، وبالتالي تعتبر عمليات وسيطة بتدخل الأجهزة الحكومية كالتخطيط، وبالرغم من تبني ألموند للمدخل الوظيفي البنيوي، إلا أنه عرض منهجا

---

[1] شفيقة سرار، **نظريات التنظيم وواقع الإدارة العامة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، 2016، ص ص 59، 62

[2] بومدين طاشمة لرنب، **استراتيجية التنمية السياسية-دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص 25، 26

جديدا في مواجهة الأزمات والذي يرتكز على فكرة التنمية في مواجهة الأزمات لدراسة ظاهرة التنمية السياسية وما يترتب عليها من قرارات سياسية ترتبط بعدة ظروف حضارية، اجتماعية واقتصادية، والتي تعتبر اختبارا حقيقيا أمام النخبة (صناع القرار من قيادة المنظمات) في معالجة الأزمات وحلها كمظهر من مظاهر عملية التنمية السياسية، إلا أنّ أزمة النظام السياسي تواجه عدة متغيرات تتحكم فيها وتؤثر عليها إما بالاستفادة من المناهج والتطور الاقتصادي ودراسة الظاهرة كنتيجة اقتصادية أو استعمال التاريخ كمخزن تجريبي للظاهرة[1] ومن بين هاته الأزمات السياسية :

- أزمة الهوية(الولاء السياسي): بسبب غياب فكرة المواطنة التي ترجع لأسباب مختلفة كالتباين العرقي واتساع المساحة الجغرافية، تعدد اللغات، اختلاف الحضارة، العولمة والانفتاح على العالم الخارجي خاصة الغربي منه، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الثقة تدريجيا في النظام السياسي القائم على عدم قدرته لتلبية مطالب أفراد المجتمع والاستجابة لهم، إضافة إلى التفاوت الطبقي الذي له علاقة قوية بتهديد الهوية القومية (الوطنية) وحتى المحلية منها عبر مختلف أقاليم الكيان الواحد، والتي تفرز بدورها أزمة في عملية التنمية السياسية المتمثلة في انعدام الشعور المشترك من قبل أفراد المجتمع الواحد وعدم الالتحام والولاء لمختلف البرامج والسياسات المتبناة لتجسيد وتكوين فكرة المواطنة كفاعل مهم لتحقيق مقاربة التنمية السياسية.

- أزمة الشرعية: تحدث هده الأزمة عندما تفقد القيادة السياسية رضا المحكومين وتستمر في الحكم وتقوم بإصدار مخرجات سياسية غير شرعية ومرفوضة وطنيا ومحليا من قبل القاعدة، الأمر الذي يحدث أزمة في المؤسسات السياسية.

- أزمة المشاركة: تعتبر المشاركة جزء مهما من عملية التنمية السياسية وغيابها يؤثر ويحدث خللا جليا في الممارسة السياسية المرهونة دائما بحق التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وتتعدد صورها إما عن طريق تضييق فرص المشاركة السياسية أو تواجد نظام سياسي غير ديمقراطي، إضافة إلى عدم توفر قنوات الاتصال السياسي خاصة في حالات الأزمات، وهذا ما تطرق إليه المفكر كارل دويتش ورآه سببا مقنعا في حدوثها.

- أزمة التغلغل: هي قدرة المركزية على التغلغل داخل الإقليم، حيث تتخذ بعدين رئيسيين الأول هو لجوء المركزية إلى الإكراه المادي بغض النظر عن رضا الرعية، أما البعد الثاني يكمن في قدرة

[1] نصر مهنا، مرجع سابق، ص ص 115، 119

الحكومة المركزية على التحكم في توجهات وميول المحكومين من خلال سريان القوانين وفق منطق الضعف والغلبة للأقوى، وانتهاج هذا الاتجاه يحدث أزمة في كفاءة الجهاز الإداري[1].

- أزمة التوزيع: إن الاختلال وعدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية بين الأقاليم في البلد الواحد يؤثر على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في الاستفادة من هاته الموارد باعتبارها ثروات وطنية وحق مكفول للجميع وفق الأطر القانونية ، لكن عدم احترام هذا المبدأ يؤسس للتفاوت الطبقي الذي يمكن أن يهدد مباشرة النظام السياسي، كما أن الحرمان الاقتصادي وعدم العدالة في التوزيع يتسبب في ظهور أعراض الندرة التي تعتبر مؤشرا حقيقيا للعنف والسخط والاحتقان الاجتماعي الذي يعتبر بدوره أكبر مهدد للأمن الإنساني.

- أزمة الاندماج: كلما كانت الحكومة مندمجة كان أداء النظام السياسي جيدا، فأزمة النظام السياسي وليدة عدم الاندماج والتفاعل بين مؤشرات أزمة التوزيع والتغلغل في شكل أزمات متداخلة وهذا ما تطرق إليه لوسان باي (L.W.Paye) وغابرييل ألموند (G.Almand) في دراستهما لأزمات التنمية السياسية[2]، أما كارل دويتش فتطرق للأزمة السياسية المتمثلة في مقاربة المشاركة السياسية المرتبطة بعمليات التحديث التي تؤدي إلى تغييرات في العملية السياسية ، في حين ركز ليرنز(Lirenz) على تأثيرات التحذير والاهتمام بوسائل الاتصال الحديثة المتعلقة بمفهوم التعبئة الاجتماعية واتخاذها كوسيلة من قبل المركزية عندما تكون في يدها وتستغلها لأجل المناورة ومعالجة المواقف الاستثنائية ، كما وأكد أنها ليست ضرورية ولا تخضع لمبدأ الحتمية في إضفاء المشاركة السياسية، واهتم أيضا بالاتصال الجماهيري وتغيير أماكن الإقامة والتزايد في معدلات التعليم التي من شأنها أن ترفع من نسب المشاركة السياسية وتقضي على العزوف السياسي [3].

إذن تتخذ الأزمة وجهين في عموم الحالات الاستثنائية وفي طريقة مجابهة تلك المواقف، فنجد الوجه الأول، الذي عادة ما يكون في شكل أزمات داخلية، سواء فيما يتعلق بأزمة نظام داخلية أو أزمة إدارية تعترض جل المنظمات والتنظيمات، أما الوجه الثاني، يكمن في الأزمات الخارجية التي تتعدى حدود الأنظمة الداخلية خاصة إذا ما تم التطرق إلى مفهوم الدولة ككيان، والتي يمكن حصرها في

---

[1] مبروك كاهي،"التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي"، **مجلة الدراسات القانونية**، مجلد4، عدد1، الجزائر، 2018، ص ص 84، 87

[2] بن حمادي عبد القادر، **التحول الديمقراطي واشكالية التنمية السياسية (الجزائر والمغرب) دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3،الجزائر،2010، ص ص80،81

[3] مبروك كاهي، مرجع سابق، ص 86

مجال العلاقات الدولية وتسمى بالأزمات الدولية بين طرفين أو أكثر وتكون نتاج التحديات ورهان التهديدات الخارجية من قبل الدول والكيانات الأخرى، حيث تشكل خطرا على أمنها أو سيادتها، الأمر الذي يحدث توترا في العلاقات التي قد تصل إلى أزمة حقيقية إذا ما تم اللجوء إلى سياسة التصعيد والمساس بالأعراف الديبلوماسية، إذن يجب على أصحاب القرار التصدي لمثل هكذا الأزمات، إمّا بالاستعداد لمواجهتها في حالة حدوثها وإمّا بإعداد السيناريوهات اللازمة التي عادة ما تأخذ صفة الدراسات الاستشرافية، سواء أكانت حقيقية أو محتملة ومتوقعة من قبل القائمين على المنظمة، الأمر الذي يولد الاستعداد الدائم والتأهب لمواجهة أي ظرف استثنائي. وهكذا تتميز بالاختلاف الكلي عن الأزمات الداخلية، التي أشار إليها مايكل بريشير (Michael Brechier) أين عالج موضوعا حساسا حين تطرق إلى قضية التفاعل بين دولتين أو أكثر التي قد تصل في حدها الأقصى إلى علاقة الفصل أو القطيعة (Disputive - Interaction) والشعور بالتهديد الحقيقي أو حالة الحرب والمواجهة المباشرة [1]. وفي تعريج لأصل الأزمات الدولية نجدها ترجع إلى ما قبل منتصف القرن العشرين بالتحديد أزمة ميونخ سنة 1938، التي كانت مقدمة لاحتلال بولندا من قبل ألمانيا، و لعل أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962 بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في حادثة اكتشاف الصواريخ السوفياتية في كوبا التي صنعت فارقا مهما في مجال الأحداث الدولية، حيث شكلت منعطفا حاسما في حقل العلاقات الدولية بعد أن كادت تشعل حربا نووية بين قطبي القوة في العالم، ومن ثم تزايد الاهتمام بدراسة الأزمات الدولية وسبل إدارتها[2]، وكذلك أزمة الكويت (حرب عاصفة الصحراء) التي عادة ما تدرج في دراسة الأزمات الدولية في كل ما يتعلق بالحروب والصراعات وتحليل النزاعات الدولية وتعتبر حالات استثنائية حيث أطلق عليها حالة " لا حرب ولا سلم "، وقد يمكن أن تكون حربا كما حدث في أزمة الكويت (أين أعطيت مهلة للقوات العسكرية العراقية للانسحاب من الكويت سنة 1991)، لكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن استثنائية المفاوضات ليست في حد ذاتها هي إدارة الأزمة، ولهذا فإن العمل على إدارة الأزمات الدولية وفق آليات تكون أكثر فعالية وأقل تكلفة

---

[1] سوزان اسماعيل عبد الله بن ديان، **دور العقوبات الذكية في إدارة الأزمات الدولية**. ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013، ص ص 60، 62

[2] نورهان الشيخ، **نظرية العلاقات الدولية**. ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018، ص ص 113، 114

كالتفاوض واستشعار نيات الأطراف الفاعلة للوصول إلى حلول تمنع أطراف الأزمة من مباشرة الخطوات الأخيرة لإعلان الحرب والعنف[1].

المطلب الثالث: نماذج وسيناريوهات إدارة الأزمات.

إن التعامل مع أي أزمة في المنظمة يتطلب من أصحاب القرار الاعتماد على نموذج معين أو نماذج أخرى للخروج من الأزمة بأخف الأضرار الممكنة، كما تحتاج إدارة الأزمة إلى فريق ومدير مهمتهم السهر على رسم وإعداد سيناريوهات بديلة تختلف باختلاف المواقف، كون الأزمة تتصف بخصوصيات معينة وهي ليست بالسهلة تماما، كما يشترط في فريق إدارة الأزمة أن يكون من أصحاب الخبرة والكفاءة العالية في التخصص كونه سيتنبأ بأزمة محتملة لم تحدث بعد. إن المنظمة معرضة في أي وقت لأزمات إدارية تعتمد فيها على نماذج محددة، ومنه يمكن القول أن السيناريو ما هو إلا أحد الطرق لحماية المنظمة ووقايتها من الأزمات والتمكن من إدارتها، كما تتعدد الأزمات وتفوق حدود المنظمة لتصبح أزمات خارجية. وفي حالة أزمة الدولة التي تكتسي الطابع الدولي فالأصل فيه تعدد النظريات والفرضيات والسيناريوهات حسب الموقف ونوع الأزمة، إلا أننا سنركز على نماذج وسيناريوهات إدارة الأزمات الإدارية التي سنتطرق إليها في مبحثنا هذا :

أ/ نماذج إدارة الأزمات:

الأزمات الإدارية: يتضمن الحقل الإداري الكثير من النماذج التي تضمن إدارة فاعلة للأزمات المختلفة حيث تتشابه وتتباين في جوانب وتختلف في جوانب أخرى[2] ومن أهم النماذج مايلي:

1- نموذج فينك (Fink): حيث يركز هذا النموذج على الاستعداد التام لضمان تفادي الأزمة وتجنب حدوثها والوقوع في حالات الطوارئ التي يمكن أن تربك صفوف فريق إدارة الأزمة[3]، وعليه فهو يركز على التنبؤ بالأزمة وتقدير أثرها كما يعمل على اتخاذ القرارات الذكية والأفعال الرشيدة اتجاه الأحداث ذات العلاقة بالأزمة مع تركيزه على مستوى التغلغل الذي ستبلغه الأزمة في حالة الحدوث،

---

[1] عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**. ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011، ص ص 244،246

[2] أتيش جوش وآخرون، "التنبؤ بالأزمة القادمة". **مجلة التمويل والتنمية**، مجلد 46، عدد3، عمان، 2009، ص 34

[3] Stacks D. W ,**Primer of public relations research**. New York: Guilford Press,2002,p23

كما يؤكد أيضا على بعض النقاط الأساسية التي تتخذ من قبل الإدارة أو أصحاب القرار داخل المنظمة قبل وقوع الأزمة كتنفيذ عملية التنبؤ وتطوير خطط إدارة الأزمة، أما في حالة حدوث الأزمة فإنها تحددها وتشخصها بدقة وسرعة مع التركيز على مدى تأثر الصورة الذهنية للمنظمة، كما يجب أن تعزلها وتقوم بإجراءات وتصرفات محددة ومفصلة لحيثياتها من قبل الفريق المختص لتجنب الآثار السلبية لها وفتح الطريق لحرية التصرف مع أحداث الأزمة ومواجهتها، إلا أنها تعمل وفق قيم احتمالية الوقوع والتي تتكون من متغيرات أساسية (Propability Factor) : تكمن في قيمة أثر الأزمة (Civ-Crisis Impact Value) وعنصر الاحتمالية حيث يتم التعبير عنها بقيمة احتمال الوقوع والتي تتراوح ما بين 0 و100% ، ودرجة التأثير (Degree of Influence) التي تسعى إلى تحديد الخطوات التي يمكن الاعتماد عليها بطريقة فعالة للتقليل من تأثير الأزمة إلى أقصى حد ممكن، أيضا تكلفة التدخل لإدارة الأزمة (Cost Of Intervention)، وتطوير خطط التعامل مع الأزمات (Crisis Planning) والإعداد لها حيث تعتبر أساسا لتحقيق البقاء في ظل المواقف الأزماتية التي تعتبر ضرورة في صورة الخطط المحدثة (Updated)، وأيضا في شكله العملي (Workable) الذي تنتفع به المنظمة وتتيح لها فرص التشاور والاتفاق على أساليب التعامل[1] مع الأزمات المحتملة، أمّا إذا حدثت الأزمة تصبح الخطة غير كافية، فتدفع بالمنظمة إلى أسلوب محاكاة الأزمة (Simulation Crisis) الذي يُسهِم بدوره في التوصل إلى حل أمثل لنموذج إدارة الأزمة[2] وذلك بالاعتماد أيضا على السرعة في تحديد وتشخيص الأزمة ومدى قدرة فريق إدارة الأزمات على التصرف المحدد والمفصل لكل أزمة على حدة بهدف اتخاذ القرار السليم ولعل من أشهر أساليب المحاكاة هو نظام كنبان Kanban الذي يستخدم المحاكاة في أوقات الأزمات[3]، كما يسعى أيضا إلى عزل الأزمة بصورة دقيقة لتجنب آثارها السلبية وإعطاء كل الصلاحيات اللازمة لفريق الإدارة لمواجهتها واحتوائها.

2- نموذج نود/ أنتوكا (Nude /Antoka): حيث يركز هذا النموذج على إجراءات المراجعة الدقيقة للأزمات التي تعرضت لها المنظمة في الماضي وتشخيص كل نقاط الضعف وتحديد

---

[1] Mitroff. Ian , **Crisis Leadership: Planning for the Unthinkable**. USA : harvard library , 2004, p4

[2] عبد الله حسن علي،"استخدام أسلوب المحاكاة في بعض نماذج البحوث العملياتية"، **مجلة الأكاديمية العلمية العراقية**، بغداد، 2010، ص 15

[3] عبد الكريم محسن باقر، السعيد وعلي موات ، "تطبيق نظام البطاقتين "كانبان" kanban باستخدام المحاكاة دراسة تجريبية في الشركة العامة للصناعات الجلدية- المعمل(7)"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، مجلد2، عدد1، عمان، 2006، ص 62

الأطراف التي دعمت المنظمة في أزمتها من قبل فريق إدارة الأزمة المتخصص وتحديد أدواره بدقة ووضوح حيث يتكون هذا الأخير من قانونيين وإداريين وماليين، وتتم مواجهة الأزمة بإنشاء مركز لإدارة الأزمات وإشراك كل أفراد الفريق وتزويدهم بالمعلومات اللازمة مع جدولة توقيت العمل واختيار الخطة العملية والتأكد من فعاليتها في إدارة الأزمة داخل المنظمة مع حرية التصرف والشمولية والاجتهاد الكبير في توثيق الأزمة منذ بدايتها إلى نهايتها .

3- نموذج مايير (Mayer): يركز مايير في هذا النموذج على ضعف فريق إدارة الأزمات خاصة قادة المنظمات في تحديد وتقدير المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تعصف بالمنظمة ولا يتم القيام بأي اجراء أو اتخاذ أي قرار بشأن هاته الأزمات[1] لذا اتبع مجموعة من الخطوات وأعدها كالتالي:

- حساب احتمالية وقوع الأزمة والتعامل معها إذا حدثت وذلك عن طريق ضرورة إلقاء نظرة شاملة على عملية تقدير وتقييم وتحليل بيئة أعمال المنظمة.

- تدقيق الأزمة (Crisis Audit):والتي تعتمد على التدقيق في حساسيتها (Crisis Susceptibility Audit) والتدقيق في مقدرتها (Crisis Capability Audit) .

- كما أعطى أهمية أيضا لفريق إدارة الأزمات حيث اشترط الكفاءة وتقسيم المهام، كما ركز على ضرورة تواجد بعض الصفات في إدارة الأزمة كالإبداع والابتكار والقدرة التي تمثل القوة والمعرفة وتعتبر جوهر إدارة الموقف برؤية ذكية وثاقبة حسب أهميتها ونسبيتها[2].

4- نموذج مورفي بايلي (Murphy Bayley) : حيث يركز هذا النموذج على تقدير مضمون العلاقات بين أطراف الأزمة ونقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية للمنظمة وأهم الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، كما ركز أيضا على التخطيط العلمي لأجل التدخل والتعامل مع الأزمة وفق خطوات أساسية أهمها :

- تقدير الموقف خاصة بعد ظهور المتغيرات الجديدة وغير الواضحة لصناع القرار، الأمر الذي يتطلب التقدير السليم والصحيح للموقف الأزموي الذي تمر به المنظمة.

- تحليل الموقف بعد جمع البيانات والمعلومات المتحصل عليها تحليلا شاملا ومعمقا قصد جمع عناصر الأزمة وتقسيمها إلى أقسام ليسهل التعامل معها.

---

[1] Thompson DF, Louie RP, **Cooperative Crisis Management and Avian Influenza. A Risk Assessment Guide for International Contagious Disease Prevention and Risk Mitigation**. USA : Center for Technology and National Security Policy, 2006, p9

[2] علي ندى ، **أساليب إدارة الأزمات ونماذجها**، مقال منشور في موقع http//m.annaba.org/arabic/books، شبكة النبأ المعلوماتية، 2018، تاريخ الإطلاع 2020/02/26 على الساعة 17:30

- دور التخطيط العلمي ووضع البرامج والسيناريوهات المختلفة لإدارة الأزمة وتهيئة بيئة المنظمة لعملية التغيير إذا استلزم الموقف ذلك بعد كشف محاور وأماكن التوتر والصراع المسببين للأزمة.
- تبني الخطة المثالية والسيناريو الملائم وفق المعطيات المتحصل عليها لتسهيل التعامل مع الأزمة[1].

5- النموذج العام لإدارة الأزمة (النموذج المتكامل)[2] : حيث يعتبر هذا النموذج أكثر النماذج استعمالا من قبل المنظمات في إدارة أزماتها المختلفة، حيث يشمل ثلاث مراحل رئيسية لتسيير الأزمة وهي: قبل الأزمة وذلك بتوفير نظام التحذير والانذار المبكر أي اليقظة والوقاية، كما يعتمد على تشخيص أسباب حصول الأزمة، وأثناء الأزمة إما بالمواجهة أو التفريغ أو الاصطدام بها، أما في مرحلة ما بعد الأزمة فإن تحليل الموقف يساعد في عملية التغذية العكسية خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأداء المالي والإداري والتنظيمي مع تحديد سياسات وبناء استراتيجيات وسيناريوهات جديدة تقود المنظمة إلى تعديل مسارها أو استعادة نشاطها[3].

ب/ سيناريوهات الأزمات الإدارية : من المنطقي جدا أن تعمل المنظمات في بيئة غير مستقرة حتى تتمكن من الاستعداد الدائم لمواجهة الأزمات الفعلية والمحتملة الأمر الذي يجعلها دائما تجتهد في تحضير سيناريوهات مناسبة في إطار تطبيق التصورات المختلفة لمسارات الأزمات المتعددة. إنّ السيناريو يعتبر الوصف المتوقع للظروف المستقبلية للمنظمة، والذي يُعتمد فيه على مجموعة من الافتراضات والتوقعات يتم اختيارها بعناية ودقة قصد إطلاق الخيال واستعمال الأسلوب العملي، الفكري، والعلمي المدروس الذي يسهل بدوره عملية اتخاذ القرار أثناء المواجهة والتعامل مع مختلف المواقف الأزماتية[4] المندرجة ضمن المتغيرات والمؤشرات ذات العلاقة، وفي حالة الاختلاف الفعلي للواقع عن الأسلوب المخطط له يمكن إجراء بعض التعديلات بما يلائم الوضع السائد، فإذا كانت مميزات الأسلوب المتخذ المرونة وعدم الثبات فإنه يتخذ نوعين من حيث طبيعة السيناريو الممكن حدوثه وذلك حسب الموقف الأزموي فإما أن يكون أسوء سيناريو محتمل أو أفضل سيناريو يمكن أن يحدث وهذا ما يمكن تفصيله في الوضعية التالية :

---

[1] Thompson DF, Louie Rp, RP , pp 7,8

[2] AnsgarThiessen, Diana Ingenhoff, "Safeguarding reputation through strategic, :integrated and situational crisis communication management Development of the integrative model of crisis communication",**Corporate Communications An International Journal**, Vol 16, Usa , 2011, p19

[3] سعود بن سويلم، فاطمة الزهراني،" **تجمع لقاءات إدارة الأزمات**"، مطبوعة منشورة، الأردن،2016، ص ص 7،10

[4] Jean Leray, **De la gestion des risques au managment des risques Pourqoui ? Comment ?.** Paris: Anfor Edition,2015, p 423

جدول رقم 01: طبيعة أسوء وأفضل سيناريو يمكن أن يتبنى في المنظمة لمواجهة مختلف الأزمات

		أسوء سيناريو	أفضل سيناريو
أنواع الأزمات = كل أنواع الأزمات+ كل أنواع وسائل الوقاية		-عدم إدراج التخطيط للأزمة في الحسبان (عدم التوقع+ احتمال الحدوث ضعيف) -وقوع الأزمة في أسوء وقت ومكان محتمل. -وقوع سلسلة من الأزمات غير المتوقعة	المنظمة تمتلك تخطيط واستعداد قوي لمواجهة الأزمات .
مراحل الأزمات	-نظام اليقظة (الانذار المبكر والوقاية) -احتواء الأضرار -استعادة النشاط -التعلم	-عدم وضوح إشارات الانذار المبكر لضعف في نظام اليقظة. - تلقي معلومات خاطئة عن الأزمات المتوقعة. -عدم فعالية وسائل وطرق احتواء الأضرار. -البطء أو الفشل في استعادة النشاط (أزمة مادية ومعنوية) -عدم الاعتبار من الأزمات السابقة واستخلاص الدروس اللازمة.	-نظام يقظة قوي واكتشاف مبكر للأزمات في الوقت والمكان المناسبين. -احتواء الأضرار. -تسهيلات ومهمات احتياطية. -اكتساب الخبرة اللازمة وتنمية القدرات في مواجهة الأزمات وإدارتها.
نظم إدارة الأزمات	-نظام التكنولوجيا والمعلومات - عنصر التنظيم - الثقافة التنظيمية - الولاء والانتماء(تمثيل المنظمة)	-التحليل الخاطئ للأزمة. -القرارات الخاطئة بسبب فشل نظام المعلومات والتكنولوجيا المعتمدة في المنظمة. - عدم وجود قنوات للتواصل المفتوح -عدم بذل أي جهد لمنع الأزمة المتوقعة.	-وجود برامج وخطط محددة مسبقا لمواجهة الأزمات. - وجود نظام معلومات قوي ومتاح (قبل، أثناء، بعد الأزمة) . - اكتساب ثقافة تنظيمية تساهم في عملية مواجهة الأزمات.

بيئة المنظمة والأطراف المعنية	–الداخلية – الخارجية	–وقوع عدد كبير من الضحايا لا علاقة له بالأزمة. –الاتهامات المتبادلة والادعاء على أفراد المنظمة بعدم تحمل مسؤولية ما حدث.	–الجاهزية التامة لفريق إدارة الأزمة في الوقت والمكان المناسبين. – العلم بكل صغيرة وكبيرة لها علاقة بالأزمة. –التعاون وتكاتف الجهود المبذولة بين أفراد فريق إدارة الأزمة والأطراف الأخرى.

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر، **فن إدارة الأزمات**. القاهرة: جامعة المنصورة، 2006، ص ص 64،67

المبحث الثالث: فاعلية أداء ونجاح إدارة الأزمات وأساسها القانوني.

المطلب الأول: تشخيص مناهج الأزمات.

إنّ قدرة المنظمة على التحكم في التقنيات والتمكن من الأساليب الصحيحة والعمل وفق مناهج وخطط واضحة ومدروسة أثناء مواجهة الأزمات يمكّنها من تفادي سيناريو الزوال وتحقيق هدف البقاء والترويج لقدراتها التنافسية، الأمر الذي يسهل من عملية التنبؤ ومواجهة العقبات واستعادة النشاط بكل أريحية في ظل التهديدات المحيطة والأزمات المحتملة، إنّ تبني مناهج معينة من قبل أصحاب القرار يمكنهم من النجاح بسهولة في إدارة الأزمة واتخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب بفعالية كبيرة وذلك باعتمادهم على نسق معين ومنهج واضح يمكنهم من التشخيص السليم للأزمة ومعرفة كل أزمة على حدة في حال تعددها، ونجد من المناهج ما يلي:

1- المنهج التاريخي: إن الحقيقة التي لا يمكن إغفالها هي اتصاف الأزمة بالفجائية وسرعة الحدوث وصعوبة التنبؤ بها في حالة الكوارث الطبيعية على سبيل المثال لا الحصر، مما يكلف المنظمة خسائر جد مكلفة، لكن إذا دققنا جيدا في أصول هذا المنهج نجد أنّ الأزمة هي عبارة عن تراكمات ونتاج لتفاعل أسباب وعوامل متداخلة تساهم بقسط كبير في ظهور بعض الدلالات والمؤشرات التي تكبر وتتفاقم لتصبح أزمة إن لم يتم تداركها، ومنه نستنتج أنها في بعض الأزمات ليست آنية، ويجب الرجوع دوما إلى تاريخ الأزمة وكيفية تطورها للتعامل معها ومعالجتها، حيث أن احترام التعمق في تشخيص الأزمة وردها إلى أصولها التاريخية وتصوراتها الجذرية يعطي للفريق المكلف مصداقية قوية في معالجة الأزمة[1] وذلك بتقسيمها إلى عدة مراحل تاريخية تُشخَص كل مرحلة على حدة لمعرفة الأسباب الحقيقية لظهورها وتسهيل المأمورية على صانعي القرار للوصول إلى حقيقة الأزمة وقواها الفاعلة مع التحديد الشامل للبيئة التي سمحت بنشأتها وتطورها[2].

2- المنهج الوصفي: يقوم المنهج الوصفي على مظاهر الأزمة وملامحها الحقيقية التي أفرزتها، وتأثيراتها وانعكاساتها على المنظمة وبيئتيها الداخلية والخارجية، وهناك من الأكاديميين ما يطلق عليه بالمنهج الوصفي التحليلي، أين تطرقوا إلى وصف الظاهرة قيد الدراسة وتحليلها لمعرفة أهم مؤشرات

---

[1] براهم نور الهناء، بوجعدار إلهام، فراح إلياس الهناني، "استراتيجيات إدارة الأزمات في المؤسسات الاقتصادية"، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، مجلد 3، عدد1، الجزائر، 2019، ص 581

[2] محمد جاسم، **إدارة الأزمات الاستراتيجية والحلول**.عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص 64

الأزمة وفواعلها وأبعادها وتداعياتها، ويحتاج هذا المنهج إلى خبرة المشرفين الكبيرة في إدارة الأزمة والممارسة الحقيقية لعدة أزمات سابقة سواء كانت مماثلة أو مستجدة، حتى يتمكنوا من التشخيص الجيد للأزمة والإلمام بكل جوانبها بسرعة ودقة للوصول إلى القرار الصائب في الوقت المناسب واحتواء الأزمة والقضاء عليها[1].

3- المنهج البيئي: إذا تحدثنا عن بيئة المنظمة (الداخلية والخارجية) التي تلعب دورا كبيرا في عملية التأثير على الأزمة وبالأخص عندما تمتلك نظاما يعتمد في ثباته على عناصر قوته ويدرك جيدا مواطن ضعفه وأهم التهديدات التي تشكل خطرا على المنظمة، بالإضافة إلى الفرص المتاحة له لتجنب الأزمة، فكلما كانت التهديدات البيئية قوية كلما كان التدخل عاجلا للتعامل مع الأزمة وإدارتها حيث يكون ذلك وفق درجاتها ومصدر قوتها.

وتندرج هاته التهديدات تحت ثلاث مجموعات رئيسية تؤثر على المنظمة وهي كالآتي:

1) قوى بيئية يمكن التحكم فيها بالكامل والسيطرة عليها.
2) قوى بيئية لا يمكن التحكم فيها بالكامل ولا يمكن السيطرة عليها.
3) قوى بيئية لا يمكن التحكم فيها بالكامل ولا يمكن السيطرة عليها لكن باستطاعتهم توجيهها بشكل معين ونسبي وهذا يحتكم لخبرة التعامل مع الأزمة[2].

4- منهج النظم في تشخيص الأزمات: ينظر هذا المنهج للأزمة على أنها مجموعة من الأجزاء والأقسام التي تعمل مع بعضها البعض في توافق وانسجام كبيرين بغية تحقيق نفس الهدف، ويكون ذلك في إطار منهج متكامل يحتوي أربع عناصر رئيسية [3]وهي:

1)مدخل الأزمة (INPUT): يعمل في شكل نظام له مجموعة من الإشارات تعتبر مدخلات ونظام يقظة وذلك من خلال معرفة وجمع كل البيانات والمعطيات مما يساعد المنظمة على تحديد مصدر الأزمة واكتشاف نقاط ضعفها.

---

[1] علي ندى، **مناهج تشخيص الأزمات والتنبؤ بآثارها**، مقال منشور في موقع شبكة النبأ المعلوماتية،http// .m.annabaa.org ، 2018، تاريخ الاطلاع 2020/02/21 على الساعة 21:00

[2] محمد الصيرفي ،**إدارة الأزمات**. القاهرة: مؤسسة حورس الدولية، 2008، ص 64

[3] مختار جلولي، **الإدارة الإعلامية للأزمات الداخلية في الصحافة الجزائرية – دراسة تحليلية مقارنة بين جريدة الخبر والشروق حول أزمة غرداية**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1،الجزائر، 2016، ص88

2) نظام تشغيل الأزمة (PROCESS): وهو مجموعة العمليات والأنشطة المتفاعلة فيما بينها في شكل إجراءات لها قواعد تسمح بفرز النتائج وغالبا ما تكون على مستوى غرفة العمليات التي تُنسج فيها القرارات وتمثل بذلك العلبة السوداء للمنظمة وخاصة إذا ما تعلق الأمر بأزمة النظام سواء كانت سياسية، اقتصادية أو اجتماعية ومالها من تبعات [1].

3) مخرجات نظام التشغيل (OUT PUT): عادة ما تتمثل هاته المخرجات فيما تفرزه الأزمة من نتائج وآثار والتي غالبا ما تكون في شكل قرارات هامة أو مواقف ثابتة لها علاقة بطبيعة وحجم الأزمة وثقافة المنظمة.

4) التغذية الرجعية/ العكسية (FEED BACK) : غالبا ما تكون لها صفة الرقابة في حالات وقائية احترازية تؤكد على جاهزية المنظمة وأنّ جميع قراراتها وعملياتها المبرمجة والمخطط لها تتم وفق ما هو محدد من قبل أصحاب القرار والمشرفين على المنظمة من خلال الأزمات السابقة[2].

5- منهج دراسة حالة : يعتمد هذا المنهج على دراسة كل أزمة على حدة وبصفة مستقلة، حيث أن كل أزمة لها خصوصياتها ومميزاتها وأساليب التعامل معها حتى وإن تشابهت في الصفات والأحداث لكن تبقى لها خصوصية الانفرادية في معالجة حالات الأزمات، فالأزمة "أ" تختلف عن الأزمة "ب" في خصوصيتها حتى وإن كانت في نفس المنظمة، وبالتالي تسهل عملية المواجهة من خلال الخبرة المكتسبة في حالة الاختلاف ،أما في حالة التشابه يستحيل أن يكون هناك تطابق وتماثل في الأزمة كون التشخيص الدقيق للأزمة هو الذي يصنع الفارق ويكون ذلك عن طريق عدم تجاهل أي عامل أو متغير يمكن أن يكون عنصرا مؤثرا في الأزمة .

6- منهج الدراسات المقارنة: هو منهج حيوي تفاعلي يقوم على تحديد أوجه الاختلاف والتشابه في دراسة الأزمات المختلفة والمقارنة بينها، حيث تتم فيه دراسة الأزمات السابقة ومقارنتها موضوعيا بالأزمات الحالية التي تواجه المنظمة ، وبعد الانتهاء من كل هذا يتم اللجوء إلى الخبرة والتجربة في إيجاد سبل العلاج والتدخل وذلك باستحداث حلول جديدة تتماشى مع جوهر الاختلاف بين الأزمات المتعددة، وتبنى هذا المنهج على الأسس التالية:

1- أسس مقارنة زمنية تاريخية .

---

[1] عبد الكريم أحمد جميل، **إدارة الأزمات والكوارث**.عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016، ص11

[2] ماجد عبد المهدي المساعدة ، **إدارة الأزمات (المداخل، المفاهيم، العمليات)**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 40، 41

2- أسس مقارنة جغرافية مكانية.

3- أسس مقارنة خاصة بالنشاطات التي حدثت وقت الأزمة.

4- أسس مقارنة حجم الأزمة وشدتها [1] .

7- المنهج الموقفي: وهو منهج إداري تعتمد عليه المنظمة في وضع أهم الخطوات والترتيبات والاستعدادات لتقوية جاهزيتها في وقت الأزمات ، حيث تولي أولوية لأسلوب التنبؤ الجيد في توقع الأزمات بأشكالها وأحجامها وأوقات حدوثها، مع تحديد الأدوار التي عادة ما تكون من اختصاص فريق العمل المدرب والمتخصص في مواجهة الأزمة والالتزام بالمهام والتحرك السريع لاحتوائها، وبالتالي اتخاذ موقف معين بخصوص ظروف ووقت حدوث الأزمة وكيفية التعامل مع هذا الظرف الطارئ (الضغط، عامل نفسي غير مستقر، زمن فاصل) وتوالي الأحداث التي يمكن أن تهدد تحقيق الأهداف المخطط لها وتساهم في انهيار النظام الإداري للمنظمة.

قد يختلف هذا المنهج باختلاف نوع الإدارة وهيكلها التنظيمي فنجد :

- إدارة غائبة تجهل توصيف الموقف.
- إدارة سلبية غير مستعدة إطلاقا لمثل هكذا مواقف.
- إدارة فاشلة بسبب محدودية إمكانياتها.
- إدارة مُحاوِلَة تقع في فخ الاتكال والتراخي وعدم الاستعداد للأزمات.
- إدارة ناجحة بتخطيطها ووصفها المثالي في تقدير الأزمة.
- إدارة فعالة تعتمد على التنبؤ والتخطيط وتمنع حدوث الأزمة من خلال توصيف الموقف قبل وأثناء وبعد الأزمات[2].

8- منهج الدراسات المتكاملة: عندما تتعرض المنظمة للأزمات تتحرك الإدارة المتخصصة وذلك من خلال فريقها المكلف تجنبا لأي رد عشوائي للموقف فتقوم بتحديد وتقييم المخاطر الفعلية والمحتملة التي يمكن أن تؤثر عليها، حيث تمتلك ثلاثة تصورات أساسية:

- الشعور بالأزمة.
- التواجد والعلم بمجريات أحداثها.

---

[1] معمر قربة، سارة جدة بودربالة، "منهجية التعامل مع الأزمات من تشخيص الداء إلى وصف الدواء"، **مجلة البديل الاقتصادي**، مجلد 10، عدد1، الجزائر، 2018، ص 476

[2] رضا خلاصي، مرجع سابق، ص ص 153، 154

-الإيمان بوجود الأزمات المختلفة وذلك لتسهيل اتخاذ القرار وإعطاء نتائج إيجابية تسمح للمنظمة بتجاوز الأزمة.

بعدما حاولنا الإلمام بكل المناهج المعتمدة في تشخيص الأزمات من قبل المنظمات وما توصل إليه الأكاديميون والمختصون في علم إدارة الأزمات قصد احتوائها والقضاء عليها والتي تختلف عن بعضها البعض كلية، لكن في حقيقة الأمر أجمعت دراسات أخرى على تبني منهج واحد (منهج الدراسات المتكاملة) الذي يضم كل المناهج السابقة ويدمجها مع بعضها البعض بقدرته على التحليل، الاحتواء والتحكم في الأزمة والسيطرة عليها، مع إصرارهم على عدم إعطاء الأفضلية لأي منهج على حساب الآخر كون كل منهج له خصوصياته [1].

المطلب الثاني: مراحل إدارة الأزمات وشروط نجاحها.

أ/ مراحل إدارة الأزمات: إذا كانت تعتبر الأزمات والحالات الاستثنائية التي تمر بها المنظمات وما تتميز به من طابع استعجالي وفجائي فإنها تبقى من ضمن الحالات الصحية في دورة حياتها والتي لا يمكن أن تنجو منها أي منظمة كانت، وهكذا تحدث الأزمات الكبرى إن لم يتفطن لها مسيرو المنظمة انطلاقا من مؤشراتها الأولى اعتمادا على مختلف الأنظمة التي يمكن أن تساعد في تجاوز الأزمات، وهذا في حقيقة الأمر يرجع إلى طبيعة دورة حياة المنظمات من جهة وحاجتها لتجاوز عدة مراحل للوصول إلى أهدافها المسطرة من جهة أخرى، وبالتالي تمر إدارة الأزمة بعدة مراحل يمكن أن تجنبها الخسائر الكبيرة والتي قد تكلفها سمعتها وبقاءها ، ويبقى التنبؤ الجيد والمواجهة واستخلاص العبر من أهم المراحل الأساسية لإدارة أي أزمة كانت، ومن هذا المنطلق تطرق الأكاديميون والمختصون في علم إدارة الأزمات إلى تقسيم مراحل إدارة الأزمات إلى ثلاث مراحل رئيسية (مرحلة ما قبل الأزمة ومرحلة التعامل مع الأزمة ومرحلة ما بعد الأزمة)[2]، فمنهم من ذهب إلى أن نجاح أي إدارة أزمة يعتمد على خمس مراحل تعمل في انسجام وديناميكية كبيرة وأي وجود لخلل في أي مرحلة من مراحل إدارة الأزمة سيكلف المنظمة نتائج سلبية وفي بعض الأحيان تكون مكلفة جدا وقد تؤدي إلى العصف بها، ويمكن لهاته المراحل أن تتلخص في :

---

[1] هويدا مصطفى، **الإعلام والأزمات المعاصرة**. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ،2009، ص ص 18،19

[2] نواف قطيش، **الأمن الوطني وإدارة الأزمات**. ط1،عمان: دار الراية، 2009، ص ص 38، 39

1- مرحلة ما قبل الأزمة: إنّ هذه المرحلة حساسة جدا حيث تعتبر المرحلة الأصعب من حيث تقدير الأزمة والتحكم في باقي المراحل الأخرى فهي تعمل بصفة احترازية تنبئية لأي ارهاصات يمكن أن تشير أو تلوح بوجود أزمة في الأفق كما تعمل على الاكتشاف المبكر لإشارات الإنذار والتي تتطلب وعيا وإدراكا مهما لأدنى إشارة كون أي أزمة إلا ولها إشارات من قبل، كما توجد حالات أخرى لها عدة إشارات لعدة أزمات في الوقت نفسه، ومن هنا لا بد لأصحاب القرار إعطاء الأهمية الكافية لهاته الإشارات والاستشعار بها تفاديا لأي سيناريو قد يعرض المنظمة لأزمة حقيقية تكلفها غاليا، أيضا تجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين إشارات الأزمات وتعددها فهي ليست نفسها وإن تشابهت، أما في حالة حدوث الأزمات المتعددة فكل أزمة تعالج على حدة. ومن أشهر الأمثلة المتعلقة بالإشارات نجد على سبيل المثال الكتابات على الجدران مهما كان نوعها أو محتواها والتعطل الكثير لآلات التصنيع والتخريب العمدي لها مهما كان نوعها وحجمها ما هي إلا أدلة قاطعة بوجود علامات تنبئ بأزمة حقيقية في الأفق القريب[1]، وما يلاحظ في المنظمات القوية إلزامية تواجد فريق إدارة الأزمات الذي يتمتع بالمهارة والكفاءة العاليتين التي تمكنه من جس نبض الأزمات والشعور بأدق تفاصيلها قبل حدوثها عن طريق خلية اليقظة التي من مهامها الإنذار والوقاية لتجنب الوقوع في الأزمات، لكن يجب التفريق بين التنبؤ بالأزمة والاستعداد لها والوقاية منها حيث أن هذه الأخيرة تتطلب أساليب ومهارات عالية وتدريب خاص يسمح للمنظمة بتحديد نقاط ضعفها وأهم التهديدات التي تواجهها، الأمر الذي يصعب المأمورية عليها في حالة عدم التنبؤ بالأزمة أو التصرف العقلاني لإدارتها، كما يجب النظر إلى أبعد من هذا والخروج من المعتاد إلى كل ما يمكن أن يسبب الأزمة خاصة في حالة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل ومثال ذلك الأبنية التي لا ينجو منها القديم ولا الجديد مما يستوجب الأخذ بالحسبان كل صغيرة وكبيرة تخص تلك المسببات التي من شأنها أن تكون أزمة حقيقية في أي وقت. إذن فإن عدم فعالية نظام الوقاية والاستعداد الدائم لأي موقف يجعل المنظمة أمام نسبية مرتفعة لوقوع الأزمة في أي وقت ممكن، فعلى أصحاب القرار ومديري المنظمة إعطاء الأولوية لأية معلومة كانت عن طريق المبعوثين الخاصين بغية تصميم السيناريو اللازم والتخطيط الجيد لأي حدث والتمركز عن قرب والعمل عن كثب لتجنب المفاجآت، وتحليل جميع

[1] مصطفى يوسف كافي،**الإعلام والرأي العام والعلاقات العامة في مواجهة الأزمات**. ط1، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص 132

المواقف والالمام بكل الحقائق وأعمال الصيانة اللازمة التي تزيد من تقوية منظومة الاستعداد والوقاية قصد إدارة الأزمة بكل نجاح وتجاوزها بأقل التكاليف والخسائر الممكنة[1].

2- مرحلة مواجهة الأزمة (أثناء الأزمة) : إن الفيصل في هاته المرحلة هو طبيعة الحدث أو الأزمة التي تلحق بالمنظمة ، وعليه لابد من القائمين على إدارتها وأصحاب القرار التحرك بصفة استعجالية لاحتواء الأضرار والحد منها حسب نوع وطبيعة الأزمة. قد تتفاوت درجات الأزمة وتصل إلى أقصى درجاتها متمثلة في التسربات البترولية والكيمياوية في أعماق البحار والمحيطات حيث يمكن لها أن تسبب مخاطر إنسانية وبيئية لا حدود لها وما ينجم عن ذلك من أثر بالغ ينعكس على المنظمة داخليا وخارجيا كونها تفوق إمكانياتها وحتى إمكانية الوقوف على الأضرار والتهديدات المحتملة لها على الصعيدين الداخلي والخارجي[2]، كما تكون أيضا في شكل زلازل أو فيضانات لابد لفريق إدارة المواقف من إعداد الخطة المناسبة لمواجهتها والتعامل معها. ولكي تكون مواجهة الأزمات سليمة وناجعة تحتاج المنظمة إلى عدة مرتكزات تمكنها من النجاح والتغلب على مختلف الأزمات حيث تتلخص في جمع كل الحقائق عن الأزمة التي من شأنها أن تسهل عملية تحليل الموقف في ضوء وفرة الموارد والمعلومات بغض النظر عن صفاتها وأنواعها وحتى عددها، إضافة إلى عملية الاتصال الأزماتي التي تعتبر سلاحا فتاكا في أيدي القائمين على مواجهة ومجابهة كل الأزمات، الأمر الذي يسمح للفريق ببذل كل ما في وسعه لتوفير المعلومة الدقيقة ذات العلاقة بأطراف الأزمة، والتي إن عُرفت سهّلت المهمة على أصحاب القرار مع تحديد تبعات الأزمة من أجل احتوائها حفاظا على الروح المعنوية للمنظمة وسمعتها، كما تمكنها أيضا من الإعداد المسبق للسيناريو الذي من شأنه أن يساعد كثيرا في المضي قدما لاحتواء الأزمة والقضاء عليها، والذي لا يمكن أن يخرج عن نطاق هذين النوعين، إما بأفضل أو أسوء سيناريو ممكن[3]. وعليه يجب على صناع القرار في المنظمة التصرف واختيار الاستراتيجيات المثلى والمتعددة في فن التعامل مع الأزمات واعتماد أسلوب التعامل المرن في مسايرة الوضع من تحديث وتغيير حسب الموقف، مع تخصيص الموارد اللازمة لاحتواء

---

[1] تقية فرحي، مرجع سابق، ص 225

[2] جمال حدار، **الإدارة الموقفية وتطبيقها في الإدارة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص 78

[3] شريفة رزيوق،" التفاوض كآلية اتصال في مواجهة الأزمات بالمؤسسة- دراسة وصفية تحليلية"، **مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية**، مجلد 5، عدد11، الجزائر، 2018، ص251

الأزمة وايجاد مناخ مناسب يسهل التصرف أثناء إدارة هاته الفترة من جهة[1] مع منع أي تصريح إلا من قبل المكلف الإعلامي (يتم تعيينه من قبل مديري المنظمة) أثناء الأزمة من جهة أخرى، وأيضا محاربة كل أنواع الفوضى وعدم الوقوع في فخ العشوائية وحرية التصرف واتخاذ القرارات اللامسؤولة إلا بإذن من مدير إدارة الأزمة قصد التحكم الجيد في إدارتها.

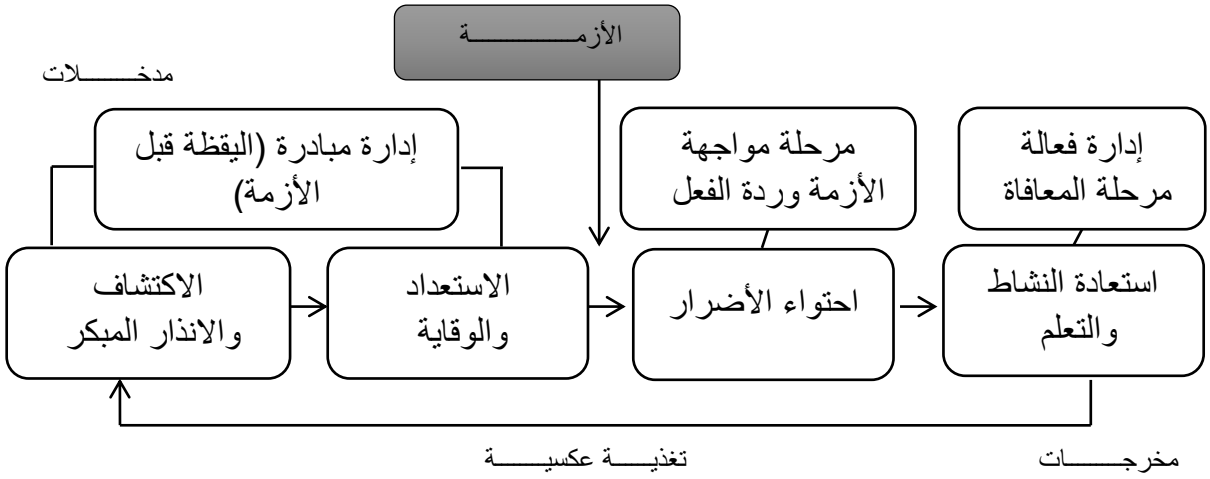
3- مرحلة ما بعد الأزمة: والتي تسمى أيضا بمرحلة المعافاة أي بعد انتهاء مرحلة الخطر وعودة مجتمع المنظمة إلى وضعه العادي الذي كان عليه قبل وقوع الأزمة، وبعد التخلص من جميع الأخطار الرئيسية والثانوية الناتجة عنها التي أضحت لا تشكل أي تهديد سواء على حياة الأشخاص أو العاملين داخل المنظمات وكذا الممتلكات، وذلك في عملية حيوية تسعى لإحداث الاستجابة واستعادة النشاط ومحاولة استرجاع الأصول الملموسة والمعنوية والمشاركة الجماعية في إعادة البناء والتشييد، مع تسجيل الحماس المبرمج من قبل المديرين أو ما تم تعلمه من الأزمة من أخطاء مرتكبة وذكريات مؤلمة سجلتها وخلفتها تلك الأزمة، مع استخلاص الدروس واكتساب الخبرات دون التراشق بالاتهامات الزائدة والمتبادلة أو إلقاء اللوم على الطرف الآخر لتحميله مسؤولية ما حدث[2]، ولنجاح هاته المرحلة التي تعتبر غاية في الأهمية لإدارة أزمات المنظمات يجب معرفة ما يواجه الفريق المختص من صعوبات في مرحلة المعافاة، خاصة من ناحية الضرر النفسي والمادي قصد التدخل وإعادة التوازن اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا، وذلك عن طريق تحديد الأطراف المعنية وأولوية تلبية الاحتياجات مع تحديد التفاعل بين الوسائل التقنية والمتطلبات البشرية، بعد تقدير الخسائر والأضرار التي كلفتها الأزمة في شكل خطة لاستعادة نشاطها مع ضرورة مراجعة الأزمات السابقة والتعلم لمواجهة الأزمات المستقبلية في صورة مبتكرة تجعل من المنظمة تتمتع بنظام يقظة فعال واستعداد قوي لمجابهة أي أزمة، كما ويجب نشر الوعي اللازم والتأهيل الجيد لإعادة البناء وحسن إدارة مقاومة التغيير، وتجنب هكذا أزمات في المستقبل ضمن استراتيجيات تخضع لشروط ومبادئ التنفيذ والمراقبة.

---

[1] معمر علي شدري، **90 قصة في التنمية البشرية**. الجزائر: دار المجد للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 78،79

[2] هاني سعيد، مرجع سابق، ص 148

شكل رقم 02: مراحل إدارة الأزمات



المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 54

ب/ عوامل نجاح إدارة الأزمات: تعتري المنظمة عدة مواقف أزموية في دورة حياتها، وقد تتعرض إلى أزمات خفيفة وعابرة من حيث حدتها، كما يمكن أن تصادفها الأزمات العنيفة، وهي غير مستبعدة تماما وقد تكون سببا في وضع حد لمسيرة المنظمة مهما كان حجمها وعمرها إذا لم يتم التحرك في الوقت المناسب لتدارك الأوضاع وإدارة ذلك الموقف، ولعل مفتاح نجاح العملية يتطلب التعامل مع الموقف بصورة سليمة وصحيحة مبنية على أسس إدارية ومنهجية توفر بدورها الجو المناسب للتعامل مع الأزمة حتى في أوجها. وانطلاقا من تبسيط الإجراءات واتباع المنهجية العلمية الصحيحة وتقدير الموقف الأزموي وكذا تحديد الأولويات قبل الشروع في أي عمل لمواجهة الأزمات دون إغفال تفويض السلطة التي تعطي سلامة الإدارة في التعامل فإنه من الضروري فتح قنوات الاتصال للحصول على رجع الصدى وتسخير كل إمكانيات المنظمة واستغلال البيئتين الداخلية والخارجية باعتبارهم مؤشرات مؤثرة في جانب القدرة على التعامل من خلال الاعتماد على بعض العوامل التي تعتبر ضرورية لنجاح أي تدخل. إن الخروج من الحالة العادية إلى إدارة الموقف الاستثنائي في حالة توفر القناعات الخاصة والمهارات الإدارية اللازمة والكفاءة العالية سيسمح حتما بإدارة الموقف بكل سهولة ومرونة وبكل فعالية وجدية[1] ونجد ما يلي:

1- التخطيط: يعتبر التخطيط مطلبا أساسيا لضمان نجاعة عملية إدارة الموقف الأزموي لأي منظمة كانت ويعرف ذلك في ردة الفعل اتجاه الأزمة، وأيضا فإن غياب قاعدة التخطيط يمكن أن يصنع الفارق في الوقاية والاستعداد لمجابهة ما هو مخطط له وما هو عشوائي، كون معظم الأزمات تكون

[1] محسن الخضري، **إدارة الأزمات**. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002، ص 242

بسبب الأخطاء البشرية والإدارية التي تندرج ضمن نطاق الإطار العام لسير وتسيير المنظمة، أما مهمة تحديد وتلبية احتياجات واقع المنظمة (دورية، خاصة) قد تتمثل في سياسة الخوف الدائم من الندرة في المادة الأولية أو المكملة في المستقبل القريب أو البعيد إذا لم يدرج في خطة استراتيجية واضحة واستشرافية[1]. إنّ وضع السيناريوهات الكفيلة والمعالجة الفعالة للأزمة تتمثل في ضرورة الاعتماد على التخطيط وممارسته للاستفادة منه في برامج التدريب على عنصر المحاكاة الذي له أثر كبير في زيادة الوعي والتقليل من حدوث المخاطر خاصة فيما يتعلق بالطاقم الإداري والكتلة العاملة في تحمل الضغط والعمل أثناء الموقف الاستثنائي وهذا ما يصنع الفارق.

2- التنظيم: من أجل المعالجة الفعالة للأزمة تحتاج إدارة المنظمة إلى التنظيم والتنسيق بين الجهود المبذولة والعمل الجماعي للفرقة المكلفة بإدارة الأزمة خاصة، حيث يهتم بتحديد الأشخاص والمهام الموكلة لكل عنصر من الفريق والأنشطة الواجب القيام بها قبل وأثناء وبعد الأزمة بمختلف مستوياتهم وتدرجاتهم من أعلى الهرم الإداري إلى أسفله، مع ضرورة إيجاد الطريقة السليمة للاتصال عن طريق تصميم الهياكل التنظيمية التي لها أثر بليغ في إدارة الأزمة أيضا[2]. إن تحقيق أهداف المنظمة لا يمكن أن يكون إلا بسرعة البديهة والاستجابة الفورية النابعة من منطلق التراكمية للتغييرات والظروف المحيطة بالموقف وما يحتم ذلك ضرورة وجود نظام إداري متخصص وفريق يعمل في انسجام وتنسيق تام داخل المنظمة في الحالات العادية والموقفية.

3- التوجيه: تظهر أكثر هذه المهمة في خضم إدارة الأزمات وتندرج في نطاق التدخل الذي غالبا ما يتم عن طريق الاتصال الرسمي من خلال الاجتماعات المسبقة بين السلطة المفوضة أي أصحاب القرار الإداري وأفراد فريق إدارة الأزمة عن طريق مختلف الوسائط المعمول بها في مثل هكذا حالات: كالخرائط والصور، وكذا تقسيم الأنشطة ومختلف المهام وارتباطها ببعضها البعض، وذلك بفضل التوجيه الذي يمكن أن يحدد بوصلة عملية إدارة الأزمة خاصة في ما يتعلق بالقرارات والأوامر من ناحية المصدر أو التلقي لتأدية المهام بتقنية عالية حسب التعليمات الصادرة، والامتناع عن

---

[1] عطاء الله فاطمة، "المنظمة الصناعية بين اليقظة الاستراتيجية وإدارة الأزمات". **مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية**، مجلد3، عدد9، الجزائر، 2017، ص 73

[2] فرحات غول ، "إدارة الأزمات في المؤسسة بين المفاهيم وطرق المعالجة". **مجلة المناجر**، مجلد 1، عدد1، الجزائر، 2014، ص67

الارتجالية والمبادرة ورفض الشك والغموض في إدارة الأزمة وكل خلل في الاتصال[1]، مع الحد من الاختلافات في مثل هاته المواقف التي لا تزيد من الوضع إلا تأزما وتعقيدا.

4- الرقابة: يتم الاعتماد عليها لأجل الإدارة الفعالة والحصول على نتيجة مرضية في إدارة المواقف التي تعترض طريق المنظمات، ولابد من اعتبارها وظيفة مهمة لإتمام حلقة التمكن الإداري الفعال في تسيير المنظمات لا سيما المواقف الاستثنائية منها، حيث أن القيام بأعمال رقابية طيلة عمر الأزمة يعطي الأسبقية لفريق الإدارة ويمنح فرصة التقليد والتنبؤ بالأخطار المحتملة واكتشافها قبل وقوعها عن طريق مؤشرات الانذار المبكر.

5- ضمان نظام اتصال فعال: تلعب الاتصالات أثناء الأزمات دورا بالغا في دوران المعلومات وتوفيرها في وقتها خاصة في المراحل الحرجة من الأزمة، فتوفرها في وقت مبكر يمكن أصحاب القرار من تفادي كل المخاطر والمشاكل التي قد تسبب الأزمات المتلاحقة خاصة في ظل انتشار التكنولوجيا ووجود أنظمة معلومات جد متطورة التي قد تكون بدورها دعما حقيقيا ومؤثرا في نجاح ورفع فعالية الإدارة والسماح بإنشاء قاعدة معلومات مهمة وتجعل من المنظمة حاضرة دائما في موقع الأزمة وفي حالة استعداد دائم لمواجهتها واحتوائها، وهذا كله راجع للاستفادة من الدروس والتعلم من الخبرات السابقة في إدارة مختلف الأزمات والكوارث[2].

6- إدراك أهمية الوقت: يعتبر عاملي المفاجأة والسرعة من أهم المتغيرات المتحكمة في الأزمة، إلا أن ندرة الوقت تشكل في حد ذاتها أزمة أخرى لا تسمح لأصحاب القرار من إدراك الأزمة واستيعابها والتفكير في البدائل المتاحة لاتخاذ القرار السليم والمناسب الذي يتسم بالبساطة والوضوح مما يجعل المنظمة في منأى عن عواقب وخيمة قد تكلفها غاليا، لذا فسلاح الزمن لا يستهان به في أي موقف استثنائي وكل منظمة اغتنمت هاته القيمة الثابتة وأعطت الفرصة لتحريك فريق إدارة الأزمة إلا وتمكنت من احتواء الأضرار وتحقيق النجاة خاصة من الكوارث حيث يمكنها من استعادة نشاطها[3] في أقصر مدة زمنية.

---

[1] Shari R. Veil, Tara Buehner, Michael J. Palenchar," AWork-In-Process Literature Review:Incorporating Social Media in Risk and Crisis Communication", **Journal of Contingencies and Crisis ,Management** , Usa , 2011,p 119

[2] عز الدين بوزيدي ،"دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات". **مجلة الحضارة الإسلامية**، مجلد 15، عدد 25، الجزائر، 2014، ص ص 363، 364

[3] نبيلة بن يوسف، "متطلبات القادة في مواجهة الأزمات". **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، مجلد 2، عدد 2، الجزائر، 2017، ص 113

7- فريق عمل قوي وقرارات سليمة : لا يمكن للمنظمة أن تتصدى لوحدها لموجات الأزمات المتعاقبة، هذا ما يوجب على القائمين عليها التحرك السريع بغية اتخاذ القرار السليم، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا إذا كان فريق العمل قويا ومنسجما يملك الخبرة اللازمة لتسيير المواقف الاستثنائية وامتلاكه لردة فعل قوية في التعامل مع الأزمات مهما كان حجمها ونوعها ومدتها، وهذا ما تعمل به المنظمات الحديثة من خلال اعتمادها على نظام الفرق وتدريبهم وفق ورشات عمل ومحاكاة حقيقية لمختلف المواقف في مجال إدارة الأزمات بغية اتخاذ الإجراءات اللازمة أثناء وحتى قبل وبعد الأزمة، مع ضمان نظام المراجعة الدورية للخطط المحضرة واختبارها في ظروف مشابهة لكي يتعود الفريق على العمل تحت الضغط النفسي والاجهاد، وهذا ما يبني علاقات قائمة على أساس الثقة والاحترام لتحقيق أهداف المنظمة في أي ظروف كانت[1]، أما فيما يخص اتخاذ القرارات السليمة التي تعتبر في حقيقة الأمر عملية عقلانية تحتكم للرشادة في اتخاذ أي موقف قابل للتطبيق والقياس والتقييم وتحمل نتائجه، ولنجاح هاته العملية لابد لمتخذي القرار أو المسؤول أو القائد أن يتمتع ويمتلك أربع قوى رئيسية تسهل عليه تحقيق أهدافه، فمن يملك القوة الايمانية يملك خيار تحديد نمط القرار وآلياته، والقوة العلمية وطرق منهجية علمية صحيحة كالتخطيط والتوجيه والرقابة، أيضا القوة الاقتصادية والقوة النظامية التي تعتبر بدائل ضرورية من ناحية أساليب التعامل مع مختلف الأزمات الصناعية، السياسية، الاجتماعية والثقافية في جو يسوده المشاركة والتنسيق مع الفريق حتى تتمكن المنظمة من الاستمرار في وضع يحميها ويحمي مصالحها[2].

وانطلاقا مما تطرقنا إليه سابقا، فإن إدراك أهمية إدارة أزمات المنظمات من قبل صانعي القرار سينعكس حتما في العديد من المظاهر قصد تحسين فرص تطبيق القوانين، وعدم إهدار الوقت والجهد مع الحرص على التدريب المستمر للمورد البشري وتحسين الإمكانيات المادية التي تفرض قابلية الاستعداد ونسيان سياسة الاتكال والعشوائية، خاصة فيما يتعلق بالأزمات السياسية والكوارث الطبيعية المختلفة[3] التي لا تقبل الانتظار والاتكال.

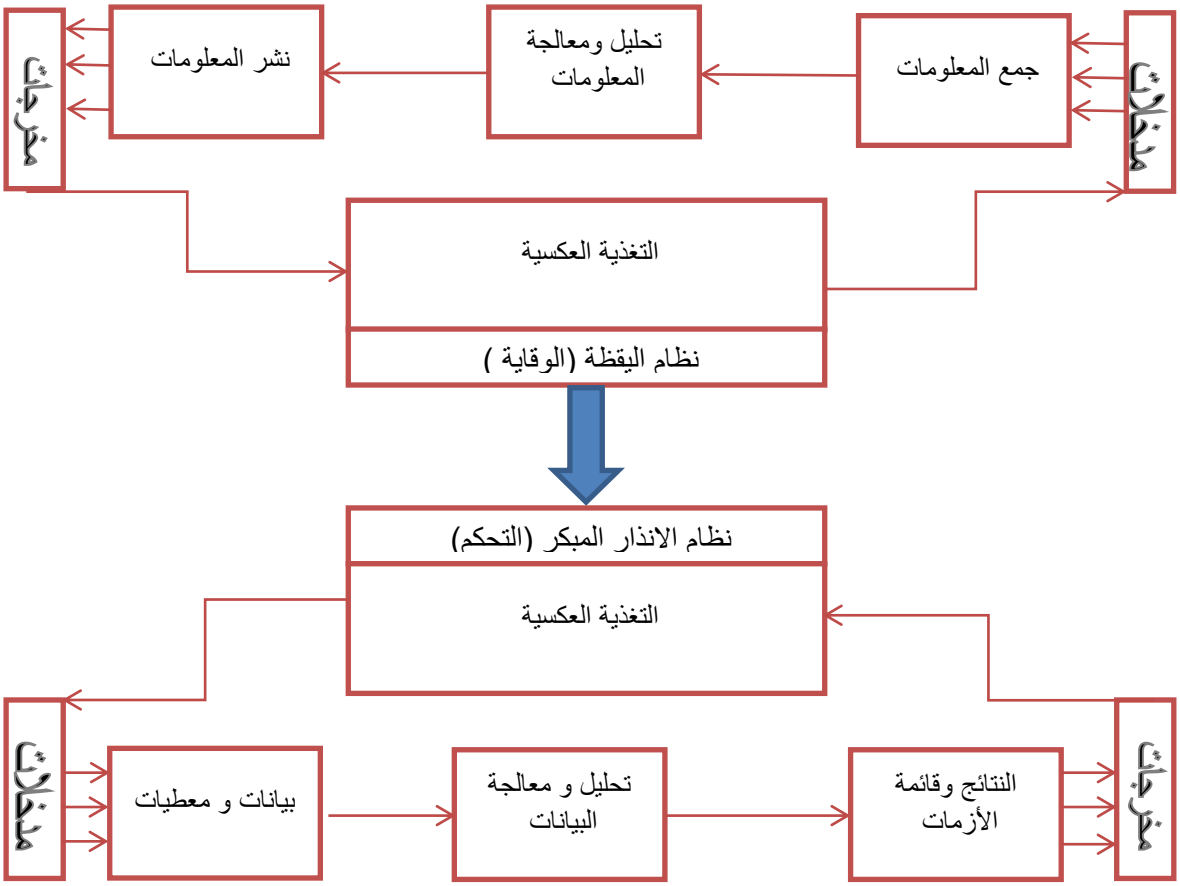
---

[1] حسين عبد القادر،"واقع متطلبات إدارة الأزمات في الإدارة العامة دراسة حالة: موظفي جامعة الاستقلال". **مجلة العلوم الانسانية**، مجلد3، عدد 1، الجزائر، 2016، ص 216

[2] محمد بولقصاع، **منهج القرآن الكريم في إدارة مختلف الأزمات دراسة موضوعية**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص ص310، 315

[3] مروة معمري، "وسائل وتقنيات الاتصال السياسي واستخداماتها في إدارة الأزمات السياسية". **المجلة الجزائرية للاتصال**، مجلد 17، عدد 28، الجزائر،2019، ص195

شكل رقم 03: نظام اليقظة الاستراتيجية في التفعيل الاستباقي للحد من الأزمات



المصدر : من إعداد الطالب

جدول رقم 02: مصفوفة نجاح إدارة الأزمات

إجراءات الأزمة	المواجهة	توقيت التدخل		
		بيان	التدخل السريع	التدخل المتأخر
		مناسبة	نجاح كبير في مواجهة الأزمة	احتمالات الإنقاذ متوسطة
		غير مناسبة	يتوقف النجاح على الفشل في نوعية الإجراءات	فشل تام

المصدر: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمات المالية العالمية**. القاهرة: الدار الجامعية،2009، ص 17

المطلب الثالث: التكريس القانوني لإدارة الأزمات في الجزائر.

شهدت الإنسانية تطورا في مجال تسيير الأزمات على كافة المستويات الأمر الذي تسبب في صراعات كثيرة بين الشعوب ونتج عنه أزمات داخلية مرجعها الإنسان سواء كانت في المنظمة أو الكيان الواحد أو كانت دولية بين دولتين أو أكثر، والأخرى في شكل كوارث طبيعية لا علاقة لها بالإنسان وقت الحدوث ولكن لها علاقة وطيدة فيما يخص المعالجة والاحتواء. ولإدراك النتائج المتحصل عليها من خلال تلك الأزمات فكرت مختلف المنظمات خاصة الدول في جهاز إداري خاص يتمثل في فريق إدارة الأزمات والمعروف بالدفاع المدني لتنظيم مسببي الأزمات وحل مختلف حالات التأزم عبر العالم وفي مختلف المنظمات، ولقد ارتقى هذا التنظيم من منظور تطور الحضارات الإنسانية ليصل إلى مستويات تنظيمية تعتمد على المساعدات وعمليات الإغاثة الأمر الذي ساعد في تأسيس ما يسمى بالنظام البشري بمفهوم القدرات البشرية وتفعيلها أكثر لمواجهة الأزمات الكبرى وما تخلفه من خسائر مادية و بشرية كبيرة[1]، وتعتبر الجزائر إحدى هاته الدول التي اعتمدت على هذا الصنف في مجابهة الأزمات التي شهدها تاريخها الحديث والمعاصر، كما رأت أنه من الضرورة القصوى الاعتماد على منظومة تشريعية قانونية واعية بغية العمل على ترسيخ مبادئ التعاون والتضامن لإتقان العمل البشري والتنسيق المتبادل في مجابهة الكوارث ومختلف الأزمات.

للجزائر خبرة لا بأس بها في مجال إدارة الأزمات وخاصة الكوارث الطبيعية، فمنها ما نجح وتم تجاوزه ومنها ما سبب لها خسائر مادية وبشرية معتبرة، وبهذا الصدد ساهمت ولازالت تساهم المنظومة التشريعية في مهام الوقاية والحماية والتكوين والإغاثة للمحافظة على حياة المواطنين ومختلف الممتلكات العمومية والخاصة[2]، أيضا الفضاء البيئي (الثروات المختلفة الظاهرية منها والباطنية)، كما وذهبت إلى أبعد من ذلك في قضية الدفاع عن سيادتها وحماية ترابها وحدودها الجغرافية والسياسية من كل التهديدات والأزمات الخارجية.

---

[1] Carol J. Forrest, "Practical Environmental Crisis Communication: Process and Procedures". **Environmental Quality Management review**, Usa,2011, p 8

[2] Luna Abuswaireh," **Renforcer La Gouvernance Des Risques De Catastrophe Pour Mieux Les Gérer ; La Gouvernance Des Risques Au Niveau National Et Local Est Une Nécessité Absolue Pour La Gestion Des Risques"** .communication présentée lors de la conférence nationale sur la gestion des risques de catastrophes, Algérie , 2018,p 11

انطلاقا من القاعدة القائلة: "**المخاطر x القابلية= الكارثة**"[1] أي أنّ درجة عامل متغير القابلية للإصابة يضاعف من حدة الخطر ويؤدي حتما إلى الكارثة أو الأزمة. ومن هنا ركز المشرع الجزائري على أهمية التدخل والوقاية في معالجة الأزمات عبر مختلف التنظيمات والأحكام المتواجدة في المنظومة التشريعية الجزائرية على غرار أسمى وثيقة في الدولة والمتمثلة في الدستور لاسيما في المادة 26 منه، والتي تنص: "على أن الدولة مسؤولة عن أمن الأشخاص والممتلكات"[2]، ومنه نجد أن المشرع قام وبصفة صريحة بإناطة مسؤولية الجانب الأمني على عاتق الدولة لكل من الأشخاص والممتلكات، حيث أقر أيضا بحتمية مبدأ الدفاع والأمن المدني في إعطاء أفضلية أكبر لمفهوم التدخل والإغاثة بمقتضى المرسوم 85-231 الذي يحدد شروط تنظيم التدخلات والإسعافات وتنفيذها عند وقوع الكوارث مع مختلف السلطات التي تعمل في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها طبقا لصلاحياتها واختصاصها لاسيما في المادتين 01 و02 منه[3]، والمرسوم رقم 85- 232 الذي يتعلق بالوقاية من أخطار الكوارث وتحديد التنظيمات المعمول بها في هذا الشأن وجميع التدابير والمعايير التنظيمية والتقنية التي تستبعد الأخطار التي يمكن أن تعرض أمن الأشخاص والممتلكات والبيئة للخطر وأن تخفف من آثارها[4]، وذلك عن طريق الإنذار من الكوارث الطبيعية والتكنولوجية، الاعتداءات المختلفة، الأخطار المحدقة بالأشخاص والتكفل بالإيواء وإعادة إسكان المنكوبين في حالة الكوارث مع تنظيم الإغاثة حسب ما يقدره مخطط تنظيم النجدة، وأيضا المساعدة في إعادة تفعيل النشاطات الضرورية لحياة المواطن[5] والمتمثل في الدفاع الاقتصادي والاجتماعي لتجاوز مختلف الأزمات وتسييرها.

---

[1] Ayadi Abdelhakim, "**comprendre les risques de catastrophe"** .communication présentée lors de la conférence nationale sur la gestion des risques de catastrophes, Algérie ,2018,p 8

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، المتعلق بتعديل الدستور، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، الصادرة في 07 مارس2016، ص ص 2،37

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 85- 231 المؤرخ 25 أوت 1985 المتعلق بتحديد شروط تنظيم التدخلات والاسعافات وتنفيذها عند وقوع الكوارث، **الجريدة الرسمية** ، العدد 36 ، الصادرة في 28 أوت 1985، ص ص 1285،1290

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 85- 232 المؤرخ في 25 أوت 1985 يتعلق بالوقاية من أخطار الكوارث، **الجريدة الرسمية**، العدد 36، الصادر في 28 أوت1985، ص ص 1301، 1305

[5] Ait Saada , **Investir dans la réduction des risques pour renforcer la résilience.** communication présentée lors de la Conférence nationale sur la gestion des risques de catastrophes, Algérie ,2018,p5

كما عكفت أيضا على تدعيم منظومتها التشريعية بمراسيم تنفيذية أخرى على غرار المرسوم التنفيذي رقم 94-248 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري والمنضوي تحت سلطة الوزير وذلك من خلال مديرياتها وهياكلها من بينها المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة للحماية المدنية التي تخضع لنصوص خاصة في كل ما يتعلق بالتنسيق حول أمن الأقاليم وحمايتها من شتى الأزمات[1].

بالنظر إلى التجربة الجديرة بالاهتمام بالنسبة للدولة خاصة في مجال الكوارث الطبيعية وكيفية مجابهتها من خلال التشريع السابق الذكر خاصة بعد تجربة زلزال الأصنام سنة 1980 ، إلا أننا نجد أن مختلف هاته المراسيم وخاصة المرسومين رقم 85- 231 و 85- 232 اللذان يحددان شروط وإجراءات تفعيل التدخلات والإغاثة عند وقوع الكارثة لم يتطرقا ولم يفصلا في أهم الخطوات التي من المفترض القيام بها في حالة الطوارئ، وإذا دققنا النظر أكثر في قراءة لمحتواهما نجدهما يركزان على الهيكلية وتقسيم المسؤوليات أكثر من النجاعة والفعالية قبل وأثناء وبعد الأزمات وإعادة البناء[2] .

أما فيما يخص المرسوم 94 -248 والذي جاء به المشرع في الأصل لتأسيس فريق عمل قوي ميداني عملي متخلصا من صوريته وهيكليته إلا أنه لم يتمكن من إضفاء الفعالية المطلوبة والديناميكية الحقيقية في أوقات الأزمة ، وهذا ما رأيناه و أكدته النتائج المتكبدة خلال أحداث فيضانات باب الواد 2001 [3]والتي ظهرت جليا في زلزال بومرداس 2003[4]، الأمر الذي أكد محدودية تلك المراسيم وعدم فعالية مخطط الإنذار والتدخل الخاص بالأمن الوطني، والسعي إلى تعميم صياغة جديدة لمخطط الطوارئ والنجدة الذي بات أكثر من ضرورة ليكون أكثر شمولية وفعالية بهدف التنبؤ وتسيير خصوصية كل مرحلة وكل قطاع على حدة وكيفية تعامله وتدخله أثناء الأزمات حسب ما

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94- 248 المؤرخ في 10 أوت 1994، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئية والإصلاح الإداري، **الجريدة الرسمية**، العدد 53، الصادرة في 21 أوت 1994، ص ص 20،23

[2] Yelles-Chaouche, "**Renforcer l'état de préparation aux catastrophes pour intervenir de manière efficace et reconstruire en mieux durant la phase de relèvement, de remise en état et de reconstruction".** communication présentée lors de la conférence nationale sur la gestion des risques de catastrophes, Algérie ,2018,p5

[3] Ait Amara Achène," **Les Inondations En Algérie Et Le Dispositif Mise En Place Pour La Protection Des Villes" .** Communication Présentée lors de La Journée De Formation Charges Des Risques Majeurs Des Wilayas, Algérie ,2015,P 46

[4] Mohamed Belazougui, "**Expérience Algérienne Dans Le Domaine De La Prévention Du Risque Sismique Et Des Autres Catastrophes Naturelles"** .Communication Présentée lors de La Journée De Formation Charges Des Risques Majeurs Des Wilayas, Algérie ,2015,P 15

تقتضيه كل أزمة، مما جعل الحكومة تنظر إلى إلزامية تجديد روح التشريع في مجال إدارة الأزمات والكوارث وذلك مباشرة بعد الأحداث المأساوية لسنتي2001 و2003 عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 03-332 المتضمن إنشاء المركز العملي الوطني للمساعدة على القرار وتنظيمه وسيره[1]، والذي تسعى من خلاله الدولة للترقب واستغلال كل معلومة تتعلق بقيادة البلاد التي من شأنها أن تساعد على الوقاية وتسهل تسيير الأحداث التي قد تحدث أزمة ذات بعد وطني تستدعي تسويتها تنسيقا مشتركا بين مختلف القطاعات المعنية، لا سيما في المادتين 02 و03 منه، مع إحصاء مختلف الوسائل لقيادة عمليات الحماية والاسعاف والتأكد من وضع مخططات التدخل والاسعاف وتحيينها .

مما سبق يتضح لنا أن الدولة الجزائرية وكأنها تتدارك الأوضاع التي لم تستفد منها منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي والنقص المسجل في شق الاتصال الأزماتي الذي يندرج في إطار تفعيل عمليات التدخل والإغاثة وغياب التدريب والاتصال والتنسيق بين القطاعات والتخلي التام عن مخطط الطوارئ "PLAN ORSEC " الذي تأكد تعرّض مركز قيادته إلى أزمة تسيير لمختلف الأزمات المتعاقبة مما سجل اختلالات كبيرة في الهيكلة وطريقة العمل، ويرجع ذلك لعدم الإحاطة التامة فيما يخص نشاط الوحدات والقطاعات من جهة والتداخل العشوائي في الصلاحيات والتسرع من جهة أخرى، الأمر الذي أحدث أزمة وظيفية في كيفية التعامل مع الأزمات وهذا ما تم تسجيله أيضا من خلال التجارب السابقة[2].

أخذ المشرع الجزائري بزمام الأمور وقام بالتحسين وتدارك نقاط الضعف في نظام إدارة الأزمات فاضطر إلى سن المرسوم التنفيذي رقم 04- 181 المتضمن إنشاء لجنة الاتصال المكلَفة بتحديد استراتيجية وطنية للاتصال ترتبط بالأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى، من خلال العمل على استغلال دعائم ووسائل الاتصال في ضبط المقاربة الإعلامية للأحداث وكيفية معالجتها مع ترقية الدراسات وشبكات البحث والتحقيقات البسيكولوجية الخاصة بالقيم والسلوكيات في المواقف

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03-332 المؤرخ في 08 اكتوبر 2003، المتضمن إنشاء المركز العملي الوطني للمساعدة على القرار وتنظيمه وسيره، **الجريدة الرسمية**، العدد 61 الصادر في 12 اكتوبر 2003، ص ص 4،6

[2] Azzouz Kerdoun, "**Le Cadre Juridique De La Prevention Et De La Gestion Des Risques Majeurs En Algerie"** .Communication Présentée lors de La Conférence Nationale Sur La Gestion Des Risques De Catastrophes, Algérie ,2018,P3

المنبثقة عن الأخطار وتفاديها[1]، لكن بالرغم من الاصلاحات والمجهودات الجبارة التي قامت بها الجزائر في مجال تحسين منظومتها التشريعية في مجال إدارة الأزمات إلا أننا نلاحظ استمرارية وجود الثغرات والغموض في مضمون هاته الترسانة القانونية، وخير دليل على ذلك قانون 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، الذي يهدف المشرع من خلاله إلى استحداث قواعد الوقاية في إطار التنمية المستدامة، محددا للمفاهيم ومختلف الإجراءات الرامية إلى الحد من قابلية الإنسان والممتلكات للإصابة بالمخاطر الطبيعية والتكنولوجية التي قد تترتب عنها أضرار على الصعيد البشري، الاقتصادي، الاجتماعي وحتى البيئي، وذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير القانونية والترتيبات لضمان الظروف المثلى للإعلام والنجدة والإغاثة والأمن عن طريق مؤسسات الدولة العمومية والجماعات الإقليمية المكلفة بتجسيدها في إطار صلاحياتها ومجالاتها، وذلك بالتشاور مع مختلف الشركاء والمتعاملين والمواطنين بغية الحفاظ على مبدأ المشاركة الشعبية في التغلب على مختلف الأزمات ذات الاهتمام المشترك، التي من شأنها أن تساهم في الحد من تحقيق الأهداف المنشودة ذات العلاقة.

إن هذا القانون جاء لسد بعض النقائص المسجلة في مجال الوقاية من المخاطر الكبرى مع التركيز على كيفية تسييرها بنيّة التحسين والتطوير للمنظومة الوقائية في إطار التنمية المستدامة مقلصا بذلك عامل الضعف أو قابلية الإصابات مع مراعاة موضوعية اختلالات مخطط الطوارئ والنجدة الذي يمكن استغلاله في تعزيز مفهوم الدفاع والأمن المدني والتطبيق الصارم لمقاربة التنمية المستدامة[2] باعتبارها نقطة فاصلة في معالجة هاته المقاربة، كما أشار أيضا إلى مخطط النجدة والاسعاف "PLAN ORSEC" الذي يعتمد بالأساس على الوسائل العمومية، بحيث تمثل هاته

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم04-181 المؤرخ في 24 يونيو 2004 المتضمن انشاء لجنة الاتصال المرتبطة بالأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى، **الجريدة الرسمية**، العدد 41، الصادرة في 27 يونيو 2004، ص ص 24،26

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية**، العدد 84، الصادرة في 29 ديسمبر 2004، ص ص 13،24

الأخيرة القسط الأكبر من القدرات الوطنية والمتجسدة في إمكانيات المؤسسات الاقتصادية العمومية، والتي تطرح مشكلة كبيرة في إعادة النشاط الاقتصادي للبلد من حيث الجاهزية وتوفر الوسائل[1].

ومن ناحية أخرى يعتبر الموقع الجغرافي للجزائر مهددا دائما بالأزمات والكوارث الطبيعية، لاسيما في شمال البلاد التي تعتبر أكثر عرضة للكوارث الطبيعية (الزلازل والفيضانات وحتى تفشي الأوبئة)، في حين أن منطقة الجنوب وما لها من خصوصيات معرضة أيضا لأزمات المنشآت الصناعية والأزمات الجيوسياسية التي أدت إلى انتشار بعض الأزمات على غرار الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، ومختلف التهديدات على طول شريطها الحدودي الشرقي والغربي، فنجد المشرع الجزائري يعمل دائما على التحكم والتعامل في عملية الوقاية من المخاطر الكبرى، إذ اعتمد في هاته المرة على إصدار المرسوم التنفيذي رقم 11- 194 المتضمن تعيين المندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى وتنظيمها وتسييرها تتمة للإجراءات المتخذة في القانون 04-20، من حيث جانب التنسيق وتقييم النشاطات المباشرة في إطار النظام الوطني للوقاية من الأخطار الكبرى وذلك لجمع المعلومات وإعداد بنك للمعطيات ذات العلاقة مع تطوير الإعلام المرتبط بالأخطار الذي يخص السكان والمساهمة في ترقية المعرفة العلمية والتقنية والتكوين في ميدان الأخطار الكبرى[2]. وبعد الندوة الوطنية المنعقدة في الجزائر يومي 23 و 24 أكتوبر 2018 حول تسيير الكوارث والمخاطر تحت شعار "من أجل القدرة ومجابهة أكبر"، والتي تطرق إليها مختلف المختصون في إدارة الأزمات والكوارث وعرض مختلف التجارب الوطنية والدولية في هذا الشأن، ومن بين أهم التوصيات التي خرجت بها هاته الندوة هي سد نقطة الضعف الكبيرة والمتمثلة في مخططات تنظيم النجدة وتسييرها[3]. و هذا ما تم تدعيمه في سنة 2019، أين أصدرت الحكومة المرسوم التنفيذي رقم 19-59 الذي يحدد كيفيات إعداد مخططات تنظيم النجدة وتسييرها في حالة وقوع كارثة، وذلك من خلال مقياس التدخل والموقع الحساس الذي يهدف إلى التكفل بكل حادث خطير يهدد الممتلكات والأشخاص والبيئة، لاسيما

---

[1] صورية شريف، "الإطار القانوني لإدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر". **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد1، عدد9، الجزائر، 2018، ص ص 379، 380

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 11- 194 المؤرخ في 22 ماي 2011 يتضمن مهام المندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى وتنظيمها وتسييرها، **الجريدة الرسمية**، العدد 29، الصادرة في 22 ماي 2011، ص ص 8،10

[3] Abdelwahab Filali, "**Contribution A La Gestion Des Urgences Et Des Situations De Crises Dues Aux Accidents Majeurs En Milieu Urbain"**, Thèse De Doctorat. Institut Des Sciences De La Terre Et De L'univers, Université Batna 2, Algérie, 2018,P 18

الكوارث المرتبطة بالمخاطر الكبرى، مع إحصاء مجموع الموارد البشرية والمادية القابلة للتجنيد في حالة وقوع كارثة، كما يسمح بتنظيم الأعمال الواجب انجازها والتنسيق من خلال مخطط وطني للنجدة متكون من مجموع مخططات لتنظيم النجدة عبر الإقليم الوطني، الذي يشمل البلديات والولايات والمواقع الحساسة(المناطق المهددة بالكوارث الطبيعية)، بحيث تتكفل بالكوارث على مستواها ومعرفة المخاطر وإعداد الملخص التحليلي لها، وذلك قصد تحقيق الأمن، النجدة ،الإنقاذ والأداء الاتصالي والإعلام الأزماتي والتجهيزات المختلفة والخبرات وتقييم الحصيلة[1].

وهكذا نكون قد تطرقنا إلى جل ما يتعلق بموضوع إدارة الأزمات في الجزائر حسب طبيعة الأزمات والكوارث والمخاطر التي تتعرض لها بمختلف أنواعها وأحجامها خاصة الطبيعية منها، التي كانت بحاجة ماسة إلى تكريس قانوني يضمن معالجة تلك الأزمات وكيفية التعامل معها ومواجهتها في أقل زمن ممكن والتخلص منها نظرا للخسائر المسجلة، والذي كان يتمحور في مجمله على مختلف المخططات وحماية الأشخاص والممتلكات، وفي نفس السياق لم يهمل المشرع الجزائري جانبا آخرا لا يقل أهمية عن سابقه ومستقى من وحي الخبرة التي مر بها تاريخ الجزائر على غرار الأزمات الأمنية المتمثلة في مكافحة الإرهاب والنشاطات التحريضية، التي جاء بها المشرع في العديد من التشريعات القانونية، حيث كان أول مرسوم تشريعي سنة 1992 تحت رقم 92-03 الذي يوضح المخالفات الموصوفة بالأعمال التخريبية أو الإرهابية[2] وكيفية مواجهتها والتعامل معها من قبل السلطات وحتى العقوبات المسلطة على كل من أخل بمحتواها.

كما احتكم أيضا إلى المادة 105 من دستور2016 التي تتعلق بحالة الطوارئ أو الحصار، مع الأخذ بكل التدابير اللازمة لاستتباب الوضع وتنظيمه وفق قانون عضوي، والمادتان 107 و108، اللتان خولتا أيضا الحق لرئيس الجمهورية في إقرار الحالة الاستثنائية إذا كانت البلاد مهددة بخطر داهم يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية أو استقلاليتها أو سلامة ترابها ، كما له الحق أيضا في إقرار التعبئة العامة ، إذ نجد أيضا المادة 109 تطرقت إليه علنا وبكل وضوح حول أي عدوان خارجي يمكن أن يمس أمن الدولة ومواطنيها، بالإضافة إلى تطرقه للحالات القاهرة على غرار انتشار

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 19- 59 المؤرخ في 02 فبراير 2019، المحدد لكيفية إعداد مخططات التنظيم والنجدة وتسييرها، **الجريدة الرسمية**، العدد 10، الصادر في 10 فبراير 2019، ص ص 7،12

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 92- 03 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 ، يتعلق بمكافحة الإرهاب، **الجريدة الرسمية**، العدد 70 الصادر في01 أكتوبر 1992، ص ص 1817،1821

الأوبئة والأمراض المعدية بإسناد واجب التكفل والوقاية منها ومكافحتها على عاتق الدولة، والذي يندرج في إطار حق الرعاية الصحية بالنسبة للمواطنين والمنصوص عليها سواء في المادة 66 منه[1] أو في قانوني البلدية من المادة 89إلى المادة 94 على التوالي، في الفقرة الثانية المتمثلة في صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة في إطار الاحتياطات الضرورية وكل تدابير الوقاية والسلامة لضمان سلامة وحماية الأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية التي يمكن أن تحدث فيها أي كارثة أو حادث، كما له الحق أيضا في هدم الجدران والبنايات الآيلة للسقوط مع احترام التشريع المتعلق بحماية التراث الثقافي، كما له حق تفعيل المخطط البلدي لتنظيم الاسعافات وتسخير الأشخاص والممتلكات وممارسة صلاحياته في مجال الشرطة الإدارية كما يمكن له عند الاقتضاء تسخير القوة العمومية المختصة إقليميا حسب الحادث أو الأزمة، والسهر من أجل المحافظة على النظام العام والأمن داخل إقليم البلدية في كل ما يتعلق بالأماكن العمومية التي يتجمع فيها الأشخاص ومعاقبة كل من يخل بالسكينة العمومية، والتنظيم والإشراف على ضبطية الطرقات المتواجدة عبر الإقليم خاصة فيما يتعلق بمراعاة أحكام الطرقات ذات الحركة الكثيفة مع ضمان سهولة السير في الشوارع والساحات والطرق العمومية، أيضا من واجبه اتخاذ الاحتياطات الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة أو المعدية والوقاية منها، كما له الحق في منع انتشار الحيوانات المتشردة المؤذية والضارة التي يمكن أن تشكل عدة حوادث خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل والقاطنة، والسهر على حماية البيئة من التلوث[2]، كما يجب ألا نغفل عن قانون الولاية أيضا لا سيما في الفصل الأول من الباب الثالث في شق سلطات الوالي بصفته ممثلا للدولة بالتحديد في المادة 119 أين يسهر الوالي على إعداد مخططات تنظيم الإسعافات في الولاية وتحيينها وتنفيذها، كما يمكنه في هذا الإطار أن يسخر الأشخاص والممتلكات طبقا للتشريع المعمول به[3] .

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16- 01 ، مرجع سابق ، ص ص 2،37

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة **الرسمية**، العدد 37، الصادرة في 03 يوليو 2011، ص 4

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012، يتعلق بالولاية، الجريدة **الرسمية**، العدد 12، الصادرة في 29 فبراير2012، ص 5

الخلاصة والاستنتاجات:

تعتبر إدارة الأزمة الشريان الرئيسي لحياة المنظمات في ظل بيئة تتميز بعدم الاستقرار والمنافسة القوية، فمن المنطقي جدا أن تتعرض المنظمات لأزمات وكوارث في دورة حياتها رافعة بذلك شعار الاستعداد والوقاية من كل موقف، وهذا يعتبر أمرا عاديا بالنسبة للكيانات التي تبتغي الرهان والتحدي.

إنّ التعامل مع مختلف الأزمات ومعرفة خصوصياتها وأهم الأسباب المؤدية إلى نشوئها وكيفية تصنيفها والتعامل معها يعتبر من أبجديات العمل الإداري في المنظمات والحكومات التي تمتلك ثقافة في إدارة المواقف الاستثنائية، مع إعطاء أهمية كبيرة لمقومات الأزمات ومتطلبات إدارتها من خلال الخبرات السابقة التي تساعد القائمين على النجاح في عملية الإدارة والتحليل الجيد للعوامل المتعددة التي تضمن نسبة عالية من التفوق مقارنة باحتمالية الوقوع، ومن دون ذلك لا يمكن للمنظمة أن تجد لها مكانا في بيئة لا تعترف بوجود الضعيف وتؤمن بكل ما هو قوي لا يخش المنافسة والتهديدات المختلفة.

إلا أنه بات من الضروري فرض الأولوية والعمل على تقوية فعالية خلية اليقظة والكشف المبكر عن الإشارات والمؤشرات المتعددة للأزمات من منظورها الوقائي والعلاجي، مع الإصرار والتأكيد على وجود فريق متخصص يتمتع بخبرة وكفاءة عاليتين لإدارة مختلف المواقف والكوارث وفق أساليب علمية ومناهج مدروسة في إطار تحقيق الخطة الاستراتيجية للمنظمة، إذ أن الاعتماد على هاته الاستراتيجيات ومرونتها في التعامل والتغيير يشجع المنظمة على بلوغ أهدافها الأمر الذي يعطي دافعا قويا للسيطرة على مختلف الأوضاع الأزموية.

إنّ دور إدارة الأزمات لا يمكن الاستغناء عنه في المنظمات والدول، خاصة في المنظمات الحديثة وما يتعلق بالأوضاع الدولية الراهنة، فمن يمتلك المعلومة والوسيلة ونظام إنذار قوي يملك الاستعداد الكافي لمجابهة مختلف المواقف الطارئة في ظل توفر البدائل المتاحة واستغلال نقاط القوة والخبرة اللازمة مع الاعتماد على كل أنواع السيناريوهات الممكنة، الأمر الذي يمكن أن يخلِّص المنظمة ويعطيها دور الريادة في التصدي واستعادة النشاط وتعلم الدروس جراء ما سبق من الأزمات الداخلية والخارجية.

إن المنظمة الناجحة هي التي تسيطر على قوة التخطيط والاستشراف، وتعتمد على التكيف والتغيير بفضل رأس مالها المتنوع حفاظا على بقائها وتعزيز ميزتها التنافسية في نسق متكامل.

الفصل الثاني

تسعى دول العالم قاطبة إلى تحقيق التطور والتقدم نحو كل ما هو أفضل من خلال انتهاج سياسة متوازنة ومتكاملة بين كل القطاعات وفي مختلف المجالات كي تتمكن من تحقيق احتياجات ومتطلبات ساكنيها ومشاركتهم في تسيير الشؤون المحلية تجسيدا للتشاركية المجتمعية في بناء الدولة القوية.

لعل من أهم مؤشرات حياة الرفاهية وتحسين الظروف المعيشية التي تراعى فيها عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية وسياسية، كل منها لها مسؤولية تقع على عاتقها حتى تنجح في تنفيذ مختلف السياسات المتخذة محترمة بذلك كل معايير القياس للمؤشرات في دراسة معمقة لمختلف الشعوب والأنظمة، وفق تعليمات وشروط المنظمات والهيئات العالمية الرسمية على غرار البنك الدولي، بنك النقد الدولي، وهيئة الأمم المتحدة، المسؤولين عن تحقيق المقاربة الإنمائية في العالم، خاصة الدول الفقيرة أو المتخلفة حفاظا على البعد الانساني للتنمية بالدرجة الأولى، والحق في العيش الكريم والتمتع بالسلم والأمن في ربوع أقاليم المعمورة.

إن تحقيق التنمية يتطلب الفهم الدقيق لمبادئها والعمل على الاستغلال الأمثل لمقوماتها والبدء في مشاريع البناء والتشييد وتوفير البيئة المناسبة للرقي بمختلف المؤسسات وتقويتها والنهوض بها وظيفيا إلى حد كسب رضا السكان المحليين من خلال تعزيز القدرات الوطنية التي تتمتع بعلاقة ارتباطية بين المجتمع المحلي وتحدي النجاح وبين الأهداف المسطرة وأساليب وأدوات تجسيدها علميا وعمليا متبنية بذلك سياسة الإصلاح والتطوير المستمر لمختلف الأجهزة الإدارية المرهونة بين مطرقة المركزية وتسلطها وسندان اللامركزية وتبعيتها مستندة في ذلك إلى إتقان دورها الرئيسي بالعمل على تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

إن الجزائر كإحدى الدول المعنية في سياق متصل بين الإرادة والكفاءة والإدارة لتطبيق مختلف المهام والصلاحيات لتعزيز المكانة الدولية في هاته المهمة، كونها ليست كسائر الدول سواء لتربعها على مساحة البلد القارة، وثرواتها الطبيعية والباطنية التي تنتظر الاستعداد التام لمن يهتم بشأنها بكل موضوعية وصرامة للحاق بركب الدول المتقدمة، ولما سبق سنتطرق في الفصل الثاني الذي خصصناه لمتغير التنمية المحلية في إطاره المفهومي والنظري، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث أيضا وهي كالتالي:

المبحث الأول: التنمية مقاربة ابستمولوجية.

المبحث الثاني: المدخل المفهومي والنظري للتنمية المحلية.

المبحث الثالث: تقييم واقع التنمية المحلية في السياسات العامة الجزائرية.

المبحث الأول: التنمية مقاربة ابستمولوجية.

يتخذ مصطلح التنمية مكانة مهمة ودورا بالغا على مستوى الهيئات الكبرى والدول ونظامها الإداري، لاسيما الوحدات الإقليمية منها والمعنية بذلك، حيث تعتبر من المواضيع الهامة التي لا زالت تشغل بال المنظرين في العلوم الإدارية ومختلف الخبراء في الاقتصاد والاجتماع حول تجسيد هذه المقاربة التي تعتبر فارقة في النهوض بمستوى الدول وأقاليمها، ولأجل تطبيق وتنفيذ سياستها المعتمدة وتطوير وتحسين جوانب الحياة العامة للمواطنين وتحقيق رفاهيتهم من جهة، وبين السيطرة للدول الصناعية المتقدمة والتبعية من الدول المتخلفة التي لا زالت تعاني من مشكل التنمية وهشاشة أنظمتها المختلفة وعدم اكتمال خططها وبرامجها المسطرة لذلك. الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على العملية التنموية في هاته الدول، وقبل التطرق إلى التنمية المحلية موضوع دراستنا هذه لابد من معرفة وفهم مقاربة التنمية بصفة عامة كدلائل استنباطية لتحقيق عمق التنمية المحلية وأثرها على مختلف جوانب الحياة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية وخصائصها.

أ/ نشأة و تطور مفهوم التنمية: قبل الحديث عن مفهوم التنمية لا بأس أن نتطرق إلى نشأة وتطور هذا المصطلح الذي تعود أصوله إلى مصطلحات كانت تلازمه قبل أن يصل إلى صيغته النهائية على غرار التقدم المادي (Material Progress)، التقدم الاقتصادي (Economic Progress) إضافة إلى بعض المصطلحات كالتصنيع (Industrialization)، التحديث(Modernization) والنهضة (Revolution)، نسبة للتغير الرهيب الذي حدث في التنظيم السياسي وعلاقات السلطة والطبقات الاجتماعية ونظام التحكم في الملكية الاقتصادية[1]. إذا تعمقنا في نشأة مفهوم التنمية نجد اختلافا كبيرا بين المنظرين، منهم من يرجعه إلى فترة ما بين 1875-1900، أين تم نشر كتب باللغة الانجليزية في أوربا إشارة إلى تطور الدستور الإثني والرواية الانجليزية، نظام النقل في الولايات المتحدة الأمريكية، الزواج، أين تم رواج كلمة الرقي أو الارتقاء (Evolution)، حيث فضل البعض الآخر مصطلح النمو (Growth) أين تم تداوله بكثرة في ميدان الاقتصاد واستخدمه للدلالة على

[1] ليلى صوالحي، **التخطيط الاستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017، ص 106

التغييرات الجذرية واكساب المجتمع المعني بالقدرة على التطور، مما يضمن التحسين في نوعية الحياة استجابة لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد وترشيدها للموارد الاقتصادية المتاحة.

مواصلة لذلك التضارب الحاصل في نشأة هذا المفهوم هناك فريق من قال أن أول من تطرق لمصطلح التنمية هو برونوميلد براند (Bruno Mild Brandt) في كتابه مراحل التنمية الاقتصادية، وقد سبق روستو (W.Rostow) في كتابه مراحل التنمية الاقتصادية و نظرية اقلاع البلدان النامية[1](Take of)، و هناك من يقول أنه ظهر لأول مرة سنة 1909 عند تأسيس البرلمان البريطاني للجنة التنمية (Development Commission) لترقية التنمية الاقتصادية البريطانية، وهناك من يرجعه لسنة 1934 أين ظهر لأول مرة في المجال الأكاديمي في مؤلف لجوزيف شامبتير(Joseph Shumpeter) بعنوان نظريات التنمية الاقتصادية The Theories Of Economic development إلى غاية ستينيات القرن العشرين عندما تم ربط هذا المفهوم بالتطور الاقتصادي ونصيب الفرد من الدخل القومي[2]، واقتصار دورها على عملية الزيادة المستمرة والسريعة في متوسط دخل الفرد عبر فترة زمنية محددة محاولة بها تخليص وإعطاء تحديد كمي للزيادة المطلوبة في الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي الزيادة في الدخل الفردي، أي زيادة في الاقتصاد الوطني والناتج الوطني الإجمالي بمعدل 05 إلى 07 % من تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعدل يتراوح ما بين 02 و 04 % سنويا بفرضية معدل نمو السكان هو 03% سنويا[3].

كما ارتبط المفهوم في مرحلته التقليدية بنظرية المادية الاقتصادية للتنمية كونها ركزت على زيادة الانتاج وما يقابله من الاستثمارات التي تتوقف على حجم المدخرات المحلية، القروض، المساعدات الأجنبية المتاحة أمام الاقتصاد الوطني. حيث في هاته الفترة بالتحديد كانت قد سجلت نتائج باهرة في الدول المتقدمة فسارعت الدول النامية إلى تبنيه بالرغم من الاختلافات الكبيرة والجوهرية في البيئات الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية وحتى التطور التكنولوجي بين الشمال والجنوب، إضافة إلى الاختلاف في تاريخ العلاقات الدولية غير المتكافئة تماما.

---

[1] ليلى صوالحي، مرجع سابق، ص ص 106،107

[2] سميرة شرايطية، **أثر التعامل التنموي على البيئة الأمنية للدول الفاشلة: دراسة عبر إقليمية**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017، ص 84

[3] ابراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**. ط2، القاهرة: دار الشروق،2001، ص 13

أما في فترة السبعينيات ومن خلال التجارب المستخلصة من قبل الدول النامية طيلة العقود الماضية التي أثبتت فشل وقصور التنمية المستوردة التي تم حصرها في النمو الاقتصادي السريع مقارنة بالمشاكل التي عرفتها ولازالت تعاني منها الأنظمة والدول كالفقر والبطالة وعدم تحسن المستوى المعيشي بالرغم من النمو الاقتصادي الجيد الذي شهدته بعض الدول، إلا أنه لم يغير من تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي.

فكانت جملة من الاقتراحات والاجتهادات نتيجة الأوضاع التي تعيشها الدول المتخلفة من بينها إعادة التوزيع مقابل النمو، أيضا مع تبني ما يعرف باستراتيجية الوفاء بالاحتياجات الإنسانية من قبل منظمة العمل الدولية بعد انعقاد المؤتمر العالمي في مثلث (العمالة، توزيع الدخل، التقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل) في سنة 1976 لإعادة النظر في الاحتياجات الأساسية للجماهير واستراتيجيات التنمية بصفة خاصة، لكن ذلك لم يكن كافيا من خلال إعادة توزيع الدخل بين مختلف الطبقات، بل لابد من زيادة الانتاج أولا لاستحداث فرص عمل جديدة وكثيرة لتوفير السلع والخدمات من جهة، ومن جهة أخرى، أن يتكلف قطاع الانتاج بإنتاج سلع تكلفتها تناسب ضعف مداخيل غالبية الأسر في الدول النامية مع الاعتماد على ضرورة الإحلال مع الواردات التي تقوم على انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة الكثيفة العمالة، لكن وللأسف فشلت في ذلك.

أما في واقع الأمر، فإن أهم الانتقادات التي وجهت لها تعتبرها تنمية من الدرجة الثانية، وبالتالي تحرم الدول الصاعدة من اللحاق بالدول الصناعية الكبرى.

أما في مرحلة الثمانينات إلى غاية يومنا هذا، صارت أكثر تطورا وحسما خاصة بظهور مقاربات أخرى لها علاقة وطيدة بالمفهوم الأصلي للتنمية وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

ب/ مفهوم التنمية والمفاهيم ذات العلاقة:

1- لغة: من فعل نمى، النماء: الزيادة، نَمَى يَنْمِي نَمْيًا ونُمْيًا ونَمَاءً: زاد وكثر، وربما قالوا يَنْمُو نُمُوًّا[1].

2-اصطلاحا: هي مجموعة من التحولات والتغييرات التي تحل بالمجتمع المحلي من خلال تحوله من حالة التأخر والركود إلى حالة من النشاط والحركة المتعلقة بمختلف الأنساق والأبنية السوسيوثقافية والاقتصادية وحتى الاجتماعية منها بهدف طي مرحلة التخلف وعزم الولوج إلى حياة أحسن وأفضل في كل مجالات الحياة من خلال دراسة البنى الاجتماعية للمجتمعات المحلية والأقاليم الريفية التي

[1] جمال الدين ابن منظور، **معجم لسان العرب**. القاهرة: دار المعارف،2008، ص ص 4552،4553

تعاني من البؤس السوسيولوجي للأمة وعمق الفقر والتدهور إلى أعمال تنموية ترسخ قيما جديدة لدى الأفراد وتعطي فعلا ايجابيا لتهيئة ظروف أفضل لتقبل أساليب التطور والتحضر وبث روح التغير الاجتماعي والثقافي متجاوزة بذلك الحياة المحلية إلى المجتمع العام[1].

- وفي تعريف آخر للتنمية أنها عملية تهدف إلى توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم المحلية ومساعدتها إلى التقدم بأقصى ما يمكن والمساهمة في الاندماج من خلال حياة الأمة[2].
- في مفهوم آخر لها أنها هي عملية تحقيق رفاه الانسان وكرامته من خلال عملية حضارية وشاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع من خلال بناء الانسان وتحريره لكفاءاته وإطلاق قدراته للعمل والبناء، كذلك اكتشاف موارد المجتمع وتثمينها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الانتاجية القادرة على العطاء المستمر[3].

من خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى تعريف إجرائي للتنمية على أنها عملية تسعى من خلالها الدول والحكومات إلى النهوض بكل القطاعات ضمن تخطيط محكم وبرامج مدروسة مراعية كل أساليب التقدم والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة متجاوزة كل الاختلافات بغية رفع المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق الرفاهية من خلال تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

ب/ التنمية والمفاهيم ذات الصلة: لمصطلح التنمية علاقة قوية مع مفاهيم أخرى كل واحدة منها تخدم الأخرى تعمل في انسجام وتناسق ضمن منهج متكامل يسعى إلى تحقيق الهدف الرئيسي لهاته المقاربة ونذكر مايلي:

-النمو الاقتصادي: تختلف عملية التنمية عن النمو الاقتصادي اختلافا جوهريا حيث يعتبر هذا الأخير هو أحد العناصر الهامة لعملية التنمية الذي يسبقه الكثير من التغيير العميق والإرادة السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية والهياكل، وحتى العلاقات الخارجية ويمكن تعريفه أنه

---

[1] عبد الحميد بوقصاص، "التنمية في المجتمعات المحلية بين الواقع والأهداف". **مجلة التواصل**، مجلد 6،عدد 6، الجزائر، 2000، ص ص 55،56

[2] عبد المالك كامل، **ثقافة التنمية: دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة**. القاهرة: دار مصر المحروسة، 2008، ص 20

[3] مسعود البلي، **البعد الحضاري وآفاق التنمية المستقلة في العالم العربي**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2014، ص 68

يهدف إلى تحقيق زيادات تراكمية في متوسط الدخل الحقيقي للفرد والدخل القومي لفترة طويلة من الزمن إلى جانب كبير من النتائج الأخرى كعدالة التوزيع في ثمرات التنمية[1].

-التنمية والتغيير: إن التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والرقي والازدهار، يمكن أن يكون في الجهة السالبة بينما الهدف من التنمية هو التغيير نحو الأفضل والأحسن بصورة ووتيرة متصاعدة ومتقدمة.

-التنمية والتحديث: في نفس السياق، وإضافة لما أشرنا إليه فهي الزيادة في القدرة الإنتاجية لرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبة بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث هو جلب أو استحضار رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل: التجهيزات التكنولوجية والمعدات والآلات والسلع الاستهلاكية[2]، وهذا ما لا يتوافق مع خصوصيات المجتمعات العربية والإسلامية والامكانيات الذاتية للعالم الثالث وواقع التخلف ومفهومه من جهة أخرى.

-التنمية الاقتصادية: هي أحد فروع التنمية وهي إحداث تغييرات بنيوية في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول المعنية بالتنمية أو إعادة الهيكلة للاقتصاد وتطوير السياسات الاقتصادية لتعزيز الرفاه الاقتصادي للمجتمع المحلي وقد تتعداها إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية في إطار متكامل يهدف من وراءه تحقيق النمو في مختلف مجالات الحياة وتعكس آثارها من خلال رفع مستويات الانتاج وزيادة الدخل القومي[3].

-التنمية الاجتماعية: هي عملية معالجة ودراسة الجانب التنموي للمجتمع من خلال أبعاده الاجتماعية بتداخل وتفاعل مختلف المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية ذات الاهتمام المشترك، ويكون ذلك عن طريق ممارسة الوظيفة الاجتماعية في المدى البعيد وتحقيق رفاهية المواطن ورفع مستوى معيشته وتحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانيات البشرية المتواجدة في المجتمع، حيث هي ضرورية لدفع عملية التنمية كما أنها تسعى لتحقيق صور الاندماج

---

[1] مسعود البلي، مرجع سابق، ص ص68،69

[2] وفاء معاوي، **الحوكمة المحلية الالكترونية كآلية للتنمية في الجزائر : دراسة حالة ولاية سطيف**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2016، ص ص 26،27

[3] مريم ياحي، "الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية". **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، مجلد11،عدد3، الجزائر،2018، ص96

والوجدان المجتمعي والمشاركات المجتمعية التي تولد التكافل وتوحد الأفكار و التكامل في الأدوار لتحقيق مقاربة التنمية[1].

-التنمية السياسية: تتضمن الرغبة في التغيير والخروج عن التوازن الموجود عن طريق تغيير العلاقات الانسانية في مراكز القرارات الاقتصادية والسياسية، كما تعتبر عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب وتختص بالتمايز البنيوي الذي يعتبر المال الاقتصادي أساس تحقيق التنمية السياسية، ويرتكز نظام التنمية السياسية في تحقيق قدرته وكفاءته بإقرار مجموعة من الخصائص التي يلعبها في الممارسة السياسية وترسيخ مبادئ الديمقراطية، المساواة التي تعتبر بالنسبة للتنمية السياسية بعد هام من أبعاد التنمية الانسانية العامة، عملية التغيير الشاملة تطال النسق السياسي وتهدف إلى إحداث تغييرات إيجابية من خلال ترسيخها لمختلف القيم[2].

-التنمية الثقافية: هي عملية مجتمعية مركبة يتم التخطيط لها عن وعي وتُصنع بالجهد والابداع الذاتي، الفكري والمادي، وهي نتاج تجربة لا يمكن استيرادها، كما يصعب تحقيقها دون إرادة سياسية واعية. ومنه هي عملية تحول اجتماعي، اقتصادي، سياسي وثقافي في وقت واحد[3].

-التنمية السياحية: هي عملية تنموية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والانسانية والمادية من خلال مختلف البرامج والخطط التي تهدف إلى الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية عن طريق الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها، كما تتطلب التخطيط السياحي باعتباره أسلوب علمي يهدف إلى تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع.

-التنمية الإدارية: هي عملية إزالة الخلل مع تحسين أساليب الإدارة والانتاج وفعالية التنظيمات وتطويرها بواسطة قدرات ومهارات الأفراد والمسؤولين المتمكنين، بناء على خطة واضحة ومدروسة، مع بث روح النشاط والتكامل في جوانب التنظيم ومستوياته، متجاوزة بذلك كل المشاكل وساعية منها

---

[1] عبد السلام نجادات، "الموارد الاقتصادية وأثرها على التنمية الاجتماعية في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية". **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، مجلد 2،عدد2، الجزائر، 2019، ص ص 85،84

[2] جمال درويش، **التنمية السياسية في دول الجنوب: دراسة حالة الانتقال الديمقراطي مثال الجزائر**، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية، الجزائر، 2013، ص 18

[3] سيدأحمد مخلوف، "التنمية الثقافية بين قيم التقليد وقيم الحداثة–الصراع والتعايش". **مجلة أبعاد**، مجلد4، عدد7، الجزائر،2018، ص ص 320،319

إلى تحقيق الأهداف المسطرة والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات التي تعتبر صلب العملية التنموية عن طريق مؤسساتها الإدارية والعلمية بكفاءة وفعالية عالية[1] .

-التنمية البشرية: هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام المواطنين من حيث التطبيق بغية أن يحيا الناس لمدة طويلة دون عِلَل مع اكتساب المعرفة اللازمة وحقهم في الحصول على مختلف الموارد لتحقيق الحياة الكريمة وتمتد بذلك إلى ضمان الحرية السياسية، الاجتماعية والاقتصادية إذ تجعل من الانسان منطلقها وغايتها[2].

-التنمية الإنسانية: هي عملية فسح الخيارات للأفراد بكل ما يتعلق بنوعية الحياة البشرية كالتعليم، متوسط عمر الانسان ومدى إشراكه في المجتمع، بهدف ايجاد الفرص وبلورة تلك الخيارات للمساهمة في العملية التنموية التي لها علاقة مباشرة بحياتهم ومصالحهم وحرياتهم[3].

-التنمية المستقلة: وتعني صياغة مشروع حضاري شامل يهدف إلى استغلال كل الموارد المتاحة الطبيعية، البشرية، المالية من أجل بناء هيكل اقتصادي متقدم تتحقق فيه شروط التراكم الذاتي ويتم فيه توزيع ثمار ذلك العمل الاقتصادي مراعيا به نية العدالة بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية من أجل تكوين نسق اقتصادي وسياسي واجتماعي متكامل.

ج/ خصائص التنمية: قد تختلف التنمية حسب طبيعتها ومجالاتها، وتنفرد بخصائص ومميزات تجعلها تحقق الهدف المنشود وهي كالآتي:

1-التنمية ظاهرة إنسانية: كونها عملية تقوم على وجود الإنسان وخدمته، حيث يعتبر العنصر الأساسي والمتحكم في عملية التطور والتقدم، باستخدامه كل ما يملك حتى يتمكن من استغلال كل الامكانيات المتاحة لتوفير الراحة والرفاهية لنفسه، فالنجاح الباهر المحقق الذي يرجع إلى إخضاعه للبيئة المحيطة به وتسخير كل ما فيها لتحقيق أهداف التحضر عن طريق مختلف الخطط والبرامج

---

[1] رافيق بن مرسلي، "المتغيرات البيئية وحتمية التنمية الإدارية في الإدارة العامة". **مجلة دراسات قانونية وسياسية**، مجلد3، عدد2، الجزائر، 2020، ص 12

[2] رياض بولصباع، **التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة: الإمارات العربية المتحدة – الجزائر–اليمن**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص 21

[3] نجيبة بولوبر، "حقوق الإنسان – الأمن الإنساني–التنمية الإنسانية – تقدير العلاقة المتداخلة بين التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني وحقوق الإنسان قصد تخفيض معدلات الفقر في فيتنام"،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، مجلد11، عدد4، الجزائر، 2013، ص 253

المسطرة لأجله وأي نجاح للعملية يتوقف على مواصلة هذا المحور (الإنسان) للعطاء الهادف نحو الأفضل.

2-التنمية ظاهرة دينية: تلعب الصورة الذهنية الخاطئة دورا مهما لكثير من الأفراد ممن يعتقدون أن الدين يحد من عملية التنمية والتطور متحججين على التقديس والتمسك بكل ما هو منغلق أصيل لا يجب أن ينفتح على الآخر، التي غالبا ما يكون مردها إلى المرجعية الشخصية وسيطرتها سواء كانت فكرية، سياسية ومذهبية. لكن في واقع الأمر نرى عكس ذلك تماما، كون الدين يعتبر من ضمن الدوافع القوية لتحقيق التنمية، وبما أن ديننا الإسلام نجده يحث على التنمية من خلال اجتهادات فقهاء وعلماء الدين مستشهدين بالآية " **وَإِلى ثَمودَ أَخاهُم صالِحًا قالَ يا قَومِ اعبُدُوا اللَّهَ ما لَكُم مِن إِلهٍ غَيرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِنَ الأَرضِ وَاستَعمَرَكُم فيها فَاستَغفِروهُ ثُمَّ توبوا إِلَيهِ إِنَّ رَبّي قَريبٌ مُجيبٌ**"[1]، أي كلفنا بعمارتها واصطلاح الأرض مما يشمل مضمون التنمية، وقد لخص عمر رضي الله عنه أيضا في مهام القائد وأساس الحكم في عبارة جامعة " إن الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها، يا هذا إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في طاعة عملاً التمست في المعصية أعمالاً، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية"[2] في مضمونها أن الدولة تولي أهمية للتقدم الاقتصادي بحجة لا جائع ولا عاطل عن العمل من جهة، ومن جهة أخرى، الاهتمام بوظيفة الدولة قبل أي اهتمام آخر في تحقيق التنمية داخلها، إضافة إلى إلزامية عمل الفرد المسلم بنفسه لسد احتياجاته الأساسية، وأيضا في دلالة عميقة عن صور التضامن والعلاقات الاجتماعية المترابطة من أجل أداء سليم لتحقيق الأمن والاستقرار وهذا هو جوهر ضمان الكفاية والشورى وحرية الكلمة[3].

3-التنمية ظاهرة تاريخية مستمرة: من المنطقي أن ترتبط فكرة التنمية بكثير من الأحداث التاريخية منذ نشأتها إلى ما صارت عليه بفضل حاجة البشرية في الخروج من البدائية إلى إشباع رغباتها التي كانت نقطة الانطلاقة في تطوير وتحسين الحياة الإنسانية من خلال الاستغلال الأمثل لكل ما هو

---

[1] القرآن الكريم، سورة هود، الآية 61

[2] زيد بن محمد الرماني، **وثيقة تاريخية اقتصادية**، مقال منشور في موقع ، شبكة الألوكة ، https://www.alukah.net، 2012، تاريخ الاطلاع 2020/04/04 على الساعة 16:30

[3] زليخة بلحناشي، **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص ص 67،68

متاح، حيث برزت مظاهر التنمية وكانت أكثر وضوحا ما بين القرنين 10 و14 م عندما استحوذ العلماء المسلمين على العلوم وظهرت صفات الابداع والابتكار في مختلف ميادين التطور الفكري في العصور الوسطى أين عرف عدة أوجه وظهور مفاهيم ومقاربات جديدة تدعو إلى التطور، أيضا حتى القرن 18 م أين كان ظهور الثورة الصناعية واكتشاف آلة البخار، التي كانت تمهيدا لطريق غزو الفضاء والتكنولوجيا وعصر الرقمنة ضمن حلقات التنمية المستمرة عبر التاريخ في سلسلة التنمية والتقدم في المستقبل.

4-التنمية ظاهرة اجتماعية: إذا كانت التنمية مرتبطة بحياة الأفراد بصفة مباشرة عن طريق التغيير الاجتماعي الذي ينصب حول معالجة وتطوير مختلف المشاكل الاجتماعية التي لها علاقة بكل فارق أو تغيير في التركيبة السكانية، النسيج العمراني، أنماط وروابط العلاقات الاجتماعية، التاريخ المشترك، الثقافة السائدة في المجتمعات من خلال قيمها ومتغيراتها المؤثرة في سلوك الأفراد وتحدد مكاناتهم وأدوارهم من خلال مختلف التنظيمات الاجتماعية الموجودة.

5-التنمية ظاهرة اقتصادية: إن التنمية في مجملها لها علاقة قوية مع التنمية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي[1] باعتبارها أوضح صور التنمية، حيث أنصار هذا التيار حسبهم أنها تعني تعظيم الرفاهية، زيادة المدخول عن طريق حساب معدلات الدخل والاستهلاك ومقارنتها بزيادة عدد السكان، وتصنيف تلك الدول على حسب حجم دخلها الوطني الخام للفرد الواحد الذي يعتبر أكثر المؤشرات لقياس اقتصادياتها من خلال برامج وخطط التنمية حيث تكون في الدول ذات الدخل المحدود ناقصة ومحدودة عكس البلدان المتقدمة.

6-التنمية ظاهرة متكاملة: إن التنمية ظاهرة شاملة تجمع شتى الميادين والجوانب التي لا يمكن لها أن تتحقق إلا إذا تداخلت وترابطت وفق عدة عوامل ومتغيرات اجتماعية، اقتصادية وإنسانية وحتى ثقافية. حيث ترتكز على التكامل في المنهج الأكاديمي انطلاقا من الإنسان كائن اجتماعي متكامل، ومن هاته النظرة يمكن القول أن التنمية ماهي إلا تعبير عن حركة مجموعة من الظواهر في صور مركبة لتحقيق هدف مشترك[2].

7-التنمية عملية مُخطَط لها: لتحقيق هدف التنمية تشترط تحسين المستوى المعيشي للوصول إلى حد الرفاهية الاجتماعية التي لا يمكن أن تتحقق بشكل عشوائي تلقائي يعتمد على فوضوية التسيير، بل

[1] Kay Cristobal, **Latin American Theories Of Development And Underdevelopment**. London : Routledge Taylor and Francis Group,2011, pp 2,3

[2] ليلى صوالحي، مرجع سابق، ص ص 109،110

لابد من الاعتماد على التخطيط الشامل والتخطيط الاقليمي كأسلوب علمي منظم من خلال رسم الأهداف وتسطير السياسات الآمنة وتطوير مختلف الطرق والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك بالاعتماد على التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لإخراج الاقتصاد من دائرة التخلف. كما تعتمد أيضا على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية بطريقة مثالية وإنسانية لإشباع حاجيات المجتمع ودعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومن خلال تجارب بعض الدول وفشلها الذريع في تنفيذ مشاريع التنمية بسبب الآليات والسياسات المعتمد عليها، بالإضافة إلى الفجوة الحضارية (العقارات الشاغرة وغير المستغلة في عملية التنمية في المناطق الحضرية)[1] والتاريخية الفرق بين الدول المتقدمة والنامية، ولسدها لابد من التخطيط الفعال الذي يستثمر في توسيع المخطط واختصار كل المراحل مما يسهل عليها الارتقاء خاصة بالجانبين الاجتماعي والاقتصادي لرفع مستوى معيشة المجتمع .

8-التنمية مسؤولية إدارية: لا يمكن تحقيق التنمية إلا بوجود جهاز إداري قوي فعال ذو كفاءة عالية للتحكم الجيد في زمام الأمور، مما يقتضي دولة وحكومة قوية وفعالة من حيث التسيير والتحكم في مختلف قطاعات التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية مع مراعاة خصوصية كل قطاع على حدة لخصوصية بيئة العمل والتغييرات الكثيرة تحت نطاق وإشراف المركزية من جهة، والفواعل الخارجية من جهة أخرى، على غرار المنظمات الدولية والإقليمية، وحتى تأثيرات العولمة في ديناميكية الحياة خاصة الاقتصادية منها والسياسية. ولا يمكن أن يكون ذلك إلا باحترام المبادئ الأساسية للتنظيم الإداري خاصة مبدأ التنظيم، التوجيه والمراقبة التي ترتكز بدرجة كبرى على التمكين والتنمية الإدارية من خلال تبسيط الإجراءات وتحسين بيئة عمل المقاربة التنموية[2].

المطلب الثاني : نظريات التنمية .

إن التنمية مسألة اقتصادية، اجتماعية وسياسية لذا غدت مقاربتها تحتل مكانا هاما في دراسة المهتمين بالشأن التنموي وماله من علاقة خاصة بمعادلة التخلف والتقدم، ولأجل البحث والتقصي اهتمت عدة مدارس في رصد تحامل هاته الإشكالية على عاتق الحكومات من جهة وبين تحقيق أدنى

---

[1] Amel Djellata-Benabderrahmane, **Outil De Valorisation Des Friches Urbaines à Alger Pour Le Développement D'une Offre D'attractivité Territoriale Orientée Sur La Localisation Des Activités Métropolitaines**, Thèse De Doctorat . Epau, Algérie, 2018, P 20

[2] صونية قوراري، **التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون الجزائري: دراسة مسحية تحليلية لنشرة أخبار الثامنة خلال رئاسيات 2014**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص ص 186،188

مستوى من الرفاهية للأفراد ومن جهة أخرى، وصولا إلى بناء علاقات قوية من شأنها أن توضح اجتهادات المنظرين والعاملين على تنفيذها لتحقيق الهدف الرئيسي منها الذي يكمن في الإحساس بحياة كريمة متكاملة، هو السبيل الذي يجب اتباعه للحاق بمصاف الدول المتقدمة، وبغرض النظر إلى مختلف نظريات التنمية التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية التي تعتبر العصب الحساس لتجسيد وتحقيق التنمية في الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة ونجد مايلي:

1- النظرية الكلاسيكية : بالرغم من اختلاف طرح أعمدة المدرسة الكلاسيكية (آدم سميث، ريكاردو ومالتوس)، إذ توجد أيضا عدة توجهات موحدة خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، باعتقادهم أن التغيير أو النمو في الانتاج يتحقق بالتغير في عوامل الانتاج كالعمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، إلا أن الموارد الطبيعية ثابتة (الأراضي الزراعية) وتخضع لقانون تناقص الغلة، كما ترى أن القوة الدافعة للتقدم والنمو في أساليب الانتاج وتكوين رأس المال (الاستثمار) الذي بدوره يعتمد على الأرباح، حيث لا يمكن أن يحدث أي تقدم تكنولوجي إلا بتكوين رأس المال المتنوع ، وبالتالي تكوين واكتساب الأرباح.

كما أكد الكلاسيكيون على أهمية البيئات الأخرى كالاجتماعية والمؤسساتية، السياسية التي تثمن النمو، حيث تشمل بدورها على نظام اجتماعي إداري وحكومي مستقر ومؤسسات تمويلية، ونظام شرعي يرتكز على القانون ويؤسس لنظام انتاجي كفؤ وأوضاع اجتماعية مناسبة للمجتمعات المحلية.

كما ركزوا أيضا على عدم تدخل الدولة (الحكومة) في النشاط الاقتصادي، ومنه نستطيع القول أن الكلاسيكيون ركزوا على تراكم رأس المال الذي يعتبر مفتاح العملية التنموية في البلدان مع توفر مؤسسات قوية ونظام اجتماعي مناسب في بيئة مستقرة يزيد من نجاح التنمية في الدول[1].

2- النظرية الكنزية: لقد قامت النظرية الكنزية على نقد النظرية الكلاسيكية، حيث اعتبر "كينز" أن التوظيف الكامل حالة استثنائية كون التوازن يتحقق من فوق إلى أسفل في النشاط الاقتصادي، كما عارض فكرة مرونة الأجور التي تكفل إعادة التوازن، إضافة إلى كون الوجود الثابت للتنظيمات والنقابات العمالية والاضرابات، كما ركز على أن أساس الدخل هو الطلب، حيث يرجع إلى ارتفاع الدخل غالبا ما يكون في المقابل ارتفاع في التشغيل، فزيادة العمالة تحدث تغييرا في العملية التنموية بزيادة الدخل القومي والاستثمار.

---

[1] Richard Peet, El Aine Hartwiek, **Theories Of Development, Contentions, Arguments, Alterative**. 3rd ED, Usa : Library Of Congress, 2015, pp 32,45

كما قام بمهاجمة الدول المتخلفة مؤكدا أن سبب تخلفهم هو العرض وليس الطلب، وهي ليست كحال الدول المتقدمة، وأي انخفاض في رؤوس الأموال يؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الحكومي، وبالتالي يحدث تضخم وارتفاع في الأسعار، وهذا ما يحدث في الدول المتخلفة، بحيث يعرقل التنمية المطلوبة[1].

3- نظرية المراحل الخطية لرستو: يرى أن التحول والتغير من التخلف إلى التقدم عبر مراحل تاريخية، لذا اعتمد على المقاربة التاريخية لعملية التنمية، حيث يشير إلى أن عملية التنمية الشاملة ليست نتائج بسيطة بل أحداث كبيرة متراكمة شهدها التاريخ، وهاته المراحل تتكون من خمس مراحل وهي على النحو التالي[2]:

-مرحلة المجتمع التقليدي: التي تتميز بالاقتصاد المختلف جدا ونظام الأسرة، العشيرة والقبيلة في تنظيمه الاجتماعي حيث تمتلك ثقافة مقاومة التغيير في القيم.

-مرحلة ما قبل الاقلاع: في هاته المرحلة تكون الدولة تمتلك قطاعا زراعيا قويا يحرك وينبئ بنظرة متفائلة إلى مجتمع متصاعد، مع وجود قطاع النقل والتجارة يسمح بالتبادلات التجارية التي تعطي دفعا قويا لتوفير الشروط الأساسية لنهضة صناعية متميزة، كما ركز على وجود تطور في الذهنيات ومناهج العمل، مما يسمح بوجود فكر متطور يعتبر أيضا بدوره شرط من شروط الإقلاع نحو التنمية.

-مرحلة الإقلاع: حيث يشهد المجتمع في هاته المرحلة انقلابا جاريا يتميز بتجاوز كل المعيقات التي من شأنها تحد من عملية التنمية المنتظمة، حيث تصبح وظيفة طبيعية في النمو الاقتصادي، كما ركز أيضا على عاملين مهمين يتمثلان في رأس المال (الاستثمار) والتكنولوجيا، واللذان لهما دور حاسم في عملية الانطلاق الحقيقي للتنمية وقد تكون هاته المرحلة في نظر روستو ما بين 20 و30 سنة، وهي من أصعب المراحل كونها تسعى إلى ترسيخ قواعد النهضة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة واقتصاد المعرفة إلى أبعد من ذلك.

-مرحلة الاندفاع نحو النضوج: حيث يكون في هاته المرحلة التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الانطلاق، وقد تدوم هاته الفترة إلى 60 سنة في نظر "روستو" مع الاستغلال

---

[1] رافدة الحريري، **اقتصاديات و تخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة**. ط1،الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع،2013، ص 82

[2] واين نافزيجر: **التنمية الاقتصادية**. القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة،2018، ص ص 187،188

الأمثل للتكنولوجيا والانطلاق في الصناعات الأساسية (الحديد والصلب، الآلات الكهربائية،...) مع استثمار يتجاوز معدل 10 إلى 20% من الناتج الوطني.

-مرحلة الاستهلاك الكبير أو الوفير: قد تأتي هاته المرحلة عندما تبلغ الدولة مستوى كبير من التقدم في جميع مجالات الحياة حيث يزيد الانتاج عن الحاجة ومن مظاهره زيادة الانتاج الفكري والأدبي للمجتمع، لكن ما يُنتقد في هاته النظرية أو ما عاتبه عليه الآخرون هو مدى صحة الفترات التاريخية المحددة في نظر "روستو" حيث تبقى نسبية أيضا إلى إمكانية تطبيقها وتعميمها على الدول[1] النامية المختلفة والانتقاد المشترك بينهما هو عدم مراعاة خصوصية كل مرحلة من المراحل السابقة والدول قيد التنفيذ.

4- نظرية التبعية: تفهم التنمية والتخلف نتيجة الظروف الداخلية التي تختلف باختلاف الدول[2] حيث ترتكز هاته النظرية على عدة مداخل يختلف أصحابها في قضايا الأوزان النسبية للعوامل في تحقيق التنمية، الأدوات التحليلية لتشخيص حالة التخلف وتصور التنمية، المرحلة التاريخية للدول والتي تُعنى بها التبعية. من هنا يتم طرح الأسئلة هل هي السيطرة الإمبريالية؟ أم استعمار جديد؟ ، هي القضية التي يتم فيها احتواء الدول المتخلفة ضمن النظام الرأسمالي العالمي[3] وإمكانية تحقيقه للتنمية في حالة التبعية، إلا أن أنصار التبعية يتعمدون الرجوع إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية للعلاقات الاقتصادية التي تسيطر على الدول المتقدمة وتتمركز على المتخلفة منها في الحواشي فقط بدرجة ثانية، إضافة إلى عدم القدرة الذاتية على تحقيق التنمية، لقد ركزوا على تشخيص حالة التخلف القائم على طبيعة العلاقة بين الهياكل وطبيعة تقسيم العمل الدولي القائم على عدم المساواة في ظل ظهور المفاهيم الجديدة، التي من شأنها أن تقف على الملامح العامة لهذا التيار على غرار مفهوم التبعية، النسق العالمي، المركز والتوابع، التبادل غير المتكافئ، التقسيم الدولي للعمل ومفهوم الدولة التابعة[4].

5- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة: ظهر هذا التيار بشكل قوي حيث سيطر وبسط نفوذه على أكبر مؤسستين ماليتين في العالم (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، الذي يرتكز على

---

[1] Martin Slattery, **Key Ideas In Sociology**. London : Nelson Thomes LTD,2003,pp 146,149

[2] أماني جرار، **منظمات الأعمال التنموية**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018، ص ص 31،32

[3] محمد أبو النصر مدحت، **التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها**. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر،2017، ص 72

[4] مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 63

سياسات الاقتصاد الكلي المبنية على العرض ونظريات التوقعات الرشيدة وتحويل الشركات في الدول المتقدمة، بينما في الدول المتخلفة فقد ركزت على تحرير الأسواق وقيام الحكومة بتنظيم النشاط الاقتصادي واعتمادها على أسلوب التخطيط.

ومن رواد هذه المدرسة لورد بيتر بوي (Lord Peter Bouer)، ديباك (Deepak Lal)، هاري جونسون (Harry Johnson)، بلا بلاسة (Bela Balassa)، حيث يعتقدون أن سبب التخلف الاقتصادي هو سوء تخصيص الموارد الذي يؤثر على الأسعار (سوء السياسة السعرية)، أيضا التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى البطء الكبير في عملية النمو الاقتصادي وانتشار الفساد وغياب الكفاءة والحوافز الاقتصادية، ناقدين بها أنصار هاته النظرية كأهم الفجوات، أيضا أن أسباب الخلل وحالات التخلف المتفاوتة ليست في الممارسات الوحشية للدول المتقدمة بقدر المرض التي تعيشه الأنظمة الاقتصادية لهاته البلدان، ومؤكدين أن مفتاح نجاح التنمية في الدول المتخلفة هو إنعاش الأسواق الحرة [1]، وخصخصة المشاريع العمومية، تشجيع التجارة الحرة والتصدير، توفير المناخ الملائم وتشجيع الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي.

زيادة إلى ما تم التطرق إليه من نظريات والتي كان لها الإسهام الأكبر في الوصول إلى مفهوم التنمية بكل أبعادها ومجالاتها، إلا أن هناك من المنظرين من أنصار اتجاهات وتيارات أخرى حيث تبنت أفكارا معينة لمعالجة موضوع التنمية والذين ركزوا فيها كثيرا على ازدواجية التقدم والتخلف والتنمية الاقتصادية والميادين الأخرى والعلاقة بينهما ومن بينها:

6- التنمية فعل متوازن وغير متوازن: من أهم رواد هذه النظرية في شقها الأول (أساس التنمية فعل متوازن) كل من بول روزنشتاين(Paul Rosenstein)، راغنر نوركس (Ragnar Nurkse)، متبنين قولا مفاده أن الدول النامية التي تمتلك اقتصادا ضعيفا من واجب الدولة التدخل في العملية الانمائية من خلال رعاية الاستثمارات الكبرى لتخطي حواجز التخلف في مختلف قطاعات الاقتصاد عن طريق كبح الطريق أمام المؤسسات والشركات الخاصة التي تهدف إلى الربح على حساب التنمية المتوازنة والسريعة كون أنصار هذا التيار يؤمنون بأن الاستثمار وسيلة ناجعة وناجحة في تحقيق التنمية المتوازنة، وكان قبلهم من أثار هذا الجدل، في منتصف القرن العشرين الاقتصادي الفرنسي صاحب نظرية أقطاب النمو فرونسوا بيرو (Francois Perroux)، أين أشار إلى أن التنمية بوصفها

[1] Peter Galbacs, **The Theory Of News Classical Macroeconomics : A Positive Critique**. New York : Springer,2015, P 104

(فعل قطبي) تعد مكملة للتنمية غير المتوازنة، وأن التنمية الفاعلة هي التي تعمل على التكامل في الانتاج من خلال وفرة السلع الأساسية.

أما في الشق الثاني القائل بأن التنمية فعل غير متوازن أين يتم التركيز على قطاع انتاجي واحد مهيمن ومسيطر، وليس بالضروري أن نجاح العملية الانمائية أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل من خلال التركيز على القطاعات التي تحقق الوفرة وتساهم في تنمية القطاعات الأخرى، وبالتالي يتم دمجها رويدا في العملية الاقتصادية، حيث كانت حجتهم أن التنمية غير المتوازنة تعطي دفعا قويا لتحقيق النمو المقصود على أساس نفعها وفعاليتها في البلدان المتخلفة التي تفتقر إلى رأس المال الكافي، ومن أنصار هذا التيار ألبرت هيرشمان (Albert Hirschman)، الذي أكد وجود الصناعات الرئيسية واللاحقة أو التابعة في كل البلدان ولا يمكن أن تتحقق النهضة أو التنمية الاقتصادية إلا إذا ارتبطت هاته الأخيرة بالصناعات الرئيسية، مركزين على الافتقار في الوفرة المالية كأكبر عائق للتنمية المتوازنة منتقدين بها التيار الأول.

7- التنمية فعل بنيوي: حيث يعتبر اقتصاديو أمريكا اللاتينية أول من أثار هاته النظرية وكانوا من رواد التيار البنيوي في العالم الذي ينطلق أساسه أن التنمية عملية أيديولوجية تخضع لهيمنة العامل الأيديولوجي، باعتباره تيار لا يرتكز على العوامل الاقتصادية فحسب بل التنمية محورها العامل الأيديولوجي الذي يجعلها تتحكم في العوامل الأخرى الاجتماعية والسياسية والفكرية، بحجة أن التنمية الاقتصادية تخضع لمبدأ تلبية حاجات الإنسان الأيديولوجية حتى تدفع بالاقتصاد إلى التقدم والنمو، إضافة أنهم لم يعطوا أي أهمية لعامل التاريخ والاستعمار في تفسير التخلف للبلدان النامية وكان من أشهر رواد هذا التيار الاقتصادي البرازيلي سلسو فيرتادو (Celso Furtado)[1]، الذي ذهب إلى أن ضرورة نجاح العملية الإنمائية يرتكز على القيام بتغييرات جذرية خاصة في البنى الاجتماعية والسياسية ضمن استراتيجية الاعتماد على الذات وهذا ما يكمن في سر نجاح الدول المتقدمة.

8- التنمية فعل حر: يركز أصحاب هذا التيار وعلى رأسهم أمارتيا كومرسن (Amartya Kumar Sen) الاقتصادي الهندي المشهور الذي أشار إلى التنمية ماهي إلا عملية توسيع الخيارات (الحريات والحاجات)، لكن يشترط ذلك بوجود محددات مهمة مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية فيشكل مرافق عامة (التعليم، الصحة،...)، الحياة السياسية والمدنية كالمشاركة وحرية إبداء الرأي،

[1] مسعود البلي ، **البعد الحضاري وآفاق التنمية المستقلة في العالم العربي**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2014، ص ص 51،53

أيضا جانب التصنيع وما يترتب عليه من تقدم تكنولوجي وتقني والتحديث الاجتماعي اللذين بإمكانهما أن يساهما في توسيع مجال الحرية البشرية، وحسب أمارتيا فإنه ولنجاح هذا النموذج لابد من القضاء على كل المحددات التي تحد من الحرية كالفقر والبطالة، اللامساواة وعدم تكافؤ الفرص، وغياب عدالة التوزيع . ولتكتمل عملية التنمية في منهج متكامل لابد من عاملين مهمين هما :

- الفاعلية الحرة التي تشكل قاطرة التنمية.
- التنمية عملية قيمية رهن نجاحها بيد حرية الناس ومدى تقبلها من خلال مؤشرات التأييد والمساندة.

-لكن من أهم الانتقادات الموجهة لأمارتيا أنه ركز على الحرية دون توضيح لمدى ترابط العلاقة بين هاته المقاربة والمفاهيم الأخرى ذات الصلة الوثيقة بمجالات نوعية الحياة، ودون اقناع قوي علمي يعتمد على وجود علاقة ذات صلة بين المفهوم الاقتصادي وتقدير الإنسان لمعاني الحرية من أجل تحقيق التنمية وصنع الحياة اللائقة[1].

المطلب الثالث: معوقات التنمية.

يعترض تحقيق مقاربة التنمية عدة مشاكل ومعوقات مختلفة الأشكال والأنواع فمنها ما هو بفعل الإنسان والآخر بطبيعية المؤسسات الرسمية، ومنه ما يتعلق بجانبه الاقتصادي والذي له علاقة كبيرة بالنظام الاجتماعي السائد مصوَرا في جملة من الصعوبات والعراقيل التي هي عملة واحدة لتعطيل ماكنة التنمية التي غالبا ما تقف دائما حاجزا في طريق التقدم والنجاح، إذا كانت في غالب الأحيان هاته المعوقات لصيقة بالإنسان والأنظمة القائمة، من غير الممكن أن تكون موحدة في كل البلدان حتى وإن تشابهت، كون خصوصية الدول تعمل الفارق في أي جانب وفي أي ميدان كان خاصة منها الحساسة والمؤثرة، فمنهم من يرجح أن الجانب الاقتصادي هو المسيطر على عملية التنمية والمتحكم فيها نظرا لمجمل الصعوبات التي تعترضها والمشاكل التي تعيشها الدول النامية، كونها هي الأكثر تأثيرا من الجوانب الأخرى، وإن كانت هاته الأخيرة ليست في نفس حجم تأثير الجانب الاقتصادي لكن تبقى مهمة في اكتمال مقاربة التنمية، وبمقصودنا هذا، فإنه من أجل تحقيق

---

[1] نبال خماش، **قراءة في كتاب التنمية حرية " التنمية حرية.. مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**. مقال منشور في موقع الفلق، https://www.alfalq.com//، 2018، تاريخ الاطلاع 2020/04/01 على الساعة 14:30

منهج تنموي متكامل ناجح على كل الأصعدة لابد من الاستثمار في كل فواعل العملية دون إغفال أي منهما أو إعطاء أهمية لواحد على آخر، ومن بين هاته المعوقات نذكر ما يلي:

1- المعوقات الاقتصادية: إن نجاح تنفيذ كل عملية تنموية في الوقت الراهن أصبح يرتكز أكثر على الجوانب المادية من الثروات المتوفرة كأحد العوامل الأساسية للرقي والتقدم في أي خدمة من الخدمات المقدمة(الصحية، التعليم،...)، انطلاقا من منطق تحقيق مستوى معيشي عالي من الرفاهية والتحضر يعتمد اعتمادا كبيرا على المستوى المادي، ولامجال لإنكار هذا الأمر في الطرح الموضوعي ناهيك عن الدول المتقدمة الصناعية كألمانيا، أمريكا، الصين وفي الدول العربية دول الخليج نموذجا، لكن ليست هي الوحيدة المتحكمة أو مرجعية في تحقيق التقدم وليست مقياسا للتحضر فكم من بلد له ثروات مادية هائلة ويصنف ضمن الدول الصاعدة على غرار (الهند، البرازيل، الجزائر،...) . إن الهند تملك سادس أقوى اقتصاد في العالم سنة 2019 بناتج اجمالي يقدر بـ2.9 ترليون دولار، والتي من المتوقع أن تصبح خامس أقوى اقتصاد في العالم متجاوزة بذلك بريطانيا بناتج إجمالي قدره 3.3 ترليون دولار لسنة 2020 في أسرع اقتصاد نموا في العالم[1]، إلا أنها تصنف ضمن الدول الصاعدة، أما البرازيل التي لا تبتعد كثيرا عن الهند، حيث تمتلك تاسع أقوى اقتصاد في العالم الذي سجل قفزة نوعية والبالغ 239.9 مليار دولار سنة 2018 أي بناتج يقدر بـ 2.1 ترليون دولار سنة 2019، والذي من المتوقع أن يصل إلى 2.2 ترليون دولار سنة 2020[2]، والجزائر التي لها اقتصاد ريعي حيث تفوق صادراتها من المحروقات ما يعادل 92.91%، أي ما يعادل 27.21 مليار دولار[3]، بالرغم من الثروات الكبيرة التي تحوز عليها و تعتبر من أغنى دول العالم، إلا أنها تبقى دولا نامية وهذا راجع إلى:

- انتشار مستويات عالية من البطالة.
- هشاشة القطاعين الصناعي والفلاحي.

---

[1] مصطفى عبد العظيم، **الاقتصاد الهندي خامس أكبر اقتصاد في العالم بحلول 2020**. مقال منشور في موقع الاتحاد الإمارتية، https://www.alittihad.ae ، 2017، تاريخ الاطلاع 2020/04/04 على الساعة 22:00

[2] محسن خضر، **أكبر 10 اقتصادات في العالم- توقعات 2020**. مقال منشور في موقع العين الاخبارية، https://www.Al-Ain.com، 2020، تاريخ الاطلاع 2020/04/04 على الساعة 22:15

[3] حمزة كحال، **تراجع عائدات النفط في الجزائر 12.5%**. مقال منشور في موقع العربي الجديد، https://www.alaraby.co.uk/، 2019، تاريخ الاطلاع 2020/04/04 على الساعة 22:30

-سوء تسيير مصادر التمويل مع غياب التصدير خارج القطاع الواحد (الاقتصاد الريعي).

-عدم تنويع مصادر الدخل مما يجعل الدولة عرضة للتقلبات المستمرة في السوق العالمية بالنسبة لطلب أو عرض السلعة، فأي انكماش أو ركود في النشاط الاقتصادي في العالم خاصة بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة سيؤثر سلبا على طلب المواد الأولية، وبالتالي ستتأثر حتما حصيلة الصادرات بأحوال السوق العالمية، مما يؤدي إلى التغير في مستوى الدخل المحقق ومستوى الاستثمار سواء بالزيادة أو بالنقصان مما لا شك فيه تأثر مناخ التنمية واستقرار العملية واستمرارها.

-المداخيل المنخفضة والنقص في رؤوس الأموال المرتبط بمعادلة ارتفاع دليل الفقر المتعدد الأبعاد، وزيادة نسبة السكان، حيث كل منهما على علاقة بمستوى الدخل المحدد للنمو الاقتصادي من زاوية وعلى سيرورة العملية الإنمائية من جهة أخرى.

-الانفجار السكاني في الدول النامية وعلاقته بعملية التنمية، حيث انقسم المنظرون إلى قسمين: فمنهم من يرجع إلى أن الزيادة في نسبة السكان هي التي تحفز العملية الاقتصادية وتوفر العمالة، وبالتالي يحدث زيادة في النمو الاقتصادي، وهناك من يرى أن زيادة نسبة الساكنة تمثل مشكلة حقيقية وسبب رئيسي في التخلف الاقتصادي، حيث تؤدي نسبة الزيادة إلى الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، كما تؤدي إلى تعطيل وفشل خطط وبرامج التنمية في إيجاد مناصب شغل جديدة وكافية للعدد المتزايد، بالإضافة إلى عدم التمتع بمستويات جيدة من الصحة والتعليم الذي ينعكس بدوره على الانتاج، وفي الأخير على نسبة النمو الاقتصادي المحدد لنجاح العملية من قصورها وفشلها[1].

2- المعوقات الاجتماعية: للمعوقات الاقتصادية أثر بليغ على الجانب الاجتماعي للدول والمجتمعات كون معظم مخرجات المشاكل الاقتصادية لها علاقة قوية جدا ودور كبير في استحداث الصعوبات على الصعيد الاجتماعي، وبالتالي تتأثر حتما عملية التنمية مما يُصَعب من تحقيقها وتنفيذها على أرض الواقع، فإن كانت ستكون ناقصة وقاصرة في أدائها كونها تتميز بجملة من المظاهر التي توحي إلى ذلك، ناهيك عن بعض الممارسات والسلوكيات ومن ضمن هاته المظاهر مايلي:

-التواكل وانتشار السببية وسط المجتمعات وتجلي صور الغياب شبه التام في التفاعل مع القضايا التي تهتم بالتنمية.

---

[1] جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة 1، الجزائر،2016، ص ص 56،63

-استفحال ظاهرة الحقد الاجتماعي والغل ضد كل ما هو رسمي نظامي أو علاقاتيّ في شكليه العمودي والأفقي، مع سيطرة شعور اللامساواة وعدم تكافؤ الفرص، أيضا انتشار صور عدم التوزيع العادل للثروات واستفادة الجميع منها وتغليب المصلحة العامة على المصالح الضيقة، الذي لامحال من أن تكون مرد تلك التصرفات والسلوكيات إلى عدة عوامل منها التاريخية المشتركة (الأزمات الأمنية، طبيعة النظام والحكم في الدول، الشخصيات الأسطورية،..).

عكس ما يحدث في الدول المتقدمة وتسييرها للجانب الاجتماعي للتغلب على معظم المشاكل التي يمكن أن تعرقل عملية التنمية وإن كانت لا تخلو من مشاكل أخرى خاصة الأسرية منها، التي تجعل من المواطن يعيش في نسق اجتماعي متوازن مبني على قيم ثابتة وواضحة كقيم المواطنة والانتماء التي لا تخرج عن نطاق الواجب والحق في معادلة تدعو إلى الاستقرار والاندماج المجتمعي في أرقى صور الإنسانية.

-ضعف العلاقة بين الدولة والمواطن مما رسخ مشكلة العجز عن الارتقاء بالأداء المجتمعي واثبات الذات اللذان يلعبان دورا حاسما في تشكيل التلاحم الاجتماعي خاصة في المستويات المحلية، وعليه لا يمكن قبول فكرة التنمية والمساهمة فيها إلا بالمخزون الاجتماعي الذي غالبا ما يكون طاقة مهدرة وغائبة في تحقيق أرقى مظاهر التحضر والتقدم للمجتمعات التي تعاني التخلف[1].

-ذهنية احتقار العمل اليدوي والمهني، الذي بات ثقافة متداولة موازية في المجتمعات المتخلفة، الأمر الذي لا يتماشى مع متطلبات تحقيق التنمية خاصة الاقتصادية منها، والتي تعتمد بالدرجة الأولى على القطاعين الصناعي والفلاحي، ولنجاح هذين القطاعين لابد من يد عاملة مهنية يدوية وحرفية بامتياز مشكلة بذلك أساس نجاح العملية التنموية المحلية خاصة في المناطق الريفية.

-تفشي ظاهرة الجهل والأمية في المجتمعات يكلف الدولة أموالا طائلة في زيادة تكاليف الانتاج الذي يبنى أساسا على المعلومة، فإن ضعف المستوى التعليمي في البلدان النامية يشكل تحدٍ كبير من قبل الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ضمن منهج متكامل، حيث كلما ارتفع مستوى التعليم زاد الوعي، وكلما زاد الوعي زادت نسبة الاندماج والمشاركة في تجسيد الخطط المسطرة، ومختلف صيغ البرامج ذات الأهداف التنموية المشتركة.

---

[1] نصيرة براهمي، عبد القادر ناصور، "معوقات التنمية المحلية في الجزائر". **مجلة اقتصاد المال والأعمال** ، مجلد 3، عدد2، الجزائر،2018، ص 86

3- المعوقات الثقافية: تلعب ثقافة المجتمعات دورا مهما في تحقيق مختلف المشاريع التنموية سواء الوطنية منها أو المحلية كون هاته المشاريع لابد أن تبنى على المرجعية الثقافية للشعوب قبل التخطيط لها، فالمشاريع المستوردة ليس بالضرورة أن تنجح في البلدان والمجتمعات الأخرى فالبيئة الثقافية والتنشئة عاملين مهمين للنجاح، حيث يرجع العالم فوستر(Foster) سبب فشل المشاريع التنموية إلى:

- هل المخططين والمشتغلين في ميدان التنمية وعدم وعيهم بثقافة المجتمع في تبني وتنفيذ المشاريع التنموية.

-تعارض المشاريع التنموية التي تُعنى بها الحياة الاجتماعية والجوانب الإنسانية السائدة في البلدان مع ثقافة المجتمعات والشعوب التي إن اخترقت ستتعقد عملية التنمية.

- التخلف الثقافي للشعوب في الدول النامية وقضايا التحيز الاجتماعي فالقبلية والصراع الطبقي والجهوية على أساس الدين أو العرق حتما ستقف معضلة من أجل تحقيق المشاريع التنموية[1] ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتأسيس لتنشئة قوية مبنية على معايير التواصل الثقافي لأجل رهان القفزة التنموية.

4- المعوقات السياسية: إن نجاح العملية التنموية في أي مجتمع ترجع بالدرجة الأولى إلى قوة تواجد مقاربة الثقافة السياسية، إلا أن حالها في الدول النامية تكاد تكون شبه منعدمة، حيث يرجع ذلك لعدة عوامل تاريخية، اجتماعية التي حتما تقف أول عائق في وجه التنمية كالصراعات والحروب الأهلية، إضافة إلى تنامي ظاهرة الاغتراب السياسي الذي يزداد بمرور السنوات نحو الاستقالة من الحياة السياسية ناهيك عن صورية الديمقراطية سواء بتمثيليتها أو مشاركتها، كما أن للعامل الأمني والتهديدات الخارجية أثر بليغ في التجسيد والسير الحسن لعملية التنمية خاصة في المناطق الحدودية ومناطق الظل، التي تعتبر أولوية قصوى بالنسبة للدول والحكومات لتمرير سياسات التنمية ببرامجها المختلفة في صيغتيها الوطنية والمحلية. أيضا ازدياد اتساع الفجوة التي تكمن في عدم فعالية المجتمع المدني وفواعله، إضافة إلى التغييب المقصود لها، والتي تعتبر مؤشرا حقيقيا لنجاح مشاريع التنمية من فشلها، وهذا ما يُلتمس في تجارب بعض الدول المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا وكندا في تجاوز المطالبة بحق التنمية، بل اعتمدت طرقا أكثر إبداعا وابتكارا لتجسيدها

[1] كريمة فلاحي، السعيد رشيدي، "معوقات العملية الاتصالية عند المنتخبين المحليين وتأثيرها على التنمية المحلية في المجتمع الجزائري"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 4، عدد 2، الجزائر، 2019، ص 2325

على غرار مقاربتي الحكومة المفتوحة والتميز التنموي، عكس ما هو واقع في المجتمعات المتخلفة وانتشار الفساد بكل أنواعه وسيطرة أصحاب المصالح والانتهازيين والعمل على إفشال كل محاولة تسعى لتحقيق التنمية سواء عمدا أو بتواطؤ مع السلطات الحاكمة[1]، أيضا انتشار تسويق الصورة المغلوطة لمقاربة الحكم الراشد التي تعتبر أساس نجاح العملية التنموية، إذا ما تم التسليم بوجودها أصلا .

5- المعوقات الإدارية والتنظيمية: إذا تطرقنا لواقع الإدارة وكيفية تعاملها في المجتمعات المتخلفة نجدها تعاني من مشاكل جمة، ابتداء من غموض النصوص التشريعية والقانونية المحددة للعلاقة الرسمية بين المركز والوحدات الإقليمية المعنية بصفة مباشرة لأجل تجسيد برامج وخطط العملية التنموية، ناهيك عن عدم وجود استقلالية فعلية بينهما وإن كانت شكلية قانونية لا تتعدى حدود الجرائد ودستورية القوانين، التي تعتبر من أهم أوعية وبؤر الفساد في الدول النامية (شخصنة الدساتير والقوانين)، إضافة إلى التعقيد الإداري والإجرائي في التعامل الإداري مع المواطن المعني الأول بالخدمة، والتعسف في استعمال السلطة والتماطل في إصدار القرارات، أيضا واقع المؤسسات الإدارية والسياسية التي تمثل واجهة المحاسبة والمسؤولة الأولى عن عمليات المراقبة والمساءلة، الأمر الذي يصعب من عملية التواصل والتنسيق مع فقدان الأجهزة المخصصة لذلك أو تجميدها لعدم توفر الكفاءة الإدارية المؤهلة، أيضا عدم التكامل بين خطط وبرامج التنمية وتجاهل المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية[2]، وإذا سلمنا أن العملية الإنمائية من الإنسان وإليه، على عكس الدول المتقدمة الي تمتلك الوعي الكافي في الإدارة والكفاءة والمبادرة اللازمة في تجسيدها من خلال الإدارة الناجحة والعملية التنظيمية المحكمة.

---

[1] صالح محرز، بلال مشعلي ، حمزة بعلي، "كفاءة ومعوقات البرامج التنموية للجماعات المحلية في ترقية عملية التنمية المحلية المستدامة"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، مجلد7،عدد2، الجزائر،2019، ص 37

[2] حكيم أعراب، **الرشوة وأثرها في تعطيل التنمية في المجتمع الجزائري**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، جامعة باتنة 1، 2015، ص ص 186،187

المبحث الثاني: المدخل المفهومي والنظري للتنمية المحلية.

بدأت تتضح معالم التنمية المحلية تماشيا مع مفهوم التنمية الشاملة في أواخر خمسينيات القرن العشرين، حيث لاقت اهتماما كبيرا من قبل الهيئات الرسمية العالمية على غرار هيئة الأمم المتحدة في دراسة أساليب التنمية المحلية والتركيز عليها من جانب التنمية كمقاربة عالمية، فكانت سنة 1955 محط الأنظار أين أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة أول إعلان يتعلق بالتقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي، بعدما تم استهداف تحريك المناطق الراكدة بالخصوص مناطق الريف ورفع مستوى المعيشة في تلك المناطق، ليمتد ويشمل المناطق الحضرية أيضا، كما كانت سنة 1957 حافلة، من خلال التقرير الصادر من الهيئة، أين تم التركيز على اعتماد استراتيجيات التحديث كعملية للتنسيق بين الخدمات الزراعية، التعليم، الرعاية الصحية والاجتماعية، خاصة بعد تفشي ظواهر السلبية واللامبالاة، حيث كان كل الوعي في الإسراع بإدراج برامج إنمائية محلية لإحداث التغيير والتنمية على المستوى المحلي من خلال الزيادة في الانتاج، التوزيع العادل لعائدات التنمية على أفراد المجتمع للتخلص من التفاوت وتنمية روح الاندماج، كما وجهت اهتمامها إلى بعض المقاربات باعتبارها جوهر التنمية ويمكنها المساعدة في تحقيق التنمية المحلية من خلال التخطيط وتهيئة الإقليم، تطوير وتشجيع الإدارة المحلية، وقبل عقدين تم تبني المقاربة التشاركية، ولكل منها دور خاص في الارتقاء بالعملية التنموية المحلية في جانبها الاستقرائي باعتبار المجتمع المحلي هو نواة نجاح العملية عن طريق التوجه وتكثيف الدراسات العلمية والأكاديمية للوصول إلى نتائج مرضية لتحقيق مفهوم دقيق للتنمية المحلية والعمل على انتشارها عبر كل أقطاب العالم.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وأهدافها.

أ/ مفهوم التنمية المحلية: عرفها مؤتمر كامبريدج للتنمية المحلية أنها عبارة عن عملية تعاون وتكامل بين المجهودات الحكومية والمجهودات الشعبية قصد التحسين من مستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية المقدمة لأفراد المجتمع المحلي وفق منظومة شاملة ومتكاملة[1].

[1] جلال قصار الليل، ناجي عبد النور،" نحو تجسيد الحكمانية المحلية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر". **مجلة أبحاث**، مجلد 3، عدد 5، الجزائر، 2018، ص 110

- وفي تعريف آخر للتنمية أنها عملية تراكمية من خلال استحداث تحسينات على كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية والخدماتية، التي تنمح فرصة أكبر للهيئات والوحدات المحلية للتكفل بجزء من هاته المسؤولية في تنمية المجتمع، كما تسعى إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى هاته الأقاليم بفتح باب المبادرة وتلبية مطالب الساكنة التي تبرز الهدف الرئيسي من التنمية المحلية[1].

- كما عرفتها وفاء معاوي أنها عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر رفاهية وغنى باعتمادهم على أنفسهم في معالجة مشاكل المجتمع وتحقيق مطالبهم التنموية[2].

- لقد عرفها آرثر دينهام (Arther Dignham) أن التنمية المحلية هي مجموعة من الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية وزيادة طاقة الأهالي من خلال المشاركة والتسيير الذاتي وتكامل الجهود للتكفل بشؤون المجتمع المحلي[3].

- كما عرفها قيقو (Gl.Guigou) هي عملية التضامن المحلي الذي يحدث علاقات اجتماعية جديدة تتجلى من خلال السكان (الإقليم) بغرض تثمين الثروات المحلية كباعث للتنمية، وأساس نجاحها إرادة الشعب والتضامن[4].

- أيضا تعرف على أنها عبارة عن عملية تنمية خاصة بمنطقة أو مقاطعة سكنية في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إعطاء الاهتمام الأكبر للمشاكل المحلية والعمل على حلها من قبل السلطات المسؤولة ضمن خطة وطنية شاملة بغية تحقيق زيادة تنموية في كافة القطاعات على المستوى المحلي والوصول إلى مراحل متقدمة من التنمية وتحقيق المستوى الإنساني المحدد في مثاليات التفكير الاجتماعي المعاصر[5].

---

[1] أحمد الصالح سباع، أنيس هزلة، " إصلاح منظومة التمويل المحلي رهان لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر"، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، مجلد3، عدد2، الجزائر،2019 ، ص 208

[2] نوال بوزقراري، كريمة جوال، "واقع استخدام المنهج العلمي في التنمية المحلية ومدى مساهمته فيها من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين". **مجلة البحوث التربوية والتعليمية**، مجلد 8، عدد1، الجزائر،2019، ص 60

[3] عبد العزيز عقاقبة، **دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية حالة الجزائر 1990-2009**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، جامعة باتنة 1،2016، ص ص 103،105

[4] محمد برابح، "مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر". **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، مجلد6، عدد11، الجزائر، 2017، ص 58

[5] سفيان بن عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز، "محددات التنمية المحلية بولايات الجنوب الغربي الجزائري من خلال سوق الشغل". **مجلة مجاميع المعرفة**، مجلد 3، عدد1، الجزائر، 2017، ص 252

- كما تعرّف بطريقة أخرى أنها عملية تقييم الامكانيات المحلية في إطار استراتيجية تنموية تعتمد على الاستجابة لمعطيات التنمية المحلية وما مدى قدرة قياس المتعاملين مع الاستغلال الأمثل للبرامج التي تتيحها السياسات الحكومية والتعاون الخارجي في مجال التنمية والتطوير[1].

- وفي تعريف آخر أن التنمية المحلية تركز على إعطاء الدور الأكبر لتكوين الفرد أي العنصر البشري والذي يندرج ضمن ترقية الرأس المال البشري المحلي[2].

- إضافة إلى تعريف آخر يركز على تبني نماذج ديمقراطية تكرس الحريات الفردية على كل الأصعدة خاصة السياسية والاجتماعية والتركيز على تنمية المناطق الهامشية الأكثر فقرا واحتياجا[3].

- أما التنمية المحلية في تعريفها الإجرائي هي عملية مجتمعية تستوجب إرادة ووعي ضمن منظومة تعمل وفق أسلوب حضري ذو أهداف وآليات خاصة يُحافَظ فيها على طاقات المجتمع، مراعية في ذلك لتحقيق التزايد المنتظم في البعد الاقتصادي والمؤسسي والتنظيمي وتفاعلهم مع روابط الفاعلين الاجتماعيين (القطاع الخاص، المجتمع المدني، الحكومة وهيئات المجتمع المحلي) وفق مخططات فعلية تسعى لضمان الرفاهية والتحسين المستمر لجميع جوانب الحياة.

ب/ التنمية المحلية والمصطلحات ذات العلاقة:

- الجماعات المحلية (الاقليمية): هي وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تضم مجموعة من القاطنة تنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية عن طريق إدارة محلية وحكم محلي لتمتعها بالاستقلال الواسع عن الحكومة المركزية، ولها مجموعة من المهام والصلاحيات المقننة في قوانين تسمى بقانون الجماعات المحلية[4] في بعض الدول ويطلق عليها أيضا بقانون البلدية والولاية في مناطق أخرى.

- التنمية المحلية المستدامة: هي تعبير عن التنمية التي تتصف وتمتلك عوامل الاستقرار والتواصل، وليست ضمن تلك الأنماط التي عكف العلماء على إبرازها على غرار التنمية الاقتصادية،

---

[1] Serie politique économique et développement, **Développement local, concepts stratégie et benchmarking**. Dai PMPEPI, Rapport N°01, Alger,2011,p7

[2] Jorg Meier, **L'hexagoue du développement économique Local**. Allemagne : stamer,2005, p 126

[3] Ministère De l'Economie, Des Finances Et Du Plan, **Document De Stratégie Dereduction De La Pauvreté Dsrp2 (2007-2010)**. Konakry : Secreatriat Permanante De laSRP/GTZ,2007, P 13

[4] عبد الحق فيدمة، "ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة". **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، مجلد1،عدد1، الجزائر،2012، ص ص 120،122

الاجتماعية والثقافية لتشمل كل الأنماط آخذة بعين الاعتبار العامل الزمني وحق الأجيال القادمة[1] في التمتع بالموارد الأرضية الظاهرة منها والباطنية في إطار التنمية المستدامة القائمة على الأساسات الأربع لها والمتمثلة في التضامن، الحذر، المشاركة وتحمل المسؤولية[2]، كما يعود تحقيقها إلى المسائل الاجتماعية والبيئية لا إلى النمو الاقتصادي فحسب، بل تحفظ بدورها المخاطر المعترضة في الأمد البعيد إن لم يتم التصدي لها[3].

- الديمقراطية التشاركية المحلية: هي عبارة عن مجموعة من الآليات والاجراءات التي تهدف إلى إشراك المجتمع المدني ومواطنين ومنظمات في صنع السياسة العامة وتعزيز دورهم في اتخاذ القرار على المستويين الوطني والمحلي، وهي إحدى الدعائم الأساسية في تجسيد التنمية المحلية من خلال إعطاء الفرصة للمواطنين للاندماج في الحياة السياسية والانتقال من التدبير البيروقراطي إلى التدبير الديمقراطي كالاستفتاء الشعبي المحلي، المبادرة الشعبية، تقديم العرائض والميزانية التشاركية[4].

- الحوكمة المحلية: هي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والادارية عن طريق نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون، كما تتمتع بلامركزية مالية وموارد كافية لتحقيق تلك الأنشطة على المستوى المحلي، المشاركة الحقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي، وتهيئة الظرف الذي من شأنه خصخصة الاقتصاد المحلي[5].

- التنمية السياحية المحلية: هي عملية تنموية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والانسانية والمادية، الوطنية والمحلية، من خلال مختلف البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية عن طريق الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها. كما تتطلب التخطيط السياحي باعتباره أسلوب علمي يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن

---

[1] François Mancebo, Des développements durables en Europe : Quel référentiel pour les politiques de développement durable en Europe ?.**Revue européenne de géographie**, France, 2009, p 14

[2] Azzedine DAKHIA, **L'analyse Du Cycle De Vie, Comme Stratégie De Développement D'un Bâtiment Durable Dans Les Milieux Arides A Climat Chaud Et Sec. Cas De La Ville De Biskra**, Thèse De Doctorat. Faculté Des Sciences Et De La Technologie, Université De Biskra, Algérie, 2019, Pp 25,26

[3] غزال مفتاح، "التنمية وإشكالية تحقيق الأمن الحدودي " مقاربة نظرية". **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، مجلد3، عدد1، الجزائر،2019، ص ص 393،394

[4] سمية بهلول ، بوبكر قارس ،"دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر". **مجلة الحقوق والحريات**، مجلد5،عدد2، الجزائر، 2009، ص ص 165،168

[5] عقيلة خلوف، الزهرة خلوف، "الحكامة–الحكم الصالح–الطريق إلى التنمية الإدارية للجماعات المحلية". **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، مجلد1،عدد1، الجزائر، 2012، ص 76

من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب زمن مستطاع[1] مع الأخذ في الحسبان حق الأجيال القادمة والمحافظة على الإرث الثقافي واعتماد سياسات التنمية السياحية وأدوات التهيئة المندرجة دائما تحت نطاق التنمية المستدامة[2].

- التنمية الحضرية: هي كل عملية لها علاقة بالتحضر يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة في التحسين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات المحلية، أيضا تعتمد على الرؤية المستقبلية لتطوير العمران والمواصلات ومواجهة كل التحديات الاقتصادية، السكانية والبيئية التي تحتاج للتنمية، وترتكز أساسا على التنمية العمرانية التي تعتبر أساس التنمية الحضرية، والتي يقصد بها تنمية المناطق الريفية وتوفير الخدمات والمرافق وفرص العمل[3]، والموضحة في النماذج الثلاثة وهي مجتمع المدينة–البلدة(Town)، المدينة الحضرية (City) والمدينة العاصمة (Metropolis)، وعلاقتها الوطيدة بالنمو التكنولوجي والصناعي ومشكلة الضبط الاجتماعي وتفشي ما يسمى بجرائم الياقات البيضاء (Whiter collar)[4].

- الإدارة المحلية: هو نظام من أنظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية تهدف إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة، بواسطتها يتم إعطاء السلطة المحلية الاختصاصات والصلاحيات حتى تساهم في اتخاذ القرار بعيدا عن المركزية بغية تحقيق السياسات والأهداف التنموية للدولة والإقليم في نفس الوقت، كما تعبر عن أسلوب من أساليب التنظيم الإداري (اللامركزية الإقليمية)، وتظهر في صورة علاقة مشتركة بين الوحدات الفرعية والمركزية، فهي وسيلة لمساعدة الدولة في تنفيذ برامجها وأداء مسؤوليتها بأكثر فاعلية وكفاءة في إطار توزيع الأدوار الوظيفية، كما تستمد شرعيتها

---

[1] عبد الله حاج محمد زحافي، براهيم مادي محمد، "فهم معيار التنمية الاقتصادية ضمن السياحة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر". **مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، مجلد12، عدد 26، الجزائر، 2018، ص 5

[2] Mohamed Hocine Ait Saadi, **L'urbanisme En Milieu Aride : Environnement Et Développement Durable –Cas Des Ksour De Boussemghoun Et Titou**, Thèse De Doctorat. Faculté Des Sciences Et De La Technologie, Université De Biskra, Algérie, 2019, P73

[3] اسماعيل بن السعدي، سمراء فاطمي، "دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية ". **مجلة الباحث الاجتماعي**، مجلد 13، عدد1، الجزائر،2017، ص ص 270،271

[4] عبد السلام نجادات، "الموارد الاقتصادية وأثرها على التنمية الاجتماعية في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية". **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، مجلد2،عدد2، الجزائر،2019، ص ص 85،84

من المجتمع وإلى المجتمع لتلبية الاحتياجات والمتطلبات الأساسية للقاطنة وتحقيق مستوى عالي من الرفاهية والعيش الكريم[1].

- إدارة التنمية المحلية: هي اختصاص إدارة الشؤون المحلية ضمن دائرة إقليمية محددة تختص بإدارة العملية التنموية، مستمدة شرعيتها وصلاحياتها من القانون الساري لتجسيد الديمقراطية، المشاركة في العملية التنموية ورسم الخطوط واضحة المعالم والبارزة في مجال التخطيط والانجاز والمراقبة، كما تعتمد على وسائل بشرية ومالية من خلال الاستغلال المباشر لها[2].

ج/ أهداف التنمية المحلية: من غير الممكن أن يغيب عن الأذهان أن تحقيق التنمية المحلية لا تتم إلا بتنمية وحدات المجتمع الكبير باعتبار المجتمع المحلي نسق فرعي من سياسة وطنية يتفاعل ضمن علاقات لتصبح مخرجات ذات دلالة ترصد مشاكل الاقاليم التي تعبر بدورها عن واقع دولة أو كيان، ومن أهداف التنمية المحلية:

-تطوير وتحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي مع تحقيق التكامل مع المجتمعات في الأقاليم الأخرى على المستوى الوطني، حتى تتم المساهمة الكلية وبشكل فعال على المستوى المحلي في القفز بمؤشرات التنمية الوطنية.

-تساهم في رفع الدخل القومي والفردي نظرا لارتفاع نسبة الخدمات في المجتمع.

-حل الأزمات المحلية المختلفة كأزمة التغلغل التي تعتبر معقل الأزمات لمعظم الحكومات من خلال تفعيل قنوات الاتصال وفتح أبواب الحوار والمشاركة بواسطة جسور التخصص لحقيق التنمية على الصعيدين المحلي والوطني.

-إخراج المجتمعات من عزلتها إلى الحركية والدينامية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية لتعود بالنفع، والعمل على تطوير المجتمع المحلي (اكتساب الخبرات والتوأمة).

-وجود التنمية المحلية يسمح بالاندماج في السياسة الوطنية من خلال برامجها ومخططاتها عن طريق التأثير المتبادل وتعبئة الرأي العام.

---

[1] عطية الجيار، "**دور الإدارة المحلية في التنمية المستدامة في المجتمعات الريفية لبعض الدول النامية**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة2، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2014، ص2

[2] نبيل دريس، "دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية". **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد6، عدد10، الجزائر،2015، ص 29

-تهدف التنمية المحلية إلى توفير المناخ الملائم لتجسيد السياسة الوطنية عن طريق التوافق الاجتماعي للتغيير المنشود وتحقيق مختلف المتطلبات.

-تحقيق مبدأ التوازن بين المناطق داخل الإقليم كما تعمل على تحمل جزء من مسؤولية تنمية المجتمع الكلي إلى جانب الهيئات الرسمية.

-تحقيق مطالب الساكنة المحلية بحكم معرفتهم الجيدة باحتياجات المحيط والبيئة المحلية[1].

-الاستفادة من الارتباط الوثيق في التعامل بين البحث العلمي وتطبيقاته وبين تجسيد التنمية المحلية والعمل على ترسيخه لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، مع تحقيق التقدم العلمي والتقني، أيضا الاستثمار فيهما قدر الامكان لبلوغ الأهداف الاستراتيجية للأجيال القادمة لتحقيق التنمية المحلية، وهذا ما عمَلَت وتعمل عليه الدول الكبرى في العالم على غرار الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة،... ضمن معادلة التقدم العلمي لتحقيق الرفاهية في مختلف مجالات الحياة لمجتمعاتهم المحلية[2].

-تزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار بكل أنواعه.

-محاربة الفقر وكل مظاهر التفاوت الطبقي مع ايجاد الحلول المناسبة لمراجعة حدوده في الإقليم الواحد.

-تحسين مستويات الرعاية الصحية، التعليم وزيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة للاستفادة خاصة من الخدمات الأساسية[3].

-مواجهة ومجابهة مختلف القوى الاجتماعية الداخلية منها والخارجية لتكوين مجتمع قوي متماسك يؤمن بالعدل والحرية في اتخاذ القرار في إطار القواعد العامة بكل عقلانية لأغلبية القاطنة.

-تعميم وترسيخ مبادئ وقيم الاتقان والإحسان في العمل وبالتالي تنمية ثقافة الوطنية.

-فتح الأبواب أمام فواعل الحكم الراشد وعلى رأسهم القطاع الخاص والمجتمع المدني وإعطائهم الفرصة للمشاركة في تحقيق التنمية المحلية والتي لا يمكن أن تتأتى إلا بتواجد الدولة الفعالة[1].

---

[1] أحمد طربوش، محمد لخضر كاتب، "واقع التنمية المحلية بولاية بشار". **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، مجلد1،عدد 2، الجزائر، 2017،ص ص 90،91

[2] نوال بوزقراري، كريمة جوال، مرجع سابق، ص59

[3] عبد الله غالم، بيبي وليد، "فاعلية التخطيط التنموي والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستقلة المقدمة على الذات كنموذج بديل في الجزائر لإرساء قواعد الحوكمة المحلية". **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، مجلد2،عدد1، الجزائر، 2016، ص 54

-إرساء وتفعيل مبدأ اللامركزية الإدارية في التسيير المحلي وإعطاء الفرصة للفاعلين العموميين والخواص من خلال تقديم المورد البشري والمال والمادة وحتى المنشآت القاعدية ومختلف الهياكل التي تساعد في تثمين الأفكار الجديدة والكشف عن الطاقات الابداعية ضمن مختلف المشاريع لأنسنة التنمية المحلية[2].

-تدعيم الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع المحلي وتوفير أسباب التنمية الاجتماعية السليمة وخاصة في المجتمعات المدنية التي تعاني من مشاكل ضعف الانتماء.

-تقليص الدور الأحادي المتعاظم للحكومات المركزية التي تحد من إسهام الصفوة في المجتمع وتساهم في حل المشاكل على المستوى المحلي بناء على مختلف البنى المتاحة.

-تحقيق مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع الواحد انطلاقا من الحقوق والواجبات ودرجة الالتزام وإشراكهم في ممارسة الديمقراطية المحلية والقضاء على البيروقراطية خاصة، وذلك من خلال التغيير في النظم الإدارية في الدول والمجتمعات النامية التي تتميز بالبيروقراطية المجحفة وتعطيل الاجراءات والبطؤ في اتخاذ القرار والاستعمال التعسفي للسلطة.

-العمل على التحسين الميتافيزيقي للبيئة المحيطة كالشوارع المهدمة، الساكنة، مياه الشرب والمجاري وغيرها[3].

-العمل على توعية المواطنين وغرس روح المبادرة لضمان فعالية نواة العملية الإنمائية المحلية[4].

-تفعيل العمل بالتخطيط التنموي المحلي سواء كان شاملا من أجل تحقيق التوازن أو جزئيا في المجال الواحد مثل الزراعي أو البيئي والأيكولوجي[5] أو الصناعي، الصحي، الإسكان وتجسيده في

---

[1] عبد النور ناجي، "نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة"، **مجلة أكاديميا**، مجلد1،عدد1، الجزائر،2016، ص ص 30،31

[2] محمد برابح، مرجع سابق، ص ص 57،58

[3] عبد الرحمان محمد الحسن، "دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان". **مجلة الباحث**، مجلد13،عدد13، الجزائر،2013، ص 116

[4] عطية الجيار، مرجع سابق، ص 6

[5] Miguel A. Altieri, Peter Rosset Et Lori Ann Tilrupp, **Le Potentiel De L'agro-Ecologie Dans La Lutte Contre La Faim Dans Le Monde En Developpement**. Washington : International Food Policy Research Institut,2015, P2

شتى الميادين المعنية بالتنمية المحلية التي تهدف إلى تكافؤ الفرص وتنظيم شؤون المجتمع المحلي من خلال مؤسساته المختلفة[1].

-العمل باستراتيجية تنمية المدن في خطة عمل للنمو المتوازن في المدن من خلال إعدادها والمحافظة عليها وتفعيل المشاركة لتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين في المناطق الحضرية[2].

-تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية[3]من خلال دافعي الضرائب على المستوى المحلي والإدارة المحلية التي لها دور كبير في إقرارها، حيث يتم توزيعها على أهالي الأقاليم ومرافقتهم في مشاريعهم التنموية، تحقيقا لمبدأ آخر مهم وهو العدالة الاجتماعية.

-الاستثمار في الكفاءات القيادية القادرة على تحمل عبء المشاكل ومشقة مسؤولية التخلف لتحسين الأوضاع وإيجاد الحلول السليمة في إطار السياسة العامة للدولة والمصغرة منها على المستوى المحلي[4].

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المحلية ومقوماتها.

إن التنمية المحلية هي مشروع يهدف إلى تجاوز النمو الاقتصادي وتصحيح بعض النتائج غير المرغوب فيها، فهي أسلوب يعتمد على الاتقان في التنفيذ مع الاعتماد التام على الارادة الجماعية للخيارات المتاحة والأولويات المسطرة (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والتكنولوجية)، بغرض ايجاد حلول لهاته المشاكل على المستوى المحلي سواء في الوقت الحالي أو على المدى

---

[1] عادل انزارن، "**التخطيط المحلي، كآلية لتجسيد اللامركزية وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة 2، الجزائر، 20-21أكتوبر 2014، ص 5

[2] نجوى عبد الله سمك، "**إمكانية تطبيق استراتيجية تنمية المدن كمدخل للتنمية والنمو الاقتصادي: دراسة وتحليل للحالة المصرية، تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة 2، الجزائر، 20-21أكتوبر 2014، ص3

[3] Francine Mestrum, **Financement Pour Le Développement Ou Développement Pour La Finance ?**. A Propos De La Troisième Conférence De L'onu Sur Le Financement Du Développement, Tenue à Addis Abeba , Addis Abeba ,16-17 Juillet 2015, P 3

[4] فايزة مجدوب، "**واقع الإدارة المحلية في الجزائر ومشكلاتها**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2014، ص6

الطويل. إن التنمية هي خطة تعتمد على مؤشرات رئيسية ومبادئ ثابتة لقيام العملية الانمائية في مختلف أقاليم الدولة، ومن ضمن هاته المؤشرات التي يعتمدها البنك الدولي لتحقيق الأهداف الانمائية في العالم حسب ما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم 03 يوضح مؤشرات التنمية المحلية

الرقم	المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية	قياس المؤشرات
01	الاقتصادية	الاقتصاد والنمو	إجمالي رصيد الدين الخارجي.
			إجمالي الاحتياطات.
			إجمالي الدخل القومي.
			إجمالي الناتج المحلي.
			إجمالي تكوين رأس المال.
			التضخم.
			النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
01	التجارية	التجارة	التجارة السلعية، صادرات وواردات السلع والخدمات.
			إيرادات ونفقات السياحة الدولية.
			صادرات التكنولوجيا المتقدمة، صادرات الركائز والمعادن.
			صادرات الوقود، واردات الطاقة.
			أداء الخدمات اللوجيستية، معدل صافي التبادل التجاري.
02	الاجتماعية	التعليم	الانفاق العام على التعليم.
			الالتحاق بالمدارس (الابتدائي، الثانوي، العالي).
			نصيب الطالب من الانفاق عبر كل المراحل.
			الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، المعلمون.
			إجمالي القوى العاملة.
		البطالة	إجمالي البطالة، البطالة إناث، البطالة ذكور.
		السكان	إجمالي السكان، تعداد السكان في مختلف الشرائح العمرية، العمر المتوقع عند الميلاد.
			عدد اللاجئين حسب بلد أو إقليم اللجوء، أو إقليم المنشأ.
		الحماية الاجتماعية والأيدي العاملة	العمالة المعرضة للخطر من إناث وذكور.
			معدل المشاركة في القوى العاملة (15 سنة فما فوق).

		التنمية الحضرية	المؤشر العددي للفقر في المناطق الحضرية.
			تعداد السكان في أكبر المدن، سكان المناطق الحضرية، فجوة الفقر عند خط الفقر في المناطق الحضرية، كثافة السكان.
02	الاجتماعية	الزراعة والتنمية الريفية	**آلات زراعية، جرارات، أراضي المحاصيل الدائمة، الأراضي الزراعية، الأراضي القابلة للزراعة.**
			فجوة الفقر عند خط الفقر في المناطق الريفية.
			مؤشر انتاج الغذاء، الماشية، الحبوب.
			مساحات الغابات.
		الصحة	أسرة المستشفيات.
			استكمال إجراءات تسجيل المواليد، إجمالي معدل الخصوبة.
			التحصين للوقاية من الحصبة، التلقيح الثلاثي.
			عمليات الولادة بإشراف عاملين صحيين مهرة.
		الفقر	المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)، في المناطق الحضرية، في المناطق الريفية.
			فجوة الفقر عند خط الفقر الوطني (%).
		فاعلية المعونة	صافي المساعدات الانمائية الرسمية.
			المنح.
			نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة.
03	البيئية	تغير المناخ	استخدام الطاقة، استهلاك الطاقة الكهربائية، إجمالي المسحوبات من المياه العذبة، المناطق المحمية البرية والبحرية، انبعاثات (أكسيد النتيروز، غاز الميثان، ثاني أكسيد الكربون).

المصدر: بتصرف من الطالب اعتمادا على المرجعين التاليين:

- لعلا رمضاني، عبد القادر حيرش، محمد جرير، " **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة 2، الجزائر، 20-21أكتوبر 2014، ص ص 6،7.
- www.data.albankaldawli.org/indicator , vu le 24/04/2020 à $18^{H}00$

أ/ مبادئ التنمية المحلية: يقوم مفهوم التنمية المحلية على مجموعة من الأسس والمبادئ وذلك من خلال: المشاركة الشعبية وتوحيد الجهود لتحسين ظروف معيشتهم بالاعتماد على القدرات الذاتية والمعرفة الجيدة لمتطلباتهم والمشاكل المحلية، الاعتماد على النفس والمشاركة نتيجة حتمية لوجود مبادرة الاصلاح والتنمية على المستوى المحلي، أما المبادئ يمكن حصرها في:

-مبدأ الشمولية: هي شمولية التنمية لكل قطاعات المجتمع السكانية والجغرافية محققة بذلك مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص من خلال تغطية مشاريع التنمية المسطرة في تلك القطاعات من كافة جوانبها الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الصحية، العمرانية وحتى التقنية.

-مبدأ التوازن: يهتم بتحقيق التنمية حسب احتياجات المجتمع المحلي، فلكل إقليم خصوصياته حيث تحدد احتياجاته التي تفرض بدورها وبصفة تلقائية وزنا خاصا في كل مجال على حدة من مجالات التنمية المحلية، فهناك مجتمعات تفرض احتياجاتها الإنمائية الاقتصادية، والتي ما تكون غالبا نامية وفقيرة، وهناك من تفرض احتياجات الجانب الاجتماعي بغية تحقيق الاندماج والمواطنة الفاعلة حسب الأهداف المسطرة، وبالتالي يحتاج هذا المبدأ إلى فرض التوازن بين مجالات وقطاعات التنمية المحلية لتجسيدها على أكمل وجه كما تتساق هاته الاحتياجات وتتأثر بالمركز أي حسب جهود الدولة وتوجهها أيضا.

-مبدأ التنسيق: يهدف بدوره هذا المبدأ إلى توفير المناخ المناسب والمشجع على تكافت كل الجهود، الأجهزة، إدارات ومؤسسات ومواطنين وفاعلين في المجتمع لتحقيق المقاربة المحلية وفق خطط وبرامج موحدة بين المركز والاقليم مراعية في ذلك خصوصية الإقليم، كون أن أي تضارب يهدد المصلحة التنموية التي يجب تجسيدها على أرض الواقع وفق الأهداف الانمائية المسطرة من قبل.

-مبدأ التكامل: يعمل وفق الأهداف الإنمائية المسطرة ويركز على التوفيق بين التنمية الحضرية والريفية ولا يمكن أن يفصل منطقة عن منطقة أخرى، ولا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت في كلا الطرفين (الحضر والريف)، أيضا له علاقة قوية مع تكامل الجوانب المادية والبشرية (العدد أو الكفاءة)، وفي الأخير لإحداث التغيير الفعلي والتحسين المستمر لا بد من مراعاة مبدأ التكامل والتوازن بين مقاربتي المكان والمادة[1].

---

[1] عابد شريط، ياسين بن الحاج جلول، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية–دراسة حالة الجزائر". **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، مجلد6، عدد 10، الجزائر،2016، ص ص 234،235

ب/ مقومات التنمية المحلية: تواجه مختلف الدول مشكلة التنمية المحلية وخاصة منها الدول النامية وقد تكون أكثر عمقا في كيفية تبني هاته المقاربة من قبل الحكومات وتنفيذها عبر ربوع أقاليمها، كون هذه الأخيرة هي بمثابة رجع الصدى للسياسة العامة للدولة، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا إذا التزمت الجهات المختصة للنهوض بهذا القطاع من خلال التطبيق والارتكاز على المقومات الصحيحة والسليمة في مختلف مجالاتها، ونجد مايلي:

-المجال السياسي والإداري: التنمية ليست مجرد شعارات أو لافتات ترفع، وإنما واقع يعاش وسياسة تطبق، ويتحدد نجاحها بجاهزية القطاعات المحفزة للعملية الإنمائية كونها ضرورية لوجود نظام سياسي قوي مبني على الديمقراطية في اتخاذ القرار المحلي، مع توفر إرادة سياسية قوية من قبل السلطات الرسمية في الدول والعمل على تجسيد سياسة تنموية واضحة ومدروسة لجميع مجالات وقطاعات التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ...، وربط فعاليتها وملاءمة المناخ المتوفر لتحقيقها في إطار التنمية الشاملة كون الأخذ بهكذا سياسات هي أمر حيوي وحاسم لا مجال للتخلي عنه خاصة في الدول المتخلفة، مع ضرورة إعطاء تلك المشاريع وإدماجها في نظام دولي يعزز به التعاون وتبادل الخبرات لتجسيد تلك المشاريع التنموية وإلا ستبقى الجهود المبذولة تراوح الحدود الدنيا.

-التمتع بحكم محلي قوي يتميز بقوة الفاعلين الأساسيين في العملية الإنمائية على غرار مؤسسات القطاع الخاص والعام والإدارة المحلية، إضافة إلى المجتمع المدني والتوجه الموحد نحو المشاريع المشتركة لتنمية المجتمعات المحلية.

-الإدارة المحلية وضرورة امتلاك نظام إداري قوي يعتمد على المرونة في التعامل مع مختلف البرامج المسطرة والقدرة على التصحيح الذاتي عن طريق سياسة التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي ووضع الخطط المناسبة لجميع أقاليم الدولة بالاستغلال والتطبيق الأمثل لمبدأ لامركزية التخطيط والتنفيذ للوصول إلى أعلى مستويات فعالية تلك الجهود التنموية من خلال توفير الإمكانيات وكل المقومات العلمية والفكرية والسياسية على المستوى المحلي[1].

-المجال الاقتصادي والاجتماعي: إن المشاركة الشعبية وضرورة إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي من أجل التفكير والعمل على صياغة وتنفيذ مختلف البرامج التنموية المحلية وتقبلها والاقتناع

[1] عابد شريط، ياسين بن الحاج جلول، مرجع سابق، ص 239

بالمتطلبات والاحتياجات الجديدة عن طريق إثارة الوعي وتحفيز الاستجابة للمستوى الأفضل الذي يتعدى الحياة التقليدية بالتدريب على استعمال مختلف الوسائل الحديثة في الانتاج وتعويدهم على الأنماط الجديدة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الفائض والاعتماد على الذات، بالإضافة إلى السرعة في الوصول إلى النتائج الايجابية للبرامج التنموية، لكن هذا يتطلب نظام خدمات سريعة كالصحة ومشاريع الإسكان والتخطيط للمشاريع المحلية ذات الدخل السريع وقليلة التكاليف بهدف سد الحاجيات القائمة لكسب ثقة الأفراد من خلال تطبيق رؤية الفائدة في نمطها الملموس كون الثقة مطلب ضروري وجوهري في انسجام المخططات التنموية وأساليب تجسيدها[1]، كما يعتبر تكامل مشاريع الخدمات داخل المجتمع المحلي والعمل على التنسيق مراعية في ذلك لنوعية الخدمات وتكررها وعدم تناقضها مع الأخذ بتأصيل البعد البيئي لتلك الأقاليم في كل أنشطة الحياة واكتساب ثقافة محلية تتميز بالمهنية والحرفية، كون أي تضاد يمكن له عرقلة العملية التنموية المحلية وتحقيق مبدأ عدم الجدوى البيئية.

إن الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع وتوفير الإمكانيات اللازمة يعتبر مقوم أساسي لنجاح التنمية وأسلوب للتغيير الحضاري المقصود لأن التمكن من استعمال تلك الموارد المعروفة التي تسهل وتهيئ الاستعمال الجديد للموارد الأخرى، والمسير المحلي يعتبر مؤشر قوي بامتلاكه القدرة على التسيير والتحكم في تلك الموارد المحلية الذي يخفّض من تكلفة تلك المشاريع كونها تعتمد على موارد ذاتية محلية، كما أن الاعتماد على الادماج المحلي من خلال برامج التقويم الهيكلي وعقلنة الانفاق العام وترشيد الأداء المالي والاقتصادي[2] عن طريق تبني الإدارة والجماعات المحلية الدور الرئيسي في الدفع بمستويات أفضل بغية الحصول على نتائج ايجابية تزيد من فعالية التنمية المحلية من خلال النماذج الاستراتيجية المختلفة التي تهدف إلى الارتقاء والتقدم بمستويات الحياة المحلية[3].

---

[1] ناجي عبد النور، ناجي عمارة، مرجع سابق، ص 107

[2] حمزة العرابي، "**أداء الإدارة المحلية في الجزائر–الواقع والإصلاحات**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليد 2، الجزائر، 20–21 أكتوبر 2014، ص 486

[3] محمد سليماني، علي بايزيد، "أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة". **مجلة الاقتصاد والتنمية**، مجلد 2، عدد 3، الجزائر، 2014، ص ص 173،174

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية.

تتخذ التنمية المحلية أبعادا مختلفة وفي مجالات متعددة بغية تحقيق الهدف الرئيسي من وجودها الذي يعمل في إطار مشترك قصد تحقيق أقصى مستوى ممكن من الرفاهية وتحسين الظروف المعيشية للمواطن المحلي ومالها من أثر بالغ في العملية التنموية، فنجد مايلي:

1-البعد الاقتصادي:

-إحداث تنمية محلية من خلال برامج خدمية وعمرانية بتوفير مرافق الخدمات العامة والمياه والصرف الصحي وفتح الطرقات مع إعادة تأهيل المناطق الحضرية المحلية والمساهمة في المشاريع السكنية، بالإضافة إلى برامج صناعية عن طريق توسيع التغطية للمناطق المحلية بالكهرباء والغاز الطبيعي، وتمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى الأقاليم، إضافة إلى العمل على إنجاز وحدات صناعية وتهيئة المناطق الصناعية على المستوى المحلي، كما تدعم البرامج الفلاحية من توسيع المساحات الخضراء وإنجاز قنوات السقي ودعم الاستثمار الفلاحي وفتح المسالك وفك العزلة عن المناطق ذات الطابع الريفي[1].

-الاستثمار في قطاع المنشآت الاقتصادية عن طريق تفعيل مخططات الطرق لأهميتها الجهوية أو المحلية التي بدورها تسمح بدعم قاعدة الاقتصاد المحلي والوطني.

-البريد والمواصلات وتطوير مختلف وسائل النقل لتسهيل حركة المرور والاستفادة منها في إطار إنعاش الاقتصاد المحلي[2].

-زيادة الثروة الاقتصادية والاعتماد على دمج كل الطاقة الانتاجية المحلية دون ترك أي طاقة معطلة في النشاط الاقتصادي[3].

-إعادة تشغيل مجموعة النشاطات الانتاجية المحلية وعملية بيع السلع والخدمات[4].

---

[1] عابد شريط، ياسين بن الحاج جلول، مرجع سابق، ص 237

[2] عادل انزارن، انتصار عريوات، "دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر". **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني** ، مجلد 3، عدد6، الجزائر،2018، ص ص 65،66

[3] عبد السلام عبد اللاوي، "مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة". **مجلة التنمية الاقتصادية**، مجلد3، عدد5، الجزائر،2018، ص ص 45،46

[4] محمد برابح، مرجع سابق ، ص 59

-تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا عن طريق تفعيل القطاعات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة (زراعية، صناعية، حرفية،.....).

-توفير فائض القيمة من خلال المنتوجات المحلية المحققة.

-دمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي (امتصاص البطالة وتوفير المنتوجات الاقتصادية التي تميز المنطقة سواء الموجهة للاستهلاك المحلي أو التوزيع إلى الأقاليم الأخرى).

-بناء الهياكل القاعدية المحلية والبنى التحتية (الطرقات، المستشفيات، مدارس،...) .

-استقطاب أصحاب رؤوس الأموال المحليين أو الأجانب عن طريق الاستثمار[1].

-ضمان حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية والحد من تبذيرها، مع العمل على انتهاج سياسة المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في المداخيل مع تقليص الإنفاق العسكري[2].

-تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة وأنماط الاستهلاك المهددة للتنوع البيولوجي[3].

-إعادة التوازن للنشاط الاقتصادي وسياسات التعديل والاصلاح الهيكلي مع التركيز على مكانة الفرد في المجتمع المحلي[4].

2-البعد الاجتماعي والثقافي: الذي يكمن في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع المحلي لمحاربة الفقر والتخلف المحلي[5].

---

[1] أحمد غربي، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر". **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، مجلد 4، عدد1، الجزائر، 2010، ص ص 48،50

[2] يعلا رمضاني، مرجع سابق، ص 6

[3] محمد بوطلاعة، بوبكر سالم،" **دور التهيئة العمرانية في إرساء متطلبات التنمية المستدامة " مدينة سطيف نموذجا**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة2، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2014، ص 6

[4] أحمد طيلب، "**رؤية استراتيجية لتعزيز قدرات الجماعات المحلية في إطار آليات الحكم الراشد**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة2، الجزائر،20-21 أكتوبر 2014، ص 11

[5] عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 46

-اعتماد برامج اجتماعية من خلال المساهمة في إنشاء مراكز رعاية الأمومة والطفولة ودور الحضانة مع انشاء المراكز الصحية والمستشفيات العامة ودعم التوسع في إقامة المكتسبات العمومية لزيادة درجة الوعي لدى فئات المجتمع وإنشاء فصول لمحو الأمية إضافة إلى تنظيم الندوات والمحاضرات التي تعالج قضايا تدعيم التنمية ومناقشة الأحداث الجارية[1]، أيضا الاعتماد على العمل بقطاع الهياكل الاجتماعية والثقافية للتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومساعدتها على التنشيط الثقافي ودعم البرامج الثقافية عن طريق الأجهزة المكلفة بالشباب والرياضة، الثقافة والترفيه من خلال صيانتها وانجاز مشاريع بيوت ودور الشباب ومختلف المراكز الثقافية المحلية [2].

-العمل على توفير الأمن والخدمات الضرورية واحترام حقوق الإنسان والاجتهاد على تمتين العلاقة بين الطبيعة والانسان في قضايا تطوير البشرية[3].

-مراعاة عمق المجتمع المحلي بعناصره المتعددة الجغرافية، التاريخية، الثقافية، الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية ومختلف القيم من الأشخاص والمؤسسات المؤدية إلى الترابط والتماسك الاجتماعي والاقتصادي.

-تثمين الفاعلين الأساسيين في المجتمع المحلي من العموميين والخواص، المنشآت القاعدية التعليمية بغية حشد وتعبئة المواطنين وإيجاد أفكار جديدة جديرة بمشاريع تنموية نموذجية على المستوى المحلي.

-استغلال التجمعات البشرية الكبرى لتجسيد المشاريع التنموية من خلال الاعتماد على محور العملية التنموية الكامنة في العنصر البشري الايجابي أو الفعال للمشاركة في الحصول على الطاقات الإبداعية ومالها من انعكاس إيجابي على واقع التنمية المحلية التي تعتبر ظاهرة إنسانية قبل كل شيء.

-الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ودمج أفراد المجتمع المحلي والاستفادة من كل الطاقات لتطوير الثروة وتحقيق القيمة المضافة، مع تسخير التنمية المحلية لخدمتهم من خلال تسبيق فكرة تكوين

---

[1] عابد شريط، ياسين بن الحاج جلول، مرجع سابق، ص 238

[2] عادل انزارن، انتصار عريوات، مرجع سابق، ص 67

[3] هادية بن مهدي، "دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة". **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، مجلد7، عدد1، الجزائر،2020، ص 154

مجتمع نبيل يعتز بوطنيته وقوميته[1]، كما أن تنمية قطاعي الصحة والتعليم يثبت النمو الديمغرافي[2] ويبلوره لضمان الأسلوب الديمقراطي والمشاركة الشعبية[3] في توفير الحماية الاجتماعية من جهة والاندماج المجتمعي من جهة أخرى[4]، والاهتمام بمقاربة الأمن الإنساني لضمان تجنب كل التصرفات المخلة بالسكينة العامة ومختلف التهديدات الداخلية والخارجية على المستويين الوطني والمحلي في نفس الوقت، إضافة إلى مظاهر التلوث والمحافظة على الجمالية الحضرية للفضاءات العمومية، والخاصة مع احترام الخصوصيات العمرانية والمعمارية والتاريخية والبيئية للمنطقة المحلية وابداء الرأي في مختلف المشاريع والبرامج التنموية[5].

-التركيز على المطالب الأخلاقية المشروعة لكل القاطنة مع ضمان حق الأجيال القادمة كأولوية قصوى، الأمر الذي يساهم في تحديد الشكل الحقيقي للتنمية المحلية[6].

3-البعد البيئي: يعمل هذا البعد على استحضار فكرة القيود البيئية وعدم تجاهلها مما يسرع في العملية التنموية المحلية، إضافة إلى الحرص على الخدمات البيئية المتنوعة مع الحفاظ على العنصر الأيكولوجي والموارد البيولوجية من أجل الحفاظ على الثروات الطبيعية المتاحة ودمج البعد البيئي في التخطيط الانمائي المحلي.

-وضع الخطط والاستراتيجيات وتنفيذها لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

-إعطاء قيمة للموارد الطبيعية واعتبار التكاليف المتعلقة بمكافحة التلوث نتيجة التصنيع المحلي لكي لا تكون لهذه الأخيرة قيمة أكبر من تكاليف الرعاية الصحية المحلية للحالات المستعصية والمتضررة جراء هذا التلوث الناتج عن العملية الانتاجية.

-تشجيع الاقتصاد البيئي المحلي في القضاء على مشاكل الآثار البيئية والإدارة السليمة لها.

---

[1] محمد برابح، مرجع سابق، ص 57

[2] أحمد غربي، مرجع سابق، ص 49

[3] يعلا رمضاني، مرجع سابق، ص 6

[4] محمد بوطلاعة، مرجع سابق، ص 6

[5] ليلى سلامي، **"التنمية المستدامة في تونس: أي دور للجماعات المحلية؟"**. ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة2، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2014، ص 8

[6] قدور بن نافلة، عاشور مريزق، "أمثلية التنمية المحلية المستدامة والإدارة الاستراتيجية الإقليمية: تعظيم عائد المعاملات الاجتماعية في الحكم المحلي". **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، مجلد1، عدد1، الجزائر، 2012، ص 191

-التركيز على الطاقات البديلة وفق خصوصية الأقاليم والاستثمار في النشاطات التي تعتمد على الاستغلال الأمثل لمختلف هاته الطاقات ومالها من أثر في تحصيل رأس مال بشري مؤهل متمسك ومتحكم بالقدر الكافي في التكنولوجيا المحلية لإعادة تدوير مختلف الموارد الطبيعية المتاحة في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة.

-وضع الحدود أمام الاستهلاك العشوائي للطاقة خاصة بعد تصاعد النمو السكاني المؤدي إلى التلوث وكذا أنماط الانتاج البيئي المستنزف للثروات[1].

-تقليص استنزاف الموارد الطبيعية لحماية المناخ من الاحتباس الحراري والبحار والمحيطات والمناطق الساحلية والجبلية والحفاظ على المياه العذبة[2].

-إنشاء مؤسسات محلية للنظافة وحماية البيئة المندرجة ضمن سياسة وطنية لامتصاص البطالة من جهة، وتجسيد التنمية البيئية من جهة أخرى، والعمل على استدامتها[3].

4-البعد التكنولوجي: له دور كبير في تعزيز التنمية المحلية من خلال العمل بتكنولوجيا متطورة وعالية الدقة بالإضافة إلى اعتماد التكنولوجيا الصديقة للبيئة لاستغلالها في مجال الطاقات البديلة.

-التمكن من الوصول إلى إدارة الموارد المتعددة والوسائل التكنولوجية المتطورة من خلال إنشاء المؤسسات المتخصصة واستغلالها في تعزيز القدرات المحلية [4].

-الاعتماد على التكنولوجيا النظيفة والمحسنة في المرافق الصناعية المحلية للتخلص التدريجي من المواد الكيمياوية من خلال فرض النصوص التشريعية وممارسة الحملات التوعوية للحد من انبعاث الغاز المضر[5].

5-البعد الإداري: لا يمكن الحديث عن مصطلح التنمية المحلية دون ذكر بعدها الإداري ومدى تأثير وتأثر كل منهما في علاقة لا يمكن فصلها أو تجزئتها، كونه يعتبر الإصلاح المؤسسي أسلوب في تفعيل الإدارة المحلية والحكم المحلي بإشراك جميع القطاعات في مختلف المستويات[1].

---

[1] هادية بن مهدي، مرجع سابق، ص 155

[2] يعلا رمضاني ، مرجع سابق، ص 7

[3] ليلى سلامي، مرجع سابق ، ص8

[4] قدور بن نافلة، عاشور مريزق، مرجع سابق، ص 192

[5] خالد قاشي، رمزي بودرجة، "**اللامركزية في الإدارة المحلية ودورها في التنمية المحلية المستدامة تجربة مدينة الرياض السعودية في تطبيق اللامركزية في الإدارة المحلية نموذجا**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة2، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2014، ص 7

-الاعتماد على الإقليم الإداري يفعل ويقرب مفهوم المجتمع المحلي خاصة في المدن الكبرى بالإضافة إلى التقسيم الإداري للمجتمع أو الإقليم المحلي الذي يركز على جودة التنمية المحلية في بعدها اللامركزي[2].

-إعداد مخطط جهوي للتنمية يندرج في إطار المخطط القومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتهيئة العمرانية الذي يدفع بالاقتصاد المحلي لضبط الأولويات من خلال تثمين استغلال الثروات الطبيعية مثل التراخيص ومنح الامتيازات المادية (الإعفاء من الأداءات وتوفير العقار بالدينار الرمزي)[3].

-تفعيل العمل الجواري والمبادرة والمسؤولية من خلال التطبيق الفعلي لمبدأ اللامركزية عبر كافة المستويات المحلية[4].

6-البعد السياسي: من خلال مشاركة أفراد الشعب في صنع القرار المتعلق بالشأن المحلي الذي يعتبر صميم تجسيد المقاربة التشاركية المحلية، الأمر الذي يضمن ممارسة الديمقراطية ويسمح بمكافحة الفساد عن طريق تبادل المعلومات والبيانات للقضاء على المشاكل وقضايا تقييم المؤسسات الخدمية ومؤشر الإدارة العامة ومهمتها في إضفاء الشفافية والأداء المحلي المتميز[5].

-التماشي وفق الإصلاحات الدستورية والتشريعية مع مختلف معايير القيم لحقوق الإنسان عن طريق ترسيخ قيم المواطنة والمشاركة الشعبية وتعزيز مركزية الفرد وإقحامه في عملية صنع القرار ودولة الحق والقانون والتأكيد على دور الفاعلين والمجتمع المدني[6].

---

[1] هادية بن مهدي، مرجع سابق، ص 155

[2] محمد برابح، مرجع سابق ، ص 59

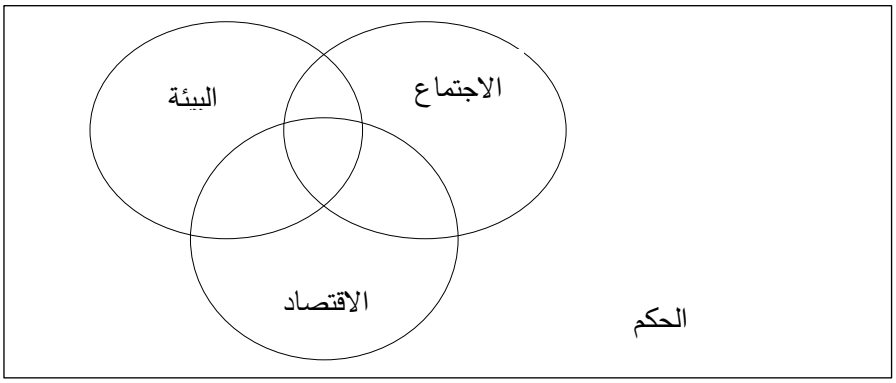
[3] ليلى سلامي، مرجع سابق، ص 9

[4] أحمد طيلب، مرجع سابق، ص 12

[5] جليلة العبداوي، "مؤشر أداء الحوكمة المحلية (أداء التنمية من منظور المواطن)"،**المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، مجلد4، عدد2، الجزائر،2019، ص ص 275 ،276

[6] أحمد طيلب ، مرجع سابق، ص 12

شكل رقم 04 يوضح أبعاد التنمية المحلية



المصدر: مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 76

المبحث الثالث: تقييم واقع التنمية المحلية في ظل السياسة العامة في الجزائر.

لقد عرفت الجزائر عدة مراحل ومحطات فاصلة في تاريخها الحديث والمعاصر خاصة، ولعل من أهم المحطات كانت في بدايات الستينات وتشييد الدولة الجزائرية المعاصرة المستقلة مرورا بفترة السبعينيات، أين شهدت الجزائر لأول مرة تبني المخططات الثلاثية للتنمية، وقد كان قانون تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 فيصلا لاسترجاع الثروات الوطنية وتسخيرها في العملية الإنمائية الوطنية، إلا أن فترة الثمانينيات شهدت الجزائر أزمة اقتصادية خانقة جراء الأزمة السياسية في نهاية السبعينيات التي كانت حجر الأساس لنتائج أحداث أكتوبر 1988[1]، ودخول الجزائر في دوامة الأزمة الأمنية، حيث عرفت منزلقا خطيرا وهذا ما أثر على وتيرة التنمية الوطنية، لكن ذلك لم يحد من مواصلة الجهود الوطنية سعيا منها لاستدراك الأزمات المتلاحقة في البلاد وتدعيم الموقف الوطني للسلطة التي عكفت على ضرورة التعديل الدستوري في 26 نوفمبر 1989، حيث شهد لأول مرة تجربة جديدة وتصدره لمشاهد الحياة السياسية مؤسسا بذلك عهدا للتعددية الحزبية بعدما قضت عقودا في كنف حكم الحزب الواحد، إضافة إلى الظرف الدولي الذي فرضه التوجه نحو اقتصاد السوق الحر والتعلق بأكبر هيئات العالم من جهة والتسريع في تبني المشاركة الشعبية والديمقراطية في تسيير شؤون البلاد من جهة أخرى.

[1] أبوجرة سلطاني، **جذور الصراع في الجزائر**. ط2، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،1999، ص 9

المطلب الأول: التكريس القانوني للتنمية المحلية في الجزائر.

لقد عمد المشرع الجزائري على تقنين العملية التنموية من خلال الدستور الوثيقة الأسمى في الدولة، إضافة إلى عدة قوانين ومراسيم قانونية ولوائح تنظيمية مختلفة على غرار قانوني البلدية والولاية السابق[1] اللذان لعبا دورا هاما في إدراج المشاركة الشعبية في تسيير شؤون البلاد المحلية، لاسيما في الباب الثالث من صلاحيات البلدية في المواد 86إلى89، والباب الثالث أيضا في الفصل الأول من المادة55 إلى المادة59 ، الفصل الثاني من المادة60 إلى65 في مجالي الصلاحيات ومخطط الولاية على التوالي، إلا أن ما يتضح في دستور 1989 والقانونين سالفي الذكر أن التنمية لا يمكن تحقيقها إلا بشرطين أساسين، الأول توسيع نطاق المشاركة الشعبية، والثاني الممارسة والتنفيذ عبر الأقاليم المحلية، أما بالنسبة لمجال دراستنا هاته وتقييدا وتدقيقا لمجالها الزمني الممتد من 1999 سنحاول التركيز أكثر على الدستور الأخير لسنة 2016[2] المعدل والمتمم للتعديلين الدستورين المؤرخين في 10 أفريل 2002[3]، والتعديل الدستوري المؤرخ في 15 نوفمبر 2008[4]، وكل من القانونين الجديدين قانون البلدية[5]، وقانون الولاية[6]، والملاحظ في ذلك أن الجزائر تزخر بترسانة قانونية قوية جدا مدعمة بتنظيم واسع النطاق في شتى المجالات المتعلقة بمقاربة التنمية، حسب ما هو واضح في نسبة التوجه والتشريع لهاته الأخيرة من خلال قانون البلدية، حيث نجد أن نسبة 19.54% من مجموع المواد مخصصة للتنمية، بينما ترتفع تلك النسبة في قانون الولاية إلى 22.65% من المواد التي تعالج مقاربة التنمية المحلية، وهذا ما يؤكد أهمية وأولوية الحكومة للنهوض بقطاع التنمية الذي يعتبر العصب الرئيسي لتنويع الاقتصاد الوطني والنهوض به ، ومنه أي عاقل يتساءل هل هذه الترسانة

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانوني رقم 90-08 ورقم 90-09 المؤرخين في 07 أبريل 1990، المتعلقين بالبلدية والولاية، **الجريدة الرسمية**، العدد 15، الصادرة في 11 أبريل 1990، ص ص 488،504

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-01، مرجع سابق، ص ص 2،37

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02- 03 المؤرخ في 10 أبريل 2002، يتضمن تعديل الدستور، **الجريدة الرسمية**، العدد 25، الصادرة في 14 أبريل 2002، ص 13

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة **الرسمية**، العدد 63، الصادرة في 16 نوفمبر 2008، ص 08

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11- 10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية**، العدد 37، الصادرة في 03 يوليو 2011، ص 4

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12- 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012، يتعلق بالولاية، **الجريدة الرسمية**، العدد 12، الصادرة في 29 فبراير 2012، ص 5

كفيلة بتحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟ وما مصير بعض الثغرات القانونية خاصة المتعلقة بالتقنين لبعض القوانين والمراسيم طيلة العقدين الماضيين؟ وانطلاقا من أن التنمية تشمل جميع مجالات الحياة سندرس التكريس القانوني وجهود الجزائر في هذا المجال، حيث نقسّمه إلى مجالين رئيسيين الأول إداري وسياسي والثاني ما هو متعلق بالمجال الاجتماعي والاقتصادي.

أ/ المجال الإداري والسياسي : لقد يختلف دستور 2016 عن سابقيه من الدساتير ويمكن اعتباره تجربة تراكمية نابعة من مسار جدير بالاهتمام في مجال التنمية المحلية أي عقدين من الزمن ومصلحا لكل العراقيل التي كانت تضيق وتحد من تجسيد هاته المقاربة ناهيك على تبني عدة مقاربات جديدة تجعل منها ثابتة في مؤشرات التنمية وفق التقارير الدولية المعتمدة من قبل مختلف الهيئات الرسمية، إن المادة 15 من الدستور التي تنص على التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات، إضافة إلى العدالة الاجتماعية وتطبيق الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، الجماعات الاقليمية للدولة هي البلدية والولاية، والبلدية هي الجماعة القاعدية حسب المادة 16، كما تنص المادة 17 أن المجلس المنتخب من واجباته مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم العمومية، كما نجد المادة الثالثة والمادة 34 من نفس الدستور تنصان على مقاربة التشاركية الفعلية، وهي متاحة للجميع وفي جميع مجالات الحياة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، في حين ذهب المشرع إلى أبعد من ذلك، حيث شدد الرقابة على أموال الدولة والجماعات الاقليمية والمرافق العمومية وكذا رؤوس الأموال وتطوير مقاربة الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية في المادة 192منه، أما فيما يخص المواد 202إلى 204 تطرق المشرع إلى انتهاج سياسة شاملة لمكافحة الفساد بكل أنواعه عن طريق المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى المادتين 206و207، أين حرص في هاته المرة إلى وجوب تكوين الكفاءة الوطنية من خلال مختلف المجالس الوطنية المؤسسة على غرار المجلس الوطني للبحث العلمي من خلال الابتكار التكنولوجي العلمي ومسألة تنمية القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير وتثمين نتائجها في إطار التنمية المستدامة، كما تجدر الإشارة أن هاته المواد الأخيرة لم تكن موجودة في الدساتير السابقة .

-أما على المستوى المحلي، فيما يتعلق بقانون الولاية 12-07[1]الذي عالج مقاربة التنمية المحلية أيضا في مجالها الإداري والسياسي باعتبار أن الولاية هي فضاء لتنفيذ السياسات العمومية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-07، مرجع سابق، ص 5

التضامنية، التشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، إضافة إلى مساهمتها الفعلية في تهيئة الإقليم المندرج ضمن تحسين الإطار المعيشي للمواطنين حسب المادة01 منه، كما تتمتع بصفة اللامركزية الإقليمية لتمويل التنمية المحلية ومساعدة البلديات في المحافظة على أملاكها وترقيتها في المادة03، كما يمكن لها حسب المادة 08 إقامة علاقات مع جماعات اقتصادية أجنبية لإرساء علاقات التبادل والتعاون في ظل احترام القيم والثوابت ووجود مصلحة عمومية وطنية ومحلية مؤكدة، كما حدد المشرع طريقة عملها في إطار تسع 09 لجان دائمة من بينها لجنتي التنمية المحلية، لجنة التجهيز والاستثمار والتشغيل تبعا للمادة 33، أما في المادة 73 أن تعمل الولاية على المساهمة في تنفيذ النشاطات المقررة في إطار السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية، كما يجب عليها إعداد مخطط تهيئة الإقليم والحفاظ على السكينة العمومية والأمن والسلامة والنظام في المادتين 78و114 على التوالي، أما فيما يخص التسيير، فالمسؤول الأول عن الإقليم الوالي بصفته الآمر بصرف ميزانية الدولة المخصصة للتجهيز بالنسبة لكل البرامج المقررة لصالح تنمية الولاية، الأمر الذي يسمح بسير مصالحها وتنفيذ برنامج التجهيز والاستثمار في المادتين 158 و212.

-أما بالنسبة للبلدية في قانونها رقم 11-10[1] نجده أيضا ركز على مقاربة الديمقراطية التشاركية بشكل مفصل من خلال تسيير المواطنين لشؤونهم المحلية والتسيير الجواري واستشارة الجميع حول اختياراتهم وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية عن طريق الوسائط الإعلامية المتاحة قصد تحسين الظروف المعيشية لهم حسب المواد01 و02 و103 من نفس القانون، إضافة إلى التركيز على التكوين لتحسين المستوى ودورات التسيير البلدي لفائدة المنتخبين في المادة39 منه، أيضا أكد المشرع على ضرورة تواجد لجان دائمة لمعالجة المسائل التنموية المحلية في المجال الاقتصادي، المالية والاستثمار، الصحة والنظافة وحماية البيئة، أيضا تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية، الري والفلاحة والصيد البحري والشؤون الاجتماعية، الثقافية، الشباب والرياضة في المادة 31، إن ما تنص عليه المادتين 82 و83 من مهامها الأولى حماية ممتلكاتها والمحافظة عليها وإدارتها مع الأخذ بالاحتياطات الضرورية وتدابير الوقاية لضمان سلامة وحماية الأشخاص والممتلكات العمومية من الكوارث، الأحداث الخطيرة، مع إعداد مخطط الوقاية والحماية والمخطط البلدي لتنظيم وتدخل الإسعافات من المادة89 إلى المادة 91 ، كما تسهر أيضا على احترام

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 11-10، مرجع سابق ، ص 4

حقوق وحريات الأفراد (النظام العام، ضبطية الطرقات عبر الإقليم خاصة ذات الحركية الكثيفة، حماية التراث الثقافي والتاريخي للإقليم ومكافحة كل أنواع الأمراض المتنقلة أو المعدية والوقاية منها) تبعا للمادتين 94 و95 والمادة 116، كما يقع على عاتق البلدية، لا سيما في المادتين 107 و108 بإعداد وتنفيذ مخطط التهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، وكذا المخططات التوجيهية القطاعية والمخطط البلدي للتنمية بالدرجة الأولى، إضافة إلى ذلك يمكن لها القيام بتوأمة مع بلدية أخرى أو أي جماعة إقليمية أجنبية من أجل التنمية في إطار اكتساب الخبرة والتعاون، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا بترخيص وأخذ الرأي من قبل وزيري الداخلية والشؤون الخارجية، وتسهيلا للعملية الإنمائية المحلية قام المشرع بضرورة تفعيل المندوبيات لعدم تعطيل مصالح الناس خاصة في المدن الكبرى والمناطق النائية، مراعيا في ذلك الطابع الجغرافي والحضري حسب ما جاء في المادة 136، كما يحق للبلدية في إطار التنمية المحلية والاستثمار في إقليمها بإبرام صفقات اللوازم والأشغال أو تقديم الخدمات وفق المادتين 169و195[1].

ب/ المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي: لم يترك المشرع الجزائري أي مجال إلا وأتبعه بنص قانوني أو تنظيم يوضح ويشرح فيه إجراءات العملية التنموية داخل الدولة والأقاليم التابعة لها، حيث نجد في المادة 09 من الدستور، الحالي يركز فيها، على الازدهار الاجتماعي والثقافي والعدالة الاجتماعية والقضاء على كل أنواع التفاوت الطبقي، وتشجيع بناء اقتصاد متنوع قوي يثمن قدرات البلاد الطبيعية، البشرية، العلمية وحماية الاقتصاد الوطني، كما أكد في المادة 18 أن الملكية العامة هي ملك المجموعة الوطنية (الموارد الباطنية الطبيعية، الثروات المعدنية الطبيعية والتحتية، النقل بكل أنواعه وقطاع البريد والمواصلات)، كما أتى بالجديد في المادة 19، حيث أكد على أن الدولة هي التي تضمن الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة في إطار التنمية المستدامة، إضافة إلى المادة 27، أين أشار المشرع إلى ضرورة الحفاظ على هوية المواطنين المقيمين بالخارج وتعزيز روابطهم بالأمة وتعبئة مساهمتهم في تنمية بلدهم الأصلي، أيضا أكد على مبدأ المساواة للجميع أمام القانون ولا يجوز التمييز على أي أساس كان سواء العرق، الجنس، المولد، الرأي الشخصي أو الاجتماعي، إضافة إلى ذلك أكد على أن الشباب قوة حية في بناء الوطن مع إلزامية توفير شروط تنمية قدراتهم وتفعيل طاقاتهم في كل من المادتين 32 و37 والتي تعتبر مادة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-10، مرجع سابق، ص 4

جديدة أيضا، بموجب المادتين 43 و44 تعهد المشرع بتحسين مناخ الأعمال وضمان حرية الاستثمار والتجارة وازدهار المؤسسات دون تمييز لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية، كما تطرق إلى ترقية البحث العلمي وتنميته لخدمة التنمية المستدامة للأمة، أما في المادة 45 أضاف لأول مرة مادة تضمن الحق في الشفافية وحرية التراث الوطني الثقافي المادي وغير المادي والحفاظ عليه، وتأكيدا لمساعي الدولة تم التشديد على إنشاء وتأسيس الجمعيات على المستوى المحلي والوطني وضرورة ازدهار الحركات الجمعوية في المادة 54 منه، كما أكد على الحق في التعليم المجاني والأساسي بصفة إجبارية وتكفل الدولة بتنظيم المنظومة التعليمية الوطنية والتساوي في الالتحاق بالتعليم في المادة 65 ، كما تطرق أيضا إلى الصحة وضمان حق الرعاية الصحية في المادة 66 والوقاية من جميع الأمراض المعدية والوبائية ومكافحتها، مع ضمان حق العلاج للأشخاص المعوزين، ودائما في ما يتعلق بضمان الحقوق هذه المرة حق السكن تم إقراره في المادة 67 منه وعملية التسهيل للفئات المحرومة من الحصول على سكن لائق ، كما تطرق لأول مرة في المادة 68 أن للمواطن الحق في التمتع ببيئة سليمة ومن واجبه الحفاظ عليها، إن المشرع الجزائري ضمن أيضا حق المواطن في إطار الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الحق في العمل والأمن والنظافة والراحة، والحق في الحماية والضمان الاجتماعي وحماية عمالة الأطفال الأقل من 16 سنة[1] مع ترقية قطاع التمهين ووضع السياسات المناسبة للمساعدة على استحداث مناصب شغل كافية في المادة 69 منه، أيضا في خطوة جديدة في المواد 201إلى 205 أصر المشرع على ضرورة مشاركة المجتمع المدني وتفعيل التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تأكيد الحوار بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين[2].

وفي نظرة أخرى أكثر عمقا لتجسيد هاته البنود المنصوص عليها في أعلى وثيقة قانونية في الدولة، حيث تطرق المشرع في شقه العملي في قانون الولاية رقم 12-07 إلى أهمية المجالين الاجتماعي والاقتصادي في تحقيق مقاربة التنمية على مستوى أقاليم الدولة من خلال الفرع الثاني المتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية عن طريق إعداد مخطط للتنمية على المدى المتوسط واضح الأهداف والبرامج، مع تحديد المناطق الصناعية وإعادة تأهيلها ومناطق النشاط، مع استفادة المتعاملين

---

[1] محمد بوكماش، شيماء عطايلية، " النظام القانوني لعمالة الأطفال في التشريع الجزائري". **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 5، عدد 10، الجزائر، 2018، ص 446

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-01، مرجع سابق، ص ص 2،37

من العقارات الاقتصادية وتشجيع تمويل الاستثمار والتواصل أيضا مع المتعاملين من أجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية ومؤسسات التكوين والبحث العلمي، بالإضافة إلى ترقية التشاور لضمان محيط ملائم للاستثمار والفلاحة والري والهياكل القاعدية الاقتصادية وتجهيزات التربية والتكوين المهني والنشاط الاجتماعي والثقافي وقطاع السكن، وذلك من المادة 80إلى المادة 101. وفي المقابل بالذكر فإنه جدير بالذكر بأن من خلال المادتين 75 و77 من خلالهما تسعى الولاية إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانجاز المعالم التذكارية بالتعاون مع البلديات وترقية الاستثمار وتشجيع كل مبادرات التنمية المنسجمة والمتوازنة لإقليمها مع ضرورة تلبية الاحتياجات الجماعية للمواطنين في المادتين 141 و154 أيضا في المادة 152، أين شدد المشرع على تسيير الموارد المالية الخاصة بالولاية وتعبئة مواردها[1].

أما في قانون البلدية تم فيه لأول مرة الاستعانة و التأكيد على تجسيد المقاربة التشاركية عن طريق شخصية محلية أو من جمعية محلية معتمدة قانونا حسب المادة 13، مع ضرورة فتح الجلسات وجعلها علنية مفتوحة أمام المواطنين قصد الحضور لإرساء وترسيخ مبدأ الشفافية إلا في الحالات الممنوعة والمنصوص عليها في القانون حسب المادة26، كما تقع على عاتق البلدية مسؤولية الإطار التنموي المحلي وتحسين ظروف المعيشة لقاطنيها من خلال العمل على الرقابة الدائمة للسكنات وعمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن ومحاربة السكنات الهشة في المادة 115، كما تتكفل البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي، المطاعم، ترقية الطفولة الصغرى وفتح الرياض وحدائق للأطفال، كما تلتزم بإنجاز الهياكل القاعدية الجوارية للبلدية الموجهة للشباب والرياضة والثقافة والتسلية ونشر الفن والقراءة العمومية مع توسيع القدرات السياحية وتشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل وتنظيم التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة في إطار التكافل والتضامن الاجتماعي في المادة 122، هذا وتعمد المادة 123 إلى تفصيل قطاع الصحة وكيفية ضمان الرعاية والنظافة وصرف المياه المستعملة وجمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها، وفي المادتين 124 و149 أين تم التأكيد على تهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري وإنشاء وصيانة فضاءات الترفيه والشواطئ في إطار تحسين الظروف المعيشية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-07، مرجع سابق، ص 5

تجدر الإشارة إلى إلزامية التنمية المحلية على عاتق الجماعات الإقليمية من خلال صندوق التضامن للجماعات المحلية في شكل إعانات موجهة لتنمية المناطق الواجب تنميتها على مستوى إقليم الولاية، أما على مستوى إقليم البلدية فهي تعتمد على تجسيد التضامن المالي ما بين البلديات وضمان المداخيل الجبائية من الصندوق البلدي للتضامن وصندوق الجماعات المحلية للضمان حسب المادة 211.[1]

بعدما تطرقنا بالتفصيل في التحليل لكيفية معالجة مقاربة التنمية المحلية والعمل على إنجاحها وتجسيدها في أرض الواقع مراعيا بذلك المتطلبات الداخلية المندرجة في التحسين المستمر للمناطق الحضرية والريفية في كل من الدستور الجزائري الحالي وقانوني الولاية والبلدية، وقد تتخلل معالجة المقاربة التنموية أيضا بعض النصوص القانونية الأخرى التي لا تقل أهمية عن سابقيها في دعم المنظومة التشريعية في هذا المجال على غرار:

-قانون 01-13[2] المتعلق بتوجيه النقل البري وتنظيمه، لا سيما في المادة03 منه، التي تنص على مساهمة منظومة النقل البري في تجسيد سياسة التهيئة العمرانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عن التراب الوطني وحماية البيئة والمحافظة عليها، واستغلال النقل الحضري في إطار تلبية حاجيات المواطنين المستفيدين منها بطريقة مباشرة وغير مباشرة في المواد 06 و08 و10، وذلك التكليف يعتبر من مسؤوليات الدولة على مستوى الأقاليم.

-قانون 01-20[3] الذي يندرج في إطار مبادرة الدولة في الانفراد بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة عن طريق الاتصال بالجماعات الإقليمية، وذلك بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين لإحداث التنمية وضرورة مساهمة المواطنين في إعداد هاته السياسة وتنفيذها طبقا للتشريع، لا سيما في المادتين 01 و02 والمادة 04 إلى المادة 06 من نفس القانون، حيث أن هذا القانون يعتبر من الأعمدة الرئيسية لبناء التنمية المحلية الذي يتفرع منه عدة تشريعات وقوانين تطمح

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-10، مرجع سابق، ص 4

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01- 13 المؤرخ في 07 أوت 2001 ، يتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه، **الجريدة الرسمية**، العدد 44، الصادرة في 18 أوت 2001، ص 4

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، **الجريدة الرسمية**، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص 18

لمعالجة النقائص المسجلة في مختلف المجالات والقطاعات الأخرى التي لا تقل أهمية في التأثير على الدفع بعجلة التنمية المحلية .

-القانون 03-10[1] في المادة 02 منه، التي تهدف إلى حماية البيئة عن طريق ترقية التنمية الوطنية المستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم، الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار بضمان الحفاظ على مكوناتها، إصلاح الأوساط الملوثة، بالإضافة إلى ترقية الاستعمال الأيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة مع استعمال التكنولوجيا الأكثر نقاء والحرص على تدعيم الإعلام والتحسين ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

-قانون 02-08[2]جاءت كل من المواد 02 و03 و04 والمادة 08 من هذا القانون من أجل تشكيل مركز التوازن الاجتماعي والاقتصادي والبشري بما يوفره من إمكانيات التشغيل والاسكان والتجهيز وإعادة البنية العمرانية بالتركيز على مناطق الهضاب العليا والجنوب وتكون عبارة عن مشاريع ذات منفعة وطنية في مفهوم التشريع المعمول به، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمنطقة.

-كما نجد القانون رقم 06-01[3] الداعم لتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية لضمان الحياة السياسية والشؤون العمومية باعتماد تدابير الشفافية في اتخاذ القرار، كما دعا إلى تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية مع إعداد برامج تعليمية، تربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع وتمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد مع مراعاة بعض الجوانب الخصوصية في المادتين 01 و05 منه،لكن في حقيقة الأمر هذا القانون إن كان شكلا فهو صالح لمحاربة كل أنواع وأشكال الفساد، إلا أنه ضمنيا وعلى أرض الواقع فيه عدة ثغرات يمكن أن يستغلها مستعملو القانون في الجانب السلبي، أين سكت المشرع في عدة مواضع من شأنها الحد من انتشار الفساد، ونتحدث عن المرسوم الرئاسي 15-247، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام، انطلاقا من الإعلان

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية**، العدد 43، الصادرة في 20 يوليو 2003، ص 9

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02-08 المؤرخ في 08 مايو 2002، المتعلق بإنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، **الجريدة الرسمية**، العدد 34، الصادرة في 14 مايو 2002، ص 4

[3]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، الصادرة في 08 مارس 2006، ص 4

إلى المنح النهائي لعمليات التوريد والتجهيز، خاصة مما يلزم من المشرع الجزائري إعادة النظر في إجراءات هذا المرسوم ناهيك عن الأجهزة التابعة لهيئة المراقبة ومحاربة الفساد كالمرصد، مع إعادة تفعيل دور مجلس المحاسبة وغيرها في عملية المراقبة والتدقيق في القضايا المشبوهة.

-الأمر 05-06 [1] الذي جاء به المشرع من أجل وضع التدابير الوقائية لحماية الاقتصاد الوطني والمحلي حول خطورة الظاهرة مع إعلام وتحسيس الأفراد، إضافة إلى دعم وتعزيز الترتيب الأمني للشريط الحدودي وبشكل خاص في المناطق البعيدة عن مراكز المراقبة بغية إحداث التنمية في المناطق الحدودية، كما أكد على ضرورة مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من خلال البرامج التعليمية والتربوية والتحسيسية وتوضيح خطورة الأمر على الاقتصاد والصحة العمومية، حسب ما أشارت إليه المادتين 03 و04 من الأمر.

-قانون 06-21[2] أتى به المشرع لوضع التدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل والبحث عن سبل المساعدة للمستخدمين في القطاع الاقتصادي، وحتى القطاعات الأخرى، والهدف منها امتصاص البطالة وتفعيل الاندماج الاجتماعي والحد من مستويات الفقر المتدنية والرفع من القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للأفراد في المناطق الحضرية و الريفية منها بشكل خاص.

-أمر 08-04 [3] الذي يندرج في إطار الامتياز بالتراضي لمشاريع الاستثمار التي يكون لها طابع الأولوية والأهمية الوطنية لإحداث التنمية والمشاركة في تلبية الطلب الوطني للسكن، واستحداث مناصب الشغل أو القيمة المضافة والمساهمة في تنمية المناطق المحرومة والمعزولة، لاسيما في المادة 07 منه.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005، المتعلق بمكافحة التهريب، **الجريدة الرسمية**، العدد59، الصادرة في 28 أوت 2005، ص 3

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006، يتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل، **الجريدة الرسمية**، العدد 80، الصادرة في 11 ديسمبر 2006، ص 4

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 08-04 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008، يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، **الجريدة الرسمية**، العدد49، الصادرة في 03 سبتمبر 2008، ص 3

-قانون 08-15[1] الذي يسعى من خلاله المشرع إلى ترقية إطار مبني ذو مظهر جمالي ومهيأ بانسجام موجه لاستعماله للسكن أو التجهيز والنشاط التجاري والانتاج الصناعي والتقليدي والانتاج الفلاحي أو الخدمات حسب ما هو معمول به في باقي دول العالم وخاصة في المتقدم منها.

-المرسوم الرئاسي 18-337[2] الذي جاء قصد تنشيط وتنسيق مراقبة أنشطة البلديات التابعة للمقاطعات الإدارية، والمبادرة بأعمال تأهيل المصالح والمؤسسات العمومية وقيادتها في مجال الاستثمار العمومي والأملاك العمومية (إعداد برامج التنمية والتجهيز والاستثمار العموميين)، مجال المرافق العمومية والحالة المدنية والأنشطة المنظمة لها (ضمان متابعة وتنفيذ برامج عصرنة المرفق العمومي، السهر على ترقية التنمية الفلاحية والريفية، ضمان حماية الثروة الغابية وتثمينها إضافة إلى تطوير نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات (المادة 04 منه) .

-قانون 10-02 [3] الذي يهدف المشرع من وراءه إلى الاعتماد على استراتيجية تقوم على تنظيم فضاءات البرمجة الإقليمية، وعلى بروز أقطاب الجاذبية وإنشاء مناطق مندمجة للتنمية الصناعية، ومدن جديدة لوضع الآليات الكفيلة بتوزيع النمو على مجمل التراب الوطني من خلال:

- الاستجابة للاختلالات في تموقع السكان والنشاطات في الإقليم.
- تفعيل جاذبية الأقاليم.
- الحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي للبلاد وتثمينه.

-قانون 19-12[4] جاء تجسيدا لقانون 10-02 في نظرته الاستشرافية لمستقبل الأقاليم في الجزائر الرامي إلى تنظيم جديد للبلاد يشمل 58 ولاية و1541 بلدية من أجل التسيير الجيد والتطوير لمصالح الولايات والبلديات في إطار التنمية المحلية المستدامة، لاسيما في المادتين 02 و07 منه.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 يوليو 2008، يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام انجازها، **الجريدة الرسمية**، العدد 44، الصادرة في 03 أوت 2008، ص 19

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 18-337 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018 يتضمن إحداث مقاطعات إدارية في المدن الكبرى وبعض المدن الجديدة وتحديد قواعد تنظيمها وسيرها، **الجريدة الرسمية**، العدد 78، الصادرة في 26 ديسمبر 2018، ص4

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، **الجريدة الرسمية**، العدد 61، الصادرة في 21 أكتوبر 2010، ص 3

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، **الجريدة الرسمية**، العدد 78، الصادرة في 18 ديسمبر 2019، ص 13

إلا أنه ما يلاحظ على فعالية ونجاعة هاته الترسانة القانونية التي أراد من خلالها المشرع الجزائري أن يصب كل اهتماماته وأولويات الدولة في أمرين مهمين يهتمان بتنمية تلك الأقاليم من جهة، وتفعيل المشاركة الشعبية قصد تحسين وتطوير المعيشة المحلية للأفراد، من جهة أخرى، لكن ما يمكن قوله أنه لا يكاد أن يتعدى سطور حبره المنمق في شكله الصوري ونمطه النظري في كثير من المجالات، إضافة إلى النقص المسجل للآليات المدعمة على أرض الواقع على غرار ميدان الاستثمار والصناعة، وحتى قطاع الزراعة أو الفلاحة، إضافة إلى عدم التفعيل لصناديق التنمية خاصة لمناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية والحدودية منها التي تعاني في صمت من التهميش والإقصاء.

المطلب الثاني: سياسة وبرامج التنمية في الجزائر.

بعد استعادة الجزائر لأوضاعها الأمنية والسياسية وبداية التحكم في أوضاعها الاقتصادية، أين كان لزاما على الحكومة الاجتهاد في توفير المناخ الملائم لتعزيز القدرات المحلية وإنعاشها خاصة فيما يتعلق بالصناعة والانتاج والبُنى التحتية من زاوية ورهان العودة في ترتيب الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، بعدما تم تسجيل أواخر سنة 1999 لنمو اقتصادي يقدر بـ 3.2%، والارتفاع في أسعار النفط مما سهل مأمورية القائمين على تسيير شؤون البلاد لتبني برنامج تنموي سريع يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي ودعم التشغيل للقضاء على ظاهرة البطالة التي كانت تبلغ 28.36 % من نفس السنة، إضافة إلى تحقيق التوازن الجهوي لدعم النشاط الاقتصادي ودعم كل أنواع الاستثمار في القطاعات المختلفة والاعتماد على مقاربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه مع التحسين المستمر لهياكلها القاعدية، لذا خصصت الدولة برنامجا خاصا كفيلا بإعطاء الانطلاقة الفعلية لتحقيق التنمية ونمو اقتصادي[1] لا يقل عن 5% لمدة أربعة أعوام والتي تسعى من خلاله لتحقيق مايلي:

- **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004):** لقد تم إقرار هذا البرنامج في جوان 2001 بقيمة مالية تقدر بـ 07 مليار دولار، علما أن احتياطي الصرف كان يقدر بـ 11.7 مليار دولار، لقد اعتمدت الجزائر في هذا البرنامج على الزيادة في الطلب عن طريق تنشيط الاقتصاد من خلال زيادة الانفاق العمومي والخاص، الاستهلاك، بالإضافة إلى تحفيز المؤسسات على الاستثمار

[1] Abdelatif Kerzabi," La Croissance Economique En Algérie : Où Sont Les Blocages" . **CCSD HAL Archives-Ouvertes**, Algerie , 2020, P 3

لدعم النمو الاقتصادي ومعالجة مشكل البطالة، ومنه يمكن القول، أن هذا هو جوهر التوجه الكنزي المبني على زيادة الطلب عكس ما يرونه أنصار النيولبيرالية (الليبراليون الجدد) الداعمين لتنشيط الاقتصاد بزيادة العرض عكس كينز[1].

إن الجزائر اعتمدت على سياسة التوزيع القطاعي في مخطط الإنعاش حيث قارب عدد المشاريع 16000 مشروع خلال الأربع سنوات في 08 مجالات مختلفة، قبل أن يصبح مبلغه المالي النهائي المقدر بـ 1216 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة المشاريع الجديدة له والمندرجة في إطار بعض الإجراءات والإصلاحات والتقييمات لمعظم البرامج السابقة، لكن في حقيقة الأمر إذا قمنا بتحليل لبعض الاحصائيات نجد أنها ركزت على أربع قطاعات كبرى وهذا حسب الجدول التالي:

جدول رقم 04 يمثل التوزيع القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي

الوحدة : مليار دج

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	%
الأشغال الكبرى الهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	213.1	178.3	113.2	20.5	525.1	100

المصدر: عادل بلحبل، مرجع سابق، ص 172

1. قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية: من خلال إجراءات إعادة التنظيم وبعث التجهيز لبعض المشاريع على غرار مشروع مطار الجزائر الجديد، الفصل بين قطاع البريد وخدمة المواصلات السلكية واللاسلكية بالإضافة إلى حظيرة التكنولوجيات والتطبيقات المعلوماتية ومدرسة الموهوبين، مشتلات للمشاريع ومشروع الوكالة الجزائرية للأنترنيت، كما قامت بتدعيم الاستثمار العام المحلي والأجنبي من خلال استحداث مناصب عمل جديدة من خلال إلغاء الضريبة الخاصة والضريبة الإضافية، وتحويل المنح العائلية إلى صناديق الضمان الاجتماعي لتحسين توزيع المدخول بين أفراد

[1] محمد مسعي، "سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو". **مجلة الباحث**، مجلد10، عدد10،الجزائر،2012، ص 148

المجتمع والرفع من مستوى المعيشة، إضافة إلى تخصيص ملياري دج لتهيئة المناطق الصناعية وإنشاء صندوق لضمان القروض، وذلك من خلال ثلاث برامج جزئية: الأولى منها، تتمثل في تجهيز الهياكل بقيمة 142.9 مليار دج لفائدة الأشغال العمومية ومشاريع السكك الحديدية ومنشآت الري في إطار الاستراتيجية البيئية وتقييمها لقطاع الري في المناطق الريفية[1]، والاتصالات، أما الثانية، تتلخص في العمل على تنمية المناطق الريفية للحد من ظاهرة النزوح نحو المدن والمناطق الشمالية مع تنشيط القطاع الفلاحي باعتباره العمود الفقري للاقتصاد البديل برصد قيمة مالية قدرها 32 مليار دج[2]، والثالثة، تتمثل في مشاريع السكن والعمران بقيمة 35.6 مليار دج بقيمة إجمالية لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بغلاف مالي قدره 210.5 مليار دج، والتي تمثل 40 % من القيمة الاجمالية للبرنامج العام.

2. قطاع التنمية المحلية والبشرية: والتي تمثل نسبة 38.9 % من المبلغ الإجمالي، التي تم تقسيمها بقيمة مالية تقدر بـ 113.9 مليار دج للتنمية المحلية لمختلف مناطق الوطن، بالضبط لفائدة الجماعات المحلية مع مراعاة خصوصيات الأقاليم لدعم النمو والتنمية الوطنية من إعطاء البلدية دور رئيسي في التنمية المحلية من خلال المخطط البلدي للتنمية PCD(Plans Communaux De Développement)، الذي بدوره يهتم بانشغالات المواطنين ويعمل على تسهيل تسيير شؤونهم المحلية خاصة مشاريع تحسين الخدمة العمومية (البنى التحتية، قطاع الري، البيئة، البريد والمواصلات والمياه الصالحة للشرب وذات الاستعمال اليومي)، مع توفير الظروف والجو المناسب لإعادة إعمار المناطق الريفية والجبلية المهجورة إبان العشرية السوداء (الأزمة الأمنية)، كما خصص للبرنامج التنموي مبلغ 16 مليار دج لاستحداث مناصب العمل الدائمة منها والمؤقتة بمختلف الصيغ[3]، مع اتخاذ الاجراءات لتنمية مناطق الجنوب من خلال إعداد مخطط توجيهي للتنمية الدائمة لمناطق الجنوب بالبدء في مشروع استعجالي لإنجاز مشاريع مهيكلة في تلك المناطق وخاصة الحدودية منها[4]، لترقية المحيط الفلاحي والزراعي ودعم أنشطة الشباب الفلاحية والبنى التحتية، لاسيما الطرق والمواصلات وقطاع الاتصالات لفك العزلة عن تلك المناطق وتمويل التجهيزات الاجتماعية، إضافة

---

[1] Bachir Sakaa, **Développement Durable, Vers Un Modèle De Gestion Intergrée Des Ressources En Eau Dans Le Bassin Versant De Saf-Saf, Nord Est Algerien**, These De Doctorat. Faculté Des Sciences De La Terre ,Universite De Annaba, Algerie, 2013,P 40

[2] عادل بلحبل، مرجع سابق، ص ص 172،173

[3] مبروك كاهي، مرجع سابق، ص ص 269،270

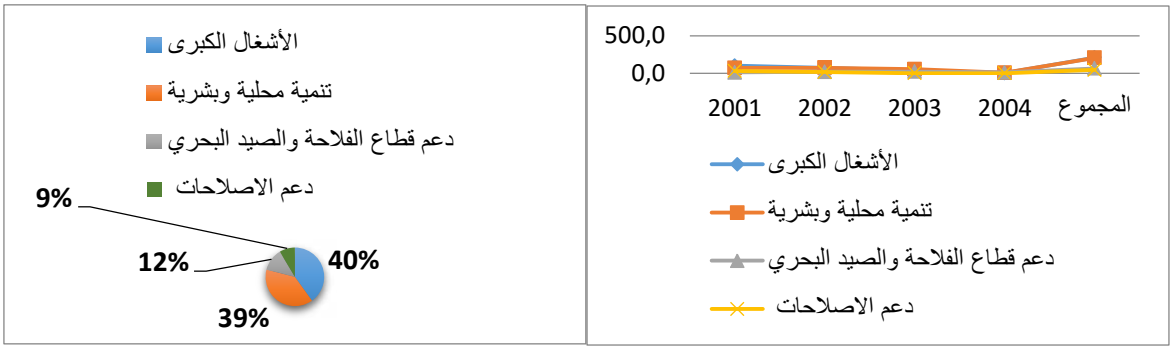
[4] Mohammed Ayadi, "**La Route Transsaharienne-Un Projet De Coopération et D'intégration Régionale"** .Communication Présentée lors de La Rencontre Sur L'Aménagement Et Le Développement Des Zones Frontalières, Algérie,10-13 octobre 2018, p 17

إلى الدعم من بعض الصناديق لبعث عجلة التنمية المحلية على غرار الصندوق الوطني للسكن، الصندوق الوطني لتكوين الشباب البطال، الصندوق الوطني للقروض المصغرة، في حين أن التنمية البشرية حازت فيه على مبلغ مالي يقدر بـ 90.3 مليار دج، من خلال مؤشراتها كالتربية الوطنية بـ27 مليار دج، التكوين المهني والتعليم العالي بـ 18 مليار دج، الصحة والسكان بـ 12.5 مليار دج ، الشباب والرياضة بـ0.4 مليار دج، الثقافة 2.3 مليار دج، الشؤون الدينية 1.5 مليار دج، من أجل تفعيل تراكم رأس المال البشري وتوفير فرص للعمل ذات الدخل العالي[1].

3. دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري: عن طريق المحافظة على الثروة السمكية لتحقيق الزيادة في الانتاج الوطني التي تم فيها استحداث أكثر من 330 ألف منصب شغل بتخصيص مبلغ مالي قدره 65.4 مليار دج، والذي يعد مكملا للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية السابق (ex-PNDA) لسنة 2000.

4. دعم الاصلاحات: والتي تقدر بـ 46.58 مليار دج أي 8.6% من المبلغ الإجمالي وذلك لأجل النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال التحولات المتعددة في شتى المجالات الاقتصادية، القانونية، الاجتماعية لتحقيق الانتقال والاندماج ضمن الاقتصاد والتجارة العالميين، بإقرارها لمجموعة من السياسات والإجراءات المؤسساتية والهيكلية للرفع من فعالية البرامج[2]، كإصلاح إدارة الضرائب وعصرنتها، صندوق المساهمة والشراكة، تهيئة المناطق الصناعية، صندوق ترقية المنافسة الصناعية نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل[3].

شكل رقم 05 يمثل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالب

[1] مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص ص 184،185

[2] علال بلحبل، مرجع سابق، ص 174

[3] مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 186

-البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009): بعد النتائج الإيجابية التي تم تسجيلها من خلال المخطط السابق، الأمر الذي شجع السلطات على انتهاج نفس السياسة الاقتصادية بغية تكملة ما تبقى من البرنامج السابق عن طريق استخدام نفس الأساليب والأدوات المختلفة التي تندرج ضمن إطار إنعاش الاقتصاد الوطني، على رأسها أولوية التنمية الوطنية والمحلية، خاصة بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني وظهور بوادر ازدهار المناخ الاقتصادي، الأمر الذي شجع القائمين لرصد مبلغ مالي ضخم جدا يعادل حوالي 08 مرات المبلغ السابق والمقدر بـ 4202.2 مليار دينار دج[1] أي حوالي 16 مليار دولار وما ميز هذا البرنامج فيه نسبة عالية من التحدي والطموح بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المحقق في السابق، والذي أضيف له برنامجان آخران متعلقان بتنمية المناطق الجنوبية والآخر خاص بمناطق الهضاب العليا[2]، مع إضافة برامج أخرى وطنية ومحلية جاءت بعد الزيارات التفقدية للرئيس السابق عبر 16 ولاية، دون نسيان المبالغ المخصصة لإعادة تقييم المشاريع قيد الانجاز والمندرجة ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، الذي استفاد أيضا من مبلغ ضخم حسب ما هو مبين في الجدول أدناه

جدول رقم 05 يوضح نفقات قطاعات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

الرقم	مجمل قطاعات البرنامج	المبلغ / مليار دج	النسبة %
القطاعات الأصلية			
01	تحسين الظروف المعيشية	1908.5	45.42
	برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.52
	برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08.02
	تطوير الخدمة العمومية وتحدياتها	203.9	04.85
	برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	01.19
مجموع الخماسي		4202.7	100
القطاعات الإضافية			
02	برنامج تكميلي لامتصاص السكن الهش	800	270000 وحدة سكنية

[1] رجراج الزوهير، **التنمية المحلية في الجزائر – واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه .كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2013، ص ص 204،205

[2] بلقاسم نويصر، **التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعية**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 193

	البرامج التكميلية المحلية	200	زيارات الرئيس لـ16 ولاية
	إعادة تقييم المشاريع قيد الإنجاز	1071	/
	برنامج تنمية مناطق الجنوب	337	/
	برنامج تنمية مناطق الهضاب	693	/
مجموع القطاعات الإضافية		3101	/

المصدر: من إعداد الطالب

لقد ركز هذا البرنامج في محتواه على 05 قطاعات حساسة، أراد من خلالها المسير استكمال نفس السياق واستحداث سياسة الاستمرارية نحو التقدم والتي كانت كالآتي:

1. تحسين ظروف معيشة السكان: حيث رصد له أكبر مبلغ والمقدر بـ 1908.5 مليار دج بنسبة تقدر بـ 45.42% الذي كان في محوره دائما دائرة التنمية المحلية والبشرية من خلال برامج السكنات الذي حاز على ما يقارب 555 مليار دج وحده، والتربية الوطنية التي حازت على 200 مليار دج، كما تم التركيز على الجامعة وقطاع التعليم العالي الذي خصص له 141 مليار دج[1]، أيضا قطاع التكوين المهني الذي استفاد من 58.5 مليار دج، والصحة العمومية بمبلغ 85 مليار دج، وتزويد السكان بمياه الشرب خارج قطاع الأشغال الكبرى، أيضا عمليات تهيئة الإقليم وبرامج البلديات بمبلغ 26.4 مليار دج، أما قطاع الثقافة الذي حاز على 1.6 مليار دج وقطاع الشباب والرياضة بـ0.60 مليار دج، كما أدخلت أعمال التضامن الوطني وتطوير الإذاعة والتلفزيون بـ 19.1 مليار دج، وإنجاز منشآت العبادة، بالإضافة أنه لأول مرة تم ادراج برامج لتنمية المناطق الجنوبية بـ100 مليار دج ومناطق الهضاب العليا بـ150 مليار دج[2].

2. برنامج تطوير المنشآت الأساسية: حيث نال هذا البرنامج أيضا نسبة عالية من المبلغ الاجمالي والتي قدرت بـ 40.52% أي ما يعادل 1703.1 مليار دج، قصد النهوض بالبنى التحتية للدولة بصفة عامة وللأقاليم والمنشآت القاعدية أيضا، التي بدورها شملت عدة قطاعات حيوية لتحقيق مقاربة التنمية على غرار قطاع النقل الذي حاز على 700 مليار دج بغية تحسين ظروف تنقل

---

[1] أحمد شريفي، **دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2009، ص137

[2] تقرير وزارة المالية، "**البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**". المديرية العامة للميزانة، الجزائر،2010، ص 5

المواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة، أما بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية الذي نال 600 مليار دج لتعزيز الهياكل وإنشائها، أيضا قطاع المياه الذي استفاد من مبلغ 393 مليار دج لإنشاء وصيانة السدود والقيام بعمليات التحويل، وقطاع التهيئة الإقليمية خاصة منها العمرانية التي تحصلت على مبلغ قدره 10.15 مليار دج .

3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية: الذي خصص له مبلغ مالي يقدر بـ 337.2 مليار دج بنسبة 08.02 % الذي يتضمن بدوره عدة قطاعات رئيسية أولها قطاع الفلاحة والتنمية الريفية الذي استفاد من 300 مليار دج للاعتماد عليه في رفع الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات خاصة ما تمتاز به الجزائر من كبر المساحة وتنوع المناخ والتضاريس، مما جعل منه قطاعا يبلغ درجة عالية من الاهتمام قصد استغلاله والاستفادة منه في دعم القطاعات الأخرى لتحقيق معادلة التنمية الوطنية، أما الصناعة أين تم رصد 13.5 مليار دج بغية استكمال وتحسين منظومة الملكية الصناعية والتركيز عليها مما لها من أثر في تحقيق الاستقلال الاقتصادي الداخلي وسرعة النهوض بقطاع التنمية عبر أقاليم الوطن وقطاع التشغيل وترقية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال للدفع بعنصر جاذبية الاستثمارات[1] في إطار الانفتاح العالمي، حيث خصص لهذا الأخير مبلغ 4.5 مليار دج، وفي هذه المرة قصد تفعيله حاز قطاع الصيد البحري اهتماما أين خصص له مبلغ 12 مليار دج لدعم المشاريع المتخصصة واغتنام طول الساحل الجزائري بعدما كان غائبا في البرامج السابقة، أما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الذي لقي كذلك اهتماما للحد من أزمة البطالة التي راوحت نسبة 15.27 % سنة 2005، وبفضل هذا القطاع والقطاعات الأخرى سجلت الجزائر انخفاضا هاما في نهاية البرنامج العام حيث بلغت سنة 2009 نسبة 10.16 %[2]، أين تم تخصيص 04 مليار دج لإعطاء دفعة قوية للاقتصاد المحلي والوطني، والملفت للانتباه أنه تم أيضا تخصيص 3.2 مليار دج لقطاع السياحة هذه المرة بهدف إنشاء 42 منطقة للتوسع السياحي على المستوى الوطني[3] لكنه يضل غير كافي للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي.

---

[1] 123Salima Oussedik **, Crise De La Zone Euro :Vers Une Refonte De L'union Economique Et Monétaire**, Thèse De Doctorat. Faculté Des Sciences Economiques et Sciences Commerciales ,Université D'Alger 3, Algérie, 2017, P32

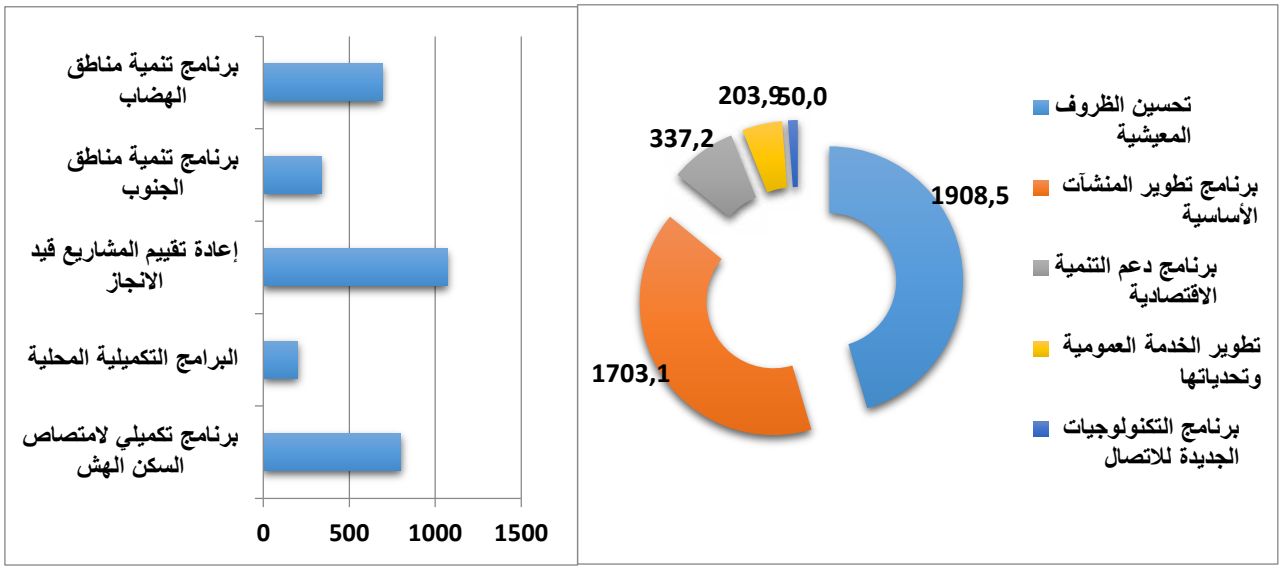
[2] www.data.albankaldawli.org/indicator , vu le 24/04/2020 à 18 H10

[3] Linda Sabrina Alloui, **Le Développement Du Tourisme Balnéaire En Algérie Dans Un Contexte D'aménagement Touristique Et De Développement Durable. Cas Du Littoral De La Wilaya De Bejaia** , Thèse De Doctorat. Faculté Des Sciences De La Terre De La Géographie Et De L'Aménagement Du Territoire, USTHB ,Algerie, 2012, P 217

4. تطوير الخدمة العمومية وتحدياتها: أين خصصت الدولة مبلغ معتبر يقدر بـ 203.9 مليار دج بنسبة 4.85% بغية تحسين الخدمة العمومية على المستوى الوطني والمحلي وكانت البداية بعصرنة بعض القطاعات كالعدالة والداخلية نظرا لحساسيتها واتصافها بالسيادة، بغية ضمان السير الحسن لمصالح الأفراد والمؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى، إعطاء دفعة قوية لمصالح الأمن الوطني والحماية المدنية كون القطاعين أولى بالاهتمام لتحقيق أهداف التنمية ورعاية المصالح المشتركة المتعلقة بتحسين ظروف المعيشة المحلية، كما كان لقطاع المالية نصيب من الاهتمام لأجل عصرنة قطاعي الجمارك والضرائب والإدارة العامة على وجه الخصوص، كونها المرآة العاكسة لعمق الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن وتعزيز التشاركية وتجسيد الحكم الراشد للوصول إلى مستويات متقدمة من التنمية[1].

5. برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال: والذي خصص له مبلغ 50 مليار دج بنسبة 1.19% في خطوة لتحديث رقمنة الإدارة العامة وتسهيل الإجراءات أمام المواطنين في قفزة لتحسين الخدمة العمومية المحلية، لكنه غير كافي لتأسيس القاعدة الرقمية الوطنية، كونه عرف عدة تأخيرات واقتصر على المصلحة البيومترية لسنوات عديدة.

شكل رقم 06 يوضح النفقات حسب القطاعات الأصلية والإضافية للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005



المصدر من إعداد الطالب

[1] عابد شيكر، "**دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014**" .ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني حول النمذجة الرياضية والقياسية في المالية (النظرية والتطبيق)، المركز الجامعي لغليزان، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2015، ص ص 22،23

-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): يعتبر هذا البرنامج حلقة ضمن سلسلة تطوير وتحسين النمو الاقتصادي في الجزائر منذ عقد ونصف من الزمن، والتي يعمل عليها القائمون على شؤون الدولة بشكل يساهم في ترسيخ ديناميكية إعادة الإعمار الوطني بمبلغ كلي يقدر بـ 21.214 مليار دج، أي 286 مليار دولار من بينها ما يقارب 11.534مليار دج أي 156 مليار دولار، لإطلاق المشاريع الكبرى، إضافة إلى المشاريع السابقة، وبالتالي ارتفع حوالي 05 أضعاف البرنامج السابق، حيث تم التركيز فيه على 06 قطاعات رأى المسيرون فيها جانب الاهتمام الأكبر لبلوغ الأهداف المسطرة ومنها :

1. قطاع المشاريع السابقة: المشاريع التي لازالت في طور الانجاز أو المتبقية من البرنامج السابق من بعض المشاريع المهيكلة كتدارك للتأخر المسجل، لكن ما لا يمكن إغفاله في هذا البرنامج الغلاف المالي المخصص والمقدر بـ 130 مليار دولار، بقيمة 9680 مليار دج، للبرنامج السابق 2005- 2009 فقط.

2. قطاع التنمية البشرية: الذي خصصت له نسبة 40% من البرنامج لتحسين وترقية التنمية البشرية من خلال التربية الوطنية التي سجلت إنجاز 2000 مؤسسة تربوية بين مختلف الأطوار التربوية ما بين 2010-2014، إضافة إلى قطاع التعليم العالي الذي عرف قفزة نوعية في هاته المرحلة، حيث أصبحت الجزائر تمتلك 99 مؤسسة تابعة للقطاع سنة 2014، بعدما كانت تمتلك 82 مؤسسة سنة 2010، أي ما يفوق 600.000 مقعد بيداغوجي و400.000 مكان لإيواء الطلبة، إضافة إلى قطاع التكوين المهني الذي صار يملك 300 مؤسسة للتعليم: أما بالنسبة للصحة العمومية التي استفادت هي أيضا أكثر من 1500 منشأة قاعدية بين 172 مستشفى والمركبات الصحية المتخصصة بـ45 مركب صحي، و377 عيادة متعددة التخصصات، إضافة إلى 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين[1]، أما قطاع السكن أيضا عرف تطورا ملحوظا في هاته الفترة خاصة في حجم المشاريع السكنية بمشروع 02 مليون وحدة سكنية، خاصة السكنات بصيغة (عدل-AADL) التي منحت الدولة لها كل الإمكانيات من أجل إنجاحها في آجالها المحددة والقضاء على أزمة السكن في الجزائر بصفة نهائية أواخر 2014، بالإضافة إلى توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد

[1] مبروك كاهي ، مرجع سابق، ص 172

أكثر من 220.000 سكن ريفي بالكهرباء[1]، كما تم العمل على تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب من خلال إنجاز 35 سد و25 منظومة لتحويل الماء وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر قيد الإنجاز، أما قطاع الشباب والرياضة كان له هو الآخر نصيب بحيث استفاد من 500 منشأة قاعدية منها 80 ملعب و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار للشباب.

3. قطاع الاستثمارات العمومية: بالنسبة لهذا القطاع الذي كانت له حصة الأسد بنسبة 40% من مجموع إجمالي المبلغ الحالي، الذي تم فيه تحديد وتوجيه أكثر من 1132 كم من مشروع الطريق السيار شرق غرب وزيادة قدرات الموانئ، كما تم تخصيص مبلغ مهم أيضا من أجل تحديث شبكات السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (مشاريع الترامواي لأربعة عشر مدينة جزائرية تتخلل مختلف مناطق الوطن خاصة الهضاب والجنوب)، كما ركزت على تهيئة الإقليم (قانون 10-02)، أين أعطت له الأولوية وراهنت عليه لإحداث التنمية المحلية، زيادة على ذلك رصدت مبلغا آخرا لتعزيز وتحسين خدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة ومصالح الضرائب والتجارة والعمل، بإرادة قوية على اقتحام مجال الرقمنة وعصرنة القطاعات الحيوية.

4. تشجيع استحداث مناصب الشغل: أين تم مواصلة الجهود المبذولة للتقليص من البطالة على المستوى الوطني إلى أدنى مستوياتها من خلال برامج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني لتحقيق هدف استحداث 03 مليون منصب عمل خلال هاته المرحلة.

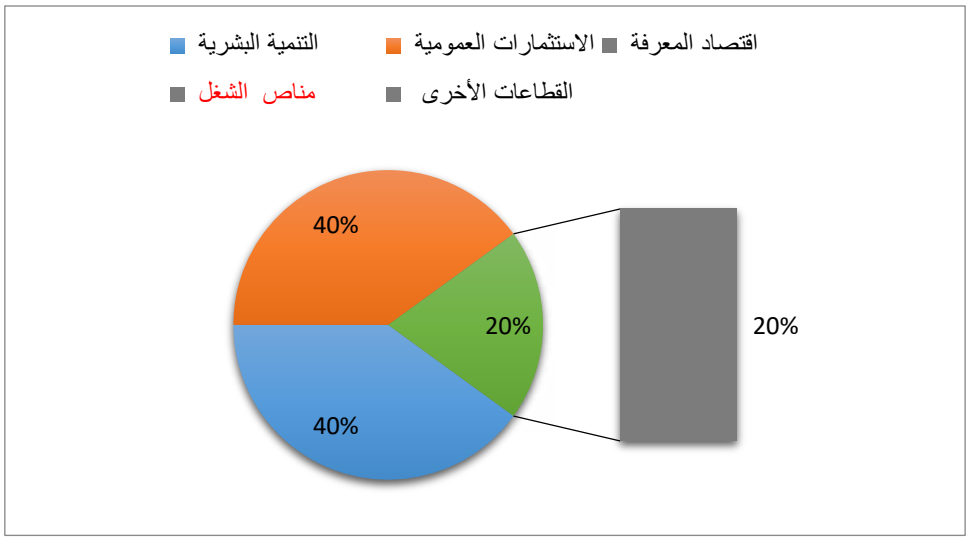
5. تطوير اقتصاد المعرفة: أين تم تخصيص مليار دج عن طريق دعم منظومة البحث العلمي ومجالسه المختلفة واستعمال الإعلام الآلي وتعميمه في مختلف المرافق العمومية عبر أرجاء الوطن.

6. ما يلاحظ أيضا في هذا البرنامج أن الدولة قد خصصت مبلغا معتبرا للقطاعات الأخرى قصد تعزيز النمو الاقتصادي من خلال مجال التنمية الاقتصادية ودعم التنمية الفلاحية والريفية إضافة إلى العمل على إنشاء مناطق صناعية والتركيز على الدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية

[1] نصيرة مصالحي، شعيب قماز، "مساعي بناء الرأس المال البشري في الجزائر وفق مضامين المخططات التنموية الاقتصادية 2001-2009"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، مجلد8، عدد15، الجزائر،2019، ص 110

المسَيرة من قبل الدولة، كما ركزت أيضا على مجال التنمية الصناعية هي الأخرى كقطاع قطب، من أجل تحديث المؤسسات العمومية وتطوير الصناعة البتروكيماوية[1] والاستثمار فيها.

شكل رقم 07 يمثل نسب توزيع مدى استفادة القطاعات في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014-2010



المصدر: من إعداد الطالب.

-البرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019): عزمت الجزائر على استكمال سياسة البناء الاقتصادي التي دامت لعقد ونصف من الزمن، وبالرغم من كل المؤشرات، التي كانت كلها تدل على الانخفاض الوشيك في أسعار النفط، حيث تم تسجيل سعر البرميل في سبتمبر 2014 بمعدل 100 دولار، أين انخفض إلى أقل من 50 دولار في الأسبوع الأول من جانفي 2015، بالرغم من الأوضاع الاقتصادية المتوقعة إلا أنه لم يمنع السلطات من رصد مبلغ مالي لا يقل عن سابقيه، من حيث الضخامة والمقدر بـ21000 مليار دح أي ما يعادل 262 مليار دولار، والذي تم تخصيصه لبرامج الاستثمارات العمومية كأولوية مع الحفاظ على مختلف المكاسب الاجتماعية والاقتصادية المحققة مع منح جزء لتحسين الظروف المعيشية للسكان والثاني للبنى التحتية الاقتصادية، أين خصص لها مبلغ

[1] ناجية صالحي، فتيحة مخناش ،" **أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**". ورقة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، جوان 2013، ص ص 9،11

4300 مليار دج، من أجل تحقيق تحسين مراتب التنافسية العالمية[1]،مع تسجيل لاحتياطي صرف يقدر بـ 178.9 مليار دولار، ونسبة نمو اقتصادي تقدر بـ 04%، كما تم فتح حساب رقم 143-302 بعنوان تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجل بعنوان توطيد النمو(2015-2019) لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية[2]، والذي تم إغلاقه في ديسمبر 2016 لتدارك الوضع، إلا أن أهداف البرنامج كانت تصبو للعمل على بلوغ نمو اقتصادي سنوي يفوق7%، مع حلول سنة 2019، مع العمل على الاهتمام الأكبر لتنويع الاقتصاد والاهتمام بالقطاعات الأخرى كالفلاحة والصناعة، إضافة إلى تنمية الصادرات المحلية خارج قطاع المحروقات لتحقيق الأمن الغذائي، مع استحداث مناصب عمل كافية من خلال تشجيع الاستثمار المحدث لامتصاص البطالة واستغلال الثروة المتاحة، أيضا تم الإصرار على التكوين النوعي والاهتمام الخاص للحصول على رأس مال بشري مؤهل يتمتع بالكفاءة اللازمة لدعم إجراءات اقتصاد المعرفة من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، والعمل على مواصلة عصرنة الإدارة الاقتصادية وتحسين مناخ العمل عن طريق محاربة البيروقراطية وتبسيط الاجراءات والتخلص قدر الإمكان من تشدد المركزية لضمان خدمة عمومية جيدة ترقى لتطلعات المواطنين، إضافة إلى العزم على ترقية القطاع الخاص المحلي وتفعيل الشراكة المحلية والأجنبية لتحقيق التنمية المحلية والنمو الاقتصادي المبتغى في الآجال المحددة[3].

إلا أن استمرار انخفاض أسعار البترول الذي وصل حدود 45 دولار للبرميل سنة2016 أين سارعت الدولة إلى تبني مجموعة من الإجراءات لترشيد النفقات العامة، بغلق الحساب المذكور سابقا، وإعادة فتح حساب آخر بعنوان برامج الاستثمارات العمومية الذي قدر بـ300 مليار دج، خلال الفترة المتبقية (2017-2019)، مع تجميد جميع المشاريع المبرمجة والتي لم يتم الانطلاق فيها مع الحفاظ

---

[1] عبد الصمد سعودي، أحمد بن العارية،" برامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)". **مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**، مجلد1،عدد4، الجزائر،2017، ص 108

[2] سيف الدين رحايلية، محمد الناصر مشري، "دراسة تحليلية لواقع التنمية المستدامة في الجزائر من منظور اقتصادي خلال الفترة 2005-2016". **مجلة دراسات وأبحاث**، مجلد 11، عدد4، الجزائر، 2019، ص 192

[3] كمال زموري، أيوب صاكري، سامي حمودة، "نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية". **مجلة أوراق اقتصادية**، مجلد3، عدد2، الجزائر، 2019، ص ص 183،184

على الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى في إحداث التنمية، الأمر الذي أثر على وتيرة الأهداف المسطرة خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتشغيل[1].

المطلب الثالث: واقع التنمية المحلية في الجزائر.

لقد مرت الجزائر بعقدين هامين في تاريخها المعاصر بتبني سياسة تنموية بامتياز، وفقا لما هو مخطط له منذ سنة 1999 إلى غاية 2019، التي كانت بدروها مقسمة من خلال برامج رباعية وخماسية، حيث كان هدف الحكومة من وراءها إلى إخراج الجزائر من وحل التخلف في تصور يسمح لها باقتحام مصاف الدول القوية القادرة على اللحاق بموكب الدول المتقدمة، بحجم المبالغ المخصصة لانعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق معادلة الحلقة المفقودة نسبيا في عِقد البلد القارة بمقومات تنموية عالمية، وسنستعرض ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي لها أثر مباشر على المواطن والاقتصاد المحلي والوطني، من جهة، وفي تقييم لأهم المحطات المختلفة التي نسجت واقعا معاشا بإيجابياته وسلبياته لتحقيق أهداف التنمية المحلية من جهة أخرى، مما توجب علينا الوقوف عندها ودراستها والتدقيق فيها في صورة استقرائية بشيء من التفصيل في الفصلين المقبلين وهي كالآتي حسب ما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم 06 يوضح الوضعية الاجمالية لبعض مؤشرات التنمية المحلية في الجزائر (1999-2019)

البرامج / معدل/نسبة المؤشرات	دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	البرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019)	المجموع /المعدل العام للمؤشرات المختلفة (1999-2019)
المبلغ المخصص (مليار دج)	525	4202.2	21214	21000	46941.2
النمو الاقتصادي (% سنويا)	5.02	3	3.3	2.16	3.37
التضخم (% سنويا)	2.95	3.6	4.7	4.82	4.01

[1] العالية مناد، عاشور مريزق، "مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019 ". **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، مجلد 16، عدد1، الجزائر، 2020، ص 212

البطالة (% سنويا)	23.64	12.56	10.81	11.39	14.6
الميزان التجاري (مليار دولار)	10.43	28.69	13.21	-17.53	8.7
سعر برميل البترول (دولار سنويا)	29.42	71.53	102.88	57.69	65.38

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

https://www.bank-of-algeria.dz/- , Rapport Bank d'Alger, vu le 01/04/2020 à $16^{H}00$

-https://data.albankaldawli.org/indicator,vu le 01/04/2020 à $18^{H}00$

تكملة لما تطرقنا إليه في المطلب السابق عن أهم السياسات التنموية المتبعة من قبل الحكومة، وإذا ما قمنا بتحليل وتقييم حيثيات هاته البرامج المتبناة خلال العشرين سنة محل الدراسة، فنجد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، الذي نعتبره بدورنا أنجع برنامج من ضمن البرامج المخطط لها، حيث التمسنا فيه توفر الإرادة السياسية والاقتصادية الجامحة لإخراج الجزائر من الأوضاع المزرية والأزمات المتلاحقة(سياسية، اقتصادية، أمنية)، التي كانت تعاني منها لأكثر من عقد، إذ عكفت على انتهاج أسلوب جديد يقوم على تنمية الاقتصاد الوطني والرفع من مؤشرات التنمية بكل أنواعها، حيث نجد معدل أكبر المؤشرات الاقتصادية المتمثل في النمو الاقتصادي الذي كان يبلغ 3.5 % سنة 1999، إلا أنه حقق قفزة نوعية في هاته المرحلة ليصل إلى 5.02 %، كما سجلت سنة 2003 أعلى نسبة لنمو الاقتصاد في الجزائر والتي بلغت 7.2% كأقصى حد يبلغه هذا المؤشر طيلة العقدين، على نقيض ذلك تم تسجيل أدنى مستوى له سنة 2019 أين بلغ 1.2% نتيجة الأزمة الاقتصادية والانخفاض المحسوس في الجباية البترولية، إضافة إلى انهيار سعر العملة المحلية التي تهاوت إلى أدنى مستوياتها منذ عقود، أما بالنسبة للمؤشر الآخر الذي لا يقل أهمية عن سابقه فنجد نسبة التضخم سجلت أدنى مستوى لها سنة 2002، أين بلغت 1.4% في أدنى مستوى لها طيلة عشرين (20)سنة، وأدنى معدل حسب خماسيات التنمية، أين بلغ 2.95% ما بين سنتي 2001-2004، وهو أمر عادي بالنسبة لاقتصاد يسعى للخروج من أزمة عميقة، أما أعلى نسبة سجلت له كانت سنة 2012، أين بلغ 8.9% والتي تعتبر نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات الأخرى، نظرا للبحبوحة المالية المسجلة نتيجة القفزة النفطية في الأسواق العالمية، ونظرا لزيادة الطلب وحركية الاقتصاد الوطني، تم تسجيل أعلى معدل للتضخم خلال البرنامج الخماسي للتنمية الذي بلغ 4.82% كتحصيل حاصل لواقع السياسة الاقتصادية المحلية المنتهجة، أما بالنسبة للميزان التجاري الذي سجل فائضا

سنتي1999-2000 بمعدل 7.83 مليار دولار، في حين سجل أعلى فائض له سنة 2007، والذي قدر بـ 34.24 مليار دولار، محققا بذلك نجاح سياسة استقرار العوامل المحفزة للنشاط الاقتصادي وخلق المناخ الملائم للتنافسية وتوفر المادة الأولية والخام، إضافة إلى التخفيف والرفع من بعض العراقيل الإدارية ومحاولة فرض منطق السوق البديلة في بوابة إفريقيا بعدما استعادت بعض المعايير البيئية والصحية ومعايير الأمن والسلامة، أما بالنسبة لأكبر معدل لفائض الميزان التجاري تم تسجيله خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) والذي قدر بـ 28.69 مليار دولار إلا أنه لم يحافظ على هذا الفائض، وسرعان ما دخل في خانة العجز حيث سجل أقصى عجز له سنة 2016 بـ 20.12 مليار دولار، أين تدنت صادرات الجزائر لنفس السنة بـ 29.31 مليار دولار، وواردتها بلغت 49.43 – مليار دولار، أما بالنسبة لنجاح السياسة المتبعة في بعث التنمية الاقتصادية التي تملك انعكاسا على البطالة كمؤشر من خلال العمل على تحسينه لانعاش سوق العمل المحلية كخطة مستعجلة، حيث بلغت أعلى مستويات البطالة سنة 2000 بنسبة قدرت بـ 29.71%[1]، أما أعلى معدل فقد تم تسجيله ما بين 2001 و2004، أين بلغ 23.64 %، وهذا يرجع دائما للأوضاع الاقتصادية والسياسية المشار إليها، لكن ما تم ملاحظته أنه سرعان ما يكون هناك انتعاش في شتى المجالات إلا وتليه نكسة قوية لا تمكنه من الحفاظ على مستوياته المستقرة ولو كانت متوسطة، في حين سجلت أدنى نسبة لها سنة 2013 بنسبة 9.82 % بفضل ما تم اعتماده من الأساليب والبرامج المختلفة المتعلقة بالتشغيل والعمل مراعية في ذلك نصيب خريجي الجامعات وأصحاب الحرف والمهن، بالإضافة إلى برامج القروض المصغرة لمختلف الشرائح العمرية وطبيعة النشاط المزاول لامتصاص أكبر قدر ممكن من هاته الظاهرة، التي يعاني منها جل شباب الجزائر وخاصة في الريفية منها. ومن هذا المنطلق إن الجزائر تبنت سياسة في نظرها كفيلة للقضاء على البطالة، إلا أنها كانت غير كافية وأهم ما ميزها عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية لهذا القطاع، إضافة إلى اللجوء السهل إلى الحلول الترقيعية والمؤقتة بمنطق تأجيل الأزمة التي لا تزيد هذا القطاع إلا تعقيدا وتأثيرا على مجالات الحياة الأخرى، إذن بمثل هكذا سياسات لا يمكن القضاء على هذا المشكل الذي يعتبر مؤشرا حقيقيا لنواة العملية التنموية الاجتماعية والنهوض بالاقتصاد والاندماج في تسيير شؤون الحياة المحلية، وكذلك بما أن الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاد ريعي بامتياز يعتمد فيه على مداخيل النفط بالدرجة الأولى، التي تصل إلى حد 97% من إجمالي مداخيل الدولة سنويا، ولتأكيد كلامنا حول غياب الرؤية الاستراتيجية

[1] https://data.albankaldawli.org/indicator/ , vu le 15/04/2020 à 17 H30

فإن الجزائر لا تحترم أو بالأحرى لا تعمل بمربع SWOT خاصة في جانب اغتنام الفرص المتاحة، وهاهي الفرصة قد أتت لمدة تفوق خمس سنوات أين سجلت أسعار النفط أعلى مستوياتها حيث وصلت إلى سقف 180 دولار للبرميل الواحد ما بين 2010 إلى منتصف 2014 في حين سجل سعر الخام الجزائري أعلى مستوى له سنة 2011 أين بلغ 112.94 دولار للبرميل، وفي حصيلة للأربع سنوات بمعدل يقدر بـ 102.88 دولار للبرميل، في حين كان سعره سنة 1999 بـ 17.91 دولار، بالنظر إلى هذا الوضع فهو ايجابي للغاية، حيث وجب على الجزائر استغلاله كخطوة أولى للتخلص من الاقتصاد الريعي، إلا أنها كانت كل أبوابها مفتوحة تستدعي التنمية والاهتمام الحقيقي، ولا أحد يمكن له أن ينكر الخطوات الجبارة التي قامت بها الحكومة في قطاع الأشغال الكبرى والاستثمار العمومي (مشاريع السكنات، الطرق، المطارات، السدود،...) إلا أن المبالغ المرصودة طيلة العشرين سنة محل الدراسة التي قدرت بـ 46.941.2 مليار دج، أي ما يعادل 580 مليار دولار، ليست البتة بالمبلغ القليل وغير الكافي للنهوض بالاقتصاد الوطني والمشاريع الطموحة لبناء جزائر الغد، إلا أنه ما أثار انتباهنا أيضا تلك المبالغ الإضافية أو التكميلية للأغلفة المالية الأصلية التي كادت تكون كل مرة في البرامج المسطرة التي نعتبرها من باب المقارنة تعادل ميزانية عدة دول فقيرة، تبعا للنتائج المسجلة في تسيير هاته المبالغ الطائلة الدالة على غياب التخطيط المحكم والعشوائية في اتخاذ القرارات وتحوير أسس البرامج الاقتصادية من إحداث التنمية والتقدم إلى سياسة شراء السلم الاجتماعي (الاحتقان والاحتجاجات الجماهيرية المتتالية عبر ربوع أقاليم الوطن) حفاظا على المناصب والمصالح الشخصية التي لا نستبعد فيها حتى الأجنبية منها داخل البلاد، وهذا ما ميزته تلك الفجوات المالية ومصيرها التي تقودنا إلى طرح عدة تساؤلات: ما مصير 9700 مليار دج التي خصصت لتقييم البرامج السابقة والبرامج قيد الانجاز كون مالم يتم انجازه أو تأخر انجازه لم ينجز ولم يستأنف في آخر المطاف!، إضافة إلى الغموض الكبير في بعض التقارير الخاصة بالدولة بخصوص ترتيبها في مؤشرات الفقر، الشفافية، احتياطي الصرف ... وهذا ما أكدته تلك التقارير حول مساهمة الجزائر في التعاون مع الهيئات والمنظمات المتخصصة من خلال الاحصائيات المقدمة، حيث كانت آخر احصائية للمؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% نسبة السكان) بالنسبة للجزائر كأحدث قيمة سنة 2011 والتي قدرت بـ 5.5[1] علما أن المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر هو 1.90، وكذا تقارير البنك المركزي لمجمل النشاطات السنوية للدولة غير محدثة، حيث أن آخر تقاريرها كان

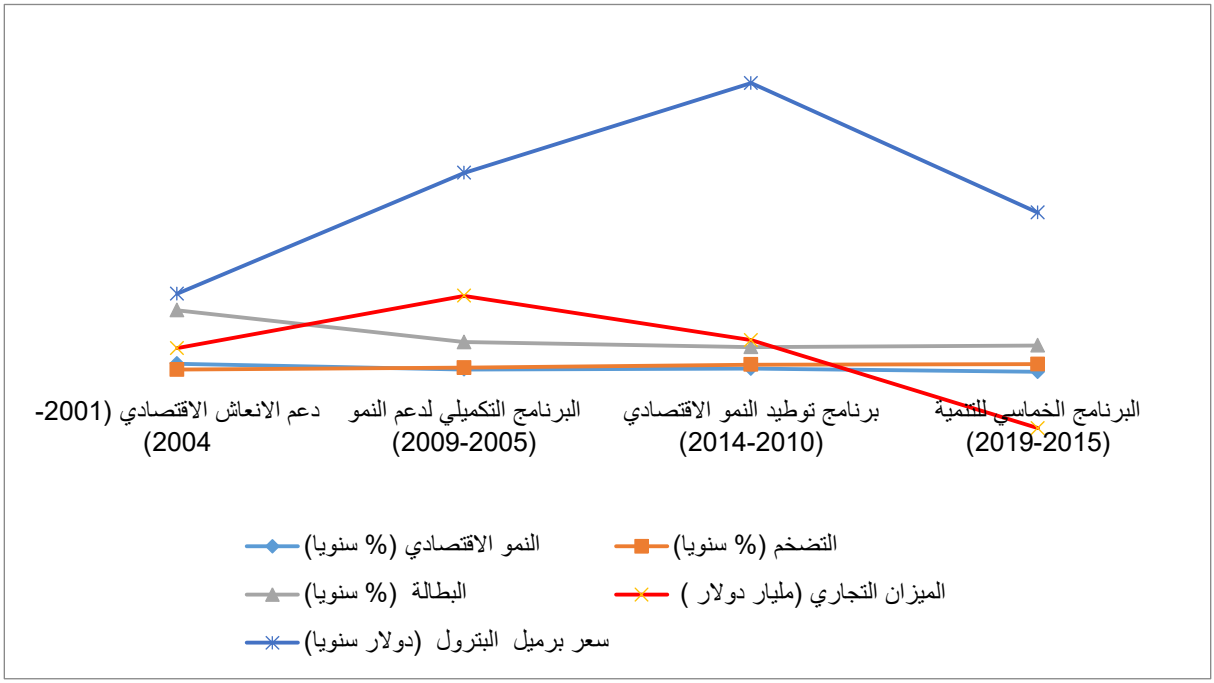
[1] https://data.albankaldawli.org/indicator/ , vu le 01/05/2020 à 11 H 30

سنة 2017، والتي لها أهمية بالغة في تحديد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإمكانية دراستها خاصة في السنوات الأخيرة وتدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي الذي شهدته الساحة الداخلية في الجزائر، والذي كانت نتيجته تصريح المجلس الدستوري لشغور منصب رئيس الجمهورية بعد تقديمه للاستقالة[1].

أما بالنسبة للمؤشرات الأخرى فقد شهدت تذبذبا في مستوياتها بين الارتفاع والانخفاض على غرار مؤشرات نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الوطني، الصادرات خارج قطاع المحروقات، عدد السكان ونسبة النمو سنويا، نسبة نمو الصناعة والفلاحة سنويا، أيضا مؤشر الاستثمار الأجنبي والصحة والتعليم التي سنتطرق إليها لاحقا كما أشرنا إليه سابقا.

شكل رقم 08 يمثل تقييم واقع التنمية المحلية في الجزائر (1999-2019)

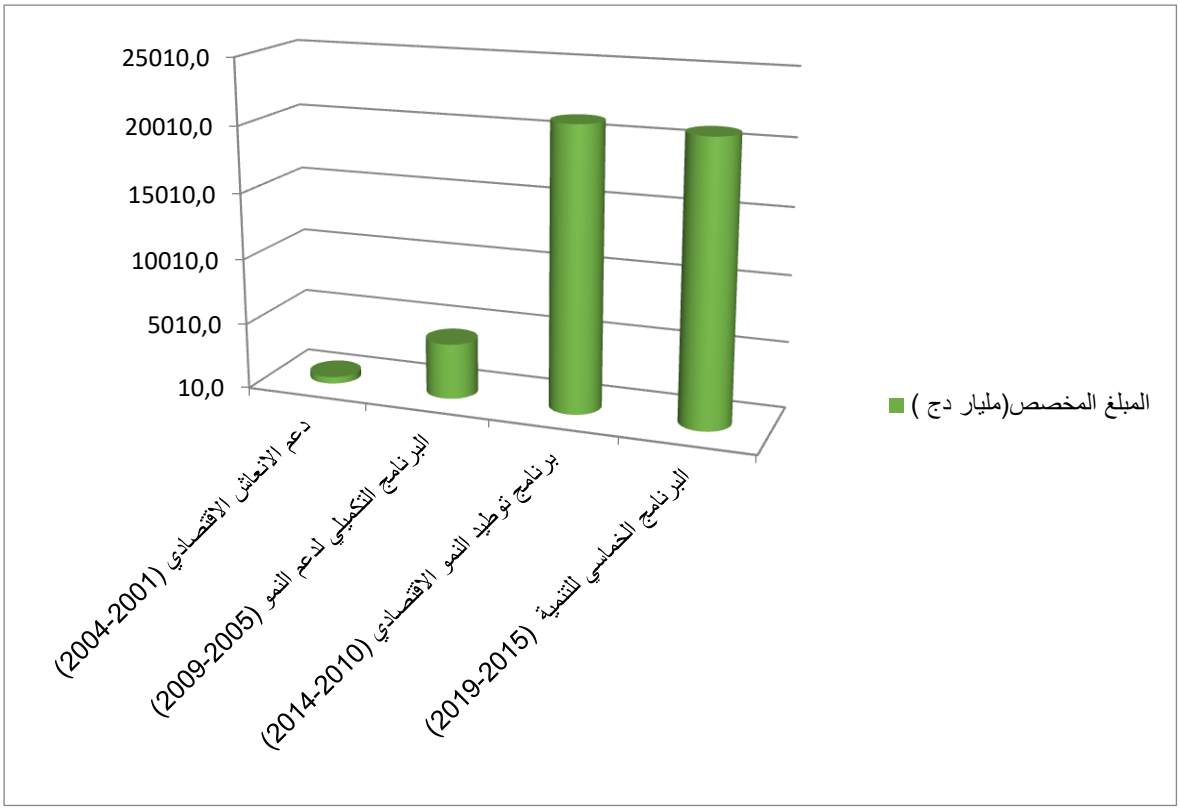
الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالب .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تصريح المجلس الدستوري المؤرخ في 03 أبريل 2019 يتعلق بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، **الجريدة الرسمية**، العدد21 ، الصادرة في 03 أبريل 2019 ، ص ص 6،15

شكل رقم 09 يمثل حجم واقع المبالغ المخصصة لعملية التنمية المحلية في الجزائر (1999-2019)



المصدر: من إعداد الطالب.

الخلاصة والاستنتاجات:

إن التجسيد الفعلي لمقاربة التنمية أصبح أمرا إلزاميا بالنسبة للدول النامية حتى تتمكن من إشراك شعوبها في إحداث الثورات التنموية على الصعيدين المحلي والوطني بمختلف صيغها ومجالاتها مقتدية بتجارب الدول المتقدمة في تحقيق النجاح الباهر في مؤشرات التنمية، إلا أن ما يؤاخذ على هاته السياسة المتبعة يكمن في الإرادة السياسة بالدرجة الأولى للبلدان المتخلفة إضافة إلى توفير المناخ المناسب لتجسيد البرامج التنموية عن طريق انتهاج سياسة واضحة ومخطط لها من قبل فريق متخصص، ومدروسة على أسس علمية وأكاديمية حتى تخفف من عبء الأزمات المتلاحقة مراعية بذلك خصوصيات بلدانهم وطبيعة أقاليمهم مع تفعيل مختلف الأساليب المساعدة لتحقيق الأهداف، إضافة إلى إعطاء الدور الكافي للمجتمع المحلي وفواعله الرسمية وغير الرسمية في تسيير شؤونه المحلية وإعطاءه كل الحرية في الاختيار لأولويات التنمية وأبعادها اللازمة، متخذة بذلك كل مبادئها ومقوماتها الطبيعية، التاريخية، الثقافية، الدينية، الاقتصادية والاجتماعية، حتى تتمكن من العمل في انسجام وتنسيق محكم مشكلة بذلك حصنا منيعا يعتمد على الاندماج المجتمعي المؤيد للسياسة الإنمائية المعتمدة من قبل الدولة على أرض الواقع في إطار تحقيق الاستراتيجية ذات الأهداف المشتركة، إلا أن الأمر لم يفرق بخير مع الدول المتخلفة ولازالت تراوح مستويات دون الوسط على غرار دولة الجزائر محل الدراسة المتذبذبة في النتائج المحققة، وهذا راجع لهشاشة نظامها السياسي والاقتصادي المبني على المدخول الواحد وعدم استغلال الفرص الملائمة طيلة العقدين الماضيين نظرا لحجم المبالغ المالية الخيالية المرصودة في إطار تحقيق هاته المقاربة بالرغم من توفر كل المقومات المشجعة والمحفزة على بلوغ مستويات عالية واستفحال ظاهرة الفساد الإداري والمالي، لكن غياب الإرادة السياسية والنظرة الاستشرافية من أهم معوقات التنمية في الجزائر.

الفصل الثالث

لقد اكتسبت الجزائر خبرة جديدة بعد مرورها بأزمات متلاحقة لقرابة ثلاثين(30) سنة، عرفت خلالها فراغا سياسيا، فسياسة اقتصادية فاشلة، فأزمة أمنية دامية، واتضح ذلك التحول في التوجه بعد انتخابات سنة 1999، أين بدأت في انتهاج سياسة جديدة تدعو إلى التخلص السريع من مخلفات الأزمات السابقة بتبنيها مقاربات جديدة تعتمد على إعادة صورة، وهيبة الجزائر في المحافل الدولية، اقتصاد قوي متحرر، تحسين الظروف المعيشية للسكان في إطار مخططات خماسية ووصفها بإدارة أزمة التنمية، فمنها ما كان ناجعا وآخرا يراوح مكانه، والأخير كاد أن يعيدها إلى نقطة الصفر بعد عقدين من الزمن.

ولعل التسارع في الأحداث العالمية وهاجس العولمة وأزمة سبتمبر 2001، الأزمة العالمية الاقتصادية 2008، وأزمة العالم العربي 2011 وعصر الثورات، الأمر الذي انعكس وأثر على منحنى تحقيق التنمية المحلية التي لازلت بعيدة كل البعد مقارنة بدول الشمال من خلال التجسيد الفعلي لمنطق العدالة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد باختلاف أقاليمه وتنوع ثقافاته عن طريق التدعيم والاعتماد على الطاقة الشبابية لرفع مشعل إعادة بناء جزائر جديدة قوية تفخر بأجيالها وتحتفي بإنجازاتها في محور تحقيق التنمية وإدارة الأزمات والتهديدات المتعددة.

بالرغم من توفر كل الظروف التي كانت ملائمة لتحقيق ولو50% من أهدافها لولا اضطلاع بعض الأطراف في قرصنة النظام والاستحواذ الكامل على صناعة القرار والتعمد في إفشال وعرقلة مختلف مقاربات النهضة والتطور للبلد القارة على حساب مصالحهم الشخصية.

لقد اختلف أسلوب التعامل من قبل السلطات المركزية والمحلية مع هذا الملف خاصة في منطقة الجنوب المعروفة بالبعد الجغرافي وصعوبة العيش لخصوصيتها الصحراوية، لكن التخلف وسوء التسيير أبى إلا أن يكون مصاحبا لمختلف البرامج التنموية المقترحة وأكبر مظلوم فيها تلك الولايات على غرار ولاية ورقلة، التي تعتبر منطقة صناعية وقلب الجزائر النابض وشريانها الاقتصادي وهي تكتم وتصارع أقصى مشاعر التهميش والاقصاء إضافة إلى كل أنواع الجرائم المنظمة لمدة فاقت ثلاثة عشر(13) سنة وهي ترى أمامها أكبر احتياطي للغاز والبترول مشكلة بذلك امتلاكا لأكبر احتياط صرف لدول شمال افريقيا في وقت وجيز.

إن غياب الرشادة والعقلانية في التسيير المحلي وفشل إدارة مختلف الأزمات في الكثير من المرات وفي العديد من القطاعات أثار حفيظة القاطنة حتى وصلت لحد الاحتجاجات وأحداث ورقلة

وأزمة غرداية من قبلها وأزمة عين صالح من ورائها خير دليل على أصعب امتحان كان بإمكانه أن يعصف بالجزائر كلها في خضم تداعيات أزمات دول الجوار وتأثيرها على المنطقة، وتخرجها من مأزق الأزمات المتزايدة يوما بعد يوم وكأنها قدر محتوم على فئة قليلة تكابد لوحدها واجبات الوحدة الوطنية والحفاظ على الهوية القومية والتمسك بالثقافة الأصيلة الرامية إلى كل أبعاد الاندماج خاصة الاقتصادي والأمني والمجتمعي.

إن واجب الاعتراف بإنسانية الانسان قبل تقدير وجوده وضمان حقوقه ومطالبته بواجباته سعيا منه أن يكون مواطنا صالحا وموهوبا في كنف دولة ثرية لا تعترف إلا باسترجاع حقوقه بأي وسيلة كانت، رامية بعرض الحائط كل المطالب الحقة من هاته العينة التي لاتزال متشبثة بتفاؤل لإدارة أزماتها المحلية وتسيير شؤونهم على أحسن وجه من خلال مؤشرات ومدركات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ظل وضع أمني راهن يؤرق الجهات المعنية والسلطات المحلية في الولاية محل الدراسة، ولما سبق سنتطرق في الفصل الثالث الذي خصصناه لانعكاسات إدارة الأزمات على التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة(03) مباحث متمثلة في ما يلي :

المبحث الأول: تقديم عام لولاية ورقلة.

المبحث الثاني: البعد الأمني لأزمة التنمية المحلية بولاية ورقلة.

المبحث الثالث: البعد الاقتصادي والاجتماعي لأزمة التنمية بورقلة.

المبحث الأول: تقديم عام لولاية ورقلة.

المطلب الأول: محددات ولاية ورقلة ومقوماتها.

أ/ الخصائص الجغرافية: تعتبر ولاية ورقلة من أهم ولايات الوطن، حيث تقع في الجنوب الشرقي للبلاد على دوائر العرض 31°و58° وخطوط طول45°.28°و55°.33° على ارتفاع 135 متر على سطح البحر، بمساحة إجمالية تقدر بـ 163.320 كم^2 ، يحدها من الشمال ولاية الجلفة، الوادي، بسكرة ومن الشرق تونس ومن الجنوب ولايتي إليزي وتمنراست ومن الغرب ولاية غرداية[1].

1-المحددات الثابتة:

1-1البنية المادية:

1-1- 1التضاريس: تتكون تضاريس الولاية من مجمل العناصر الجغرافية المتمثلة في العرق الشرقي الكبير(GRAND ERG ORIENTAL) الذي يعتبر بحرا من الكثبان الرملية التي تصل إلى حد ارتفاع يبلغ 200 م والتي تستحوذ على 2/3 من مساحة الولاية، الحمادة (HAMADA) هي عبارة عن هضبة من الحجارة والحصى والجزء الكبير منها يتواجد في الجنوب الغربي للولاية، أما بالنسبة للوديان (VALLEYS) التي تتميز بمنخفضاتها في واد مية وتكثر في منطقة وادي ريغ ، إضافة إلى السهول المترامية حتى الحدود الغربية للولاية امتدادا من شمالها والتي تظهر من الحين إلى الآخر على ضفاف وادي ريغ .

1-1-2 الوضعية الجيولوجية: تقع الولاية ضمن الحوض الكبير الصحراوي الذي يبلغ طوله 30 كم وعرضه ما بين 12 و18 كم بارتفاع 103 إلى 150 متر عن سطح البحر، بحيث يمتد بين هضبتين الأولى تحده من الغرب وارتفاعها 320 م والثانية من الشرق بارتفاع 160 م، كما تتصل برمال العرق الشرقي الكبير الذي يعتبر المخزن الكبير للرمال المتحركة في منطقة الشرق والجنوب، أما في الوسط فتعتبر منطقة لالتقاء الوديان، أحواض وسبخات ميزاب في الغرب[2].

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات (فرع ورقلة)، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، دليل الإحصائيات لسنة 2019، الجزائر، 2020، ص 2

[2] الديوان الوطني للإحصائيات (فرع ورقلة)، المرجع نفسه، ص 5

1-1-3 الوضعية الهيدرولوجية: تزخر ولاية ورقلة بمخزون مائي كبير من المياه الباطنية والتي تمثل المورد المائي الأساسي للثروة المائية على مستوى الولاية والمتكونة من أربعة أنواع: [1]

- مياه الوديان ذات المياه المتنوعة ويبلغ عمقها من 1 إلى 08 أمتار من المياه الباطنية (SENOMIEN) لطبقة الحجر الجيري.

- المياه الباطنية الميوبلوسان(MIO-PLOCIENE) والمعروفة بالمياه الرملية والموجودة في الطبقة المتوسطة والتي يبلغ عمقها ما بين 1000 و1700 م.

أما بالنسبة للخريطة الهيدرولوجية حسب تضاريس المنطقة فإن أصل شبكة المياه طبيعي ينبع من الوديان الحجرية بالرغم من أنها ليست مرتفعة إلا من قبل هذين الواديين المهمين (وادي مية ووادي ريغ).

1-1-4 المناخ: يسود ولاية ورقلة مناخ صحراوي، قليل الأمطار سنويا، درجة الحرارة مرتفعة جدا، ونسبة التبخر عالية جدا، مما نتج عنه ندرة الغطاء النباتي والتنوع البيئي، فإن درجة الحرارة الشهرية المسجلة عبر إقليم الولاية تصل بين 48 و50 درجة في بلدية ورقلة عاصمة الولاية وما بين 35 و60 درجة في منطقة حاسي مسعود خلال شهر أوت، بينما تسجل في شهر ديسمبر أدنى درجات الحرارة في المنطقة أين تصل إلى 10 درجة في كل من ورقلة ومنطقة تقرت[2].

إن نسبة تساقط الأمطار نادرة وغير منتظمة حيث تتراوح بين 1 و180 مم سنويا في الحالات الخاصة، بينما تسجل عادة متوسط 76.40 مم سنويا في تقرت و 0.99 مم على مستوى منطقة حاسي مسعود، إضافة إلى ما تمتاز به من الرياح الموسمية الشمالية الشمالية الشرقية NNE ، والجنوبية الجنوبية الشرقية SSE بسرعة تصل إلى 20م/ثا، أما بالنسبة للرياح الساخنة (السيروكو) أين يمكن ملاحظته طول أيام السنة ويكون مصحوبا بالرمال مشكلا بذلك عواصف وزوابع رملية والتي غالبا ما تكون بين شهري جانفي و فيفري وتشتد بكثرة في شهر ماس من كل سنة، أما بالنسبة للرطوبة فهي متغيرة وتتراوح ما بين 24 إلى 64% ، والتبخر بـ 517 مم في ورقلة، و497 مم في منطقة حاسي مسعود[3].

---

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، دليل الإحصائيات لسنة 2019، الجزائر، 2020، ص ص 5،6

[2] الديوان الوطني للإحصائيات (فرع ورقلة)، المرجع نفسه ، ص 7

[3] الديوان الوطني للإحصائيات (فرع ورقلة)، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ، المرجع نفسه ، ص8

1-1-5 الغطاء النباتي: يحتكم الغطاء النباتي في الولاية إلى عنصرين مهمين هما تركيبة الأرض وطبيعة المناخ، حيث نجد نباتات على مستوى العرق الشرقي الكبير على غرار نباتات الدرين من عائلة (ARISTIDA PUGENS) وهي نباتات ذات جذور عميقة وتعمر طويلا وذات أوراق طويلة مقاومة للجفاف الكبير، ونبات الرتم الشائع (RETAMA RAETAM) وهو نوع نباتي ينتمي إلى جنس الرتم من الفصيلة البقولية، ونبتة العلندة (EPHEDRA) وهو من شعبة الجنتويات وتتواجد في المناطق الصحراوية الجافة، ونبات الأرطاة (CALLIGONM AZEL) وهو نبات يعيش في المناطق الصحراوية ويضم أكثر من 80 فصيلة بين الشجيرات والنباتات، أما بالنسبة للحمادة فإن طبيعة الغطاء النباتي الموجود فيها تقريبا لنفس النوع من النباتات المذكورة بصفة متفرقة دون نسيان الغطاء النباتي المتواجد على حافة الواحات بتمركز وتجمع أكثر من الحمادة والمناطق الأخرى، وغالبا ما يتمركز الغطاء النباتي بكثرة في المنطقة على حافة الواحات والسبخات أين يتوفر عنصر الماء[1].

1-1-6 الثروة الحيوانية: تتميز بالندرة أيضا حيث نجد بعض الحشرات على غرار الجرذان (LES RATTROMPETTE)، كما نجد قنفذ الصحراء (HERISSON DU DISERT)، وأيضا آكلات اللحوم على غرار الفنك، أما بالنسبة للطيور فنجد الغراب الأسمر (LE CORBEAU BRUN)، البطريات (LA PERDRIXGAUGA)، بالإضافة إلى بعض الزواحف والعقارب التي غالبا ما تعيش وتكثر أين يتواجد الغطاء النباتي والحجارة، أما بالنسبة للحشرات فتوجد أكثر من 800 فصيلة تم إحصاؤها تعيش في شمال الصحراء والمنطقة سواء.

1-1-7 الثروات الطبيعية: بالرغم من الخصائص الطبيعية القاسية والعدائية للمنطقة إلا أنها تتوفر على موارد طبيعية مهمة للغاية ويمكن أن تلعب دورا أساسيا في العملية التنموية للمنطقة:

- البترول والطاقة: إن أهم الثروات الطاقوية في الجزائر متواجدة في باطن ولاية ورقلة نتيجة للترسبات المتواجدة في الطبقة الجيولوجية التي تتمتع بها المنطقة، حيث تحتوي على عدة أحواض بترولية التي تم اكتشافها من قبل المستعمر، وهي متجمعة في المنطقة على التوالي مثل قاسي الطويل وبركاوي وغورد الباقل، إضافة إلى حوض حاسي مسعود الذي يقدر احتياطه بـ 900 مليون طن قابلة للاستخراج تتواجد بين عمق 3000 و3500 متر وتبلغ مساحته حوالي 1500 كم^2 بطاقة انتاج تفوق 20.000.000 طن سنويا، إن مستخرج حوض حاسي مسعود من البترول يتميز بجودته وانخفاض

[1] الديوان الوطني للإحصائيات (فرع ورقلة)، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، المرجع نفسه، ص ص 8،9

نسبة الكبريت فيه مما يقلل من تآكل المعادن وتلوث الهواء، أما في جنوب الحوض فتوجد أحواض أخرى نفطية مثل حاسي عقرب، القاسي بنفس خصائص حوض حاسي مسعود، وفي شرق المنطقة النفطية لمنطقة حاسي مسعود يتواجد حوض العرق الشرقي الكبير بمساحة 1000 كم^2 كما يحتوي أيضا على احتياطي من الغاز والزيوت بكل من غورد الباقل (GHORD EL BAGUEL)، قاسي الطويل (GASSI TOUIL)، أيضا حوض بركاوي الذي يتواجد في غرب الولاية والذي يلعب دورا مهما في تنمية مناطق بن كحلة وقلالة (BENKAHLA, GUELLALA)، إن كل الحقول النفطية شهدت تطورا وازدهارا وهي في تطور مستمر خاصة بعد السياسة الجديدة المعتمدة من قبل الدولة في إعادة إطلاق القطاع الطاقوي في إطار أشغال البحث والتنقيب مع الشركاء المحليين والأجانب تحت إشراف مؤسسة سوناطراك ، الأمر الذي سمح باكتشاف آبار جديدة في منطقة جنوب شرق الولاية في الحدود التونسية حيث كانت نتائج الأبحاث جد مشرفة ومشجعة جدا لقيام المؤسسة بعقود البحث مع شركاء أجانب جدد في مجال البحث الطاقوي[1].

فيما يخص مجال البترول والطاقة يمكن أن نؤكد أن الولاية تثبت إمكانيات طبيعية طاقوية هائلة ومهمة للغاية، إذا تم حسن استغلالها يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في نجاح العملية التنموية في الجزائر بصفة عامة والمنطقة محل الدراسة على وجه الخصوص.

كما يمكن الإشارة أيضا إلى المورد الطبيعي الآخر والمستدام المتمثل في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي تتمتع بها الولاية، وفيما يخص الطاقة الشمسية يمكن أن نؤكد أن الأيام الشمسية والمضخات الفولتوضوئية وأجهزة ترطيب الهواء وأجهزة الاتصال الحديثة (Télécommunication à Système Photovoltaïque)، وأدوات تجفيف المواد الزراعية والفلاحية، ... متواجدة على مدار السنة بمعدل 300 يوم سنويا، أما بالنسبة لطاقة الرياح يمكن أن تستغل وتستخدم أيضا نظرا لتواجد هاته المادة الحيوية واستغلال تيارات الهواء النابعة من شمال القارة خاصة شمال دولة تونس.

- الموارد المائية: تزخر ولاية ورقلة بمخزون معتبر للغاية من المياه الجوفية من خلال الأربع وديان المتجمعة على قدر 80.000.000 دسم^{3}بعمق يتراوح بين 100 و1800 م مشكلة بذلك أكبر احتياطي للمياه العذبة تحت الأرض، الأمر الذي يستوجب استراتيجية فعلية من القائمين على شؤون

[1] الديوان الوطني للإحصائيات (فرع ورقلة)، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، المرجع نفسه، ص ص 9،10

تسيير هاته الولاية والاستثمار الحقيقي في هاته الثروة التي سيكون لها شأن في المستقبل القريب نظرا للأوضاع الجيوسياسية في المنطقة وما جاورها.

- الثروة الباطنية: الإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة في هذا الجانب يمكن استغلالها كجزء من عملية الاستثمار والتطوير على الصعيدين الوطني والمحلي والمقدرة بـ 60.000 هكتار، حيث تتركز هاته الإمكانات في جزئها الأكبر خاصة في شمال غرب الولاية (ورقلة، الحجيرات، ...).

- الإمكانات السياحية وميدان الصناعة التقليدية: موجودة لكنها غير مستغلة بالكامل على غرار الكثبان الرملية المترامية في منطقة العرق الشرقي الكبير، مناطق الحمادة، المناطق السياحية والأثرية (القصور)، بالإضافة إلى قطاع الصناعة التقليدية واستغلالهما خاصة في تطوير الاقتصاد المحلي وانتعاشه.

ب/ الخصائص الديمغرافية: تتمتع ولاية ورقلة بخصائص ديمغرافية ومناطق حضرية وريفية إضافة إلى نسبة نمو السكان بالإضافة إلى مؤشرات أخرى سنتطرق إليها لاحقا ونستعرض ما يلي:

جدول رقم 07 يوضح أهم الخصائص الديمغرافية لولاية ورقلة

مجموع البلديات	المساحة الإجمالية	عدد سكان الولاية سنة 2019	معدل نسبة النمو %	الكثافة السكانية / كم^2
21 بلدية على مستوى ولاية ورقلة	163.230 كم^2	708463 فرد	2.1	4.25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة لسنة 2019

ما يمكن ملاحظته من خلال أهم الخصائص الديمغرافية للولاية وتحليلا للمعطيات المتوفرة أنها ولاية تنقسم إلى قسمين بين التجمعات السكنية المحلية العادية والتي كان يبلغ عددها سنة 2008 الـ 544.367 نسمة[1]، أين بلغ عدد سكان الولاية سنة 2019 بـ 708.463 نسمة، إضافة إلى تجمعات سكنية أخرى مقسمة بين المناطق الريفية وسكان أو قبائل البدو الرحل، حيث تمثل هاته الأخيرة نسبة 0.39% وبمتوسط نمو سكان الولاية الذي يقدر بـ2.1 سنويا وتتركز بشكل كبير في كل من بلدية البرمة الحدودية إضافة إلى كل من بلديات الحجيرات، العالية وطيبات بإجمالي سكان بدو

[1] Ex DPAT Ouargla , Annuaire Statistique pluriannuel Année 2008, ALGERIE , 2009 , p 15

رحل الولاية البالغ 2758 نسمة من إجمالي سكان الولاية. أما بالنسبة للمناطق الحضرية والريفية المتواجدة على مستوى الولاية بصفة عامة هي كالآتي:

جدول رقم 08 يوضح توزيع سكان ولاية ورقلة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية

مجموع البلديات	عدد سكان المناطق الحضرية2008	عدد سكان المناطق الريفية 2008	عدد سكان المناطق الحضرية 2019	عدد سكان المناطق الريفية 2019	نسبة التنمية الحضرية لسنة 2019
21 بلدية على مستوى الولاية	411.449	132.918	525.624	182.839	% 74.19

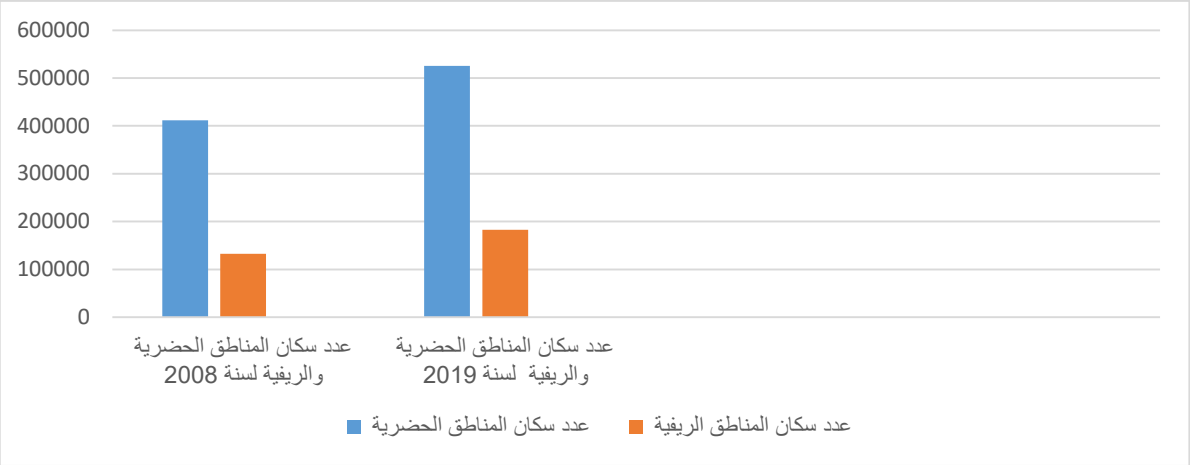
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدليل الإحصائي لولاية ورقلة لسنتي 2008 و2019

من خلال المعطيات ووفقا للإحصائيات نلاحظ أن نسبة التنمية الحضرية سجلت 74.19% في سنة 2019 بينما كانت بنسبة 75.58% سنة 2008، أين سجلنا أعلى نسبة في المناطق الحضرية لسنة 2008 حيث سجلت في عاصمة الولاية والتي قدرت بـ 130.989 نسمة وأدنى نسبة حضرية لنفس السنة سجلت في بلدية بليدات عمور والتي قدرت بـ 10.702 نسمة بينما سجلت بلدية ورقلة في سنة 2019 أعلى نسبة كمنطقة حضرية بمجموع 153.220 نسمة ونفس الرقم تقريبا بالنسبة لبلدية بليدات عمور في سنة 2019 بـ 12.997 نسمة بأدنى نسبة في المناطق الحضرية للولاية، أما بالنسبة للمناطق الريفية نجد بلدية طيبات منطقة ريفية بامتياز بأعلى نسبة في كل من إحصائيات 2008 وسنة 2019 بـ 20.648 و 29.408 على التوالي، بينما احتلت بلدية تبسبست سنة 2008 بـ 14 نسمة و بـ 7114 نسمة سنة 2019 بالنسبة للمناطق الريفية[1]، في حين يمكن تأكيد أن كل من بلديات سيدي خويلد، عين البيضاء، حاسي بن عبد الله، الحجيرة، العالية، سيدي سليمان، طيبات، بالناصر، منقر، البرمة هي بلديات ريفية خالصة أي بنسبة 40% من مجموع بلديات الولاية، والبلديات الأخرى بين المناطق الحضرية وهذا يعتبر مؤشرا قويا لإدارة أزمة التنمية على مستوى هاته المناطق وتوفير ما تحتاجه الساكنة باختلاف المطالب بين الريف والمناطق النائية

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة ، الدليل الاحصائي لسنة 2019 ، الجزائر، 2020، ص ص 12،23

من جهة، ومطالب سكان المناطق الحضرية من جهة أخرى، حتى وإن كانت تتقاسم في الحقوق والواجبات الكبرى التي تجمع الإنسان قبل المواطن.

شكل رقم 10 يمثل توزيع الساكنة في ولاية ورقلة حسب المناطق الحضرية والريفية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات فرع الديوان الوطني للإحصائيات لولاية ورقلة لسنة 2019

- قطاع الفلاحة: تعنى ولاية ورقلة بالقطاع الفلاحي على غرار بقية ولايات الوطن حيث تنقسم إلى:

جدول رقم 09 يوضح قطاع الفلاحة على مستوى ولاية ورقلة

نوعية الأراضي			المساحة بالهكتار
الأراضي الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	الأراضي القابلة للزراعة	
		الأراضي العشبية	8224.01
		الأراضي في راحة	25.520.74
		مرج طبيعي	00
		المساحة المغروسة	23 860.59
	الأراضي الصالحة للزراعة المستغلة		32084.60
	الأراضي المسقية		32084.60
	مجموع الأراضي الصالحة للزراعة		57 605.34
أراضي أخرى			884 049.66
أراضي الرعي الصحراوي			4 750 000

مجموع الأراضي المستعملة للزراعة	5 691.655
أراضي وغابات	341.00
المجموع العام لمساحة أراضي الولاية	16 326 300

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدليل الإحصائي وإحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لسنة 2019، ص ص 105،117

إذا دققنا في معطيات الجدول أعلاه نجد أن الأراضي الزراعية في الولاية تنقسم بدورها إلى أراضي عشبية وأراضي في راحة ومرج طبيعي إضافة إلى المساحات المغروسة والأراضي الصالحة للزراعة المستغلة والأراضي المسقية التي تندرج في نطاق الأراضي الزراعية دائما، مع وجود أراضي زراعية أخرى وأراضي الرعي الصحراوي ممثلة في مجموع الأراضي المستعملة للزراعة المقدرة بـ 5.691.655 هكتار، مشكلة بمجموعها الكلي لمساحة الولاية المقدرة بـ 1.623.300 هكتار من إجمالي مساحة الولاية، و13.55% من إجمالي المساحة الزراعية وعليه يمكن لنا أن نستنتج أن المساحة المستغلة في الزراعة على مستوى الولاية تعادل 10%، وهذا مؤشر مهم للغاية ويعطينا نظرة عن حجم وامكانات المنطقة الزراعية، لكن ما هو واقع المنتوج الفلاحي؟ واقعيا تعتبر نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة الاجمالية للولاية وبالتالي ستسجل الولاية حتما نقصا في المنتوج الزراعي وهي معرضة للاستيراد من الولايات المجاورة على غرار ولايتي الوادي وبسكرة وحتى غرداية .

- قطاع الصناعة: أما بالنسبة للقطاع الصناعي في الولاية، وإضافة إلى المنطقة البترولية التي تعتبر أكبر قاعدة بترول في الجزائر بمنطقة حاسي مسعود والأحواض التابعة لها إلا أنها تتمتع بنشاط اقتصادي لا بأس به وهي موزعة بين المناطق الصناعية ومناطق النشاط على مستوى الولاية عبر 11 بلدية بمساحة إجمالية تقدر بـ 1698 هكتار، مقسمة بين 2185 منطقة نشاط و1439 منطقة صناعية بنسبة توزيع تقدر بـ 60%، مما يجعلها منطقة صناعية أكثر منها منطقة زراعية أو فلاحية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للولاية وأثره على التنمية المحلية.

أ/ التقسيم الإداري في الولاية (الدوائر والبلديات)

تضم ولاية ورقلة واحد وعشرون بلدية متجمعة كلها في عشر دوائر كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم 10 يوضح الوضعية الجغرافية وفق التقسيم الإداري لولاية ورقلة.

الرقم	الدائرة	البلديات
01	ورقلة	ورقلة، رويسات
02	أنقوسة	أنقوسة
03	سيدي خويلد	سيدي خويلد، عين البيضاء، حاسي بن عبد الله
04	حاسي مسعود	حاسي مسعود
05	البرمة	البرمة
06	الحجيرة	الحجيرة، العالية
07	تيماسين	تيماسين، بليدات عمور
08	تقرت	تقرت، النزلة ، تسبست، الزاوية
09	مقارين	مقارين، سيدي سليمان
10	الطيبات	الطيبات، بالناصر، منقر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدليل الاحصائي لولاية ورقلة لسنة 2019، ص 12

من ناحية المساحة تعتبر كل من بلديتي ورقلة والرويسات من أكبر بلديات إقليم الولاية، والبلديات الأخرى تترابط مع عاصمة الولاية، مما يسهل التعامل الإداري وتسيير الشؤون المحلية على مستواها في مجال بري يقدر بـ 100 كم، ولكبر مساحة الولاية نجد في الجانب الآخر كل من بلدية البرمة أقصى شرق الولاية وبلدية تقرت في شمالها والتابعتين إقليميا للولاية، حيث تبعد الأولى عن مقر الولاية بـ 421 كم والثانية بـ 163 كم[1]، الأمر الذي يعرقل وتيرة العمل من جهة، ويحد في كثير من الأحيان النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، الذي أصبح التعامل معه بتلقائية التخلف والاستسلام لعادة البعد الاقليمي واقترانها بتأخر أو عدم توفير المطلب المستعجل فما بال الأوقات العادية. إن بلدية البرمة منطقة حدودية ونائية بامتياز، حيث تكثر فيها قبائل البدو الرحل وكل مظاهر الفقر والاحتياج الأمر الذي له علاقة مباشرة بدافع تحقيق مسار العملية الإنمائية عبر إقليم البلدية الذي ينتظر تحقيق أدنى المطالب المشروعة على أرض الواقع، في حين أن بلدية تقرت اتخذت منطقا آخرا وصارت تنافس كل من بلدية ورقلة وحاسي مسعود على الأصعدة بل أصبحت أكثر تنمية ونجاحا في

*أنظر الملحق رقم 01 الموضح للمسافات بين مقر الولاية وبلديات ولاية ورقلة.

استقرار اقتصادها وحركيتها التجارية والفلاحية خصوصا، ناهيك عن قصورها العتيقة التي تمتد منها الجذور التاريخية للمنطقة في حساسية بالغة بينها وبين ورقلة خصوصا في زعامة الولاية.

ب/ الهيكل التنظيمي للولاية: وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 94-215[1]، لاسيما في المادة الأولى منها التي تهدف إلى تحديد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها وضبط مهامها وتنظيمها، والتي تشتمل الإدارة العامة في الولاية الموضوعة تحت سلطة الوالي والمتمثلة في الكتابة العامة (الأمانة العامة)، المفتشية العامة، الديوان ورئيس الدائرة في المادة الثانية من نفس المرسوم.

يمكن تنظيم هياكل الكتابة العامة في الولاية إلى مصلحة أو مصلحتين، وحتى ثلاث(03) مصالح، حيث تضم كل مصلحة ثلاثة مكاتب على الأكثر في المادة الرابعة منه ، وتكمن مهمتها في السهر على العمل الإداري وضمان استمراريته ومتابعة عمل جميع مصالح الدولة الموجودة عبر إقليم الولاية، حيث يكون ذلك تحت سلطة وإشراف الوالي، بالتنسيق مع المديرين التنفيذيين في الولاية، كما يمكن له أن ينشط عمل الهياكل المكلفة بالوثائق والمحفوظات والتلخيص وينسق فيما بينهم، أيضا متابعة عمل أجهزة الولاية وهياكلها، السهر على تنفيذ وتنشيط مجموع برامج التجهيز والاستثمار في الولاية، ووفقا للمادة 05 من المرسوم المذكور، يتولى الأمين العام للولاية رئاسة لجنة الصفقات في الولاية، في حين أن الديوان يساعد الوالي في ممارسة مهامه، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والتشريفات، العلاقات مع أجهزة الصحافة والإعلام في المادتين 07 و08، أيضا رئيس الدائرة و الذي يعتبر مساعدا للوالي في تنفيذ القوانين والتنظيمات المعمول بها، كما ينسق ويراقب أعمال البلديات التابعة لدائرته ويصادق على ميزانياتها، كما ينشط عمليات تحضير المخططات البلدية للتنمية وتنفيذها، ويحث ويشجع كل مبادرة فردية أو جماعية للبلديات التي ينشطها والموجهة لإنشاء الوسائل والهياكل التي من طبيعتها تلبية الاحتياجات ذات الأولوية للمواطنين المحليين وتنفيذ مخططات التنمية المحلية عبر إقليم الدائرة حسب المادتين 09 و10.

أما بالنسبة للمفتشية العامة فهي تخضع لنص خاص وفقا للمادة 06 من المرسوم 94-216، وهي تشمل مجال الأجهزة والهياكل والمؤسسات غير الممركزة واللامركزية، كما تعمل تحت سلطة الوالي وتتولى مهمة عامة ودائمة، قصد تفادي النقائص واقتراح التصحيحات اللازمة وكل تدبير من

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94-215 المؤرخ في 23 يوليو1994، يضبط أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها، **الجريدة الرسمية**، العدد 48، الصادرة في 27 يوليو 1994، ص ص 5،9

شأنه أن يضاعف نتائج الهياكل والمؤسسات والأجهزة ويحسن من نوعية الخدمات لصالح المواطنين، وتُعِد حصائل دورية عن أعمالها، وتبلغ الوالي في شكل تقارير كما ترسل نسخ منها إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية[1].

إضافة إلى تجمع التقنيين والشؤون العامة التي أصبحت فيما بعد تسمى بمديرية التنظيم والشؤون العامة (DRAG) والتي يمكن أن تضم خمس مصالح تحتوي كل منها على ثلاثة مكاتب على الأكثر، أما بالنسبة لمديرية الإدارة المحلية فإنها تضم أربع مصالح كأقصى حد وتتهيكل كل منها في ثلاثة مكاتب، وبهذا فهما المديريتان اللتان تسهران على مراقبة شرعية التدابير التنظيمية التي تُقرر على الصعيد المحلي وتنظيم الاتصال مع الأجهزة والهياكل المعنية بالعمليات الانتخابية وضمان التسيير الإداري للمنتخبين في البلدية والولاية، كما يمكن لها متابعة وتسجيل وتجميع كل القرارات الإدارية الولائية وتطبيق التنظيم المتعلق بتنقل الأشخاص ودراسة ومتابعة منازعات الدولة والولاية، مع إعداد ميزانيتي التجهيز والتسيير وتنفيذهما، وأيضا دراسة وتطوير كل عمليات تحسين المستوى وجمع الوثائق المستعملة للسير المنتظم لمصالح البلديات وتحليلها وتوزيعها.

ومن زاوية أخرى تتعلق بقانون رقم 19-12[2] المتعلق بالتقسيم الإداري الجديد، لا سيما في المادة 34 منه، وولاية ورقلة معنية بهذا التعديل أين أصبحت تتشكل وتضم سبع (07) بلديات فقط بعدما كانت تضم 21 بلدية وهم (ورقلة، حاسي بن عبد الله، عين البيضاء، أنقوسة، حاسي مسعود، الرويسات وسيدي خويلد)، وفي المادة 52 منه، أصبحت تقرت ولاية منتدبة تضم 14 بلدية المتمثلة في (تقرت، نزلة، تيسبست، الزاوية العابدين، تماسين، بليدة عامر، المقارين، المنقر، الطيبات، بالناصر، سيدي سليمان، الحجيرة، العالية والبرمة)، أين سيتم هذا التحويل لصالح الأجهزة المداولة والتنفيذية للولاية المنشأة حديثا، في حين تستمر سلطات الولايات السابقة طيلة الفترة الضرورية لتنصيب وإقامة وتنظيم المجالس التنفيذية للولايات حديثة التأسيس، كما تقوم بجميع الصلاحيات والالتزامات المتعلقة بتسيير مصالح ومرافق الولايات الجديدة في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2020،

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94-216 مؤرخ في 23 يوليو1994، يتعلق بالمفتشية العامة في الولاية، **الجريدة الرسمية**، العدد 48، الصادرة في 27 يوليو 1994، ص ص 9،11

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر2019، يعدل ويتمم القانون رقم 84-09 المؤرخ في04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، **الجريدة الرسمية**، العدد 78، الصادرة في 18 ديسمبر 2019، ص ص 13،17

ولعل تطرقنا إلى هاته النقطة التي نعتبرها غاية في الأهمية لتأثيرها على الخريطة الجغرافية والإقليمية، وحتى السياسية والاقتصادية للولاية، إذ تعتبر منطقة فلاحية وزراعية بامتياز وفرصة سانحة وذهبية للرقي والاستثمار في هذا الميدان وتغليب هاته الثروة الضائعة أو المضيعة، كون جنوبها موجه للقطاع الصناعي (البترول والغاز الطبيعي)، واغتنام أيضا شساعة مساحة الولاية في جنوبها الشرقي أي على مستوى دائرة البرمة الحدودية والاستثمار في طاقة الرياح وميدان التكنولوجيا كونها تقع في ممرات هوائية لابأس بها (COULOIR D'AIR) هذا من الناحية الإيجابية، أما ما يزيد من سلبيات تسيير هاته الولاية المنتدبة هو مشكل نائية المناطق بما فيها بلدية البرمة، فبدل تذليل المصاعب واختصار المسافات نجد إثارة البعد الجغرافي كمعيق رئيسي لعملية التنمية والتسيير للولاية المنتدبة الجديدة (زيادة أكثر من مائة كيلومتر)، أين هي الدراسات الواقعية والموضوعية والاستراتيجية من ناحية اللامركزية ؟.

أما بالنسبة للبلديات والمديريات التنفيذية التابعة للولاية لا تدخل في التنظيم الهيكلي للولاية حسب المراسيم التي تطرقنا إليها، إلا أنها تمثل مفترق قوي لإحداث وتعزيز مقاربة التنمية المحلية داخل الولاية عن طريق المتابعة والتنفيذ والتوجيه والإشراف من قبل أجهزة وهياكل الولاية، والتي سنأخذها في الحسبان ونعتمد عليها في دراستنا التطبيقية، فيما يتعلق بعينة الدراسة لموضوعنا محل الدراسة[1].

المطلب الثالث: البعد التاريخي للمنطقة بين إدارة الأزمة وتحقيق التنمية المحلية.

إن التواجد البشري في المنطقة قديم ولا يعني ذلك أنه كان يتميز بالتنظيم، كانوا عبارة عن بشر يعيشون منذ آلاف السنين وفقا للأثار المتروكة من الواحات ، الساورة، الصحراء الكبرى وصحراء ليبيا ، النيجر ، مالي ...، التي كانت تعتبر منطقة واحدة في ذلك الزمن من الناحية الطبيعية والتركيبة الجغرافية حيث تمتد من منطقة النوبة بالسودان وصحراء سيوة في غرب مصر، وحسب المؤرخين كانت منطقة عامرة ماطرة مليئة بالأشجار والأودية والمياه العذبة وكثرة الحيوانات وتنوعها، والتي وجدت آثارها التي لا يمكن لها أن تعيش أو تتواجد إلا إذا كانت تلك المناطق مناطق مطر وعيش، أين تأكل وتشرب وخير دليل على ذلك رسومات الطاسليي، أتاكوس، جبال أوزو في

[1] أنظر الملحق رقم 02 (الهيكل التنظيمي لولاية ورقلة)

جنوب الصحراء، ومن أهم الرسومات الثور والنعام ...، وحقول الصيد والصيادين والدليل الصارخ لوجود الأسد والنمر، ونفس الرسوم التي تواجدت بمنطقة البيض ولبيض ولد سيدي الشيخ وحتى الجلفة شمالا، والسؤال الذي يتبادر في أذهاننا من هؤلاء القوم؟ إن أقوام السمر والبيض منهم الزنوج والأحرار، والإجابة موجودة في كتب الروم والإغريق ومكتوب فيها عن أسماء القبيلة في مرجع كبير لإدوارد حلاق في كتابه عمود السماء، حيث قال فيه إن الجنس يعرف من الاسم، فقبيلة الناسامونيس وهم قوم المجففات الذين سماهم الروم بالسُمر، وكانت تلك القبائل تشكل انزعاجا كبيرا بالنسبة للرومان والإغريق، أيضا قبيلة المازوز، المشوش، المِزْوَزْ أي أصحاب الريش ،وإموكَهَك هم قوم العطش ، قبيلة الأمازيغ وتسمى أيضا باللغة المصمودة بالمَاشُوق ومَاشُوقن بلغة الزناتي الورقلي، وها هو دليل آخر على تواجد تلك القبائل التي كانت في صراع قوي مع الرومان والإغريق ثم البيزنطيين في أقل تقدير من 10 إلى 15 ألف سنة وهناك من يقول بين 50 و100 ألف سنة لتواجد الحيوانات والنقل بالثور الذي استبدل بالجمل ودخل إلى الصحراء حوالي 2400 سنة من ناحية لبدة ليبيا الذي جيء به من المشرق والهند بواسطة قبائل الزناتى التي شكلت تنافسا مع قبائل البُتْرْ والبُرْنُسْ أي الحضارة الوهرانية والعاتيرية القفصية (حضارة بني هلال) من القفصة التي اكتشفت الفيل المَامُوث الذي وجد على عمق 14 كم في حاسي خليفة بمنطقة الوادي[1].

وما يدعم هاته الروايات ساحة الصيد الموجودة في الزربية أو السجادة الورقلية والمرسوم عليها مناظر اصطياد الحيوانات الأليفة والمتوحشة قبل انقراض الشجر والجفاف الذي حل بالمنطقة وبقيت الشجرة الوحيدة المقاومة وهي شجرة النخل في مناطق الخفيف، وادي النسى الذي يقصد به الناسامونيس بعد أن قضت عليهم الرومان والذي يعتبر امتداد لوادي الناموز في شيار والمقصود به النازامونيس في ليبيا أيضا من قبل القبائل الرحل[2].

بعد تأسيس الدولة الفينيقية القرطاجية 3000 إلى 814 ق.م أين انتشرت التجارة وتم تأسيس كل من عنابة وجيجل، بجاية وشرشال في الشمال، كما أسسوا أيضا حصن انقوسة وحصن ورقلة، حيث وجدت آثارهم أثناء بناء مستشفى ورقلة سنة 1907، والتي تعود إلى الفينيقيين وبقيت كلمة كَوَارْتْ أو كَوَارْدْ التي تعني شيخ القبيلة وتوارثتها الأجيال، كما نجد أيضا رسم تَانَات (مثلث مهندس

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، الدليل الإحصائي لسنة2003، الجزائر، 2004، ص ص 3،4

[2] سليمان بن محمد حكوم، **ورقة عبر التاريخ (العصر الحجري –الجزء الأول)**، فيديو منشور في موقع Youtube.Com في 2018/02/02، تاريخ الإطلاع 05/30 /2020 على الساعة 15:00

تعبدي طقوسي) التي قضت عليه الرومان كما أشرنا، وبعد الميلاد جاءت قبيلة جيتولة، أو القِيتُول التي تفرعت إلى بُرنُس وبُتُرْ الذين تفرعوا إلى الزناتى سكان الجنوب والسهول ، وصنهاجة سكان منطقة الشمال ومنطقة أهل الجبال، إن قبائل القِيتول التي حاول كل من يوغرطة وماسينيسا أن يوحدوهم في كيان واحد مع قبائل الشمال، لكن روما قضت على هاته المبادرة، ومن ثم تنقل البربر من الشمال إلى الجنوب تاريكين للروم منطقة الشمال التي كانت المعيشة فيها صعبة للغاية نظرا لكثرة الأمطار والثلوج وكانت أسهل بذلك في الصحراء خاصة في الأطلس الصحراوي، والتي عادت إلى الشمال بضغط من الرومان سنة 98 م، في حين كان القيتول يتعاونون مع الزناتة في ذلك الزمن، وإذا عدنا إلى أهل الجمال (LES CAMULUS) من منطقة سيوة إلى جبال النوبة الذين أسسوا البربر الرحل وهؤلاء من أسسوا البرابرة المستقرين في الجبال الذين وجدوهم كل من يوغرطة وماسينيسا، أما القيتول هم الذين وجدوا من يسمو بالأثيوبيين وذكرهم هيرودوت، أثيوبيا أي الوجوه المحروقة، قبائل الأراثين التي كانت تعيش على الفلاحة وكانوا مستقرين، وأيضا قبائل القرامنت مدينتهم الجرمة نواحي غدامس الذين يعتبرون مزيج من البربر والأثيوبيين، وهذا ما جعل اللون الأسمر ينتشر في هاته المناطق أكثر من الشمال أي الملامح الإفريقية أين حكم الأثيوبيين في القرن الرابع ميلادي المازيس وهي أصل لكلمة مازيغن أو ماشوقن كما أشرنا، الذين تحدث عنهم بن خلدون وقال أنهم من بُر بن قيس دلالة على أنهم أثيوبيون وأتو من تلك المنطقة من جنوب السودان[1].

إن يوغرطة وصل حتى منطقة تقرت وكان يخزن أسلحته في قفصة، وعندما كانوا يتضايقون جراء الحصار والحروب فيذهب إلى باديته ويفرون إلى مناطق الجنوب للتزود بالأسلحة والمؤونة.

أما بالنسبة لأبي يعقوب الورجلاني صاحب الرحلة الحجازية المعروف بابن ورقلة الذي ترجع أصوله إلى زناتى هم جانى جد فريني الذي أنجب بني ورقلان أو ورقلة، وأيضا كل من أبي بكر بن موسى بن سليمان وأبي زكرياء يحي بن علي الوركلاني أو الورجلاني اللذان ينحدران من قبيلة الزيبادي (ZIBADITE) ، التي انشقت عن قبيلة الصنهاجة أيضا إلى أصحاب الهقار في الجنوب وأصحاب الجبال في الشمال وتولت السهول في القرن 01 م، لقد لعبت هاته القبيلة دورا مهما في حروب المغرب بعد الإسلام، إن القائد كلوديوس زيناتوس (المقاتل الشرس) القابع في مدينة شرشال

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، الدليل الإحصائي لسنوات2000،2005، الجزائر، 2001-2006، ص ص 5،12

الذي كان زعيما لقبيلة زناتى التي تنحدر من الشام، في حين كانت قبائل أَدَاسَة، ولِوَاتَا(قبائل تمتد من الأغواط إلى منطقة ريغة)، وزنتان في جنوب ليبيا، ومن انقوسة وسدراته التي كانت مناصرة الدولة، كما لعبت كل من كُتَامَة وصَنهاجة دورا في مناصرة الدولة الفاطمية.

–إن ورقلة فيها الكثير من قبائل زناتى ومغراوة، ايفرن وزندة وزمر، تناوتة، وجرن، تَوَارْتِزَالين، ورقلة، مرنجسة (منطقة أنقوسة حاليا)، قصر ورقلة العتيق المتكون من بني براهيم، بني سيسين، بني واقين، حيث انصهرت تلك القبائل التي في أصلها ثمان قبائل والتي تمثل بدورها الجذر العام للأمازيغية التي استقلت منها انقوسة في قصر لوحدها أما الآخرين فاندمجوا في قصور[1]، إلى أن جاء الإسلام والهلاليون هم من غيروا في الأنماط والقيم والعلاقات وفي الثقافات والقناعات أين اكتسبوا من عادات بعضهم البعض وهذا ما يوجد في متحف ولاية ورقلة الصحراوي الذي تأسس سنة 1938[2]، ونظرا للمكان الاستراتيجي التي تتمتع به المنطقة من الناحية الاقتصادية كانت أطماع العديد من القادة على رأسهم المعز بن زير أمير القيروان في سنة 1037م، والمنصور بن سلطان الحمادي الناصر الذي وصل حتى وادي مية، ويحي بن غانية الميروقي في سنة 1072 لأطماعه التوسعية في منطقة وادي ريغ، وفي سنة 1075 م اجتمع الناجون من الاعتقال ومن القتل لإعادة بناء مدينة ورقلة وتم ذلك، وهي لاتزال شاهدة على ذلك إلى يومنا هذا.

– أكد بن خلدون بأن الإباضية أصبح لهم نفوذ على المدينة منذ النصف الأول من القرن الثامن ميلادي، كما يعتقد المؤرخون أيضا أن الشيخ جادور إمام الإباضية القادم من زنزيبار هو مؤسس المنطقة التي عرفت ازدهارا كبيرا وتطورا في بدايات القرن العاشر منذ وصول الرستميين الفارين من تاهرت المحاصرة من قبل الشيعة تحت زعامة أبو عبيد الله.

فالمتتبع لأحداث بني جلاب سلاطين تقرت الذين لم تسلم منطقتهم من الأطماع العثمانية، حيث أنه في سنة 1535 التي كانت سنة حاسمة بالنسبة للأتراك عندما استولوا كليا على واحات الجنوب القسنطيني من قبل الباشا صالح رايس الذي قاد حملة على تقرت وورقلة سنة 1552 إلى

---

[1] سليمان بن محمد حكوم، **ورقلة عبر التاريخ (الجزء الثاني والثالث والرابع)**، فيديو منشور في موقع Youtube.Com في 2018/02/02، تاريخ الإطلاع 2020/ 05/31 على الساعة 15:00

[2] --,**Ourgla Histoire Et Civilisation**, documentaire publié sur you-tube.com,le 02/02/2018 , vu et consulté le 30/05/2020 à 22 H00

غاية 1827 أين أدرك الإخوة العيني سيدي محمد التيجيني إلزامية محاربة الأتراك بعد استلائهم على المنطقة جامعا قبائله وجيرانه طالبا يد المعونة لإعادة البناء والتشييد[1].

ولم تسلم أيضا من أطماع الغزو الفرنسي أين مرت بعدة مراحل ففي سنة 1849 عين سلطان أنقوسة خليفة على ورقلة التي خضعت للسيادة الفرنسية وبعد سنتين قام عرش سعيد بن عتبة الذين قاموا بثورة تحت قيادة بن عبد الله.

–في 27 جانفي1854م توغل الجيش الفرنسي بقيادة الكولونيل ديريو إلى وسط ولاية ورقلة ليتم القبض على الشريف محمد بن عبد الله، علما أن بين 1853م و1864م كانت ورقلة تحت حكم أولاد سيدي الشيخ.

– وفي سنة 1863م ثار سي سليمان بن حمزة مدعما من عمه وكل قبائل ورقلة ضد الفرنسيين، وفي سنة 1869م دخل محمد بن التومي بن إبراهيم المسمى بوشوشة، الذي جمع مساندية وعين سلطانا عليهم، لكن الجيش الذي قاده الجنرال لكروا فوبوا (Lacroix Vaubois)أجبروه على مغادرة المدينة في شهر جانفي 1872م وأرغم السكان على دفع ضريبة الحرب انتقاما منهم، أما منازل بني سيسين فقد هدمت كلها، ونظرا لحالة اللاأمن التي كان يعيشها في القصبة الأغا الجديد بن إدريس المعين من قبل الفرنسيين استقر في قارة بامنديل، التي تسمى حاليا قصر بن إدريس الذي لايزال أطلاله شاهدة إلى يومنا هذا [2]، والذي تمت عصرنته بمدن جديدة تدخل في إطار تحديث المدن وعصرنة المناطق الحضرية كالقصبة الشبكة المعمارية الورث الأكبر والأكثر محافظة عليه خاصة في ورقلة، حيث كانت تضم عدة تجمعات سكانية وبشرية في بدايات تأسيس الدولة، ومن ثم مشكلة قصورا حولها لتشكل في آخر المطاف القصبة، في دراسة معمقة ومصممة للمقاومة لعلاقتها بالمناخ، كما تتميز بأبوابها التي لها علاقة بزعماء القبائل ونجد منها باب عمار، باب لالة منصورة لزعماء بني براهيم، باب الربيع، باب السلطان بواسحاق وباب أحميد لزعماء بني سيسين، ولقد شهدت القصبة ترميما للحفاظ على الإرث المعماري والتاريخي لها وللمنطقة، والمسجد الإباضي بمعماره الإسلامي العربي[3].

---

[1] M Dumas**, Le Sahara Algérien : Etudes Géographiques, Statistiques Et Historiques Sur La Région au Sud Des Etablissements Français En Algérie**, France : Bnf Gallica,2017, P 51

[2] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، الدليل الاحصائي لسنة 2000، الجزائر، 2001، ص ص 3،4

[3] سليمان بن محمد حكوم، **ورقلة عبر التاريخ (الجزء الثاني والثالث والرابع)**، فيديو منشور في موقع Youtube.Com في 2018/02/02، تاريخ الاطلاع 2020/05/31 على الساعة 19:00

– في سنة 1878م ما يؤكد تاريخ المنطقة هو عثور الفرنسيين على مقالع للحجارة المنحوتة ورؤوس السهام، بيض النعام وبعض الأواني الفخارية، ولايزال متواجد جزء منه في متحف الولاية إلى يومنا هذا.

– في سنة 1954م شكلت منطقة ورقلة وتقرت القاعدة الخلفية للمحاربين والمقاومين للاستعمار الفرنسي الذي كان يعتبر مركز عبور مهم بالنسبة للمجاهدين والتسلح وجلب المؤونة والتزود[1]، ونظرا لغاية المنطقة الاستراتيجية والبعيدة عن الأنظار والشبهات لتميزها بالانكشاف والتي تم إضافتها سنة 1956م كمنطقة سادسة للدعم اللوجيستيكي المادي والمالي للخطوط الأمامية لجيش التحرير الوطني في خطين اثنين أولهما التسليح والتموين الذي كان بطلب من القائد سي الحواس (ورقلة، وادي ريغ) على إثر اجتماع 1956/11/29م، الذي خرج بقرارات جد مهمة من بينها أن تبقى مدينة متخفية قدر الإمكان ومنع المجاهدين من المشي لأكثر من أربعة أشخاص، إضافة إلى اعتماد مركز ومخبأ الإباضي يحي قوادري الذي كانت تمرر من خلاله الأسلحة والمؤونة في أنابيب من البلاستيك والتمر، والخط الثاني الناشط في الجنوب الشرقي لمنطقة حاسي مسعود–المغير الذي كانت تنشط فيه الخلايا السرية والمتكونة من أربعة عشر خلية التي اكتشفتها الكتيبة الأولى للقوات الخاصة الفرنسية بعد احتلالها للمنطقة سنة 1957م وفي بعض الروايات الشفوية تذكر بين 1956 و1958.

– تشتهر ولاية ورقلة بمنطقتين اثنتين لعبتا دورا مهما في تاريخ المنطقة أولهما منطقة تقرت التي كانت بها محطات تاريخية كبيرة ابتداء من القرن 10 والحادي عشر حتى نهاية الثورة المجيدة، ومنطقة حاسي مسعود التي نسبت إلى قصة ذلك الشيخ البدوي روابح مسعود بن عمار الذي قدم إلى المنطقة مع عائلته من منطقة متليلي الشعانبة باحثا عن المرعى أين طاب له المقام بعدما حفر بئرا ووجد ماء وفيرا على عمق عشرين مترا، منذ ذلك الحين صارت تسمى نسبة لصاحبها مسعود، والتي تتميز بثلاثة أحداث تاريخية هامة أولها أين احتلت المنطقة صدارة الاهتمام سنة 1956م عندما تدفق البترول لأول مرة وكانت الثورة في أوج عطائها، أين ازدادت مطامع المستعمر والمساومة في فصل الجنوب عن الشمال وباقي الوطن، أين كانت أولى خطوات جس النبض لفصل الصحراء من قبل ديغول، لويس جوكس وماكس لوجان وهو ما طُرح في مفاوضات ايفيان، والثاني كان في فيفري 1971م والإعلان الشهير لتأميم المحروقات والتي أصبحت تحتوي في بضع سنوات فقط على أكثر

[1] مديرية البرمجة متابعة الميزانية لولاية ورقلة، دليل الإحصائيات لسنة 2003، الجزائر، 2004، ص ص 6،12

من 900 بئر والأحواض التابعة لها، والحدث الثالث الذي أحدث تحولا تاريخيا سنة 1984م أين أصبحت لأول مرة إقليم بلدي بموجب التقسيم الإداري للبلاد أين تحولت إلى منطقة صناعية بامتياز تتوفر على كل المقومات الخام الحضارية و المؤسسة للتطور الفعلي[1] في صورة أبوظبي الجزائر ماحية بذلك كل صور الخيم والقواعد في نسق عمراني فريد من نوعه، لكن هل تحقق ذلك؟ وما هو الدافع الذي أدى إلى عرقلة ذلك؟ بالرغم من صدور المرسوم رقم 03-321 المتعلق بإنشاء المدينة الجديدة لحاسي مسعود[2].

– إن سجل المنطقة حافل بعدة معارك منها معارك الوادي، المغير، طيبات، جامعة، تقرت، معركة لبرق في 25 ماي 1958م ضواحي الحجيرة، معركة القرادش بتماسين في 28أكتوبر 1958م، معركة لمقارين وعدة انتفاضات أخرى على غرار انتفاضات وادي ريغ كامتداد للمنطقة.

– يختلط الاقتصاد بالدين والمجد التاريخي والسياسي للمناطق، هذا الذي أغرى فرنسا وزاد من أطماعها، الأمر الذي تفطن له سكان ولاية ورقلة ممثلين لكل الجنوب، حيث في سنة 1962م أين خرج سكان ولاية ورقلة في 27 فيفري 1962 رافعين شعارات استقلال الجزائر، هذا الحدث لعب دورا مهما في مسار المنطقة أين خرج أيضا سكان سوق الحجر وعلمت به السلطات الفرنسية مما جعلها تؤخر موعد الطائرة المقلة للوفد الفرنسي المكلف بمشروع فصل الصحراء إلى ما بعد زوال ذلك اليوم، حيث انطلقت عندها المظاهرات من سوق الأحد باتجاه مقر ولاية ورقلة القديمة، أين رفع المؤطرون السلميون الأعلام الوطنية ورددوا شعارات منددة بالسياسة الاستعمارية الرامية إلى تقسيم الجزائر ورفضهم التام لفصل الصحراء الجزائرية مؤيدين بذلك لقرارات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومطالبين بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الجزائري وجعل جبهة التحرير هي الممثل الوحيد لإيقاف إطلاق النار، ردا على تصريحات "بومبيدو" الذي كان قد أبدى ذلك ظاهرا بداية من مارس 1961 بسويسرا عن رفض أي مناقشة حول الصحراء الجزائرية من الناحية الجوهرية رامية فرنسا بكل ثقلها حول ترسيخ المفهوم الديغولي الساعي إلى بتر الجزائر من صحراءها مع الحضور الفرنسي العسكري

---

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، الدليل الإحصائي لسنة 2000، الجزائر، 2001، ص ص 9،11

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 06-321 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 يتضمن إنشاء المدينة الجديدة لحاسي مسعود، **الجريدة الرسمية**، العدد 58، الصادرة في 20 سبتمبر 2006، ص 5

لحماية الامتيازات الاقتصادية لفرنسا والأقلية الفرنسية سواء[1]، لكن سرعان ما كان رد المستعمر الغاشم بقمع المتظاهرين والحشود بهمجية في حصيلة أدت إلى استشهاد(05) من أبناء المنطقة البررة وتسجيل أكثر من 25 جريحا أولهم الشطي الوكال وفقد ذراع فرحات بن دقيش، وعلى إثر هاته الأحداث التي سرعان ما غيرت مسار المفاوضات التي وصلت إلى طريق مسدود وعجلت بالاستقلال، وتمر الذكرى الثامنة والخمسون وسكان المنطقة يطالبون بترسيم ذلك اليوم يوم للوحدة الوطنية، أين رفض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الطلب طيلة ولايته لعقدين كاملين، أين تعهد المترشح عبد المجيد تبون في تجمعه الشعبي بالولاية يوم 01 ديسمبر 2019، في رده على طلب الترسيم بجعله يوما وطنيا بعد موافقة الحكومة والبرلمان على ذلك، فهل سيتحقق هذا الوعد في الأيام المقبلة " تحت شعار لا لفصل الصحراء.. قضيتنا الانتصار والوحدة ".

[1] لحسن زغدار وآخرون ، **نهاية حرب التحرير في الجزائر ، اتفاقيات ايفيان** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص ص 22،33

المبحث الثاني: البعد الأمني وأزمة التنمية المحلية بولاية ورقلة.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية في الجزائر والمنطقة محل الدراسة.

لقد أصبح من الصعب الحديث عن المقاربة الأمنية نظرا للتحولات الرهيبة التي يشهدها العالم يوما بعد يوم، خاصة بعد الحرب الباردة في جملة من الدراسات والسيناريوهات الأكاديمية محتكمة بدورها إلى عدة تصورات واقعية، كون قضية الإسهام الواقعي والتنبؤ لمستقبل السياسة الدولية أدى إلى طرح إشكالية نظريات العلاقات الدولية ومؤسساتها الفاعلة في أدائها الجوهري لتحقيق معادلة الأمن الدولي وحتى تعزيز الأمن الداخلي للدول والأقاليم، إنّ تسارع الأحداث في العالم أدى إلى التغير المستمر في المفاهيم التقليدية وأعطت الفرصة لظهور مدارس ومقاربات جديدة تُعنَى بمفهوم الأمن وإخراجه من مفهومه التقليدي إلى المفهوم الشامل في مقاربة الأمن الإنساني منتمية بذلك إلى ما وراء المنظور التأملي في العلاقات الدولية، وكون الجزائر دولة وطرف ضمن هاته المعادلة نظرا لجيوسياسيتها باعتبار الجزائر نقطة تقاطع لثلاث مجالات جغرافية حيوية متمثلة في إفريقيا، المنطقة العربية، منطقة المتوسط وهمزة وصل استراتيجية بين ما هو شمالي أوربي (حوض المتوسط) والثاني في عمقه الإفريقي، لذا أضحت الجزائر تهتم بالمقاربة الأمنية باعتبارها صمام الأمان للمواطن (الإنسان) والدولة معا في ظل التحولات والتهديدات الجديدة التي أفرزتها الاضطرابات الأمنية والفراغ السياسي المشهود.

أ/ تعريف العقيدة الأمنية: أصلها لاتيني (Doctrine)و(Doctrina)وتعني تعليم، نظرية ومنهجا، وهناك من يرى العقيدة الأمنية أنها تصور أمني يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، والتي تعتمده في مرجعيتها على الأطروحات النظرية التي تتبناها الدول وصناع قراراها بتحديد أفضل أسلوب لتحقيقها، كما يمكن أن يكون لها بعد أيديولوجي في نظام فكري متجانس يعمل في تناغم ويوفر تفسيرات معينة للواقع والدافع لتبني هاته القوى النافذة في المجال الأمني لتلك التفسيرات والرؤى[1] .

[1] سليم بوسكين ،" العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد 10، عدد 02، الجزائر، 2019، ص ص 1330،1331

– كما تعرّف العقيدة على أنها مجموعة من القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المُنظِمَةُ والمترابطة التي توجه السلوك الأمني للدولة وقراراتها على المستويين المحلي والخارجي والمحددة لإدراك القادة لبيئتهم الأمنية وكيفية استخدام القوة الوطنية بمختلف أشكالها السياسية، الاقتصادية والعسكرية لتطبيق مبادئ تلك العقيدة وأهدافها على أرض الواقع[1].

– وفي تعريف آخر هو إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخليا وخارجيا وينعكس ذلك في عملية صياغة المنظومة الأمنية للدولة بشكل توافقي أو تعارضي مستندة بذلك إلى مقوماتها وإمكانياتها الداخلية وارتباطها بتموقعها في النظام الدولي[2].

ب/ مرتكزات العقيدة الأمنية في الجزائر:

إن محور اهتمام الجزائر بقضية الأمن راجع إلى تجربة الأزمة الأمنية التي مرت بها (العشرية السوداء)، إضافة إلى أحداث سبتمبر 2001، ويتبع في حقيقة الأمر إلى المعرفة العميقة لمختلف المصادر التي يمكن أن تهدد قدراتها وامكانياتها وحدودها التي تعتبر أحد أهم ركائز السياسة الأمنية والدفاعية، ومن هنا تبلورت ركائز العقيدة الأمنية نتيجة لمجموعة من العوامل التاريخية، الأيديولوجية والجغرافية والاستراتيجية وهي كالتالي:

1–التاريخية:

يلعب التاريخ دورا مهما في تكوين العقيدة الأمنية للجزائر، والتاريخ يقول ما من دولة دخلت الجزائر إلا وخرجت منها بمقاومة أو ثورة، وكل ما عمله المحتل من أجل طمس الهوية الجزائرية إلا وكانت له بالمرصاد متخذة أشكالا متعددة هدفها الأسمى استرجاع السيادة الوطنية والحفاظ عليها، تعتبر الثورة المجيدة مبعثا مهما لبناء العقيدة الأمنية غداة الاستقلال، حيث ساهمت في رسم المشهد الاجتماعي، السياسي والاقتصادي بغية بناء الدولة القوية، وبناء على تلك العقيدة التي تأبى إلا أن ترسم الالتزامات الداخلية والخارجية بالرغم من التحولات التي تشهدها الجغرافيا السياسية للدولة والدول المجاورة من ناحية المنظور الجيوسياسي، حيث شكلت الجهات الثلاث الشمالية، الشرقية والجنوبية

---

[1] سليم بوسكين، المرجع نفسه، ص 1331.

[2] مبروك ساحلي، " العلاقة بين الأمن والتنمية في دول الربيع العربي –دراسة حالة الأزمة السورية "، **مجلة العلوم الانسانية**، مجلد 30، عدد 02، الجزائر، 2019، ص 265

جبهات الانكشاف، مما انعكس على إصرار الجزائر في تعاملها مع الملفات المتعلقة بالحدود بحزم حيث لازالت تشكل رهانا حقيقيا وتحديا قويا للأمن الجزائري والسياسة الخارجية الجزائرية[1].

2- الجغرافية:

يلعب عامل الجغرافيا دورا مهما والذي حتما يؤثر على طبيعة العقيدة الأمنية للدولة، كون الدولة نقطة تقاطع استراتيجية متعددة الأبعاد، مما يجعلها أكثر تنوعا واستعدادا لمختلف التهديدات الترابية والبحرية، لكن ازدياد التحولات أدى إلى زيادة اعتمادها وارتكازها على العقيدة الأمنية خاصة بعد ظهور عناصر جديدة تمثل تهديدات لا تماثلية حقيقية كالإرهاب، تجار المخدرات، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، أزمات المناخ والمتاجرة بالسلاح والبشر وغيرها، لذا أصبح الأمر ضروريا بالنسبة للجزائر الاستثمار في موقعها الجغرافي لتبرز كقوة إقليمية لا يستغنى عنها في مكافحة الإرهاب، وما سبق ذلك في اعتمادها على طرق أخرى تعمل على الجانب التنموي في إطار العمل على ثنائية الأمن والتنمية، على رأسها فتح باب أسهم الشراكة لتحقيق التنمية الاقتصادية سواء عربية، أوربية، وحتى الدول الأسيوية ودول أمريكا اللاتينية والدول الافريقية الأخرى، ومن ناحية أخرى جعل الجزائر أيضا شريكا استراتيجيا قويا وفاعلا في رسم السياسات الأمنية في المنطقة المغاربية والافريقية وحتى الأوربية (جنوب المتوسط)[2].

3-الأيديولوجية:

إن عامل التاريخ كما أشرنا يحدد المسار بشكل أكبر لأيديولوجية الدول، والجزائر تأثرت كثيرا بهذا، حيث انتهجت المسار الاشتراكي غداة خروجها من الاستعمار بمبدأ المنهج المناهض لكل ما هو مستعمر ومستغل في ظل الحزب الواحد، إضافة إلى دعم قضايا التحرر وتقرير المصير، لاسيما القضية الفلسطينية وظهور قضية الصحراء الغربية، كما كان لها مبدأ الانتماء والدفاع عن القومية العربية ضد الكيان الصهيوني معتمدة في ذلك على المؤسسة العسكرية خارجيا، وجهود التنمية الوطنية على المستوى الداخلي.

---

[1] صالح زياني، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، مجلد 05، عدد 05، الجزائر، 2010، ص 290 .

[2] نور الدين فلاك،" دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 04، عدد02، الجزائر، 2020، ص 1089

لقد جرت التحولات العالمية والداخلية للجزائر بعد الفراغ السياسي في نهاية التسعينات والأزمة الاقتصادية الخانقة لقرابة عقد من الزمن إلى انفجار الأوضاع في أحداث أكتوبر 1988، التي كانت مؤشرا حقيقيا لاختيار مدى جاهزية الأمن القومي بعد اتساع الهوة بين المواطنين والنخبة الحاكمة لاعتبارات سياسية واجتماعية، التي صادفت في نفس الوقت بدورها تصدع المعسكر الشرقي وتراجع أيديولوجيته، لتحل محلها الأيديولوجية الليبرالية التي انعكست بشكل واضح على عمل وطبيعة الأيديولوجية الجزائرية التي ظلت ذلك المصدر الهام للعقيدة الأمنية منذ الاستقلال.

وإيمانا منها بضرورة الخوض في عمليات الاصلاح الاقتصادي والسياسي للدولة كإدارة للأزمة الخانقة وضرورة الخروج بالمؤسسة العسكرية نحو الاحتراف، الأمر الذي أحدث تحولا قويا في العقيدة لتتلاءم والتحول السياسي نحو الديمقراطية ومواكبة التحولات الجديدة التي أخذت تفرضها تحولات الساحة العالمية والاكتساح الليبرالي ككل، إن كل هذا ساهم في إعادة صياغة بعض مبادئ هاته العقيدة وفق التهديدات والأزمات الأمنية الجديدة، وبروز ظاهرة العنف التي لم تر مثيلتها، وباجتماع كل هاته الأسباب التي أدت إلى تشكيل تهديد حقيقي للأمن القومي، مما استلزم إعادة النظر وبلورة العقيدة الأمنية في ظل التعامل مع هكذا ظواهر بمنظوريها الصلب والناعم، إن انتشار التهديدات اللاتماثلية وارتباطها بقضايا الجرائم المستحدثة وغيرها من الجرائم الأخرى، التي وجدت المناخ المناسب لتتغذى وتتقوى منها الجماعات الإرهابية في تنظيم كبير مخطط ومحكم، خاصة في المناطق الصحراوية ذات الحدود الكبيرة.

من خلال ما سبق ومن تتبع مسار وتطور العقيدة الأمنية يدرك جيدا أنه كان وفق التهديدات التي كانت تشكل في كل مرحلة تعاملا جديدا لمبادئ عقيدتها حتى وصلت إلى ماهي عليه الآن، مزيج بين ما هو صلب (داخلي)من تبنيها لهذا المفهوم الأمني في شكله الضيق وبين مفهوم الأمن الإنساني اللين (خارجي) في ظل التحولات التي عرفتها وتعرفها الساحة الاقليمية من توترات متجددة ومتسارعة خلال العقدين الماضيين[1].

4-السياسية:

تلعب طبيعة النظام السياسي للدولة دورا رئيسيا في رسم وصياغة العقيدة الأمنية بغض النظر عن طبيعة المؤسسات سواء الحكومية منها، والمتمثلة في الهيئة التنفيذية مرسمة في رئيس الدولة أو

[1] صالح زياني، مرجع سابق، ص ص 291،292

رئيس الجمهورية الذي يستعين بوزراء حكومته ومستشاري وزارات الدفاع الوطني، الأمن الوطني، الخارجية، أجهزة المخابرات والاستعلامات، وحتى البرلمان بغية رسم وتحديد معالم ومبادئ العقيدة الأمنية للدولة، إضافة إلى المؤسسات غير الحكومية ومالها من تأثير في العمليات السياسية الجديدة والتطورات الدولية الراهنة ومستقبل دولها داخليا وخارجيا منها الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، مراكز البحوث والدراسات، بالإضافة إلى الشخصيات الكبيرة الأكاديمية المتخصصة[1].

ج/ الاستراتيجية الأمنية الوطنية في المناطق الجنوبية الشرقية : إن موقع الجزائر الاستراتيجي نظرا لشساعة حدودها البرية التي تقدر بـ 6443 كم، خاصة في المنطقة الجنوبية الشرقية التي تحتوي على فضاءات حيوية محورية تمكن الجزائر من فتح آفاق التبادل على المستوى المغاربي والافريقي وحتى المتوسطي، والقائمة على منطق إدارة الثوابت السيادية بين مبادئ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار (مبدأ قدسية الحدود) وسياسة حسن الجوار كمورد مهم لفهم التفاعلات الخارجية الجزائرية، إضافة إلى مبدأي حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع ضبط التحرك الديبلوماسي ضمن الجماعات الافريقية، العربية والمغاربية، في حين أصبحت محاصرة من عدة جبهات تُمَارِسُ عليها ضغطا كبيرا على غرار قوى الدفع الجنوبية وقوى الجر في الجهتين الشرقية والغربية.

ولا يمكن أن يأتي هذا صدفة، كون مرجعيته تعود إلى الثقل التاريخي والسياسي والاقتصادي والجغرافي الذي كان له أثر في صياغة التصور الأمني كما أشرنا سابقا، في حين ظلت الجزائر ملتزمة بخياراتها الدستورية والمؤسساتية، التي كانت دائما ما تتغنى في الخطاب الرسمي بتوجهات الدولة[2].

وبالرغم من الاهتمام الموجه للعقيدة الأمنية بقصورها ووقوعها في فخ الأيديولوجية والسير على الثوابت نظرا لظهور عصر التحولات الهيكلية والبنيوية الجذرية في خضم المزاحمة الاستراتيجية على الاستئثار بالزعامة الافريقية، إلا أن العارفين وفقهاء الدوائر الأمنية يعرفون جيدا أن مرد ذلك إلى الدروس المستخلصة من تجربة عقد دموي محتقن، إضافة إلى غياب السياسة التنموية وغموض

---

[1] نورالدين فلاك، مرجع سابق، ص 1093

[2] مولود بلقاسمي،" الإدراك الاستراتيجي كمدخل لفهم الأمن الوطني والاستراتيجية الدفاعية للجزائر"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، مجلد04، عدد02، الجزائر، 2018، ص 877

الاصلاحات الهادفة وانتشار الفقر والحرمان والشعور بالتهميش والاقصاء، حيث أصبحت هاته الفضاءات مصدرا ولادا وملاذا نوعيا لعدة ظواهر سلبية وتهديدات حقيقية يمكن أن تُعجِزَ الآلة العسكرية والحلول السياسية التي تثبت في كل مرة محدوديتها على أرض الواقع عبر كل الأصعدة خاصة اجتماعيا، والتي يمكن لها أن تتحول صيدا سهلا لمختلف الإغراءات الخارجية والتهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود كون الامتداد الجغرافي عادة ما يكون مستقطبا لجحافل الشبكات الدولية للمهاجرين غير الشرعيين الفارين من مناطقهم التي دمرتها الصراعات والحروب الأهلية، الاثنية والعرقية واتساع دائرة العنف الدولية.

إن تأمين منطقتي الجنوب الشرقي والجنوب الكبير بما يستجيب للاستحقاقات الأمنية الأكثر ديناميكية لتبني استراتيجية معينة والحد من التداعيات الأمنية المتصاعدة في طريق فضها عن طريق الشراكات الأمنية لتكوين المسارات الثنائية والمتعددة الأطراف. وبدمج تلك الفضاءات الجيوسياسية التي أصبحت مصدر اكتفاء استراتيجي لمختلف الشبكات النائمة خاصة الجهة الشرقية منها[1].

إن تواجد اثني عشر(12) ولاية حدودية للجزائر مقسمة بين الساحل والهضاب العليا، إضافة إلى منطقة الجنوب شرق والجنوب الكبير شرق متمثلة في 1376 كم مع مالي، 982 كم مع ليبيا، 965 كم مع تونس، 956 مع النيجر، التي تتميز بكبر المساحة وكثافة سكانية ضعيفة، مشكلة لتجمعات سكانية متناثرة ومتباعدة تكون في شكل قبائل أو ما يسمى بالبدو الرحل باعتبار البعد الاقليمي أحد المحددات الجيوسياسية الدافعة لرسم وتحديد نمط العلاقة الدولية وأشكال التفاعل الدولي باستلهامه لوظيفته الجيوبوليتكية من جهة، وهشاشة المنطقة لضعف درعها البشري، من جهة أخرى، بعكس أهميتها الجيوسياسية وما تقدمه من بدائل على غرار الجيوب المائية، الثروة البترولية والأتربة النادرة الأخرى، الأمر الذي يجعل منها مسرحا للتنافس الاستراتيجي متعدد الأطراف.

وحسب ما تشير إليه المعطيات والحقائق فقد أصبح فضاء نشطا ومنطقة مثالية لكل اشكال التجارة المحظورة لصعوبة الرقابة والتحكم فيها وحتى الدفاع عنها فأصبح ذلك يستلزم جهدا كبيرا يؤرق الدول سواء من عدة وعتاد، إلا أن الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي وقدراتها السياسية والاقتصادية بين دول الجوار، وجب عليها أن تكون صاحبة السبق والمبادرة للتنسيق ولعب دور الفاعل الأبرز في

---

[1] جميلة علاق، رباب بولمشاور،" المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، مجلد 04، عدد 02، الجزائر، 2019، ص ص 214،216

صناعة وهندسة المقاربة الأمنية حفاظا على فضاءاتها والفضاءات القريبة منها، لضمان تحجيم التيارات المتطرفة والاستثمار في تلك المتغيرات عن طريق تعزيز الكيانات المؤسسية وخاصة العسكرية منها، مع بلورة الحوار الوطني داخليا لامتصاص الاحتقان المدني والسياسي وكل أشكال التوتر الاجتماعي، خاصة في تلك المناطق وما تعانيه من تهديدات وشعور الاقصاء والتهميش، أيضا من خلال تقوية القدرات الأمنية وتعزيز دولة القانون لفك شفرة الهشاشة وتراجع الانسجام والتوازن المجتمعي عن طريق تطهير الحدود الشرقية ورسم الحدود وتأمين سلاحها واعتمادها على قواتها المسلحة وجيشها الوطني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إضافة إلى اعتمادها على مختلف الآليات الديبلوماسية لاحتواء مختلف أزمات المنطقة، على غرار منطقة الساحل التي تعتبر الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، وما تشكله من عمق استراتيجي في استتباب واستقرار الأمن الوطني وتحقيق الإشباع والتماسك المجتمعي، إن حيوية الأمن القومي للجزائر يرجع إلى خبرتها المكتسبة والمشهود لها دوليا في كيفية التعامل مع مثل هكذا أزمات، حيث كانت أفضل مقاربة دولية في معالجة التهديدات الأمنية، خاصة في منطقة الساحل الافريقي، وحتى قضية ليبيا بتغليب لغة الحوار والعقل على الرصاصة والدبابة والمضي نحو المقاربة الاقتصادية كبديل للتواجد العسكري المكثف لبناء السلام في المنطقة الجنوبية[1].

المطلب الثاني: الأزمات الأمنية في المنطقة وأساليب المواجهة.

تتميز خريطة التهديدات الأمنية في العالم بتغيرها المستمر من نمطها التقليدي أي من التهديدات اللاتماثلية (ASYMETRIC THREATS) إلى صورة أحدث منها، ما يصطلح عليها بالتهديدات الهجينة التي لم تعد تفرق بين الدفاع والهجوم والردع في إطار السياسات المتزامنة لتحقيق الغايات الثلاث، ومواجهة تلك التهديدات التي لم تعد أيضا تقتصر على صور الغزو الخارجي أو السيطرة على المناطق الطرفية للدولة متضمنة بذلك تهديدات غير تقليدية، مثل الحروب بالوكالة اعتمادا على الميليشيات والحركات الانفصالية وعصابات الجريمة المنظمة، والتنظيمات الإرهابية،

[1] حمزة برابح، " الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 02، عدد02، الجزائر، 2017، ص ص 264،267

إضافة إلى الضغوطات الاقتصادية واستنزاف القدرات العسكرية للدولة وإضعافها من الداخل[1] في صورة تعبيرية لزيادة التعقيد والحركية والتطور، الذي يمس الظاهرة الأمنية في حقل العلاقات الدولية وتفاعلها على أرض الواقع خاصة مع التطور التكنولوجي والمعرفي الرهيب، متجاوزة بذلك التفكير الضيق للأمن والتهديدات الأمنية المنحصرة حول أمن الدولة والأمن العسكري، وتوسيعه من خلال التفكير في الفواعل الجديدة المهددة للأمن والتهديدات الأمنية الجديدة.

1-أهمية تحليل البيئة الداخلية كمؤشر لتحليل السياسة الأمنية في المنطقة:

إن تأثير السياسة الوطنية على السلوك الخارجي للدولة يكمن في الدور الذي تلعبه المؤسسات الوطنية كركيزة في التعامل مع الغموض الذي يشمل الشؤون الدولية في سياق تتشكل فيه البيئة الداخلية أي سياق الخلفية التي تستند عليها في رسم السياسة العامة للدولة متمثلة في الرأي العام، الموقع الجغرافي، الأحزاب السياسية، طبيعة النظام السياسي والقيم السائدة في المجتمع المحلي، إضافة إلى الخبرة الوطنية في التعامل مع القضايا الأمنية والسياسية للدولة، والمندرجة ضمن جملة من المتغيرات التي لها دور فاعل في صياغة التعامل الأمني في المناطق المهددة، لا سيما في المنطقة الجنوبية للجزائر، وخاصة على الجبهة الشرقية باعتبارها رقعة انتشار خطيرة منذ تسعينيات القرن الماضي وبعد سبتمبر 2001، وخاصة بعد 2011، وأحداث ثورات الربيع العربي في المنطقة المغاربية المجاورة لحدود الدولة[2]، في متغيراتها الفردية التي ساد الاعتقاد فيها حسب المنظور الواقعي للاتسام بالعقلانية والتفكير من منطلق تحقيق المصلحة من خلال القوة، إلى أن وصل حسب ما ذهب إليه " كريستوفر هيل" (KRISTOPPHER HILL)، أنه يمكن لرئيس الدولة بشخصيته القوية تفسير وجهات نظره لسلوك الدولة في هيكلة وصنع القرار والمواقف المتخذة بشأن الغموض اتجاه مختلف الأزمات، أيضا متغير النخبة له أثر كبير في شكل النظام السياسي الذي يحدد بدوره العقيدة الأمنية للدولة إضافة إلى اتفاقها حول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية لها.

---

[1] محمد يونس، " الاتجاه نحو الاستراتيجيات المركبة في رسم السياسات الدفاعية"، **مجلة اتجاهات الأحداث**، دون مجلد، عدد 19، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص ص 2،3

[2] مولود بلقاسمي، "الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، دون مجلد، عدد11، بيروت،2017، ص 66

كما نجد أيضا المتغيرات السياسية المتمثلة في دور الأحزاب السياسية، ومختلف المؤسسات السياسية كالبرلمان بغرفتيه في تحديد مسار العقيدة الأمنية في الداخل والسياسة الخارجية للدولة وكيفية التعامل وفق مبادئ واضحة وثوابت راسخة متجذرة في قدسية حماية التراب الوطني والحفاظ على السيادة، إضافة إلى بعض جوانب البنية المجتمعية بشكل عام، كحجم السكان ونسبة النمو السكاني وأنماط التدرج الاجتماعي ودرجة التطور المجتمعي، أين تتشكل المتغيرات المجتمعية وتصبح مجموعة من الأفكار والخطابات والقيم والثقافات السائدة في المنطقة كمحور رئيسي لقيام الشرعية المجتمعية المساندة للتحولات الأمنية وضرورة مواجهتها حفاظا على القومية جنبا إلى جنب مع مختلف المؤسسات الأمنية والعسكرية المتواجدة في العمق الجنوبي، إضافة إلى المتغيرات الثقافية التي تكمن في تعددها وأنماط تحديد الهوية الوطنية واستيعابها، وطبيعة العقيدة المجتمعية وقدرتها على التعبئة الشعبية باعتبارها أداة ناجعة في محاربة كل أشكال العنف والانزلاق الأمني تدعيما لليقظة الأمنية والعمل على تفعيلها في تلك الفضاءات[1].

2-العقيدة الأمنية في الجزائر بين الاستمرار، الاستقرار أو التكيف:

نظرا لعدم الاستقرار المتنامي في الإقليم المغاربي الساحلي بفعل التهديدات الأمنية الجديدة والمتجددة التي تطال عمق المنطقة خاصة الجنوبية الشرقية واختراقها من قبل الفاعلين الكبار. إذ أنّ الجدل حول هاته النتائج في المنطقة بات واضحا أين رأى القائمون على تسيير المناطق إقليميا، سياسيا وأمنيا في الجزائر أصبح يقودها يوما بعد يوم إلى مراجعة خياراتها الأمنية الاستراتيجية التي تؤكد صواب تصوراتها في ما يسمى بالعقيدة الاستباقية (حادثة تقنتورين) في ظل تكاثر التهديدات اللاتماثلية في جوار المنطقة، والتوفيق بين ما هو راسخ أمني متجذر في عدم التدخل وأفضلية الحل السلمي من جهة، وبين ما يكسب حجة التدخل العسكري من جهة أخرى، وهذا ما يقوم به الكثير من الفاعلين الدوليين والإقليميين. مما لا شك فيه أن موقع الجزائر ومبادئ سياستها الخارجية يجعلها ترجح الحل السلمي في كل ما يتعلق بخارج الدولة ويهم الجزائر بالدرجة الأولى ، إلا أن ذلك لا

[1] إبراهيم بولمكاحل، **قراءة حول أهمية البنية الداخلية في تحليل السياسة الخارجية**، مقال منشور في موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية Politics-dz.com في 2011/02/19، تاريخ الاطلاع 2020/07/07 على الساعة 13:15

يمنعها من تجديد الهندسة الأمنية باعتبارها محلية وشأن داخلي يقوي من ثقلها الدولي والديبلوماسي في تعاملها مع مختلف القضايا الأمنية[1].

هذا ما جعلها تتماشى مع مقتضيات الضغوطات البيئية والتحديات الإقليمية فكان خيار الجزائر في التحديث العسكري رؤية مهمة تمكنها من حماية مصالحها وترابها وسيادتها معلنة بذلك في تحد صارخ لمجابهة كل الرهانات الإقليمية المتجددة والمتسارعة في المنطقة امتدادا من عمق الصحراء الافريقية إلى حوض البحر المتوسط.

3- التحديثات العسكرية للجزائر:

بعد التجربة المريرة التي خاضتها الجزائر لمدة عقد من الزمن في مواجهة ظاهرة الإرهاب الذي أصبح له طابع دولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى وسيلة لخلق النزاع والصراع في مختلف المناطق المستهدفة من قبل القوى الكبرى في العالم وهذا ما اتضح بصورة جلية بعد سنة 2011 إلى يومنا هذا، وهذا ما جعل الجزائر تلعب دورا رياديا وقياديا في مكافحة هاته الظاهرة ومختلف التهديدات الأخرى، ولأجل تعزيز قيمها العسكرية وعقيدتها الأمنية، وإيمانا بمشروعها العسكري ودورها المستقبلي في المنطقة بدأت الجزائر بمضاعفة ميزانية التجهيز والتسلح منذ أكثر من عقدين، خاصة العقد الأخير الذي أصبحت فيه الجزائر أكثر دولة تسلحا في افريقيا حسب تقرير ستوكهولم سنة 2017، عندما أصبحت تتراوح نسبة استيرادها للسلاح بتمثيله 52% من السلاح الذي تستورده القارة بأكملها[2].

جدول رقم 11 يوضح حجم التسلح والانفاق العسكري في الجزائر من 1999-2019

الوحدة: مليار دولار

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
4.008	**3.416**	**3.332**	**3.183**	**2.799**	**2.860**	**2.799**	**2.557**	**2.204**
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
10.552	**10.520**	**10.056**	**8.732**	**8.084**	**7.682**	**5.368**	**5.072**	**4.670**
						2019	2018	2017
						10.334	**9.584**	**9.993**

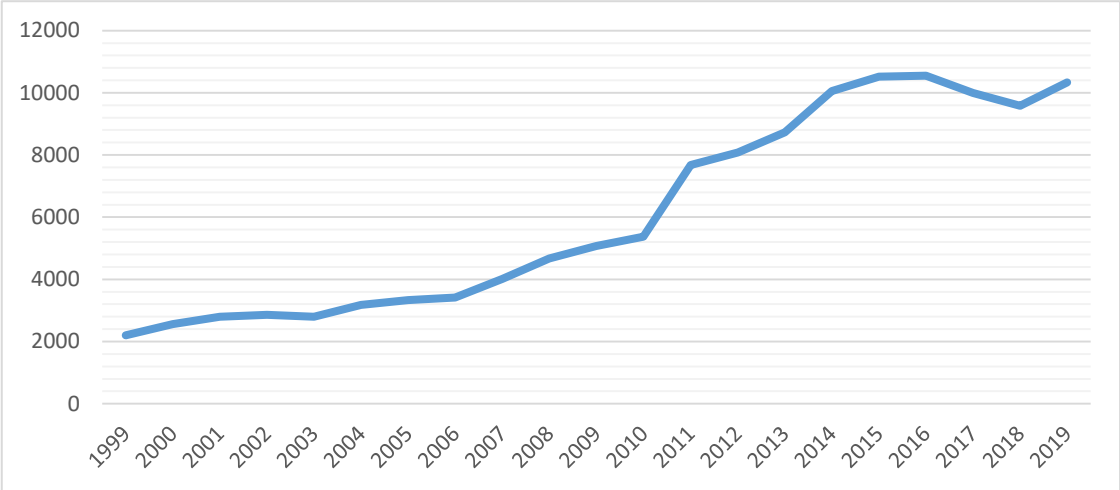
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع www.sipri.org تاريخ الاطلاع يوم 2020/07/01 على الساعة 20:00

[1] عبد النور بن عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئية الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018 ، ص ص 5،7

[2] معهد ستوكهولم، **الجزائر الأولى إفريقيا في الانفاق العسكري**، مقال منشور في موقع arabi21.com/story/1177470، 2019، تاريخ الاطلاع 2020/07/01 على الساعة 18:00

شكل رقم 11 يمثل حجم التحديثات العسكرية في الجزائر من 1999-2019

الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالب

من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه والمنحنى البياني الممثلان لحجم الانفاق العسكري للجزائر طيلة عقدين من الزمن، نجد أنه من الطبيعي جدا بعد الأزمة الأمنية الخانقة التي عاشتها أن تكون لها الرغبة الجامحة في المضي قدما نحو تبني استراتيجية لتعزيز المنظومة العسكرية بثنائية العدد والعتاد ، قصد إعادة النظر في جاهزية أمنها وجيشها لحماية كل حدودها، حيث في سنة 1999 كانت قيمة الانفاق العسكري تقدر بـ 2.20 مليار دولار، حتى سنة 2003، أين فاقت عقبة ثلاثة (03) ملايير دولار، وكان من المتوقع جدا زيادة الانفاق العسكري تماشيا مع الأوضاع الإقليمية والعالمية وانتعاش الأوضاع الاقتصادية في البلاد حتى لامست سنة 2007 وفاقت عتبة الأربع (04) ملايير دولار، وكانت سنتي 2009 و2010 الانطلاقة الحقيقية أين تعدت سقف الخمس(05) ملايير، وبدء من سنة 2011 بدأ منحنى الانفاق العسكري في التصاعد نحو الذروة أين ظهر للعيان التوجه العسكري للدولة في زيادة حجم الانفاق في ظل البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر اقتصاديا وسنوات الثورات العربية وتأثيراتها الأمنية، أين سجل مبلغ الانفاق خمس أضعاف سنة 1999 بعشر ملايير(10) دولار سنويا بذروة دامت لأكثر من أربع سنوات ، ومنذ سنة 2014 إلى غاية 2019، تم تسجيل انخفاض طفيف في حجم الانفاق بـ 9.58 مليار دولار سنة 2018، لتصل إلى المرتبة العشرين في التصنيف العالمي للدول الأكثر تسلحا ضمن تصنيف أكبر القوى في

العالم متجاوزة بذلك دول الجوار واحتلالها التصنيف الأول إفريقيا[1]، حيث أن 75 % من السلاح الجزائري روسي الصنع، وبهاته المعطيات أصبحت الجزائر شريكا مهما للحفاظ على الاستقرار الأمني في منطقة شمال افريقيا، خاصة بعد زيادة فشل دول الجوار وما تعانيه من مشاكل أمنية وسياسية وهشاشة في المجالات الأخرى، إذ يعتبر ذلك قاسما مشتركا يشكل تهديدا صارخا على مستوى المنطقة الجنوبية الشرقية للجزائر .

3-1- المشاريع الدولية والتنافس الدولي في شمال إفريقيا: إن منهجية الجزائر المدروسة من ناحية الانفاق العسكري والتسلح الضخم الذي عرفته مقابل التهديدات الخارجية وعمق المشاكل الداخلية اجتماعيا واقتصاديا وحتى ثقافيا، على غرار تحدي التنمية والتهديد الكبير الذي يواجه الأمن القومي للبلد، الأمر الذي أجبر الجزائر على تبني مخطط ثلاثي الأبعاد واحتواء الأزمات الأمنية وصناعة القرار من خلال القوة الديبلوماسية التي تتمتع بها الجزائر وعلاقتها مع القوى الفاعلة وجعلها تحافظ على مسافة واحدة بين جميع الفاعلين خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، الصين، في كنف التنبؤ بتراجع الدور الفرنسي في المنطقة، مما جعلها تستثمر في الثورات والخلافات الإقليمية مع الحدود الجزائرية، إضافة إلى استثارة الأزمة الليبية من خلال توفير الدعم اللوجيستي لبعض الجماعات الإرهابية العابرة للحدود واستيراد أكبر عدد من الجنسيات وتسخيرها في العمل الإرهابي بمنطقة الساحل وليبيا على وجه الخصوص امتدادا من الشرق الأوسط وصولا إلى العمق الإفريقي، وهذا ما أثار المخاوف وجعل مصالح الدولة مهددة لخدمة المصالح الخارجية للدول الطامعة، إن التسلح الهام للجزائر المسجل في الخمس(05) سنوات الأخيرة يعتبر رسالة قوية ومشفرة للفاعلين في المنطقة سواء من ناحية تصاعد التهديد الإقليمي من جهة، وتوفر الخيارات الاستراتيجية من ناحية التحالفات الدولية على كل الأصعدة وصفقات التسلح على وجه الخصوص، من جهة أخرى.

إن التوجس الأمني الذي ساد الحدود واحتمالية المتابعة للأدوار التهديدية خاصة على مستوى المناطق الطرفية لمنطقة الجنوب الشرقي، وخير دليل على ذلك تعزيز منظومة الدفاع الجوي عن الإقليم وصفقة صواريخ S400، وامتلاك الجزائر لهذا السلاح المتطور جدا احترازا لإدارة سيناريو

[1] Ahmed Oul, **L'Algerie Et Le Maroc Parmi Les Plus Gros Achteurs D'armes En Afrique**, Rapport Publié Le 24/04/2020, Consulté Le 24/08/2020 à 22 H00

تعرض الجزائر لهجوم جوي من قبل أي قوة كانت، وهذا ما جعلها تدخل ضمن أحسن عشرة أنظمة للدفاع في العالم[1].

3-2- المعضلة الأمنية والأزمات الإقليمية في المنطقة: إن الظروف الإقليمية المحيطة بالحدود الجزائرية والحالة المستمرة من الشك وعدم اليقين في المدركات الأمنية للدولة تجعل من الانفاق وسيلة للدفاع بغض النظر عن أي طرف يراها هجوما ومصدرا لتهديد رسمي لأمنه القومي، كون أكبر تبرير للتسلح الذي باشرته الدولة في منطقة شمال إفريقيا لاستدراك الأوضاع الأمنية والسياسية، الاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة التي تشهدها المنطقة ككل، ولكون الجزائر وجدت نفسها محاطة بسياج من الأزمات الأمنية في كل حدودها تقريبا، وما أدراك ما حدود الدولة الجزائرية، على غرار الحدود الشرقية، كما سبق الذكر، فيما يتعلق بالحدود المشتركة مع ليبيا بـ 982 كم هو ما جعلها في وضعية صعبة جدا لتأمين هاته الحدود الصحراوية التي تعرف نشاطا إرهابيا كثيفا، إضافة إلى الحدود البرية التونسية التي تشهد اضطرابا سياسيا منذ سنة 2011، دون نسيان مناطق الدفع من الحدود الجنوبية الأخرى التي تعتبر امتدادا لمنطقة الساحل الافريقي بالإشارة إلى جماعة الأزواد الانفصالية وأزمة أقلية الطوارق الرامية في عمقها إلى استراتيجية التجزئة وإعادة مشروع فصل الصحراء الجزائرية.

3-3- الطبيعة العسكرية لصناعة القرار(قرار النخبة): الرغبة المتواصلة للجزائر في الرفع من ميزانية التسلح نظرا لمختلف الظروف غير المستقرة، يستوجب إحكام القبضة الأمنية واختبار جاهزية القوة العسكرية لأي طارئ خاصة في ظل الأوضاع الأمنية المعاشة، في حين صانع القرار يراها دائما مصدر استغلال من قبل جهات أخرى تريد زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي للبلاد، لذا كلما كان الفاعل العسكري يهيمن على القرار السياسي زاد التسلح بكل أنواعه، وبالتالي يتشكل المدرك الأمني ويتم التمييز بين الصديق والعدو ويُحَدَدُ ذلك بقوة العقيدة الأمنية للدولة[2].

4-أهم الأزمات الأمنية في المنطقة والسياسة الدفاعية للجزائر: إنّ مقاربة التنافس الدولي وخلق بؤر التوتر ومناطق النزاع جوار الجزائر، ستؤثر حتما على جملة من القطاعات الحساسة، لا سيما الحفاظ على سيادة ترابها في ظل صراع قوي بين ما هو مبدأ في العقيدة الأمنية وحتى في السياسة الخارجية

---

[1] تقرير منشور في موقع www.sipri.org ، تاريخ الاطلاع 2020/07/01 على الساعة 22:00

[2] جلال خشيب، **رؤية جزائرية: لماذا تتسلح الجزائر عسكريا ؟**. تركيا: المعهد المصري للدراسات،2019، ص ص 9،3

لها وفق جدلية الاستمرار أو التكيف. ومن أهم الأزمات التي تشكل تهديدا صريحا للجزائر في المنطقة الجنوبية نجد ما يلي:

4-1 الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري: إنّ تمدد الدولة الإسلامية غرب دولة ليبيا يجعل الجزائر أكثر عرضة للتهديد ومعارضة صناع القرار في الجزائر لأي تدخل عسكري في ليبيا دوليا كان أم عربيا[1]، مما يجعل الجزائر تعيش بين تقوية المناعة في مجابهة تسلل عناصر الدولة الإسلامية (الإرهاب الدولي)، وهشاشة الدولة الفاشلة في السيطرة على الأوضاع الأمنية والسقوط الحر لأنظمتها السياسية، حتى وإن كانت هناك اتفاقيات تعاون وشراكة عسكرية بين مالي والنيجر، موريطانيا والجزائر، إلا أنها أثبتت فشلها بعد عملية اختطاف الرهائن في حادثة تقنتورين بعين أمناس، وحادثة اختطاف والي ولاية إليزي محمد العيد خلفي أثناء عودته من مهمة رسمية بعد احتجاجات أهل منطقة تيمراولين التي تقع بـ80 كم جنوب بلدة الدبداب المُطالِبة بالتنمية، من قبل مسلحين بالقرب من الحدود الليبية، أين نجحت السلطات الليبية من تحريره على بعد 150 كم داخل الأراضي الليبية[2]، ومن خلال هاتين الحادثتين المتتاليتين أدركت الجزائر أن أمنها القومي واستقرار منطقتها خاصة الجنوبية الشرقية مهددة بأزمات جد حساسة، وأنه لا يمكن أن يتحقق ذلك بمجرد تأمين الحدود الجغرافية ، بل أصبح ضرورة قصوى تتعدى الفضاءات الجيوسياسية المحاذية وحتى البعيدة بسبب تنامي التهديدات والفواعل غير الدولاتية إقليميا ومحليا، وعلى إثر هذا وجدت الجزائر نفسها في مأزق أمني خطير أمام عدم فعالية الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في الواقع، إضافة إلى ضعف المنظومة المؤسساتية أمام محدودية القدرات المالية والأمنية (العسكرية) لدولة ليبيا وحتى دول الساحل الافريقي بصفة عامة، مما جعل الجزائر تتحمل تكلفة أمنها وأمن جيرانها من خلال مختلف المساعدات العسكرية، وحتى الاقتصادية الأمر الذي أصبح يشكل عبئا على ميزانية الدولة لاستفحال ظاهرة الجريمة المنظمة والاستثمار في الصراع الاثني والقبلي والديني لافتعال مختلف الأزمات أمنيا[3]، وعليه، لابد للجزائر من العمل على استراتيجية أكثر فاعلية فيما يخص مبادئ سياستها الخارجية ومن

---

[1] محمد سعيد القشاط، **ليبيا والعلاقات التاريخية مع دول الجوار**. ط1، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2017، ص 155

[2] ن. محمد، **الجزائر: إطلاق سراح مسؤول حكومي اختطف وأقتيد داخل ليبيا**، مقال منشور في موقع bbc.com/arabic/middeast في 2012/01/17، تاريخ الاطلاع 2020/07/06 على الساعة 20:45

[3] حكيم غريب، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري**، مقال منشور في موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية politics-dz.com ، تاريخ الاطلاع 2020/07/07 على الساعة 18:00

ضمنها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتكثيف الدور الديبلوماسي الموجه لتسوية الأزمة الليبية بما يخدم مصالحها ورؤيتها للحل الأفضل لكي تكون أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات والتحديات من خلال مراعاة الفصل بين الرضا الفرنسي والأمريكي في المنطقة خاصة، وضرورة الانفتاح من أجل دعم العمل الميداني في تكثيف المشاورات الليبية الليبية[1]، الأمر الذي يفصل بشكل نهائي في أزمة الشرعية الليبية، الحل الذي يسمح بتحديد حكومة وفاق وطني ويعتبر ذلك بمثابة الإعلان الرسمي عن الانطلاق الجديد للمسار الطبيعي في ليبيا وبالتالي يمكن إيجاد عدة حلول بين البلدين خاصة الأمنية منها والاقتصادية وما تعانيه من التخلف التنموي.

المطلب الثالث: آثار الأزمات الأمنية على إقليم الجنوب الشرقي في ظل ثنائية الأمن والتنمية.

إن بروز التحديات والتهديدات الأمنية وانتشار الجريمة المنظمة متمثلة في الهجرة السرية، الإرهاب، تجارة الأسلحة والمخدرات، في ظل عدم الحرص من قبل هاته الأقاليم (دول الجوار)على ضبط الأمن داخل حدودها وأقاليمها من جهة واسداء التعاون المحتوم لإنهاء مثل هكذا أزمات، كون اللاأمن يعتبر من المعيقات الأولى لمقومات النهوض الاقتصادي لأي دولة كانت إضافة إلى التوزيع غير العادل للثروات[2] والجهود للقضاء على الفقر ومحاربة كل أنواع التهميش والاقصاء الذي يعتبر بدوره محرك أساسي لاستتباب الأمن الإنساني في المنطقة.

لقد شكلت هاته الثنائية معضلة ضمن هذا الإطار في تجديد المفاهيم والعمل عليها في شكل مقاربات وتبنيها في استراتيجيات، في نظرة شاملة مشتركة ترمي لتحقيق التنمية والتقليل من حالات البؤس الاجتماعي والخوف في ظل هشاشة الأوضاع التي تشهدها المنطقة إلى يومنا هذا، متأثرة بذلك ومسجلة لأدنى مستويات النمو الاقتصادي والاندماج المجتمعي صماما الأمن والتطور[3]، إنّ إشكالية

---

[1] حوسين بلخيرات، **الجزائر والأزمة الليبية: نحو استراتيجية أكثر فاعلية**، مقال منشور في موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية politics-dz.com ، تاريخ الاطلاع 2020/07/07 على الساعة 18:30

[2] Jean denis crola et autres, **Sahel : Lutter contre les inégalités pour répondre aux défis du développement et de la sécurité**, Royaume-Uni : Oxfam house, 2019, p 4

[3] مبروك ساحلي، "العلاقة بين الأمن والتنمية في دول الربيع العربي دراسة حالة–الأزمة السورية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، مجلد 30، عدد 02، الجزائر، 2019، ص ص 268،269

العلاقة بين الأمن والتنمية أو بالأحرى بين اللاأمن والتنمية في شكلها التكاملي أو النسبي، مؤكدة بذلك أنه كلما توفرت التنمية زاد الاستقرار الأمني (التنمية المحلية مرهونة بحالة الأمن من عدمه).

لقد سارعت الجزائر للعمل على تحمل أعباء هاته المقاربة في شتى الميادين متخذة بذلك المجالات المحورية لإنجاحها دون إغفال التنسيق وبذل الجهود بين المدنيين والمؤسسة العسكرية في توليفة ذات هدف سامي رامية بكل ثقلها في إطار التعاون الإقليمي واحترام مبادئ سياستها الخارجية والأعراف الدولية المتفق عليها في هذا الشأن وكانت كالآتي:

أ/التنسيق الداخلي متعدد المجالات لتحقيق الأمن والتنمية في المنطقة:

لقد شكلت الفوارق الإقليمية خاصة بين الأقاليم الجنوبية وباقي الأقاليم الأخرى شرخا حتى داخل الإقليم نفسه، وهذا راجع لعدة أسباب منها كبر المساحة، المطالبة بالتنمية المحلية وتوفير الأمن من قبل قاطنة الإقليم في ظل الإصرار الحكومي واعتماده على التنظيم الإداري غير المتوازن في التخطيط المركزي والميل إلى التهدئة، وعدم ترتيب أولويات التنمية في تلك المناطق إلا بعد موجة الاحتجاجات التي بدأت تشهدها المنطقة مثل أحداث ورقلة في شهر فيفري 2013، عندما تظاهر مجموعة من الشباب العاطلين عن العمل أمام مقر الوكالة الوطنية للتشغيل بورقلة وقام البعض منهم من متخرجين الجامعة بحرق شهاداتهم، أين تم مواجهة ذلك الأمر من قبل قوات الأمن بأساليب قوية جدا إن لم نقل عليها قمعية (الغاز المسيل للدموع، الضرب والتفريق بالقوة)، إضافة إلى ممارسة التخويف والاعتقال والمحاصرة الأمنية، مما أثار حفيظة الساكنة واتساع مظاهر الرفض المطلق لهاته التغذية العكسية من قبل السلطات الأمنية، فاتسعت دائرة العنف والاحتجاجات وظهور شعارات التهميش، الاقصاء، ضعف التنمية، أزمة السكن، البطالة على رأس المطالب والمطالبة بحق التوظيف في الشركات الاقتصادية العاملة في الجنوب على غرار سوناطراك، حيث حملت عدة شعارات منها (أرضنا أرض الثراء ونحن نعاني التهميش والاقصاء، نحن أولى لا للغرباء)، مما سبب ذلك إلى انتقال عدوى الاحتجاجات إلى باقي الولايات الأخرى في مظاهرات الوادي في 30 مارس 2013 تحت شعار مليونية لإقامة دولة القانون[1]، والتي تعتبر في حقيقة الأمر امتدادا لأزمة غرداية سنة 2011 والظاهر فيها استعمال الفتنة الطائفية والهدف منها أعمق بكثير، وهو ضرب العمق الاجتماعي والهوية

[1] عدة عبو مصطفى، **حركات الهجرة في الجنوب الشرقي الجزائري**، نسخة غير منشورة من مذكرة لما بعد التدرج المتخصص في الأمن الوطني. معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني، الجزائر، 2018، ص 43

السوسيوثقافية للمنطقة التي تتميز بالتلاحم والتآزر وقوة نسيجها الاجتماعي (نظام العزابة) وجعلها بؤرة توتر ونزاع لأقليات عرقية (العرب وبني ميزاب– المالكية والاباضية)، وبعدها أحداث عين صالح سنة 2014، وقضية التنقيب عن الغاز الصخري على بعد 30 كم من عين صالح وتجمع لأكثر من 500 شخص، أين تم غلق كل الممرات والطرق المؤدية إلى المنطقة بعد تجمعهم في ساحة الصمود، وعلى إثر هاته الانزلاقات الأمنية الخطيرة، أين كان رد فعل السلطات سريعا وتم تغيير ستة ولاة من الولايات الجنوبية كإجراء أولي منهم (ورقلة، تنمراست، تندوف، البيض، الوادي وغرداية)[1]، كما أعلنت عن عدد من الإصلاحات والإجراءات في هذا الشأن، وتعتبر امتداد لسنة 2006، في حقيقة الأمر من خلال المرسوم التنفيذي رقم 06–485 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 089–302 الذي عنوانه "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"[2]، حيث تم تخصيص 2% من إيرادات الجباية البترولية للولايات الجنوبية، البرنامج الخاص لتطوير مناطق الجنوب وبقاء الأوضاع على حالها لقرابة عقد من الزمن وترسيخ فكرة الوعود وعدم الالتزام بها، إلا أن التصعيد الأمني الداخلي في هاته المناطق وكيفية تعامل السلطة معها كان أمرا غير محمود، حيث تم تحوير الأمر على أساس أنها مطالب جهوية تدعوا إلى الانفصالية وتسييس القضية، إلا أنّ هذا لا ينفي أنها لم تتحرك في الجوانب الأخرى إذ اعتمدت على أولويات معينة لمجابهة الموقف وتسيير هاته الأزمة الأمنواقتصادية بالرغم من عموميتها من خلال:

- بعث وانتعاش ديناميكيات التنمية في هاته المناطق والعمل على تعزيز جاذبيتها.
- إدراج اقتصاد فعال يضمن المبادلات العابرة للحدود لتمكينها من الانفتاح في أحسن الظروف على الأقاليم الأخرى لدعم تنمية العلاقات (المغرب العربي، افريقيا وجنوب الصحراء..).
- تحسين الإطار المعيشي للقاطنة المحلية خاصة في المناطق الطرفية منها، وذلك لا يمكن أن يكون إلا من خلال استراتيجيات:

---

[1] عدة عبو مصطفى، مرجع نفسه، ص 44

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06–485 المؤرخ في 23 ديسمبر 2006 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 089–302 الذي عنوانه" الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، **الجريدة الرسمية**، العدد 84، الصادرة في 2006/12/24، ص ص 35،36

- دعم وإقامة النشاطات الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بهاته المناطق من خلال هيكلة القدرات التنموية للمنطقة ومعالجة الموارد الطبيعية الناجمة عن العوامل البشرية والطبيعية وتدارك الضعف المسجل في تثمين هاته الموارد ناهيك عن استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي.
- فك العزلة وتسهيل التنقل خاصة بالمناطق المعزولة والبعيدة عن مقر الولاية من خلال إنشاء مناطق مصغرة للنشاطات مع تثمين الموارد المحلية عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرافقة الشباب المتخرجين الحاملين للمشاريع والمستثمرين، مع تعزيز الانخراط في الأسواق العالمية ودعم المبادلات الاقتصادية.
- دعم التجهيزات والمرافق بالمناطق الصحراوية والمناطق الحدودية من خلال تدارك ضعف التجهيزات الراجع لخصوصية المنطقة وموقعها الطرفي وعزلتها (ضرورة ربطها بشبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب، الطاقة، الاتصال، الخدمات العمومية، وقطاع الخدمات المحلية).
- مراقبة المناطق الحساسة لا سيما في سياقها الأمني (الجريمة المنظمة بكل أنواعها...)، ودعم التسيير المشترك أو المتفق عليه للمعابر الحدودية من خلال تفعيل الشراكة بين المؤسسات المحلية والوطنية وحتى الأجنبية منها في إطار الاستثمار والالتفاف حول مقاربة مبادرات التنمية المحلية المشتركة وتشجيع المجتمع المدني ودوره في إرساء الترابط المجتمعي والتبادل الثقافي[1].

جدول رقم 12 يوضح الولايات الحدودية للجنوب الشرقي الجزائري

المناطق الجغرافية	الولايات	العدد الإجمالي للبلديات	عدد البلديات الحدودية
الجنوب الشرقي	**الوادي**	30	04
	ورقلة	21	01
الجنوب الكبير شرق	**إليزي**	06	04
الجنوب الكبير	**تنمراست**	10	03
	أدرار	28	03
المجموع		95	15

المصدر: من إعداد الطالب

[1] المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبيته، "**الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتثمينها، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030**"، الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية. المنعقد بالمركز الدولي للمؤتمرات، يومي 13و14 أكتوبر 2018، الجزائر، ص ص 9،40

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الولايات الحدودية للجنوب الشرقي في الجزائر تمتد من الجنوب الشرقي الكبير الذي يضم كل من ولايتي إليزي وتمنراست اللتان تعتبران أو تمثلان العمق الحقيقي لأي تهديد بالمنطقة بل وتتعدى ذلك مشكلة حزاما كبيرا منبعه العمق الافريقي[1] البعيد من نيجيريا إلى شمال القارة، إضافة إلى ولاية ورقلة منطقة الدراسة التي تعنى ببلدية حدودية وحيدة وتبعد عن مقر الولاية بـ 430 كم وبمساحة أكبر بلدية في الولاية، باعتبارها غاية في الأهمية وتعتبر ثاني أغنى بلدية بعد بلدية حاسي مسعود، حيث قدرت ميزانيتها لسنة 2017 بـ100 مليار دج، إلا أنها تبقى عاجزة عن تحقيق أدنى مستويات التنمية[2](الماء الصالح للشرب، الكهرباء، البطالة..) أزمة السكن بعد رفض سكان المنطقة الصيغة الاجتماعية وتفضيلهم للسكن الريفي الملائم جدا لخصوصية المنطقة الجغرافية وطبيعة المجتمع القبلي، إضافة إلى التعليم، الاستشفاء وتنقل السكان إلى مقر الولاية من أجل المعالجة، فكيف هو الحال بالنسبة للحالات المستعجلة والحرجة؟ إن الحاجة إلى التنمية والمرافق لرد الاعتبار وتذليل المصاعب وإيجاد حلول ناجعة لأهل البلدية والقضاء على الفوارق الملموسة بين البطالة للمحليين والعمل المتوفر للخارجيين العاملين على مستوى إقليم البلدية، لاسيما في المؤسسات النفطية منها، والتكبد الفادح للفلاحين ومربي الحيوانات لثروتهم بعد هلاكها بسبب غلق آبار المياه وندرة الكلأ في المناطق الصحراوية الأخرى[3]، من بين النقاط التي اعتمدت عليها الدولة في تبني برنامج وطني شامل في مختلف القطاعات لاعتماد التوازن بين تجسيد البرامج الوطنية للتنمية المستدامة وتنمية مناطق الجنوب، وبين تحقيق العمق والبعد الحقيقي للأمن القومي في المنطقة والجنوب بصفة عامة، إن الثابت في العلاقة هي تكاملية واستحالة استمرار حالة الطوارئ واتصافها بالديمومة من خلال تعبئة الإمكانات والقدرات المحلية جماهيريا وإعلاميا وسياسيا وأمنيا داخل محيط يشهد انزلاقات أمنية كبيرة خاصة بعد 2011، عن طريق التباين المسجل في الطرح الإعلامي السياسي الذي يأبى أن يمس القضايا الأمنية، أمن وسيادة الدولة باعتبارها أولى من أي اختلاف كان

---

[1] Organisation Internationale Pour Les Migrations, Migration En Afrique De l'ouest Et Centrale (Aperçu Régional), Suisse,2012, P 21

[2] ب.حبيب، **البرمة... بلدية ميزانيتها 100 مليار دج عاجزة عن إنجاز مقر**، مقال منشور في موقع echouroukonline.com في 2017/07/24، تاريخ الاطلاع 2020/07/26 على الساعة 19:00

[3] حكيم عزي، **منطقة البرمة الحدودية نموذج للتهميش والعزلة بورقلة، الوالي تفقدها مرة واحدة منذ أربع سنوات**، مقال منشور على موقع Djazaires.com/echourouk/3256، 2008، تاريخ الاطلاع 2020/07/26 على الساعة 19:30

أو أي طرح أو مطالب تنادي بها أي جهة كانت كون الوحدة الأمنية خط أحمر[1]، إن المعالجة الأمنية تتطلب قطع كل السبل أمام محاولات ضرب استقرار وسيادة الجزائر سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ولعل حادثة تقنتورين أصبحت مرجعا أمنيا ودوليا، حيث حاول المتآمرون استهداف كيان الدولة أين تم قطع دابر كل من يحاول اللعب على أوتار شريان الاقتصاد الوطني باعتبارها منطقة حساسة جدا وصناعية بامتياز، وعليه رأى القائمون على ضرورة الدعم المادي واللوجيستي والتحديث العسكري أقوى حلول سياسة الدفاع الوطني لاحتواء كل التهديدات الممكنة، مهما كانت مصادرها، ونظرا للإنفاق الهائل للدولة الذي أثر على الوتيرة العامة لأهداف العملية التنموية والدفع بها في هاته المناطق خاصة الحدودية منها والتي تحتاج للتنمية الفعلية لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة ، هذا الأمر أصبح ضرورة قصوى لتحقيق الثنائية في آن واحد (توفير التنمية في أي منطقة تعطيك استقرارا وأمنا)، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا بتجسيد الإرادة القوية لبعض المشاريع والنشاطات الاقتصادية وتأسيس المنشآت القاعدية وتبني سياسة الأقطاب المتفرقة من مؤسسات صناعية وفلاحية متنوعة وإلحاقها بتجمعات سكنية تسعى لبعث الحركية كفاعل أساسي لإعادة الدور الحيوي لهذا الفضاء وإعادة الصورة الجيوسياسية القوية داخل قوس الأزمات[2].

ب/ التدابير الدولية لتحقيق ثنائية الأمن والتنمية:

إن الحذر والتخوف من تصدير الأزمات الافريقية واحتضانها عاملان أساسيان تعتمد عليهما الدولة في تفعيل سياستها الخارجية لتأمين أمنها وحماية حدودها، علاوة على ذلك فان اقتناع الجزائر بلعب دور محوري في القارة الإفريقية ومنطقة الساحل على وجه الخصوص من خلال ممارسة نشاطها الديبلوماسي يحقق أهداف سياستها الخارجية وفق ما يناسبها وما يراه صانع القرار مهما في تحديد قدرة دولته في المضي قدما نحو إدراك نتائج أدوارها من جهة والاستعداد الشامل لأي سيناريو أو نتيجة محتملة على المستوى المحلي أو الإقليمي من جهة أخرى، وذلك مرتبط بين ما هو ثابت قار

---

[1] إسماعيل دبش، **الوضع في الساحل الافريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)**، مقال منشور في الموقع الالكتروني،/echaab.net/ar ، 2013، تاريخ الاطلاع 2020/07/26 على الساعة 19:45

[2] حكيم غريب، "ثنائية الأمن والتنمية بالأقاليم الحدودية للجزائر –دراسة حالة ولاية تبسة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد 10، عدد 01، الجزائر، 2019، ص 1111

كالمساحة والثروات والساكنة والموقع، وبين ما هو متغير كالأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية[1].

ومن ضمن التدابير والأدوات السياسة الخارجية الجزائرية المرتبطة تاريخيا بإفريقيا أثناء الثورة وبعدها، ولكن تقيدا بالمجال الزماني لدراستنا وخاصة بعد انتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية أين كان انتعاش قوي ونفس جديد فعال هادئ ونشط على المستوى الديبلوماسي على غرار ديبلوماسية القمة والسعي على الحضور الدائم في كل المؤتمرات والقمم والاجتماعات الرسمية لرؤساء الدول في افريقيا، وانتهاج الديبلوماسية التنموية، أين تم تخفيض ديون افريقيا والسعي بكل جهد نحو تحقيق ذلك خاصة من قبل مجموعة الثمانية لتخفيف الفقر والدفع بعجلة التنمية[2] الاقتصادية والسياسية، ولكن لا يمكن الظفر بذلك إلا بتحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة، بغض النظر عن تسوية النزاعات العديدة بالوساطة الجزائرية لاستعادة سمعتها، إنّ أهم ما قامت به الجزائر لتحقيق ذلك هو طرحها لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا النيباد، حيث كانت من الدول المؤسسة إضافة إلى كل من مصر، السينغال، جنوب افريقيا والنيجر، وذلك بدفاعها عن مختلف القضايا الافريقية في المحافل الدولية.

–دور الجزائر في تعزيز الأمن والتنمية في إفريقيا:

لقد احتضنت الجزائر القمة 35 لمنظمة الوحدة الافريقية من 12 إلى 14 جويلية 1999 بمشاركة 45 دولة افريقية، إضافة إلى العديد من المنظمات العالمية وبعض الدول العربية والإسلامية، أين اكتسبت أهمية كبيرة وسجلت حضورا قياسيا لرؤساء الدول لأول مرة، وخرجت بقرارات مهمة من بينها انشاء تجمع إقليمي قاري سياسي الذي سمي لاحقا بالاتحاد الافريقي هدفه تحقيق الوحدة الاقتصادية، السياسية للدول الافريقية، أين تم تأسيس الاتحاد الافريقي في سبتمبر 1999، ففي مؤتمرات الاتحاد على التوالي في26 ماي 2001 في قمة لوزاكا بزامبيا، واجتماع جويلية 2001، الذي كان فيه الإصرار من قبل الجزائر على الحضور دائما لحل المشاكل الافريقية منها مشاكل الساحل الافريقي والكل يدركها ويدرك انعكاساتها على مستقبل القارة وتموقعها .

---

[1] قوي بوحنية، "**الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا**، مقال منشور في موقع studies.aljazera.net/ar،2014، تاريخ الاطلاع 2020/07/27 على الساعة 18:00

[2] يوسف سالي، كوثر مبارك، "**دور ومستقبل النيباد في القارة الافريقية**"، مقال منشور في موقع https://democraticac.de/?p=48402، 2017، تاريخ الاطلاع 2020/07/27 على الساعة 20:00

إنّ النيباد هو عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة من التهميش والفقر التزاما بالحكم الراشد والديمقراطية لتحقيق الأمن والقطاعات الأخرى ذات الأولويات الأساسية منها التنمية، التعليم، الصحة، الزراعة، التكنولوجية، الاستثمار والقضايا البيئية، معتبرين تلك الأجزاء بمثابة خطة مارشال إفريقيا، أين تولت الجزائر في هذا الإطار بملف التنمية البشرية لتكوين كفاءات وكوادر قادرين على النهوض بالاقتصاد الافريقي وتحقيق التنمية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

إن مساهمة الجزائر سنة 2002 في إنشاء الآلية الافريقية لمراجعة النظراء أحد الأجهزة الأساسية للنيباد المكلفة بمراجعة وتقييم مدى التزام الدول الأعضاء بالمعايير المعلن عنها، إلا أن إدراج القارة ودول الساحل في هاته المشاكل أصبح أمرا صعبا للغاية من خلال تلك المبادرة التي أصبحت وعودا مجردة من قالبها العملي إذ لم تحقق الأهداف المسطرة، من بينها الوصول إلى نسبة نمو تقدر بـ 7% وانخفاض نسبة الفقر بـ 7%، إضافة إلى ضعف الإرادة الدولية لتحقيق ذلك وإخراج افريقيا من الفقر والتهميش وخدمة مصالحها أكثر من مصالح افريقيا في حد ذاتها.

-تدعيم الأمن والريادة الجزائرية في افريقيا:

إن العمق الإفريقي لجنوب الجزائر (الصحراء الجزائرية)، انعكس عليه الوضع الأمني المتأزم في دول الساحل خاصة، مما زاد تدهوره واستفحال ظاهرة الإرهاب وعمليات الاختطاف في حادثة اختطاف 30 سائح ألماني في أبريل 2003، والذي أفرج عنهم في إطار التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التهريب بكل أنواعه وتجارة المخدرات، وهذا ما تسعى إليه الجزائر لتصبح دولة ونموذجا رائدا ومؤثرا وتحقق المكاسب السياسية وتفك عزلتها الدولية بعد خروجها الحديث من الأزمة الأمنية، وكانت أهم المبادرات الأمنية للجزائر على المستوى الإفريقي من خلال المعاهدة الافريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته بإنشاء مركز للدراسات والبحوث حول الإرهاب سنة 2002 مقره الجزائر الذي دشن في أكتوبر 2004، أيضا التوقيع على معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك للاتحاد الإفريقي في جانفي 2006 بالسودان الرامية إلى ترقية التعاون الأمني والدفاع بين الدول الإفريقية . بما في ذلك الاقتراح الجزائري للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالقارة

الافريقية، ومبادرة حل أزمة الطوراق في مالي والنيجر في اتفاق جويلية 2006[1]، إضافة إلى:

- نشاطات وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على المستوى المتعدد الأطراف: من خلال المشاركة في مجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي يومي 08 و09 جويلية 2012 حول إشكالية الأمن في المغرب العربي بالعاصمة الرباط لتعزيز سبل التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، الاتجار بالمخدرات، كما استضافت الجزائر أشغال الدورة الخامسة عشر(15) لندوة وزراء الداخلية لبلدان الحوض المتوسط (CIMO).

- النشاطات على المستوى الثنائي: من خلال الدورة الخامسة للجنة الثنائية الحدودية الجزائرية النيجرية في نيامي يومي 30 و31 جويلية 2015، الدورة الثانية عشر(12) للجنة المشتركة الحدودية الجزائرية المالية في باماكو وذلك يومي 01 و02 جوان 2016، أيضا إبرام عدة اتفاقيات لصالح الفاعلين في علاقات التعاون اللامركزي الذي يخص الجماعات المحلية لتدعيم وترقية التبادلات والشراكة، إضافة إلى اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي الموقعة في إفريقيا، حيث كانت الجزائر حاضرة في 18 اتفاقية من أصل 86 اتفاقية، من بينها ثلاث(03) اتفاقيات مع جنوب افريقيا، اتفاقيتين في سنة 2001 وواحدة في سنة 2007، وأربع (04) اتفاقيات مع تونس حيث تمت أول اتفاقية بين البلدين في هذا الشأن سنة 1973، و الثانية سنة 1989، واتفاقيتين سنة 2016، كما تعتبر الجزائر نشيطة جدا في مجال التعاون الدولي والجهوي من خلال اتفاقية التعاون في إطار الندوة الافريقية حول اللامركزية والحكامة المحلية والتنمية التي تأسست في سنة 2000، في ناميبيا باعتبارها لجنة تقنية متخصصة تابعة للاتحاد الافريقي على إثر قرارات الجمعية العامة للاتحاد الافريقي الذي تم تبنيه في 11 جويلية 2000 ، أيضا التعاون المحلي في إطار منظمة المدن والحكومات المتحدة الافريقية، حيث تقوم على تمثيل الجماعات المحلية الافريقية التي تترأس الخمس(05) أقاليم الفرعية الافريقية (افريقيا الشمالية، افريقيا الغربية، افريقيا الشرقية، افريقيا الجنوبية، وافريقيا الوسطى)[2].

---

[1] وهيبة دالع، "السياسة الجزائرية اتجاه افريقيا (1999-2016)"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، مجلد 05، عدد02، الجزائر، 2015، ص ص 6،21

[2] تقارير منشورة في موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، www.interieur.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2020/07/28 على الساعة 10:00

من خلال كل ما سبق ذكره لا أحد يمكن له أن ينكر المجهودات الجزائرية المبذولة لتحقيق جدلية الأمن والتنمية، فالأول يجلب الاستقرار وطرف المعادلة، والثاني يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار معا، حتى وإن كان الهاجس الأمني طاغيا على المقاربة التنموية خاصة في المناطق الجنوبية والمنطقة محل الدراسة الذي يرجع إلى التطورات المتسارعة في حقل العلاقات الدولية والحسابات الضيقة في حال انفلات الأوضاع جراء التهديدات الأمنية الخفية والجلية منها، والتي تحد لا محالة من وتيرة التنمية المحلية.

إن تفعيل استراتيجية السياسة الداخلية والخارجية على كل المستويات التي تراعى فيها جميع المتغيرات الأمنية، السياسية، التنموية والعلاقة بين الأمن والتنمية ليست علاقة من جانب واحد بل هي علاقة جدلية متكاملة ومستمرة، كون التنمية المعاصرة تتطلب استقرار أمني لاستدامتها واستمرارها، والأمن يساهم بطريقة أو بأخرى في نجاح البرامج والجهود التنموية الوطنية والمحلية، وكل منهما شرط لوجود الآخر، وهذا ما يرسخ مقولة "مكنمارا" في كتابه "جوهر الأمن" الصادر سنة 1963 " **إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة**"[1].

[1] مبروك ساحلي، "جدلية الأمن والتنمية"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، مجلد 07، عدد 01، الجزائر، 2016، ص 47

المبحث الثالث: البعد الاقتصادي والاجتماعي لأزمة التنمية بورقلة.

المطلب الأول: إدارة الأزمات الاقتصادية في المنطقة في ظل سياسات الإصلاح التنموية.

تعتبر ولاية ورقلة مثل باقي ولايات الوطن، والتي كانت أيضا معنية بمخططات التنمية الوطنية خلال العقدين الماضيين، بل تجدر الإشارة أكثر أن الولاية تزخر بمختلف مقومات التنمية وتنوع مناطقها وكِبر مساحتها، مما يجعلها في مواجهة مختلف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، ومن ضمن ما يؤهلها لذلك امتيازها الوطني والدولي، كيف لا وهي تحتوي على كل من حاسي مسعود والبرمة، اللتان تعتبران مرجعين قويين في الإنتاج الطاقوي (البترول وأكبر احتياط للغاز الطبيعي)، وحسب ما تمكنا من الحصول عليه من وثائق خاصة تحتوي على معلومات تخص دراستنا المرتكزة في هذا المبحث عن البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وكيفية تعامل السلطات المحلية على رأسها الولاة المتعاقبون على الولاية في تجسيد وانجاح البرامج الوطنية والمحلية على حد سواء، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتتبع نجاعة مختلف الخماسيات المسطرة، وبعض المؤشرات التي تقاس بها العملية التنموية.

أ/ سيرورة المخططات التنموية 1999-2019 على مستوى ولاية ورقلة: قبل سنة 2001 كانت تدرج عملية التنمية المحلية ومتابعتها والإشراف عليها ضمن مخططين (02)اثنين والمتمثلين في البرنامج القطاعي للتنمية والمخطط البلدي للتنمية أي قبل اعتماد أول المخططات في العشرين (20) سنة الماضية إلى غاية سنة 2019، والتي كانت كالآتي:

جدول رقم13 يوضح المبالغ المخصصة للمخططات التنموية المحلية في الولاية 1999-2000 و. ألف دج

السنوات	البرنامج القطاعي للتنمية غير الممركز PSD	المخطط البلدي للتنمية PCD
1999	1.567.348	260.000
2000	812.618	646.326

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة (DPSB ex DPAT) لسنتي 1999-2000

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا أن واقع الولاية التنموي في كلا المخططين منخفض نوعا ما مقارنة بالحاجة المحلية ويرجع ذلك إلى الاعتماد العشوائي على التوزيع المالي في مثل هكذا مخططات، إضافة إلى التناقض في ترتيب الأولويات، خاصة أن الجزائر كانت تعيش فترة من اللاأمن وعدم استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي والغياب شبه التام لمؤسسات الدولة أثر نوعا ما على حصة هاته المخططات إذا تمت المقارنة بالولايات الأخرى أو بالأحرى ولايات الشمال خاصة.

1-مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على مستوى ولاية ورقلة:

جدول رقم 14 يوضح المبالغ المخصصة للعملية التنموية في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

و. ألف دج

المبالغ المخصصة خلال المخطط	البرنامج العادي PSD	البرنامج العادي PCD	المخطط القطاعي للتنمية ومخطط الإنعاش الاقتصادي PSD-PSRE	المخطط البلدي للتنمية ومخطط الإنعاش الاقتصادي PCD-PSRE	صندوق الجنوب PSD-FSDRS
2001	1.223.491	507.000	2.190.618	108.000	1529.00
2002	1.713.651	382.000	1.407.923	224.000	820.000
2003	3.420.871	380.000	1.631.963	310.000	928.872
2004	1.492.030	345.000	188.267	/	1739.00
المجموع	7.850.043	1614	5.418.771	642.000	5.016.872

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2001-2004

حسب ما تم ملاحظته واستنتاجه في الجدول أعلاه، تبين لنا أن عملية التنمية المحلية تعتمد على شقين هامين في إطار برنامج مخطط لمدة أربع(04) سنوات اعتمدته الدولة كحل لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة، حيث اعتمدت فيه الولاية على مواصلة العمل بصفة عادية بالنسبة للبرنامج القطاعي للتنمية، الذي كان مجموعه طيلة المخطط بـ 07 مليار و850 مليون و43 ألف دج والمخطط البلدي للتنمية المقدر بـ مليار و1614 مليون دج بنسبة أقل مقارنة بالمبلغ المخصص للبرنامج القطاعي الخاص بالولاية طيلة المدة، كما تم تخصيص مبالغ أخرى في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي بالنسبة للمخطط الاقطاعي الذي بلغ غلافه المالي 05 مليار و418

مليون و771 ألف دج، وللمخطط البلدي للتنمية. في إطار البرنامج دائما بـ 1642 مليون دج، وما تم ملاحظته أيضا في هذا المخطط الاعتماد على ميزانية صندوق الجنوب لتمويل البرنامج القطاعي للتنمية بمبلغ يقدر بـ 05 مليار و16 مليون و872 ألف دج، في إشارة لأولوية الدولة للمخطط الاقطاعي للتنمية قصد تمويل المشاريع الكبرى على مستوى الولاية، بعد تسجيل غياب الهياكل القاعدية وضعف البنية التحتية تقريبا في جل ولايات الوطن وولايات الجنوب خصوصا، وذلك بعد مرورها بمرحلة التحكيم في ميزانية وزارة المالية قبل اعتماده في قانون المالية لتلك السنة رسميا، والذي يتميز بآجاله الكبيرة تماشيا مع ما تم ذكره بخصوصية المشاريع، إلا أن تسيير هذا الصندوق الذي يحتكم في أصله إلى اقتطاع 2% من الجباية البترولية[1]والذي كان موجود في تسعينيات القرن الماضي والأوضاع التي كانت تعيشها البلاد من تأخير المعاملات وبيروقراطية التسيير أدت إلى عرقلة العملية التنموية بالمناطق الجنوبية في تصريح لمقداد سيفي رئيس الحكومة السابق[2]، في حين تم الإبقاء عليه بصفة شكلية أو عبارة عن صندوق مجمد قبل أن يضاف إليه برنامج استدراكي خاص بتنمية مناطق الجنوب الذي يهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي واستحداث مناصب للشغل، إضافة إلى التكفل بتحسين الظروف المعيشية للسكان

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 على مستوى ولاية ورقلة:

جدول رقم 15 يوضح المبالغ المخصصة للعملية التنموية في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بولاية ورقلة

و.ألف دج

السنوات	البرنامج التكميلي لدعم النمو PSD-PCSC	البرنامج التكميلي لدعم النمو PCD-PCSC	صندوق الجنوب PSD-FSDRS	برنامج تطوير مناطق الجنوب (2006-2009) PSD- PS. SUD	برنامج تطوير مناطق الجنوب PCD-PS.SUD
2005	4.523.607	530.000	1.841.709	/	/
2006	15.987.841	1.831.000	/	7.339.850	525.000

[1] عبد السلام بارودي، " **صندوق الجنوب الجزائري-هل ينهي الاحتياجات؟**"، مقال منشور في موقع Maghrebvoices.com ، 2018، تاريخ الاطلاع 2020/08/04 على الساعة 22:15

[2] دليلة بلكير، "**صندوق الجنوب-20 ألف مليار في مهب الريح!**"، مقال منشور في موقع echouroukonline.com، 2015، تاريخ الاطلاع 2020/08/04 على الساعة 22:20

2007	6.170.190	1.520.000	/	8.991.949	525.000
2008	4.580.331	2.145.000	769.000	1.132.405	525.000
2009	10.555.437	1.472.000	2.250.000	6.743.672	525.000
المجموع	41.817.406	7.048.000	4.860.709	24.267.876	2.100.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة 2005-2009

لقد تأثرت الولاية بالمرحلة التي تعيشها البلاد من خلال نجاعة البرنامج السابق إثر تحقيقه لقفزة نوعية والذي ساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني بتحقيق نسبة عالية ومستقرة في النمو الاقتصادي، في حين بدأت تشهد البلاد جملة من مطالب سكان المناطق الجنوبية بما فيها ولاية ورقلة بتحسين ظروف المعيشة وظروف العمل، أين سارعت الدولة كرد فعل للاستجابة لمطالب الساكنة في مبادرة من خلال تجسيد الدعم لتلك الولايات، أين تم مضاعفة حجم المبالغ المخصصة خاصة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو المتعلق بالبرنامج القطعي غير الممركز، فكانت أكبر المبالغ التي استفادت منها الولاية طيلة العقدين الماضيين. والمقدرة بـ 15 مليار و987 مليون و841 ألف دج سنة 2006، في حين تم رفعه بسبب تخوفات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وانخفاض الطلب على البترول، مما أثار حفيظة السياسة العامة في التوزيع الوطني لحجم الانفاق التنموي أين تناقصت إلى 04 مليار و580 مليون دينار، بينما عاودت الارتفاع مجددا في استفادة للولاية قدرت بـ10 مليار و555 مليون دج سنة2009، بمجموع لا بأس به يقدر بـ 41.817.406 دج، وهذا دليل قاطع على برمجة مشاريع كبرى على مستوى الولاية في استجابة حتمية لمطالب القاطنة المحلية في ضرورة قصوى لفك العزلة وتنمية المناطق الطرفية خاصة منطقة (البرمة) الدائرة الحدودية للولاية في منطقتها الشرقية، كما تم الاحتفاظ بالمبالغ المخصصة في البرنامج السابق، والتي لم تستهلك خاصة فيما يتعلق بالمخطط البلدي للتنمية في إطار البرنامج التكميلي بمبلغ يقدر بـ 07 مليار و48 مليون دج، بعدما كان المبلغ المخصص له يقدر بـ 1614 مليون دينار في المخطط السابق (البرنامج العادي).

أيضا الأمر الذي أثار انتباهنا أن الدولة واصلت اعتمادها على هذا الصندوق (صندوق الجنوب FSDRS) في دعمه لتنمية مناطق الجنوب، في حين لم يتم تخصيص اعتمادات مالية في هذا الشأن لسنتين متتاليتين 2006 و2007، حيث قدرت طيلة البرنامج بمجموع يقدر بـ 04 مليارو860 مليون و709 ألف دينار، في حين تم استدراك الأوضاع بعد التصعيد المتنامي والمندد

بالممارسة العمدية من قبل السلطات لسياسة التهميش والاقصاء بعد تصريح عبد العزيز بوتفليقة في 05 سبتمبر 2005، عندما قال " **أقاسمكم اليوم معطيات خطيرة وهامة، أعترف بأن الجنوب الكبير تم إهماله، هذه المنطقة لم تحظ أبدا بمكانتها ولم تحصل على الاهتمام الذي تستحقه** "، إضافة إلى تصريح آخر له بالأغواط بعد عشرة (10) أيام عندما أبدى انزعاجه الشديد من تأخر المشاريع حيث قال " **أشعر بالألم بالمجيء إلى هنا، لأنني لم أجد شيئا لتدشينه، أين هو البرنامج التنموي؟ أين هي الأموال المرصودة للتنمية؟**"[1]. يمكن أن نستنتج من خلال هذا التصريح العلني عن إبداء الحيرة والقلق لأمور تُسَيَرُ في الخفاء، في إشارة إلى تأسيس ميلاد مافيا جديدة متخصصة في نهب وتبديد المال العام وتقنين الفساد بكل أنواعه في مدركات يرفضها حكم راشد من عدم الشفافية، الغموض في مختلف التقارير المقدمة، مع غياب الرقابة والإشراف على أموال الدولة، في ردة فعل أيضا تم استصدار مرسوم تنفيذي آخر متعلق بالصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب[2]، لاسيما في المادة 03 منه من بابي الإيرادات والنفقات أين استفادت ولاية ورقلة في إطار برنامج تطوير مناطق الجنوب (2006-2009) (PSD.PS.SUD) مبلغا قدره 24 مليار و267 مليون و876 ألف دج، للوهلة الأولى يبدو المبلغ كبيرا جدا وكافيا لطيلة مدة الخماسي من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، لكن نجاعة وبوادر التنمية وحتى المشاريع الكبرى لازالت تراوح نفسها، ولا يوجد أي تحرك أو تغيير سواء من ناحية التسيير ولا من ناحية البنية التحتية بدليل أن المشاريع المسجلة وحصيلة التقييم التي أقلّ ما نقول عنها كارثية لا تعترف بأي معيار للرشادة في التسيير وافتقارها لآليات الحكم المحلي. كيف يمكن أن يحصل هذا وهي تملك أغنى بلدية في الجزائر حاسي مسعود التي من المفروض تنافس نماذج متطورة عالمية تمتلك كل مقومات التنمية الحقيقية، خاصة كونها تعتبر قبلة لمختلف الشركات العالمية الكبرى بينما تعاني أبسط أشكال الفقر والتخلف، مدينة أو منطقة صناعية بامتياز أضحت غير كافية، أليس من الأولوية تحسين الواقع والنهوض بالقطاعات الأخرى في عمل متوازن ومتكامل يسمح بتسويق الصورة المثالية محليا ودوليا، هذه حاسي مسعود فما بال المناطق الأخرى والحدودية منها التي تنعدم فيها أدنى مستلزمات الحياة والمرافق الضرورية.

---

[1] دليلة بلكير، المرجع نفسه، تاريخ الاطلاع 2020/08/04 على الساعة 23:00

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 06-485 المؤرخ في 23 ديسمبر 2006 يحدد كيفيات تسيير حسابا لتخصيص الخاص رقم 089-302 الذي عنوانه الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، **الجريدة الرسمية**، العدد 84، الصادرة في 2006/12/24 ص ص 35،36

3-برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) على مستوى ولاية ورقلة

جدول رقم16 يوضح المبالغ المخصصة للعملية التنموية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) لولاية ورقلة.

و: ألف.دج

السنوات	برنامج دعم النمو الاقتصادي PSD.PCCE	برنامج دعم النمو الاقتصادي PCD.PCCE	صندوق الجنوب	برنامج تطوير مناطق الجنوب PSD.PS.SUD
2010	7.250.855	1.195.000	/	/
2011	18.389.743	1.228.000	/	2.348.401
2012	11.832.200	1.536.040	9.388.000	333.568
2013	3.931.617	1.134.819	1.679.000	2.005.985
2014	10.297.131	1.230.000	1.679.000	330.000
المجموع	51.701.546	6.324.549	12.746.000	5.017.954

//////	المضاف من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PSD.PCSC (2009-2005)	البرنامج التكميلي COMPLEMENTAIRE PSD.2010	البرنامج التكميلي COMPLEMENTAIRE PSD.2010
2010	/	10.690.000	500.000
2011	1.319.807	/	/
2012	1.080.504	/	/
2013	753.525	1.991.738	/
2014	4.275.388	341.360	/
المجموع	7.492.224	13.023.098	500.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة 2010-2014

لا يمكن إهمال أي حلقة من حلقات التنمية المحلية باعتبارها عملية مركبة ومعقدة قد تفشل لفقدان أي مؤشر من مؤشراتها المحلية ، وتداركا للفجوة الكبيرة في سلسلة النتائج المسجلة ، وفي ذات السياق ما يمكن استنتاجه وحسب ما تبين لنا من الأرقام أعلاه، فإن ذلك يرجع إلى الطفرة البترولية والبحبوحة المالية التي عرفها العالم والجزائر على حد سواء. وولاية ورقلة على غرار باقي ولايات

الوطن استفادت هاته المرة من أكبر مبلغ مالي مخصص في إطار البرنامج القطاعي غير الممركز بغية تفعيل وتجسيد المشاريع الكبرى في الولاية بقيمة 51 مليار و701 مليون و546 ألف دج، من مشاريع للأشغال العمومية، ومشاريع السكن والمياه الصالحة للشرب، في محاولة لاستدراك النقص المسجل في الهياكل القاعدية والبنية التحتية على مستوى الولاية، ويدخل ذلك في إطار انجاز المدينة الجديدة لحاسي مسعود في مجمع سكني ينقسم إلى أربعة(04) أحياء تضم كل واحدة منها عشرون ألف (20.000) وحدة سكنية أي ثمانون ألف(80.000) وحدة علاوة على المرافق التجارية والاجتماعية، الثقافية، التربوية ومرافق عمومية أخرى[1] لكن هل هذا يجدي نفعا؟ وهل هكذا مشاريع تتلاءم مع خصوصية المنطقة؟ نسلم كلنا أنها منطقة صناعية بامتياز، وبالتالي فهي معرضة للأخطار بنسبة مرتفعة جدا (الانفجارات البترولية والغاز) وفي أي لحظة يمكن أن تحدث دمارا كبيرا، أين هي دراسة إدارة المخاطر في المنطقة والتي تقع مسؤوليتها على عاتق السلطات المحلية بالدرجة الأولى، بعد إقرار إنشاء مدينة جديدة على حدود المنطقة الصناعية !، إضافة إلى مشروع إعادة تأهيل وازدواجية الطريق الوطني رقم 03 بين عاصمة الولاية وبلدية تقرت، مع تدعيم الطريق الوطني رقم 56 الرابط بين مفترق الطرق حوض الحمراء– حاسي مسعود، وأيضا عملية تأهيل الطريق الوطني رقم 16 بين دائرة الطيبات وولاية الوادي على مسافة 13 كم وازدواجية الطريق لمسافة 08 كم، كما تم رصد 391 مليون دينار في إطار هذا البرنامج، وأيضا لإعادة تأهيل وازدواجية الطريق رقم 49 الرابط بين ولايتي ورقلة وغرداية بمسافة 90 كم قصد القضاء على بعض النقاط السوداء وتسهيل حركة مرور، أين تتوفر الولاية على شبكة طرقات هامة حيث يبلغ طولها الكلي بـ 2083 كم، منها 1484 طرق وطنية و364 طرق ولائية و235 طرق بلدية ، وبالرغم من هاته الأموال الضخمة، إلا أنها لم تشفع للغضب الشعبي ولا لسياسة شراء السلم أمام مطالب التنمية المحلية والتشغيل، التي تعتبر من الأولويات القصوى، ولعل احتجاجات 2013 خير دليل على عدم الرضا والسخط المتفاقم إزاء الواقع المعيش تقريبا عبر كل أنحاء الولاية خاصة في منطقة المخادمة، مقر الولاية، البرمة...[2]، كما استفادت الولاية أيضا من 12 مليار و746 مليون دينار من صندوق الجنوب لتُصَب في نفس المسار

---

[1] الوكالة الوطنية للأنباء، "**ورقلة: عدة مشاريع تنموية في طور الإنجاز بالمدينة الجديدة لحاسي مسعود**"، مقال منشور في موقع www.aps.dz ،2018، تاريخ الاطلاع في 2020/08/05 على الساعة 23:00

[2] مونية ج، "**ورقلة عدة مشاريع لطرقات سيتم استلامها قريبا**"، مقال منشور في موقع aljazairess eldjadida/27583 ، 2013، تاريخ الاطلاع 2020/08/06 على الساعة 16:00

وتحقيق نفس الأهداف، في حين نلاحظ أيضا لأول مرة لبرنامج تكميلي (PSD) بقيمة 13 مليار و23 مليون و98 ألف دينار، والمخطط البلدي للتنمية بمبلغ 500 مليون دينار، بالرغم من تعزيز الحظيرة السكنية للولاية، أيضا في إطار المخططين (2005-2009/2010-2014) بـ 10709 سكن اجتماعي، من بينها 4389 أي 40.98 %مسجلة في إطار القضاء على السكنات الهشة (مشروع وطني)، أين تم توزيع 9047 سكن اجتماعي في الولاية منذ سنة 2014 والثلاثي الأول من سنة 2015 إلى غاية نهاية 2018[1].

4-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) على مستوى ولاية ورقلة:

جدول رقم17 يوضح المبالغ المخصصة للعملية التنموية في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) بولاية ورقلة

و. ألف دج

السنوات	برنامج توطيد النمو الاقتصادي PSD.PACE (2015-2019)	برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCD.PACE(2015-2019)		صندوق الجنوب PSD. FSDRS
2015	3.202.200	1.720.000		/
2016	796.600	462.000		/
2017	1.849.197	950.000		/
2018	19.049.190	1.900.000		4.000.000
2019	7.205.762	1.400.000		3.275.200
المجموع	32.147.949	6.432.000		7.275.200
////////	برنامج تطوير مناطق الجنوب PSD.PS.SUD (2006-2009)	البرنامج التكميلي لدعم النمو -PSD (2005-2009)	برنامج دعم النمو الاقتصادي -PSD PCCE (2010-2014)	البرنامج التكميلي COMPLEMENT-AIRE PSD -2010
2015	55.000	1.276.300	4.586.229	/
2016	135.464	493.420	2.181.335	618.000
2017	131.000	/	/	/
2018	278.500	/	/	/

[1] ق.م، "**انجاز 1400 سكن اجتماعي عمومي ايجاري عام 2014**"، مقال منشور في موقع elmassa.com/dz ، 2015، تاريخ الاطلاع 2020/08/06 على الساعة 20:00

2019	166.000	/	/	/
المجموع	765.964	1.769.720	6.767.564	618.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة2015-2019

لقد توقع المستشرفين للأوضاع الدولية والمحلية بتأثر الجزائر على المدى المتوسط والبعيد بمخلفات الأزمة العالمية لسنة 2008، وكذا النكسة النفطية في العائدات البترولية التي كانت كل التقديرات والتوصيات التي أشار إليها أهل الاختصاص وأثبتت صحتها حيث انهارت الأسعار في الثلاثي الأول من سنة 2015 إلى أقل من النصف، والذي استطاع الحفاظ على مستوياته المرتفعة لأكثر من أربع سنوات حيث بلغ ذروته بين سنتي 2011 و2012 . في حقيقة الأمر لم يكن يخضع لقواعد العرض والطلب في الحالات العادية بقدر ما كان محل تأثير المضاربة والاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت المنطقة العربية على غرار دول الجوار تونس وليبيا، سوريا والعراق في الشرق الأوسط [1]، بالرغم من تفشي ظاهرة الاحتجاجات في المنطقة وإثارة مختلف القضايا التي من خلفها فتنة نائمة تلوح بأزمات متلاحقة من شأنها التأثير على استقرار الجزائر بدءً من قضية منطقة القبائل 2001، أزمة غرداية، احتجاجات ورقلة وقضية الغاز الصخري في المناطق الجهوية على رأسها منطقة عين صالح، إلا أن الدولة استمرت في انفاقها لشراء السلم الاجتماعي الذي لم يشفع لها في آخر المطاف، لكن يمكن الجزم أنه تم تحقيق أكبر انتصار ممكن وهو الحفاظ على وحدة الدولة وأخذ الدروس والعبر من دول الجوار محتكمين في ذلك إلى خبرة العشرية السوداء ونتائجها المروعة على كل الأصعدة، حيث تم تخصيص 32 مليار و147 مليون و949 ألف دينار خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي في برنامجه القطاعي غير الممركز إضافة إلى استمرار الدعم عن طريق صندوق الجنوب بقيمة 07 مليار و275 مليون و200 ألف دينار وأيضا برنامج تطوير مناطق الجنوب بقيمة تفوق بقليل 07 مليار و500 مليون دينار، يا ترى هل لاقت تلك الأموال الطائلة مصيرها وتجسدت في مشاريعها النظرية؟!، إنّ غياب الشفافية إضافة إلى العشوائية في التسيير والتخطيط مع توفر الأموال تمثل أرضية خصبة لانتشار الفساد وما يزيد من متاعب تحقيق تلك المشاريع انعكاس كل صور الفساد في استنزاف الأموال وتهريبها وتبديد المال العام دون ضمير وطني يبالي بالمسؤولية ولا مراقبة تكبح من التمادي في التسيير غير المشروع، إضافة إلى التفنن والابداع في الاستفزاز السياسي (تصريحات وتعنت المسؤولين المحليين آنذاك) لفئات المجتمع وتجاهل معظم المطالب المرفوعة من

[1] عبد الكريم شكاكطة، **دور منظمة الأوبك في سياسة الطاقة العالمية (1973-2014)**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر،2015، ص 115

عمق الجنوب، كما أنه لابد من التنويه إلى عنصر جد مهم يكمن في تغييب أو غياب ممثلي الشعب (البرلمانيين وضعف المجتمع المدني) في ظل غياب القرارات الحاسمة المحلية التي صنعت الفارق وتعتبر من الأسباب الرئيسية التي أدخلت الولاية في حلقة مفرغة بين حتمية التنمية ووجود المقومات الكفيلة بإحداث الطفرة التنموية، كما وتعتبر أرضا للفرص في نظر الآخرين لما يرونه فيها من ملاذ آمن لممارسة كل أنواع الجريمة المنظمة، مما جعلها تتأثر بقوة في ظل الأوضاع السائدة خاصة أنها ولاية حدودية، مع دولة شهدت ثورة وربيعا عربيا، مما يعكس وضع الولاية الذي ينطق به لسان الواقع المعيش.

ب/ حوصلة العملية الإنمائية في الولاية من 1999-2019:

جدول رقم 18 يوضح حجم المبالغ المالية المخصصة للعملية الإنمائية بولاية ورقلة 1999-2019

و: ألف دج

البرامج الإنمائية	PSD	PCD	صندوق الجنوب PSD
2000-1999	2.379.966	906.326	/
2004-2001	5.418.771	642.000	5.016.872
2009-2005	41.817.406	97.048.000	4.860.709
2014-2010	51.701.546	6.324.459	12.746.00
2019-2015	32.147.949	6.432.000	7.275.200
المجموع 1999-2019	**133.465.638**	**21.352.785**	**29.898.781**
//////////////////	**تطور مناطق الجنوب +PSD+PCD PS.SUD**		**أخـــــــــرى**
2000-1999	/		/
2004-2001	/		7.851.684
2009-2005	26.367.876		/
2014-2010	5.017.954		21.015.322
2019-2015	765.964		9.155.284
المجموع 1999-2019	**32.151.794**		**38.022.290**
المجموع الكلي للحوصلة 1999-2019		**254.891.288**	

المصدر: من إعداد الطالب

اعتماد على هاته الحوصلة في دراستنا هاته ونظرا لأهميتها في إعطاء الصورة الكلية والملخصة للعملية التنموية في الولاية خلال عقدين من الزمن، إذ أن أول ما يمكن ملاحظته هو صب

المبالغ الضخمة المخصصة والمدرجة لإنجاح تجسيد وتنفيذ التنمية المحلية والقضاء على مختلف الأزمات والنقائص المسجلة أين قدرت العملية بمجموع إجمالي بـ 254 مليار و891 مليون و288 ألف دينار جزائري، في شقها الأكبر الموجه لفائدة البرامج القطاعية غير الممركزة الخاصة بالولاية في إطار سياسة الإصلاح الوطني عبر مختلف البرامج المسطرة من قبل الدولة، والتي تعني الولاية بالدرجة الأولى حسب احتياجاتها قصد النهوض بهذا القطاع الذي بات مطلبا شعبيا لا بد منه وينتظر تحرك الإدارة لتجسيد الإرادة المحلية فقط ، هل تم تحقيق ذلك؟ بالطبع لا !، لم تستكمل بعض المشاريع إلى غاية هاته اللحظة، فمنها ما تم تجميدها أوتم إلغاؤها تماما بحكم ترتيب الأولويات!.

إن مبلغ 133 مليار طيلة عشرين(20) سنة مبلغ لا يستهان به، حيث يمكن من خلاله للسلطات المحلية والولاة المتعاقبين على الولاية التحرك للدفع بعجلة التنمية وفق أولوياتهم وما هو مسطر، في حين تم ملاحظة المخطط الخماسي لدعم النمو الاقتصادي 2010-2014، الذي خصص له أكبر مبلغ مالي ومرده إلى القفزة النفطية وانتعاش الخزينة العمومية، بمجموع 51 مليار 701 مليون دج، ومبلغ 97 مليار دج من أصل 21 ألف مليار دج المخصصة على المستوى الوطني التي تمثل 0.45% فقط من نسبة استفادة الولاية، وبهاته النسبة الضئيلة جدا، من المستحيل أن تحقق الأهداف المسطرة، إذ تعتبر مؤشرا قويا لقياس التنمية المحلية على مستوى الولاية، إضافة إلى سعر البرميل الواحد الذي تعدى 100 دولار، يا ترى هل 22 مليار دج طيلة العشرين(20) سنة المخصصة لمخططات البلدية للتنمية يمكن لها تجسيد الهدف على أرض الواقع؟ ، إن الدليل الفعلي لميزانية البلديات لا يمكنه الخروج عن نص المرسوم رقم 73-136[1] المحدد لشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية، بعدما تُكلَف كل بلدية على حدة بإعداد واعتماد مشاريعها التنموية ورفعها للولاية في صيغة الاحتياجات المعبر عنها من قبل الساكنة التي لابد من مرورها على التحكيم من قبل الوالي في مخرجات المشاريع المسجلة بالتنسيق مع المصالح الإدارية الأخرى.[2]

إن قلة المبالغ المخصصة للولاية راجع في أصله أنها مبالغ مخصصة للتحكم في الأوضاع المستعجلة من قبل القائمين على الولاية وتسيير الأزمات الخانقة فقط، في شكل صندوق مالي يقسمه

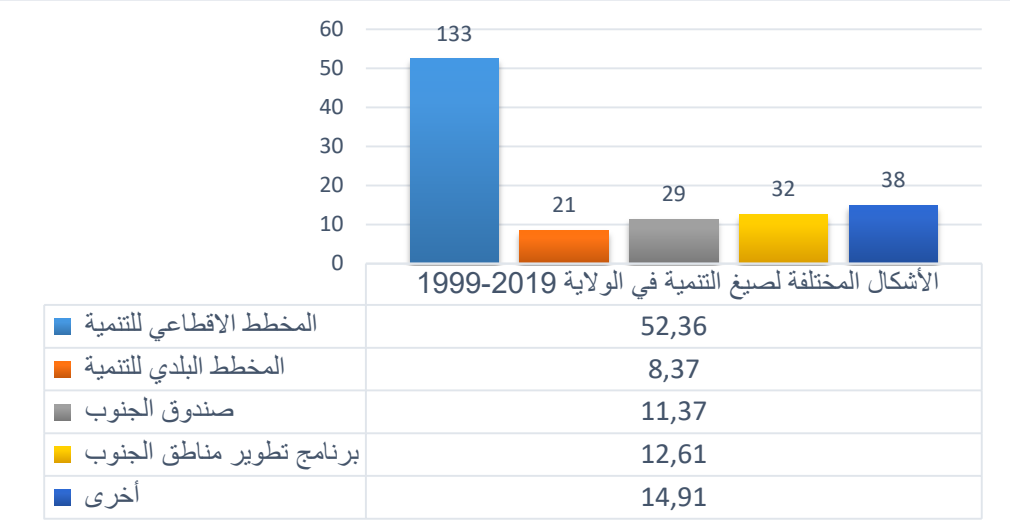
---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 1973/08/09 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية، **الجريدة الرسمية**، العدد67، الصادرة في 1973/08/21، ص ص 1004-1006

[2] ليندة أونيسي، "المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، مجلد 3، عدد 02، الجزائر، 2016، ص 229

الوالي حسب الاحتياجات الضرورية والقصوى لبلديات ولايته، والسهر على تنفيذها من قبل رئيس البلدية باعتباره الآمر بالصرف تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الولاية في إطار تحسين الظروف المعيشية ومحاربة كل أشكال الفقر والبطالة، إلا أن ولاية ورقلة استفادت من صندوق الجنوب قرابة 30 مليار دج ومن برنامج تطوير مناطق الجنوب بمبلغ يتعدى 32 مليار دج طيلة العشرين(20) سنة الأخيرة، كما استفادت أيضا من خلال البرامج القطاعية والبلدية العادية وبرامج التنمية الخاصة بالولاية في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009(PSD-PCSC) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 (PSD)، إضافة إلى البرنامج التكميلي2010 (PSD/PCD) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الملازم لباقي البرامج وخماسيات التنمية(PSD-PCCE) 2010-2014، وأخيرا البرنامج التكميلي (PSD-COMPLEMENTAIRE)-2010 بمبلغ يقدر بـ 38 مليار دج، في حين أنّ أعلى نسبة استفادة لولاية ورقلة كانت ما بين 2005-2009، أين عرفت الأوضاع استقرارا لم تشهده قرابة ثلاثين سنة مضت بنسبة لا تتعدى 1.90% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج على المستوى الوطني، بينما كانت أقل نسبة ما بين سنوات 2015-2019 بنسبة 0.26% المعادلة لمبلغ 55 مليار دج، لا يمكن إلقاء اللوم فقط على المسيرين المحليين، لابد من التأكيد على العدالة في التوزيع، وكيف يمكن تحقيق القفزة الاقتصادية في المنطقة وتحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين ؟ حتى المنطقة الصناعية للولاية لم تجد نفعا حسب الأرقام، وهذا ما سنحاول إثباته في باقي مؤشرات التنمية ومقوماتها السوسيو-اقتصادية.

شكل رقم 12 يمثل نسب المبالغ المالية الاجمالية المخصصة للعملية التنموية في ولاية ورقلة (حسب مصادر التمويل) 1999 -2019



المصدر: من إعداد الطالب

ج/ أزمة التنمية في ولاية ورقلة بين المؤشرات والمقومات:

لا يمكن الحديث عن مفهوم التنمية بكل أنواعها إلا بإمكانية قياس مؤشراتها ومقاوماتها مندمجة في معايير يمكن لها أن تحقق هاته المقاربة وتُبين مدى نجاعة الأساليب المتاحة من عدمها خاصة في دول العالم الثالث المليئة بالأزمات المتنوعة تقريبا في كل المجالات والميادين الحساسة ولعل أقطاب هاته الميادين تُؤخَذُ من المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فإن تم التحكم فيهما وتطويرهما يمكن للقائمين على هاته الكيانات إدارة الأزمات بكل سهولة، ونحن كباحثين لنتمكن من الدراسة الدقيقة لمستوى التنمية في المنطقة محل الدراسة ومدى إدارتها حتى نعطي نتائج أكثر موضوعية ومصداقية سنعتمد على مجموعة من المعايير التي نراها مناسبة لدراستنا من جهة، ومدى تأثيرها وتأثرها بالحياة الاقتصادية والاجتماعية لولاية ورقلة، من جهة أخرى.

1-مؤشر الصناعة والطاقة:

جدول رقم 19 يوضح الوضعية العامة للمناطق الصناعية ومناطق النشاط في ولاية ورقلة 1999-2019

السنوات	المساحة الاجمالية للعقار الصناعي بالهكتار	عدد المناطق المهيأة	عدد المناطق المشغولة	نسبة الشغل (%)
1999	/	/	/	/
2003	1457	515	953	74.33
2005	1523	1542	910	59
2010	1523	1542	921	60
2014	2023.35	1550	1018	60
2016	2628	2368	1455	60
2018	1698	2185	1439	60
2019	1698	2185	1434	65.62

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار 1999-2019

بالاعتماد على الإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه، يمكن لنا استنتاج أن النشاط الصناعي ينقسم في وضعيته العامة بين المناطق الصناعية ومناطق النشاط إلا أن في ولاية ورقلة لم نلاحظ هذا التقسيم بغض النظر أنه يوجد بها مناطق صناعية بامتياز ذات سمعة دولية بما فيها المؤسسات الخاصة والعمومية خاصة أحواض منطقة حاسي مسعود والبرمة، بالإضافة إلى المنطقة الصناعية الثانية الأقل حجما المتواجدة في منطقة تقرت، في حين بلغت المساحة الاجمالية

المخصصة لذلك أي بين المناطق الصناعية ومناطق النشاط أقصاها سنة 2017 بـ 2662 هكتار وبمساحة أقل في سنة 2016 والتي بلغت 2628 هكتار، أما بالنسبة للمناطق المهيأة للنشاط الصناعي، أين سجلت ولاية ورقلة أقصى عدد من المناطق المهيأة في سنة 2017 بـ 2602 منطقة وأكبر عدد من المناطق المشغولة دائما في نفس السنة على مستوى الولاية الذي بلغ 1635 منطقة مشغولة في النشاط الصناعي[1]، هذه الأرقام المذكورة لا يمكن لها أن تعبر عن مدى نجاعة هاته المساحة والمناطق التي تم تسجيلها سنة 2003 كأعلى نسبة شغل للمناطق المهيأة للصناعة على مستوى الولاية والتي بلغت 74.33% والتي تعتبر في الحقيقة نسبة جيدة والعبرة في الفعالية وليس في العدد، أما بالنسبة لأهمية هاته المناطق في الزج بالولاية صناعيا واقتصاديا على المستويين المحلي والدولي تكمن في الصناعة البتروكيمياوية وآبار استخراج البترول والغاز الطبيعي معتمدة على امكانياتها ومقوماتها الطاقوية باعتبارها أكبر محطة نفط وأكبر احتياطي غاز في الجزائر الذي له ارتباط وثيق بوتيرة الإنتاج الوطني للنفط أي القلب النابض للاقتصاد الوطني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نجد ميدان الصناعة الغذائية المحلية التي قدرت سنة 2000 بـ 1 مليون طن و455 قنطار، بينما حققت الشركة الخاصة رغوة الجنوب التي تم اعتمادها سنة 1985 ومقرها منطقة تقرت والتي أنتجت أكثر من 51 مليون طن و879 قنطار من الفراش والأطرحة وتعتبر من أهم المصانع المحلية في المنطقة سواء من ناحية الجودة أو التسويق محليا وطنيا وحتى دوليا[2] إلا أن ذلك غير كاف لتطوير النشاط الصناعي وتحريك وانعاش الاقتصاد المحلي، أما بالنسبة لميدان الطاقة حسب المعطيات المحصل عليها على مستوى الولاية والمتمثل فيما يلي :

جدول رقم 20 يوضح عدد المشتركين بالغاز والكهرباء على مستوى ولاية ورقلة 1999-2019

السنوات	الكهرباء		الغاز الطبيعي	
	المشتركين	النسبة %	المشتركين	النسبة %
1999	75253	93.18	13881	17.19
2003	84086	90.11	21453	22.99
2008	102262	96.26	55945	52.85
2010	100434	97.80	46339	57.00
2012	118123	97.20	54996	68.20
2014	131289	97.50	64984	73.60

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، الدليل الإحصائي لسنة 2017، الجزائر، 2018، ص ص 197،206

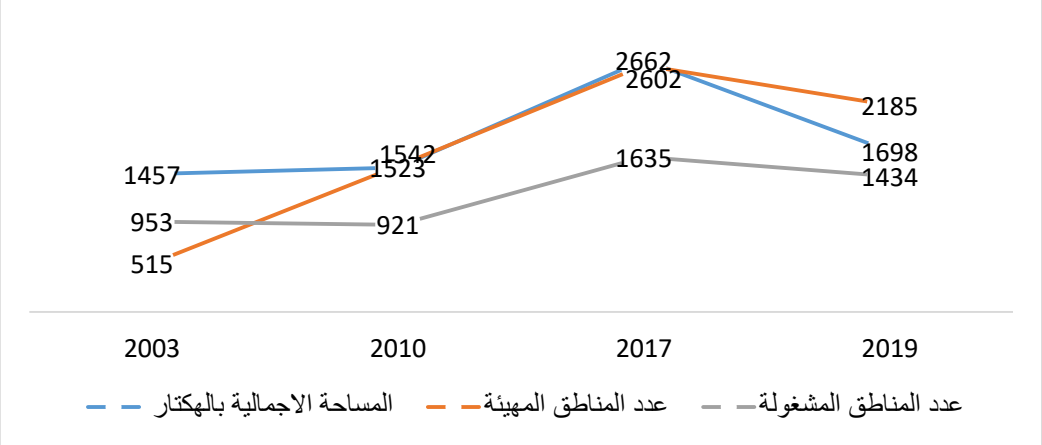
[2] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، الدليل الإحصائي لسنة 2003، الجزائر، 2004، ص ص 60،69

2016	142377	98.00	73936	79.90
2018	150250	98.00	86441	83.00
2019	167204	98.00	90762	85.00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، مديرية الطاقة والمناجم لولاية ورقلة 1999-2019

تعتمد ولاية ورقلة في مجال الصناعة والطاقة على عدة ميادين وشعب يمكن أن تغطي حاجياتها المحلية والوطنية فبالنسبة لفروعه الطاقوية الأخرى المتمثلة في ميدان الطاقة والمناجم من خلال الربط بشبكة الكهرباء والغاز الطبيعي ونسبة التغطية وتزويد القاطنة بهاته المادة الحيوية محليا، وما تلعبه من أهمية لتحقيق المقاربة التنموية في الولاية خاصة في استخدامها واستغلالها في الميادين والقطاعات الأخرى، أين نلاحظ أن أقل نسبة ربط تم تسجيلها على مستوى بلدية سيدي سليمان بـ 832 مشترك بالغاز الطبيعي و486 مشترك بالنسبة للكهرباء في منطقتي العاليا والبرمة كأقل نسبة، والتي ينعدم فيهما الربط بشبكة الغاز الطبيعي وهنا الكارثة خاصة أنها منطقة حدودية وتملك أحواض غاز وبترول تابعة لها إداريا ولا تمتلك شبكة ربط بالغاز الطبيعي !، في حين سجلت عاصمة الولاية بلدية ورقلة أعلى عدد من المشتركين والمقدر بـ 45842 مشترك من أصل حظيرة السكنات لسنة 2019 التي تبلغ 33039 سكن[1]، أما من ناحية نسبة التغطية بالغاز الطبيعي فكل من بلديات حاسي بن عبد الله، تماسين، بليدة عمور (وهناك من يسميها بلدة اعمر) ، تبسبست، المقارين بنسبة 98%، وبالنسبة للكهرباء فكل من حاسي بن عبد الله بنسبة 99% بـ 1730 مشترك.

شكل رقم 13 يمثل مؤشر الصناعة لولاية ورقلة 1999-2019



المصدر: من إعداد الطالب

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، الدليل الإحصائي لولاية ورقلة لسنة 2019، الجزائر، 2020، ص ص 197،206

2-مؤشر الفلاحة:

جدول رقم 21 يوضح الوضعية العامة لقطاع الفلاحة على مستوى ولاية ورقلة 1999-2019

السنوات	توزيع الأراضي الصالحة للزراعة بالهكتار			
	الزراعة الدائمة		الأراضي القابلة للحرث	
	أشجار مثمرة	أراضي النخيل	أراضي مستريحة	الزراعة النباتية
1999	/	16033	7263	3216
2003	18.35	18915.71	9055.6	1749.33
2008	22	20789	10209	499
2010	111.5	20956.9	9862.75	1002.45
2012	138.96	21373.53	15683.14	1182
2014	252.23	21857.48	15524.72	2400.2
2016	799.40	22093.58	19595.38	5367.58
2018	1319.63	22282.27	22688.86	7947.63
2019	1330.98	22512.41	25520.74	8224.01
////////	وضعية الأراضي المستصلحة بالهكتار			
	المساحة المستصلحة	المساحة الموزعة	نسبة الاستصلاح%	نسبة الاستغلال %
1999	/	/	/	/
2003	9571	35101	27.27	/
2005	9380.76	37842.32	24.79	/
2010	11680	48511	33.38	0.76
2012	14950	48502	30.82	0.30
2014	29827	49828	59.86	30
2016	29688	50891.77	58.33	58
2018	30483	55807	54.62	
2019		56587	55.00	
////////	عدد النخيل الإجمالي			
	توزيع ثروات النخيل		عدد النخيل المنتج	
1999	188455		157334	
2005	222511		176605	
2010	240203		191521	
2014	256226		202492	

2019	262881	235265

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، مديرية المصالح الفلاحية لولاية ورقلة 1999-2019

إذا تم التمعن في الاحصائيات المقدمة في الجدول أعلاه تتضح لنا الرؤية أنّ ولاية ورقلة تزخر أيضا بإمكانات فلاحية إذا تم التركيز عليها وتبني التوجه الفلاحي تمكنها من الاستغناء تماما عن الميول الفكري الصناعي الطاغي على ذهنية القاطنة، حيث تمتلك الولاية في شق الزراعة الدائمة لأكثر من 22512.41 هكتار من أراضي النخيل، بحيث تمتلك ثروة تقدر بـ 262881 نخلة وبنسبة 89% من نخيلها منتج لهذا المحصول المشتهر بنوعيته وجودته محليا والمطلوبة على المستوى الدولي والذي يتم تصديره لربوع العالم ولا يُستفاد منه محليا، بحيث يمكن لوحده أن يحقق الاكتفاء الذاتي للجزائر من هذا المنتوج دون اللجوء إلى الولايات الأخرى على غرار ولايتي بسكرة والوادي.

بعكس الأشجار المثمرة التي تبلغ 1330شجرة مثمرة على مستوى الولاية، وبهذا العدد تعتبر المنطقة بعيدة عن تلبية حاجيات السكان المحليين من مختلف منتوجاتها، مما يزيد من الطلب وتلجأ إلى الاستيراد من باقي الولايات. إنّ المعاناة من الندرة تؤثر بطريقة مباشرة على السعر، وهذا ما أنهك المواطن المحلي في المنطقة وزاد من متاعبه وأضعف قدرته الشرائية التي أصبحت أمرا مؤرقا للسلطات المحلية والقاطنة على حد سواء.

في حين نجد الأراضي القابلة للحرث بالنظر لمساحتها الصغيرة مهملة من قبل السلطات المحلية المعنية على النقيض نلاحظ ارتفاع مساحة الأراضي المستريحة التي تبلغ 25520 هكتار وهذا عدد معتبر. كما أنّ أراضي الزراعة النباتية التي تمثل نسبة 32% من الأراضي القابلة للحرث بمساحة 8224.01 هكتار لسنة 2019 في إطار الأراضي الصالحة للزراعة، بينما نجد أنّ وضعية الأراضي المستصلحة على مستوى الولاية بنسبة استغلال متوسطة، والتي سجلت 58% من الوضعية العامة بداية من سنة 2015 [1]بحيث كانت لا تتعدى نسبة01% سنة 2012 والمقدرة بـ 14950 هكتار من أصل المساحة المستصلحة الإجمالية[2]، في حين بلغت المساحة المستصلحة 30483

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، الدليل الإحصائي لولاية ورقلة لسنة 2015، الجزائر، 2016، ص ص 105،117

[2] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، الدليل الإحصائي لولاية ورقلة لسنة 2012، الجزائر، 2013، ص ص 105،117

هكتار سنة 2019 بمساحة إجمالية موزعة تبلغ 56587 هكتار أي بعجز يقدر 26104 هكتار وبنسبة استصلاح تقدر بـ 54.62%.

ولعل مرد ذلك لأسباب متعددة يعاني منها دائما الفلاح والمستثمر وعلى رأسها انعدام الماء والكهرباء وارتفاع تكلفة شبكات التزويد والربط بهاتين المادتين واقتصارها على المجمعات السكنية كأولوية، في غفلة أو تغافل يلامس الإهمال الحقيقي لهاته الثروة النائمة، وما يزيد تأكيد ذلك المبالغ الخيالية المخصصة في إطار التنمية المحلية والريفية على الصعيد المحلي.

جدول رقم 22 يمثل الوضعية العامة للثروة الحيوانية لولاية ورقلة 1999-2019

السنوات	تربية المواشي				حصيلة الإنتاج الحيواني			
	الإبل	الماعز	الغنم	البقر	اللحوم بالقنطار		الحليب 1000ل	البيض
					الحمراء	البيضاء		
1999	19026	131820	93545	580	15500	1100	11740	4840
2005	27005	157709	116769	530	31532	2781	9635	00
2010	28966	173600	119803	447	38594	1677	13922	00
2015	33313	199477	136798	1296	63133	4907	15476	00
2018	41571	213548	146128	1083	83322	8476	15902	2239
2019	41503	213680	145877	999	82169	10035	18348	8210

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة ومديرية المصالح الفلاحية لولاية ورقلة 1999-2019

مما يزيدنا إصرارا في التعمق أكثر هو أهمية هذا القطاع على مستوى الولاية بثروته الحيوانية التي تنعم بها، في مقدمتها الإبل التي بلغت 41503 رأس سنة2019، إذ تعتبر الثروة الأكثر وفرة في المنطقة بحكم خصوصياتها الجغرافية، أين تنتشر تربية الإبل في كل من بلدية الرويسات بمقر عاصمة الولاية، ومنطقتي حاسي مسعود والبرمة، التي تعتبر المناخ الأفضل لإنجاح العملية إلا أنها تعتمد على بعض العشوائية في طريقة التربية التي تتميز بالتربية البرية أو الوحشية، أي تركها في الصحراء وتعليمها من قبل أصحابها وإعادة جمعها عند الحاجة، مما يجعلها عرضة للتهريب والسرقة وحتى قضية الإحصاء الحقيقي لهاته الثروة خاصة في المناطق الطرفية منها تقريبية أكثر من أي شيء آخر، وليست الثروة الوحيدة، حيث تتميز أيضا بتربية الماعز الذي يبلغ 213680 رأس على

مستوى الولاية كأكبر ثروة بحكم طبيعة المنطقة ومقاومتها للظروف الصعبة، مما يتلاءم مع تربية نوع هكذا من الحيوانات، أما بالنسبة للغنم فتعتبر منخفضة مقارنة بالإبل والماعز بـ 145877 رأس والبقر التي لا تتعدى 1000 رأس، لكن هذا قد يؤثر من جهة أخرى، على وفرة اللحوم بأنواعها أين يتم انتاج أكثر من 82169 قنطار من اللحوم الحمراء و10035 قنطار من اللحوم البيضاء لسنة 2019، والتي لا تلبي حاجيات المواطنين وتبقى أسعارها عالية مقارنة بسعر لحوم الإبل حتى وإن كانت تصنف ضمن اللحوم الحمراء، أما بالنسبة للحليب هاته المادة الحيوية والأكثر طلبا محليا، أين تم انتاج 18348 لتر من الحليب سنة 2019، حيث يعتبر غير كاف بين الاستعمال اليومي والاستعمال ذو التوجه الصناعي، أما مادة البيض التي تسجل عجزا فادحا وهذا مرده إلى ندرة مربي الدواجن بالولاية[1]ونقص الاستثمار في هذا الميدان كون نسبة المخاطر مرتفعة والتي ترجع إلى الظروف القاسية للمنطقة التي تتميز بالجفاف والحرارة المرتفعة طيلة أيام السنة تقريبا.

في حين أن الغطاء الغابي بالولاية يعتبر نادرا، حيث بلغ 385 هكتار سنة 2019 من مساحة إجمالية تفوق163 ألف كم^2 منها الحزام الأخضر الذي يبلغ 58 هكتار و3250 شجرة، بالإضافة إلى وضعية التشجير التي تبلغ 656.34 هكتار على مستوى الولاية، وهذا يعتبر قليلا جدا مما يؤثر على البيئة العامة للمنطقة محل الدراسة التي تتميز بمناطقها الصناعية وكثرة تلوثها على غرار ارتفاع نسبة الكربون، دون نسيان مساحة المشاتل التي كانت تمتلك واحدة سنة 1999 بمساحة 1.4 هكتار، واتسعت المساحة لتصل 2.3 هكتار سنة 2003 منها 1.4 هكتار في بلدية عين البيضاء، 0.9 هكتار بمنطقة تقرت بمجموع 27400 وحدة للتزيين و17945 وحدة غابية، في حين سجلت سنة 2016 في مجموع بين الأشجار المثمرة لكل من الزيتون والنخيل بمساحة قدرت بـ 252 هكتار منها 17.7 هكتار للتزيين و372.5 هكتار للمساحة الغابية، وفي سنة 2019 تم بمنطقة سيدي خويلد إنشاء مشتلة جديدة إضافة إلى مشتلة عين البيضاء بمساحة 1.4 هكتار دائما تحتوي على 1750 وحدة للتزيين و1500 وحدة أخرى غابية، بمساحة غابية إجمالية تقدر بـ 385 هكتار منها 192.2 للتزيين[2] .

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، الدليل الإحصائي لولاية ورقلة لسنة 2011، الجزائر، 2012، ص ص 105،117

[2] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، الدليل الإحصائي لسنة 2019، الجزائر، 2019، ص ص 105،117

3-مؤشر قطاع الري في ولاية ورقلة 1999-2019:

جدول رقم 23 يمثل الوضعية العامة لقطاع الري على مستوى ولاية ورقلة 1999-2019

السنوات	توزيع استعمال المياه م^3			الاستهلاك الأسري لمياه الشرب		
	مياه السقي	المياه المخصصة للصناعة	مياه الشرب	الاستهلاك اليومي		عدد الآبار
				ل/ساكن/ يوم	السعة م^3	
1999	25448	488	4086	787	/	/
2003	15350	378	2772	430	277.2	117
2008	14100	400	2600	413	/	/
2010	16997	594.3	4339	500.7	276.2	107
2012	17754	664.32	3732	468	281.1	119
2014	10978	489.11	4873	411	304.2	135
2016	15660	500	3820	308	336.5	158
2018	15660	500	3820	308	336.5	123
2019	16100	640	4080	471	235.0	132

///////	شبكة المياه الصالحة للشرب والتطهير				منشآت تخزين المياه			
	نسبة المياه الصالحة الشرب		نسبة التطهير		في طور الانجاز		الموجودة	
	طول الشبكة كم	النسبة %	طول الشبكة كم	النسبة %	العدد	السعة م^3	العدد	السعة م^3
1999	1412	95	530.2	61.18	/	/	/	/
2003	1536	95	731.3	70.96	8	4950	70	4625
2008	2168	99	1104	79.05	/	/	/	/
2010	2218	99.2	1151	75	18	12100	77	50419
2012	2336	99.2	1246	75	18	18100	79	52360
2014	2599	95	1205	75	13	10650	99	69220
2016	2600	95	1400	80	12	16300	94	71610
2018	2725	98	1664	85	15	23600	125	107920
2019	2454	98	1678	87	11	19500	119	93520

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة ومديرية الري لولاية ورقلة 1999-2019

إن قطاع الري لولاية ورقلة مقسم إلى أربعة (04) أقسام متمثلة في توزيع استعمال المياه والتي بدورها تنقسم إلى ثلاثة (03) أقسام أخرى، منها ماء السقي الموجه للأراضي الزراعية الذي يشهد تذبذبا بسعة قدرت بـ 25.448 ل/ث سنة 1999، أين تراجعت قدرة المياه الموجهة للسقي، حيث تراوحت بين 10.978 ل/ث و 17.754 ل/ث وهذا مؤشر مهم لقياس تراجع الاهتمام بالمساحات المسقية على مستوى الولاية الذي يؤثر على كمية ونوعية وجودة المحصول الزراعي، أما بالنسبة للماء المخصص للصناعة كونها تضم مناطق صناعية ومناطق للنشاط فهي تتراوح ما بين 378ل/ث و664.32 ل/ث سنة 2012 كأعلى نسبة مستهلكة مخصصة للصناعة، في حين مياه الشرب تتراوح ما بين 2600 ل/ث كأدنى سعة لسنة 2008 و4873 ل/ث سنة 2014 كأعلى سعة استفاد منها القاطنة، أما في القسم الثاني المتعلق بالاستهلاك الأسري لمياه الشرب فقد تم تسجيل تقريبا نفس السعة التي تتراوح ما بين 308 ساكن في اليوم بسعة استهلاك 336.25 ل/ث سنتي 2016 و2018 بينما كانت معتبرة جدا سنة 1999 بسعة 2772 ل/ث بمتوسط 787 ساكن في استهلاك يومي ، وهذا أمر معقول جدا، إلا أنه لا يمكن إهمال طبيعة المنطقة وتوفرها على هاته المادة التي تحتاج إلى هياكل وقدرة استخراج وتخزين عاليتين، إضافة إلى التذبذب المسجل في عدد الآبار المتواجدة على مستوى الولاية والمخصصة لذلك أين بلغت الذروة سنة 2016 بـ 158 بئر كأعلى عدد وهذا دليل على زيادة الطلب والارتفاع في عدد السكان الذي يؤثر على انخفاض سعة الاستفادة من الاستهلاك اليومي لهاته المادة الحيوية، أما مشكل الآبار يرجع إلى عدم الترخيص بحفر آبار أخرى ومشكل الملكية الأرضية سواء بحجة الأرض نفطية أو غازية وتشديد المراقبة وقلة التراخيص المخصصة لعمليات الحفر أيضا على مستوى الولاية ، أما فيما يخص شبكة مياه الشرب التي وصلت نسبتها 98% من التغطية الشاملة للولاية بطول يبلغ 2454.74 كم سنة 2019 بينما يبلغ طول شبكة التطهير 1678.19 كم بنسبة 87 % في تغطيتها الشاملة[1] إلا أنه وحسب مقابلات أجريناها مع ساكنة بلديتي ورقلة والرويسات وحتى سيدي خويلد وبلدية عين البيضاء، حيث اتضح لنا أنهم يعانون كثيرا من انعدام هاته الشبكة على مستوى عاصمة الولاية، أمر محير للغاية ! أكثر من ثلث سكان الولاية بعدد يبلغ 249 ألف و642 ساكن في بلديتين فقط كيف يعقل هذا؟. وعليه لا يمكن أبدا الحديث عن التنمية المحلية

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، الدليل الإحصائي لولاية ورقلة لسنة 2019، الجزائر، 2020، ص ص 127،123

أو تأسيس للبنية التحتية للولاية وشبكة التطهير منعدمة في قلب الولاية بالرغم من إجراء عدة دراسات ومنها حتى مكاتب أجنبية في الآونة الأخيرة في عدة محاولات لكنها باءت بالفشل ولم تفلح نظرا لطبيعة موقع الولاية المتواجد في شبه حفرة التي في أصلها موقع للواحات لا للسكن حسب الخبراء والساكنة وهذا موثق أيضا في باب تاريخ الولاية، ناهيك عن المضاعفات البيئية والصحية التي لا تنبئ إلا باقتراب كارثة صحية وبائية بامتياز، أين هي إدارة أزمة شبكة التطهير؟ من يتحمل هاته المسؤولية؟ ما هو مصير المشاريع المدرجة في هذا الميدان للقضاء على هاته الأزمة؟ كلها أسئلة لها جواب واحد يكمن في غياب مؤشر الإرادة المحلية وغياب المراقبة المركزية على حد سواء وانتشار اللامبالاة إن لم نقل الإهمال وسوء التسيير واستفحال الفساد.

أما بالنسبة لمنشآت تخزين المياه فمنها ما هو موجود حيث يبلغ عددها 119 منشأة بسعة تخزين تبلغ 93520 م^3، وما هي في طور الإنجاز التي بلغ عددها سنة 2019 بـ 11 منشأة بسعة تخزين تقدر بـ 19500 م^3 لتدارك النقص المسجل والطلب المتزايد للمياه خاصة في منطقة البرمة والمنطقة الشمالية الريفية التي تعاني أيضا من نقص حاد في التزويد بهاته المادة الحيوية قصد توجيهها لمختلف الاستعمالات.

4- مؤشر قطاع التجارة على مستوى ولاية ورقلة: إن ما يميز ولاية ورقلة أنها منطقة صناعية بالدرجة الأولى وهذا مؤشر جيد لانتعاش الحركة التجارية على مستوى الولاية، لكن ما يلاحظ عكس ذلك إذ أنها تعاني من نقص أيضا في قطاع التجارة بالضبط فيما يخص قطاع الصناعة الغذائية، حيث تحتوي على (09) وحدات بين العمومية والخاصة بقدرة تشغيل تعادل 402 منصب عمل، وتقتصر قطاعات الإنتاج على مجموعة من الأنواع يتصدرها انتاج الدقيق والطحين الذي بلغ مليون و239 ألف و764 قنطار سنة 2019 بالإضافة إلى إنتاج العجائن بـ 170.097 طن سنة 2018، بينما بلغ انتاج طحين القهوة 13 طن سنة 2010 ومادة الحليب 88 ألف و794 لتر حليب سنة 2019، حيث سجل تواجد 41816 سجل تجاري سنة 2019 بين الأشخاص الطبيعية والمعنوية على مستوى الولاية مساهمة بذلك في دفع الحركة التجارية، في حين أن مصالح التجارة تمارس نشاطات نوعية من قمع للغش ونشاطات المنافسة والأسعار سعيا منها للتحكم في النشاط التجاري سواء من ناحية النوعية والمتمثلة في عدم احترام الشروط الصحية بنسبة 58.55 %، عمليات الغش بنسبة 31.32%، إلزامية سلامة المادة الغذائية بنسبة1.11%، انعدام الوسم بـ 2.04%، ومخالفات

أخرى بـ7.06%، أما فيما يخص المنافسة تكمن في عدم إيداع الحسابات الاجتماعية بـ 39.58%، ممارسة نشاط تجاري قار دون محل تجاري بنسبة 36.89%، وعدم بيان الأسعار بـ9.83% وعدم التقيد بالسجل التجاري بـ 3.91% وشق المخالفات الأخرى بـ 9.79% [1].

5-مؤشر قطاع السياحة والصناعة التقليدية على مستوى ولاية ورقلة 1999-2019

جدول رقم 24 يوضح الوضعية العامة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية لولاية ورقلة 1999-2019

السنوات	التدفق السياحي		وضعية مناطق التوسع السياحي			وضعية المنشآت الفندقية		
	الجزائريين	الأجانب	عدد المناطق	المساحة الاجمالية بالهكتار	المساحة المهيأة	عدد المنشآت	عدد الأسِرة	عدد الغرف
1999	/	/	1	176	13	6	583	/
2003	77710	2570	9	176.9	36.21	21	1662	744
2008	/	/	1	108	13	5	489	254
2010	67106	2711	3	59	00	20	1144	608
2012	69444	3276	3	59	00	23	1348	697
2014	74644	4985	3	59	00	26	1632	864
2016	73866	3193	2	72	11	29	1775	948
2018	74925	4615	4	72	11	31	1852	990
2019	66297	2560	4	72	11	31	1764	945

السنوات	وضعية الصناعة التقليدية (عدد المناصب المحدثة)		
	الصناعة التقليدية الفنية	انتاج المواد	الخدمات
1999	/	/	/
2003	956	1306	5106
2008	/	/	/
2010	618	753	1515
2012	883	818	1733
2014	882	128	769
2016	818	97	483

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، الدليل الإحصائي لسنة 2019، الجزائر، 2020، ص ص 128،130

2018	707	205	287
2019	650	279	595

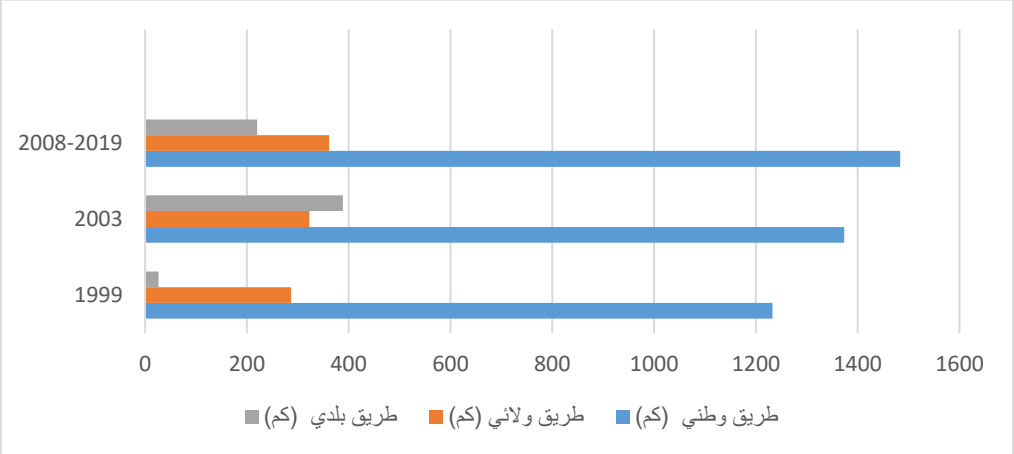
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة ومديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية ورقلة 1999-2019

يشير الجدول أعلاه إلى معطيات مهمة تخص المجال السياحي المحلي للولاية، وبالرجوع دائما إلى امتياز الولاية بثرواتها الباطنية ووجود الشركات متعددة الجنسية يجعل منها منطقة جذب للسياحة الصحراوية بامتلاكها كل المقومات ومختلف المؤشرات السياحية من منشآت سياحية ومتاحف طبيعية، والتي تنعكس لا محالة على الحركية التجارية في المنطقة وانتعاش الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال التدفق السياحي في الولاية من الجزائريين على شكل السياحة الداخلية الصحراوية وحتى مهمات العمل التي تتراوح ما بين 66 ألف كأدنى تدفق في سنة 2019 الراجع إلى الظروف الصحية التي شهدتها الجزائر على غرار دول العالم- جائحة كورونا- وتداعياتها على الاقتصاد الوطنيوالمناخ المعيشي للأفراد لا سيما الشركات المتواجدة بالمنطقة التي تأثرت بها، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي التي شهدته البلاد واقبالها على انتخابات رئاسية مبكرة، بينما سجلت أعلى تدفق للجزائريين سنة 2003 الذي فاق 77 ألف بين السياح والعمال، في حين أنّ التدفق الأجنبي في الولاية لنفس الغرض بزيادة في عدد العمال بحكم أنها منطقة صناعية حيث سجلت أعلى رقم سنة 2014 بـ 4985 أجنبي وهذا مرده للطفرة البترولية وزيادة وتيرة العمل بالنسبة للشركات المحلية والأجنبية وزيادة طلب اليد العاملة خاصة الأجنبية من جهة ، بينما نلاحظ عجزا كبيرا في المنشآت الفندقية حيث نجد 1852 سرير تم تسجيلها سنة 2018 كأعلى قدرة استيعاب مقابل 4615 زائر أجنبي و74925 زائر جزائري بعدد غرف لا تتعدى 1000 غرفة على مستوى الولاية وبمجموع إجمالي يقدر بـ 31 منشأة فندقية، وعدم امتلاكها لأي فندق مصنف من ثلاثة نجوم وما بال الفنادق الضخمة الموجهة للسياحة وإبرام الصفقات الكبرى على أقل تقدير، وهذا ما يثبت العجز مقارنة ببعض الولايات الشمالية كقسنطينة، وهران، الجزائر العاصمة وعنابة، خاصة مع التماطل الكبير في استغلال مناطق التوسع السياحي لتدارك النقص وانعاش الاقتصاد السياحي بالولاية حيث لم يتحرك رقم المساحات المهيأة تقريبا منذ سنة 2010 بمتوسط مساحة 80 هكتار مقسمة بين 04 مناطق فقط. أما بالنسبة للصناعة التقليدية وطبيعة المنطقة واشتهارها ببساطتها وانتشار الصناعات الحرفية والتقليدية فيها خاصة في

المناطق الريفية سواء بالنسبة للصناعة الفنية المشغلة لـ 956 شخص، وانتاج المواد بـ 1306 منتج والخدمات بـ 5106 عامل كأعلى نسبة في احصائيات 2003 [1]ومالها من أثر على العمالة المحلية والحفاظ على الثقافة المحلية للصناعة التقليدية وإبراز هويتها وأثرها على الاقتصاد البنفسجي والترابط المجتمعي المحلي من جهة أخرى.

6-مؤشر قطاع الأشغال العمومية على مستوى ولاية ورقلة:

شكل رقم 14 يمثل الوضعية العامة لقطاع الأشغال العمومية في ولاية ورقلة 1999-2019



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة ومديرية الأشغال العمومية لولاية ورقلة 1999-2019

يتوفر قطاع الأشغال العمومية في ولاية ورقلة على منشآت قاعدية تتفرع منها شبكة طرقات وطنية بطول يبلغ 1484 كم في سنة 2019 بعدما كانت قبل عشرين(20) سنة تبلغ 1233 كم، أي بزيادة251 كم، كما تبلغ طول شبكة الطرق الولائية .363 كم بزيادة بلغت 76 كم منذ سنة 1999، بينما بلغت زيادة الطريق البلدي طيلة العشرين(20) الماضية 182 كم لتبلغ 209.10 كم سنة 2019، إلا أنها تعتبر قليلة جدا بحجم الأموال التي استفادت منها الولاية، لا سيما في البرنامج القطاعي للتنمية غير الممركز على مستوى الولاية، وعليه يمكن أن نتحدث قليلا عن عمل فريق إدارة أزمة فك العزلة على مستوى المناطق الريفية والنائية وحتى الحدودية من وإلى عاصمة الولاية، ناهيك عن وضعية مطارات الولاية التي تقدر بأربع(04) مطارات منذ سنة 2015، بمجموع أربع(04)

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، الدليل الإحصائي لسنة 2003، الجزائر، 2004، ص ص 104،102

مدرجات في كل من بلدية حاسي مسعود، مطار تقرت ومطاري عين البيضاء المدني والآخر العسكري، التي تعتبر كلها داخلية وتبرمج فيها بعض الرحلات الدولية في مناسبات محددة على غرار موسم الحج.

7- مؤشر قطاع الاستثمارات بولاية ورقلة 1999-2019 : يعتبر مناخ الاستثمار على مستوى الولاية غير كاف بنفس السياق الوطني الذي يعتبر شبه غائب لأسباب عدة خاصة منها البيروقراطية وعدم الشفافية في التعاملات بالإضافة إلى عدم تلقي أي ضمانات تجعل من هذا المناخ يستقر، ناهيك عن الأوضاع السياسية والأمنية المسيطرة على المستوى المحلي ودول الجوار، خاصة فيما يخص منطقة الجنوب الشرقي تونس وليبيا إضافة إلى مالي والنيجر وأزماتها المتصاعدة، إلا أن هذا لا يعني أن قطاع الاستثمار مُهمَلٌ بل توجد فيه إرادة مقيدة من قبل الدولة في إطار الهياكل غير المركزية على المستوى المحلي التي تعنى بتطوير الاستثمار وتدعى بالوكالة ومقرها الجزائر العاصمة، التي تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار من خلال الشباك الوحيد غير المركزي المتواجد على مستوى الولاية [1]، وولاية ورقلة معنية بذلك وكونها منطقة صناعية معنية بالاستثمار المحلي والأجنبي خاصة، أين بلغ عدد المشاريع الاستثمارية بها 269 مشروع سنة 2019، كما قدر المبلغ الإجمالي بـ 19208 مليار دج بمشاريع مقسمة بين عدة مجالات، منها 222 مشروع في الأشغال العمومية سنة 2019، المُتوقع منها أكثر من 7878 منصب عمل، في حين سجل في سنة 2016، مائة وثلاثة(103)مشروع في قطاع الخدمات بمبلغ مالي يقدر بـ 9749 مليون دج من الاستثمار في القطاع الصناعي وحده بعمالة في نفس القطاع تقدر بـ 1338 عامل، كما كان الاستثمار في القطاع الفلاحي سنة 2018 الأبرز على الإطلاق، أين قدر مبلغ الاستثمار في القطاع بـ 21000 مليون دج، بينما تم ملاحظة أمر غاية في الأهمية حيث قبل سنة 2010 كان المتعارف عليه هو دراسة الملفات لا عدد المشاريع، أين سجلت في سنة 2008 دراسة 2496 ملف بقيمة 142 مليون و205 ألف دج بعمالة متوقعة تقدر بـ 36235 عامل، وهذا مرده لتحقيق نسب عالية في النمو

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، **الجريدة الرسمية**، العدد 64، الصادرة في 11 أكتوبر 2006، ص ص 13،19

الاقتصادي واستقرار الأوضاع في البلاد، مما أدى إلى انتعاش قطاع الاستثمار لكنه في الأخير لم يحقِق لا الأهداف المسطرة ولا تلك العمالة المتوقعة[1].

المطلب الثاني: الأزمات الاجتماعية وإدارتها في منطقة ولاية ورقلة.

لا يمكن فصل إدارة الأزمات الاجتماعية عن بعضها البعض فالكل متشعب ومتداخل مع بعضه، حيث تأخذ ابعادا متعددة في كثير من الأحيان في آن واحد، حيث أنه في الكثير من الأحيان نجد عمق الأزمة الاقتصادية اجتماعي بامتياز والعكس في جل الأزمات الاجتماعية، من هذا المنطلق لابد من تحديد بعض المؤشرات الاجتماعية التي من شأنها أن تشكل أزمات في غالب الأوقات وتكلف جهدا وتخطيطا لإدارتها والقضاء عليها ومن بين هاته المؤشرات نجد ما يلي:

1-مؤشر السكان والحركة الديمغرافية:

جدول رقم 25 يوضح الوضعية العامة لتطور وتقسيم ساكنة ولاية ورقلة من 1999-2019

السنوات	إجمالي سكان الولاية	سكان المناطق الحضرية	سكان المناطق الريفية
1999	448627	345624	103003
2003	503023	382774	120249
2008	544367	411449	132918
2010	587921	444351	143570
2012	615276	465026	150250
2014	640368	483990	156378
2016	666655	498226	168429
2018	694203	516320	177883
2019	708463	525624	182839

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة وفرع الديوان الوطني للإحصائيات لولاية ورقلة 1999-2019

إن التركيبة السكانية لولاية ورقلة يمكن أن نصنفها حضرية، حيث يبلغ متوسط سكان المناطق الريفية 25% من إجمالي سكان الولاية، أين بلغ عدد سكان الولاية 708463 نسمة سنة 2019،

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مديرية الصناعة لولاية ورقلة، الدليل الاحصائي 1999-2019، الجزائر، 1999-2019، دون صفحات

بينما كان العدد في سنة 1999 يبلغ 448627 نسمة، كما نلاحظ أيضا أن سكان المناطق الحضرية في تزايد متصاعد يمكن لنا القول أنه ثابت بمتوسط 20 ألف نسمة كل سنتين وبمتوسط زيادة تقدر بـ 10 ألاف نسمة كل سنتين بالمناطق الريفية في حين تسجل ولاية ورقلة إحصائيا 2758 من سكان البدو الرحل[1] في إطار الإحصاء العام للجزائر لسنة 2008.

2-مؤشر التشغيل وعلاقات العمل (العمالة) لولاية ورقلة:

جدول رقم 26 يوضح الوضعية العامة للعمالة وعلاقات العمل في ولاية ورقلة 1999-2019

السنوات	الساكنة النشيطة	الساكنة المشغولة	مجموع البطالة	نسبة البطالة
1999	103857	78931	24926	24.00
2003	116450	96782	19688	16.89
2008	126021	112159	13862	11.00
2010	136104	124671	11433	9.60
2012	142436	128763	13674	9.32
2014	148245	134014	14232	9.60
2016	154331	139515	14816	9.60
2018	160708	145280	15428	9.60
2019	164009	148264	15745	9.60

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة 1999-2019

بالعودة إلى أحداث احتجاجات ولاية ورقلة سنة 2013، التي كانت على رأس مطالبها التشغيل ومحاربة شبح البطالة الذي تعاني منه الولاية، حيث كانت تبلغ نسبته 24% سنة 1999، وهذا أمر بديهي لتأثرها بالأزمة الاقتصادية والأمنية التي كانت تعيشها البلاد، أين لاحظنا في غضون خمس(05) سنوات انخفضت ب 07% وبانخفاض آخر لمدة خمس سنوات أي 2008 بـ 05 % وبعدها شهدت استقرارا في التسع سنوات الأخيرة بنسبة 9.60% بالرغم من زيادة عدد الساكنة النشيطة والمشغولة سواء، أما ما يميز ترتيب قطاع العمالة على مستوى ولاية ورقلة في المرتبة الأولى الخدمات ثم الفلاحة والأشغال العمومية بدرجة أقل بنسبة نشاط متوقعة تقدر بـ 23.15%، إلا أن هذا غير كاف للامتصاص الفعلي للبطالة نظرا لما تملك الولاية من مناطق صناعية يمكن لها أن تشغل كل شباب الجزائر العاطل عن العمل.

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، الدليل الإحصائي لسنة 2008، الجزائر، 2008، ص ص 24،25

3-مؤشر الصحة على مستوى ولاية ورقلة:

جدول رقم27 يوضح الوضعية العامة لقطاع الصحة في ولاية ورقلة 1999-2019

و: 1000ساكن

السنوات	صيدلي	جراح أسنان	طبيب مختص	طبيب عام	قاعة علاج	عيادة متعددة الخدمات	عدد الأسِرّة لكل 1000 ساكن
	لكل ساكن						
1999	32880	33400	26347	9963	48814	67850	1.74
2003	31032	17635	15774	8826	41805	59989	1.66
2008	18281	24348	22680	9961	45113	91404	1.75
2010	20336	18910	9921	7312	45915	77650	/
2012	24652	16167	10485	6856	47317	76623	1.66
2014	29006	23379	7078	6288	101524	77186	2.37
2016	22150	18435	7122	6198	66912	83564	1.63
2018	16516	16995	5719	5646	54643	83250	1.63
2019	20146	16550	5350	5180	54150	88441	1.77

///////	وضعية المنشآت الصحية				
	الوحدات الاستعجالية الطبية	EHS+CMS لكل ساكن	الأمومة	المراكز الصحية	المستشفيات
2003	7	/	5	20	3
2010	15	110+119	5	00	04
2012	15	209+204	5	00	06
2014	12	325+362	5	00	04
2016	14	242+251	5	00	04
2019	14	242+241	5	00	04

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة ومديرية الصحة لولاية ورقلة 1999-2019

يشكل قطاع الصحة هاجسا كبيرا على مستوى الولاية إذ يعتبر أحد الفجوات الكبيرة والأزمات المستعصية في المنطقة، إذ نجد متوسط صيدلي واحد لكل 23888 ساكن ومتوسط طبيب وجراح أسنان واحد لكل 20646 نسمة، وبمعدل طبيب عام واحد لكل 7358 مواطن، فكيف يمكن لنا أن

نتحدث عن الطب المتخصص الذي يبلغ متوسطه بـ 12275 لكل ساكن، إضافة إلى قاعة علاج لمتوسط ساكنة تقدر 56243 نسمة ومتوسط العلاج في كل عيادة متعددة الخدمات بـ 78439 ساكن في إحصائيات مسجلة طيلة العشرين(20) سنة الأخيرة، مما أثار حفيظة المواطنين إزاء هاته الوضعية المزرية حقا، حتى نسبة الاستشفاء لا تتعدى 1.75 سرير لكل ألف مواطن وهذا رقم منخفض جدا مقارنة بالساكنة خاصة في كل من بلدية ورقلة وسيدي خويلد وتقرت وحاسي مسعود التي تعرف كثافة سكانية مرتفعة، إضافة إلى النقص الكبير في المنشآت الصحية والطبية بوحدة استعجالية وقاعتي علاج في منطقة البرمة المنطقة النائية الحدودية التي لم تكن بها هاته المنشآت وكانت في طي النسيان حتى سنة 2003[1] كأدنى خدمة صحية يمكن تقديمها للمواطن البسيط وزيادة على ذلك طبيعة المنطقة القاسية وبعد المنطقة عن عاصمة الولاية أقرب نقطة لها خاصة في الحالات المستعجلة (لسعات العقارب، جراحة الأسنان، وعمليات التلقيح)،إضافة إلى المؤسسات المتخصصة والمراكز الصحية المتخصصة، ومراكز الأمومة التي تبلغ 05 مراكز على مستوى الولاية ! والمستشفيات التي يبلغ عددها أربعة(04) مستشفيات على مستوى الولاية بأكملها بحيث الأكبر فيهم بقدرة استيعاب 961 سرير في مستشفى ورقلة والآخرين في كل من طيبات، تقرت وحاسي مسعود، إلا أنّ هاته الأرقام تطرح دائما عدة تساؤلات، ما هو موقع ولاية ورقلة من المخطط الصحي المركزي؟ إنّ التسيير المحلي يحتاج إلى بنية تحتية قوية تهتم بالدرجة الأولى بشؤون المواطنين صحيا، اجتماعيا، ... ، واختلال التوازن بين المطالب المحلية سيصعب من إدارة الأزمة وحتما ستخرج عن نطاق إشرافها من منظور يعمل في كل الأحوال بمنطق الوقاية والتحكم .

4-مؤشر قطاع التربية والتعليم العالي على مستوى ولاية ورقلة:

جدول رقم28 يوضح الوضعية العامة للتربية والتعليم العالي في ولاية ورقلة 1999-2019

السنوات	بعض المؤشرات التربوية			بعض المؤشرات التعليم العالي			عدد الإقامات	الطلبة المقيمين
	توزيع المؤسسات	عدد التلاميذ	التسرب المدرسي	المنشآت الجامعية	التأطير	الطلبة		
1999	333	137392	/	03	/	6591	05	2500
2004	378	154052	7697	03	574	15430	08	7532
2008	407	158087	6019	03	769	21838	10	8936

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، الدليل الإحصائي لولاية ورقلة لسنة 2003، الجزائر، 2004، ص ص 86،67

11250	08	22725	875	03	5430	148907	428	**2010**
11169	09	22509	1166	06	5723	169068	435	**2012**
10932	09	25375	1312	06	5767	174045	454	**2014**
13062	10	28959	1275	06	5539	170617	467	**2016**
14556	10	31869	1365	06	1968	180998	485	**2018**
14412	10	31749	1387	06	3248	188216	498	**2019**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة ومديرية التربية لولاية ورقلة وجامعة ورقلة 1999-2019

تمتلك ولاية ورقلة عددا لا بأس به من المؤسسات خاصة المتعلقة بالطورين الأول والثاني وحتى الثانوي، حيث تضم 498 مؤسسة موزعة عبر الولاية بقدرة استيعاب تبلغ 188216 تلميذ في كل الأطوار المذكورة كما بلغت نسبة التسرب 2% سنة 2019، في حين كانت تبلغ 5% سنة 2004 هذا بالنسبة لقطاع التربية، وعليه يبقى محور الأزمة في المؤسسات التي تعمل بالنظام الداخلي، والأمر له علاقة مباشرة بالنسبة لمرحلة الثانوي وتلاميذ المناطق النائية والحدودية، أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي فقد كانت سنة 1997 عبارة عن مركز جامعي، وفي سنة 1999 أصبحت تحتوي على 6591 طالب جامعي مع ثلاث (03) إقامات وملحقتين بقدرة استيعاب لـ2500 طالب وطالبة، وبعد إقرارها جامعة سنة 2001 شهدت عدة تغييرات من الناحية التنظيمية وهيكلتها البيداغوجية بعدما كانت تضم ثلاث (03) كليات منذ تأسيسها حتى سنة 2012 ومن ثم صارت ست(06) كليات حتى سنة 2018 وسنة 2019 كانت الفارقة حيث أصبحت تضم عشر(10) ما بين الكليات ومعهدين بتميزها المتواصل بأربع(04)شعب وطنية وتألق لامع من خلال مخابرها وكلياتها[1]، بتأطير يبلغ 1367 أستاذ وبتعداد طلبة يساوي 31749 طالب في الأطوار الثلاثة ، مع توفر عشر(10) إقامات جامعية تضم 14412 طالب وطالبة سنة 2019، وبهكذا نوعية من الجامعات يمكن أن تساهم الجامعة فعليا في تحقيق المقاربة التنموية وإدارة الأزمات في مختلف المجالات إن تم الاستعانة بها محليا في تحقيق مختلف المقاربات.

[1] ن.ر، "**جامعة قاصدي مرباح ورقلة تكرم السيد ساعد أقوجيل الوالي الأسبق لولاية ورقلة**"، مقال منشور في الموقع الرسمي للجامعة univ-ouargla.dz دون تاريخ نشر، تاريخ الاطلاع 2020/08/28 على الساعة 22:00

5-مؤشر السكن والعمران على مستوى ولاية ورقلة:

جدول رقم29 يوضح الوضعية المادية للسكنات في إطار برامج ولاية ورقلة 1999-2019

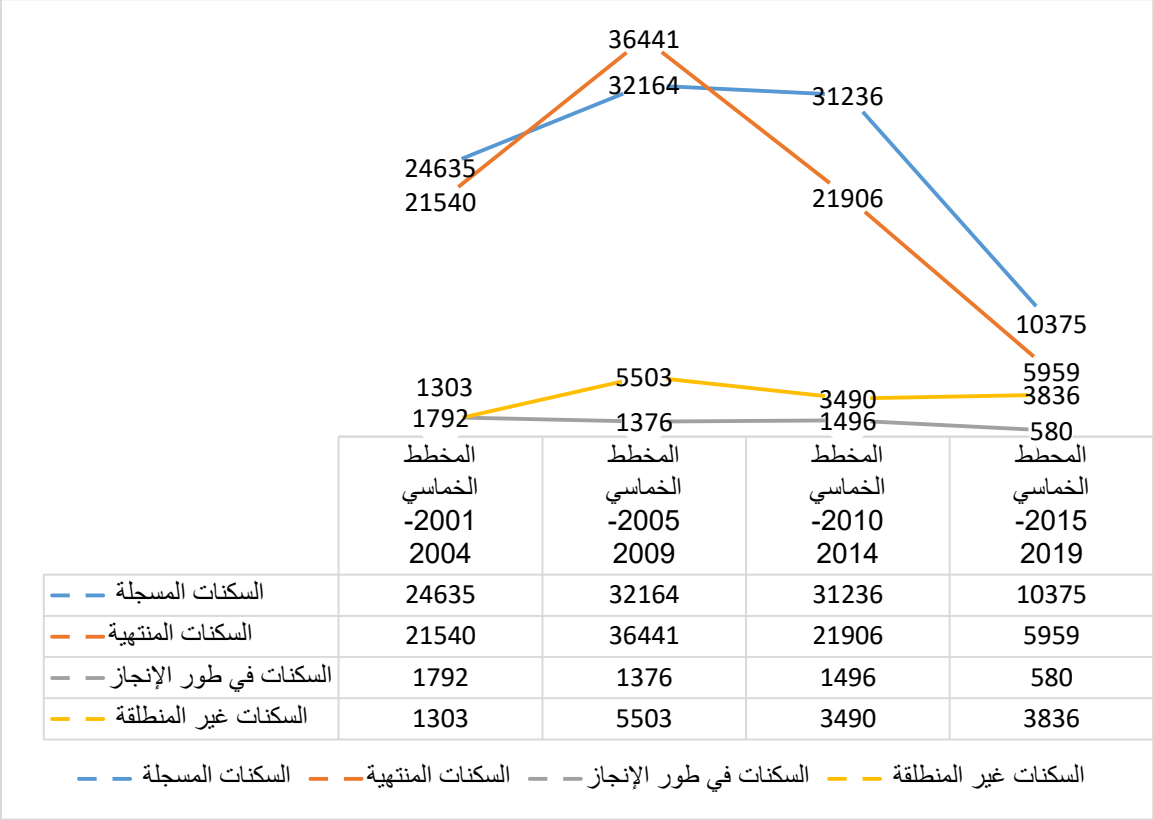
السنوات	السكنات المسجلة	السكنات المنتهية	السكنات في طور الإنجاز	السكنات غير المنطلقة
1999	11077	10563	/	514
2003	13558	10977	1792	789
2008	22801	8706	14095	/
2010	30412	14356	5834	8277
2012	27461	16301	8930	4175
2014	53638	34245	13151	6242
2016	61321	41910	13179	3094
2018	66742	47599	16317	5964
2019	86240	65121	10665	10454

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة ومديرية السكن لولاية ورقلة 1999-2019

من خلال الجدول أعلاه المتمثل في الوضعية المادية لمؤشر السكنات في إطار مختلف البرامج التنموية التي استفادت منها الولاية حتى في إطار البرامج القطاعية للتنمية طيلة العشرين(20) سنة الماضية، حيث لم تسجل أزمة سكن كبيرة بالنسبة لبلديات الولاية إلا البلديات التي تضم كثافة سكانية عالية على غرار ورقلة، الرويسات، تقرت وحاسي مسعود، ومن خلال الأرقام المبينة في المنحنى البياني أسفله نستنتج أن هذا القطاع لم يكن مدرج ضمن أولويات السلطات المحلية فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى الرامية إلى تحقيق التنمية الحضرية في هذا الشق والقضاء النهائي على أزمة السكن عبر إقليم الولاية، بالرغم من تنوع وبرمجة تقريبا كل صيغ السكنات، من السكنات ذات الطابع الايجاري (LPL)والسكنات الاجتماعية التساهمية(LSP) في إطار برنامج 2005-2009 وبرنامج عدل وصندوق الجنوب بالإضافة إلى السكنات الريفية من أجل القضاء على السكمات الهشة، إضافة إلى سكنات الكوراث والسكنات الأخرى لفائدة عمال التربية، وبالنسبة لبرنامج 2010-2014 في إطار برنامج المدينة الجديدة لحاسي مسعود، وصندوق الجنوب 2010-2014، والسكنات الترقوية المدعمة (LPA) وأيضا السكنات الترقوية العمومية (LPP)، ومقارنة بالعدد الإجمالي لسكان الولاية يبقى المشكل الرئيسي في هاته الأزمة إلى أمرين اثنين مهمين أولهما التسيير لهذا الملف وضعف

المراقبة للانتهاء من هاته المشاريع في آجالها المحددة أيعقل أنّ مشروعا بدأت الأشغال به سنة 2003، ولم ينته حتى سنة 2018[1] ، ثانيهما هو التحجج بعدم منح رخص الاستفادة من العقارات بسبب نوعية الأراضي وتخصيصها وبرمجتها في إطار المناطق الصناعية قيد الدراسة، في حين أنه لم يتم معالجة أكبر مشكلة في ولاية ورقلة ألا وهي مشكلة شبكة التطهير.

شكل رقم 15 يمثل الوضعية المادية للسكنات في إطار برامج التنمية لولاية ورقلة 1999-2019



	المخطط الخماسي -2001 2004	المخطط الخماسي -2005 2009	المخطط الخماسي -2010 2014	المحطط الخماسي -2015 2019
السكنات المسجلة	24635	32164	31236	10375
السكنات المنتهية	21540	36441	21906	5959
السكنات في طور الإنجاز	1792	1376	1496	580
السكنات غير المنطلقة	1303	5503	3490	3836

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية السكن لولاية ورقلة 1999-2019

المطلب الثالث: واقع التنمية المحلية في المنطقة في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

إذا تم التسليم بأن واقع ولاية ورقلة دون المتوسط من خلال المؤشرات والتحليلات التي تطرقنا إليها في هذا الفصل، بالرغم من أنّ كل الأرقام تدل على أنه واقع متأزم متخذا بذلك معادلة تكاملية تفاضلية لا يمكن الفصل فيها بين تداخل المهام وتعدد الأبعاد في كثير من الأحيان، ولمعالجة هاته

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مديرية السكن لولاية ورقلة، الدليل الاحصائي لسنة 2018، الجزائر، 2019، ص ص 156،179

المعادلة متوازنة الأطراف ذات الأثر البالغ في تشكيل الأبعاد الأخرى مكملة بذلك عقد تحقيق المقاربة التنموية التي نجد من خلالها ما يلي:

1-البعد الاقتصادي لإدارة أزمة التنمية المحلية على مستوى ولاية ورقلة:

كما رأينا في النقاط السابقة وما تم استنتاجه أنّ ولاية ورقلة تعاني من فراغ اقتصادي رهيب يجعل دائما مؤشرات إدراك التنمية الاقتصادية لها أثر واضح على واقع التنمية المحلية في الولاية بالرغم من طابعها الصناعي الشائع على مستوى الإقليم، لكنها واجهت أزمة التنمية ولازالت تلاقي عدة عراقيل في الميدان الاقتصادي الذي يجعل منها أكثر الولايات تخلفا، حتى وإن كانت أغناهم على الإطلاق، إنّ مرد ذلك راجع لنقص الأموال المخصصة للولاية من أجل بعث مختلف المشاريع الصناعية والمشاريع الأخرى الكبرى ذات الصلة وهذا ما تبينه المعطيات التالية:

جدول رقم 30 يوضح حجم الاموال المخصصة للتنمية لولاية ورقلة 1999-2019

و: مليار دج

الرقم	حجم استفادة الولاية من البرامج التنموية	مجموع المبالغ المخصصة
01	2000-1999	3.286.292
02	2004-2001	18.929.327
03	2009-2005	80.093.991
04	2014-2010	96.805.281
05	2019-2015	55.776.397
المجموع الكلي		**254.891.288**

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن حجم توزيع وتخصيص الأموال غير كاف، وهذا ما قمنا بالبرهنة عليه سابقا بعد التطرق لأهم المؤشرات المتحكمة في المجال الاقتصادي، والذي خلصنا فيه إلى النقص المسجل من قبل السلطات المحلية وعلى رأسها الولاة المتعاقبون ورؤساء البلديات المنتخبون طيلة العشرين سنة الماضية في التسيير والإشراف والرقابة وحمل مسؤولية تطوير الجانب الاقتصادي المحلي والرفع من وتيرة التنمية المحلية وترقيتها على مستوى الولاية، وهذا ما أكدته مختلف مظاهرات واحتجاجات المنطقة التي لطالما كانت مطالبها اقتصادية، وإذا تحدثنا عن مشروع

تراموای ورقلة الذي دشن سنة 2017 بمبلغ يقدر بـ 40 مليار دج[1] ، هل ولاية ورقلة بحاجة إلى أولوية هذا المشروع بدل معالجة أزمة شبكة التطهير لبلدية ورقلة أكبر بلدية في الولاية من ناحية عدد السكان والزائرين، أم أنه تجسيد لسياسية احتواء موجة الغضب الشعبي بشراء السلم السوسيو–اقتصادي ، في حين كانت أكبر ردة فعل لذلك هو العزوف القوي المسجل في مختلف الاستحقاقات المحلية والكبرى التي لم تتعدى نسبة 40 % [2].

2– البعد الاجتماعي لإدارة أزمة التنمية المحلية على مستوى ولاية ورقلة: يلعب البعد الاجتماعي دورا كبيرا في إدارة الأزمات باختلافها وأزمة التنمية المحلية على وجه الخصوص في مثل هكذا مناطق والتي تتميز بالطابع القبلي والتماسك المجتمعي الكبير الذي ينعكس على هوية المجتمع المحلي وثقافته وانتماءاته الاثنية والدينية وحتى تواجد الطائفية التي لا نكران لها، وهذا ما يلعب دورا كبيرا في إنجاح مسيرة العملية التنموية من عدمها، خاصة فيما يتعلق بالمقاربة التشاركية وتفعيل حكم محلي يسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة فما بال التنمية المحلية، إن المجتمع المدني له دور في صدارة القول والفعل في تحريك المواطنين وتوجيههم إذ يكون بمثابة الرهان الذي تلعب عليه أوتار نجاح السياسة المحلية وفي صورة شاملة لوضعية المجتمع المدني على مستوى الولاية والمتمثلة في الآتي :

جدول رقم 31 يوضح الوضعية العامة للمجتمع المدني لولاية ورقلة 1999–2019

السنوات	عدد الجمعيات	السنوات	عدد الجمعيات
2003	1036	**2014**	1711
2010	1328	**2016**	1953
2012	1547	**2018**	2140
2019	2257 جمعية		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة 1999–2019

[1] وكالة الأنباء الوطنية، "**ورقلة: استلام مشروع تراموای قبل شهر أكتوبر 2017**"، مقال منشور في موقع www.aps.dz ، 2016، تاريخ الاطلاع 2020/08/31 على الساعة 21:00

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، جناح الانتخابات، منشور بموقع www.interieur.dz ، تاريخ الاطلاع 2020/08/08 على الساعة 18:00

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا أن المجتمع المدني في ولاية ورقلة يحتوي على عدد لا بأس به من مختلف الناشطين وفاعلي المجتمع المدني المتكون من تسعة عشر (19) هيئة بين جمعية ولجنة بمختلف أيديولوجياتها وأهدافها وطابعها فمنها الدينية والمهنية والرياضية وحتى النقابية وأولياء التلاميذ وحماية المستهلك ولجان الأحياء، و... على سبيل المثال لا الحصر، بمجموع بلغ 2257 سنة 2019 شريك أو فاعل في المجتمع المدني المحلي، فمنها 1177 مطابقة و689 غير مطابقة في مجاميعها الفرعية بمجموع 1866 لسنة 2014[1]، إذا سلمنا بأن العدد لا يستهان به ما هو سبب الأزمات وتراجع التنمية في الوسط المجتمعي التي يتحمل جزء منها المواطن ملخصة في صورة سلبية وغير فعالة، مما جعلها مسرحا اجتماعيا سياسيا تتكفل به الدولة وتحتاجه السلطات في وقت الحاجة فقط دون محاكاة المقاربات الكبرى في التوعية والحرص على الاندماج بإعطائه المكان الفعلي له وسط الساحة المحلية، في حين يعتبر قوة فاعلة ناعمة ومغيرة في الدول المتقدمة داعمة لتجسيد التسيير المحلي والاستشاري عكس منظمات المجتمع المدني في دول العالم الثالث، مثل حال المنطقة محل الدراسة، كما نجد لها بعدا آخرا وبصورة محلية أكثر عمق يمكن أن يكون لصالح المجتمع المحلي الورقلي وتزيد من قوته وترابطه ممثلة في الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي وحتى السياحي والشبابي حيث تشير إحصائيات الولاية بتواجد 56 موقع أثري و ثلاثة(03) متاحف طبيعية، إضافة إلى إثني وعشرين (22) مركز ثقافي لسنة 2019[2]، في حين نجد متناقضات صارخة لا يتوفر عليها مجتمع يتطلع للريادة وتحقيق التنمية ، ففي ولاية ورقلة بأكملها لا يوجد مسرح فني، وأيضا عدم توفر المسارح الطبيعية بالرغم من توفر القصور العتيقة والمتاحف الصحراوية، لكنها للأسف وللمرة الألف غير مستغلة لا من قبل منظمات المجتمع المدني وتسييرها بالشراكة ولا من قبل السلطات المحلية في تصاعد لنزاع سياسي أو إداري بسبب الملكية أو الإشراف بين ما هو بلدي وما هو تابع لمديرية الثقافة، وهذا واقع مرير، خاصة فيما يتعلق بمكتبات المطالعة ومراكز الثقافة إثر احتكاكنا بمجموعة من قاطنة الولاية، ونفس الشيء بالنسبة لقطاع الشباب والرياضة الذي يعتبر من أكبر مظاهر التنمية المحلية بعدد البنى التحتية باستغلال البعد الشباني الذي تظهر منشآته متنفسا

---

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "**دليل الجمعيات في الجزائر**"، دليل منشور في موقع www.interieur.gov.dz ، تاريخ الإطلاع 2020/08/30 على الساعة 20:00

[2] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، مديرية الثقافة لولاية ورقلة، دليل الإحصائيات لسنة 2019، الجزائر، 2020، ص ص 91،98

وهروبا من واقع على الأقل غير مُرض من خلال توفر مركزين علميين، تسعة عشر(19) ساحة لعب، ومائة وسبع وثمانون(187) ملعب جواري، إضافة إلى خمس(05) قاعات متعددة الرياضات، وثلاث (03) قاعات متخصصة، وواحد وعشرين(21) ملعب بلدي، بمعدل ملعب في كل بلدية في حين تمتلك خمسة (05) بيوت للشباب، التي يمكن أن تستغلها السلطات المحلية لتفعيل السياحة الصحراوية في المنطقة وتصبح الرقم 01 من خلال تفادي البيروقراطية وفتح مجال الاستثمار السياحي الذي يمكن أن يكون الرقم 02 بعد الفلاحة الصحراوية كأحسن بديل للطاقة الأحفورية، كما تتمتع الولاية أيضا بخمس وعشرين (25) دار للشباب، التي يمكن أن تشتغل لتأطير الشباب بالتنسيق مع فاعلي المجتمع المدني على غرار الجمعيات العلمية والثقافية وحتى المهن التقليدية[1] الأصيلة التي تحافظ على تراث الولاية على رأسها الزربية الورقلية التي هي في طريق الاندثار بعد تأثر المنطقة بمظاهر العولمة، وكما تحتوي أيضا الولاية على مسبحين إثنين(02) شبه أولمبيين وأربعة مسابح عادية منذ تشييد الأولين سنة 1999، والثالث والرابع في سنة 2008 ، وكلنا نعلم مكانة وأهمية المسابح لقاطني الولاية خاصة الشباب والأطفال منهم بعدما أصبح حلم طفل أو شاب أن يرى البحر أو أن يستحم على الأقل في مسبح يحاكي لما يوجد في المنطقة الشمالية للبلاد، ومدى انعكاس آثارها على شعور الحرمان والاقصاء الذي له علاقة مباشرة بالولاء والوطنية وتثبيت الهوية المحلية للساكنة .

في إشارة أيضا إلى الجانب الديني وماله من علاقة بالجانب الاجتماعي وقدرة حفاظه على وحدة الصفوف من جهة والاندماج المجتمعي من جهة أخرى، ففي ولاية ورقلة يوجد أكثر من 392 مسجد و31 زاوية ، إلا أن موضوع الطائفية والعرقية وحتى الإثنية لها دور كبير في المنطقة وهي تعيش أيضا فتنة نائمة بين البيض والسود السكان الأصليين للمنطقة القادمين من إفريقيا[2] وبين البيض أي أصحاب البشرة البيضاء القادمين من شمال البلاد، وهي متواجدة بقوة في التعاملات اليومية غير الرسمية بين شرائح المجتمع في حب زعامة المجتمع باعتبارها مؤشر أزمة تنتظر التوقيت المناسب من قبل صانعيها والعاملين على تغذيتها، وما إثارتنا لهذا كباحثين في علم السياسة بنية التقصي والتحري من أجل البحث الأكاديمي آخذين بالحسبان تجربة أزمة غرداية من باب الامتداد لقرب

[1] Otmane Tayeb, **Mise En Valeur Agricole Et Dynamiques Rurales Dans Le Touat,Le Gourara Et Le Tidikelt (Sahara Algerien)**, Thèse De Doctorat. Faculté Des Sciences De La Terre, De Geographie Et D'Amenagement Du Territoire Université D'oran, Algerie , 2010 , P 74

[2] Kabutu Biriage, "Education A La Résolution Des Conflits Une Démarche Catéchétique", **Revue Du Centre Africain De Recherche Et D'éducation Pour La Paix Et La Démocracie**, Sv, N° 01, 2012 , Rwanda, P 131

المسافة والتشابه الكبير في الموروث الثقافي والديني، إلا أننا وجدناها غير ظاهرة للعيان في المنطقة ولكن بعد مقابلة بعض المواطنين الذين أبدوا تحفظا كبيرا في هذا الجانب إشارة إلى التسليم بوجود صراعات خفية بين المذهب الإباضي وتواجده بحكم التاريخ باعتبارهم من مؤسسي الولاية، وبين المذاهب الأخرى وعلى رأسها المالكي الذي يتمثل في غالبية المجتمع المحلي، لكنه ما تم استنتاجه يبقى حبيس بعض العصبية والتطرف لبعض القابعين والمشتغلين على هاته النعرات الطائفية خدمة لمصالح شخصية وتنكرا لبعض الطرقية المتواجدة أيضا، والتي يبقى متحكم فيها إلى حد بعيد من قبل السلطات المحلية والأمنية والدينية بخطاب الوسطية ومن قبل زعماء القبائل المتواجدة والمتحكمة في وحدة النسيج المجتمعي للسكان الأصليين في المنطقة، وكل هذا له أثرين مباشرين، الأول للحفاظ على الوحدة الدينية والاجتماعية في المنطقة، والثانية لحسن إدارة الأزمة من عدمها والرقي بمقاربة التنمية المحلية في المنطقة محل الدراسة .

خلاصة الفصل والاستنتاجات:

إن خصوصية المنطقة الجنوبية وأولويتها في التنمية أضحت ضرورة قصوى بالنسبة للسلطات المركزية، التي تكلف نفسها ساعية لإيجاد الحلول الناجعة لمختلف الأزمات المحلية التي تعاني منها المنطقة، بالرغم من أنها تمتلك ثروات هائلة تعتبر الأولى من حيث نوعها وكميتها واحتياطها على المستوى الوطني جاعلة منها قطبا لاستخراج الخيرات وتنمية مناطق الوطن الأخرى.

وهذا ما أثار حفيظة القاطنة بعد اهتمام الدولة بتنمية مختلف المناطق وتصنيفهم ضمن باقي أنحاء الوطن، ومن خلال ما تطرقنا إليه توضح لنا جليا ضعف القائمين على سياسة إدارة الأزمات المحلية على مستوى ولاية ورقلة لا ترتقي إلى مستوى التسيير الجيد ولا إلى تحمل مسؤولية تواجدها والعمل على ضمان العيش الكريم للمواطن وتلبية احتياجاته المحلية .

إن كل المؤشرات تقول أن ولاية ورقلة تعاني من أزمات مزمنة تأبى أن تعالج خاصة فيما يتعلق بثلاثية أقطاب إدارة الأزمات المحلية المتمثلة في إدارة الأزمات الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية التي لازالت تشهد مستويات جد منخفضة بالمنطقة، ومن خلال ما تم تحليله من بيانات إحصائية تبين لنا المسؤولية مشتركة بين تجسيد الإرادة المحلية والمركزية في إدارة أزمات التنمية من جهة ووعي المجتمع المدني ولعبه لدور الفاعل في التطوير والرفع من رقي مستوى التفكير المحلي في كيفية الخروج من دائرة التخلف المحفوفة بمختلف الأزمات التي يعاني منها سكان المنطقة التي لا تتسع بدورها لتحقيق ثنائيات الأمن والتنمية من جهة والنهوض بالقطاعات الحساسة والرهان على وعي الشعب المحلي في إدارة مثلى للأزمات من جهة أخرى.

إن مستوى إدارة الأزمة لا يزال يراوح بداياته في المنطقة، وهذا راجع لعدة أسباب على رأسها عدم العدالة في التوزيع وممارسة الإقصاء والتهميش مدعوما بسياسة التأجيل والتبرير لطغيان كل أنواع الفساد التي طالت الوطن على الأقل للعشر(10) سنوات الأخيرة.

الفصل الرابع

بعد ما تم جمعه من بيانات واحصائيات تتعلق بالمنطقة والولاية محل الدراسة أي منطقة الجنوب الشرقي الجزائري وولاية ورقلة، وما تتميز به من خصوصيات دون المناطق والأقاليم الأخرى في شمال الوطن، وانطلاقا من إشكالية البحث وأهم التساؤلات الفرعية، بات من الضروري الاعتماد على أدوات بحثية تساهم في إعطاء المصداقية لدراستنا هذه، حيث كان كل من الاستبانة والملاحظة أفضل أدوات الدراسة الميدانية نظرا للظروف الخاصة أثناء قيامنا بها (أزمة جائحة كوفيد- 19)، أين تم إعدادها وتوزيعها على مجموعة من المحكمين المتخصصين من شتى جامعات الوطن، بعدها تم إعادة توزيعها أيضا على أفراد عينة الدراسة المحدَدَة، ممثلة للمجتمع الأصلي محل الدراسة والتي تتلاءم مع نوع دراستنا كما هو موضح في الإطار المنهجي للدراسة ، قصد الوصول إلى نتائج أكثر مصداقية اعتمدنا على حزمة البرامج التطبيقية الإحصائية في مجال العلوم الاجتماعية التي يمكن لها أن تعكس لنا واقع إدارة أزمات التنمية المحلية في ظل التحديات القائمة في المنطقة، مع التطرق إلى رهانات إدارة الأزمات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في إطار التخطيط الاستراتيجي لمجابهة الأزمات وتحقيق التنمية المحلية بالاعتماد على تحليل (SWOT) الرباعي الذي يعتمد أساسا على الاستفادة من نقاط قوة السياسة المتخذة من قبل الإدارة المحلية، السلطات المحلية والأمنية في المنطقة، مع تدارك أهم نقاط الضعف واغتنام أكبر فرص متاحة لتحقيق الأهداف المسطرة بالإضافة إلى الأخذ في الحسبان لكل التهديدات التي تواجه الولاية وتحد من عملها، وفي الأخير ارتأينا أن نضيف قيمة إلى دراستنا من خلال اقتراح تصور إدارة أزمة الهجرة غير الشرعية في المنطقة وما تشكله من تهديد لا تماثلي حقيقي على المنطقة في إطار محاربة الجريمة المنظمة.

رجوعا إلى خصوصية المنطقة الجغرافية والجيوسياسية، ولما سبق سنتطرق في الفصل الرابع والأخير الذي خصصناه للجانب الميداني للدراسة، أين تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة(03) مباحث أيضا وهي كالتالي :

المبحث الأول : دراسة حالة لواقع إدارة الأزمات والتنمية المحلية في ولاية ورقلة

المبحث الثاني: رهانات إدارة الأزمات في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري.

المبحث الثالث: التصور المقترح لإدارة أزمة الهجرة غير الشرعية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري.

المبحث الأول : دراسة حالة لواقع إدارة الأزمات والتنمية المحلية في ولاية ورقلة .

المطلب الأول : الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

من المؤكد أن ولاية ورقلة تعرف على غرار باقي ولايات الوطن في دولة الجزائر كسائر دول العالم الثالث التي تعاني من التخلف وسوء التسيير، إلا أن درجات التخلف تتباين من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى دولة، فالجزائر أحسن بكثير من دول العالم الثالث التي تتميز بمؤشرات التخلف المرتفعة، وحسب ما تطرقنا إليه في الفصل السابق، اتضح لنا نظريا أن الولاية تعاني من تسيير سيء للأزمات المختلفة وبطئ شديد في سير العملية التنموية، وعليه يمكن أن نقر بوجود علاقة ثنائية محل تأثير وتأثر بين متغير إدارة الأزمات كمستقل والتنمية المحلية كتابع لها، ولإستخلاص مصداقية الدراسة لابد من وضع إطار تختبر فيه تلك العلاقة وهي كالآتي:

سنتناول من خلال هذا المطلب كيفية بناء وتصميم أداة الدراسة وكذا الأساليب الإحصائية المستخدمة فيها مع إبراز نتائج الدراسة الوصفية والتحليلية المتحصل عليها في هذه الدراسة عن طريق الخطوات التالية:

أ/ الإطار العام للدراسة: لإعطاء مصداقية للدراسة سيتم التطرق إلى تحديد مجتمع وعينة الدراسة، إضافة إلى وصف أداة الدراسة المستخدمة في جميع البيانات وكذا محاور وأبعاد الدراسة، إضافة إلى استعراض أهم أساليب التحليل الإحصائي المستعمل في الدراسة.

1-**مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من إطارات موظفي مختلف القطاعات الإدارية المتواجدة على مستوى الولاية من رؤساء المكاتب ورؤساء المصالح، إضافة إلى الإطارات السامية، أما بالنسبة لاختيار أفراد العينة المستجوَبة وما يتناسب مع دراستنا هذه لتوافرها على شروط معينة لحاجات محددة في دراستنا، حيث ارتأينا الاعتماد على العينة غير العشوائية والمتمثلة في العينة القصدية أو العمدية التي تقترب فيها كثيرا المعرفة الحقيقية بمتغيرات الدراسة التي تستلزم معرفة النسب والمقاييس والاحصائيات المختلفة خاصة فيما يتعلق بقطاع عملهم، المتداخلة من جهة والمتكاملة من جهة أخرى، حيث تربطهم علاقة جبرية أو اختيارية مع بقية القطاعات على المستوى المحلي، ممثلين بذلك مجتمع البحث الأصلي1، وكذا لأهمية معرفتهم الدقيقة لواقع إدارة الأزمات

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص ص 122،121

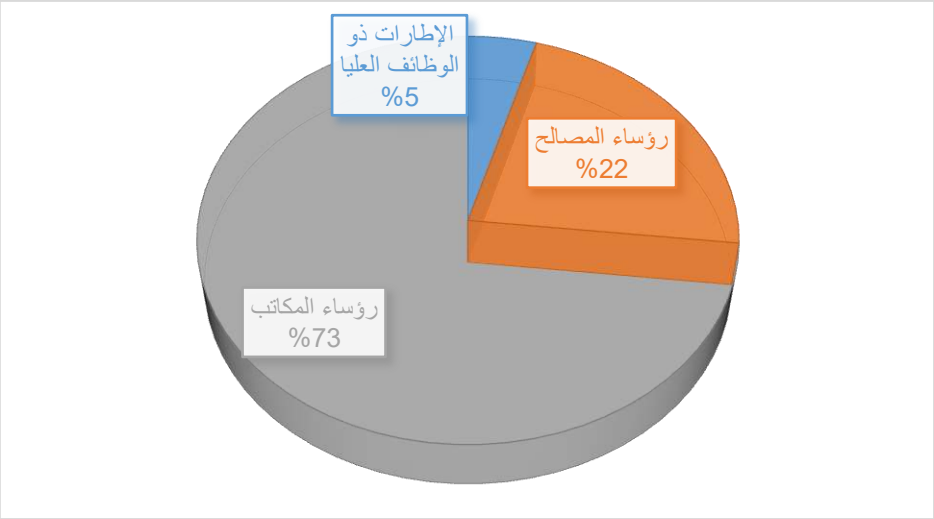
المحلية على مستوى قطاعاتهم كون صفتهم الوظيفية تسمح أن يكونوا طرفا في اتخاذ القرار أو أعضاء فرق إدارة الأزمات المحلية إن وجدت بالطبع، وهذا هو الفرق الجوهري والذي لا تتوفر عليه العينة العشوائية بشتى أنواعها مقتصرة على معرفة مظاهر التنمية المحلية وسطحية المعلومة حول إدارة الأزمة ، أين تم تحديد حجم العينة البالغ 848 مفردة حسب ما هو مبين أدناه:

جدول رقم 32 يوضح حجم وتوزيع مجتمع وعينة الدراسة

الرقم	القطاعات	الإطارات الشاغلين لمناصب عليا					
		الإطارات الشاغلين لوظائف عليا		رؤساء المصالح		رؤساء المكاتب	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
01	27 قطاع	17	44.73	105	55.56	285	45.89
02	البلديات	21	55.27	84	44.44	336	54.11
المجموع الكلي		38		189		621	
		848					

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات ولاية ورقلة لسنة 2020

شكل رقم 16 يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات إحصائيات ولاية ورقلة لسنة 2020

من خلال الجدول رقم 32 والشكل رقم 15 المتعلقين بحجم وتوزيع مجتمع وعينة الدراسة، حيث يتبين لنا أن عينة الدراسة تتكون من 848 مفردة، مقسمة بين 38 إطار سامي أي بنسبة 5%،

189 رئيس مصلحة بنسبة 22% و 621 رئيس مكتب بنسبة 73% ، موزعة على 28 قطاع بما فيها البلديات والولاية عبر إقليم ولاية ورقلة، والذين قمنا باستجوابهم عبر الاستبانة المخصصة لذلك.

2- أداة الدراسة : بناء على طبيعة البيانات التي أردنا تجميعها من قبل المعنيين أي المستهدفين في الدراسة بغية الوصول إلى أهدافنا المسطرة من خلال القطاعات الأكثر ملائمة والمعنية بالذات بتسيير وإدارة الأزمات على مستوى الولاية والتي لها علاقة مباشرة، إما بتنفيذ أو تمويل أو المشاركة في تحقيق عملية التنمية المحلية بالمنطقة، حيث قمنا بإعداد الاستبانة المخصصة لهذا الغرض وقد تطلب مايلي :

- مراجعة الجزء النظري من الدراسة والاطلاع على أهم الدراسات السابقة التي عالجت نفس موضوع الدراسة.

- مراجعة وتحكيم أسئلة الدراسة وفق منهج الدراسة المتبع والوقت المسموح لذلك والامكانيات المادية المتاحة، وجدنا أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة من خلال قائمة الاستقصاء (الاستبانة)، وذلك للاستفادة من آراء وخبرة أفراد عينة الدراسة المكتسبة في مجال البحث فهي تحدد أهم الأزمات التي يعاني منها مجتمع الدراسة إضافة إلى كيفية التعامل معه وكيفية تأثير هذه الأخيرة على عملية التنمية المحلية في مواجهة وإدارة مثل هكذا أزمات في الوطن ومنطقة الدراسة على وجه الخصوص، وحتى نبين ذلك وبناء على أداة الدراسة المعدة من أجل قياس ذلك، وجب علينا أولا تحديد طريقة الإجابة على الاستبانة بالإضافة إلى هيكل الدراسة واقتراح نموذج لها، وأما بالنسبة للاستبانة التي تنقسم إلى جزئين :

- الجزء الأول: البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة المتمثلة في الجنس (ذكر، أنثى)، السن (من 20 سنة إلى أكثر من 50 سنة في أربعة(04) تقسيمات فرعية، المؤهل العلمي (مستوى ثانوي، مستوى جامعي)، إضافة إلى الخبرة المهنية (أقل من 05 سنوات إلى أكثر من 10 سنوات في ثلاثة(03) تقسيمات فرعية)، وكذا المستوى الوظيفي (رئيس مكتب، رئيس مصلحة، إطار سامي يشغل وظيفة عليا).
- الجزء الثاني: هيكل الدراسة المتمثل في نوعين من المتغيرات عبر ثلاثة(03) محاور متمثلة في مايلي:

المتغير المستقل: إدارة الأزمات .

- أثر إدارة الأزمات الأمنية .
- أثر إدارة الأزمات الاقتصادية.
- أثر إدارة الأزمات الاجتماعية.

المتغير التابع: التنمية المحلية .

- ثنائية الأمن والتنمية في المنطقة .
- واقع التنمية الاقتصادية في المنطقة .
- التنمية الاجتماعية والحضرية في المنطقة .

3- التحقق من صدق الدراسة:

من أجل البناء الفعلي والتحقق من صدق الدراسة اتبعنا طريقتين في ذلك :

3-1/ الصدق الظاهري:

بعد الانتهاء من إعداد استبانة الدراسة تم عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الميدان من عدة جامعات في الوطن، والذين بلغ عددهم اثني عشر (12) محكما ومحكمة [1]، بغية التعرف على آراءهم والأخذ بموافقتهم بشأن الاستبانة ومدى موافقة محتوى عبارات هذه الأخيرة مع محاور الدراسة ومع المحور الذي تنتمي إليه، حيث تم الأخذ بكل الأراء والتوجيهات المقدمة من قبلهم بحذف بعض العبارات وتصحيح البعض الآخر وزيادة في بعض العبارات، وكذا إضافة عبارات جديدة لم تكن مدرجة في الاستبانة قبل التحكيم، والتي لها دلالة مهمة في الاستبانة والدراسة على حد سواء، حتى وصلت إلى صورتها النهائية، والتي تم العمل بها مع عينة الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 33 المتعلق بالعبارات المعدلة في استبانة الدراسة

الرقم	العبارات قبل التعديل	العبارات بعد التعديل
المحور الأول : بعد إدارة الأزمات الأمنية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية		
01	استفحال مؤشرات اللاأمن، عدم الاستقرار في المنطقة	وجود مؤشرات اللاأمن المسببة لعرقلة التنمية في المنطقة
02	استعمال كلمة انتشار في 06 فقرات من المحور الأول	استبدال كلمة انتشار بكلمة مستوى وما يتوافق بدرجات استجابة المستجوبين
03	تواجد المناطق الصناعية مصدر للتهديد الأمني	مستوى الاستهداف الأمني للمناطق الصناعية في المنطقة

[1] أنظر الملحق رقم 04 المتعلق بالقائمة الاسمية لمحكمي استبانة الدراسة.

04	قمع الاحتجاجات المطالبة بالتنمية	مستوى احتواء الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بالتنمية في المنطقة
المحور الثاني : بعد إدارة الأزمات الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية		
05	سياسية التنمية الاقتصادية في المنطقة	واقع التنمية الاقتصادية في المنطقة
06	برامج التنمية في المنطقة (الاقتصادية،...)	تنفيذ البرامج الاقتصادية المخصصة للتنمية المحلية في المنطقة
	مخطط التنمية للبلدية (PCD)، البرنامج القطاعي غير الممركز(PSD)(المشاريع الكبرى)	تجسيد مخططات التنمية للبلدية (PCD) والبرنامج القطاعي غير الممركز (PSD) لترقية التنمية المحلية في الولاية
07	لم تكن مدرجة في الاستبانة قبل التحكيم	إدارة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إطار التنمية المحلية في المنطقة FCCL سابقا FUR
المحور الثالث: بعد إدارة الأزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية		
08	سياسة التنمية الاجتماعية في المنطقة	إدارة أزمات تلبية مطالب المجتمع لتحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة
09	التلاحم والاندماج المجتمعي في إقليم الولاية	إدارة أزمة الاندماج المجتمعي في المنطقة
10	لم تكن مدرجة في الاستبانة قبل التحكيم	إدارة التوجه البيئي والمبادرات البيئية في الولاية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات محكمي استبانة الدراسة

تقريبا تم ضبط مختلف عبارات الاستبانة لتبيين دلالة الأبعاد المختلفة والمتناولَة لأجل تحقيق غرض الدراسة، أين تم التركيز على مدى قياس أبعاد إدارة الأزمات المختلفة والتي تم الإشارة إليها في الجانب النظري للدراسة وتطرقنا إليه بالتفصيل في الفروق الشاسعة بين مراحل الأزمات ومراحل إدارة الأزمات خاصة.

ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، اعتمدنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية، وهذا بالاستعانة بحزمة البرامج التطبيقية الإحصائية في مجال العلوم الاجتماعية والمعروفة باسم (Spss Win Version 22-Statistical Package For Social Science)

3-2/ مقياس صدق أداة الدراسة: ويتضمن هذا الجانب المقاييس المتعلقة بصدق أداة الدراسة متمثلة في مقياس الاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء(الاستبانة) ومقياس ثبات الدراسة .

3-2-1 صدق الاتساق الداخلي: والمعروف أيضا بالصدق البنائي والذي له علاقة مباشرة مع قياس مدى تحقيق أهداف الدراسة المسطرة من خلال الأداة المستعملة، بحيث تعمل في اتساق داخلي ومتجانس، وهي من أهم الطرق وتكون بحساب درجة ارتباط كل فقرة بالدرجة الكلية لجميع فقرات

المحور الذي تنتمي إليه، ومن أجل القيام بهذا الاختبار سنقوم بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة أو مفردة من فقرات المحور والدرجة الكلية لجميع فقرات أو مفردات المحور نفسه، وهذه العملية تشمل لكل محاور استبانة الدراسة، حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة قوامها 848 مفردة للتأكد من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة .

3-2-2 مقياس ثبات الدراسة : لقد تم الاعتماد على معادلة كرونباخ ألفا (Cronpach-Alpha) ، لاستخراج معامل الثبات والتأكد من الاتساق الداخلي لعبارات الاستقصاء، حيث يأخذ هذا المعامل قيمة بين الصفر والواحد، وكلما اقتربت من الواحد فهذا يعني ثبات أكبر للدراسة[1].

- إذا كان معامل كرونباخ ألفا أقل من 0.6 فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ضعيف، مما يستلزم إعادة النظر في بناء أداة الدراسة.
- إذا كان معامل كرونباخ ألفا يتراوح ما بين 0.6 و 0.7 فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات مقبول .
- إذا كان معامل كرونباخ ألفا يتراوح ما بين 0.7 و 0.8 فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات جيد.
- إذا كان معامل كرونباخ ألفا أكبر من 0.8 فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ممتاز .

قبل البدء في معالجة بيانات الدراسة والمحصل عليها من قبل المستجوبين أي عينة الدراسة المقصودة ومجتمع الدراسة، حيث تم توزيع 848 استبانة، مع العمل والحرص الشديد والأخذ بكل الأسباب من أجل استرجاعها والأخذ بالوقت اللازم والكافي، لكن تم استرجاع 780 استبانة أي لم نسترجع 68 استبانة وتم إلغاء 104 استبانة التي كانت ناقصة كلها من أجوبة المستجوبين، وفق ما هو مبين في الجدول رقم 34 أدناه :

جدول رقم 34 يوضح حجم وعينة مجتمع الدراسة النهائية

الرقم	التعيين	عدد الاستبانات (حجم عينة الدراسة)	النسبة %	ملاحظة
01	الاستبانات الاجمالية الموزعة للاستجواب	848	100	المجتمع الأصلي
02	الاستبانات المسترجعة	780	91	68 استبانة لم تسترجع نهائيا

[1] فضيل دليو، "معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية والكيفية"، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، دون مجلد، العدد 19، 2016، ص 87

03	الاستبانات الملغاة	104	13	استبانات ناقصة الاستجابة
04	الاستبانات النهائية المسترجعة	676	87	الاستبانات الجاهزة للتفريغ
الحجم النهائي لحجم مجتمع وعينة الدراسة		**676 مفردة**		

المصدر : من إعداد الطالب

من أجل تفريغ الاستبانات المسترجعة ، قد قمنا بإعطاء كل فقرة في كل محور من محاور الاستبانة اسم لمتغير معلوم والعمل بها في حزمة البرامج التطبيقية الإحصائية في مجال العلوم الاجتماعية(spss win 22)، حيث كانت كالآتي :

جدول رقم 35 يوضح توزيع فقرات الاستبانة على متغيرات الدراسة

البيان	الأبعاد	الجدول / الفقرات
المتغير المستقل	البعد الأمني	–الفقرة رقم 01–الفقرة 13 (V17–V7)
	البعد الاقتصادي	–الفقرة رقم 14–الفقرة 35 (V40–V19)
	البعد الاجتماعي	–الفقرة رقم 36–الفقرة 53 (V58–V42)
المتغير التابع	الفقرة رقم 13	V18
	الفقرة رقم 14	V19
	الفقرة رقم 36	V41
البيانات الشخصية	الجنس، السن، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، المستوى الوظيفي	V5–V1

**** عند مستوى دلالة (0.05)**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مدخلات SPSS

من خلال الجدول المبين أعلاه كما وضحنا في فقرات سابقة، إن الدراسة تعتمد على متغيرين أساسيين هما : المتغير المستقل الذي ينقسم إلى ثلاثة(03) مداخل أساسية في المحور الأول بُعد إدارة الأزمات الأمنية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية الذي يضم ثلاثة عشر (13) فقرة وكل واحدة منها تحمل عبارة وكل فقرة تم تسميتها في البرنامج بمتغير(V18-V6)، والبعد الاقتصادي في المحور الثاني لبعد إدارة الأزمات الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية الذي يضم اثنان وعشرون

(22) فقرة (V40-V19)، بالإضافة إلى البعد الاجتماعي لإدارة الأزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية الذي يضم ثمانية عشر (18) فقرة (V58-V41) ، أما بالنسبة للمتغير التابع تم الاعتماد على ثلاث(03)عبارات في كل محور تمثل متغير التنمية المحلية في الولاية وهي الفقرات 13-14-36 المتمثلة في (V18-V19-V41)، أما بالنسبة للبيانات الشخصية والمتكونة من خمس (05) فقرات والممثلة في (V1-V5).

4- مقاييس التحليل الاحصائي (المعالجة الإحصائية):

نستعمل هذه المقاييس قصد الإجابة عن أسئلة الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة باستعمال مايلي:

- التكرارات والنسب المئوية: من أجل التحكم والتفصيل في البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتحليلها.
- المتوسط الحسابي المرجح: وذلك لمعرفة اتجاهات أفراد العينة نحو كل فقرة أو بعد، علما أنه يساعد أيضا في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط مرجح .
- الانحراف المعياري: وذلك قصد التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة نحو كل فقرة من فقرات استبانة الدراسة. كما هو ملاحظ أيضا أن قيمة الانحراف المعياري توضح لنا التشتت في استجابات أفراد العينة، حيث كلما اقتربت من الصفر فهذا يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها .
- اختبار T-test : لتحديد درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع .
- اختبار F-test : لتحديد جودة توفيق النموذج .
- تحليل التباين أحادي الاتجاه (One Way Anova)قصد اختبار الفروقات للمتغيرات الديمغرافية في تصورات المستقصى منهم نحو المتغيرات المستقلة والتابعة وأبعادها بين المتوسطات.

جدول رقم 36 يوضح معامل الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد الدراسة والدرجة الكلية لاستبانة إدارة الأزمات على التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري : ولاية ورقلة.

البيان	عدد الفقرات	قيمة معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
بعد إدارة الأزمات الأمنية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية	13	**0.809	0.000
بعد إدارة الأزمات الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية	22	**0.626	0.005
بعد إدارة الأزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية	18	**0.708	0.000

**** عند مستوى دلالة (0.05)**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مدخلات SPSS

1-صدق الاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء:

بعدما تطرقنا إلى الصدق الظاهري لقائمة الاستقصاء، يمكننا الآن اختبار الصدق البنائي أو الاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء.

جدول رقم 37 يوضح معامل الارتباط بين مختلف فقرات بعد المتغير المستقل مع الدرجة الكلية لكل محور

بعد إدارة الأزمات الأمنية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية	
رقم الفقرة	**معامل الارتباط**
V6	0.849**
V7	0.720**
V8	0.930**
V9	0.820**
V10	0.810**
V11	0.790**
V12	0.950**
V13	0.860**
V14	0.630**
V15	0.770**
V16	0.741**
V17	0.780**
V18	0.870**
معدل معامل الارتباط للبعد	**0.809****

**** عند مستوى دلالة (0.05)**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم 37 يتضح لنا أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة (عبارة) والدرجة الكلية لجميع فقرات البعد الخاص بإدارة الأزمات الأمنية موجبة كلها تراوحت ما بين (0.950) في حدها الأعلى بالنسبة للفقرة رقم 07 (V12) التي تدل على مستوى التغطية الأمنية في المنطقة، وبين الفقرة رقم 09 (V14) ذات الدلالة (0.630) التي تدل على مستوى إدارة الأزمات الأمنية في

المناطق الحدودية للولاية ، كما أن جميع فقرات البعد إيجابية ودالة احصائيا عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

جدول رقم 38 يوضح معامل الارتباط بين مختلف فقرات بعد المتغير المستقل مع الدرجة الكلية لكل محور

بعد إدارة الأزمات الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية	
رقم الفقرة	**معامل الارتباط**
V19	0.475**
V20	0.407**
V21	0.570**
V22	0.466**
V23	0.600**
V24	0.884**
V25	0.910**
V26	0.411**
V27	0.567**
V28	0.670**
V29	0.810**
V30	0.737**
V31	0.890**
V32	0.634**
V33	0.445**
V34	0.654**
V35	0.649**
V36	0.499**
V37	0.806**
V38	0.631**
V39	0.570**
V40	0.507**
معدل معامل الارتباط للبعد	**0.622****

**** عند مستوى دلالة (0.05)**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم 38 يتضح لنا أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة (عبارة) والدرجة الكلية لجميع فقرات البعد الخاص بإدارة الأزمات الاقتصادية موجبة كلها، حيث تراوحت ما بين

(0.910) في حدها الأعلى بالنسبة للفقرة رقم 20 (V25) التي تدل على توفر ونوعية شبكة الربط الخاصة بالكهرباء والغاز والتزويد بالمياه الصالحة للشرب، وبين الفقرة رقم 21 (V26) ذات الدلالة (0.411) التي تدل على الحرص على إدارة أزمة شبكة الربط الخاصة بالتطهير في الولاية ، كما أن جميع فقرات البعد ايجابية ودالة إحصائيا عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

جدول رقم 39 يوضح معامل الارتباط بين مختلف فقرات بعد المتغير المستقل مع الدرجة الكلية لكل محور

بعد إدارة الأزمات الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية	
رقم الفقرة	**معامل الارتباط**
V41	0.681**
V42	0.700**
V43	0.560**
V44	0.590**
V45	0.910**
V46	0.923**
V47	0.650**
V48	0.537**
V49	0.614**
V50	0.871**
V51	0.901**
V52	0.604**
V53	0.653**
V54	0.787**
V55	0.687**
V56	0.737**
V57	0.710**
V58	0.640**
معدل معامل الارتباط للبعد	**0.708****

**** عند مستوى دلالة (0.05)**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مدخلات SPSS

من خلال الجدول رقم 39 يتضح لنا أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة (عبارة) والدرجة الكلية لجميع فقرات البعد الخاص بإدارة الأزمات الاجتماعية موجبة كلها حيث تراوحت ما بين

(0.923) في حدها الأعلى بالنسبة للفقرة رقم 40 (V45) التي تدل على إدارة أزمة البطالة التي سنتطرق إليها في المراحل القادمة من التحليل الاحصائي للدراسة، وبين الفقرة رقم 42 (V47) ذات الدلالة (0.537) التي تدل على إدارة وتسيير قطاع الصحة العمومي والخاص بالمنطقة تماشيا مع مطالب الساكنة، كما أن جميع فقرات البعد إيجابية ودالة احصائيا عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

جدول رقم 40 يوضح معامل الارتباط بين مختلف فقرات بعد المتغير التابع مع الدرجة للمتغير

بعد إدارة الأزمات الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية		
البيان	**رقم الفقرة**	**معامل الارتباط**
مستوى التحكم في إدارة التنمية المحلية والأمن في المنطقة	V18	0.870**
واقع التنمية الاقتصادية في المنطقة	V19	0.475**
إدارة أزمات تلبية مطالب المجتمع لتحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة	V41	0.681**
معدل معامل الارتباط للمتغير التابع		**0.675****

**** عند مستوى دلالة (0.05)**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مدخلات SPSS

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 40 أن معاملات الارتباط بين كل فقرة في بعدها الجزئي من كل محور (بُعد) متمثلة في مؤشرات المتغير التابع والدرجة الكلية لأبعاد الدراسة الثلاثة، والتي كانت كلها موجبة، حيث تراوحت بين (0.870) في حدها الأعلى بالنسبة للفقرة رقم 13 (V18) بعبارة مستوى التحكم في إدارة التنمية المحلية والأمن في المنطقة ، وفي حدها الأدنى بالنسبة للفقرة رقم 14 (0.475) بعبارة واقع التنمية الاقتصادية في المنطقة ، وبمعدل لمعاملات ارتباط المتغير التابع بـ (0.675)، وأن جميع الفقرات الممثلة في مؤشرات المتغير التابع موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) .

2- ثبات أداة الدراسة :

من أجل التأكد من ثبات الأداة فقد تم استخراج معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وفقا لإجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددها 676 مفردة، وبفضل استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach-Alpha) لكل بعد من أبعاد الدراسة، حيث كانت قيم معامل الثبات جيدة كما هو مبين في الجدول أدناه :

جدول رقم 41 يوضح قيم معامل كرونباخ ألفا لكل بعد من أبعاد الدراسة

متغيرات الدراسة	أبعاد ومتغيرات الدراسة	فقرات الاستقصاء	معامل الثبات
المتغير المستقل	بعد إدارة الأزمات الأمنية	V17-v6	0.809
	بعد إدارة الأزمات الاقتصادية	V40-V20	0.626
	بعد إدارة الأزمات الاجتماعية	V40- V42-V58	0.708
المتغير التابع	التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري –ولاية ورقلة –	V18	0.675
		V19	
		V41	
معدل معامل الثبات للدراسة			**0.704**

**** عند مستوى دلالة (0.05)**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مدخلات SPSS

من خلال الجدول رقم 41 المتعلق بمعامل الثبات لجميع المتغيرات الذي كان أعلى من (0.626) بالنسبة لكل متغيرات الدراسة سواء المستقل (إدارة الأزمات) أو التابع (التنمية المحلية) وهو معدل مقبول، أما بالنسبة لقيمة معامل الثبات كرونباخ ألفا لكل المتغيرات أيضا بلغ (0.704) وهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات جيد .

3- اختبارات التأكد من صلاحية النموذج للانحدار والتوزيع الطبيعي:

جدول رقم 42 يوضح نتائج اختبار معامل تضخم التباين واختبار التباين المسموح به ومعامل الالتواء

المؤشرات	معامل تضخم التباين	التباين المسموح به	معامل الالتواء
بعد إدارة الأزمات الأمنية	**0.601**	**1.964**	**0.790**
بعد إدارة الأزمات الاقتصادية	**-0.578**	**1.964**	**0.710**
بعد إدارة الأزمات الاجتماعية	**-0.493**	**1.964**	**0.710**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

بغية ضمان ملاءمة البيانات المستعملة لتحليل الانحدار، تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين مؤشرات المتغير المستقل للدراسة من خلال اجراء اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor)، وكذا اختبار التباين المسموح به (Tolerance) لكل مؤشر من مؤشرات المتغير المستقل، الذي يفترض ألا يتجاوز معامل تضخم التباين لمؤشرات المتغير المستقل

(10)، وتزيد قيمة التباين المسموح به عن (0.05) الذي يظهر في الجدول رقم 42 وأن قيمة VIF لعناصر الجودة جميعها أقل من (10) والتي تراوحت قيمتها (1.964)، الأمر الذي يدل على عدم وجود ارتباط عالي بين مؤشرات المتغير المستقل، كما تم التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات، حيث تم حساب معامل الالتواء (Skewness) للمتغير المستقل، فلاحظنا أن البيانات كلها تقترب من التوزيع الطبيعي لأن قيمة معامل الالتواء للمتغيرات جميعها أقل من (1) كما يظهر أيضا في الجدول رقم 42.

إذن تشير بيانات الدراسة أنها تتوزع على نحو طبيعي الذي يعتبر شرطا لإجراء تحليل الانحدار لضمان الوثوق بنتائجه .

المطلب الثاني : تحليل وتفسير محاور الدراسة .

بعد الانتهاء من مرحلة إعداد قائمة الاستقصاء والتأكد من قابليتها للقياس والوصول إلى النتائج المرجوة، سنتطرق في هذا المطلب لعرض وتفسير وتحليل نتائج التحليل الاحصائي من خلال:

- الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية.
- نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

أ/ الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

من جملة ما سنتطرق إليه في هذا العنصر الخصائص الديمغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في: الجنس، السن، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية والمستوى الوظيفي، لقد تم الإشارة إلى الخصائص الخمس وإعادة تسميتهم في برنامج الحزمة الإحصائية أثناء عملية تفريغ الاستبيان والتي كانت من (V1-V5) حسب ما هو مدون أدناه:

1-الجنس :

جدول رقم 43 يوضح نتائج تحليل الإحصاء الوصفي للجنس (V1)

المتغير / البيان	التكرار	النسبة %
ذكر	378	55.9
أنثى	298	44.1
المجموع	676	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS

ما تم ملاحظته من خلال الجدول رقم 43 أن عدد تكرارات الجنس (ذكر) قد بلغ 378 والذي يمثل 55.9% من أفراد عينة الدراسة، أما عدد تكرارات جنس (أنثى) قد بلغ 298 الذي يمثل 44.1

% من أفراد العينة، وهذا راجع للتركيبة المجتمعية للولاية من جهة، ومقاربة عمل النساء من جهة أخرى، التي هي في تزايد مستمر مقارنة بالرجال، أما أكبر شيء يمكن استنتاجه من خلال هذه المعطيات أن نسبة 44.1 % من النساء يتقلدن مراتب المسؤولية في مختلف إدارات مجتمع الدراسة الأصلي .

2- السن :

جدول رقم 44 يوضح نتائج تحليل الإحصاء الوصفي للسن (V2)

المتغير / البيان	التكرار	النسبة %
من 20 إلى 30 سنة	26	03.8
من 31 إلى 40 سنة	487	72.0
من 41 إلى 50 سنة	156	23.1
أكثر من 50 سنة	7	01.0
المجموع	676	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم 44 أن العينة تم تقسيمها إلى أربع(04) فئات عمرية تقدر بـ (10)عشر سنوات، فبالنسبة للفئة التي تحصلت على أكبر نسبة من عينة الدراسة هي الفئة العمرية الثانية من 31 إلى 40 سنة، التي بلغ تكرارها 487 مفردة بنسبة تقدر بـ 72% ، وفي المرتبة الثانية الفئة العمرية الثالثة المحددة من 41 إلى 50 سنة، والبالغ تكرارها بـ 156 مفردة، بنسبة تقدر بـ 23.1 %، أما بالنسبة للفئة العمرية الأولى والمحددة من 20 إلى 30 سنة التي بلغ تكرارها 26 مفردة، تحصلت على المرتبة الثالثة بنسبة 3.8 %، وفي المرتبة الأخيرة نجد الفئة العمرية الرابعة المحددة بأكثر من 50 سنة بتكرار يبلغ 7 وبنسبة تقدر 1%، ومن خلال التحليل الوصفي لهاته النتائج المتحصل عليها نجد تركيز عينة الدراسة من الفئة العمرية الثانية، وبالتالي يمكن أن نصنفها أنها شبابية، وأهم ملاحظة يمكن تكييفها في هذه الفئة هي تشتت قدرتها وفعاليتها في المساهمة في إدارة مختلف الأزمات على المستوى المحلي كون عامل الخبرة مهم للغاية في مثل هكذا مواقف.

3- المؤهل العلمي :

جدول رقم 45 يوضح نتائج تحليل الإحصاء الوصفي للمؤهل العلمي (V3)

المتغير / البيان	التكرار	النسبة %
مستوى ثانوي	41	06.1
مستوى جامعي	635	93.9
المجموع	676	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول رقم 45 المتعلق بالمؤهل العلمي الذي قمنا بتقسيمه إلى قسمين أساسيين، حيث نلاحظ القسم الأول المتعلق بالمؤهل العلمي ذو المستوى الثانوي يبلغ تكرار 41 مفردة بنسبة تقدر بـ 06.1%، أما بالنسبة للمؤهل العلمي ذو المستوى الجامعي بتكرار يبلغ 635 مفردة من مجموع عينة الدراسة، أي بنسبة 93.9 % ، وهذا ما يفسر وصفيا توفر الصفات الجيدة للمسؤول بخصوص المشاركة أو قيادة إدارة الأزمات المختلفة مهما كان نوعها حسب تخصص المستجوبين والتي تعتبر مؤشرا قويا على توفر الإطار المحدد والمقصود من خلال العينة، وبالتالي تواجد عنصرين مهمين على الأقل الكفاءة العلمية وإمكانية دراسة اتخاذ القرار والتصرف إزاء الأوضاع غير العادية أو الأزمات .

4- الخبرة المهنية :

جدول رقم 46 يوضح نتائج تحليل الإحصاء الوصفي للخبرة المهنية (V4)

المتغير / البيان	التكرار	النسبة %
أقل من 05 سنوات	2	01.00
من 06 إلى 10 سنوات	511	75.00
أكثر من 10 سنوات	163	24.00
المجموع	676	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول رقم 46 موضوع الخبرة المهنية الذي تم الاعتماد فيه على 03 محددات رئيسية لها علاقة مباشرة بمتغير الخبرة المهنية، فالمحدد الأول الذي تحصلنا فيه على أكبر نسبة التي تقدر بـ 75 % بتكرار يبلغ 511 مفردة لفئة 06 إلى 10 سنوات، وفي المرتبة الثانية للخبرة أكثر من 10سنوات التي يبلغ تكراراها 163 مفردة بسنبة تقدر بـ 24 %، أما بالنسبة للمحدد الأخير المتمثل في الخبرة أقل من 05 سنوات بتكرار يبلغ مفردتين بنسبة تقدر بـ 01% ، وهذا ما يفسر أن الفئة

الكبيرة بالنسبة للخبرة المهنية ما بين 06 إلى 10 سنوات، الأمر الذي له علاقة وطيدة بالمتغير الثاني وهو السن ، فإن اجتمع كل من السن والخبرة يحدد بنسبة كبيرة القدرة على التحكم في إدارة الأزمات ، وفي هذه الحالة هل الفئة الأعلى تكرارا تحمل الخبرة الكافية لمجابهة و تسيير الأزمات؟ ففي غالب الأمر تكتفي بالمشاركة في فريق إدارة الازمات ولا يمكنها اتخاذ القرار بل المشاركة في صناعته ويعتبر هذا قليل للغاية وسيء لإدارة الأزمة بفعالية واحترافية.

5- المستوى الوظيفي:

جدول رقم 47 يوضح نتائج تحليل الإحصاء الوصفي للمستوى الوظيفي (V4)

المتغير / البيان	التكرار	النسبة %
رئيس مكتب	608	89.90
رئيس مصلحة	52	07.70
إطار سامي	16	02.40
المجموع	676	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول رقم 47 المتعلق بالمستوى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة، وحسب الاستبيانات المسترجعة والصالحة للتقييم والعمل الأكاديمي والبحث العلمي ولمراعاة مصداقية الدراسة، بلغت وظيفة أو رتبة رئيس مكتب تكرار 608 مفردة بنسبة 89.90% ، ورئيس مصلحة في المرتبة الثانية بـ 52 تكرار بنسبة 07.70 % ، أما في المرتبة الأخيرة وظيفة إطار سامي بتكرار يبلغ 16 مفردة أي بنسبة 02.40% ، كما لا يفوتنا التركيز على هذه المقاربة أو المتغير ولذلك تمكنا من الحصول على 16 استجابة من أصل 38 يعني 42% من رتبة إطار سامي وهذه نسبة مقبولة جدا، أما بالنسبة لوظيفة رئيس مكتب كان لها حصة الأسد وتحصلنا على 608 من أصل 621 بنسبة 97% وهي نتيجة ممتازة ، بينما تحصلنا على 52 تكرار من أصل 189 بنسبة 27%، وتكييفا لأهمية ذلك فإن المكلف بوظيفة أو منصب رئيس مكتب يعتبر جديد العهد في تقلد المسؤوليات، وبالتالي الكثير منهم لم تسنح لهم الفرصة بعد في قيادة إدارة الأزمة، بل هم محل اكتفاء المشاركة والاندماج في المجموعة المكلفة بصناعة القرار مما تشكل لنا فجوة في فرق إدارة الأزمات على المستوى المحلي، لكن يعتبر مؤشر قوي لاستغلاله والاستثمار فيه في المستقبل القريب قصد استخلاص النخبة المديرة لمختلف الأزمات المحلية.

ب/ نتائج الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة:

1/ نتائج الدراسة الوصفية للمتغير المستقل (إدارة الأزمات): والتي سنتطرق فيها على الوصف الاحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة من خلال أبعاد المتغير المستقل وهي كالآتي :

1-إجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد إدارة الأزمات الأمنية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية.

2- إجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد إدارة الأزمات الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية.

3-إجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد إدارة الأزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية.

1-إجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد إدارة الأزمات الأمنية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية.

جدول رقم 48 يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد إدارة الأزمات الأمنية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية.

المتغير / البيان	عبارات المحور	المقياس	منخفض جدا	منخفض	متوسط	عالي	عالي جدا	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	الترتيب
V6	وجود مؤشرات اللاأمن المسببة لعرقلة التنمية في المنطقة	التكرار	تم إقصاؤه للرفع من صدق ثبات الدراسة (القيمة السالبة)					/	/	/	/	/
		النسبة										
V7	مستوى مكافحة الهجرة غير الشرعية في المنطقة	التكرار	78	168	306	70	54	45.3	2,78	1,043	متوسط	8
		النسبة	11,5	24,9	45,3	10,3	8					
V8	مستوى مكافحة جريمة التهريب في	التكرار	35	132	206	204	99	30.5	3,33	1,584	متوسط	5
		النسبة	5,2	19,5	30,5	30,2	14,6					

	المنطقة											
V9	مستوى مكافحة جريمة الإرهاب في المنطقة	التكرار	69	67	124	239	177	35.4	3,57	1,257	عالي	1
		النسبة	10,2	9,9	18,3	35,4	26,2					
V10	مستوى مكافحة جريمة اختطاف البشر والمتاجرة بهم	التكرار	13	186	196	149	132	29	3,29	1,125	متوسط	6
		النسبة	1,9	27,5	29	22	19,5					
V11	مستوى مكافحة جريمة الاتجار بالسلاح في المنطقة	التكرار	62	127	191	160	136	28.3	3,26	1,235	متوسط	7
		النسبة	9,2	18,8	28,3	23,7	20					
V12	مستوى التغطية الأمنية في المنطقة	التكرار	36	125	204	154	157	30.2	3,4	1,181	متوسط	4
		النسبة	5,3	18,5	30,2	22,8	23,2					
V13	مستوى مكافحة جريمة عصابات الأحياء	التكرار	97	256	200	60	63	29.6	2,6	1,124	متوسط	10
		النسبة	14,3	37,9	29,6	8,9	9,3					
V14	مستوى إدارة الازمات الأمنية في المناطق الحدودية للولاية	التكرار	56	62	269	146	143	22	3,45	2,199	عالي	2
		النسبة	8,2	9,2	39,8	22	21,2					

V15	مستوى التحكم في إدارة قبائل البدو الرحل في الولاية	التكرار	136	172	226	79	63	33.4	2,64	1,194	متوسط	9
		النسبة	20,1	25,4	33,4	11,7	9,3					
V16	مستوى الاستهداف الأمني للمناطق الصناعية في المنطقة	التكرار	319	192	89	26	50	28.4	2,019	2,039	منخفض	11
		النسبة	47,2	28,4	13,2	3,8	7,4					
V17	مستوى احتواء الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بالتنمية في المنطقة	التكرار	54	123	151	165	183	24.4	3,44	1,278	عالي	3
		النسبة	8	18,2	22,3	24,4	27,1					
معدل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة للبعد								**30.59**	**3.07**	**1.38**	**متوسط**	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

التحليل الكيفي لنتائج إجابات أفراد عينة الدراسة بالنسبة لبعد إدارة الأزمات الأمنية لتحقيق التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري –ولاية ورقلة– والتي كانت على النحو التالي :

1–العبارة (السؤال) رقم (V9) والذي يمثل **(مستوى مكافحة جريمة الإرهاب في المنطقة)**: نرى أنه تحصل على أعلى متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 3.57)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.257)** ونسبة تقدر بـ **35.4%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأن مستوى مكافحة جريمة الإرهاب عالي في المنطقة، مما يفسر ارتفاع مستوى نشاط خلايا الجماعات الإرهابية في المنطقة والأحداث الدولية خاصة بعد 2011 وحادثة تقنتورين كأكبر تعد إرهابي في الولاية ومنطقة الجنوب الشرقي الجزائري ككل.

2- العبارة (السؤال) رقم (V14) والذي يمثل **(مستوى إدارة الازمات الأمنية في المناطق الحدودية للولاية):** نرى أنه تحصل على ثاني أعلى متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 3.45)** وبانحراف معياري يقدر **(D=2.199)** ونسبة تقدر بـ **22 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأن مستوى إدارة الازمات الأمنية في المناطق الحدودية **عالي** في الولاية، مما يفسر النشاط القوي والمكثف على المناطق الحدودية الذي له علاقة قوية بالجريمة المنظمة، إضافة إلى الفشل الدولاتي في منطقة الجوار (ليبيا، مالي ، النيجر)، الأمر الذي يسمح بارتفاع نسبة الجريمة المنظمة خاصة في المناطق الحدودية ووسط الصحراء .

3- العبارة (السؤال) رقم (V17) والذي يمثل **(مستوى احتواء الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بالتنمية في المنطقة):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 3.44)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.278)** ونسبة تقدر بـ **24.4%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأن مستوى احتواء الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بالتنمية **عالي** في المنطقة، والذي نفسره بغياب التنمية المحلية في المنطقة، مما يؤدي إلى كثرة الاحتجاجات والمظاهرات السلمية التي يمكن أن تنفلت في أي وقت. نظرا لموجة ثورات الربيع العربي في المناطق المجاورة وما يحاك من سيناريوهات من خارج البلاد لزرع الفتنة وتشجيع الانقسام الداخلي، مما أدى إلى تكثيف السيطرة ومسايرة الاحتجاجات في تلك المناطق من قبل السلطات المحلية المختصة المدنية والأمنية .

4- العبارة (السؤال) رقم (V12) والذي يمثل **(مستوى التغطية الأمنية في المنطقة):** نرى أنه تحصل على أعلى متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 3.40)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.181)** ونسبة تقدر بـ **30.2 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأن مستوى التغطية الأمنية **متوسط** في المنطقة، أي ما يفسر وجود ثغرات في التغطية الأمنية على مستوى المنطقة ، وهذا ما مكن بعض الجماعات الإرهابية من النجاح في اعتداءاتها وحتى العيش في بعض المناطق والتحرك السهل بسبب عمق الصحراء وطول الحدود وانكشافها في تلك المنطقة خاصة بعد التضييق عليهم في المناطق الشمالية للبلاد .

5- العبارة (السؤال) رقم (V8) والذي يمثل **(مستوى مكافحة جريمة التهريب في المنطقة):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 3.33)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.584)** ونسبة تقدر بـ **30.5 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأن مستوى مكافحة جريمة التهريب **متوسط** في

المنطقة ، وهذا طبيعي جدا كون ولاية ورقلة منطقة صناعية بامتياز أين تكثر الشركات الأجنبية، وولاية حدودية مع تونس وقريبة جدا من الحدود الليبية أيضا فتكثر فيه عمليات التهريب والجرائم العابرة للحدود.

6- العبارة (السؤال) رقم (V10) والذي يمثل **(مستوى مكافحة جريمة اختطاف البشر والمتاجرة بهم):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 3.29)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.125)** ونسبة تقدر بـ **29 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأن مستوى مكافحة جريمة اختطاف البشر والمتاجرة بهم **متوسط** في المنطقة ، ما يفسر وجود بعض الجماعات المختصة في الجريمة المنظمة واختطاف البشر وحتى تجنيدهم واستغلالهم في صفوف التنظيم الإرهابي وعصابات الإجرام وتجارة المخدرات الناشطة في منطقة إفريقيا.

7- العبارة (السؤال) رقم (V11) والذي يمثل **(مستوى مكافحة جريمة الاتجار بالسلاح في المنطقة):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 3.26)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.235)** ونسبة تقدر بـ **28.3 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأن مستوى مكافحة جريمة الاتجار بالسلاح **متوسط** في المنطقة ، أي التواجد الفعلي لجريمة الاتجار بالسلاح خاصة بعد سقوط دول الجوار وانتشار المتاجرة غير الشرعية بالأسلحة في المنطقة سواء كان موجه للجزائر أو تهريبه عن طريق الجزائر إلى باقي دول إفريقيا وحتى القارات الأخرى.

8- العبارة (السؤال) رقم (V7) والذي يمثل **(مستوى مكافحة الهجرة غير الشرعية في المنطقة):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.78)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.043)** ونسبة تقدر بـ **45.3%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأن مستوى مكافحة الهجرة غير الشرعية في المنطقة **متوسط** في المنطقة، وإن نالت درجة استجابة متوسطة إلا أنها أصبحت منتشرة بقوة خاصة الهجرة غير الشرعية الافريقية هروبا من واقع الجحيم المعاش في بلدانهم بحثا عن الرفاهية والعيش الكريم ، لكن لا يمكن أن يكون ذلك إلا بالعبور على الجزائر في مناطقها المختلفة ومن بينها المنطقة الجنوبية الشرقية منطقة الدراسة، مما يجعلها تهديد على أمن المنطقة خاصة إذا تم استغلالها في مجال الجريمة المنظمة.

9- العبارة (السؤال) رقم (V15) والذي يمثل **(مستوى التحكم في إدارة قبائل البدو الرحل في الولاية):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.64)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.194)** ونسبة تقدر بـ **33.4%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأن مستوى التحكم في إدارة قبائل البدو الرحل **متوسط** في الولاية، والتفسير الفارق في هذه المقاربة هو عدم وجود أية آلية من قبل السلطات المحلية والأمنية للتحكم في هذا النوع من الساكنة المعروفة بتنقلها الدائم ، وحتى صعوبة مراقبتها، إضافة إلى تركيبتها المبنية على القبلية من جهة، والتي لا نستبعد أيضا في استغلالها أو انحيازها ودخولها عالم الجريمة المنظمة.

10- العبارة (السؤال) رقم (V13) والذي يمثل **(مستوى مكافحة جريمة عصابات الأحياء):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.60)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.125)** ونسبة تقدر بـ **29.6 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأن مستوى مكافحة جريمة عصابات الأحياء **متوسط** في المنطقة، ويرجع ذلك إلى التصاعد الكبير في نسبة السكان خاصة في الأحياء الكبيرة على غرار حي سُكرة الذي يضم أكثر من 60 ألف ساكن، إضافة إلى التركيبة السكانية للولاية خاصة مقر الولاية بعد اختلاطها وكثرة استقرار الخارجيين فيها (منطقة عسكرية رابعة)، الأمر الذي أثر حتما على ارتفاع مستوى جريمة عصابات الأحياء في الولاية على وجه الخصوص والجريمة والعنف بصفة عامة .

11- العبارة (السؤال) رقم (V16) والذي يمثل **(مستوى الاستهداف الأمني للمناطق الصناعية في المنطقة):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.019)** وبانحراف معياري يقدر **(D=2.039)** ونسبة تقدر بـ **28.4%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأن مستوى الاستهداف الأمني للمناطق الصناعية **منخفض** في المنطقة، حيث نرجع تفسير ذلك إلى الحرص على الحماية الحقيقية لمختلف تلك المناطق وما تضمه من مؤسسات وشركات محلية وأجنبية متخصصة في المحروقات، خاصة بعد التعدي على محطة تقنتورين بعين أمناس ولاية إليزي زاد من تفعيل نظام الوقاية الاستباقية وتكثيف الحماية لتلك المناطق.

أما بالنسبة لـ**معدل** نتائج إجابات أفراد العينة **لبعد إدارة الأزمات الأمنية في المنطقة** بمتوسط حسابي يقدر بـ **(M=3.07)** وبانحراف معياري **(D=1.38)** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا على بعد إدارة الأزمات الأمنية أن مستوى درجة إدارة الأزمات الأمنية متوسطة في المنطقة، وهذا ما يؤكد أن

الإجابات لم تكن مشتتة بكثرة، ويبقى ذلك في صورة متحكم فيها من قبل السلطات المحلية والأمنية لإدارة الأزمات الأمنية في المنطقة .

2- إجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد إدارة الأزمات الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية.

جدول رقم 49 إجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد إدارة الأزمات الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية.

المتغير / البيان	عبارات المحور	المقياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	الترتيب
v20	تنفيذ البرامج الاقتصادية المخصصة للتنمية المحلية في المنطقة.	التكرار	111	307	126	40	92	45.4	2,54	1,23	غير موافق	9
		النسبة	16,4	45,4	18,6	6	13,6					
v21	تحرك السلطات المحلية لاستفادة الولاية من البرامج الخماسية للتنمية الوطنية	التكرار	218	166	120	84	88	24.6	2,49	1,388	غير موافق	12
		النسبة	32,2	24,6	17,8	12,3	13					
v22	تجسيد مخططات التنمية للبلدية (PCD) والبرنامج	التكرار	84	244	174	115	59	26.5	2,81	1,312	محايد	7
		النسبة	12,4	36,1	26,5	16,9	8,1					

	القطاعي غير الممركز (PSD) لترقية التنمية المحلية في الولاية										
v23	إدارة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إطار التنمية المحلية في المنطقة FCCL سابقا CSGCL	التكرار	116	207	303	23	27	30.6	2,46	0,949	غير موافق	**14**
		النسبة	17,2	30,6	44,8	3,4	4					
v24	الإدارة الجيدة للمناطق الصناعية ومناطق النشاط بالولاية	التكرار	32	35	104	337	167	49.9	3,86	1,093	موافق	**1**
		النسبة	4,7	5,2	15,4	49,9	24,8					
v25	توفر ونوعية شبكة الربط الخاصة بالكهرباء والغاز، والتزويد بالمياه الصالحة للشرب	التكرار	77	132	228	172	67	33.7	3,02	1,14	محايد	**5**
		النسبة	11,4	19,5	33,7	25,4	10					

v26	الحرص على إدارة أزمة شبكة الربط الخاصة بالتطهير في الولاية	التكرار	500	65	39	25	47	74	1,32	0,746	غير موافق تماما	21
		النسبة	74	9,61	5,76	3,68	6,95					
v27	إدارة وتسيير قطاع الفلاحة بالولاية	التكرار	95	341	95	120	25	50.4	2,46	2,199	غير موافق	15
		النسبة	14,1	50,4	14,1	17,7	3,7					
v28	استراتيجية استغلال المنتوج الفلاحي المحلي بالمنطقة	التكرار	92	376	159	18	31	23.4	2,89	1,194	محايد	6
		النسبة	13,6	55,6	23,4	2,7	4,7					
v29	إدارة ووفرة منشآت قطاع الري بالولاية	التكرار	60	64	53	257	242	38	3,45	2,039	موافق	2
		النسبة	8,9	9,5	7,8	38	35,8					
v30	إدارة وتسيير قطاع التجارة في الولاية مراقبته	التكرار	101	117	151	178	129	22.3	2,4	1,263	غير موافق	16
		النسبة	14,9	17,4	22,3	26,3	19,1					
v31	مكافحة الاحتكار وندرة المنتوج وأسعار المواد التجارية	التكرار	129	177	188	100	82	27.8	3,17	1,33	محايد	3
		النسبة	19,1	26,2	27,8	14,8	12,1					

v32	تفعيل دور القطاع الخاص بالولاية	التكرار	98	314	154	30	80	22.8	2,52	0,725	غير موافق	10
		النسبة	14,5	46,5	22,8	4,4	11,8					
v33	فعالية إدارة القطاع العام بالولاية	التكرار	185	211	124	100	56	31.3	2,46	0,69	غير موافق	13
		النسبة	27,4	31,3	18,3	14,8	8,2					
v34	إدارة قطاع السياحة في الولاية في الاعتماد عليه كبديل قوي لانعاش الاقتصاد	التكرار	387	148	77	38	26	57.2	1,76	0,74	غير موافق تماما	20
		النسبة	57,2	21,9	11,4	5,7	3,8					
v35	أداء وجودة الخدمات السياحية في الولاية	التكرار	170	241	213	28	24	35.7	2,25	0,994	غير موافق	18
		النسبة	25,1	35,7	31,5	4,1	3,6					
v36	إدارة ووفرة المنشآت السياحية في الولاية	التكرار	180	332	89	39	36	49.2	2,14	0,637	غير موافق	19
		النسبة	26,5	49,2	13,2	5,8	5,3					
v37	إدارة وتسيير قطاع الأشغال العمومية في المنطقة	التكرار	69	105	211	231	60	31.2	3,15	1,11	محايد	4
		النسبة	10,2	15,5	31,2	34,2	8,9					
v38	إدارة وتسيير قطاع النقل وعصرنته في المنطقة بكل آلياته وأنواعه	التكرار	135	215	227	47	52	31.8	2,5	0,98	غير موافق	11
		النسبة	20	31,8	33,5	7	7,7					

v39	إدارة وترقية الاستثمار المحلي في الولاية	التكرار	194	198	117	55	112	29.3	2,54	1,01	غير موافق	8
		النسبة	28,7	29,3	17,3	8,1	16,6					
v40	إدارة وفتح مجال الاستثمار الأجنبي في الولاية	التكرار	167	250	163	59	37	37	2,33	1,32	غير موافق	17
		النسبة	24,7	37	24,1	8,7	5,5					
معدل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة للبعد								**36.17**	**2.59**	**1.15**	**غير موافق**	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

التحليل الكيفي لنتائج إجابات أفراد عينة الدراسة بالنسبة لبعد إدارة الأزمات الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري –ولاية ورقلة– والتي كانت على النحو التالي :

1–العبارة (السؤال) رقم (V24) والذي يمثل (**الإدارة الجيدة للمناطق الصناعية ومناطق النشاط بالولاية**): نرى أنه تحصل على أعلى متوسط حسابي يقدر بـ (**M= 3.86**) وبانحراف معياري يقدر (**D=1.093**) ونسبة تقدر بـ **49.9%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **موافقون** على الإدارة الجيدة والتحكم في المناطق الصناعية ومناطق النشاط بالولاية، الأمر الذي نفسره في نجاح اعتماد الجزائر على تلك المناطق في اقتصادها بالرغم من ريعيته بالدرجة الأولى ، مما جعل منها شريان الاقتصاد الجزائري وأغنى بلدية في الجزائر – حاسي مسعود.

2–العبارة (السؤال) رقم (V29) والذي يمثل (**إدارة ووفرة منشآت قطاع الري بالولاية**): نرى أنه تحصل على ثاني أعلى متوسط حسابي يقدر بـ (**M= 3.45**) وبانحراف معياري يقدر (**D=2.039**) ونسبة تقدر بـ **38%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **موافقين** على إدارة ووفرة منشآت قطاع الري بالولاية ، حيث يرجع ذلك لطبيعة الأرض واعتبارها غنية بالمياه الجوفية مما مكن القطاع المختص من الإدارة الجيدة لمصالح الري في استغلال هذه المادة الحيوية أحسن استغلال .

3- العبارة (السؤال) رقم (V31) والذي يمثل (**مكافحة الاحتكار وندرة المنتوج وأسعار المواد التجارية**): نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ (**M= 3.17**) وبانحراف معياري يقدر (**D=1.330**) ونسبة تقدر بـ **27.8 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **محايدين** على مكافحة

الاحتكار وندرة المنتوج وأسعار المواد التجارية على مستوى الولاية، مما يفسر النشاط القوي لمصالح مديرية التجارة لمكافحة ندرة المنتوج، لكن ما يلاحظ في الواقع المعاش أن مراقبة أسعار المواد التجارية يبقى ناقصا وغير متحكم فيه الأمر الذي أثر على القدرة الشرائية للمواطن المحلي والارتفاع الباهض لأثمان بعض المنتوجات على مستوى المنطقة.

4- العبارة (السؤال) رقم (V37) والذي يمثل **(إدارة وتسيير قطاع الأشغال العمومية في المنطقة):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 3.15)** وبانحراف معياري يقدر (D=1.110) ونسبة تقدر بـ 31.2% من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **محايدين** على إدارة وتسيير قطاع الأشغال العمومية على مستوى الولاية، وهذا ما يفسر أنه من أكبر القطاعات المعتمد عليها في ولاية ورقلة في العمالة المحلية عن طريق ما شهدته المنطقة من أشغال تتعلق بإعادة التهيئة في إطار التنمية المحلية ((المخطط البلدي للتنمية (PCD)، والبرنامج القطاعي غير الممركز (PSD)) في عملية مترابطة مع قطاع الأشغال العمومية كمؤشر هام في امتصاص البطالة.

5- العبارة (السؤال) رقم (V25) والذي يمثل **(توفر ونوعية شبكة الربط الخاصة بالكهرباء والغاز، والتزويد بالمياه الصالحة للشرب):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 3.02)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.140)** ونسبة تقدر بـ**33.7%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **محايدين** على توفر ونوعية شبكة الربط الخاصة بالكهرباء والغاز والتزويد بالمياه الصالحة للشرب على مستوى الولاية، حيث لا يمكن لأي كان أن ينكر ما تحتويه الولاية من مخزون طبيعي للمياه الجوفية، والقفزة النوعية التي حققها القطاع من خلال ربط مواطنيه بشبكات ربط الكهرباء وحتى الغاز الطبيعي إلا أنه يبقى غير تام، وذلك من خلال النسب المئوية التي رأيناها وتطرقنا إليها بالتفصيل فيما سبق من الدارسة والتي كانت تفوق 90% من الاستفادة من هاته الخدمة المهمة نظرا لظروف المنطقة الخاصة .

6- العبارة (السؤال) رقم (V28) والذي يمثل **(استراتيجية استغلال المنتوج الفلاحي المحلي بالمنطقة):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.89)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.194)** ونسبة تقدر بـ **23.4%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **محايدين** على استراتيجية استغلال المنتوج الفلاحي المحلي على مستوى الولاية، ما يفسر حياد عينة الدراسة في هذا السؤال والذي يرجع إلى سببين رئيسيين أولهما نسبة الأراضي المستصلحة والصالحة للزراعة التي تعتبر لابأس بها مقارنة بتضاريس المنطقة، والسبب الثاني مرده إلى النقص المسجل في ربط هذه الأراضي بالكهرباء التي تعتبر من أكبر العوائق التي تقف في وجه الفلاح في المنطقة، ومنه إذا سلمنا بوجود استراتيجية فهي غير فعالة ومفعّلة على الأقل في حدود تلبية احتياجات القاطنة المحلية.

7- العبارة (السؤال) رقم (V22) والذي يمثل **(تجسيد مخططات التنمية للبلدية (PCD) والبرنامج القطاعي غير الممركز (PSD) لترقية التنمية المحلية في الولاية)**: نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.81)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.312)** ونسبة تقدر بـ **26.5%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **محايدين** على تجسيد مخططات التنمية للبلدية (PCD) والمخطط القطاعي غير الممركز (PSD) لترقية التنمية المحلية في الولاية ، إذ يكمن التجسيد الفعلي لهذه المخططات متوقف على نسبة استفادة الولاية من المخططات الوطنية للتنمية منذ سنة 1999 إلى غاية 2019 والتي كانت في أعلى نسبة لها تساوي 2% من المبلغ الإجمالي المخصص في إطار تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر كما رأيناه في الفصل الثالث من الدراسة وتم برهنته بطريقتين مختلفتين ووصلنا إلى نفس النتيجة، وهل من المعقول أن هاته النسبة كفيلة لتجسيد مشاريع تنموية محلية ، بالطبع لا !، والأموال التي تم تحويلها إلى مشاريع تنموية فيتوقف على سياسة ترتيب أولوية ترقية التنمية المحلية من قبل السلطات المحلية وهنا قد يكون مكمن الخلل في التأخر التنموي الذي لايزال المواطن المحلي يعاني منها.

8- العبارة (السؤال) رقم (V39) والذي يمثل **(إدارة وترقية الاستثمار المحلي في الولاية)**: نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.54)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.010)** ونسبة تقدر بـ **29.3 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير موافقين** على إدارة وترقية الاستثمار المحلي في الولاية، وما يفسر سبب غياب الاستثمار المحلي في المنطقة عدم وجود الفرصة لأبناء المنطقة وفتح مجالات الاستثمار المحلي أمامهم، أو حتى جلب بعض المشاريع الاستثمارية المحلية التي يمكن لها أن تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي على غرار النجاح الباهر التي عرفته أحواض تربية المائيات في منطقة حاسي بن عبد الله لمستثمر خاص بالولاية، بالرغم من تواجد الشباك الوحيد بالولاية التابع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، الذي يبقى وجوده لغز محير لا يمكن التفريق بين وجوده من عدمه .

9- العبارة (السؤال) رقم (V20) والذي يمثل **(تنفيذ البرامج الاقتصادية المخصصة للتنمية المحلية في المنطقة)**: نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.54)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.230)** ونسبة تقدر بـ **45.4%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير موافقين** على تنفيذ البرامج الاقتصادية المخصصة للتنمية المحلية في المنطقة، ويرجع ذلك لضعف في التسيير المحلي (خلل في ترتيب الأولويات) من قبل السلطات المحلية، إضافة إلى عدم الجدية من قبل المسؤولين في المطالبة بالمشاريع التي يمكن من خلالها استحداث ثروة حقيقية في المنطقة تُجنبها من الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات الذي يعد النشاط الاقتصادي الأول للولاية.

10- العبارة (السؤال) رقم (V32) والذي يمثل **(تفعيل دور القطاع الخاص بالولاية):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.52)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.725)** ونسبة تقدر بـ **22.8%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير موافقين** على تفعيل دور القطاع الخاص بالولاية، ويرجع تفسير ذلك إلى مواصلة تهميش القطاع الخاص في نسخة منسوخة سياسيا وتطبيق ما يحاك مركزيا على المستوى المحلي، وإن تواجد لكن يبقى وجوده ضئيل جدا مقارنة بفعاليته في تحقيق أهداف انعاش الاقتصاد المحلي، ماعدا بعض المؤسسات تعد على رؤوس الأصابع (أشهر مؤسسة المسماة رغوة الجنوب على مستوى ولاية ورقلة)، في تطبيق صارخ لسياسة السلطات المحلية المجحفة دائما بداعي عدم توفر العقار الصناعي أو بسببية باطنية العقار، ولعل هذه من الأسباب الرئيسية في تأخر وإن لم نقل فشل سياسة القطاع الخاص في المنطقة.

11- العبارة (السؤال) رقم (V38) والذي يمثل **(إدارة وتسيير قطاع النقل وعصرنته في المنطقة بكل آلياته وأنواعه):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.50)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.980)** ونسبة تقدر بـ **31.8%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير موافقين** على إدارة وتسيير قطاع النقل وعصرنته في المنطقة بكل آلياته وأنواعه، ويرجع ذلك للنقص المسجل في وسائل النقل، فإن وجدت فنصفها مسخر للمنطقة الصناعية من جهة والقواعد العسكرية من جهة أخرى خاصة النقل الجوي ، ناهيك عن ارتفاع ثمن التنقل لبعد المسافة الذي من شأنه التأثير على قدرة المواطن والحد من تنقله لسد حاجياته الأساسية، وبالعودة إلى قطاع النقل فقد تم تدعيم الخطوط الحضرية بخط تراموای في وسط مدينة ورقلة، هل ساهم ذلك في فك العزلة التي يعاني منها أغلب المواطنين ، والذي نراه نحن من مظاهر العملية الإنمائية و ليست بالتنمية المحلية في حد ذاتها مقارنة بالمبلغ الإجمالي المخصص والمعلن عليه من قبل السلطات الرسمية، وهذا الذي لا يتوافق مع المطالب التنموية الأساسية والرئيسية للمواطن المحلي .

12- العبارة (السؤال) رقم (V21) والذي يمثل **(تحرك السلطات المحلية لاستفادة الولاية من البرامج الخماسية للتنمية الوطنية):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.49)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.388)** ونسبة تقدر بـ **24.6%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير موافقين** على تحرك السلطات المحلية لاستفادة الولاية من البرامج الخماسية للتنمية الوطنية، والذي يكمن في التحرك البطيء وغير المدروس من قبل السلطات المحلية من أجل التحرك للاستفادة من برامج (خماسيات) التنمية طيلة العشرينية الماضية التي لم تتجاوز لأكثر من عشر سنوات نسبة 01% من النسبة الوطنية، ومرد ذلك لسببين مترابطين الأول عجز وعدم قدرة السلطات المحلية في التوفيق بالمطالبة وإقناع وممارسة الضغط على الجهات المركزية المخولة لذلك قصد جلب أكبر عدد

ممكن من المشاريع التنموية على مستوى الولاية، والثاني عدم العمل بتخطيط واستراتيجية واضحة إضافة إلى عدم القدرة على المسح الحقيقي لبيئة المنطقة وما تحتاجه من عمليات وأولويات للتنمية.

13- العبارة (السؤال) رقم (V33) والذي يمثل (**فعالية إدارة القطاع العام بالولاية**): نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ (**M= 2.46**) وبانحراف معياري يقدر (**D=0.690**) ونسبة تقدر بـ **31.3%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير موافقين** على فعالية إدارة القطاع العام بالولاية، وهذا حاصل تحصيل لوضعية التنمية المحلية في المنطقة بعد شبه الغياب بالنسبة للقطاع الخاص في شتى الميادين الذي يرجع إلى مخلفات العقلية الاشتراكية في الوسط العام وباعتباره القطاع الوحيد الموجود والملجأ الوحيد للمواطن المحلي، إضافة إلى تدني والافتقار إلى أدنى الخدمات لمؤسسات القطاع العام الذي أصبح عاجزا عن تلبية احتياجات الساكنة خاصة في القطاع الصحي والخدماتي، مما أثار حفيظة المواطن في مقارنته البسيطة بولاية مجاورة أو ولايات شمال الوطن أين يتوفر الخيار في الخدمة وليس الخدمة في حد ذاتها.

14- العبارة (السؤال) رقم (V23) والذي يمثل (**إدارة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إطار التنمية المحلية في المنطقة FCCL سابقا** CSGCL): نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ (**M= 2.46**) وبانحراف معياري يقدر (**D=0.949**) ونسبة تقدر بـ **30.6%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير موافقين** على إدارة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إطار التنمية المحلية في المنطقة FCCL سابقا CSGCL حاليا، والمسخر في حقيقة أمره إلى إعانة البلديات العاجزة وتمويل المشاريع الكبيرة، وهذا ما أبان عن نقص كبير في إدارة الجماعات المحلية وطريقة تسيير وإدارة هذا الصندوق الذي يعتبر مطرقة مركزية أكثر من سندان الحماية والتنمية المحلية.

15- العبارة (السؤال) رقم (V27) والذي يمثل (**إدارة وتسيير قطاع الفلاحة بالولاية**): نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ (**M= 2.46**) وبانحراف معياري يقدر (**D=2.199**) ونسبة تقدر بـ **50.4%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير موافقين** على إدارة وتسيير قطاع الفلاحة بالولاية، وما يفسر ذلك النقص المسجل في القطاع الفلاحي وانعكاسه على المنتوج المحلي للولاية الذي له علاقة مباشرة بعدم وجود أولوية التخطيط للنهوض بالتنمية الريفية المحلية نظرا لخصوصية المنطقة وقلة الأراضي الاالأراضيٍ راضي الفلاحية التي تقارب 10% من المساحة الاجمالية للولاية.

16- العبارة (السؤال) رقم (V30) والذي يمثل (**إدارة وتسيير قطاع التجارة في الولاية ومراقبته**): نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ (**M= 2.40**) وبانحراف معياري يقدر (**D=1.263**) ونسبة تقدر بـ **22.3 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير موافقين** على إدارة وتسيير قطاع

التجارة في الولاية، مما يفسر نقص مستوى خدمات هذا القطاع محليا، سواء من ناحية تعدد الأنشطة التجارية باعتبار تجارتها راكدة مقارنة بولايات مجاورة على غرار ولايتي (الوادي وغرداية)، والتي تعتبر غير كافية نظرا لموقع الولاية وأهميتها التجارية، التي من المفروض أن يكون لها دور قوي في جعلها همزة وصل بين الشمال والجنوب الجزائري وحتى الجنوب الافريقي بالرغم من تكثيف الرقابة على النشاطات التجارية عن طريق الأعوان المكلفين بذلك حماية للقطاع والمستهلك المحلي.

17- العبارة (السؤال) رقم (V40) والذي يمثل **(إدارة وفتح مجال الاستثمار الأجنبي في الولاية):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.33)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.320)** ونسبة تقدر بـ **37 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير موافقين** على إدارة وفتح مجال الاستثمار الأجنبي في الولاية، ومَكمَنُ ذلك يرجع إلى عدم الاستفادة من عائدات الاستثمار الأجنبي على المنطقة بالرغم من تعدد المؤسسات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات وريادتها في مجال الاستثمار في صحراء المنطقة (حاسي مسعود، البرمة)، إضافة إلى العائق الآخر المتمثل في استيراد العمالة الأجنبية على حساب اليد العاملة المحلية بحجة عدم الكفاءة والتأهيل، مما أثر على مؤشرات التنمية ومعاملات الولاء والانتماء.

18- العبارة (السؤال) رقم (V35) والذي يمثل **(أداء وجودة الخدمات السياحية في الولاية):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.25)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.994)** ونسبة تقدر بـ **35.7 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير موافقين** على أداء وجودة الخدمات السياحية في الولاية، سبب ذلك لأهمية الولاية الاقتصادية ومؤهلاتها السياحية، لا سيما السياحة الصحراوية ذات البعد الاستراتيجي في بناء الاقتصاد المحلي والوطني على حد السواء لتحقيق التنمية الشاملة كهدف عام والخروج من بوتقة الريع، في حين تعج المنطقة بعشرات القصور الصحراوية والمتاحف الطبيعية والتاريخية ناهيك عن الموقع الجغرافي للولاية أي العرق الشرقي الكبير وماله من امتداد اقتصادي، تاريخي، حضاري،... .

19- العبارة (السؤال) رقم (V36) والذي يمثل **(إدارة ووفرة المنشآت السياحية في الولاية):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.14)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.637)** ونسبة تقدر بـ **49.2 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير موافقين** على إدارة ووفرة المنشآت السياحية في الولاية، حيث يمكننا تفسير ذلك من خلال قوة الولاية واعتبارها منطقة اقتصادية بدرجة أولى ولا يوجد بها حتى فندق وحيد ذو خمس أو أربع نجوم، وإن توفرت بعض الفنادق غير المصنفة، التي لا تكف حتى للتدفق السياحي الداخلي، وكيف يمكننا الحديث عن التدفق السياحي الخارجي أو

الأجنبي، وحتى منطقة حاسي مسعود يوجد بها فندق واحد ووحيد وغير مصنف، إذن كيف يمكن لنا الحديث عن الجانب السياحي وماله من آثار على مجالات الاقتصاد، العمالة، الانفتاح على العالم.

20- العبارة (السؤال) رقم (V34) والذي يمثل **(إدارة قطاع السياحة في الولاية في الاعتماد عليه كبديل قوي لانعاش الاقتصاد):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 1.76)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.740)** ونسبة تقدر بـ **57.2 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير موافقين تماما** على إدارة قطاع السياحة في الولاية في الاعتماد عليه كبديل قوي لانعاش الاقتصاد، وما يفسر ذلك هو الغياب الفعلي للسلطات المحلية الأمر الذي دعم فشل هذا القطاع في لعب دور المحرك في انعاش الاقتصاد المحلي وجعله بديل رئيسي في المنطقة، بينما في الواقع لا يزال بعيدا جدا عن هذه المقاربة وهذا ما أثبتته الأسئلة السابقة سواء من ناحية إدارة وجودة وحتى وفرة الخدمات والمنشآت السياحية لكي تكون أقوى كبديل لانعاش الاقتصاد في المنطقة.

21- العبارة (السؤال) رقم (V26) والذي يمثل **(الحرص على إدارة أزمة شبكة الربط الخاصة بالتطهير في الولاية):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 1.32)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.746)** ونسبة تقدر بـ **74 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير موافقين تماما** في الحرص على إدارة أزمة شبكة الربط الخاصة بالتطهير في الولاية، وما يفسر ذلك بالخصوص في هذه العبارة وحتى في المقابلات مع العديد من مواطني الولاية خاصة في مدينة ورقلة ومن باب الملاحظة أيضا إنه أكبر مشكل يؤرق القاطنة هو كيفية العجز عن إدارة هذه الأزمة المستعجلة جدا، حيث تنعدم هذه الشبكة تماما ويكتفي سكان الولاية خاصة بلدية ورقلة بحفر (خنادق، مطمورة)، ومالها من آثار ونتائج وخيمة على جانب الصرف الصحي والبيئي وحتى الحضري والتهيئة الإقليمية، وحتى على الجانب الصحي الذي ينبئ بكارثة إنسانية في أي وقت، خاصة بعد الاعتماد على مظهرية التنمية المحلية التي تتربعها شبكة تراموای في مقر الولاية، وهي تعاني من مشكل حقيقي الذي من المفروض القضاء عليه منذ عشرات السنين مقارنة بعمر المنطقة والمعرفة الجيدة لها ودراستها من كل النواحي ، فإلى أين ولاية ورقلة في التعامل مع هذا المشكل ؟!!.

أما بالنسبة لـ**معدل** نتائج إجابات أفراد العينة **لبعد إدارة الأزمات الاقتصادية في المنطقة** بمتوسط حسابي يقدر بـ **(M=2.59)** وبانحراف معياري **(D=1.150)** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا على بعد إدارة الأزمات الاقتصادية أن مستوى درجة إدارة الأزمات الاقتصادية في الولاية **غير موافق** عليها وهذا ما يؤكد أن الإجابات لم تكن مشتتة بكثرة .

3-إجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد إدارة الأزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية.

جدول رقم 50 إجابات أفراد عينة الدراسة نحو بعد إدارة الأزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية.

المتغير / البيان	عبارات المحور	المقياس	غير راض تماما	غير راض	محايد	راض	راض جدا	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	الترتيب
v42	إدارة أزمة الاندماج المجتمعي في المنطقة	التكرار	23	286	297	42	28	42.3	2,65	0,817	محايد	**6**
		النسبة	3,4	42,3	44	6,2	4,1					
v43	إدارة الأزمات الناجمة عن التركيبة المجتمعية في الولاية (الأصول والقبائل)	التكرار	94	121	208	173	80	30.8	3,03	0,39	محايد	**5**
		النسبة	13,9	18	30,8	25,5	11,8					
v44	إدارة أزمة النزوح الإفريقي وأثره التركيبة الديمغرافية في الولاية	التكرار	119	347	100	92	18	51.3	2,32	0,919	غير راض	**10**
		النسبة	17,6	51,3	14,8	13,6	2,7					
v45	إدارة أزمة البطالة في المنطقة	التكرار	514	72	37	29	24	76	1,48	0,59	غير راض	**17**
		النسبة	76	10,7	5,5	4,2	3,6					
v46	إدارة أزمة المطالبة للتشغيل المحلي في المناطق الصناعية المتواجدة بإقليم	التكرار	353	241	41	24	17	52.2	1,68	0,923	غير راض تماما	**16**
		النسبة	52,2	35,7	6,1	3,5	2,5					

	الولاية										
v47	إدارة وتسيير قطاع الصحة العمومي والخاص بالمنطقة تماشيا مع مطالب الساكنة	التكرار	245	287	42	66	36	42.5	2,05	1,012	غير راض	**13**
		النسبة	36,2	42,5	6,2	9,8	5,3					
v48	إدارة المنشآت الصحية بالولاية وتوفيرها بالمناطق الطرفية خاصة	التكرار	251	282	93	30	20	41.7	1,94	0,875	غير راض تماما	**15**
		النسبة	37,1	41,7	13,8	4,4	3					
v49	مستوى التغطية الصحية في الولاية	التكرار	85	385	164	33	9	57	2,25	0,787	غير راض	**11**
		النسبة	12,6	57	24,2	4,9	1,3					
v50	إدارة وإحصاء قبائل البدو الرحل في المنطقة	التكرار	41	119	349	95	72	51.6	3,05	0,66	محايد	**4**
		النسبة	6,1	17,6	51,6	14	10,7					
v51	إدارة النعرات الطائفية والاثنية في المنطقة	التكرار	19	31	36	406	184	60.1	4,04	0,572	راض	**1**
		النسبة	2,8	4,6	5,3	60,1	27,2					
v52	إدارة أزمة دور المجتمع المدني في الولاية	التكرار	128	310	121	90	27	45.9	2,37	1,074	غير راض	**9**
		النسبة	18,9	45,9	17,9	13,3	4					
v53	إدارة أزمة السكن في الولاية	التكرار	91	243	195	110	37	35.9	2,64	1,011	محايد	**7**
		النسبة	13,5	35,9	28,8	16,3	5,5					

v54	إدارة أزمة تهيئة المدن والتنمية الحضرية في الولاية (المناطق الحضرية ، الريفية، الحدودية)	التكرار	293	238	65	43	37	43.3	1,95	0,635	غير راض	**14**
		النسبة	43,3	35,2	96	6,4	5,5					
v55	إدارة نقص دور وبيوت الشباب على مستوى الولاية	التكرار	189	217	211	35	24	32.1	2,24	0,676	غير راض	**12**
		النسبة	28	32,1	31,2	5,2	3,5					
v56	إدارة أزمة المنشآت الرياضية في الولاية (المسابح والملاعب الجوارية والبلدية)	التكرار	117	245	163	91	60	24.1	2,6	0,766	محايد	**8**
		النسبة	17,3	36,2	24,1	13,5	8,9					
v57	إدارة التوجه البيئي والمبادرات البيئية في الولاية	التكرار	82	115	175	286	18	25.9	3,06	0,59	محايد	**3**
		النسبة	12,1	17	25,9	42,3	2,7					
v58	إدارة أزمة تأهيل المورد البشري وتعزيز قيم الانتماء والولاء في المنطقة	التكرار	117	310	202	36	11	29.9	3,28	0,76	محايد	**2**
		النسبة	17,3	45,9	29,9	5,3	16					

معدل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة للبعد	43.68	2.50	0.768	غير راض

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

التحليل الكيفي لنتائج إجابات أفراد عينة الدراسة بالنسبة لبعد إدارة الأزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري ولاية ورقلة والتي كانت على النحو التالي :

1-العبارة (السؤال) رقم (V51) والذي يمثل **(إدارة النعرات الطائفية والاثنية في المنطقة)**: نرى أنه تحصل على أعلى متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 4.04)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.572)** ونسبة تقدر بـ **60.1 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **راضين** على إدارة النعرات الطائفية والاثنية في المنطقة بين(الاباضية، الصحراويين، العرب)، وهذا ما يفسر عدم وجود أي نعرات طائفية أو اثنية في المنطقة وإن وجدت فهي متحكم فيها أو تكاد تكون منعدمة ومتشتتة ومحصورة بين عدد محدد من المواطنين، وعليه يمكن القول إنها حالات شاذة وليست معممة .

2- العبارة (السؤال) رقم (V58) والذي يمثل **(إدارة أزمة تأهيل المورد البشري وتعزيز قيم الانتماء والولاء في المنطقة)**: نرى أنه تحصل على ثاني أعلى متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 3.28)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.760)** ونسبة تقدر بـ **29.9%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **محايدين** على إدارة أزمة تأهيل المورد البشري وتعزيز قيم الانتماء والولاء في المنطقة، وما تفسير ذلك هو عدم اهتمام واعتراف أفراد العينة المستجوبة من خلال تأهيل وكفاءة موردها من قبل السلطات المحلية، لا سيما في ميدان العمل المحلي وطبيعة المنطقة الصناعية (قلة التخصصات المطلوبة في قطاع المحروقات) الأمر الذي له دور وأثر في تدني قيم الانتماء والولاء جراء تداخل مختلف الأزمات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية التي جعلت الحياد أو الصمت المطبق عن ترسيخ وتعزيز تلك القيم الفطرية سيد موقف عينة دراستنا .

3- العبارة (السؤال) رقم (V57) والذي يمثل **(إدارة التوجه البيئي والمبادرات البيئية في الولاية)**: نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 3.06)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.590)** ونسبة تقدر بـ **25.9 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم محايدين على إدارة التوجه البيئي والمبادرات البيئية في الولاية، وهذا ما يفسر عدم جدية السلطات المحلية من أجل تبني المقاربة البيئية وتفعيل

البدائل المتاحة والمتمثلة في الاعتماد على الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة خاصة كونها منطقة صناعية بامتياز.

4- العبارة (السؤال) رقم (V50) والذي يمثل (**إدارة وإحصاء قبائل البدو الرحل في المنطقة**): نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ (**M= 3.05**) وبانحراف معياري يقدر (**D=0.660**) ونسبة تقدر بـ **51.6 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **محايدين** على إدارة وإحصاء قبائل البدو الرحل في المنطقة، في تفسير يرجع إلى ضرورة وإجبارية الإحصاء الشامل بالنسبة للجماعات المحلية وما لها من أثر في تحديد طبيعة النمو الديمغرافي والتحكم الأمني في المنطقة، بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي تعاني منها السلطات المعنية في عملية الإحصاء وتحديد الهوية وتجديد المعطيات الخاصة بهذه الفئة التي تتجاوز 3000 شخص في ولاية ورقلة .

5- العبارة (السؤال) رقم (V43) والذي يمثل (**إدارة الأزمات الناجمة عن التركيبة المجتمعية في الولاية (الأصول والقبائل)**: نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ (**M= 3.03**) وبانحراف معياري يقدر (**D=0.390**) ونسبة تقدر بـ **30.8 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم محايدين بخصوص إدارة الأزمات الناجمة عن التركيبة المجتمعية في الولاية (الأصول والقبائل)، وهذا ما يؤكد أن التركيبة المجتمعية للولاية المقسمة من ثلاثة(03) أصناف أو قبائل، كما أشرنا في الفصل السابق (بني براهيم ، بني واقين وبني سيسين) إضافة إلى قبائل البدو الرحل، ومرجع الحياد في استجابة العينة مرده إلى قابلية التعايش المرتفعة بينهم مشكلة بذلك تشكيلا مجتمعيا مهما في الولاية كون التواجد قديم ويعتبر التاريخ الأصلي للمنطقة.

6- العبارة (السؤال) رقم (V42) والذي يمثل (**إدارة أزمة الاندماج المجتمعي في المنطقة**): نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ (**M= 2.65**) وبانحراف معياري يقدر (**D=0.817**) ونسبة تقدر بـ **42.3%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **محايدين** بخصوص إدارة أزمة الاندماج المجتمعي في المنطقة، إن إحابة الحياد عن أزمة الاندماج المجتمعي تكمن في وحدة النسيج المجتمعي من الناحية الاجتماعية، أما فيما يخص ممارسة سياسة الاقصاء والتهميش يؤثر على قيم المواطنة والانتماء الذي كانت نتيجته الاستقالة المجتمعية من كل جوانب الحياة، وهذا ما أثار حفيظة المجتمعات الصحراوية، وما شاع في السنوات الأخيرة خاصة بعد سنة 2011 وموجة ثورات الربيع العربي وتأثر المنطقة بحكم قربها من الدول التي شهدت ذلك على غرار تونس وليبيا.

7- العبارة (السؤال) رقم (V53) والذي يمثل **(إدارة أزمة السكن في الولاية):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.64)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.011)** ونسبة تقدر بـ **35.9 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **محايدين** على إدارة أزمة السكن في الولاية، وهذا الحياد لا يُفسِر عدم معاناة السكان من هذه الأخيرة، لكن تعتبر العملية متحكم فيها ولا تصل إلى حد الأزمة الخانقة لتوفر الوعاء العقاري، لكن يبقى احتياج السكن قائما خاصة في ظل كبر المدن القديمة وامتدادها، إضافة إلى المناطق الريفية ومراعاة خصوصية المنطقة (بناءات أرضية)، والتأخر في استلام المشاريع المنطلقة في إطار خماسيات التنمية الوطنية.

8- العبارة (السؤال) رقم (V56) والذي يمثل **(إدارة أزمة المنشآت الرياضية في الولاية (المسابح والملاعب الجوارية والبلدية):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.60)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.766)** ونسبة تقدر بـ **24.1 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **محايدين** في إدارة أزمة المنشآت الرياضية في الولاية (المسابح والملاعب الجوارية والبلدية)، حيث يبدو ذلك واضحا في ظل النقص الكبير للمنشآت الرياضية في الولاية على غرار المسابح والملاعب الجوارية كونها متنفسا وحاجة أساسية لكل شرائح المجتمع، وما يؤكد الإجابة دائما لابد من مراعاة خصوصية المنطقة والمنشآت المطلوبة كالمسابح على سبيل المثال، التي لا تزال تعتبر حلما في تلك المناطق، حتى وإن كانت محايدة إلا أن هذا الأمر يبقى تذمرا من قبل الأطفال والشباب خاصة في مدينة تعتبر الشريان الأول للجزائر.

9- العبارة (السؤال) رقم (V52) والذي يمثل **(إدارة أزمة دور المجتمع المدني في الولاية):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.37)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.074)** ونسبة تقدر بـ **45.9 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير راضين** عن إدارة أزمة دور المجتمع المدني في الولاية، وتفسير إدارة أزمة دور المجتمع المدني في الولاية فحالته حالة المجتمع المدني عبر أقاليم الوطن والعالم الثالث، إذ يعتبر تهميش المجتمع المدني وحرمانه من هدفه الحقيقي أصل في تلك النظم، فإن كان من منطق التواجد فهو كذلك، لكن على مستوى الفعالية فهو شبه غائب لعدم الصرامة من ناحية الرقابة على فاعلي المجتمع المدني من قبل السلطات المحلية الوصية (الإعانات المالية) وانحراف مسار أهدافه التشاركية وتحقيق المصلحة العامة إلى المصالح الشخصية الضيقة وهذا ما يؤكده عدم رضا عينة الدراسة.

10- العبارة (السؤال) رقم (V44) والذي يمثل **(إدارة أزمة النزوح الإفريقي وأثره التركيبة الديمغرافية في الولاية):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.32)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.919)** ونسبة تقدر بـ **51.3 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير راضين** على إدارة أزمة النزوح الإفريقي وأثره التركيبة الديموغرافية في الولاية، حيث يرجع عدم رضا العينة لكثرة هذه الظاهرة مؤخرا واستفحالها على مستوى الولاية خاصة في العقد الأخير، واستقرارهم غير الشرعي وامتهانهم لمهن الأشغال الشاقة، الفلاحة وغيرها من المهن على حساب السكان الأصليين وتفشي ظاهرة البطالة، إضافة إلى الآثار الجانبية لهذه الأزمة على الإقامة داخل المدن ومالها من تبعات في التجارة غير الشرعية (المخدرات، السلاح،...) حتى في الجانب الصحي عن طريق الأمراض المتنقلة والوبائية واختلاطهم بالساكنة الأصلية، ناهيك عن الفئة الأخرى المستقرة في المناطق الريفية والنائية وحتى احتمالية اختلاطهم بقبائل البدو الرحل، وذلك من خلال فرض الرقابة المشددة على هذه الظاهرة وإعادة ترحيلهم إلى موطنهم الأصلي من قبل السلطات المحلية في البلاد وتداعياته الخطيرة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية على المنطقة .

11- العبارة (السؤال) رقم (V49) والذي يمثل **(مستوى التغطية الصحية في الولاية)**: نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.25)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.787)** ونسبة تقدر بـ 57 % من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير راضين** على مستوى التغطية الصحية في الولاية، حيث يرجع ذلك إلى النقص الحاد في التغطية الصحية في الولاية حيث يوجد بها أكبر مستشفى بمقر الولاية وبطاقة استيعابية قليلة جدا مقارنة بعدد السكان الإجمالي للولاية، دون الحديث عن المعاناة الحقيقية لبلديات الولاية خاصة البرمة ومناطق شمال الولاية الطرفية أيضا، لكن يبقى مشكل قطاع الصحة في الولاية هاجس ويؤرق المواطن ويعرف عدة أزمات .

12- العبارة (السؤال) رقم (V55) والذي يمثل **(إدارة نقص دور وبيوت الشباب على مستوى الولاية)**: نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.24)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.676)** ونسبة تقدر بـ **32.1 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير راضين** على إدارة نقص دور وبيوت الشباب على مستوى الولاية، بمعدل دار شباب في كل بلدية، أما بيوت الشباب تكاد تنعدم ، المشكل الحقيقي ليس في هيكلة القطاع، بل في فعاليته ومحدوديته مقارنة بمتطلبات الشباب التي تلعب على وتر التنشئة الثقافية لدى للشباب الصحراوي وحتى تعزيز قيم الانتماء بالحفاظ

على التقاليد والعادات المحلية عن طريق الممارسة وتشجيع العمل التقليدي المحلي، وما لهذا القطاع من أثر بالغ في تكوين شخصية المواطن السوي الواعي المثقف المتشبع بقيم المواطنة.

13- العبارة (السؤال) رقم (V47) والذي يمثل **(إدارة وتسيير قطاع الصحة العمومي والخاص بالمنطقة تماشيا مع مطالب الساكنة)**: نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.05)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.012)** ونسبة تقدر بـ **42.5 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير راضين** على إدارة وتسيير قطاع الصحة العمومي والخاص بالمنطقة تماشيا مع مطالب الساكنة، وتفسيرنا لهذه العبارة مفاده قياس جودة الخدمة العمومية والخدمة المتخصصة سواء في القطاعين العام والخاص، والتي هي في تزايد مستمر، حيث أصبح الاحتياج لها ضرورة لا بد منها، أين كانت تعتبر في الزمن القريب تتجه نحو المعدوم، حيث تم توضيحه في الفصل السابق، إذن يبقى مطلب إدارة هذه الأزمة غير قابل للتنازل من قبل السكان والتي أضحت تشكل نقطة سوداء تتميز بالعلامة المحلية ذات السمعة السيئة في قطاع حساس متعلق بفيصل الموت أو الاستمرار في بأس الحياة اليومية الذي بات يكلفهم الكثير ! إما بعناء التنقل إلى الشمال أم الموت المحتوم ! فعن أي تنمية اجتماعية يمكننا الحديث.

14- العبارة (السؤال) رقم (V54) والذي يمثل **(إدارة أزمة تهيئة المدن والتنمية الحضرية في الولاية (المناطق الحضرية ،الريفية والحدودية):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 1.95)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.635)** ونسبة تقدر بـ **43.3 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير راضين** على إدارة أزمة تهيئة المدن والتنمية الحضرية في الولاية (المناطق الحضرية ، الريفية والحدودية)، وهذا من أهم مؤشرات غياب التنمية المحلية وسوء إدارة الأزمات المتراكمة وحصرها في التهيئة العمرانية مع الإغفال التام لباقي أنواع التهيئة الأخرى بالخصوص في المنطقة الشرقية منها ودائرة البرمة بالضبط التي تفتقد لأدنى تهيئة وتنمية حضرية تقريبا، ولولا المنطقة الصناعية للمحروقات المتواجدة بإقليم الدائرة من جهة والمراكز الأمنية والعسكرية التي استطاعت فك العزلة عنها والتي تكاد تنحصر في فتح الطرقات المؤدية لها، في حين إقليم البلدية لا يتعدى أن يكون في ظاهره شبه حي قصديري .

15- العبارة (السؤال) رقم (V48) والذي يمثل **(إدارة المنشآت الصحية بالولاية وتوفيرها بالمناطق الطرفية خاصة)**: نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 1.94)** وبانحراف معياري يقدر

(D=0.875) ونسبة تقدر بـ **41.7 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير راضين** تماما على إدارة المنشآت الصحية بالولاية وتوفيرها بالمناطق الطرفية خاصة، فإن تأكيد عبارة إدارة المنشآت الصحية وتحديدا بالمناطق الطرفية ماهي إلا بلاغ عن شبه غياب التغطية الصحية فيها، فكيف يعقل بدائرة واحدة وحيدة تنعدم فيها وحدة جراحة الأسنان إذ يلتزم المواطن على تحمل عناء السفر لأكثر من 300 كم ! والتي تم افتتاح وحدة لطب النساء والتوليد فيها إلا في سنة 2003، ومن قبل ذلك كيف كانت معاناة النساء في هذا الأمر؟ أزمة حقيقية ونسبة وفيات مرتفعة.

16- العبارة (السؤال) رقم (V46) والذي يمثل **(إدارة أزمة المطالبة بالتشغيل المحلي في المناطق الصناعية المتواجدة بإقليم الولاية):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 1.68)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.923)** ونسبة تقدر بـ **52.2 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير راضين تماما** على إدارة أزمة المطالبة بالتشغيل المحلي في المناطق الصناعية المتواجدة بإقليم الولاية، وعدم رضا عينة الدراسة من ناحية العمالة وتشغيل اليد العاملة المحلية والاستفادة على الأقل من نقاط قوة المنطقة، وما يميزها من تواجد المئات من الشركات المحلية والأجنبية والسبب يعود في الاعتماد الكبير على استيراد اليد العاملة الأجنبية، وتفضيلها على اليد العاملة المحلية بحجة عدم التأهيل، وعدم المساواة في توظيف تلك العمالة الخاضعة لمنطق عدم المساواة في سلم الأجور بين الأجانب والمحليين، بالرغم من حملهم لنفس المؤهلات العلمية والعملية المطلوبة وفي نفس المؤسسة، فالأولى تؤجر بالعملة الصعبة والثانية بالدينار الرمزي الزهيد.

17- العبارة (السؤال) رقم (V45) والذي يمثل **(إدارة أزمة البطالة في المنطقة):** نرى أنه تحصل على متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 1.48)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.590)** ونسبة تقدر بـ **76%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير راضين تماما** على إدارة أزمة البطالة في المنطقة، وتفسير ذلك يرجع إلى الأزمة الخانقة التي يعاني منها شباب المنطقة وحتى حاملي الشهادات الجامعية، واعتقادهم الراسخ للممارسة العمدية لسياسة الاقصاء وتهميش أصحاب الجنوب بعد تراكمية فكرة توظيف واستقطاب اليد العاملة الأجنبية التي تعدتها إلى تفضيل اليد العاملة لأصحاب شمال البلاد دون أصحاب الأرض وأولوية التشغيل من غيرهم، وحسب نتيجة استجابات عينة الدراسة إدارة أزمة هذا الملف من أفشل الأزمات وأطولها على مستوى الولاية.

إذن **فمعدل** نتائج إجابات أفراد العينة **لبعد إدارة الأزمات الاجتماعية في المنطقة** بمتوسط حسابي يقدر بـ **(M=2.50)** وبانحراف معياري **(D=0.768)** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا على بعد إدارة الأزمات الاجتماعية أن مستوى درجة إدارة الأزمات الاجتماعية في الولاية **غير راضين** عنها وهذا ما يؤكد أن الإجابات لم تكن مشتتة بكثرة ، وفي تفسير لمعدل هذا المحور الثالث "إدارة بعد الأزمات الاجتماعية" من خلال مؤشراتها وأثرها على التنمية المحلية أنها تعاني من فشل وتقصير في إدارتها على الوجه المطلوب ، الأمر الذي لا زال يثير حفيظة القاطنة، حيث تعتبر هذه الأزمات تهديد حقيقي للتماسك والدعم المجتمعي الرامي للبناء والتقوية بدل التفرقة والتهميش.

2/ 1- نتائج الدراسة الوصفية للمتغير التابع (التنمية المحلية):

جدول رقم 51 يوضح نتائج الدراسة الوصفية للمتغير التابع

المتغير / البيان	عبارات المحور	المقياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	الترتيب
V18	مستوى التحكم في إدارة التنمية المحلية والأمن في المنطقة	التكرار	115	288	179	49	45	42.6	2,43	1,064	منخفض	2
		النسبة	17	42,6	26,5	7,24	6,65					
v19	واقع التنمية الاقتصادية في المنطقة	التكرار	239	160	210	39	28	23.7	2,19	0,944	غير موافق	3
		النسبة	35,4	23,7	31	5,8	4,1					
V41	إدارة أزمات تلبية مطالب المجتمع لتحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة	التكرار	54	141	271	136	74	40.1	3,05	0,500	محايد	1
		النسبة	8	20,9	40,1	20,1	10,9					
معدل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة للمتغير المستقل								**35.47**	**2.55**	**0.836**	**غير موافق**	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

التحليل الكيفي لنتائج إجابات أفراد عينة الدراسة بالنسبة للمتغير التابع (التنمية المحلية) في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري –ولاية ورقلة– والتي كانت على النحو التالي :

1–العبارة (السؤال) رقم (V41) والذي يمثل **(إدارة أزمات تلبية مطالب المجتمع لتحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة):** نرى أنه تحصل على أعلى متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 3.05)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.500)** ونسبة تقدر بـ **40.1%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **محايدين** على إدارة أزمات تلبية مطالب المجتمع لتحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة، وذلك راجع إلى تعدد الأزمات الاجتماعية والتماطل بالإضافة إلى التقصير الواضح في إدارتها حسب المتغير الأول (المستقل) والمقسمة إلى رئيسية على غرار الصحة والبطالة، وثانوية التي تعتبر معتدلة قريبة إلى عدم الرضا متمثلة في الجانب الثقافي والرياضي في المنطقة، وما يدعم ذلك الانحراف المعياري المسجل والذي يعتبر جيدا وغير متشتت .

2- العبارة (السؤال) رقم (V18) والذي يمثل **(مستوى التحكم في إدارة التنمية المحلية والأمن في المنطقة):** نرى أنه تحصل على ثاني أعلى متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.43)** وبانحراف معياري يقدر **(D=1.064)** ونسبة تقدر بـ **42.6%** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأن مستوى التحكم في إدارة التنمية المحلية والأمن **منخفض** في المنطقة، حيث نرى في تفسيرنا لهذه العبارة عدم اهتمام السلطات المحلية وحتى تأثرها بالنزعة المركزية للدولة في التوفيق بين ثنائية الأمن والتنمية نظرا للأوضاع الجيوسياسية والأمنية المحيطة بالبلاد وبالحدود الشرقية، على وجه الخصوص لأكثر من تسع سنوات، التي فرضت بدورها ترتيب الأولويات في التحديث العسكري وحماية الحدود البرية والجوية مع دول جوار الجنوب الشرقي وإذا به يمكن القول أن السلطات المحلية وبالتنسيق مع السلطات العليا للبلاد الأمنية فضلت مقاربة الأمن الإنساني في المنطقة وحماية الحدود واعتبرته أولى من تحقيق التنمية المحلية التي تدحرجت إلى الاختيار البديل في اتخاذ القرار بشأن هذه الثنائية المشتركة ومحل التأثير والتأثر.

3- العبارة (السؤال) رقم (V19) والذي يمثل **(واقع التنمية الاقتصادية في المنطقة):** نرى أنه تحصل على أدنى متوسط حسابي يقدر بـ **(M= 2.19)** وبانحراف معياري يقدر **(D=0.944)** ونسبة تقدر بـ **23.7 %** من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم **غير موافقين** على واقع التنمية الاقتصادية في المنطقة، ويبقى واقع التنمية الاقتصادية في المنطقة يتصدر مشهد المعاناة من قبل المواطنين المحليين

من خلال النتائج المسجلة في إدارة البعد الاقتصادي في المحور الثاني وخير دليل على ذلك التماطل في تنفيذ جل البرامج الاقتصادية المحلية وتجسيد مخططات التنمية المحلية المتعددة (PCD –PSD– CSGCL ex FCCL)، إضافة إلى القطاعات الأخرى كالفلاحة والسياحة وحتى النقل، كما كانت ولاتزال أسوء إدارة أزمة في الولاية أزمة شبكة الربط الخاصة بالتطهير وذلك ما جعل استجابة عينة الدراسة **غير موافقة.**

إذن **فمعدل** نتائج إجابات أفراد العينة للمتغير المستقل **(التنمية المحلية)** بمتوسط حسابي يقدر بـ **(M=2.55)** وبانحراف معياري **(D=0.836)** ، من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا على متغير التنمية المحلية وتحقيقها في الولاية بدرجة استجابة **غير موافق،** وما يؤكد ذلك أن الإجابات لم تكن مشتتة، ونرى تفسير ذلك يرجع إلى العلاقة القوية بين الأبعاد الثلاثة وتأثيرها الكبير على التنمية المحلية على مستوى الولاية، وما يعكس ذلك اتفاق موافقة أفراد العينة في تحديد اتجاه المتغير والاستجابة القوية لأفراد عينة الدراسة في **عدم موافقتها** للإدارة الجيدة لمقاربة التنمية المحلية في الولاية.

المطلب الثالث : اختبار فرضيات الدراسة .

سيتم اختبار فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة (a=0.05) على النحو التالي :

1-اختبار الفرضية الأولى "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 لإدارة الأزمات الأمنية في ولاية ورقلة لتحقيق التنمية المحلية في المنطقة".

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 لإدارة الأزمات الأمنية في ولاية ورقلة لتحقيق التنمية المحلية في المنطقة.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 لإدارة الأزمات الأمنية في ولاية ورقلة لتحقيق التنمية المحلية في المنطقة.

لغرض التحقق من صحة هذه الفرضية ، والكشف عن الفروق بين تقدير عينة الدراسة من إطارات ولاية ورقلة مقر دراسة حالة موضوعنا في بعده إدارة الأزمات الأمنية في المنطقة وأثرها على التنمية المحلية ، بالإضافة إلى ما قمنا به سابقا من حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، يبين الجدول الآتي نتيجة هذا الحساب بطريقة أخرى ومكملة لما سبق .

جدول رقم 52 يوضح درجات تقدير عينة الدراسة حول أثر إدارة الأزمات الأمنية على التنمية المحلية في المنطقة وفق المتغير المستقل

العبارة / البيان	العينة	الخطأ المعياري	مجال الثقة95%	
			أدنى قيمة	أعلى قيمة
مستوى مكافحة الهجرة غير الشرعية في المنطقة	676	0.04172	2.701	2.858
مستوى مكافحة جريمة التهريب في المنطقة	676	0.6336	3.210	3.449
مستوى مكافحة جريمة الإرهاب في المنطقة	676	0.05028	3.475	3.664
مستوى مكافحة جريمة اختطاف البشر والمتاجرة بهم	676	0.045	3.205	3.374
مستوى مكافحة جريمة الاتجار بالسلاح في المنطقة	676	0.0494	3.166	3.353
مستوى التغطية الأمنية في المنطقة	676	0.04724	3.310	3.489
مستوى مكافحة جريمة عصابات الأحياء	676	0.4496	2.515	2.684
مستوى إدارة الازمات الأمنية في المناطق الحدودية للولاية (الجريمة المنظمة)	676	0.08796	3.284	3.615
مستوى التحكم في إدارة قبائل البدو الرحل في الولاية	676	0.04776	2.549	2.730
مستوى استهداف الأمني للمناطق الصناعية في المنطقة.	676	0.08156	1.865	2.172
مستوى احتواء الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بالتنمية في المنطقة	676	0.05112	3.343	3.536

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال ما تم قراءته في الجدول رقم (52)، تبين لنا وجود فروق ظاهرية في تقدير أفراد عينة الدراسة لبعد إدارة الأزمات الأمنية في المنطقة وأثرها على التنمية المحلية ، ولأجل إظهار دلالة هذه الفروق اعتمدنا على تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للمقارنات المتعددة التي أدرجنا نتائجها في الجدول رقم(53).

جدول رقم 53 يوضح تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدرجات تقدير عينة الدراسة لبعد إدارة الأزمات الأمنية في المنطقة تبعا لمتغير إدارة الأزمات

البيان / العبارة	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات (التباين)	قيمة F	قيمة الدلالة	القرار
مستوى مكافحة الهجرة غير الشرعية في المنطقة	1882.00	675	2.788	-5.484	0.000	دال عند 0.05

مستوى مكافحة جريمة التهريب في المنطقة	2255.5	675	3.341	5.416	0.000	دال عند 0.05
مستوى مكافحة جريمة الإرهاب في المنطقة	2416.00	675	3.579	11.789	0.000	دال عند 0.05
مستوى مكافحة جريمة اختطاف البشر والمتاجرة بهم	2229.00	675	3.302	6.702	0.000	دال عند 0.05
مستوى مكافحة جريمة الاتجار بالسلاح في المنطقة	2209.00	675	3.272	5.473	0.000	دال عند 0.05
مستوى التغطية الأمنية في المنطقة	2299.00	675	3.405	8.806	0.000	دال عند 0.05
مستوى مكافحة جريمة عصابات الأحياء	1764.00	675	2.613	-9.252	0.000	دال عند 0.05
مستوى إدارة الازمات الأمنية في المناطق الحدودية للولاية (الجريمة المنظمة)	2334.00	675	3.457	5.320	0.000	دال عند 0.05
مستوى التحكم في إدارة قبائل البدو الرحل في الولاية	1789.00	675	2.650	-7.839	0.000	دال عند 0.05
مستوى استهداف الأمني للمناطق الصناعية في المنطقة.	1365.00	675	2.022	-12.509	0.000	دال عند 0.05
مستوى احتواء الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بالتنمية في المنطقة	2328.00	675	3.448	8.951	0.000	دال عند 0.05

قيمة F الجدولية عند درجة حرية (675) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.964

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه (53) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية دلالة (0.05) في كل عبارة من عبارات البعد الأمني، أما على المستوى الإجمالي كانت الفروق دالة وجوهرية عند مستوى دلالة (0.05)، إذ قدر مستوى الدلالة بـ (0.000) وهي أصغر من قيمة الدلالة 0.05 ، وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية المحددة بـ (1.964)،عند درجة حرية (675) وبمستوى ثقة (95%)، يتبين لنا أن الفروق جاءت بدلالة المتوسطات الحسابية لتأثير بعد إدارة الأزمات الأمنية في المنطقة على تحقيق التنمية المحلية.

وبناء على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة : **بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 لإدارة الأزمات الأمنية في ولاية ورقلة لتحقيق التنمية المحلية في المنطقة.**

-اختبار الفرضية الثانية " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 لإدارة الأزمات الاقتصادية في ولاية ورقلة لتحقيق التنمية المحلية في المنطقة ".

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 لإدارة الأزمات الاقتصادية في ولاية ورقلة لتحقيق التنمية المحلية في المنطقة.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 لإدارة الأزمات الاقتصادية في ولاية ورقلة لتحقيق التنمية المحلية في المنطقة.

لغرض التحقق من صحة هذه الفرضية ، والكشف عن الفروق بين تقدير عينة الدراسة من إطارات ولاية ورقلة دراسة حالة موضوعنا في بعده الثاني إدارة الأزمات الاقتصادية في المنطقة وأثرها على التنمية المحلية، بالإضافة إلى ما قمنا به سابقا من حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، يبين الجدول الآتي نتيجة هذا الحساب بطريقة أخرى ومكملة لما سبق .

جدول رقم 54 يوضح درجات تقدير عينة الدراسة حول أثر إدارة الأزمات الاقتصادية على التنمية المحلية في المنطقة وفق المتغير المستقل

العبارة / البيان	العينة	الخطأ المعياري	مجال الثقة95%	
			أدنى قيمة	أعلى قيمة
تنفيذ البرامج الاقتصادية المخصصة للتنمية المحلية في	**676**	**0.037**	**2.11**	**2.26**

المنطقة .				
تحرك السلطات المحلية لاستفادة الولاية من البرامج الخماسية للتنمية الوطنية	**676**	**0.049**	**2.44**	**2.63**
تجسيد مخططات التنمية للبلدية (PCD) والمخطط القطاعي للتنمية (PSD) لترقية التنمية المحلية في الولاية	**676**	**0.063**	**2.37**	**2.60**
إدارة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إطار التنمية المحلية في المنطقة FCCL سابقا	**676**	**0.052**	**2.71**	**2.90**
الإدارة الجيدة للمناطق الصناعية ومناطق النشاط بالولاية	**676**	**0.037**	**2.38**	**2.53**
توفر ونوعية شبكة الربط الخاصة بالكهرباء والغاز، والتزويد بالمياه الصالحة للشرب	**676**	**0.043**	**3.77**	**3.94**
الحرص على إدارة أزمة شبكة الربط الخاصة بالتطهير في الولاية	**676**	**0.045**	**2.93**	**3.10**
إدارة وتسيير قطاع الفلاحة بالولاية	**676**	**0.029**	**1.63**	**1.37**
استراتيجية استغلال المنتوج الفلاحي المحلي بالمنطقة	**676**	**0.087**	**2.29**	**2.62**
إدارة ووفرة منشآت قطاع الري بالولاية	**676**	**0.047**	**2.79**	**2.98**
إدارة وتسيير قطاع التجارة في الولاية مراقبته	**676**	**0.081**	**3.29**	**3.60**
مكافحة الاحتكار وندرة المنتوج وأسعار المواد التجارية	**676**	**0.050**	**2.30**	**2.49**
تفعيل دور القطاع الخاص بالولاية	**676**	**0.053**	**3.06**	**3.27**
فعالية إدارة القطاع العام بالولاية	**676**	**0.029**	**2.46**	**2.57**
إدارة قطاع السياحة في الولاية في الاعتماد عليه كبديل قوي لانعاش الاقتصاد	**676**	**0.027**	**2.40**	**2.51**
أداء وجودة الخدمات السياحية في الولاية	**676**	**0.029**	**1.70**	**1.81**
إدارة ووفرة المنشآت السياحية في الولاية	**676**	**0.039**	**2.17**	**2.32**
إدارة وتسيير قطاع الأشغال العمومية في المنطقة	**676**	**0.025**	**2.09**	**2.18**
إدارة وتسيير قطاع النقل وعصرنته في المنطقة بكل آلياته وأنواعه	**676**	**0.044**	**3.06**	**3.23**
إدارة وترقية الاستثمار المحلي في الولاية	**676**	**0.039**	**2.42**	**2.57**
إدارة وفتح مجال الاستثمار الأجنبي في الولاية	**676**	**0.052**	**2.23**	**2.42**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال ما تم قراءته في الجدول رقم (54) ، تبين لنا وجود فروق ظاهرية في تقدير أفراد عينة الدراسة لبعد إدارة الأزمات الاقتصادية في المنطقة وأثرها على التنمية المحلية، ولأجل إظهار

دلالة هاته الفروق اعتمدنا على تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للمقارنات المتعددة التي أدرجنا نتائجها في الجدول رقم(55).

جدول رقم 55 يوضح تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدرجات تقدير عينة الدراسة لبعد إدارة الأزمات الاقتصادية في المنطقة تبعا لمتغير إدارة الأزمات

البيان / العبارة	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات (التباين)	قيم F	قيمة الدلالة	القرار
تنفيذ البرامج الاقتصادية المخصصة للتنمية المحلية في المنطقة .	**1723**	**675**	**2.552**	**-22.309**	**0.000**	**دال عند 0.05**
تحرك السلطات المحلية لاستفادة الولاية من البرامج الخماسية للتنمية الوطنية	**1686**	**675**	**2.497**	**-9.723**	**0.000**	**دال عند 0.05**
تجسيد مخططات التنمية للبلدية (PCD) والمخطط القطاعي للتنمية (PSD) لترقية التنمية المحلية في الولاية	**1900**	**675**	**2.814**	**-8.350**	**0.000**	**دال عند 0.05**
إدارة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إطار التنمية المحلية في المنطقة FCCL سابقا CSGCL	**1666**	**675**	**2.468**	**-3.765**	**0.000**	**دال عند 0.05**
الإدارة الجيدة للمناطق الصناعية ومناطق النشاط بالولاية	**2612**	**675**	**3.869**	**-14.794**	**0.000**	**دال عند 0.05**
توفر ونوعية شبكة الربط الخاصة بالكهرباء والغاز، والتزويد بالمياه الصالحة للشرب	**2048**	**675**	**3.034**	**20.457**	**0.000**	**دال عند 0.05**
الحرص على إدارة أزمة شبكة الربط الخاصة بالتطهير في الولاية	**894**	**675**	**1.324**	**0.456**	**0.025**	**غيردال عند 0.05**

إدارة وتسيير قطاع الفلاحة بالولاية	1667	675	2.469	-58.552	0.000	دال عند 0.05
استراتيجية استغلال المنتوج الفلاحي المحلي بالمنطقة	1548	675	2.293	-6.384	0.000	دال عند 0.05
إدارة ووفرة منشآت قطاع الري بالولاية	2585	675	3.829	-2.384	0.000	دال عند 0.05
إدارة وتسيير قطاع التجارة في الولاية مراقبته	2145	675	3.177	5.738	0.000	دال عند 0.05
مكافحة الاحتكار وندرة المنتوج وأسعار المواد التجارية	1857	675	2.751	-12.351	0.000	دال عند 0.05
تفعيل دور القطاع الخاص بالولاية	1708	675	2.530	3.323	0.000	دال عند 0.05
فعالية إدارة القطاع العام بالولاية	1666	675	2.468	-17.213	0.000	دال عند 0.05
إدارة قطاع السياحة في الولاية في الاعتماد عليه كبديل قوي لانعاش الاقتصاد	1196	675	1.771	-20.347	0.000	دال عند 0.05
أداء وجودة الخدمات السياحية في الولاية	1523	675	2.256	-43.567	0.000	دال عند 0.05
إدارة ووفرة المنشآت السياحية في الولاية	1447	675	2.143	-19.617	0.000	دال عند 0.05
إدارة وتسيير قطاع الأشغال العمومية في المنطقة	2136	675	3.164	-35.102	0.000	دال عند 0.05
إدارة وتسيير قطاع النقل وعصرنته في المنطقة بكل آلياته وأنواعه	1694	675	2.509	3.513	0.000	دال عند 0.05
إدارة وترقية الاستثمار المحلي في الولاية	1721	675	2.549	-13.265	0.000	دال عند 0.05
إدارة وفتح مجال الاستثمار الأجنبي في الولاية	1577	675	2.336	-11.841	0.000	دال عند 0.05

قيمة F الجدولية عند درجة حرية (675) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.964

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه (54) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية دلالة (0.05) في كل عبارة من عبارات البعد الاقتصادي، أما على المستوى الإجمالي كانت الفروق دالة وجوهرية عند مستوى دلالة (0.05)، إذ قدر مستوى الدلالة بـ (0.000) وهي أصغر من قيمة الدلالة 0.05، وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية المحددة بـ (1.964)، عند درجة حرية (675) وبمستوى ثقة (95%)، يتبين لنا أن الفروق جاءت بين إدارة البعد الاقتصادي والعبارة (الحرص على إدارة أزمة شبكة الربط الخاصة بالتطهير في الولاية) بقيمة F تقدر بـ 0.456 التي تعتبر أقل من قيمة F المحسوبة (1.964) بدلالة المتوسطات الحسابية لتأثير بعد إدارة الأزمات الاقتصادية في ولاية ورقلة على تحقيق التنمية المحلية.

بناء على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة : **بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 لإدارة الأزمات الاقتصادية في ولاية ورقلة لتحقيق التنمية المحلية في المنطقة.**

-اختبار الفرضية الثالثة " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 لإدارة الأزمات الاجتماعية في ولاية ورقلة لتحقيق التنمية المحلية في المنطقة ".

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 لإدارة الأزمات الاجتماعية في ولاية ورقلة لتحقيق التنمية المحلية في المنطقة.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 لإدارة الأزمات الاجتماعية في ولاية ورقلة لتحقيق التنمية المحلية في المنطقة.

لغرض التحقق من صحة هذه الفرضية، والكشف عن الفروق بين تقدير عينة الدراسة من إطارات ولاية ورقلة دراسة حالة موضوعنا في بعده الثاني إدارة الأزمات الاجتماعية في المنطقة وأثرها على التنمية المحلية، بالإضافة إلى ما قمنا به سابقا من حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، يبين الجدول الآتي نتيجة هذا الحساب بطريقة أخرى ومكملة لما سبق .

جدول رقم 56 يوضح درجات تقدير عينة الدراسة حول أثر إدارة الأزمات الاجتماعية على التنمية المحلية في المنطقة وفق المتغير المستقل

العبارة / البيان	العينة	الخطأ المعياري	مجال الثقة95%	
			أدنى قيمة	أعلى قيمة
إدارة أزمة الاندماج المجتمعي في المنطقة	676	0.032	2.58	2.71
إدارة الأزمات الناجمة عن التركيبة المجتمعية في الولاية (الأصول والقبائل)	676	0.015	3.00	3.05
إدارة أزمة النزوح الإفريقي وأثره التركيبة الديمغرافية في الولاية	676	0.023	2.25	2.38
إدارة أزمة البطالة في المنطقة	676	0.036	1.43	1.52
إدارة أزمة المطالبة للتشغيل المحلي في المناطق الصناعية المتواجدة بإقليم الولاية	676	0.040	1.61	1.74
إدارة وتسيير قطاع الصحة العمومي والخاص بالمنطقة تماشيا مع مطالب الساكنة .	676	0.035	1.97	2.12
إدارة المنشآت الصحية بالولاية وتوفيرها بالمناطق الطرفية خاصة	676	0.031	1.87	2.00
مستوى التغطية الصحية في الولاية	676	0.026	2.19	2.30
إدارة وإحصاء قبائل البدو الرحل في المنطقة	676	0.026	3.00	3.09
إدارة النعرات الطائفية والاثنية في المنطقة	676	0.022	3.99	4.08
إدارة أزمة دور المجتمع المدني في الولاية	676	0.042	2.28	2.45
إدارة أزمة السكن في الولاية	676	0.040	2.56	2.71
إدارة أزمة تهيئة المدن والتنمية الحضرية في الولاية (المناطق الحضرية ، الريفية، الحدودية)	676	0.025	1.90	1.99
إدارة نقص دور وبيوت الشباب على مستوى الولاية	676	0.027	2.18	2.29
إدارة أزمة المنشآت الرياضية في الولاية (المسابح والملاعب الجوارية والبلدية)	676	0.030	2.54	2.65
إدارة التوجه البيئي والمبادرات البيئية في الولاية	676	0.023	3.01	3.10
إدارة أزمة تأهيل المورد البشري وتعزيز قيم الانتماء والولاء في المنطقة .	676	0.030	3.22	3.33

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال ما تم قراءته في الجدول رقم (56)، تبين لنا وجود فروق ظاهرية في تقدير أفراد عينة الدراسة لبعد إدارة الأزمات الاجتماعية في المنطقة وأثرها على التنمية المحلية، ولأجل إظهار

دلالة هاته الفروق اعتمدنا على تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للمقارنات المتعددة والتي أدرجنا نتائجها في الجدول رقم(57).

جدول رقم 57 يوضح تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدرجات تقدير عينة الدراسة لبعد إدارة الأزمات الأمنية في المنطقة تبعا لمتغير إدارة الأزمات

البيان / العبارة	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات (التباين)	قيم F	T-TEST	قيمة الدلالة	القرار
إدارة أزمة الاندماج المجتمعي في المنطقة	1794	675	2.657	1.964	-11.138	0.000	دال عند 0.05
إدارة الأزمات الناجمة عن التركيبة المجتمعية في الولاية (الأصول والقبائل)	2052	675	3.040	1.964	2.000	0.000	دال عند 0.05
إدارة أزمة النزوح الإفريقي وأثره التركيبة الديمغرافية في الولاية	1571	675	2.327	1.964	-19.238	0.000	دال عند 0.05
إدارة أزمة البطالة في المنطقة	1005	675	1.488	1.964	-66.983	0.000	دال عند 0.05
إدارة أزمة المطالبة للتشغيل المحلي في المناطق الصناعية المتواجدة بإقليم الولاية	1139	675	1.687	1.964	-37.183	0.000	دال عند 0.05
إدارة وتسيير قطاع الصحة العمومي والخاص بالمنطقة تماشيا مع مطالب الساكنة .	1389	675	2.057	1.964	-24.407	0.000	دال عند 0.05
إدارة المنشآت الصحية بالولاية وتوفيرها بالمناطق الطرفية خاصة	1314	675	1.946	1.964	-31.497	0.000	دال عند 0.05
مستوى التغطية الصحية في الولاية	1524	675	2.257	1.964	-24.777	0.000	دال عند 0.05

إدارة وإحصاء قبائل البدو الرحل في المنطقة	**2066**	**675**	**3.060**	**1.964**	**1.969**	**0.000**	**دال عند 0.05**
إدارة النعرات الطائفية والاثنية في المنطقة	**2733**	**675**	**4.048**	**1.964**	**47.272**	**0.000**	**دال عند 0.05**
إدارة أزمة دور المجتمع المدني في الولاية	**1606**	**675**	**2.379**	**1.964**	**-15.251**	**0.000**	**دال عند 0.05**
إدارة أزمة السكن في الولاية	**1787**	**675**	**2.647**	**1.964**	**-9.258**	**0.000**	**دال عند 0.05**
إدارة أزمة تهيئة المدن والتنمية الحضرية في الولاية (المناطق الحضرية ، الريفية، الحدودية)	**1321**	**675**	**1.957**	**1.964**	**-42.992**	**0.000**	**دال عند 0.05**
إدارة نقص دور وبيوت الشباب على مستوى الولاية	**1516**	**675**	**2.245**	**1.964**	**-29.230**	**0.000**	**دال عند 0.05**
إدارة أزمة المنشآت الرياضية في الولاية (المسابح والملاعب الجوارية والبلدية)	**1760**	**675**	**2.607**	**1.964**	**-13.577**	**0.000**	**دال عند 0.05**
إدارة التوجه البيئي والمبادرات البيئية في الولاية	**2071**	**675**	**3.068**	**1.964**	**2.644**	**0.000**	**دال عند 0.05**
إدارة أزمة تأهيل المورد البشري وتعزيز قيم الانتماء والولاء في المنطقة .	**1542**	**675**	**2.284**	**1.964**	**9.578**	**0.000**	**دال عند 0.05**

قيمة F الجدولية عند درجة حرية (675) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.964

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه رقم (54) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية دلالة (0.05) في كل عبارة من عبارات البعد الاجتماعي، أما على المستوى الإجمالي كانت الفروق دالة وجوهرية عند مستوى دلالة (0.05)، إذ قدر مستوى الدلالة بـ (0.000) وهي أصغر من قيمة الدلالة 0.05، وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية المحددة بـ (1.964) ، عند درجة حرية (675) وبمستوى ثقة (95%)، يتبين لنا أن الفروق جاءت بدلالة المتوسطات الحسابية لتأثير بعد إدارة الأزمات الاجتماعية في ولاية ورقلة على تحقيق التنمية المحلية.

بناء على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة القائلة : **بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 لإدارة الأزمات الاجتماعية في ولاية ورقلة لتحقيق التنمية المحلية في المنطقة.**

المبحث الثاني : رهانات إدارة الأزمات في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري .

تعتري المنطقة عدة تحديات تحول دون التغلب على جملة الأزمات التي تتعقبها من خلال ما تعانيه من مختلف المخاطر والتهديدات كنقاط ضعف سواء كانت أَمنِية، جغرافية، اقتصادية أو اجتماعية، في حين تقابلها مجموعة من المميزات التي تتمتع بها المنطقة حيث تعتبر نقاط قوة أو فرص متاحة مما يجعلها بمثابة الفيصل في مستقبل الوطن بأكمله، من أهمها ثرواتها الباطنية والظاهرية ناهيك عن حدودها الكبيرة وأهميتها الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية، لذا وجب الاعتناء بها وإعطائها طابع الأولوية للقضاء النهائي على تلك الأزمات التي تحدد واقع المنطقة وتحد من آفاقها ورهاناتها المستقبلية.

رغبة في توضيح تلك الآفاق والرهانات على خلفية ما تم دراسته والتعمق فيه في الفصول السابقة، نرى أنه لابد كخطوة أولى أن تخضع كل من عمليتي إدارة الأزمات والتنمية المحلية لاستراتيجية فعالة قصد تحقيق الأهداف المسطرة ، ارتأينا اعتماد مقاربة التحليل الاستراتيجي الداخلي والخارجي للمنطقة معتمدين في ذلك على التحليل الرباعي swot [1] من خلال إدراج كل العوامل التي من شأنها التأثير على هذه المعادلة التي يكمن أساسها في تمثيل مؤشرات البيئية الداخلية (نقاط القوة ومواطن الضعف)، ومؤشرات البيئة الخارجية المتمثلة في جملة التهديدات أو العراقيل، إضافة إلى اغتنام كل الفرص المتاحة للإدارة الجيدة للأزمات المتعددة من أجل تحقيق التنمية المحلية التي أضحت مشكلا وعائقا حقيقيا يؤرق السلطات مركزيا ومحليا وقاطنتها.

المطلب الأول: رهانات إدارة الأزمات الأمنية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري.

إن للعولمة أثر بليغ على الانفتاح والاندماج الدولي وقيم الولاء والانتماء المحلي لإعطاء مصداقية رسم السياسة العامة للدولة من جهة وأهمية الفاعلين المحليين في الأقاليم من جهة أخرى، والتي تحمل طابع التفكير والتأمل الاستراتيجي بغية تجسيده في تخطيط محكم مؤسس على مبادئ معينة تضمن على الأقل الحفاظ على الحد الأدنى لتفعيل التواجد في مركز قوي يسمح لها بالتموقع ضمن فاعلية حقل العلاقات الدولية المتمثلة في حسن الجوار والتعاون الأمني، إلا أن هذه الأخيرة معقدة بسبب تنوع وصعوبة تقييم فعالية تلك الأقاليم وبالخصوص الحدودية منها، ونظرا لاستراتيجية

[1] National Agency For Innovation And Research, **Matrice Swot= Forces/Faiblaisses Et Opportunites / Menaces**, Luxembourg : Luxinnovation Gie , 2017,pp 1,2

الموقع وحساسيته جعل منه فضاء محوري مهم يُعنى بمقاربة التنمية ومنطقة للتبادل ذو بعد ثلاثي (إفريقي، مغاربي ومنطقة حوض البحر المتوسط).

نود التطرق إلى دراسة آفاق إدارة الأزمات الأمنية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري ومنطقة الدراسة التي تعد رقعة لا يمكن فصلها من هذه المنطقة (خصائص التشابه والاندماج) حسب التحليل الرباعي للمنطقة.

1- بالنسبة لإدارة الأزمات الأمنية من خلال:

أ/ نقاط القوة:

- الإدراك الجيد لقيمة تلك الفضاءات الحيوية والحساسة ذات البعد الاستراتيجي الأمني والاقتصادي.

- اليقظة الأمنية والعسكرية في المنطقة والاستعداد التام لضرب وإفشال أي مخطط يمكن له أن يهدد المنطقة خاصة بعد انفلات الأوضاع الأمنية في دول الجوار، وفق الاتفاقيات الدولية الثنائية الموقعة في هذا الشأن.

- صرامة قوات أركان الجيش الوطني والمصالح الأمنية في مكافحة فلول الإرهاب في المنطقة مع ملاحقة أنصار الخلايا النائمة لأي تنظيم غير شرعي إرهابي كان على مستوى المنطقة.

- تعزيز حماية المنطقة وحدودها مع إيجاد الحلول المثلى لتغطيتها، وهذا يعد من صلب مخططات السلطات الأمنية الجزائرية في المنطقة.

- القيام بعمليات التحسيس المتواصلة بشأن ظاهرة الإرهاب وأنواع الجرائم المنظمة في المنطقة.

- الاختبار الدوري لمدى جاهزية قوات أركان الجيش من خلال المناورات الحقيقية كإشارات ورسائل للتواجد الأمني والعسكري والاستخباراتي القوي في المنطقة.

- الانتشار الواسع لقوات الجيش الوطني الشعبي في المنطقة وتعزيز حماية حدودها أين تم تزويد الحدود الجنوبية الشرقية في سنة 2014 بأكثر من 50 ألف عسكري لمواجهة مختلف التهديدات اللاتماثلية [1].

---

1 عتيقة كواشي، "الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، مجلد3، عدد1، الجزائر، 2018، ص ص 451،460

– تشديد المراقبة عبر نقاط العبور الحدودية بمختلف المعدات والعتاد المتطور لتسهيل المأمورية والتأمين الجيد للمنطقة من خلال تطبيق الإجراءات الأمنية الصارمة على حركة الأفراد والمنطقة بصفة عامة.

– العمل على المقاربة الدينية والدعوة إلى الفكر الوسطي ونبذ كل أنواع التطرف الديني عن طريق أئمة المنطقة وشيوخ الزوايا (التطرف الفكري وأثره على الجانب الأمني في المنطقة) .

– امتلاك قاعدة بيانات أمنية للأشخاص المشكوك فيهم والمبحوث عنهم وتفكيك شبكات الدعم والإسناد لمختلف الخلايا المتواجدة على مستوى المنطقة .

– التحفيز الذاتي بالنجاح الباهر والخبرة العالمية المكتسبة من قبل الجيش الجزائري في ظاهرة مكافحة الإرهاب .

– دعم دول الجوار تونس، ليبيا من خلال التنسيق الاستخباراتي في جوان 2015، إضافة إلى الدعم اللوجيستيكي إزاء اجتماع 17 سبتمبر 2015 في تمنراست من قبل قادة جيش دول الساحل الإفريقي (الجزائر، موريطانيا، النيجر، مالي) لبحث مختلف السبل لإدارة الأزمات الأمنية والوضع الأمني في هذه الدول إضافة إلى أقصى الجنوب الشرقي الجزائري، والذي كانت مخرجاته ضرورة التنسيق والتعاون بين الدول المعنية لمحاربة كافة التهديدات التي تجوب المنطقة[1].

ب/ نقاط الضعف:

– –ندرة ونقص الكثافة السكانية بالمنطقة خاصة في المناطق الحدودية منها.

– المخاوف المتكررة إزاء المياه الجوفية المتواجدة بالمنطقة.

– أوضاع أمنية غير مستقرة في المنطقة إضافة إلى النقص الكبير في التكنولوجيا الحديثة المتخصصة في ميدان المراقبة والحراسة نظرا لحساسية المنطقة في إطار المناطق الميتة.

– الطبيعة الصحراوية للمنطقة وعرضتها المرتفعة لمختلف الكوارث الطبيعية كالفيضانات، المخاطر الإشعاعية، غزو الجراد، ... .

– الانتشار الواسع لظاهرة الهجرة غير الشرعية، عصابات نهب الثروات والمعادن الثمينة بالمنطقة، الآفات الاجتماعية والأمراض المتنقلة.

1نوارة باشوش، **اجتماع لقادة جيوش الساحل بتمنراست**، مقال منشور في موقع www.echoroukonline.com/ ، في 2015/09/15، تاريخ الاطلاع 2020/09/22 على الساعة 10:00

– انكشاف الحدود وطبيعة الشريط الحدودي المفتوح مما يُسهل العبور والتسلل داخل المنطقة للعصابات الذي ينذر بتهديد مباشر لأزمة أمنية في الأفق القريب نظرا لعدم التغطية الشاملة للحدود من قبل السلطات الأمنية للدول ووجود ثغرات حقيقية العامل الذي يمدد من عمر الأزمة واستفحالها.

– وجود عصابات غير نظامية في المنطقة وصعوبة تحديد هويتها ومناطق نشاطها من جهة ومعرفة حقيقة عملها وخلفيتها من جهة أخرى[1].

ج/ التهديدات (العراقيل) التي تعترض المنطقة :

– نقص التغطية الأمنية في المنطقة نظرا لكثرة وتنوع الجرائم والتهديدات اللاتماثلية (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، تجارة السلاح، الاتجار بالبشر، التهريب،...).

– جعل الرقعة الجغرافية الواسعة وامتدادها الافريقي مسرحا للتنسيق العالي بين المنظمات والشبكات الدولية غير الشرعية خاصة في أقصى الجنوب الشرقي الجزائري في الحدود مع دولتي مالي والنيجر التي أصبحت ممرا رئيسيا للتجارة غير الشرعية وتنامي هذه الظاهرة مما أدى إلى اتساع رقعة التهديدات في المنطقة.

– التهميش الاقتصادي للمنطقة الذي ينتج عنه الحرمان والفقر مما يدفع بالأغلبية إلى التمرد مع تلك العصابات واستغلالها في ظواهر أكثر خطرا وتهديدا على المنطقة (التهريب والإرهاب خاصة) لمعرفتها الحقيقية للمنطقة.

– نقص التكثيف العسكري في المنطقة بالخصوص في المناطق الحدودية، مما يجعلها بؤرا خصبة لتنامي كل أنواع التهديدات تزامنا مع الأوضاع الإقليمية غير المستقرة في دول الجوار.

– محاولات إقحام القبائل الكبرى واستغلال ظروفها الاقتصادية والاجتماعية في الضغوطات السياسية والتجاوزات الأمنية مما ينعكس سلبا على أمن الدولة والمنطقة سواء.

– استغلال الأزمات الاثنية والنعرات الطائفية في شحن الأوضاع غير المستقرة من أجل الانفلات الأمني في المنطقة واستغلالها من قبل جهات معينة.

– استراتيجية مشروع إلغاء الحدود الجغرافية وإعلان قيام الدولة الإسلامية بما يسمى بالخلافة الإسلامية الكبرى، دون نسيان أو إغفال المد الشيعي في المنطقة ودول الجوار خاصة[1].

---

[1] سمير سحقي، "الأمن الذكي كآلية لإدارة التحديات الأمنية الجديدة في البحر المتوسط "، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، مجلد7، عدد1، الجزائر، 2018، ص ص 125،128

د/ الفرص المتاحة لإدارة الأزمات الأمنية في المنطقة:

– تعزيز مراكز الاستقبال للمهاجرين غير الشرعيين مع حماية مراكز التبادل الحر عن طريق انشاء قواعد أمنية جديدة لوجيستية لتدعيم المواطنين .

– التموقع الجيد لتجسيد الإرادة وتعزيز الممارسة السياسية والديبلوماسية في مجال التعاون واللجان المشتركة والثنائية .

– الاستثمار الحقيقي في التنسيق الأمني مع مختلف القبائل الصحراوية في المنطقة من أجل تدارك هشاشة وضعف قدرات الأجهزة الأمنية لدول الجوار وطبيعة المنطقة القائمة على القبلية في إطار التعاون والتكامل.

–لعمل على ترسيخ التأمين الالكتروني للجريمة بالمنطقة من خلال تشديد مراقبة المواقع وشبكات التواصل الاجتماعي التي تعتبر أهم مصادر التهديد الأمني في المنطقة .

– ترشيد الحكم المحلي لحل وإدارة الأزمات الأمنية المستفحلة في عمق الجنوب الشرقي الجزائري والعمل على التواجد الأمني والسياسي العالي المستوى في المنطقة[1] .

– العمل على اقناع الأطراف الدولية الأخرى بضرورة الاهتمام المشترك لإدارة الأزمات الأمنية في المنطقة نظرا لتقاسم وتشابه نفس التهديدات الأمنية [2].

– تعزيز العمل على إدارة مختلف الموارد السياسية بما فيها الموارد الاجتماعية والمؤسسات السياسية والإدارية وكذا درجة تأييد المجتمع المحلي للنظام القائم، لضمان على الأقل استقرار الأمن القومي لنجاح الدولة في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية الدستورية.

– –العمل على تحقيق ثلاثية الترابط الوظيفي في المنطقة : الأمن العسكري، الاقتصادي والسياسي.

– تعزيز حماية القاطنة المحلية، الحدود والثروات القومية والتراث الفكري والثقافي من أي عدوان مباشر كان داخليا أو خارجيا، سياسيا أو اقتصاديا ، ماديا أو معنويا.

---

[1] عتيقة كواشي، مرجع سابق، ص ص 460،466

[2] سمير سحقي، مرجع سابق، ص 128

– السيطرة غير المباشرة على الفشل الدولاتي لدول الجوار هو التحكم في تداعيات الأزمات الداخلية في المنطقة خاصة بسبب المضايقة والانتشار الرهيب لوسائل التواصل وعولمة التدعيم الخفي لمختلف الفاعلين في المنطقة وتصفية الأهداف ذات الأطماع والنوايا السيئة[1].

– تكثيف المشاركة في تفكيك والقضاء على مختلف الميلشيات والمقدر عددها بـ 100مليشية ويقدرها آخرون بثلاثة أضعاف هذا الرقم الأمر الذي يشكل تهديدا مباشرا للحدود الجزائرية مع الحدود الليبية، بالإضافة إلى 125 ألف ليبي يحملون السلاح والأكثر عرضة للنزوح إلى الأراضي الجزائرية خاصة بعد 2016، الأمر الذي يستوجب أيضا التكثيف الديبلوماسي من أجل تشجيع المصالحة الوطنية في إطار الحوار الليبي–الليبي الذي يدعم استرجاع الاستقرار للأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا والمنطقة الشرقية لها وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية المحلية المغذية لكل المظالم الإنمائية في الجنوب الشرقي الجزائري[2].

– دراسة مختلف المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية ،الأمنية والسياسية بغية التكريس القانوني للجريمة المنظمة.[3]

– العمل بحزم على استدراك التخطيط المحكم والدقة في العمل للقضاء على ظاهرة الفساد ومالها من تهديد أمني خطير على النسيج العمراني والاجتماعي وحتى الاقتصادي في المنطقة وخصوصيتها الصناعية بامتياز [4].

– الإبقاء قدر الإمكان على الثالوث الاستراتيجي لأزمة دولة الساحل وتداعياتها على أمن المنطقة (الجزائر، مصر، جنوب إفريقيا) البوابة الاستراتيجية لإفريقيا.[5]

---

[1] راضية ياسينة مزاني، "التحديات الأمنية لمنطقة الساحل الافريقي"، **مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، مجلد7، عدد1 ، الجزائر، 2019، ص ص 220،225

[2] عمر فرحاتي، سليماني مباركة، "التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 3،عدد1، الجزائر، 2016، ص ص 55،60

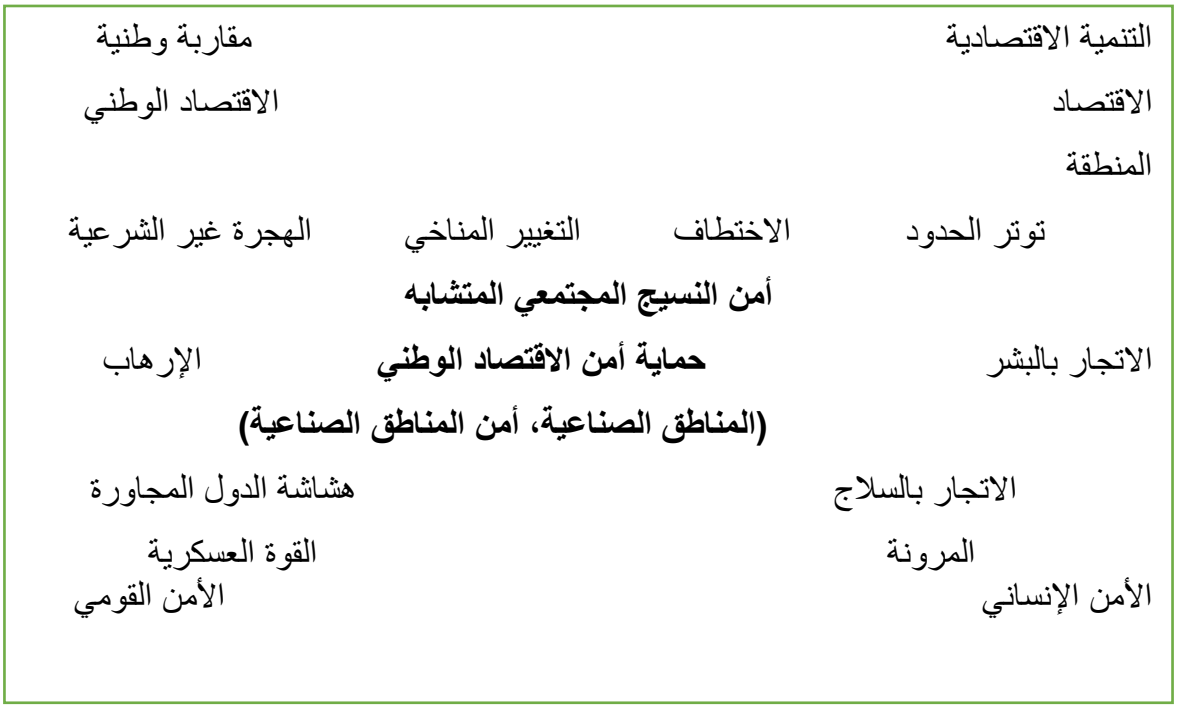
[3] حبيب عثماني مرابط، جنيدي خليفة، "الجزائر والهجرة غير الشرعية في ظل التحديات الأمنية الجديدة"، **مجلة التراث**، مجلد1،عدد29، الجزائر،2018، ص 5

[4] مليكة حجاج، بلقاسم مخلط، "جريمة تهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية، طبيعة العلاقة وحدود التأثير"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، مجلد3،عدد6، الجزائر، 2018 ، ص 3

[5] محمد السعيد بن غنيمة، "فواعل صنع السياسة الأمنية في الجزائر بين التحديات الداخلية والضغوطات الإقليمية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، مجلد10، عدد19، الجزائر،2018، ص 268

– استرجاع الهوية القومية وروح الانتماء المشتركة والمصالح المتبادلة لإحباط أي محاولة تهديد يمكن أن تخترق المنطقة بسبب الدين أو الأيديولوجية السياسية أو أي سبب آخر يمكن له استهداف المنطقة وجعلها مسرحا للحروب.[1]

شكل رقم 17 يمثل أهم التهديدات الأمنية وتأثيرها على الأبعاد التنموية بمنطقة الجنوب الشرقي الجزائري



من إعداد الطالب بالاعتماد على مصفوفة الأمن في المنطقة

المطلب الثاني: رهانات إدارة الأزمات الاقتصادية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري.

إن أبرز الخصائص الاقتصادية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري تتمثل في المساحة الشاسعة عبر الولايات الأربع (الوادي، ورقلة، إليزي، تمنراست) لتأسيس اقتصاد محلي يمكن أن يغطي الطلب الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتصبح ولايات مصدرة بامتياز في غضون سنوات من العمل الجاد، لكن لا يمكن أن يكون ذلك إلا إذا تم الاعتماد على التحليل الرباعي في المجال الاقتصادي

[1] سمير قلاع الضروس، "واقع النظام الإقليمي العربي وإشكالاته السياسية في ظل التحديات الأمنية الكبرى التي أفرزها الحراك الشعبي العربي منذ 2011"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، مجلد12، عدد1، الجزائر،2020 ، ص ص 225،221

لإدارة والتغلب على مختلف الأزمات التي تعاني منها المنطقة وطنيا ومحليا باكتسابها الميزة البديلة عن قطاع الطاقة الأحفورية المهدَدَةُ أيضا بالزوال قريبا، من أجل تحقيق أقصى هدف للتنمية الاقتصادية ولعب دور محوري في المساهمة بأقصى قدر في تجسيد المقاربة التنموية المحلية والوطنية سواء.

أ/ نقاط القوة:

- خصوصية المنطقة الصناعية وامتلاكها لأكبر ثروات البلاد خاصة في مجال الطاقة (النفط، الغاز الطبيعي)، إضافة إلى الأتربة النادرة .
- الاستثمارات المكثفة في مجال تطوير شبكات الطرقات بالمنطقة من خلال دعم ربط العلاقة بين الفضاءات الحدودية والداخلية (طريق شمال- جنوب).
- سهولة الوصول إلى المراكز الحدودية التي جعل منها مناطق تبادل بامتياز.
- الإمكانات المنجمية، السياحية، الشمسية، الهوائية والثروة الحيوانية بالإضافة إلى المهارات المحلية.
- المياه الجوفية الباطنية المتواجدة في المنطقة العابرة للحدود[1].

ب/ نقاط الضعف:

- شبه غياب للنشاط الصناعي والاقتصادي العادي في المنطقة، ماعدا قطاع المحروقات.
- إمكانات فلاحية قليلة ومعزولة غير مدعمة بالكهرباء والماء خاصة الأراضي المسقية.
- رأس المال البشري غير مؤهل نظرا لانعدام مراكز التكوين والتدريب المتخصصين في القطاع الاقتصادي .
- مخازن مياه جوفية ضعيفة التجدد مع نقص المياه الجوفية السطحية.
- مرافق سياحية محدودة للغاية مع نقص الهياكل السياحية المتخصصة ومناطق التوسع التي تبقى حبيسة الأوراق مقارنة بمؤهلات وإمكانات المنطقة الصناعية.
- ضعف تطور التكنولوجيات الحديثة في المنطقة وخاصة في المناطق الحدودية منها.

---

[1] لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، المكتب الهندسي المشترك، الجزائر، 2009 ص ص 4،6

– محدودية السوق المحلية والاتكال على التموين في المنتجات الواسعة الاستهلاك من المناطق الأخرى نظرا للتبعية المطلقة للشمال والتمركز التجاري.

– انتشار الاستخراج غير القانوني للثروات الثمينة في المنطقة.

– وجود قطيعة مؤسساتية وإدارية مردها بالدرجة الأولى إلى البعد الجغرافي وصعوبة التنقل الذي ينعكس على تعطيل المصالح وحجم المبادلات بين مجمل القطاعات في المنطقة.

ج/ أثر أهم التهديدات الاقتصادية على المنطقة :

– –انعزال المنطقة وانحصارها على قالب المناطق الصناعية المتخصصة في المحروقات والغاز دون توسيع النشاط الاقتصادي في المنطقة واغتنام اتساع المساحة في مشاريع استثمارية أخرى .

– تهديد الاقتصاد المحلي بالاقتصاد ذات النشاط الأحادي .

– اهمال تدعيم النشاط الاقتصادي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

– إهمال النشاط الفلاحي الصحراوي وماله من انعكاسات تسمح بتنمية القطاع الاقتصادي في المنطقة.

– إهمال السياحة الصحراوية مع انعدام فرص تشجيع واستفادة القطاع الخاص من الاستثمار في هذا القطاع[1].

د/ أهم الفرص المتاحة لإدارة الأزمات الاقتصادية في المنطقة:

– استغلال فضاءات الإقليم وإمكانات المنطقة من خلال دراسة كل الجوانب المساعدة على تطوير الاقتصاد المحلي وإدارة كل الأزمات الاقتصادية.

– زيادة الاستثمار في شبكة الطرقات المتواجدة على مستوى المنطقة وتوسيع المداخل والربط بين مختلف المدن والمناطق لتسهيل الحركة الاقتصادية والتجارية المحلية والوطنية سواء في إطار مشروع الطريق العابر للصحراء أو طريق الوحدة الإفريقية وربطه بديناميكية المنطقة الجنوبية للصحراء الجزائرية باعتبارها بوابة استراتيجية لإفريقيا .

---

[1] خالد قاشي، "السياحة في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وتحديات التطور"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، مجلد4، عدد8، الجزائر، 2013 ، ص ص 13،14

– العمل على تطوير البنية التحتية للتغلب على بعد المسافات العائق الكبير للتخلف الاقتصادي في المنطقة خاصة مع الضعف الكبير المسجل في قطاع النقل وعدم تدعيمه، مما يمكن لنا أن نصفه بأنه هش بكل المعايير.

– تطوير المناطق الحدودية للمنطقة والاستفادة من الطاقة المتجددة المتواجدة بالمجان على مستوى المنطقة بمشاريع محلية لتشجيع الاعتماد على هذا النوع من الطاقة التي تعتبر الحل الأمثل في مثل هذه المناطق، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص في التغطية وبالتالي التغلب على أزمة البعد من جهة والانفتاح من جهة أخرى على باقي المناطق.

– استدراك الفشل الاقتصادي المحلي وفشل المخططات الاقتصادية في المنطقة، وهذا ليس من باب الحكم القيمي لكن من باب الموضوعية ودراسة الواقع المعاش بغية اغتنام الفرص التي لازالت متواجدة واغتنامها أفضل اغتنام خاصة بعد ارتفاع نسب التضخم وبروز كل مؤشرات العجز في مختلف الحسابات[1].

– تجسيد مخطط الدولة القائم على تهيئة وتنمية المناطق الطرفية في المناطق الصحراوية والمتكونة من ستة محاور رئيسية والتي نرى فيها الفرصة السانحة لإنقاذ الاقتصاد المحلي في المنطقة وإخراجه من غياهب التخلف وحلقات الفراغ الرهيب الذي يشهده الجنوب الجزائري ونلخصها في مايلي[2]:

– استغلال فرصة التنوع الاقتصادي والتنمية المحلية المتمثلة في محاربة الاقتصاد غير القانوني والموازي في المنطقة إضافة إلى تثمين الموارد المحلية وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي بالمنطقة.

– دعم الفلاحة الصحراوية من خلال تجسيد المخططات الفلاحية للمنطقة ومتابعة برنامج انجاز المسالك الفلاحية وإعادة تأهيل بساتين النخيل الذي يعتبر المنتوج الأول دون منازع.

– العمل عل استصلاح أكبر عدد ممكن من الأراضي الفلاحية لتدعيم التجديد الريفي والمرافقة الفعلية للمشاريع عن طريق مختلف آليات التمويل الملائم في هذا الشأن، كذا تنمية فرع التربية

---

[1] صابر بليدي، **تحديات اقتصادية معقدة تنتظر سلطة ما بعد الحراك الجزائري**، مقال منشور في موقع www.alaraby.co.uk/ في 2019/03/22 ، تاريخ الاطلاع 2020/09/22 على الساعة 21:05

[2] Agence Nationale A L'aménagement Et L'attractivité Des Territoires, L'aménagement Et Le Développement Des Zones Frontalières Une Priorité Nationale, Ministère De L'intérieure Et De La Collectivité Locale Et L'aménagement Territoriale, Algérie, 2017, P P 3,20

الحيوانية قصد المحافظة على تربية الإبل الثروة الأصلية في المنطقة وتشجيع المربين ودعمهم للرفع من مستوى الإنتاج السنوي لهذه الثروة.

– العمل على تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة[1]، بالاعتماد على تنمية القدرات الصناعية في المنطقة خاصة في الحدودية منها، قصد تفعيل الشراكة العمومية والخاصة، واستغلال المناجم غير المستغلة بالمنطقة وكذا الأتربة النادرة المتواجدة على مستوى المنطقة من الوادي شمالا إلى أقصى نقطة في ولاية تمنراست إضافة إلى التوجه لاستخراج الموارد المهدرة التي من شأنها تحريك الاقتصاد المحلي (الطين، الجبس، الملح، الرخام،..).

– الاستثمار في الجهاز التجاري ودعمه بإيجاد حلول للتوزيع خاصة تجارة الجملة الرائجة في المنطقة بدل من استغلالها بطرق غير قانونية والحرص على تنظيم مختلف التظاهرات التجارية وتوسيع المبادلات ذات البعد الدولي خاصة مع دول الجوار ودول حوض البحر المتوسط، أيضا تكثيف العمل على هياكل التبادل من أجل تحقيق المنافسة وجعلها منطقة إفريقية حرة ذات مشاريع هامة تسمح بفتح الأبواب بين دول المغرب العربي في الشمال والدول الافريقية جنوبا وتقوية حجم الصادرات والتبادلات (الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا) وإدراج مناطق تمنراست، اليزي، بشار، عين قزام،...، حيث بلغت حجم المبادلات 3.5 مليار دولار سنة 2018[2].

– العمل على تعزيز العمل الإداري عن طريق انجاز المشاريع الاقتصادية الكبرى وتفعيل نظام يحفز على انتعاش مناخ الاستثمار مع إيجاد ميكانيزمات خاصة، تذلل المصاعب وتتلائم مع خصوصية المنطقة (الحدودية الجنوبية).

– العمل على أولوية تهيئة وعصرنة وتوسيع شبكة الطرقات في المناطق الجنوبية زيادة عن الطريق العابر للصحراء وتدعيمه أيضا بخط من السكك الحديدية (الوادي–طالب العربي وربطه مع طوزر–قفصة– تونس) في فروعه الثلاثة (المالية، النيجيرية، التونسية)، إذ لا يمكن أن تفعل هذه

---

[1] نصيرة قوريش، "أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، مجلد 4، عدد 5 ، الجزائر، 2008 ، ص ص 88،89

[2] خ جمال، **منطقة التبادل الحر لقارة افريقيا: فرصة "هامة" من أجل تكثيف تجارة الجزائر مع افريقيا**، مقال منشور في موقع www.aps.dz/ar/economie/71702-2019-06-01-16-50-28، في 2019/06/01، تاريخ الاطلاع 2020/09/24 على الساعة 21:00

الفروع إلا إذا كانت طرق تُمَكن من الولوج إلى هذه الأقاليم ، كما نعلم قيمة تلك الشبكات في انعكاساتها على المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

– الاستثمار أيضا في عصرنة قطاع النقل ودعم النقل الجماعي ما بين البلديات والولايات، وتوفيره بما يلائم طبيعة المنطقة في البعد بين بلدياتها، مع ضرورة إدماج وزيادة في عدد المطارات بالشبكة الوطنية مع مراجعة ربطها بالشبكات الدولية لتسهيل التعامل التجاري من جهة والتدفق الأجنبي من جهة أخرى.

– الاستثمار في تطوير نظام المعلومات لاتخاذ القرارات الحاسمة في هذه الأقاليم[1]، وهذا من أكبر التحديات خاصة بعد ربطه بمشروع الطريق العابر للصحراء وفروعه، إضافة إلى تثمين الجهود المبذولة في مشروع التوجه نحو رقمنة القطاعات من قبل السلطات المركزية والمحلية، لكن حصرها على التعاملات والاجراءات الإدارية دون بقية القطاعات الأخرى الاقتصادية والتجارية وخاصة الأمنية منها تبقى من أكبر المعضلات والمعيقات نحو تحقيق الأهداف المسطرة .

– تعزيز الاتفاقيات والمذكرات مع دول الجوار باعتبار التهيئة بكل أنواعها أداة للتنمية خاصة في المناطق الجنوبية إضافة إلى التسيير المشترك للموارد المتوفرة، الأمر الذي يزيد من قوة المنطقة في تكتلها خاصة في وقت الأزمات (المخاطر الطبيعية، مكافحة التصحر، الجراد، الفيضانات،...)، مع استحداث مراكز عبور جديدة ومجهزة بكل المرافق للنزلاء في إطار الاتفاقيات المشتركة أو الثنائية بين الدول خاصة بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين، وضرورة التنسيق العالي المستوى في مكافحة كل أنواع وأشكال الاقتصاد غير الشرعي (الموازي) العابر للحدود في إطار استراتيجية محكمة ومدروسة الأبعاد.

– إنشاء فضاءات حيوية من أجل التحكم الاقتصادي عن طريق السياحة، و تطوير سياسة الاقتصاد المحلي باعتماد سياسة مناطق التبادل الحر على المدى المتوسط والبعيد[2].

– استغلال الطبيعة الجغرافية والاعتماد على النشاط الرعوي نشاطا اقتصاديا مدعما للنشاط الفلاحي لإنجاح مقاربة الاقتصاد البديل.

---

[1] John Mcilwaine Et Autres, **Guidelines For Digitization Projects For Collections And Holdings In The Public Domain**, Particularly Those Held By Libraries And Archives (Draft), Tunisie : AFLI, 2013, pp3,4

[2] بوبكر بداش، "صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** ، مجلد 21، عدد66، بيروت، 2014، ص 9

– من الفرص المهمة ورهانات إدارة الأزمات الاقتصادية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري هي تطوير العمل بالمخطط الخاص لتنمية هذه المناطق ببرنامج خاص للتنمية واستحداث هيئة مكلفة بتنفيذه وتقييمه عن قرب وكثب بغية ترقية هذه المناطق وإخراجها من التخلف التي تعانيه.

– التحفيزات الاستثمارية ووضع لوائح للمتابعة تحت وصاية السلطات المحلية ومساهمتها الفعالة في إنعاش الاقتصاد والتجارة على الصعيد المحلي، ومواصلة العمل على محاربة كل أنواع الممارسات البيروقراطية في هذا الجانب التي غالبا ما كانت تقف سدا منيعا في وجه تطوير المنطقة، إضافة إلى تدعيمها بمواقع إلكترونية ورقمية تعتمد على توضيح نوعية المشاريع المتفق عليها.

– تعزيز قدرات التنمية المحلية من تأطير وتصميم للعمل على الهندسة الإقليمية من خلال التدريب والتكوين في اكتساب طرق جديدة والتسيير الاحترافي والاستشرافي في ريادة الأعمال لجعل هذه الأقاليم أكثر جاذبية[1].

المطلب الثالث: رهانات إدارة الأزمات الاجتماعية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري.

من المعلوم أن المنطقة تنتظرها عدة تحديات ورهانات على المستوى الاجتماعي لدوره القوي في تحقيق التغلب على مختلف الأزمات، ومن هذا المنطلق فهو الجزء الذي لا يمكن الاستغناء عنه لبناء الكل، هكذا هي مجالات الحياة العادية في المنطقة قيد الدراسة، ومن بين التحديات أو الرهانات التي تنتظرها يمكن أن نسردها على النحو التالي:

أ/ نقاط القوة :

– القوة البشرية الشابة التي تتميز بها تلك المناطق.

– التشابه الاجتماعي الكبير في الإرث الثقافي والاجتماعي.

– امتلاك نظام مجتمعي قوي يسيطر عليه الولاء القبلي والعرقي أي العروش.

– قوة التعايش والاندماج المجتمعي المترابط الذي يعتبر سر هذه القوة .

– الامتداد التاريخي في المنطقة وتأثيره على التركيبة المجتمعية وحتى المناطق العتيقة في المنطقة (نظام القصور).

ب/ نقاط الضعف:

[1] Agence Nationale A L'aménagement Et L'attractivité Des Territoires ,Rp , pp 50,54

– نقص في الكثافة السكانية على مستوى المناطق الجنوبية الشرقية خاصة في الحدودية منها مما يشكل هشاشة في تلك المناطق.

– انتشار البطالة وسيطرة اليد العاملة غير المؤهلة في أغلب المناطق.

– التباين الإقليمي والجغرافي في المنطقة.

– ضعف النسيج العمراني وشبكات الربط خاصة التطهير التي تؤرق الساكنة في تلك المناطق ناهيك عن سكان المناطق الحدودية.

ج/ أهم التهديدات التي تواجه المنطقة :

– تخالط الأجناس في المنطقة مما يؤثر على التركيبة الديمغرافية في المنطقة (الأفارقة– السكان الأصليين للمنطقة– البدو الرحل– العسكريين المدنيين).

– التركيبة الدينية في المنطقة بين المذهبين الإباضية والمالكية وسيطرة الارتباط الذهني لأزمة غرداية في ذلك، كون هكذا مواقف تهدد وحدة ومرجعية الهوية الدينية في المنطقة بالرغم من التعايش الموجود حاليا .

– الانقسام المجتمعي وضربه في العمق بسبب التركيز على أحقية المرجعية الطائفية والاثنية في المنطقة .

– العزوف عن المشاركة المجتمعية وغياب المجتمع المدني الفعال من أهم التهديدات التي تعاني منها المجتمعات الصحراوية مقارنة بولايات الشمال.

– انتشار المخاطر والظواهر الاجتماعية الأخرى كعصابات الأحياء، الطلاق، العنوسة، مما يجعله يهدد التركيبة السكانية ناهيك عن عادات وتقاليد المجتمعات في صورتها المحافظة بالمنطقة وانسلاخها[1].

د/ الفرص المتاحة في المنطقة:

[1] وليد عبدلي، بشرى بريش، " دور المسؤولية الاجتماعية في ترسيخ قيم المواطنة في ظل التحديات الراهنة –دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة باتنة 1"، **مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية**، مجلد 2، عدد 3، الجزائر،2019، ص 174

– الاستثمار في التجمعات السكانية لجعلها أكثر استقطابا وتوازنا من خلال التمركز حول الواحات أو بمعنى آخر مراكز الحياة بهذه المناطق المعروفة بصعوبة التضاريس وطابعها الصحراوي الصعب.

– الاستثمار في انشاء مدن جديدة تفوق 4000 سكن تتميز بالجاذبية وتنافس على رهانات المدن الحضرية الكبرى.

– انتهاج سياسية معالجة هشاشة وضعف التسلسل الهرمي للمدن في المنطقة، خاصة في مقرات الولايات التي تعاني من ضعف النظام الحضري بها إذ لازالت تعتمد على وسائل جد بدائية في معظم البلديات التابعة لها، أضافة إلى مناطق النفوذ بها التي لا تزال محدودة إلى غاية يومنا هذا.

– معالجة مشكلة النمو الحضري الذي يزداد يوما بعد يوم نتيجة التوسع العمراني غير المدروس والفوضوي مما أدى إلى تراجع النمط العمراني الخاص بالمناطق مثل نظام القصور والنمط التقليدي الذي أدى إلى اختلال في تكتلات المناطق العمرانية، خاصة في المناطق الطرفية التي تعاني أكثر من هذا التحول الذي لا يكاد يغادر العشوائية والهشاشة في انعكاس صعب على النسيج السكاني بالمنطقة[1].

– معالجة ظاهرة العزلة وعدم التوازن السكاني الذي يساهم في ضعف روابط التواصل الأفقي، الذي له آثار مهمة في تسهيل التبادلات والتآزر ما بين مدن المناطق .

– العمل على سياسة التدعيم الهيكلي من خلال التجهيزات العمومية وتطوير جودة خدماتها لتحقيق المسؤولية الاجتماعية في المنطقة (التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، الصحة، مجالات الطاقة،...)[2] .

– العمل على إقامة مخطط إقليمي خاص يضمن التنوع البشري مراعيا بذلك مقاربتي المشاركة والإدماج لتحقيق المقاربة الشاملة للتنمية المحلية وترسيخ العمل بها لاستدامتها.

---

[1] خيرة دشراوي، "إشكالية التنمية العمرانية بالجزائر في ظل التحديات الاجتماعية"، **مجلة نظرة على القانون الاجتماعي**، مجلد8 ، عدد1 ، الجزائر، 2018، ص ص 327،329

[2] سفيان خلوفي، كمال شريط، "منظمات الأعمال الجزائرية والمسؤولية الاجتماعية التحديات وسبل التقدم – دراسة استكشافية"، **مجلة التنمية الاقتصادية**، مجلد 5، عدد1، الجزائر، 2020، ص 130

– تدعيم مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لتحقيق العدل في أساسيات الحياة الاجتماعية كالسكن والصحة التي تليق بمطالب القاطنة خاصة بعد تعالي أصوات التهميش والإقصاء.

– تدعيم الإطار الطبي العام والمتخصص في وحدات الخدمة الصحية (المستشفيات، مراكز العلاج، ...) كما ونوعا، اعتمادا على خريطة صحية فعالة تضمن وتساهم في التغطية الصحية الملائمة وخصوصية المنطقة خاصة في بعدها الجغرافي[1].

– إعداد هياكل جديدة متخصصة في التعليم تستفيد منها المنطقة خاصة فيما يتعلق باللغات الأجنبية شبه الغائبة عن الساحة المحلية.

– تدعيم كل أشكال المهن الحرة للتغلب على شبح البطالة وماله من أثر على الحياة الاجتماعية في المنطقة.

– تسخير كل الوسائل والعمل بمقاربة التشاركية المحلية لمجابهة كل العوائق البيئية والإنسانية التي تثير حفيظة السكان المحليين والظروف المعيشية القاسية التي يعيشونها (زحف الرمال، الفيضانات، الآثار الإشعاعية، التغيرات المناخية، الجراد، لسعات العقارب، الجفاف،...).

– العمل على تطوير الحركة السكانية في المنطقة سواء بين البلديات وحتى ما بين الولايات لتجنب المعادلة الثلاثية: ضعف الحركة السكانية يؤدي إلى انخفاض الجاذبية وانخفاض الجاذبية يؤثر على مستوى كل التبادلات في المنطقة.

– معالجة الثغرات الديمغرافية المتزايدة في المناطق الهشة (الأحياء القصديرية وسكان البدو الرحل، التوسع الداخلي للأحياء).

– العمل على ترقية الأدوات الفاعلة في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والرفع من مقياس المؤشرات الاجتماعية (الالتحاق بالمدارس، الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب، البطالة، الحماية الاجتماعية، قطاع الأسرة، الوفيات والولادات،....)[2].

---

[1] محمد جهل، "التحديات الاجتماعية والاقتصادية للصحة في العمل"، **مجلة نظرة على القانون الاجتماعي**، مجلد 7، عدد1، الجزائر، 2018، ص 265

[2] وزارة التنمية الاجتماعية، **المؤشرات الاجتماعية**، مقال منشور في موقع www.mosd.gov.om/index.php/ar/2018-02-22-06-36-00 في 2019/07/17 ، تاريخ الاطلاع 2020/09/27 على الساعة 18:00

– تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف المناطق الحضرية والريفية والنائية من خلال التركيز على تحسين الظروف المعيشية للسكان في شتى المجالات.

– العمل على الاقحام المباشر للفاعلين المحليين (الأعيان، المجتمع المدني، الأحزاب السياسية،...) من خلال تعزيز التشاركية وتنظيم مجالس استشارية تعنى بالتهيئة وتنمية كل المناطق التابعة لسلطة السادة الولاة والولاة المنتدبون[1].

– العمل بنظام اللامركزية خاصة التفويض في تقديم الخدمات والتسيير المحلي مراعين بذلك الطبيعة الجغرافية للمناطق والطابع الاستعجالي لبعض القضايا الإدارية والاجتماعية والاقتصادية وخاصة منها الأمنية.

– الاستثمار في التجانس والتقارب الثقافي للمنطقة، حيث يعتبر غاية في الأهمية لفسح المجال وتكريس بقاءه وتدعيم المؤسسات الإدارية والأمنية لجعلها صمام الأمان للحفاظ على التراث وقيم تغليب الهوية والانتماء الذي ينبع من إرادة الشعب في إطار بناء العلاقات وتفعيل الإرادة الشعبية والسلطات المحلية على رفع التحدي إزاء هذا المؤشر الذي يسهل عملية البناء المشتركة وتحقيق نفس الأهداف والمطالب في المنطقة (العيش الكريم والتنمية المحلية).

– العمل على توحيد القبائل المتواجدة في المنطقة حتى سكان البدو الرحل لتفادي أي سيناريو كونه يؤسس مبدأ الأقليات أو تكوين مليشيات كتصعيد أمني خطير في المنطقة، إضافة إلى محاربة كل أنواع الاختلافات والصراعات الدينية والاثنية في ظل غياب الشرعية القبلية وتدهور حال مجتمعات الدول المجاورة للمنطقة بعد سقوط أنظمتها.

[1] تامر عمراني، سالم حوة، "الجماعات المحلية في ظل التحديات الاجتماعية الراهنة – تقديم الخدمات الاجتماعية ببلدية الجلفة – أنموذجا"، **مجلة نظرة على القانون الاجتماعي**، مجلد3، عدد1، الجزائر، 2019، ص 195

المبحث الثالث : التصور المقترح لإدارة أزمة الهجرة غير الشرعية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري.

انطلاقا من المعادلة الثلاثية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في صحراء الجنوب الشرقي الجزائري التي أصبحت تعرف تأثرا كبيرا جراء الأزمات المتلاحقة من قبل دول الجوار والتي تشكل خطرا حقيقيا على أمن واستقرار الأمن القومي للبلاد، حيث صارت تعرف ظروفا أمنية مقلقة للغاية خاصة بعد سقوط تلك الأنظمة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى التهديد اللاتماثلي وجعل الصحراء ملعبا رئيسيا لجل الممارسات غير القانونية ومسرحا لمختلف الجرائم، مما عجل القائمين على مسؤولية حماية التراب الوطني وأمنه من تكثيف النشاط الأمني والعمل الاستخباراتي حتى يتمكنوا من السيطرة على الوضع القائم في ظل تلك التهديدات المتنامية.

المطلب الأول: مرتكزات ومبررات التصور المقترح .

لا يمكن تصور إدارة أزمة الهجرة غير الشرعية التي تزداد يوما بعد يوم، إلا إذا التمسنا خطورة آثار هذه الجريمة المنظمة على زعزعة الأمن في المنطقة محل الدراسة.

إن الجريمة المنظمة باتت ملفا يستهدف أمن المنطقة من قبل مختلف المخابر وعلب التفكير الأجنبية بمنطق التدفق البشري ولمن يدفع أكثر في العمق بحكم تقاطع المصالح والأهداف، ولطالما بقي هذا الملف في أدراج مغلقة وأضحى لزاما فتحه في زمن ثورات الربيع العربي ونقل بؤرة النزاع من الشرق الأوسط بالضبط سوريا إلى منطقة الساحل والجنوب الكبير، أيضا في العمق الافريقي من لاغوس أكبر مدن نيجيريا إلى بكانوو سيكوتو في شمالها إلى مرادي زيندر في جنوب النيجر إلى تنمراست إلى حوض البحر المتوسط[1] في معادلة تلعب على وتر الديمغرافيا وتخريب النسيج الاجتماعي بأبعاده المختلفة ليختلط ما هو محمي بما هو غير شرعي (قضية اللاجئين والإرهابيين)، إضافة إلى المتاجرة بالبشر والسلاح والسرية الدولية للأنواع الأخرى من الجرائم التي تأبى إلا أن تكون لها مسرحا تتكدس فيه المآسي الإنسانية لتصدم العالم بظواهر تحمل رهانات جيوسياسية مركبة متعددة الجوانب والآثار لتشمل الجانب الأمني والعلاقات الدولية وحتى الجانب الاقتصادي والمقاربة التنموية .

---

[1] سارة بوحادة، "تداعيات الهجرة غير شرعية على الأمن الجزائري"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد1، عدد1، الجزائر، 2020، ص 143

لقد أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تهديدا حقيقيا للبلاد، إن لم تدرك أو تتدارك الموقف الجهات المعنية في أقرب الآجال، حيث أصبحت هجرة مواطني دول الساحل (صحراء مالي والنيجر) نحو الشمال بما يسمى بالمغامرة الافريقية للوصول إلى الحلم (حوض البحر المتوسط أي جنوب أوربا)، ومن أهم مبررات ومرتكزات هذا التصور يكمن في مسارات (مدن العبور)، فمنها ما هو معلوم والآخر غير ذلك حيث أصبحت هذه الظاهرة مصدر جدل سياسي وأمني كبير أين تحول هذا الفضاء لمجموعة متتالية من الأفارقة متخذة بذلك حلقة أو مستقر جديد تبحث فيه عن العيش الكريم والترقية الاجتماعية في مناخ ملائم يسمح بالعمل بغية تحقيق الهدف الأسمى للهجرة، لكن كيف يتحقق ذلك؟ من هو المشرف الحقيقي على ذلك؟ وما هو الهدف من وراء ذلك ؟

تعتبر الصحراء الجزائرية من أكثر المناطق عرضة لظاهرة الهجرة غير الشرعية أين وجدت نفسها مرغمة لتسيير تلك التدفقات البشرية الاستثنائية والمتواصلة بإفرازها لواقع صعب ومعقد قد تتفاقم نتائجه على أمن واستقرار المنطقة، وهذا ما يعتبر خط أحمر.

إن ضرب مصداقية الجزائر الأمنية وتسويد صورتها بعدما اكتسبتها من الشرعية النوفمبرية ومبادئ الثورة المجيدة بين امبريالية الدول المستعمرة من جهة وبين من يُسيِر هذه القوافل العاملة لجهات غير شرعية متكالبة على ضرب وزعزعة الأمن القومي، باعتبار الانكشاف الحدودي من أهم نقاط ضعف الدولة، فهي سهلة العبور بصفتهم لاجئين مدنيين حيث تتم حمايتهم وتوظيفهم واستغلالهم من قبل تلك التنظيمات الإرهابية في شكلها العدائي المسلح الموجه لخدمة المشروع الصهيوأمريكي وبسط نفوذه بعد تراجع الدور الفرنسي في الساحل وعودة كل من روسيا والصين وتركيا إلى هذا الفضاء الحيوي خدمة للمصالح الشخصية وتجسيدا للتمدد الأمريكي في افريقيا باستحداثهم لتلك الجماعات الإرهابية، فأكثر من 86 تنظيم إرهابي نشط في المنطقة من بينهم أنصار الشريعة، جبهة النصرة، التنظيم الإسلامي في بلاد المغرب، وأكثر من 4000 مقاتل في داعش كلهم متواجدون على الحدود الجنوبية الجزائرية في محاولة بلورة ونشر الفكر الملشياوي الذي لا يرضى إلا أن يكون تربة خصبة لدعاة الحروب الأهلية والانفصاليين على وتر العرقية والاثنية في إطار المخطط الاستراتيجي

الذي يستهدف المنطقة في أيديولوجيتها لكن الذي لا شك فيه أنه متوافق في الأجندة لضرب التركيبة الديمغرافية للمجتمع الجزائري وتهجينه[1] .

الهدف من هذه الظاهرة يكمن في المساس والعمل على إضعاف الجزائر من خلال المستويات التي يراها المتربصون غاية في الأهمية حسب ما هو مقرر في مخططهم، لذا وجب على السلطات التحرك ونشر الوعي اللازم (الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي) لتقوية المناعة ومقاومة مختلف الحملات من خلال مايلي :

- طبيعة العمل المؤسساتي وانسجامه في التوفيق بين الترابط الداخلي وتقوية وتوحيد الصفوف لتعزيز المجابهة، معتمدة بذلك على دور مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية خاصة في تفعيل دور المجتمع المدني والتسويق للدور المحوري في قضايا الأمن المغاربي وشمال إفريقيا وحتى الدولي.
- تقوية العمل والممارسة الاجتماعية قصد ضرب مشروع إفشال التركيبة الديمغرافية للمجتمع الجزائري وتفكيكه عن طريق بث سموم اليأس والسلبية وكل صور الحقد الاجتماعي حسب التقارير الدولية[2] في رهان يلعب على أوتار الهوية الوطنية وقيم الولاء ومبادئ الانتماء، التي تشكل ثغرة حقيقية محل استغلال من قبل الجهات العدائية، هذا ما يستوجب تفعيل مؤشر اليقظة الاجتماعية القائمة على الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي لتقوية المناعة القومية ومقاومة أي جملة يمكن لها أن تمس باستقرار المنطقة، وعلى المستوى الإنساني الذي غالبا ما يكون له دور مهم في زرع الفتنة وتحمية المواقف من خلال المطالب بالحقوق الشرعية وتحسيسهم بالإقصاء والتهميش والحرمان وعدم العدالة في التوزيع، والذي يتخذ صورتين إما بالاحتواء ودعمهم للانفصال والتمرد (سيناريو الميليشيات)، وإما بالاحتجاجات والاخلال بالنظام العام وأبرز دلائل ذلك أحداث ورقلة ، عين صالح، دبداب وتمنراست ما بين سنوات 2012و2014 .

إن كل ما يربط أوجه الظاهرة (الهجرة غير الشرعية) وتأثيراتها الجانبية الأخرى وتناميها إلى ظواهر أخرى قد يكون أكثر خطرا وتهديدا لبوادر أزمة أمنية خانقة (الاتجار بالبشر، تجارة السلاح، التهريب بكل أنواعه،...)، وما يؤكد ذلك من قبل السلطات المحلية واعتباره موضوعا حساسا وغاية في

---

[1] ريمة مرزوق، "الهجرة غير المغاربية إلى أوربا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، مجلد7،عدد3، الجزائر، 2020، ص ص 67،69

[2] www.data.albankaldawli.org/indicator , vu le 24/08/2020 à $20^{H}00$

السرية لطغيان العمل الاستخباراتي أكثر من أي أمر آخر قد يمس بأمن المنطقة خاصة الجنوبية لعدم توفر البيانات الدقيقة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إلا أن الانطباع الواحد والوحيد من نتائجها الكثير من المآسي وأنواع التعذيب والتشرد والاستغلال المتطرف من قبل العصابات الخطيرة التي تحترف ذلك وبضمانات خارجية إضافة إلى القساوة البيئية الطبيعية وأشكال العنف والإيذاء، ناهيك عن ظروف التنقل (المجاعة، المرض،...)[1] .

ونستعرض وفقا لبعض الاحصائيات المتعلقة بالظاهرة قرابة عشرين (20) سنة الماضية في مايلي حسب الجدول أدناه:

جدول رقم 58 يوضح اتجاه الهجرة إلى بلدان المغرب العربي

السنوات	**2000**	**2005**	**2010**	**2013**
عدد التدفق للمهاجرين	250111	85396	244964	270407
السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
عدد التدفق للمهاجرين	170100	153842	181436	100000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على www.missingmigrant.iom.INT/regional-classifications, vu le 17/07/2020 à 18 :00

حسب ما تمثله هذه الاحصائيات والتي تشير إلى عمق وخطورة الظاهرة بالرغم من أنها تمثل اتجاه الهجرة إلى بلدان المغرب العربي لعدة أسباب (نظامية وغير نظامية)، ومن أكبر موجات الهجرة الإفريقية من النيجر بـ 35% ومالي 15% ، نيجيريا 15%، المغرب 10% والنسبة الكبيرة الأخرى من غرب إفريقيا من الكاميرون، ساحل العاج، غامبيا، غينيا كوناكري، وحتى من جهة الشرق الأوسط تحديدا من الجمهورية العربية السورية، باكستان إضافة إلى اريتيريا، الصومال والسودان حيث سجلت 50% من المهاجرين من جنسيات مختلفة، وأكثر من 40 جنسية تدخل الجزائر وسجلت تمنراست لوحدها ما بين 50 و 10000 مهاجر لوحدها ما بين سنة 2002 و 2005، أين تشير تقارير اللجنة الدولية لتنمية الشعوب بين 60 و 80 ألف مهاجر من جنوب الصحراء الكبرى حيث وصلت إلى 26

[1] وليام لاسي سوينغ، تقرير حالة الهجرة الدولية لسنة 2019، هيئة الأمم المتحدة، بيروت،2020، ص ص 45،48

ألف سنة 2016 بعدما تم غلق المراكز الثلاثة الحدودية مع مالي (تينزواتين، برج باجي مختار، تيمياوين) سنة 2013[1].

وما يفسر أيضا الظاهرة ارتفاع نسبة المفقودين من المهاجرين غير الشرعيين في منطقة الساحل امتدادا من الصحراء الكبرى وصحراء افريقيا إلى غاية الجنوب الكبير ومنطقة الجنوب الشرقي الجزائري في حدود ولاية ورقلة مع ولايتي إليزي وتمنراست حتى مع دولتي ليبيا وتونس في الجهة الشرقية أين تشير الأعداد إلى أرقام عالية حسب تقارير ذات اللجنة في احصائيات التالية:

جدول رقم 59 يوضح احصائيات المهاجرين غير الشرعيين المفقودين في مناطق الصحراء الكبرى، منطقة الساحل، الجنوب الكبير حسب المنطقة الأصلية

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المهاجرين غير الشرعيين المفقودين	2698	3285	4864	3080	1998	1938

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

www.missingmigrant.iom.INT/regional-classifications, Vu 17/07/2020 à 18 H00

إن البلدان المغاربية وشمال افريقيا بالتحديد ليبيا والجزائر هي بلدان عبور بامتياز حيث تعتبر بلدان هجرة ومغادرة، وعلى هذا الأساس تشير نسبة المفقودين بمعدل الخمس السنوات الأخيرة بين 2000 و2500 مهاجر مفقود وهذا مؤشر كبير على غموض وسرية وعدم نظامية الهجرة وأسباب الفقدان والموت، وإن كانت الاحصائيات غير دقيقة لطبيعة الظاهرة وإنما مجرد أرقام تصرح بها كل من دول الجوار على غرار مالي، النيجر ومؤخرا الجزائر، حيث يعتبر رقم منطقي كون نصف المهاجرين من النساء وأغلبهن متزوجات مع أولادهن حيث بلغت نسبة 46 % سنة 2016 و35 % سنة 2017 من النسبة الكلية لمجموع المهاجرين، وذلك لعدم قدرتهن على تحمل مشاق المسار إضافة إلى استغلالهن في الشبكات الأخرى كالدعارة والاتجار بالبشر واختطاف وبيع الأطفال القصر مقابل مقايضات تديرها عصابات تهريب البشر خاصة في الحدود مع الجزائر تمنراست وإليزي[2].

[1] Kattrina Natter, **Etude Au delà Des Pays D'origine Shema Migratoires En Algerie, Au Maroc Et En Tunisie**, Deutshland : Friedrich Ebeist Strfutng,2011, Pp 26 ,32

[2] وليام لاسي سوينغ، تقرير حالة الهجرة الدولية لسنة 2017، هيئة الأمم المتحدة، بيروت،2018، ص ص 75،76

أما بالنسبة للأرقام المسجلة والتي تعتبر تهديدا حقيقيا على المنطقة وأمنها ، الأمر الذي يستوجب دراسة الظاهرة والاستدلال بمختلف معطياتها على انتشارها الرهيب بالخصوص في منطقة الجنوب الشرقي للجزائر، حيث تشير مختلف التقارير أن كل من دولتي الجزائر وليبيا تتصدران مشهد ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتتمثل في مايلي:

جدول رقم 60 يوضح إحصائيات المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في الجزائر

السنوات	2000	2005	2006	2008	2010
عدد المهاجرين	3000	20000	120000-65000	32000	40000
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2016**	**2018**
عدد المهاجرين	41000	25000	94110	94212	50000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-تقرير حالة الهجرة الدولية من 2014 إلى 2019 في موقع www.unescwa.org **، تاريخ الاطلاع2020/07/16 على الساعة 19:00**

-تقرير منشور في موقع www.missingmigrants.iom.int/régional-classification.**، تاريخ الاطلاع 2020/07/16 على الساعة 22:00**

- تقرير منشور في موقع www.aps.dz/ar/algerie/56852 **في 2018/05/16 ، تاريخ الاطلاع 2020/07/18 على الساعة 14:00**

من خلال الجدول المذكور أعلاه نلاحظ أن الأرقام في بداية الألفية كانت تقارب 3000 مهاجر غير شرعي وهذا يرجع لسببين إثنين، سبب داخلي هو بداية الجزائر في التخلص من أزمتها الأمنية وإعادة الأمن والاستقرار لجل مناطقها خاصة الشمالية منها، أما بالنسبة للسبب الخارجي مرجعه في حقيقة الأمر إلى الأزمات والحروب الأهلية المندلعة في دول الجوار أي في عمق الصحراء امتدادا من الجهة الغربية لإفريقيا من أزمة ساحل العاج لسنة 2002 أين فجرت الهجرة والنزوح نحو الساحل الافريقي، والحروب الأهلية في سيراليون أيضا ما بين 1991-2001، إضافة إلى أزمتي ليبريا 1989-1996 و 1999-2003 أين بدأ منحنى الهجرة غير الشرعية في تصاعد سريع، أما الأمر الذي نريد التطرق إليه أيضا هو حرية حركة الطوارق في صحراء الجزائر والذين لهم صلة قوية مع مجموعة طوارق أزواد وعمليات اختراق الحدود الجزائرية خاصة من منطقتي مالي والنيجر،

واعتبار صحراء الجزائر خاصة الشرقية منها كمنطقة عبور آمنة بالنسبة لهم والمقدر عددهم بـ 20000 شخص، كما تم تسجيل أيضا 40% من المهاجرين غير الشرعيين الذين يعملون بطريقة غير نظامية، المؤشر الذي قد يفجر الأوضاع الأمنية في أي لحظة في الجزائر أين تتحول بسرعة إلى عاصمة التطرف (القواعد الإرهابية واتخاذ الجزائر مرجعية للتكوين)[1].

لقد سجلت الجزائر في سنة 2006 أعلى عدد لانتشار المهاجرين غير الشرعيين الذي بلغ بين 65000 و 120000 مهاجر، الأمر الذي أقلق الدول المغاربية بحثا عن حلول لهذه الأزمة التي أصبحت عالمية تنادي بها منظمات حقوقية بدواعي الحفاظ على حقوق الانسان واللاجئين، وفي سنة 2008 بالضبط أصدرت الحكومة الجزائرية قانون رقم 08-11 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها [2] ، وبموجبه تم إصدار أمر بترحيل وإعادة المهاجرين غير الشرعيين المقيمين بالجزائر، حيث يدخل ذلك في نطاق صلاحيات وزير الداخلية بطرد أي شخص أجنبي من خارج التراب الوطني في حالة تشكيله تهديدا للأمن العام أو أمن الدولة في حالة صدور حكم قضائي أو قرار قضائي لا رجعة فيه يصل إلى حد السلب والحرمان من الحرية عن جناية أو جنحة، كما يمكن للوالي أيضا إعادة أي أجنبي إلى الحدود (بأمر من الوالي المختص إقليميا) عند الدخول إلى إقليم الولاية بطريقة غير قانونية أو في حالة الإقامة بطريقة غير شرعية، حيث تم استحداث سنة 2008 مراكز الانتظار (الأشخاص الذي لا يتمتعون بصفة الإقامة الشرعية في البلاد لمدة 30 يوما قابلة للتجديد في كل من تمنراست، ورقلة وغرداية) ، الأمر الذي أثار عدة تساؤلات متعلقة بأحقية هؤلاء الأجانب في مدة الحجز أو التجديد غير المحددة بتقارير من قبل ممثلي هيئة الأمم المتحدة خاصة بعد غلق المراكز الحدودية الثلاث مع مالي سنة 2013[3] ومأساة المفقودين في فيضانات غرداية سنة

---

[1] Rafl Melzer, Lattar Witte, **Le Maghreb Et Les Migrations Subsahariennes, Le Rôle Des Associations Et Des Syndicats**, Deutshland : Friedrich Ebeist Strfutng,2011, Pp 54,76

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 يونيو 2008 ، يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، **الجريدة الرسمية**، العدد 36 الصادر في 02 جويلية 2008، ص ص 4،11

[3] قيرونيك بلانس بواسك وآخرون، ترجمة منا وفاء، **دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء**، كوبنهاغن: الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الانسان، 2010، ص ص 28،30

2006 الذي عَقِبه تصريح سفير مالي بتواجد أكثر من 50 ألف مالي متواجد في الجزائر بين تمنراست، جانت، ورقلة وغرداية[1].

كما نلاحظ أيضا وحسب الجدول المذكور سابقا أن سنة 2013 تم تسجيل 94110 مهاجر غير شرعي حيث 90000 شخص من عمق الغرب الافريقي و1770 شخص تم التعرف عليهم منهم 700 مهاجر من الكونغو، 270 من دولة ساحل العاج، 245 سوري و129 مهاجر من نيجيريا، كما تم التصريح من قبل مفوضية شؤون اللاجئين بوجود 10000 طلب لجوء من سوريا بينما صرحت الحكومة الجزائرية بـ 1500 طلب آخر من مالي[2].

إن أزمة المهاجرين غير الشرعيين تتخذ عدة أوجه، كما أن لها أثر وانعكاس قوي على الأمن القومي الجزائري، لكن يجب أن نتناولها من مقاربة أنثربولوجية، حيث يتخذ هؤلاء المهاجرون المدن بين مركز للعبور وموطن للعيش والاستقرار، وعليه من أهم مرتكزات ومبررات التصور المقترح لدراستنا هو تحديد المسار الدقيق للتدفقات البشرية الهائلة المتلازمة من حيث منطقة الأصل وتأمين مسار العبور لتحقيق مشاريعهم وأهدافهم التي تنطلق من عمق صحراء إفريقيا بالتحديد من الكاميرون ونيجيريا، وبالنسبة لشرق إفريقيا من التشاد والسودان ومن وسط إفريقيا من مالي والنيجر وغرب إفريقيا من السينغال وموريتانيا والمغرب .

أما بالنسبة للجزائر فتمتلك نقطتي عبور هامتين الأولى من المرافع الحدودية عين قزام لكل من الوافدين من أغادير والنيجر، ومركز تينزاوتين بالنسبة للوافدين من غاو مالي ، ومركز برج باجي مختار وتينزواتين على الحدود مع مالي مستعينين في ذلك على طوارق أزواد، والأخذ بهذه المراكز كمنطقة استراحة ومركز عبور نحو مركز التجمع في مالي ونحو تمنراست مضطرين بذلك في غالب الأحيان إلى المشي لمسافات تفوق 50 كم تفاديا لدوريات الجيش[3]، إضافة إلى ولاية إليزي في منطقة جانت بالتحديد، ومن ثم إلى ليبيا فإيطاليا وغالبا ما يكونو أكثر عرضة للحجز من قبل الجماعات المسلحة وعصابات التهريب، أما المسار الآخر تمنراست – جانت ومن ثم ورقلة أو غرداية بالضبط

---

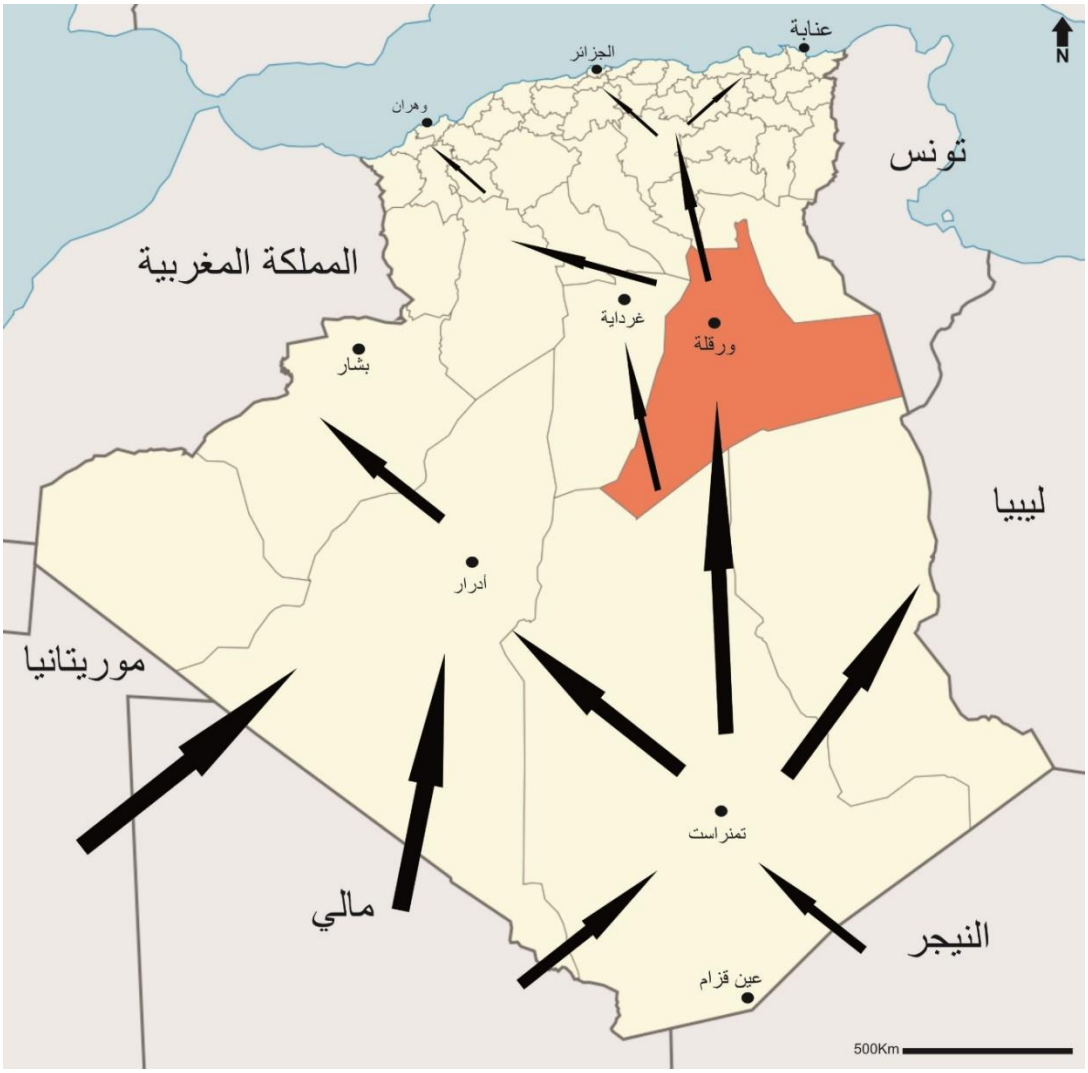
[1] Rafl Melzer, Lattar Witte, Rp, P68

[2] ديفيد غنيس، ترجمة عدلي هواري، **عبور حدود لا تعبره تقرير بعثة بشأن الأخطار التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون من جنوب الصحراء الكبرى عند الحدود الجزائرية المغربية**، كوبنهاغن: الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الانسان، 2013، ص ص 12،18

[3] Samia Kazaoual Et Autres, **Profils Des Migrants Subsahariens En Situation Irrégulière En Algérie**, Alger : CISP,2007, Pp 4,21

المنيعة – ورقلة – الجلفة – البليدة – الجزائر، والمسار الثالث يبقى بنفس المسار حتى ولاية غرداية أو ورقلة ثم التوجه نحو وهران وتلمسان ثم وجدة بالمغرب وصولا إلى أوربا أي إسبانيا[1].

شكل رقم 18 يمثل خريطة مسارات الهجرة غير الشرعية الافريقية في منطقة جنوب الجزائر



المصدر : عبد القادر خليفة، خريطة منشورة في موقع insaniyat.crasc.dz**، تاريخ الاطلاع 2020/07/18 على الساعة 21:00**

[1] وليام لاسي سوينغ، تقرير حالة الهجرة الدولية لسنة 2017 ، هيئة الأمم المتحدة، بيروت،2018، ص ص 34،35

أما بخصوص ولاية ورقلة ليست في منأى من كلتا الجهتين كون الموقع الجغرافي الحدودي مع ولاية إليزي وحدودها مع ليبيا بالتحديد منطقة غات، النقطة ذات الحدود الرباعية (إليزي، ورقلة، ليبيا، تونس)، إذ أن ولاية ورقلة تبعد عنها حوالي 80 كم، والتي تحولت إلى مستقر للهجرة غير الشرعية الافريقية حيث تشير بعض التقديرات عن 2500 إلى 3000 مهاجر في كل من ولايتي ورقلة وغرداية سنة 2005 ، إلا أنه في الواقع يوجد أكثر من ذلك حيث يمكن أن يصل العدد إلى 6000 مهاجر غير شرعي أغلبهم من مالي والنيجر، وما يميزها أيضا أنها غير ثابتة تتغير يوميا نظر للحركة الكثيرة، مشكلة بذلك متربولا (عاصمة المدينة الافريقية–African–town) ، نظرا لما شهدته وتشهده المنطقة من حركية تنموية وعمرانية بنسبة نمو عمرانية تبلغ 3.8% سنويا، حيث أصبحت منطقة عبور وهجرة داخلية إفريقية بامتياز نحو الشمال ثم أوربا، إلى حين تحقيق هدفهم من الرحلة تُستغل تلك الفئات كيد عاملة في مجالي الفلاحة والبناء، في التجارة الصغيرة، وحتى الخياطة ومختلف المهن الأخرى لما تشهده المنطقة من حركية تجارية، إلا أن هذه الفئة تبقى مصدر قلق أمني ووبائي للسلطات الأمنية والمحلية .

إن ما يؤكد ذلك استقرارهم في البيوت القصديرية المهترأة بعيدا عن مقر الولاية ذات الكثافة السكانية العالية داخل مدنها كما نجدهم في بعض الأحياء الشعبية الكبيرة والمشهورة والمعروفة أيضا بكثافتها على غرار أحياء سُكرة، حي بوزيان، حي الخفجي، الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات، كيف يعقل لحي يضم أكثر من 60000 ساكن بحي سُكرة التابع لبلدية الرويسات؟ الذي يضم بعض الأفارقة ويقطنون في منازل عادية داخل البيوت العتيقة للحي وغالبا ما يحوزون على وثائق تمديد وحتى إقامة جزائرية مما يتسبب في أحقية هؤلاء المهاجرين في رعاية بعضهم البعض خفية وتسترا، إضافة إلى سيناريو الخطر الآخر المتمثل في دعم عصابات التهريب البشري والمخدرات[1]، وكلهم أمل في الحصول على المال إما لإعانة عائلاتهم بمناطقهم الأصلية وإما من أجل استكمال مسار الحلم الأوربي.

[1] مقابلة مع السيد ب.علي أحد سكان حي سكرة ببلدية الرويسات ولاية ورقلة ، تاريخ المقابلة 2020/10/01 على الساعة 14:00

وفي تقرير للمفوضية العليا للاجئين لسنة 2009 يشير إلى وجود أكثر من 21500 مهاجر في الجزائر، 40% منهم يفضلون الاستقرار بالجزائر و40% الأخرى هدفهم الوصول إلى أوربا في حين 20% لا يملكون وسائل العودة إلى بلدانهم الأصلية [1].

إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى المناطق الحدودية لولاية ورقلة خاصة الحدود الشرقية منها في دائرة البرمة بالضبط التي تتميز بطابعها الصحراوي النائي ومقيميها من البدو الرحل الذين غالبا ما يصادفون المهاجرين وهم في طريق العبور، والتي هي غاية في الأهمية كونها طرف لنجاح المعادلة الأمنية والتنموية (أحواض النفط والغاز) في المنطقة.

– **مدخل إلى تصور المقترح:** يمكننا بناء مقاربة التصور المقترح لإدارة أزمة الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديد لا تماثلي في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري وتهدد بدورها الأمن القومي كما تطرقنا إليه سابقا، و سنشرح مقاربتنا هذه وفق البطاقة الفنية التالية :

اسم التصور المقترح: الإدارة الإلكترونية للأزمة الأمنية (الهجرة غير الشرعية) في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري .

الإطار المكاني للتصور : منطقة الجنوب الشرقي الجزائري – دولة الجزائر–

الإطار الزماني للتصور : غير محدد بمدة (صالح ومتغير حسب المعطيات).

الفئة المستهدفة : السلطات المحلية – المؤسسات الأمنية– فئة المهاجرين غير الشرعيين – السكان المحليين في المنطقة – المواطنين بصفة عامة .

الهدف العام للتصور: معالجة أزمة الهجرة غير الشرعية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري من خلال تفعيل الإدارة الإلكترونية.

الأهداف الإجرائية (الأهداف الثانوية):

1–تقريب العلوم الإنسانية من العلوم الدقيقة بدمج العلوم في بعضها البعض.

---

1 عبد القادر خليفة، "مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور إلى فضاء استقرار، مدينة ورقلة، الجزائر"، **مجلة انسانيات الالكترونية**، Journals.Open edition.org/Insaniyat/15258 ، تاريخ الاطلاع 2020/07/18 على الساعة 21:00

2- طرح لمعالجة مقاربة إنسانية (ظاهرة أزمة الهجرة غير الشرعية) بطريقة دقيقة علمية في جانب البحوث العملياتية (Recherche Opérationnelle).

3- اقتراح مشروع أمني سياسي بالدرجة الأولى (حقل العلوم السياسية) بطريقة متخصصة.

4- إدارة المورد البشري المناسب.

5- تفعيل دور الادارة الإلكترونية وتجسيدها.

خطوات التنفيذ:

1-مشروع لتفريغ العلوم الإنسانية وإخراجها من وحي النظريات إلى جانبها العملي الفعال .

2- بناء نظام معطيات قوي للأزمة (المدخلات) وجعل مخرجاتها علمية دقيقة.

3- إثبات المشروع الأمني وقابلية استعماله من قبل مختلف السلطات المتخصصة (المحلية- الأمنية) لإدارة الأزمة مع (اتخاذ القرار المثالي يصل لـ 100%) وتجسيده على أرض الواقع مع تحديد البدائل المتاحة.

4- تشكيل فرق متخصصة للتصور المقترح (إدارة الأزمة) من قبلنا عن طريق:

- متخصصين في العلوم السياسية (الفكرة والجانب النظري- الفني).
- متخصصين في البحوث العملياتية (الرياضيات التطبيقية – رياضيات إدارة المخاطر) .
- متخصصين في علوم الإعلام الآلي (نظام المعلومات- نظام الشبكات).

5-التنسيق مع المتخصصين لإنشاء نظام معلومات خاص بالأزمة مع تطويره إلى تطبيق (Application pour la gestion des différentes crises) .

المطلب الثاني: إجراءات التصور المقترح.

أ/ مدخل إلى نظرية البيان (Théorie des graphes)

في هذا الإطار سنتطرق إلى بعض الأفكار الأساسية ومداخل مفاهيمية نظرية متعلقة بالبحوث العملياتية خاصة فيما يتعلق بنظرية البيان .

❖ مفهوم البحوث العملياتية : (la recherche opérationnelle)

البحوث العملياتية هي مجموع الطرق التقنية الجذرية الموجهة نحو البحث عن طريق الاختيارات الجيدة والمتاحة للتطبيق والعمل من أجل تحقيق النتائج المستهدفة أو تحيين النتائج

الممكنة. والتي تمثل جزءا مهما من اتخاذ القرار إزاء الوضعية الموجودة التي تَقترح نماذج مصممة من أجل التحليل والتمكن من دراسة الوضعية المترابطة حتى يتسنى لمتخذي القرار فهم وتقييم تلك العلاقة لتسهيل عملية التحكيم والأخذ بالاختيار الفعال.

يتسم هذا الميدان بالتفكير الرياضي (المنطق، الاحصائيات، تحليل المعطيات) في إطار المعالجة، وله ارتباط وثيق بهندسة الأنظمة ، وأيضا تسيير نظام وشبكات المعلومات .

❖ مفهوم نظرية البيان: (la théorie des graphes) .

نظرية البيان أو نظرية المخططات هي عبارة عن طريقة ونمط رياضي في الإعلام الآلي يسمح بدراسة البيانات والمخططات المختصرة في رسومات بيانية لشبكات ذات دلالات علائقية، وهذه النماذج ترتكز على :

- الرؤوس (sommets): المسماة أيضا العقد أو النقاط المتعددة الاتجاهات أو الوجوه.
- الروابط أو الخطوط (les Arêtes): المسماة أيضا بالمسارات ما بين رؤوس المخطط نفسه أو ما بين المخططات .

❖ مفهوم البيان البسيط غير الموجه: (graphe simple non orienté) :

- البيان أو المخطط G البسيط غير الموجه والمفصل بمجمل المعطيات المنتهية V المسماة بمجموع الرؤوس، وE مجموع الأضلاع غير المرتبة من V والمسماة بالخطوط أو الروابط .
- إذن يمكن كتابة البيان على النحو التالي : G= (V,E) .
- ليكن G=(V,E) هو البيان أو المخطط ، إذا كان e={x,y} هو مسار أو خط البيان G ، e ممثلة بخط .
- حيث نقول في هذه الحالة أن كلا من الرأسين x وy مترابطان أو متجاوران .
- إن تواجد المسار e من أجل تحديد نهاية الرأسين x و y .
- المسار e يسمى بالعارض أو المحدد للرأس x إذا كان ذلك الرأس هو نهاية ذلك المسار أو الخط.
- إن الرأس y المعني بتحديد الرؤية لـ x إذا كان x وy متجاوران.

❖ مفهوم المجموعة المستقلة (Notion de stable) :

- المعروف أيضا بالمجموع المستقل (le Stable) أو المجموعة المستقلة وغير المترابطة مع بعضها البعض، كما يعرف أيضا أنه عبارة عن رأسين مقابل رأسين غير متجاورين ، بحيث حجم المجموع المستقل يساوي عدد الرؤوس التي يضمها أو يشكلها والتي يرمز لها بـ S .
- المجموعة المستقلة القصوى (stable maximum) هي مجموعة الاحتمالات الممكنة في حدها الأقصى للرؤوس غير المتجاورة وغير المترابطة، أو بالأحرى هي المجموع الكلي المحتمل للرؤوس المتواجدة في البيان بشرط ألا يكون الرأسان متجاورين ومترابطين .
- إن مشكل تكلفة (poids) المجموعة المستقلة القصوى هو تعميم المشكل داخل المجموعة، إن كل رأس في البيان يملك تكلفة لا يمكن تجاهلها، وفي حالة البحث عن التكلفة الاجمالية للمجموعة المستقلة القصوى تساوي مجموع تكلفة الرؤوس المكونة للمجموعة المستقلة.

❖ مفهوم فكرة التغطية بالرؤوس (la couverture par sommets):

- إن مشكل التغطية الدنيا بواسطة الرؤوس أو المشكل الأدنى الشامل المعروف باللغة الإنجليزية (Vertex–cover) الذي يعبر عنه بواسطة مشكلة خوارزمية كلاسيكية (Algorithme classique).
- تشمل تلك الخوارزمية معطيات بيان لإيجاد المجموع الأدنى للرؤوس قصد تغطية جميع المسارات والخطوط .
- مشكلة تكلفة التغطية (Poids) الأدنى هو عبارة عن تعميم هذا الثمن للتغطية الدنيا إذ كل رأس (sommet) في البيان يمثل تكلفة معينة.
- إذا تم البحث عن تكلفة التغطية الدنيا، إذن تكلفة التغطية تساوي مجموع تكاليف الرؤوس محل التغطية والمكونة للبيان.[1]

جدول رقم 61 يوضح مسارات الهجرة غير الشرعية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري

الرقم	تعيين المسار (النقل بين المدن للمهاجرين غير الشرعيين)	المسافة (كم)
01	برج اعمر ادريس (ولاية إليزي)– حاسي مسعود	527
02	البرمة – حاسي مسعود (ولاية ورقلة)	334
03	المنيعة (ولاية غرداية)– ورقلة	410

[1] M . Sakarovitch , **Optimisation Combinatoire : Théorie Des Graphes** . Paris : Hermann , 1984 , Pp

04	البرمة – الطيبات (ولاية ورقلة)	548
05	تقرت (ولاية ورقلة)– الجلفة	389
06	تقرت – الوادي	94.8
07	ورقلة – الوادي	269

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على google map.com**، تاريخ الاطلاع في 2020/07/18 على الساعة 21:00**

–عبد القادر خليفة، خريطة منشورة في موقع insaniyat.crasc.dz**، تاريخ الاطلاع 2020/07/18 على الساعة 21:30.**

ب/ الخوارزمية الخاصة بالتصور المقترح :

1–إنشاء االبيان (G=V,E,P) الذي يمثل المدن وارتباطاتها ببعض ، بحيث :

V= المدن محل انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

E = مجموعة الممرات (المسارات –الخطوط) – (Accés)

G= البيان .

Dc= مسافة التغطية = 200 كم

الدالة جزء صحيح (Partie entière superieur) dxy= المسافة بين x و y

{ – يوجد ممر بين المدينتين xوy إذا وفقط إذا كانت محل قصد من قبل المهاجرين غير الشرعيين.

علما أن الممرات E معلومة المسافة d .

2– إذا وجدت مدينتين xوy مترابطتين بممر ، بحيث :

dxy>Dc

نضيف بقدر الإمكان مدن إفتراضية على الممر أو المسار عن طريق العلاقة التالية :

$$Dxy = \left\lceil \frac{dxy}{200} \right\rceil - 1$$

بحيث المسافة بين المدينتين في نفس المسار تصبح أقل من أو تساوي Dc

3– إعادة الخطوة الثانية إلى غاية الحصول على بيان جديد (G'=(V',E',P' حيث أن :

V'= مجموعة المدن الأصلية V والمدن الافتراضية.

E'= مجموع المسارات (الممرات) الجديدة.

P= تكلفة الإنشاء (إنشاء (بناء) – Implantation) للمراكز الأمنية في المدن الجديدة (الأصلية والافتراضية)، علما أن تكلفة الانشاء لكل مركز أمني معلومة والتي يرمز لها بـ P .

4- البحث عن المدن غير المترابطة ذات التكلفة الأكبر (Stable de Poids maximum) والتي يرمز لها بـ S*w في البيان 'G .

5- إيجاد الحل الأمثل VC*w لتأمين جميع المدن من المهاجرين غير الشرعيين بحيث :

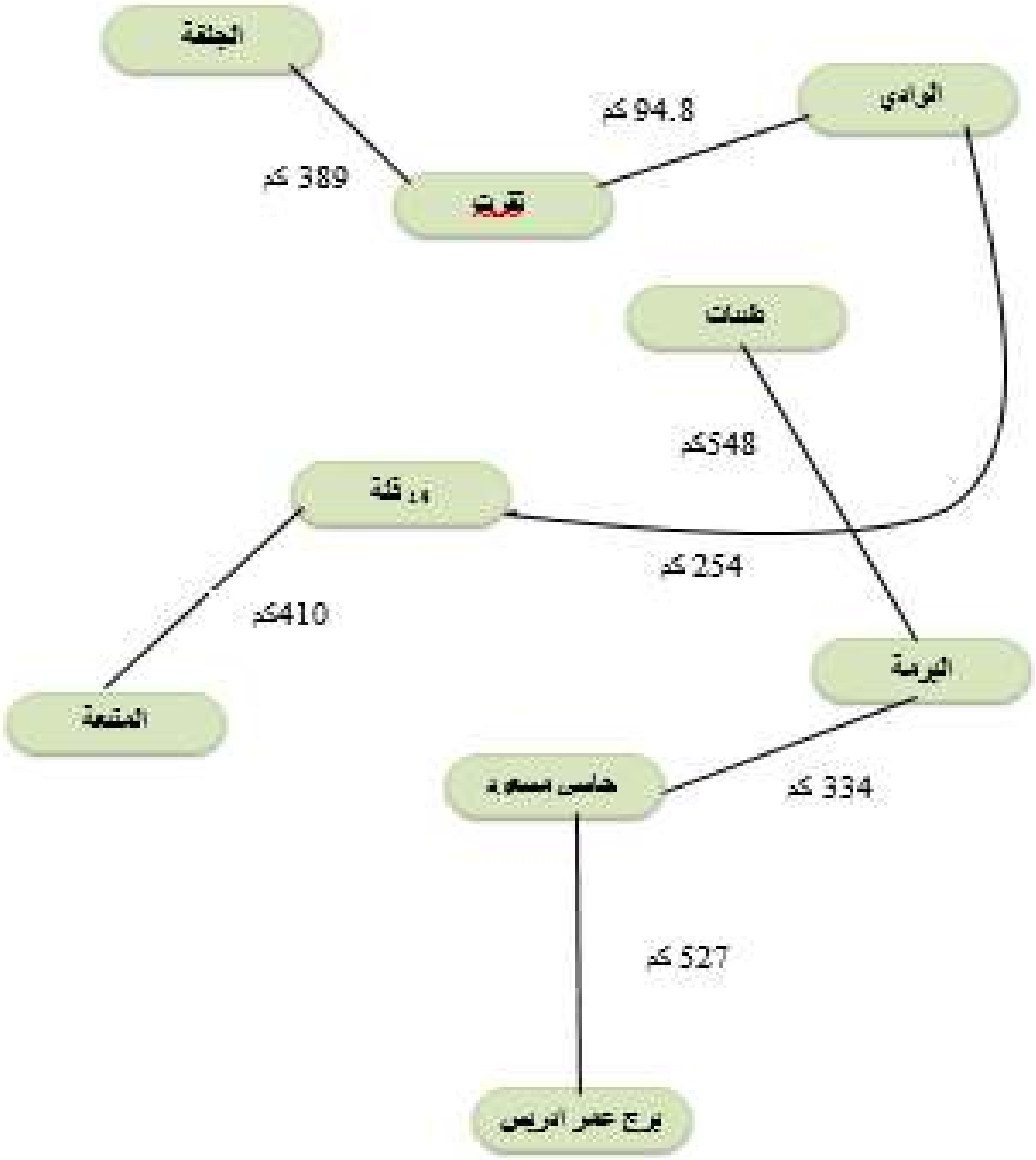
VC= Vertex Cover أو باللغة الفرنسية [1] La Couverture De Poids Minimum

VC*w= V'/Sw*

[1] خوارزمية مبنية على أساس الأزمة المطروحة من قبلنا والتي تم إعدادها من قبل أستاد التعليم العالي بن دراوش محمد – جامعة البليدة 1 ،وطالب دكتوراه محمد نجاعي – جامعة باب الزوار ، تخصص رياضيات تطبيقية ، سبتمبر 2020 على الساعة 21:00

1- إنشاء البيان

شكل رقم 19 يمثل بيان التصور المقترح



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على google.ap.com **، تاريخ الاطلاع في 2020/09/12 على الساعة 20:00**

-2

1-لدينا المسار الأول برج عمر ادريس (ولاية إليزي)- حاسي مسعود، فإذا كانت dxy>Dc معناه 527>200 إذن يجب إضافة مدن افتراضية عى النحو التالي :

$$\left[\frac{527}{200}\right] - 1 = 3 - 1 = 2$$

وعليه يمكن زيادة مدينتين افتراضيتين في المسار المحدد .

2-لدينا المسار الثاني البرمة- حاسي مسعود (ولاية ورقلة)، فإذا كانت dxy>Dc معناه 334>200 إذن يجب إضافة مدن افتراضية عى النحو التالي :

$$\left[\frac{334}{200}\right] - 1 = 2 - 1 = 1$$

وعليه يمكن زيادة مدينة افتراضية واحدة في المسار المحدد .

3-لدينا المسار الثالث المنيعة (ولاية غرداية)- ورقلة ، فإذا كانت dxy>Dc معناه

410>200 إذن يجب إضافة مدن افتراضية عى النحو التالي :

$$\left[\frac{410}{200}\right] - 1 = 3 - 1 = 2$$

وعليه يمكن زيادة مدينتين افتراضيتين في المسار المحدد .

4- لدينا المسار الرابع البرمة (ولاية إليزي)- طيبات، فإذا كانت dxy>Dc معناه

548>200 إذن يجب إضافة مدن افتراضية عى النحو التالي :

$$\left[\frac{548}{200}\right] - 1 = 3 - 1 = 2$$

وعليه يمكن زيادة مدينتين افتراضيتين في المسار المحدد .

5- لدينا المسار الخامس تقرت (ولاية ورقلة)- الجلفة ، فإذا كانت dxy>Dc معناه

389>200 إذن يجب إضافة مدن افتراضية على النحو التالي :

$$\left\lceil \frac{389}{200} \right\rceil - 1 = 2 - 1 = 1$$

وعليه يمكن زيادة مدينة افتراضية واحدة في المسار المحدد .

6- لدينا المسار السادس تقرت - الوادي، فإذا كانت dxy>Dc معناه

في هاته الحالة dxy<Dc أي 94.8<200

وعليه لا يمكن إضافة مدينة افتراضية في المسار المحدد كون المسافة المغطاة أقل من المسافة المقترحة والتي تساوي 200 كم .

7- لدينا المسار السابع ورقلة- الوادي ، فإذا كانت dxy>Dc معناه

269>200 إذن يجب إضافة مدن افتراضية على النحو التالي :

$$\left\lceil \frac{269}{200} \right\rceil - 1 = 2 - 1 = 1$$

وعليه يمكن إضافة مدينة افتراضية واحدة في المسار المحدد .

3-إنشاء البيان الجديد (la construction du nouveau graphe: G'=(V',E')

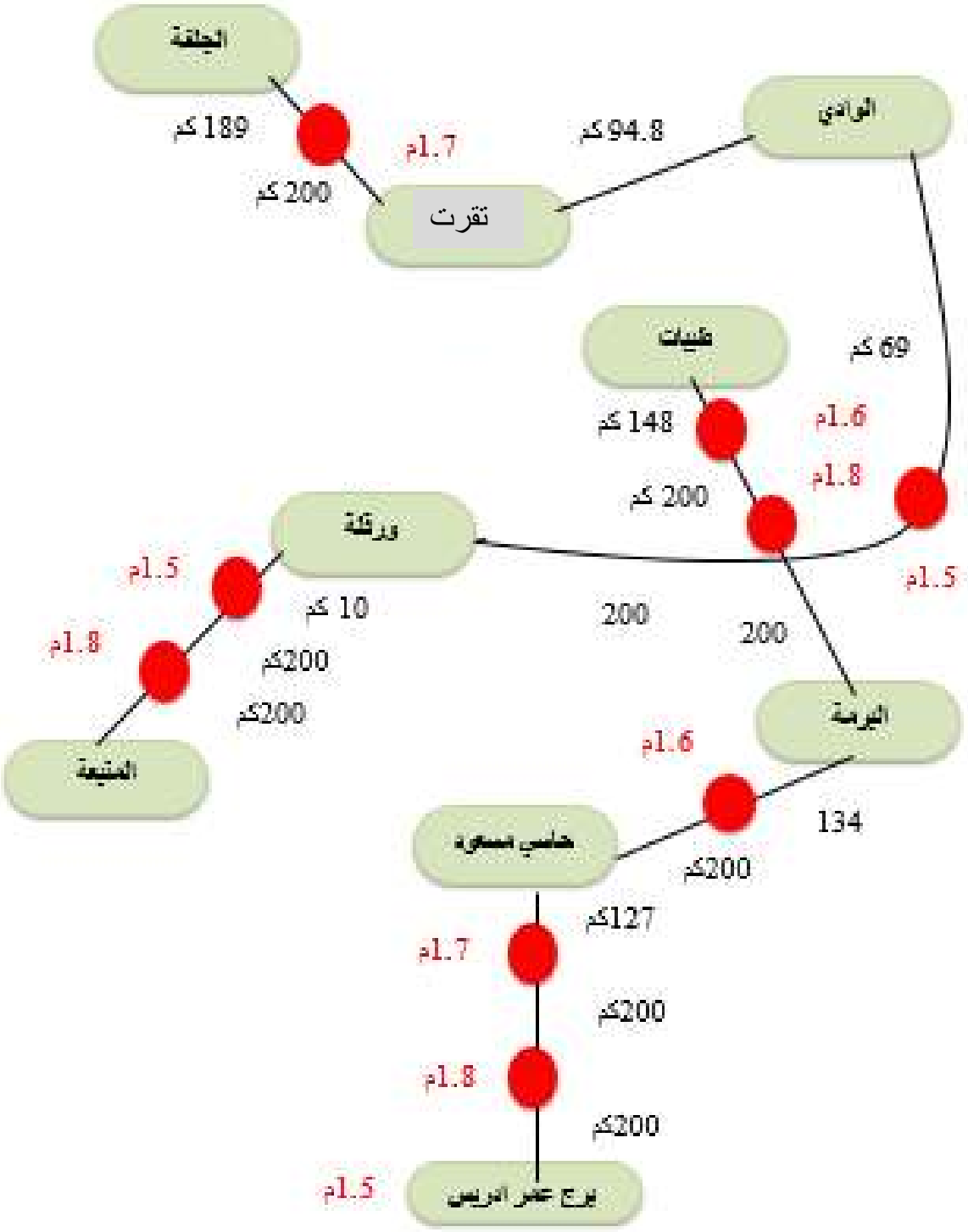
علما أن :

V'= مجموع المدن الأصلية والافتراضية .

E'= مجموع الممرات الجديدة .

P= تكلفة المدن الافتراضية (المراكز الأمنية) والتي تساوي 1.5 مليار دج

شكل رقم 20 يمثل البيان الجديد 'G



من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات خوارزمية التصور

بناء على مخرجات البيان 'G يتضح لنا مايلي :

جدول رقم 62 يمثل المدن الأصلية والافتراضية وتكلفة إنشائها

الرقم	المدن الأصلية والافتراضية	تكلفة الإنشاء (ملياردج)	ملاحظة
01	برج عمر ادريس (ولاية إليزي)	1.5	يمكن أن تتغير القيمة حسب التقديرات المالية والإدارية للمصلحة المتعاقدة
02	المدينة الافتراضية 01	1.8	
03	المدينة الافتراضية رقم 02	1.7	
04	حاسي مسعود (ولاية ورقلة)	1.5	
05	المدينة الافتراضية رقم 03	1.6	
06	البرمة (ولاية ورقلة)	1.5	
07	المدينة الافتراضية رقم 04	1.8	
08	المدينة الافتراضية رقم 05	1.6	
09	طيبات (ولاية ورقلة)	1.5	
10	الجلفة	1.5	
11	المدينة الافتراضية رقم 06	1.7	
12	تقرت (ولاية ورقلة)	1.5	
13	الوادي	1.5	
14	المدينة الافتراضية رقم 07	1.5	
15	ورقلة	1.5	
16	المدينة الافتراضية رقم 08	1.5	
17	المدينة الافتراضية رقم 09	1.8	
18	المنيعة (ولاية غرداية)	1.5	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البيان 'G

من خلال الجدول أعلاه وما نلاحظه بالنسبة للمدن الأصلية التي من المفروض أنه توجد بها مراكز أمنية ، علما أن المدن الافتراضية هي عبارة عن مراكز أمنية خاصة بمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وبما أن المدن الأصلية محل تغطية أمنية يعني دلك أنها لا تكلف الدولة إلا تخصيص الفرقة والمنشأة المعنية لمكافحة الظاهرة ، بينما المدن الافتراضية الأخرى هي عبارة عن مراكز أمنية متخصصة والمبالغ المخصصة لها تختلف من مدينة إلى مدينة حتى تضمن الجهات المختصة تغطية شاملة بأقل تكلفة ممكنة والتي أصبحت تعد بـ 18 مدينة أو مركز حسب البيان 'G

.

جدول رقم 63 يوضح الممرات الجديدة حسب البيان 'G

الرقم	المسارات (الممرات) الجديدة	المسافة (كم)	ملاحظة
01	برج عمر ادريس (ولاية إليزي)- المدينة الافتراضية 01	200	
02	المدينة الافتراضية 01- المدينة الافتراضية 02	200	
03	المدينة الافتراضية 02 – حاسي مسعود	127	
04	حاسي مسعود- المدينة الافتراضية 03	200	
05	المدينة الافتراضية 03- البرمة	134	
06	البرمة – المدينة الافتراضية 04	200	
07	المدينة الافتراضية 04- المدينة الافتراضية 05	200	
08	المدينة الافتراضية 05- طيبات	148	
09	الجلفة – المدينة الافتراضية 06	189	
10	المدينة الافتراضية 06- تقرت	200	
11	تقرت – الوادي	94.8	
12	الوادي – المدينة الافتراضية 07	69	
13	المدينة الافتراضية 07 – ورقلة	200	
14	ورقلة – المدينة الافتراضية 08	10	
15	المدينة الافتراضية 08- المدينة الافتراضية 09	200	
16	المدينة الافتراضية 09 – المنيعة	200	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البيان 'G

تبعا للجدول السابق رقم (63) المتعلق بالمدن الأصلية والافتراضية وتكلفة إنشائها، والجدول رقم (62) المتعلق بالممرات والمسارات الجديدة التي أصبحت تمثل 16 مسارا، أصبحت كل المدن تعتبر مراكز أمنية خاصة بظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري ، حسب dxy>Dc ، حيث Dc= 200 كم ، كما سنبينه لاحقا .

المطلب الثالث : نتائج التصور المقترح .

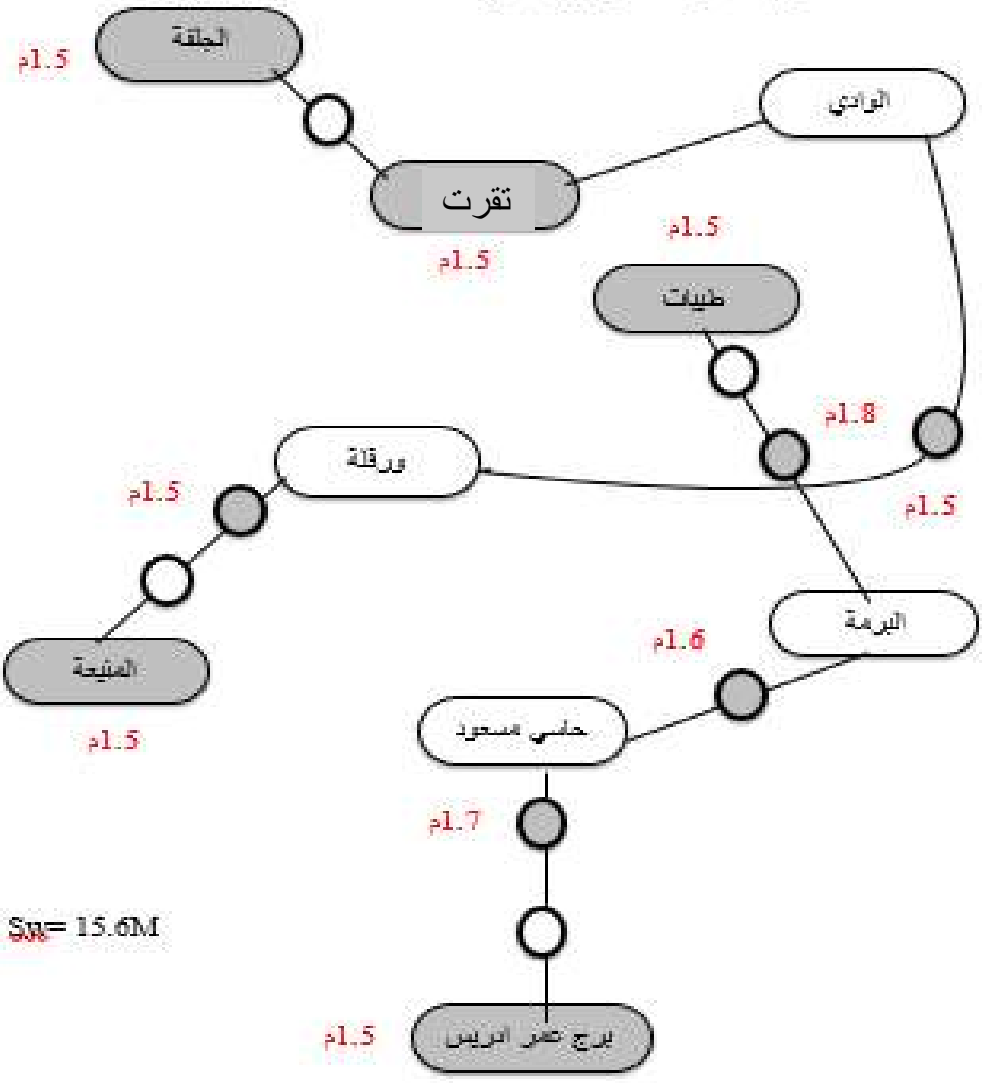
تكملة لما تم طرحه من خلال الخوارزمية المخصصة لدراستنا وفق معطيات تصورنا هذا، يمكن أن تكون الحلول متعددة ، لكن في دراستنا هذه وما هو متعارف عليه في إدارة أي أزمة مهما كان نوعها وحتى يتمكن الفريق المتخصص من اتخاذ القرار اللازم وفي الزمن والمكان المناسبين،

لا يمكن أن يكون ذلك إلا باتخاذ القرار الأمثل (décision optimale) والأخذ بالحسبان للبدائل المتاحة حسب هذه الحالة .

أ/ الاقتراح رقم 01 (1ere configuration)

4- نحن هنا بصدد البحث عن المدن غير المترابطة ذات التكلفة الأكبر والتي نرمز لها بـ S*w (stable maximum) في البيان G'

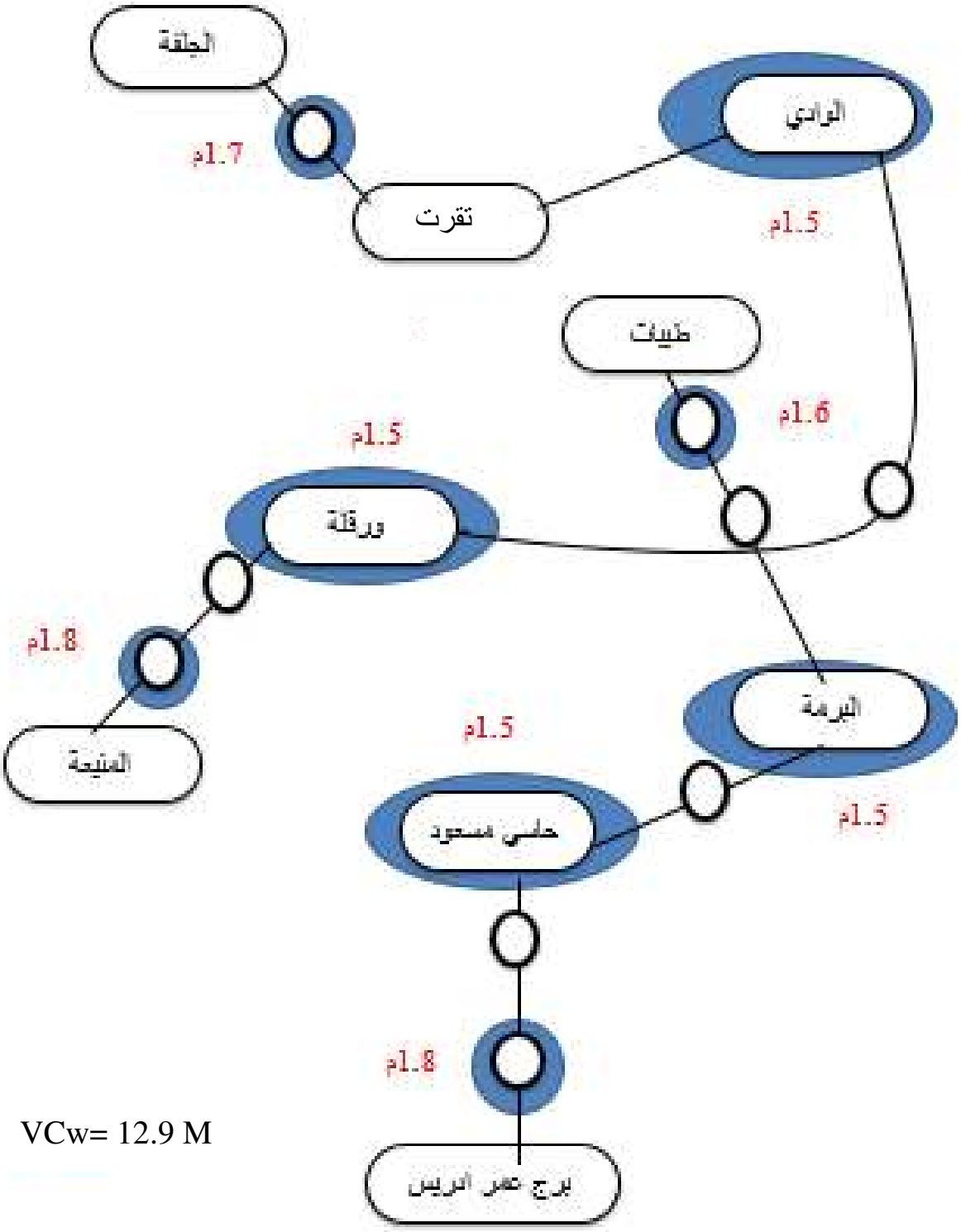
شكل رقم 21 يمثل المدن غير المترابطة ذات التكلفة الأكبر في البيان G'



من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات خوارزمية التصور

- الحل المقترح في هاته الحالة هو أن نأخذ بجميع المدن من غير الملونة بالرمادي

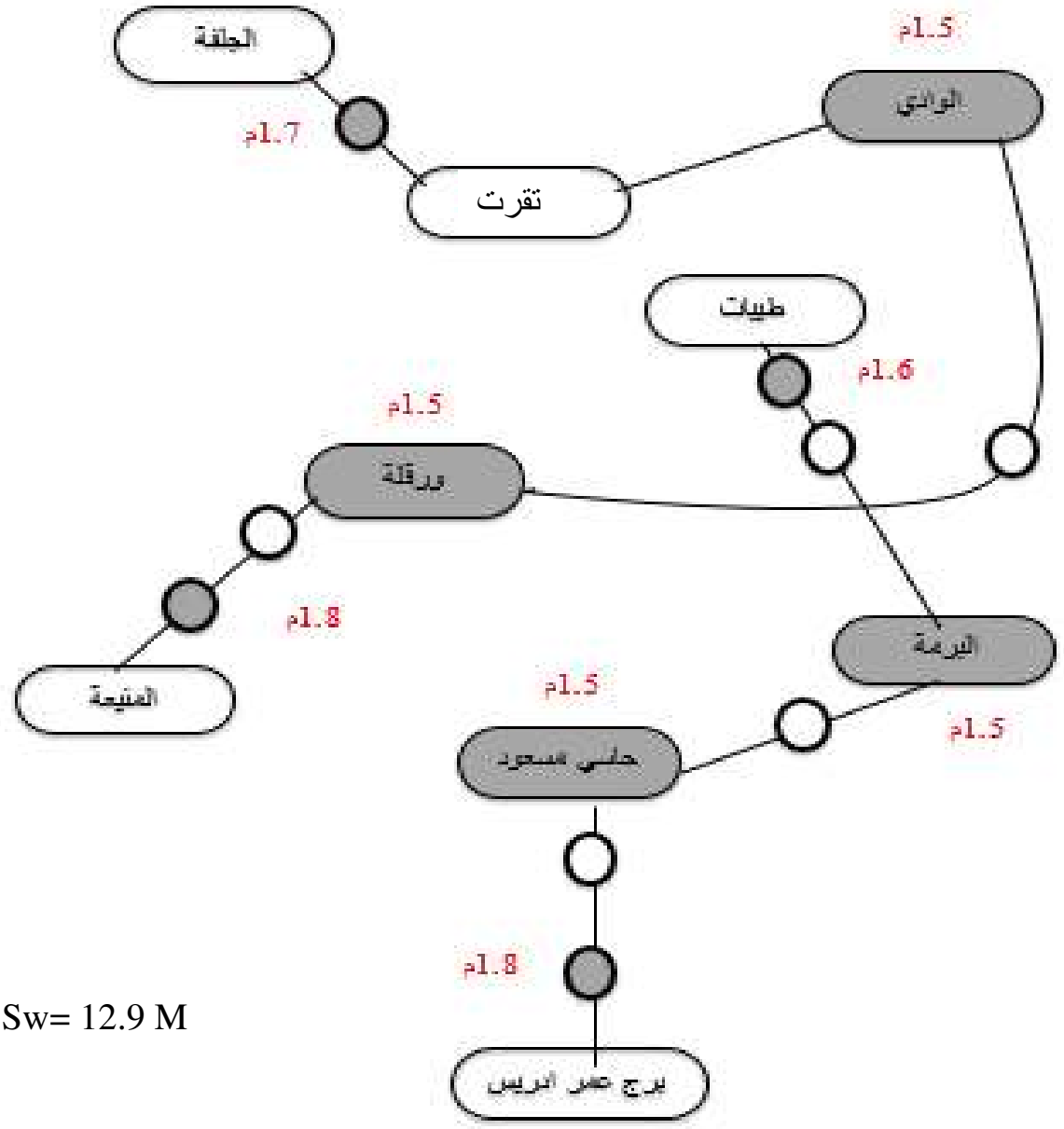
شكل رقم 22 يمثل المدن غير المترابطة لحل المقترح الأول



من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات خوارزمية التصور

ب/ الاقتراح الثاني (2eme configuration)

شكل رقم 23 يمثل المدن غير المترابطة ذات التكلفة الأكبر في البيان 'G

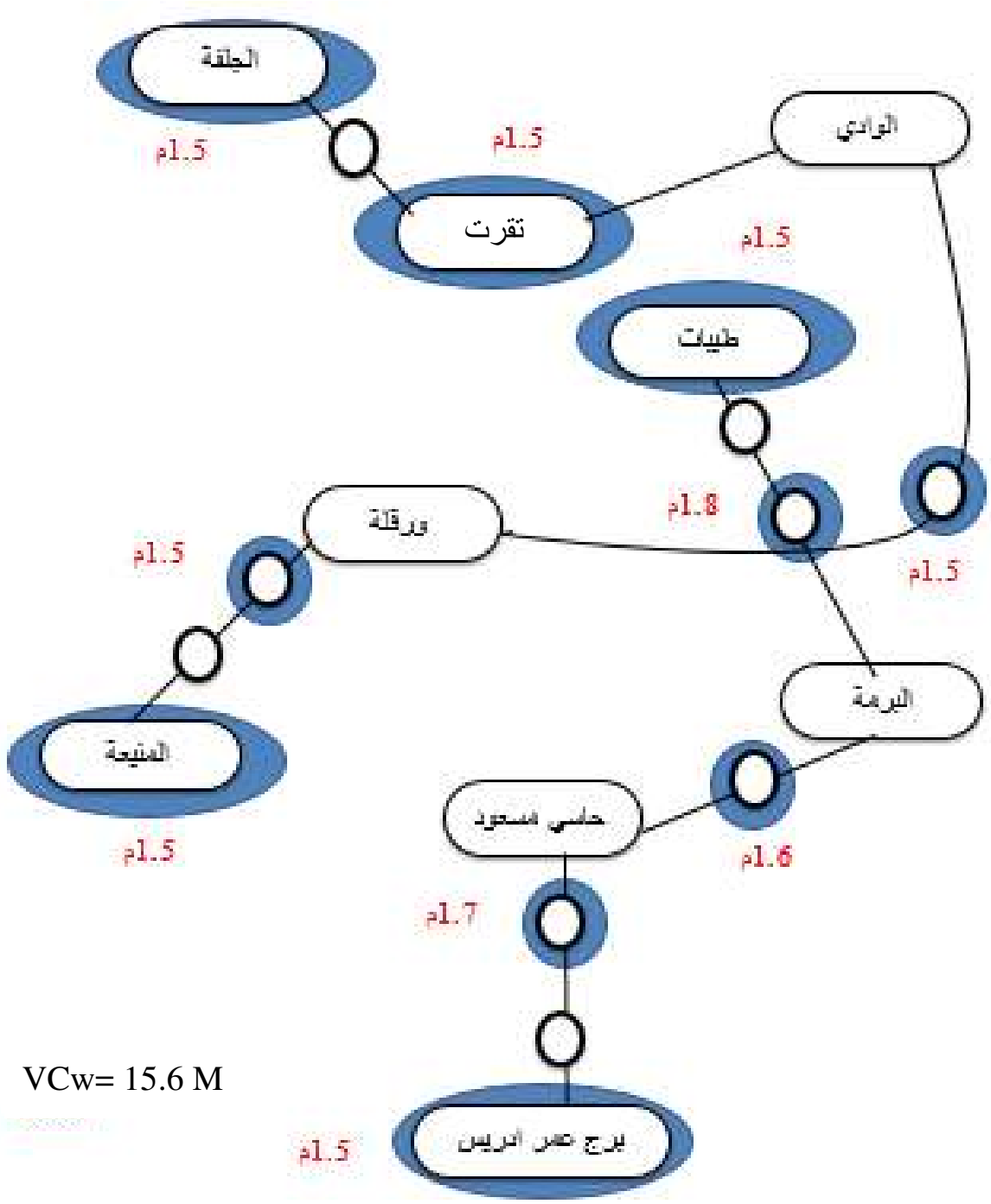


Sw= 12.9 M

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات خوارزمية التصور

5- الحل المقترح في هاته الحالة هو أن نأخذ بجميع المدن من غير الملونة بالرمادي

شكل رقم24 يمثل المدن غير المترابطة لحل المقترح الثاني

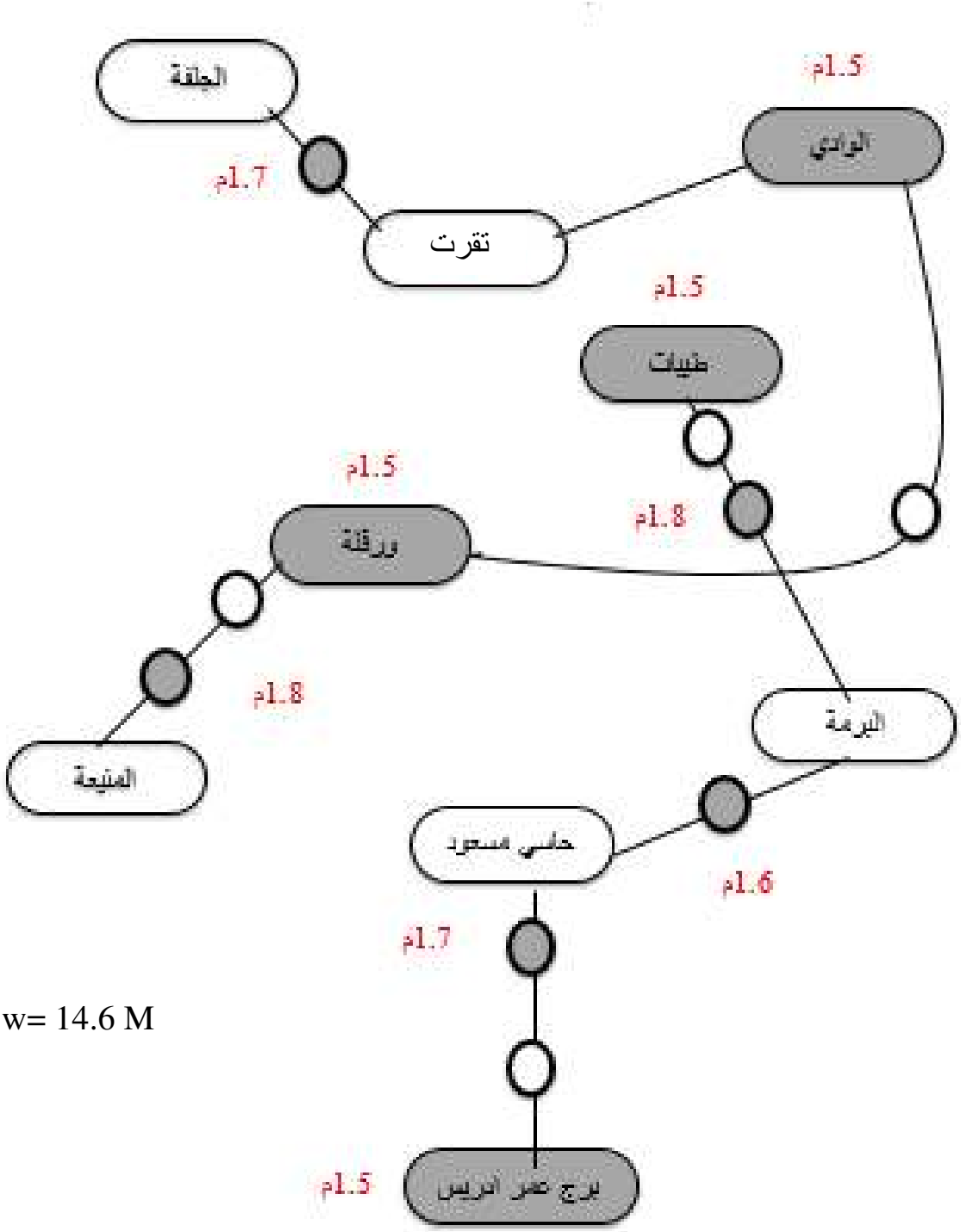


VCw= 15.6 M

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات خوارزمية التصور

ج/ الاقتراح الثالث (3eme configuration)

شكل رقم 25 يمثل المدن غير المترابطة ذات التكلفة الأكبر في البيان 'G

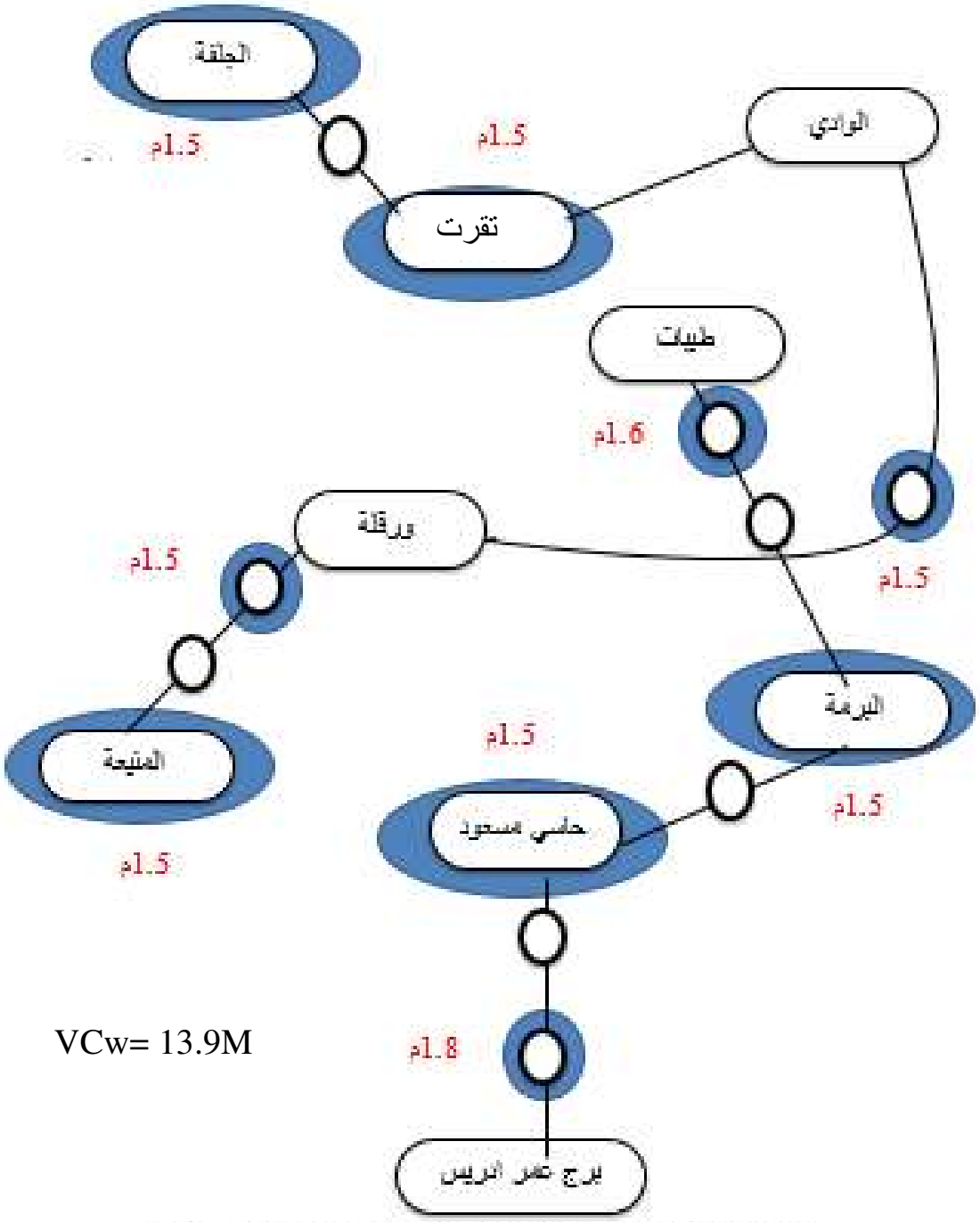


Sw= 14.6 M

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات خوارزمية التصور

5 – الحل المقترح في هاته الحالة هو أن نأخذ بجميع المدن من غير الملونة بالرمادي

شكل رقم 26 يمثل المدن غير المترابطة لحل المقترح الثالث

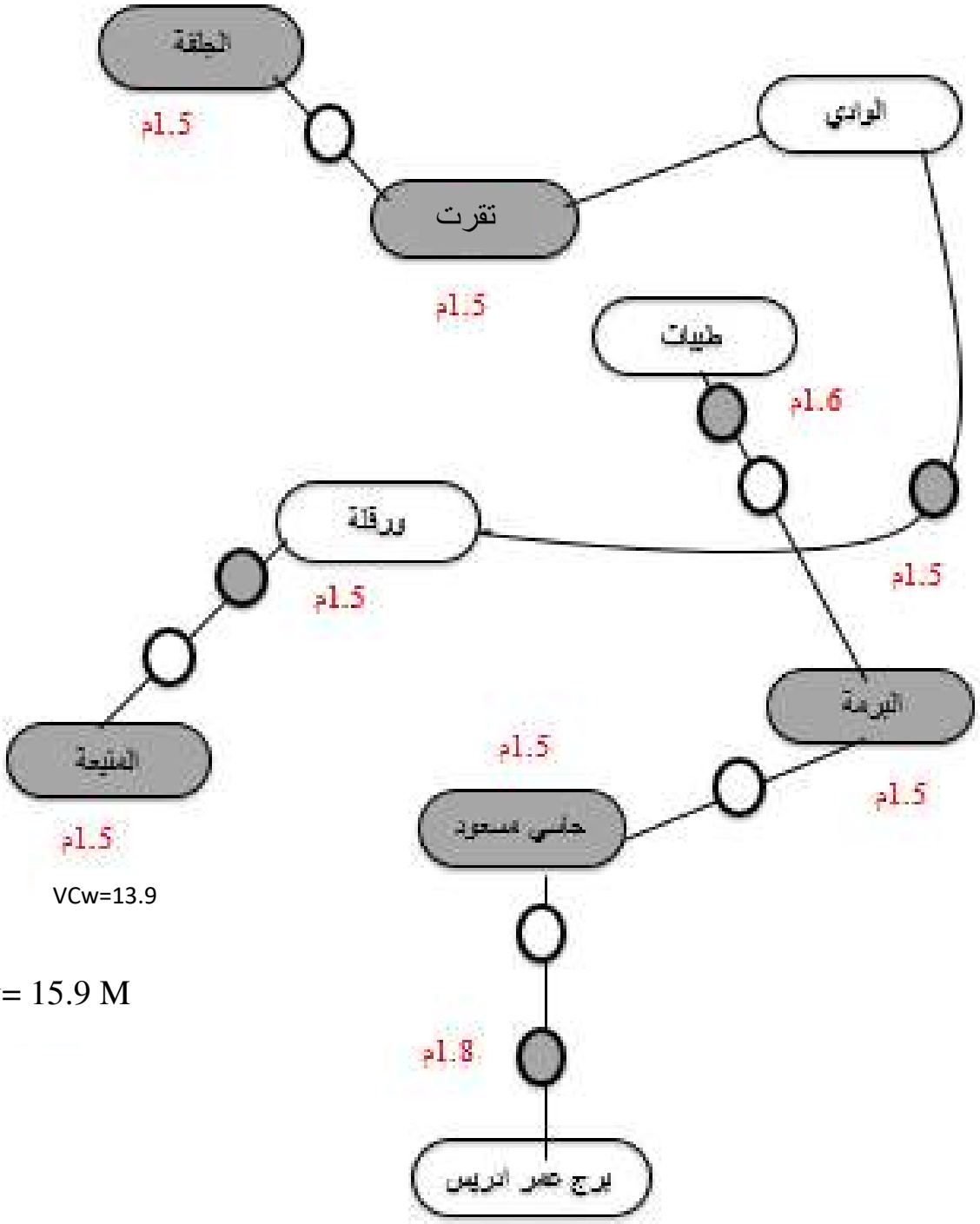


VCw= 13.9M

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات خوارزمية التصور

د/ الاقتراح الرابع (4eme configuration)

شكل رقم 27 يمثل المدن غير المترابطة ذات التكلفة الأكبر في البيان 'G



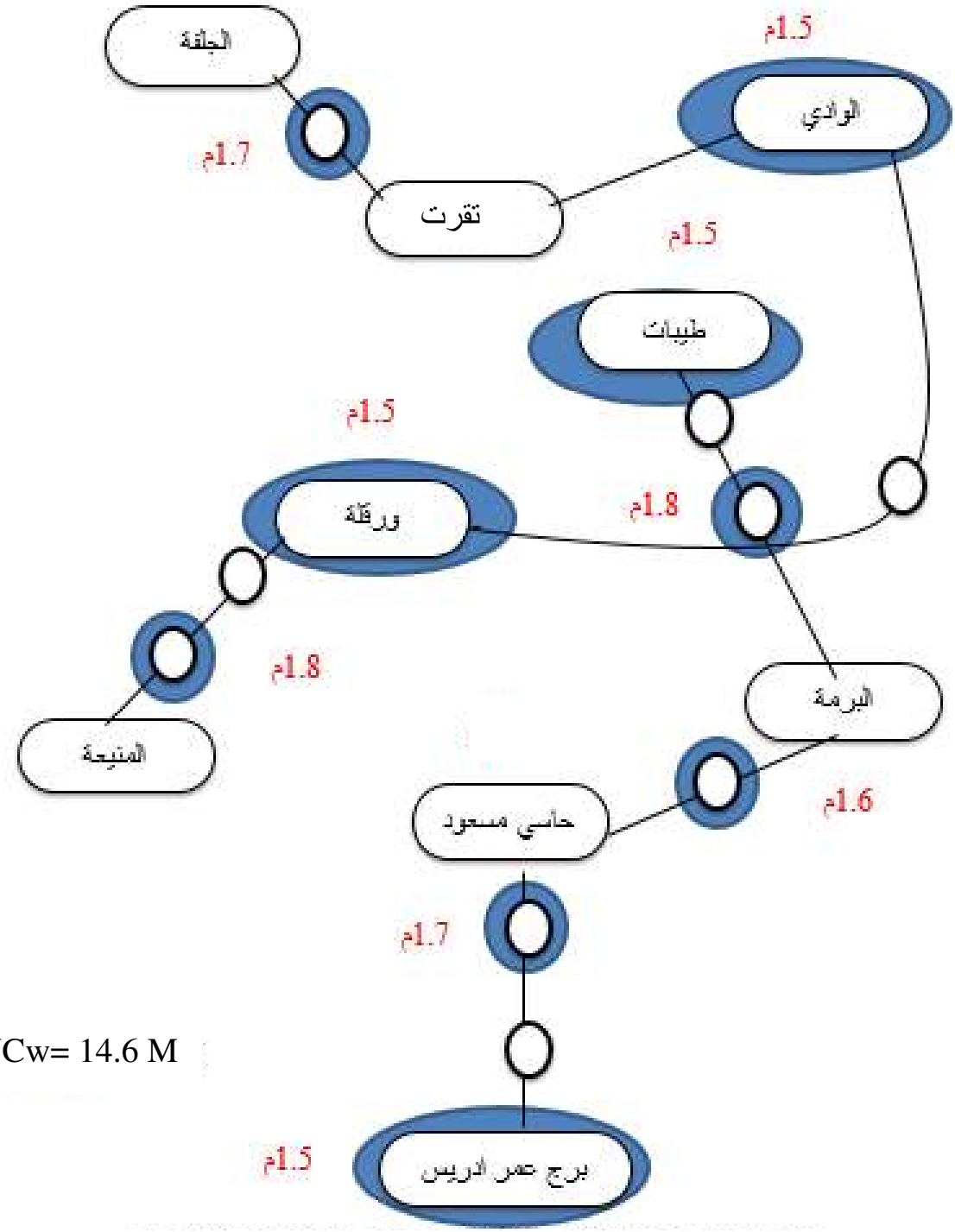
VCw=13.9

Sw= 15.9 M

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات خوارزمية التصور

5- الحل المقترح في هاته الحالة هو أن نأخذ بجميع المدن من غير الملونة بالرمادي

شكل رقم 28 يمثل المدن غير المترابطة لحل المقترح الرابع



VCw= 14.6 M

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات خوارزمية التصور

مما سبق نستنتج أنه مهما يكن الحل المقترح فإنه ينطبق على أحد الحالات الأربع المقترحة سابقا (Les Quatre Configurations) :

وقبل ذلك لا بد أن نصل إلى الحل الأمثل والمتمثل في مايلي :

- الحصول على أقل تكلفة لإنشاء المراكز الأمنية لمجابهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المسارات المحددة في البيان G .
- الحصول على أقل عدد مراكز أمنية ممكنة وفق المسارات المحددة في البيان G .

وللحصول على ذلك يجب إثباته عن طريق الاقتراحات التالية :

أ/ الاقتراح رقم 01 : (1ère Configuration)

في هذه الحالة يجب تفصيله عن طريق البحث عن مجموع المدن غير المترابطة مع بعضها البعض ذات تكلفة الأكبر والتي يرمز لها بـ Sw بمعنى (Stable maximum de poids*weight*)، نختار بمحض الصدفة مدن غير مترابطة حيث نبدأ في هذه الحالة بـ برج عمر ادريس (ولاية إليزي)– المدينة الافتراضية رقم 02 – المدينة الافتراضية رقم 03 – المدينة الافتراضية رقم 04 – طيبات وفي الاتجاه الآخر المنيعة (ولاية غرداية)– المدينة الافتراضية رقم 08 – المدينة الافتراضية رقم 07 – تقرت– الجلفة وبالتالي :

.15.6 =1.5+1.5+1.5+1.5+1.5+1.5+1.8+1.6+1.7+1.5

إذن Sw= 15.6M

أما الحل رقم 05، ففي هذه الحالة نأخذ بجميع المدن الأخرى غير الملونة والتي تحتوي على دائرة كبرى زرقاء باعتبارها مدن أو مراكز أمنية ويعني ذلك: VERTEX COVER أو La couverture du poids minimum في الحل رقم 05 هي كالآتي :

VCw= 1.8+1.5+1.5+1.8+1.6+1.5+1.5+1.7 = 12.9 مليار

ومنه VCw=12.9M

ب/ الاقتراح رقم 02 : (2eme Configuration)

في هذه الحالة يجب تفصيله عن طريق البحث عن مجموع المدن غير المترابطة مع بعضها البعض ذات تكلفة الأكبر والتي يرمز لها بـ Sw بمعنى (stable maximum de poids*weight*)، نختار عكس المدن غير مترابطة الأولى تماما حيث نبدأ في هذه الحالة بـ المدينة الافتراضية الأولى –حاسي مسعود– البرمة – المدينة الخامسة وفي الاتجاه الآخر نبدأ بـ المدينة الافتراضية رقم 09 – ورقلة – الوادي – المدينة الافتراضية رقم 06 وبالتالي

. 12.9 =1.7+1.5+1.5+1.8+1.6+1.5+1.5 +1.8

إذن Sw= 12.9M

أما الحل رقم 05 في هذا الاقتراح، نأخذ بجميع المدن الأخرى غير الملونة والتي تحتوي على دائرة كبرى زرقاء باعتبارها مدن أو مراكز أمنية ويعني ذلك : VERTEX COVER أو La couverture du poids minimum في الحل رقم 05 هي كالآتي :

VCw= 1.5+1.7+1.6+1.8+1.5+1.5+1.5+1.5 =15.6 مليار

ومنه VCw=15.6M

ج/ الاقتراح رقم 03 : (3eme Configuration)

في هذه الحالة يجب تفصيله عن طريق البحث عن مجموع المدن غير المترابطة مع بعضها البعض ذات تكلفة الأكبر والتي يرمز لها بـ Sw بمعنى (stable maximum de poids*weight*)، نختار عكس المدن غير مترابطة في الحالتين السابقتين، حيث نبدأ في هذه الحالة بـ المدينة الافتراضية الثانية –المدينة الافتراضية الثالثة– المدينة الافتراضية الرابعة – طيبات وفي الاتجاه الآخر نبدأ بالمدينة الافتراضية رقم 09 – ورقلة–الوادي–المدينة الافتراضية رقم 06 وبالتالي:

. M 14.6 =1.7+1.5+1.5+1.8+1.5+1.8+1.6+1.7+1.5

إذن Sw= 14.6M

أما الحل رقم 05 في هذا الاقتراح، نأخذ بجميع المدن الأخرى غير الملونة والتي تحتوي على دائرة كبرى زرقاء باعتبارها مدن أو مراكز أمنية ويعني ذلك : VERTEX COVER أو La couverture du poids minimum في الحل رقم 05 هي كالآتي :

VCw= 1.5+1.5+1.5+1.5+1.5+1.6+1.5+1.5+1.8 = 13.9 مليار

ومنه VCw=13.9M

د/ الاقتراح رقم 04 : (4eme Configuration)

في هذه الحالة يجب تفصيله عن طريق البحث عن مجموع المدن غير المترابطة مع بعضها البعض ذات التكلفة الأكبر والتي يرمز لها بـ Sw بمعنى (stable maximum de poids*weight*)، نختار عكس المدن غير مترابطة في الحالة السابقة تماما، حيث نبدأ في هذه الحالة بالمدينة الافتراضية رقم 01 –حاسي مسعود –البرمة –المدينة الافتراضية رقم 05– المنيعة – المدينة الافتراضية رقم 08– المدينة الافتراضية رقم 07– تقرت– الجلفة وبالتالي:

1.8+1.5+1.5+1.6+1.5+1.5+1.5+1.5+1.5= 13.69مليار .

إذن Sw= 13.9M

أما الحل رقم 05 في هذا الاقتراح نأخذ بجميع المدن الأخرى غير الملونة والتي تحتوي على دائرة كبرى زرقاء باعتبارها مدن أو مراكز أمنية ويعني ذلك : VERTEX COVER أو La couverture du poids minimum في الحل رقم 05 هي كالآتي :

VCw= 1.5+1.7+1.5+1.8+1.6+1.8+1.5+1.5+1.5 = 14.6 مليار

ومنه VCw=14.6M

حسب كل ما تم التعليق عليه من خلال البيانات السابقة في الاقتراحات الأربعة وفق حالتنا هذه، فإنه مهما يكن الحل المقترح، نستنتج ونؤكد مما سبق بأنه ينطبق على أحد الحالات الأربع المقترحة(les quatre configurations) ، وبما أنه تم التعليق على جميع الحالات تبين لنا من خلال النتائج المذكورة سابقا مايلي :

1-الحالة الأولى (الاقتراح الأول – la première configuration)

والتي تعني إنشاء ثمانية (08) مراكز أمنية ذات تكلفة تقدر بـ VCw = 12.9 M .

2- الحالة الثانية (الاقتراح الثاني – la deuxième configuration)

والتي تعني إنشاء عشرة (10) مراكز أمنية ذات تكلفة تقدر بـ VCw = 15.6 M .

3- الحالة الثالثة (الاقتراح الثالث – la troisième configuration)

والتي تعني إنشاء تسعة (09) مراكز أمنية ذات تكلفة تقدر بـ VCw = 13.9 M .

4- الحالة الرابعة (الاقتراح الرابع – la quatrième configuration)

والتي تعني إنشاء تسعة (09) مراكز أمنية ذات تكلفة تقدر بـ VCw = 14.6 M .

ومن خلال كل ما سبق عرضه فإن الحالة المثالية (القرار المثالي) هي الحالة الأولى والتي تعني إنشاء ثمانية (08) مراكز أمنية في كل من المدينة الافتراضية رقم 01 (200 كم وتكلفة تقدر بـ 1.8 مليار دج) – حاسي مسعود (تكلفة تقدر بـ 1.5 مليار دج)– البرمة(تكلفة تقدر بـ 1.5 مليار دج)– المدينة الافتراضية رقم 05 (148 كم وتكلفة تقدر بـ 1.6 مليار دج)– المدينة الافتراضية رقم 09

(200 كم وتكلفة تقدربـ 1.8 مليار) – ورقلة(تكلفة تقدر بـ 1.5 مليار دج) – الوادي (تكلفة تقدر بـ 1.5 مليار دج) – المدينة الافتراضية رقم 06 (200 كم وتكلفة تقدر بـ 1.7 مليار دج) .

ومنه يمكن أن نقول أن المراكز الأمنية الجديدة المخصصة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري ذات الأقل تكلفة هي :

VCw*= 12.9 Milliard dinars

ملاحظة مهمة : في حالتنا هذه إشكالية التوصل إلى النتيجة النهائية يمكن تحقيقه وتجسيده على أرض الواقع ، لكن في حالة زيادة المسارات والربط بين G1 و G2 مشكلتنا قد تكون صعبة الحل والحصول على النتيجة يصبح أكثر تعقيدا أي تصبح (N.P Difficile ou N.P Hard) .

ولمعالجة إشكال تعدد المراكز وكثرة المسارات أصبح من الواجب علينا أن نربط ذلك ونجسده على أرض الواقع من خلال التطبيق (Application) لمعالجة أكثر الحالات تعقيدا وفق لغة تطوير خاصة (Langage De Programmation– PYTHON).

حيث يحتوي التطبيق على واجهة تم إعدادها وفق مدخلات مهمة في العملية كما هي مبينة في الشكل التالي:

شكل رقم 29 يمثل واجهة التطبيق الخاص بتصور المقترح لإدارة أزمة الهجرة غير الشرعية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري



المصدر : من إعداد وتصميم الطالب وطيبي محمد عبد الستار – متخصص في الإعلام الآلي في 2021/01/05 على الساعة 23:00

شكل رقم 30 يمثل نتيجة التصور المقترح لإدارة أزمة الهجرة غير الشرعية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري



المصدر : من إعداد وتصميم الطالب وطيبي محمد عبد الستار – متخصص في الإعلام الآلي في 2021/01/05 على الساعة 23:10

خلاصة الفصل والاستنتاجات:

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج بعد الانتهاء من الدراسة الميدانية التي أبانت على العلاقة القوية بين إدارة الأزمات وتحقيق التنمية المحلية في الولاية ، وما توصلنا إليه عن طريق استجابة مفردات عينة الدراسة التي أكدت على الحياد في إدارة البعد الأمني وأثره على التنمية المحلية في المنطقة بالرغم من تأثر العلاقة في جزئية التحديث العسكري نظرا لاستجابة صانعي القرار في المجال الأمني والعسكري مع ما تفرضه الأوضاع الجيوسياسية والتسارع الرهيب للأحداث الدولية والسياسة الداخلية للوطن، كما أكدوا على عدم رضاهم في كيفية إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والتي لها أثر بليغ على التنمية المحلية في الولاية على غرار مؤشرات الأزمة الصحية وشبكة التطهير عبر إقليم مقر الولاية باعتبارها نقطة سوداء تضرب عمق سوء إدارة هذه الأزمة وأثرها على التنمية المحلية عبر الإقليم ، وكيف لا ونحن نقصد مقر الولاية التي تعتبر الشريان الاقتصادي لدولة بأكملها وتعاني كل أنواع التهميش والاقصاء والمعاناة من شبح البطالة وعناء العزلة التي لا تزال تؤرق قاطنة المنطقة منذ أكثر من عشرين سنة، كما تم اقتراح تصور لإدارة أزمة الهجرة غير الشرعية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري والتي نعتبرها قيمة مضافة قوية للسلطات المحلية والأمنية في الولاية والبلاد بصفة عامة.

الخاتمة

إن ما يمكن استخلاصه في خاتمة هذه الدراسة أن مجال إدارة الأزمات لم يعد من المواضيع التي يستهان بها أو إغفالها، إذ أمست ضرورية من أجل الحفاظ على بقاء المؤسسات والمنظمات وحتى الدول لإثبات وجودها وبقائها في خضم المنافسة والأحداث الدولية المتسارعة في ظل بيئة تتميز بالتغيير والصراع وحتى الارتجالية التي يعتمدها صانعي القرار في شكل اجتهادات شخصية أو مهارات فردية تقوم على الكاريزما أو العفوية دون تقدير للنتائج المستخلصة، ولما أصبح جناح العلم يتفوق على جناح الفن في مجابهة المواقف الصعبة التي يتعرض لها متخذ القرار دون تحقيق الأهداف المسطرة، والتي تلعب دورا مهما في التأثير على باقي مجالات الحياة مما يتطلب رفع مستوى التحدي والتفكير الإبداعي في كل جزئية يمكن لها أن تحقق أسمى أهداف المنظمة، وذلك من خلال التجسيد الفعلي للتحليل الرباعي الاستراتيجي والاستثمار في قوته سعيا منه في التغيير والتحسين المستمر تماشيا مع متطلبات الواقع.

لقد جاءت هذه الدراسة "**أثر إدارة الأزمات على التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري – دراسة حالة ولاية ورقلة 1999-2019**"، في محاولة للإجابة على الإشكالية البحثية كيف يمكن لإدارة الأزمات المساهمة في تحقيق التنمية المحلية؟ وهل وفقت ولاية ورقلة في استغلال فرصة إدارة الأزمات كسياسة دولة للدفع بالتنمية على المستوى المحلي؟

وبناء على ما سبق ذكره في دراستنا تم التوصل إلى النتائج التالية:

1-النتائج النظرية:

-لقد تم البحث في الكثير من الكتابات الأكاديمية والبحوث العلمية ولم يتم التفصيل أو بالأحرى الوصول إلى نتيجة نهائية تتعلق بالمدة الزمنية لإدارة الأزمة أو حتى الأزمة في حد ذاتها، إذ أنه يوجد من حدد المدة بثلاثة أيام وهناك من حددها بعشرة أيام لكن دون تأسيس علمي أو أكاديمي، حيث لا توجد مدة زمنية معينة للأزمة إذ أن المدة تتعلق بمدى استعداد الإدارة المتخصصة والأخذ بالحسبان لكل جزئيات وتفاصيل وسيناريوهات الأزمات لتمكين صانعي القرار من اتخاذ القرار الصائب في أقصر مدة وبأقل تكلفة وجهد ممكن.

- ضرورة الاعتماد على فريق إدارة الأزمات المتخصص في كل المنظمات مع تمتعها بالاستقلالية وتجهيزها وتأهيلها حتى تتمكن من مجابهة المواقف الصعبة والطارئة التي تواجه المنظمة.

– يوجد قاسم مشترك في التعامل مع الأزمات باعتبار دراسة الأزمة وتشخيصها وتحليلها في أقل زمن ممكن بقدر حجم الأزمة قصد النجاح في إدارتها بكل جدارة، بينما يحدث الفرق في أسس الأزمة وتصنيفها مما يجعل المنظمة تجد صعوبات كبيرة تعترض مواجهتها.

– تطور التيار الفكري في مجال إدارة الأزمات نظرا لحاجة المنظمات والتغيرات المتسارعة تبعا لبيئتي المنظمات وحقول العلاقات الدولية، إذ يعتمد ذلك على ثقافة المنظمة من جهة وأيديولوجية الكيان من جهة أخرى.

– إن تبني سيناريوهات ونماذج معينة مع الأخذ بكل الأساليب الممكنة لمواجهة الأزمات (أسوء سيناريو وأفضل سيناريو ممكن)، إضافة إلى الخبرة المكتسبة من خلال الأزمات السابقة والدروس المستخلصة وتفعيلها في مثل هكذا أدوار، أصبح ضرورة ملّحة .

– إن نجاح إدارة الأزمة له علاقة مباشرة بقوة التشخيص والمنهج المستعمل أثناء المواجهة.

– تمتلك الجزائر ترسانة قوية من القوانين والمراسيم المختلفة وفي دساتير الجمهورية المتعاقبة في إطار مواجهة الأزمات، إلا أنها تحتكم وتنحصر في طبيعة الأزمات التي واجهتها على غرار الكوارث الطبيعية (الزلازل والفيضانات)، بالإضافة إلى قوانين ثابتة تعالج الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، والباقي هو عبارة عن تنظيم داخلي أو قانون أساسي خاص بالمنظمات ووحدات العمل.

– امتلاك الجزائر خبرة جيدة في مواجهة الكوارث الطبيعية وحتى خبرتها في مكافحة الإرهاب التي تعتبر تجربة عالمية حاضرة في كل المؤتمرات الدولية ذات الاهتمام المشترك.

– التداخل في الصلاحيات وحتى في التنسيق بين الجهات المختصة والسلطات المحلية، إضافة إلى عدم توحيد مخططات التدخل والإسعاف وتصنيفها حسب نوعية الأزمة.

– الاستيراد الحرفي لمفهوم التنمية دون مراعاة البيئة وخصوصية المناطق، أي نجاحها في دولة متقدمة لا يعني بالذات أن تنجح في دولة متقدمة أخرى فما بال الدول النامية !.

– تطور مفهوم التنمية والانتقال السريع إلى مصطلحات أخرى أكثر دقة وشمولا مما سبب شرخا واضحا في المفاهيم ذات الصلة بين مناطق الشمال والجنوب، والأدهى من ذلك تم تبنيه من قبل منظمات وهيئات دولية.

– تعتبر التنمية المحلية عملية مهمة لقياس مدى قدرة المنظمة أو الدولة على تحقيق أهدافها وفق مؤشرات معينة ومدروسة بدقة.

– تمتلك الجزائر أيضا في مجال التنمية، التنمية المحلية والشاملة وحتى المستدامة مجموعة لا بأس بها من اللوائح والتنظيمات والقوانين والتي تم دسترتها لتلبية حاجيات المواطنين المحليين مع ترشيد الموارد وضمان حق الأجيال القادمة.

– توجيه مصطلح التنمية من صورته النظرية النمطية إلى محاولة تجسيدها في إطار السياسة الإنمائية ذات البعد الإصلاحي المحلي أو الشامل.

2–النتائج الميدانية:

إن اعتماد مداخل محددة ذات أبعاد واضحة مكننا من الوصول إلى نتائج عملية جديرة بالذكر وهي كالآتي:

–اشتراك كل من السلطات المركزية والمحلية بالتكفل في تحقيق أهداف متغيري الدراسة (إدارة الأزمات، التنمية المحلية)، فهما يعتبران مهمان للغاية في إدارة شؤون الوطن وأقاليمه، خاصة الجنوبية والطرفية منها.

– لم تغتنم السلطات المركزية فترة البحبوحة المالية جراء الطفرة النفطية، مما أدى إلى انتهاج سياسة أخرى اعتمدت على إيجاد ثغرات كثيرة لكل أنواع الفساد الإداري والمالي الذي ظهر جليا في المشاريع الكبرى على المستوى الوطني في إطار البرامج التنموية طيلة العقدين الماضيين .

– التأخر في إعطاء الأولوية للتنمية المحلية لمناطق الجنوب إلا بعد موجة الاستياء والاحتقان الاجتماعي والاستقالة الجماعية من الحياة السياسية التي فجرت في العديد من المرات مظاهرات واحتجاجات عارمة للمواطنين في الجنوب الجزائري على غرار غرداية، ورقلة، عين صالح..، فالمواطن هو المعني الأول بإدارة أزماته وتحقيق التنمية في منطقته وكفالة حق عيشه الكريم بطريقة

أو أخرى، لكنه لا يزال يعاني الأمرّين في الحصول على أدنى شروط الحياة وتفضيل المواطن الشمالي عليه في بلد واحد، بل ترسخت عقيدة ذلك عبر كل أطياف المجتمع المحلي محل الدراسة.

– تأثر الجزائر بالأوضاع الدولية والانزلاقات الأمنية الخطيرة التي شهدتها ولا تزال تشهدها دول الجوار الجنوبية الشرقية على غرار ليبيا وتونس، مالي والنيجر، خاصة بعد سنة 2011 وثورات الربيع العربي والكل يعلم الأهمية الأمنية والاقتصادية وحتى الجغرافية في تأثر العلاقة بين إدارة الأزمات المختلفة على حساب التنمية في المناطق الصحراوية والحدودية.

– غياب الإرادة السياسية في إنجاح برامج الإصلاح الوطني والتي بلغت قيمتها 547 مليار دولار في العشرين سنة الماضية.

– غموض كبير في إحصائيات الدولة المتعلقة بتلك المخططات(البرامج التنموية) سواء على مستوى بيان السياسة العامة أو في إحصائيات البنك المركزي، الأمر الذي أثار انتباهنا وحفيظتنا كباحثين.

– خصوصية المنطقة محل الدراسة تتوفر على مؤشرات قوية اقتصادية واجتماعية وحتى أمنية في معالجة الأزمات المحيطة بها في حين تعاني من واقع مرير للتنمية المحلية بها.

– ثبات الجزائر على عقيدتها الأمنية والعسكرية في تعاملها مع إدارة الأزمات الأمنية التي تهمها بالدرجة الأولى، والقضايا العادلة الأخرى كحق الشعوب في تقرير مصيرها وهذا سر قوتها، ناهيك عن التحديث العسكري المهم الذي قامت به السلطات لتأمين حدودها بعد موجة تهاوي الأنظمة وسقوطها.

– الطبيعة الجغرافية والبعد عن العاصمة ضمن الأسباب الرئيسية للنقص الكبير المسجل في إدارة الأزمات على مستوى ولاية ورقلة.

– النقص الكبير في تأهيل المورد البشري فيما يخص التكليف بإدارة الأزمات والإشراف عليها وتجسيد العملية الإنمائية على مستوى المنطقة.

– يلعب البعد التاريخي للمنطقة دورا مهما في الدراسة المعمقة لتركيبة المجتمع، مما سمح لنا معرفة حقيقة بنية المجتمع الورقلي المبني في أصوله على القبلية (بني براهيم، بني سيسين، بني واقين).

– المعاناة الكبيرة لبلدية البرمة الحدودية التابعة لولاية ورقلة في كل نواحي الحياة خاصة الجانب الاقتصادي، الأمني والصحي.

– توجد علاقة وطيدة بين ثنائية تحقيق الأمن والتنمية، إذ أبسط تغير في أي طرف من طرفي المعادلة يخل بالآخر.

– تأثر ولاية ورقلة بجريمة الهجرة غير الشرعية كجريمة منظمة لها أبعاد دولية ونتائج أمنية قد تمس بأمن واستقرار المنطقة.

– تفشي ظاهرة التهريب في الولاية راجع لاتساعها الجغرافي، وحدودية المنطقة الشرقية وتأثرها بالفشل الدولاتي المجاور، إضافة إلى كون المنطقة صناعية وغنية بالثروات الباطنية ما زاد من انتشار هذه الظاهرة.

– دخول منظمات وشبكات دولية تعمل في سرية محكمة وفق مخططات وأجندات خارجية مدروسة لضرب العمق الأمني في الصحراء الجزائرية والعمق الصحراوي الافريقي امتدادا من نيجيريا إلى شمال القارة (شبكات الاتجار بالبشر، المخدرات، الإرهاب، ...).

– استعادة النشاط الأمني في الصحراء الجزائرية وتكثيف العمل الاستخباراتي والتنسيق مع الجهات المختصة خاصة في المناطق الحدودية.

– يبقى السكان البدو الرحل مصدر مقلق للسلطات المحلية من حيث الإحصاء الشامل لقاطنة الولاية مع وجود صعوبة كبيرة في استدراجهم لتحقيق العملية التنموية، والذين يمكن أن يكونوا في أي وقت مصدر تهديد أمني من خلال استغلالهم أو التواطؤ مع عصابات الجريمة المنظمة خاصة الهجرة غير الشرعية الافريقية، الإرهاب.

– هشاشة اقتصادية تعاني منها الولاية، بالرغم من أنها أغنى ولاية على المستوى الوطني.

– عدم التحرك الكافي للسلطات المحلية وتهميشها من قبل المركزية في اعتماد سياسة العدالة في التوزيع للمشاريع التنموية، مما أثر على ضعف المؤشرات الاقتصادية على المستوى المحلي ماعدا قطاع المحروقات التابع والموجه مركزيا.

– ضعف في مخططات التنمية للبلدية والمخطط القطاعي للتنمية من أجل الدفع بوتيرة التنمية المحلية في الولاية.

– تغطية جيدة بالنسبة لشبكات الربط الخاصة بالكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب، ماعدا بعض الاختلالات الحاصلة في الأراضي الفلاحية البعيدة والمعزولة التي لازالت تسجل نقصا في الربط وحتى قطاع الري مما يضعف بدوره مردودية هذه القطاعات، إضافة إلى ندرة العقار الصناعي على مستوى الولاية التي هي بحاجة ماسة إلى هذه المادة الحيوية.

– الفشل التام في إدارة أزمة شبكة الربط الخاصة بالتطهير التي لازالت تؤرق المواطن المحلي، في حين السلطات المحلية والمركزية تعمل على التسويق السياسي لمظاهر التنمية من خلال المشاريع الحضرية وعلى رأسها مشروع تراموای .

– ضعف القطاع السياحي في الولاية واقتصاره على بعض المتاحف التاريخية والطبيعية، مما يجعلها تفتقد سياسة الجذب السياحي خاصة أنها منطقة تعتمد على التدفق السياحي الأجنبي والمحلي (الخدمات، المنشآت السياحية، ..).

– تمركز اليد العاملة المحلية بين قطاعي الخدمات والأشغال العمومية كونهما القطاعين الأكثر استقطابا لليد العاملة.

– لاتزال ولاية ورقلة تعاني من العزلة لاتساعها الجغرافي ونقص في وسائل النقل إذ تعتبر محدودة للغاية.

– فتح قطاع الاستثمار الأجنبي في الولاية لمئات الشركات والمؤسسات في قطاع المحروقات، بينما الاستثمار المحلي لايزال مغلقا ويسجل ضعفا وهشاشة من أجل إنعاش الاقتصاد المحلي والوطني.

– يعيش المجتمع الورقلي ضغطا اجتماعيا قويا جراء المطالب التنموية التي أضحت أكثر من واقع معاش متحول إلى هاجس يومي.

– تتأسس التركيبة المجتمعية للمجتمع الورقلي من ثلاث قبائل رئيسية ينحدر منهما السكان المحليين.

– التوسع العمراني والزيادة الديمغرافية غير المدروسة في الولاية على حساب المناطق الصحراوية.

– نسبة البطالة مرتفعة في الولاية حيث تبلغ 10%، وهذا مؤشر لعودة الاحتجاجات والمظاهرات في المنطقة أخذا بكل الاعتبارات.

– قطاع الصحة ضعيف ولا يلبي حاجيات السكان سواء من ناحية الخدمات الصحية وحتى المنشآت خاصة في المناطق الحدودية ، إضافة إلى أقسام الأمراض المتخصصة والأمراض المستعصية مما يستدعي عناء تنقل المواطن البسيط إلى الشمال من أجل العلاج وهذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلا من قبل المواطن الذي يرى حقه في الاستفادة من الخدمات الصحية والعلاج كباقي سكان الشمال.

–ضعف المجتمع المدني على المستوى المحلي بالرغم من تواجده على الميدان وذلك راجع للسياسة المركزية المنتهجة إزاء تغييب دور وفاعلية المجتمع المدني كفاعل رئيسي في المطالبة والدفع بعملية التنمية في إطار المشاركة المجتمعية.

– نقص في تفعيل الجانب الثقافي والرياضي على المستوى المحلي الذي يرجع دوره إلى عدم القدرة على التسيير الرشيد وعقلنة القطاعات في المنطقة.

– ضعف المجالس المنتخبة في تسيير الشؤون المحلية على المستوى الولائي، خاصة دائرة البرمة التي تعاني الأمرَين سواء من ناحية النطاق الجغرافي والتوفيق في القدرة على التسيير المحلي لأدنى وأبسط المطالب المجتمعية.

– الدور الكبير للسلطات الأمنية في دائرة البرمة من ناحية التنمية المحلية واقتران المشاريع الأمنية باستفادة هذه الأخيرة منها، بالرغم من أنها أيضا منطقة صناعية وغنية بالثروات الباطنية.

– التقسيم الإداري الجديد لسنة 2019 مجحف في حق دائرة البرمة إذ ازدادت بعدا عن مقر الولاية الجديدة (تقرت)، فكيف يمكن لها التوفيق في تحقيق التنمية الإدارية.

– التقصير في ترتيب الأولوية للتجسيد والأخذ بمحمل الجد للسياسة البيئية المنتهجة من قبل الدولة في المناطق الصناعية المتواجدة، بغية الوصول إلى نموذج بيئي مستدام والاستفادة منه في القطاعات الأخرى.

3–الاقتراحات:

بناء على ما تم التفصيل فيه في كل القطاعات الحساسة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بمتغيرات الدراسة والتي لها أثر قوي على تحقيق عملية التنمية المحلية في المنطقة ، يمكننا صياغة بعض الاقتراحات آملين أن تكون لها فاعلية في النهوض بقطاعات التنمية على المستوى المحلي:

– تجنيد كل الوسائل المادية والبشرية على المستوى المحلي (السلطات المحلية، السلطات الأمنية، المؤسسات الوطنية والخاصة) وكل الأطراف الفاعلة بغية تحسين فعالية إدارة الأزمات المتراكمة يوما بعد يوم.

– المراجعة القانونية في التأسيس القانوني بخصوص إدارة الأزمات وفي مقدمتها أزمات الفساد وتكييفها وفق روح القوانين قصد تعديل وتحسين الأوضاع لا لتفصيلها حسب الأشخاص.

– العمل الجاد على تطبيق وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية مناطق الجنوب وخطط العمل المتعددة القطاعات لآفاق 2035 .

– تشجيع البحوث والدراسات المعمقة للوصول إلى أفضل نتائج لإدارة الأزمة المحلية بورقلة (أزمة شبكة التطهير).

– إعادة النظر في مخططات النجدة والإسعاف والتدخلات وفق طبيعة وخصوصية المنطقة

. (Le Plan Orsec)

– تشكيل لجنة مختصة (فريق عمل متخصص) للمعالجة والفصل في القرارات ذات البعد الأزماتي من خلال المزج بين ميدان البحث والجانب الميداني، مع تحديد المسؤوليات بدقة في تسيير ومواجهة الأزمات قصد اتخاذ القرار السليم بقواعده وتكامل القطاعات في إطار توحيد الرؤى والأهداف.

– العمل على استرجاع ثقة المواطن المحلي (الورقلي) من خلال تعزيز الإرادة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية من خلال القدرة على ضبط التنسيق بين القطاعات وتطبيق عناصر الحكم الراشد (المساءلة، الشفافية،..) وضمان أفضل مشاركة منتظمة من قبل الفاعلين المحليين من جمعيات ومنظمات محلية ووطنية وحتى دولية.

– العمل على الاستعداد الدائم من خلال إعداد أفضل سيناريو لمجابهة مختلف الأزمات مع تفعيل الدراسات الاستشرافية والتخطيط الاستراتيجي في المنطقة.

– تحويل المنطقة العمرانية (المدينة الجديدة) حاسي مسعود إلى خارج المنطقة الصناعية كونها مصدر تهديد حقيقي، من خلال تفعيل كل الإجراءات الاستباقية (اليقظة الاستراتيجية) المصاحبة لعملية مجابهة الأزمات والتي تعتبر بدورها صميم عملية اتخاذ القرار.

– إعادة النظر في البنية التحتية للولاية من خلال إعادة التنظيم الإداري في إطار التخطيط الحضري مع عصرنة البناء الصحراوي الملائم لخصوصية المنطقة.

– الاستثمار في شمال الولاية وتوجيهه للقطاع الفلاحي (الفلاحة الصحراوية) لما له من نفس المواصفات والخصائص الجيولوجية لولاية الوادي، والإبقاء على جنوب الولاية لقطاع المحروقات.

– اقتراح مشاريع استثمارية للرعي وتربية الإبل خاصة في الجنوب الشرقي للولاية أي ما بين دائرة البرمة ومقر الولاية .

– تخصيص التمويل اللازم لتحقيق العملية التنموية في الجنوب مع ترشيده واستثماره في برامج مستديمة تعود بالفائدة على المواطن ولتثمين الثروة المحلية.

– تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تعبئة الموارد المحلية المخصصة وتفعيل القطاعات على المستوى المحلي والإقليمي مع الإمداد بكافة الوسائل المادية والبشرية.

– تحيين مخططات التنمية على المستوى المحلي قصد مواكبة احتياجات المواطن المحلي مع اتخاذ كل التدابير القانونية والإجرائية والميدانية لتنفيذها .

– تشجيع الاعتماد على التكنولوجيا في البحوث والدراسات في شكل قواعد أساسية لدعم صانعي السياسية ومتخذي القرار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع العربية

1. **القرآن الكريم .**

أ/ الكتب :

2. ابراهيم الظاهر نعيم ، **إدارة الأزمات.** ط1، عمان: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2009.
3. أبو فارة يوسف ، **إدارة الأزمات مدخل متكامل.** ط1، الأردن: إثراء للنشر و التوزيع،2009.
4. أحمد ابراهيم أحمد ، **إدارة الأزمات التعليمية في المدارس: الأسباب و العلاج.** ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2008 .
5. أحمد علي محمد عبد الرؤوف ، **إدارة المخاطر و الأزمات.** ط1، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2016.
6. إلياس سليم وآخرون، **الموسوعة الإدارية الشاملة، إدارة الأزمات المالية الحادة و الإفلاس.** ط1، بيروت: مركز الشرق الأوسط الثقافي للطباعة و النشر و الترجمة و التوزيع، دون سنة نشر.
7. أولمر روبرت وآخرون، **التواصل الفعال مع الأزمات الانقال من الأزمة إلى الفرصة** . "ترجمة: أحمد المغربي"، "ط1"، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2015.
8. البزار محسن ، **إدارة الأزمة في نقطتي الغليان و التحول.** ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003.
9. بن سويلم سعود ، الزهراني فاطمة ،" **تجمع لقاءات إدارة الأزمات**"، مطبوعة منشورة، الأردن،2016.
10. بن عنتر عبد النور ، **عقيدة الجزائر الأمنية : ضغوطات البيئية الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية،** قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018 .
11. جاسم محمد ، **إدارة الأزمات الاستراتيجية والحلول.**عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.
12. جرار أماني ، **منظمات الأعمال التنموية.** عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2018.

قائمة المراجع

13. الحريري رافدة ، **اقتصاديات و تخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة.** ط1،الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع،2013.
14. حماد طارق عبد العال ، **حوكمة الشركات والأزمات المالية العالمية.** القاهرة: الدار الجامعية،2009
15. حواش جمال ، **التفاوض في الأزمات و المواقف الطارئة.** ط1، القاهرة : أنتيراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
16. خشيب جلال ، **رؤية جزائرية : لماذا تتسلح الجزائر عسكريا ؟.** تركيا : المعهد المصري للدراسات،2019.
17. الخضري محسن ، **إدارة الأزمات.** القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002.
18. خلاصي رضا ، **مروج إدارة الأزمات.** الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر، 2016.
19. الديلمي عبد الرزاق محمد ، **الإعلام وإدارة الأزمات.** ط1،عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة،2012.
20. راضي الجبوري عبد الكريم ، **العلاقات العامة فن وإبداع تطوير المؤسسة ونجاح الإدارة.** بيروت: دار مكتبة الهلال، 2001.
21. رشاد القصبي عبد الغفار ، **مناهج البحث في علم السياسة،** ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.
22. زغدار لحسن وآحرون ، **نهاية حرب التحرير في الجزائر ، اتفاقيات ايفيان** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982.
23. سعيد هاني ، **استراتيجية التغيير.** القاهرة: دار الحرية للنشر والتوزيع،2013.
24. سعيد هاني ، كريم ايهاب ، **قوة التكيف مع الظروف الصعبة،** القاهرة: الحرية للنشر والتوزيع، 2012.
25. سلطاني أبوجرة ، **جذور الصراع في الجزائر.** ط2، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،1999.
26. سمير خليل ، **فن قيادة الآخرين.** القاهرة: دار الحرية للنشر والتوزيع، 2013.

قائمة المراجع

27. السويدان طارق محمد ، باشراحيل فيصل عمر ، **صناعة القائد**. ط1، الكويت : مجموعة الإبداع، 2002.
28. شدود ماجد ، **إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة**. ط2، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
29. الشيخ نورهان ، **نظرية العلاقات الدولية**. ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018.
30. الصيرفي محمد ،**إدارة الأزمات**. القاهرة: مؤسسة حورس الدولية، 2008.
31. عبد القادر محمد عبد القادر، **فن إدارة الأزمات**. القاهرة: جامعة المنصورة، 2006.
32. عبد الكريم أحمد جميل، **إدارة الأزمات والكوارث**.عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016 .
33. عبد الله بن ديان وزان اسماعيل ، **دور العقوبات الذكية في إدارة الأزمات الدولية**. ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.
34. عجوة علي ، فريد كريمان، **إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الاستراتيجية و إدارة الأزمات**. ط2، القاهرة: عالم الكتب، 2008.
35. عفيفي الدويك عبد الغفار ، **إدارة الأزمات و الكوارث و اتخاذ القرار**. ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية مكتبة الملك فهد الوطنية،2013.
36. علي شدري معمر ، **90 قصة في التنمية البشرية**. الجزائر: دار المجد للنشر والتوزيع، 2013.
37. العيسوي ابراهيم ، **التنمية في عالم متغير**. ط2، القاهرة: دار الشروق،2001.
38. عيشوش فريد، **دور الاتصال في اداره الازمات**. الجزائر: دار الخلدونية،2001.
39. القشاط محمد سعيد ، **ليبيا والعلاقات التاريخية مع دول الجوار**. ط1، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2017.
40. قطيش نواف ، **الأمن الوطني وإدارة الأزمات**. ط1،عمان: دار الراية، 2009.
41. كافي مصطفى يوسف ، **الإعلام والرأي العام والعلاقات العامة في مواجهة الأزمات**، ط1،عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2017.
42. كافي مصطفى يوسف ،**الإعلام والرأي العام والعلاقات العامة في مواجهة الأزمات**. ط1، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2017.

قائمة المراجع

43. كامل عبد المالك ، **ثقافة التنمية : دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة.** القاهرة: دار مصر المحروسة، 2008.
44. لكريني إ دريس ، **إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات.** ط1، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2010.
45. ماهر أحمد ، **إدارة الأزمات.** مصر: الدار الجامعية، 2006.
46. مدحت محمد أبو النصر ، **التنمية المستدامة مفهومها–أبعادها–مؤشراتها.** القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر،2017.
47. المساعدة ماجد عبد المهدي ، **إدارة الأزمات (المداخل، المفاهيم، العمليات).** عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
48. مصباح عامر ، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية.** ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011.
49. المومني نائل محمد ،**إدارة الكوارث والأزمات.** عمـان: الجامعة الهاشمية، 2006.
50. نافزيجر واين: **التنمية الاقتصادية.** القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة،2018.
51. نصر مهنا محمد ، **إدارة الأزمات (قراءة في المنهج).** القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
52. الهنائي علي بن الحسين ، **المنجد الأبجدي.** ط4، بيروت: دار المشرق، 1968.
53. هويدا مصطفى، **الإعلام والأزمات المعاصرة.** القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ،2009.

ب/ الأطروحات الجامعية :

54. أعراب حكيم ، **الرشوة وأثرها في تعطيل التنمية في المجتمع الجزائري،** أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، جامعة باتنة 1، 2015.
55. براني عبد الناصر ، **إدارة الأزمات المالية العالمية مدخل مقارن بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد العضوي،** أطروحة دكتوراه. كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2015.
56. بلحناشي زليخة ، **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي،** أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008.

قائمة المراجع

57. البلي مسعود ، **البعد الحضاري وآفاق التنمية المستقلة في العالم العربي**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة ، الجزائر، 2014.

58. بن حمادي عبد القادر، **التحول الديمقراطي واشكالية التنمية السياسية (الجزائر والمغرب) دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3،الجزائر،2010.

59. بولصباع رياض ، **التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة: الإمارات العربية المتحدة – الجزائر– اليمن**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.

60. بولقصاع محمد ، **منهج القرآن الكريم في إدارة مختلف الأزمات دراسة موضوعية**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

61. تزكريت جمال ، **دور الاتصال لدى الجماعات المحلية لأزمة منطقة القبائل 2001 والكارثة الطبيعية 2005 في ولاية البويرة – دراسة وصفيه تحليلية**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر ،2012.

62. جلولي مختار، **الادارة الإعلامية للأزمات الداخلية في الصحافة الجزائرية– دراسة تحليلية مقارنة بين جريدتي الخبر والشروق حول أزمة غرداية**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، 2016.

63. حدار جمال ، **الإدارة الموقفية وتطبيقها في الإدارة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.

64. درويش جمال ، **التنمية السياسية في دول الجنوب: دراسة حالة الانتقال الديمقراطي مثال الجزائر**، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية، الجزائر، 2013.

65. رجراج الزوهير، **التنمية المحلية في الجزائر – واقع وآفاق** ، أطروحة دكتوراه .كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2013.

66. ساحلي مبروك ، **أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي : دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2014.

قائمة المراجع

67. ساحلي مبروك ، **أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي- دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2014.

68. سرار شفيقة ، **نظريات التنظيم وواقع الإدارة العامة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، 2016.

69. شرايطية سميرة ، **أثر التعامل التنموي على البيئة الأمنية للدول الفاشلة: دراسة عبر إقليمية**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر ، 2017.

70. شريفي أحمد ، **دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2009.

71. شكاكطة عبد الكريم ، **دور منظمة الأوبك في سياسة الطاقة العالمية (1973-2014)**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر،2015.

72. صوالحي ليلى ، **التخطيط الاستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017.

73. طاشمة لرنب بومدين ، **استراتيجية التنمية السياسية- دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

74. عادل بلحبل هارون ، **التجارب التنموية للاقتصادات الناشئة في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016

75. عبو مصطفى عدة ، **حركات الهجرة في الجنوب الشرقي الجزائري**، نسخة غير منشورة من مذكرة لما بعد التدرج المتخصص في الأمن الوطني . معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني، الجزائر، 2018.

76. عقاقبة عبد العزيز ، **دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية حالة الجزائر 1990-2009**، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، جامعة باتنة1، 2016.

قائمة المراجع

77. فرحي تقية ، **الصحافة والأزمات تعامل الصحافة المكتوبة الجزائرية مع الأزمات الأمنية- أزمتا تيقنتورين وغرداية أنموذجا- دراسة تحليلية مقارنة للصحف اليومية،** أطروحة دكتوراه. كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2017.

78. قوراري صونية ، **التمثيل الإعلامي لمفهوم الحكم الراشد والتنمية في التلفزيون الجزائري: دراسة مسحية تحليلية لنشرة أخبار الثامنة خلال رئاسيات 2014،** أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017 .

79. معاوي وفاء ، **الحوكمة المحلية الإلكترونية كآلية للتنمية في الجزائر : دراسة حالة ولاية سطيف،** أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة، الجزائر، 2016.

80. معلم جميلة ، **تجارب التنمية في الدول المغاربية و الاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب،** أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة 1، الجزائر،2016.

81. موفق حسام ، **التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية في نقل المسافرين : دراسة حالة النقل الجماعي عبر الطرقات في ولاية باتنة،** أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر،2016.

82. نويصر بلقاسم ، **التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعية،** أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010.

83. اليوسفي رنيم سمير ، **تصور مقترح لإدارة الأزمات في مدارس التعليم الثانوي العام في الجمهورية العربية السورية في بعض التجارب العالمية،** أطروحة دكتوراه. كلية التربية، جامعة دمشق، دمشق ،2014.

ج/ الملتقيات والندوات :

84. انزارن عادل ، "**التخطيط المحلي، كآلية لتجسيد اللامركزية وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة 2، الجزائر، 20-21أكتوبر 2014.

85. بوطلاعة محمد ، سالم بوبكر ،" **دور التهيئة العمرانية في إرساء متطلبات التنمية المستدامة " مدينة سطيف نموذجا**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير

قائمة المراجع

أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2014.

86. الجيار عطية ، "**دور الإدارة المحلية في التنمية المستدامة في المجتمعات الريفية لبعض الدول النامية**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2014.

87. رمضاني لعلا ، حيرش عبد القادر ، جرير محمد ، " **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة 2، الجزائر، 20-21أكتوبر 2014 .

88. سلامي ليلى ، "**التنمية المستدامة في تونس : أي دور للجماعات المحلية؟**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2014.

89. شيكر عابد ، "**دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014**" .ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني حول النمذجة الرياضية والقياسية في المالية (النظرية والتطبيق)، المركز الجامعي لغليزان، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2015.

90. صالحي ناجية ، مخناش فتيحة ،" **أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**". ورقة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجائر، جوان 2013.

91. طيلب أحمد ، "**رؤية استراتيجية لتعزيز قدرات الجماعات المحلية في إطار آليات الحكم الراشد**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، الجزائر،20-21 أكتوبر 2014.

قائمة المراجع

92. عبد الله سمك نجوى ، "**إمكانية تطبيق استراتيجية تنمية المدن كمدخل للتنمية والنمو الاقتصادي: دراسة وتحليل للحالة المصرية، تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة 2، الجزائر، 20-21أكتوبر 2014.

93. العرابي حمزة ، "**أداء الإدارة المحلية في الجزائر- الواقع والإصلاحات**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2014.

94. قاشي خالد ، بودرجة رمزي ، "**اللامركزية في الإدارة المحلية ودورها في التنمية المحلية المستدامة تجربة مدينة الرياض السعودية في تطبيق اللامركزية في الإدارة المحلية نموذجا**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2014.

95. مجدوب فايزة ، **واقع الإدارة المحلية في الجزائر ومشكلاتها**". ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2014.

96. المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبيته، "**الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتثمينها ، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030**"، الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية. المنعقد بالمركز الدولي للمؤتمرات، يومي 13و14 أكتوبر، الجزائر، 2018.

د/ المجلات والجرائد :

المجلات :

97. قمان عمر، بن شهرة سعيدي ،" إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكري الاسلامي- الأزمة الاقتصادية العالمية 2008- 2009نموذجا". **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، مجلد 3، عدد1، الجزائر، 2019.

قائمة المراجع

98. انزارن عادل ، عريوات انتصار ، "دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر". **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني** ، مجلد 3، عدد6، الجزائر،2018.

99. أونيسي ليندة ، "المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، مجلد 3، عدد 02، الجزائر، 2016.

100. بداش بوبكر ، **"**صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات**"**، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** ، مجلد 21، عدد66، بيروت، 2014.

101. برابح حمزة ، " الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي" ، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 02، عدد02، الجزائر، 2017.

102. برابح محمد ، "مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر"**.مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، مجلد6، عدد11، الجزائر، 2017.

103. براهم نور الهناء، بوجعدار إلهام، الهناني فراح إلياس ، "استراتيجيات إدارة الأزمات في المؤسسات الاقتصادية"، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، مجلد 3، عدد1، الجزائر، 2019.

104. براهمي نصيرة ، ناصور عبد القادر ، "معوقات التنمية المحلية في الجزائر". **مجلة اقتصاد المال والأعمال** ، مجلد 3، عدد2، الجزائر،2018.

105. بلقاسمي مولود ، "الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، دون مجلد، عدد11، بيروت،2017.

106. بلقاسمي مولود ،" الإدراك الاستراتيجي كمدخل لفهم الأمن الوطني والاستراتيجية الدفاعية للجزائر"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، مجلد04، عدد02، الجزائر، 2018.

107. بن السعدي اسماعيل ، فاطمي سمراء ، "دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية ". **مجلة الباحث الاجتماعي**، مجلد 13، عدد1، الجزائر،2017.

108. بن رابح جازية ، "إدارة الأزمات بين مخاطر الصمت و آليات الاتصال المستهدف". **مجلة الجزائرية للاتصال**، مجلد 17، عدد28، الجزائر،2019.

109. بن عبد العزيز سفيان ، بن عبد العزيز سمير ، "محددات التنمية المحلية بولايات الجنوب الغربي الجزائري من خلال سوق الشغل". **مجلة مجاميع المعرفة**، مجلد 3، عدد1، الجزائر، 2017.

قائمة المراجع

110. بن عطية مولود قدور ، صحراوي بن حليمة، "أصل الأخلاق بين فريدريك نيتشه وكارل ماركس"، **مجلة التدوين**، مجلد 5، عدد 11، الجزائر، 2018.

111. بن عمروش فريدة ، "مبادئ إدارة الأزمات: الاستراتيجية و الحلول". **مجلة الجزائرية للاتصال**، مجلد 17، عدد 28، الجزائر،2019.

112. بن غنيمة محمد السعيد ، "فواعل صنع السياسة الأمنية في الجزائر بين التحديات الداخلية والضغوطات الإقليمية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، مجلد10، عدد19، الجزائر،2018.

113. بن لعربي يحيى ، "دور الاتصال في إدارة الأزمات". **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، مجلد8، عدد1، الجزائر، 2016.

114. بن مرسلي رافيق ، "المتغيرات البيئية وحتمية التنمية الإدارية في الإدارة العامة". **مجلة دراسات قانونية وسياسية**، مجلد3، عدد2، الجزائر، 2020.

115. بن مهدي هادية ، "دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة". **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، مجلد7،عدد1،الجزائر،2020.

116. بن نافلة قدور ، مريزق عاشور ، "أمثلية التنمية المحلية المستدامة والإدارة الاستراتيجية الإقليمية: تعظيم عائد المعاملات الاجتماعية في الحكم المحلي". **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، مجلد1، عدد1، الجزائر، 2012.

117. بن يوسف نبيلة ، "متطلبات القادة في مواجهة الأزمات". **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، مجلد 2، عدد 2، الجزائر، 2017.

118. بهلول سمية ، قارس بوبكر ،"دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر". **مجلة الحقوق والحريات**، مجلد5،عدد2، الجزائر، 2009.

119. بوحادة سارة ، "تداعيات الهجرة غير شرعية على الأمن الجزائري"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد1، عدد1، الجزائر، 2020.

120. بوزقراري نوال ، جوال كريمة ، "واقع استخدام المنهج العلمي في التنمية المحلية ومدى مساهمته فيها من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين". **مجلة البحوث التربوية والتعليمية**، مجلد 8، عدد1، الجزائر،2019.

121. بوزيدي عز الدين ،"دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات". **مجلة الحضارة الإسلامية**، مجلد 15، عدد 25، الجزائر، 2014.

قائمة المراجع

122. بوسكين سليم ،" العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد 10، عدد 02، الجزائر، 2019.

123. بوقصاص عبد الحميد ، "التنمية في المجتمعات المحلية بين الواقع و الأهداف". **مجلة التواصل**، مجلد 6،عدد 6، الجزائر، 2000.

124. بوكماش محمد ، عطايلية شيماء ، " النظام القانوني لعمالة الأطفال في التشريع الجزائري". **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 5، عدد 10، الجزائر، 2018.

125. جاب الله حكيمة، "استراتيجيات الاتصال ودورها في تفعيل إدارة الأزمات"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، مجلد7، عدد2، الجزائر، 2019 .

126. جهل محمد ، **"**التحديات الاجتماعية والاقتصادية للصحة في العمل**"، مجلة نظرة على القانون الاجتماعي**، مجلد 7، عدد1، الجزائر، 2018.

127. جوش أتيش وآخرون، "التنبؤ بالأزمة القادمة". **مجلة التمويل والتنمية**، مجلد 46، عدد3، عمان، 2009.

128. حاج محمد زحافي عبد الله ، مادي محمد براهيم ، "فهم معيار التنمية الاقتصادية ضمن السياحة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر". **مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، مجلد12، عدد 26، الجزائر، 2018.

129. حجاج مليكة ، مخلط بلقاسم ، **"**جريمة تهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية، طبيعة العلاقة وحدود التأثير**"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، مجلد3،عدد6، الجزائر، 2018 .

130. حدة أوضايفية ، "التنمية المستقلة والعولمة بين التنظير والتطبيق (اقتناص بعض التجارب)"، **مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**، مجلد 22، عدد45، الجزائر،2016.

131. حسن علي عبد الله ،"استخدام أسلوب المحاكاة في بعض نماذج البحوث العملياتية"، **مجلة الأكاديمية العلمية العراقية**، بغداد، 2010.

132. حسين عبد القادر،"واقع متطلبات إدارة الأزمات في الإدارة العامة دراسة حالة: موظفي جامعة الاستقلال". **مجلة العلوم الانسانية**، مجلد3، عدد 1، الجزائر، 2016.

133. حفيان عبد الوهاب ،" فعالية إدارة الأزمات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية". **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، مجلد4، عدد2، الجزائر، 2015.

قائمة المراجع

134. حمادي وليدة ، كريمة ساعد، "أخصائي العلاقات العامة وإدارة الأزمات: الأدوار والاستراتيجيات". **مجلة الرسالة للدراسات الاعلامية** ، مجلد 2، عدد8، الجزائر، 2018.

135. خلوف عقيلة ، خلوف الزهرة ، "الحكامة–الحكم الصالح–الطريق إلى التنمية الإدارية للجماعات المحلية" .**مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، مجلد1،عدد1، الجزائر، 2012.

136. خلوفي سفيان ، شريط كمال ، **"**منظمات الأعمال الجزائرية والمسؤولية الاجتماعية التحديات وسبل التقدم – دراسة استكشافية**"، مجلة التنمية الاقتصادية**، مجلد 5، عدد1، الجزائر، 2020.

137. دالع وهيبة ، "السياسة الجزائرية اتجاه افريقيا (1999–2016)"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، مجلد 05، عدد02، الجزائر، 2015.

138. دريس نبيل ، "دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية"**.مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد6، عدد10، الجزائر،2015.

139. دشراوي خيرة ، **"**إشكالية التنمية العمرانية بالجزائر في ظل التحديات الاجتماعية**"، مجلة نظرة على القانون الاجتماعي** ، مجلد8 ، عدد1 ، الجزائر، 2018.

140. دليو فضيل ، **"**معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية والكيفية**"، محلة العلوم الاجتماعية**، دون مجلد، العدد 19، 2016.

141. رحايلية سيف الدين ، مشري محمد الناصر ، "دراسة تحليلية لواقع التنمية المستدامة في الجزائر من منظور اقتصادي خلال الفترة 2005–2016". **مجلة دراسات وأبحاث**، مجلد 11، عدد4 ، الجزائر، 2019.

142. رزيوق شريفة ، "التفاوض كآلية اتصال في مواجهة الأزمات بالمؤسسة". **مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والاتصالية**، مجلد 5، عدد 11، الجزائر، 2018.

143. رزيوق شريفة ،" التفاوض كآلية اتصال في مواجهة الأزمات بالمؤسسة– دراسة وصفية تحليلية"، **مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية**، مجلد 5، عدد11، الجزائر، 2018.

144. رملي محمد ، وسعي رابح ،"الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي"، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة**، مجلد3، عدد1، الجزائر، 2019.

145. زحافي عبد الله حاج محمد ، مادي محمد براهيم ، "فهم معيار التنمية الاقتصادية ضمن السياحة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر". **مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، مجلد12،عدد26، الجزائر،2018.

قائمة المراجع

146.زموري كمال ، صاكري أيوب ، سامي حمودة، "نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية". **مجلة أوراق اقتصادية**، مجلد3، عدد2، الجزائر، 2019.

147.زياني صالح ، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، مجلد 05، عدد 05، الجزائر، 2010.

148.ساحلي مبروك ، "جدلية الأمن والتنمية"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، مجلد 07، عدد 01، الجزائر، 2016.

149. ساحلي مبروك ، " العلاقة بين الأمن والتنمية في دول الربيع العربي –دراسة حالة الأزمة السورية "، **مجلة العلوم الانسانية** ، مجلد 30، عدد 02، الجزائر، 2019.

150.ساحلي مبروك ، "العلاقة بين الأمن والتنمية في دول الربيع العربي دراسة حالة– الأزمة السورية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، مجلد 30، عدد 02، الجزائر، 2019.

151.سباع أحمد الصالح ، هزلة أنيس ، " إصلاح منظومة التمويل المحلي رهان لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر"، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، مجلد3،عدد2، الجزائر،2019 .

152. سحقي سمير، **"**الأمن الذكي كآلية لإدارة التحديات الأمنية الجديدة في البحر المتوسط **"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، مجلد7، عدد1، الجزائر، 2018.

153.سعودي عبد الصمد ، بن العارية أحمد ،" برامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2019)". **مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**، مجلد1،عدد4، الجزائر ،2017.

154.سليماني محمد ، بايزيد علي ، "أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة". **مجلة الاقتصاد والتنمية**، مجلد 2، عدد 3، الجزائر، 2014.

155. شريط عابد ، بن الحاج جلول ياسين ، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية– دراسة حالة الجزائر". **مجلة الاستراتيجية والتنمية** ، مجلد6، عدد 10، الجزائر،2016.

156.شريف صورية ، "الإطار القانوني لإدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر". **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد1، عدد9، الجزائر، 2018.

157.طربوش أحمد ، كاتب محمد لخضر ، "واقع التنمية المحلية بولاية بشار". **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، مجلد1،عدد 2، الجزائر، 2017.

قائمة المراجع

158. طيلب نسيمة، "الاتصال الفعال أساس إدارة الأزمات في المؤسسة الاقتصادية"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، مجلد 10، عدد 01، الجزائر، 2018.

159. عبادي ايمان ، ابراهيمي حياة ، "الاتصال الاستراتيجي ودوره في إدارة الأزمات بالمؤسسة – مقاربة وصفية تحليلية". **المجلة الجزائرية للاتصال**، مجلد 17، عدد 28، الجزائر، 2019.

160. عبد اللاوي عبد السلام ، "مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة". **مجلة التنمية الاقتصادية**، مجلد3، عدد5، الجزائر،2018.

161. العبداوي جليلة ، "مؤشر أداء الحوكمة المحلية (أداء التنمية من منظور المواطن)"،**المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، مجلد4، عدد2، الجزائر،2019.

162. عبدلي وليد ، بريش بشرى ، " دور المسؤولية الاجتماعية في ترسيخ قيم المواطنة في ظل التحديات الراهنة –دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة باتنة 1"، **مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية**، مجلد 2، عدد 3، الجزائر،2019.

163. عرابة الحاج ، " نحو تطبيق نظام لإدارة الأزمات في المستشفيات الجزائرية". **مجلة جديد الاقتصاد**، مجلد4، عدد 4، الجزائر، 2009.

164. عطاء الله فاطمة، "المنظمة الصناعية بين اليقظة الاستراتيجية وإدارة الأزمات". **مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية**، مجلد3، عدد9، الجزائر، 2017.

165. علاق جميلة ، بولمشاور رباب ،" المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني** ، مجلد 04، عدد 02، الجزائر، 2019.

166. عليوة علي ، "محاولة في الاتجاهات السوسيولوجية للتنظيم: كارل ماركس ، ماكس فيبر، روبرت ميشلز"، **مجلة دراسات في علم الاجتماع المنظمات**، مجلد 1، عدد 13، الجزائر، 2019.

167. عمراني تامر ، حوة سالم ، "الجماعات المحلية في ظل التحديات الاجتماعية الراهنة – تقديم الخدمات الاجتماعية ببلدية الجلفة – أنموذجا"، **مجلة نظرة على القانون الاجتماعي**، مجلد3، عدد1، الجزائر، 2019.

168. غالم عبد الله ، بيبي وليد، "فاعلية التخطيط التنموي والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستقلة المقدمة على الذات كنموذج بديل في الجزائر لإرساء قواعد الحوكمة المحلية". **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، مجلد2،عدد1، الجزائر، 2016.

قائمة المراجع

169. غربي أحمد ، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر". **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، مجلد 4، عدد1، الجزائر، 2010.

170. غريب حكيم ، "ثنائية الأمن والتنمية بالأقاليم الحدودية للجزائر–دراسة حالة ولاية تبسة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد 10، عدد 01،الجزائر، 2019 .

171. غول فرحات ، "إدارة الأزمات في المؤسسة بين المفاهيم و طرق المعالجة". **مجلة المناجر**، مجلد1، عدد1، الجزائر، 2014.

172. غول فرحات ، "إدارة الأزمات في المؤسسة بين المفاهيم وطرق المعالجة". **مجلة المناجر**، مجلد 1، عدد1، الجزائر، 2014.

173. فرحاتي عمر ، سليماني مباركة، **"التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 3،عدد1، الجزائر، 2016.

174. فلاحي كريمة ، رشيدي السعيد ، "معوقات العملية الاتصالية عند المنتخبين المحليين وتأثيرها على التنمية المحلية في المجتمع الجزائري"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 4، عدد 2، الجزائر، 2019.

175. فلاك نور الدين ،" دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، مجلد 04، عدد02، الجزائر، 2020.

176. فيدمة عبد الحق ، "ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة". **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، مجلد1،عدد1، الجزائر،2012.

177. قاشي خالد ، **"السياحة في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وتحديات التطور"، مجلة الاقتصاد الجديد**، مجلد4، عدد8، الجزائر، 2013 .

178. قربة معمر ، جدة بودربالة سارة ، "منهجية التعامل مع الأزمات من تشخيص الداء إلى وصف الدواء"، **مجلة البديل الاقتصادي**، مجلد 10، عدد1، الجزائر، 2018.

179. قصار الليل جلال ، ناجي عبد النور،" نحو تجسيد الحكمانية المحلية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر". **مجلة أبحاث**، مجلد 3، عدد 5، الجزائر، 2018.

180. قلاع الضروس سمير ، **"واقع النظام الإقليمي العربي وإشكالاته السياسية في ظل التحديات** الأمنية الكبرى التي أفرزها الحراك الشعبي العربي منذ 2011**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون**، مجلد12، عدد1، الجزائر،2020 .

قائمة المراجع

181.قهواجي أمينة ، "دور القيادة الإدارية في إدارة الأزمات". **مجلة أبعاد اقتصادية**، مجلد 8، عدد1، الجزائر، 2015.

182. قوريش نصيرة ، **"أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، مجلد 4، عدد 5 ، الجزائر، 2008 .

183.كاهي مبروك ،"التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي"، **مجلة الدراسات القانونية**، مجلد4، عدد1، الجزائر، 2018.

184. كواشي عتيقة ، **"الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، مجلد3، عدد1، الجزائر، 2018.

185.لمجد شهرزاد ، "تطور المنظمات المعاصرة في سياق الأزمات: دراسة نظرية في الاستراتيجيات الاتصالية لترميم السمعة". **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد 9، العدد 15، الجزائر، 2015.

186.محرز صالح ، مشعلي بلال ، بعلي حمزة ، "كفاءة ومعوقات البرامج التنموية للجماعات المحلية في ترقية عملية التنمية المحلية المستدامة"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، مجلد7،عدد2، الجزائر،2019.

187.محسن باقر عبد الكريم ، السعيد وعلي موات ، "تطبيق نظام البطاقتين "كانبان" kanban باستخدام المحاكاة دراسة تجريبية في الشركة العامة للصناعات الجلدية– المعمل(7)"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، مجلد2، عدد1، عمان، 2006.

188. محمد الحسن عبد الرحمان ، "دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان". **مجلة الباحث**، مجلد13،عدد13، الجزائر،2013.

189.مخلوف سيد أحمد ، "التنمية الثقافية بين قيم التقليد وقيم الحداثة– الصراع والتعايش". **مجلة أبعاد**، مجلد4، عدد7، الجزائر،2018.

190. مرابط حبيب عثماني ، جنيدي خليفة، **"الجزائر والهجرة غير الشرعية في ظل التحديات الأمنية الجديدة"، مجلة التراث**، مجلد1،عدد29، الجزائر،2018.

191. مرزوق ريمة ، **"الهجرة غير المغاربية إلى أوربا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية"، مجلة الدراسات الحقوقية**، مجلد7،عدد3، الجزائر، 2020.

192. مزاني راضية ياسمينة ، **"التحديات الأمنية لمنطقة الساحل الافريقي"، مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، مجلد7، عدد1 ، الجزائر، 2019.

قائمة المراجع

193.مسعي محمد ، "سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو". **مجلة الباحث،** مجلد10، عدد10 ،الجزائر،2012.

194.مصالحي نصيرة ، قماز شعيب ، "مساعي بناء الرأس المال البشري في الجزائر وفق مضامين المخططات التنموية الاقتصادية 2001-2009"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،** مجلد8، عدد15، الجزائر،2019.

195.معمري مروة ، "وسائل وتقنيات الاتصال السياسي واستخداماتها في إدارة الأزمات السياسية". **المجلة الجزائرية للاتصال،** مجلد 17، عدد 28، الجزائر،2019.

196.مفتاح غزال ، "التنمية وإشكالية تحقيق الأمن الحدودي " مقاربة نظرية". **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية،** مجلد3، عدد1، الجزائر،2019.

197.مناد العالية ، مريزق عاشور ، "مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019 ". **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، مجلد 16، عدد1، الجزائر، 2020.

198.ناجي عبد النور ، "نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة"، **مجلة أكاديميا،** مجلد1،عدد1، الجزائر،2016.

199.نجادات عبد السلام ، "الموارد الاقتصادية و أثرها على التنمية الاجتماعية في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية". **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،** مجلد 2،عدد2، الجزائر، 2019.

200.نجادات عبد السلام ، "الموارد الاقتصادية و أثرها على التنمية الاجتماعية في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية". **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،** مجلد2،عدد2، الجزائر،2019.

201.نجيبة بولوبر، "حقوق الإنسان – الأمن الإنساني- التنمية الإنسانية – تقدير العلاقة المتداخلة بين التنمية الانسانية ، الأمن الإنساني وحقوق الإنسان قصد تخفيض معدلات الفقر في فيتنام،" **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، مجلد11، عدد4، الجزائر، 2013.

قائمة المراجع

202. هويام عبد الفتاح ، " نظرية الدولة قراءة نقدية مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي في ضوء نظرية ابن خلدون والنظرية الماركسية". **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، مجلد 4، عدد 19، الجزائر، 2016.

203. ياحي مريم ، "الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية الاقتصادية". **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، مجلد11،عدد3، الجزائر،2018 .

204. يونس محمد ، " الاتجاه نحو الاستراتيجيات المركبة في رسم السياسات الدفاعية"، **مجلة اتجاهات الأحداث**، دون مجلد، عدد 19 ، الإمارات العربية المتحدة، 2017 .

هـ/ المراسيم والقوانين :

205. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، أمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005، المتعلق بمكافحة التهريب ، **الجريدة الرسمية**، العدد59، الصادرة في 28 أوت 2005.

206. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 01- 13 المؤرخ في 07 أوت 2001، يتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه، **الجريدة الرسمية**، العدد 44، الصادرة في 18 أوت 2001.

207. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 02- 03 المؤرخ في 10 أبريل 2002، يتضمن تعديل الدستور، **الجريدة الرسمية**، العدد 25، الصادرة في 14 أبريل 2002.

208. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 03- 10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 ، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية**، العدد 43، الصادرة في 20 يوليو 2003.

209. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 06- 21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006 ، يتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل ، **الجريدة الرسمية**، العدد 80، الصادرة في 11 ديسمبر 2006.

قائمة المراجع

210. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 08- 15 المؤرخ في 20 يوليو 2008 ، يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام انجازها، **الجريدة الرسمية**، العدد 44، الصادرة في 03 أوت 2008.

211. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 يونيو 2008، يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، **الجريدة الرسمية**، العدد 36 الصادر في 02 جويلية 2008 .

212. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، يتضمن التعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية**، العدد 63، الصادرة في 16 نوفمبر 2008.

213. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 11- 10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية**، العدد 37، الصادرة في 03 يوليو 2011.

214. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 12- 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012، يتعلق بالولاية، **الجريدة الرسمية**، العدد 12، الصادرة في 29 فبراير 2012.

215. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، المتعلق بتعديل الدستور ، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، الصادرة في 07 مارس2016.

216. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 19- 12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 ، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، **الجريدة الرسمية**، العدد 78، الصادرة في 18 ديسمبر 2019.

217. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 ، يعدل ويتمم القانون رقم 84-09 المؤرخ في04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 78، الصادرة في 18 ديسمبر 2019.

218. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 94-216 مؤرخ في 23 يوليو 1994 ، يتعلق بالمفتشية العامة في الولاية ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 48 ، الصادرة في 27 يوليو 1994.

219. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01- 20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، **الجريدة الرسمية**، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

قائمة المراجع

220. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02- 08 المؤرخ في 08 مايو 2002، المتعلق بإنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، **الجريدة الرسمية**، العدد 34، الصادرة في 14 مايو 2002.

221. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06- 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 ، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، الصادرة في 08 مارس 2006.

222. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10- 02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 ، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، **الجريدة الرسمية**، العدد 61، الصادرة في 21 أكتوبر 2010.

223. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 92- 03 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 ، يتعلق بمكافحة الإرهاب، **الجريدة الرسمية**، العدد 70 الصادر في01 أكتوبر 1992.

224. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03-332 المؤرخ في 08 اكتوبر 2003، المتضمن إنشاء المركز العملي الوطني للمساعدة على القرار وتنظيمه وسيره، **الجريدة الرسمية**، العدد 61 الصادر في 12 اكتوبر 2003.

225. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-485 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 089-302 الذي عنوانه" الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب المؤرخ في 23 ديسمبر 2006، **الجريدة الرسمية** ، العدد 84 ، الصادرة في 2006/12/24.

226. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 11- 194 المؤرخ في 22 ماي 2011 يتضمن مهام المندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى وتنظيمها وتسييرها، **الجريدة الرسمية**، العدد 29، الصادرة في 22 ماي 2011 .

227. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 19- 59 المؤرخ في 02 فبراير 2019، يحدد كيفية إعداد مخططات التنظيم والنجدة وتسييرها، **الجريدة الرسمية**، العدد 10، الصادر في 10 فبراير 2019.

قائمة المراجع

228. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94- 248 المؤرخ في 10 أوت 1994، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئية والإصلاح الإداري، **الجريدة الرسمية**، العدد 53، الصادرة في 21 أوت 1994.

229. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم04-181 المؤرخ في 24 يونيو 2004 المتضمن انشاء لجنة الاتصال المرتبطة بالأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى، **الجريدة الرسمية**، العدد 41، الصادرة في 27 يونيو 2004.

230. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 18- 337 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018 يتضمن إحداث مقاطعات إدارية في المدن الكبرى وبعض المدن الجديدة وتحديد قواعد تنظيمها وسيرها، **الجريدة الرسمية**، العدد 78 ، الصادرة في 26 ديسمبر 2018 .

231. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 85- 231 المؤرخ 25 أوت 1985 المتعلق بتحديد شروط تنظيم التدخلات والاسعافات وتنفيذها عند وقوع الكوارث، **الجريدة الرسمية** ، العدد 36 ، الصادرة في 28 أوت 1985.

232. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 85- 232 المؤرخ في 25 أوت 1985 يتعلق بالوقاية من أخطار الكوارث، **الجريدة الرسمية**، العدد 36، الصادر في 28 أوت1985.

233. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 08-04 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008، يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، **الجريدة الرسمية**، العدد49، الصادرة في 03 سبتمبر 2008.

234. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تصريح المجلس الدستوري المؤرخ في 03 أبريل 2019 يتعلق بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية ، **الجريدة الرسمية**، العدد21،الصادرة في 03 أبريل 2019

235. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية**، العدد 84، الصادرة في 29 ديسمبر 2004.

قائمة المراجع

236. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11- 10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية**، العدد 37، الصادرة في 03 يوليو 2011.

237. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12- 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012، يتعلق بالولاية، **الجريدة الرسمية**، العدد 12، الصادرة في 29 فبراير 2012.

238. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانوني رقم 90-08 ورقم 90-09 المؤرخين في 07 أبريل 1990، المتعلقين بالبلدية والولاية، **الجريدة الرسمية**، العدد 15، الصادرة في 11 أبريل 1990.

239. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 06-321 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 يتضمن إنشاء المدينة الجديدة لحاسي مسعود، **الجريدة الرسمية** ، العدد 58، الصادرة في 20 سبتمبر 2006.

240. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، **الجريدة الرسمية** ، العدد 64، الصادرة في 11 أكتوبر 2006.

241. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 06-485 المؤرخ في 23 ديسمبر 2006 يحدد كيفيات تسيير حسابا لتخصيص الخاص رقم 089-302 الذي عنوانه الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، **الجريدة الرسمية**، العدد 84، الصادرة في 2006/12/24 .

242. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 94-215 المؤرخ في 23 يوليو1994، يضبط أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها، **الجريدة الرسمية**، العدد 48، الصادرة في 27 يوليو 1994.

243. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 1973/08/09 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية، **الجريدة الرسمية** ، العدد67، الصادرة في 1973/08/21 .

و/ القواميس و المعاجم :

244. ابن منظور جمال الدين ، **معجم لسان العرب** . القاهرة: دار المعارف،2008.

قائمة المراجع

ي/ التقارير والمنظمات:

245. بلانس بواسك قيرونيك وآخرون، ترجمة منا وفاء، **دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء**، كوبنهاغن: الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الانسان، 2010.

246. تقرير وزارة المالية ، "**البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**". المديرية العامة للموازنة، الجزائر،2010.

247. الديوان الوطني للإحصائيات (فرع ورقلة)، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ، دليل الإحصائيات لسنة 2019 ، الجزائر، 2020 .

248. غنيس ديفيد ، ترجمة هواري عدلي ، **عبور حدود لا تعبره تقرير بعثة بشأن الأخطار التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون من جنوب الصحراء الكبرى عند الحدود الجزائرية المغربية**، كوبنهاغن: الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الانسان، 2013.

249. لاسي سوينغ وليام ، تقرير حالة الهجرة الدولية لسنة 2017، هيئة الأمم المتحدة، بيروت،2018.

250. لاسي سوينغ وليام ، تقرير حالة الهجرة الدولية لسنة 2019، هيئة الأمم المتحدة، بيروت،2020.

251. لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، المكتب الهندسي المشترك، الجزائر، 2009.

252. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة ، الدليل الإجصائي لسنوات2000،2005، الجزائر ، 2001-2006.

253. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة ، الدليل الاحصائي لسنة 2000 ، الجزائر، 2001.

254. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة ، الدليل الإحصائي لسنة2003 ، الجزائر ، 2004 .

255. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة ، الدليل الإحصائي لسنة 2017، الجزائر، 2018.

256. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة ، الدليل الإحصائي لولاية ورقلة لسنة 2015، الجزائر، 2016.

قائمة المراجع

257. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة ، الدليل الإحصائي لولاية ورقلة لسنة 2012، الجزائر، 2013.

258. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة ، الدليل الإحصائي لولاية ورقلة لسنة 2011، الجزائر، 2012.

259. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مديرية الصناعة لولاية ورقلة ، الدليل الاحصائي 1999-2019 ، الجزائر، 1999-2019 .

260. مديرية التخطيط وإعداد البرمجة لولاية ورقلة، الدليل الإحصائي لسنة 2008 ، الجزائر، 2009.

261. مديرية التخطيط وإعداد البرمجة، مديرية السكن لولاية ورقلة ، الدليل الاحصائي لسنة 2018، الجزائر، 2019.

ر/ المراجع الإلكترونية:

285. تقرير حالة الهجرة الدولية من 2014 إلى 2019 في موقع **www.unescwa.org**، 2020 .

286. عبد القادر خليفة، خريطة منشورة في موقع insaniyat.crasc.dz ، 2020 .

287. وكالة الأنباء الوطنية ، "**ورقلة: استلام مشروع تراموای قبل شهر أكتوبر 2017**"، مقال منشور في موقع www.aps.dz ، 2016.

288. كحال حمزة ، **تراجع عائدات النفط في الجزائر 12.5%**. مقال منشور في موقع العربي الجديد، https://www.alaraby.co.uk/، 2019.

284. ق.م، "**انجاز 1400 سكن اجتماعي عمومي ايجاري عام 2014**"، مقال منشور في موقع elmassa.com/dz ، 2015.

262. أوذاينية خليل ، **الوحدة الإفريقية.. الطريق الذي ينتهي إلى رمال الصحراء**، مقال منشور في موقع www.alaraby.co.uk/ في 30 /2017/06 .

263. ب.حبيب، **البرمة... بلدية ميزانيتها 100 مليار دج عاجزة عن إنجاز مقر**، مقال منشور في موقع echouroukonline.com في 2017/07/24.

قائمة المراجع

264. بارودي عبد السلام ، " **صندوق الجنوب الجزائري– هل ينهي الاحتياجات؟**"، مقال منشور في موقع Maghrebvoices.com ، 2018.

265. باشوش نوارة ، **اجتماع لقادة جيوش الساحل بتمنراست**، مقال منشور في موقع www.echoroukonline.com/ ، في 2015/09/15.

266. بلخيرات حوسين ، **الجزائر والأزمة الليبية : نحو استراتيجية أكثر فاعلية**، مقال منشور في موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية politics-dz.com ، في 2020/07/07.

267. بلكير دليلة ، "**صندوق الجنوب– 20 ألف مليار في مهب الريح !**"، مقال منشور في موقع echouroukonline.com، 2015.

268. بليدي صابر ، **تحديات اقتصادية معقدة تنتظر سلطة ما بعد الحراك الجزائري**، مقال منشور في موقع www.alaraby.co.uk/ في 2019/03/22 .

269. بن محمد حكوم سليمان ، **ورقة عبر التاريخ (العصر الحجري –الجزء الأول)**، فيديو منشور في موقع Youtube.Com في 2018/02/02.

270. بن محمد حكوم سليمان ، **ورقلة عبر التاريخ (الجزء الثاني والثالث والرابع)**، فيديو منشور في موقع Youtube.Com في 2018/02/02.

271. بن محمد حكوم، سليمان ، **ورقلة عبر التاريخ (الجزء الثاني والثالث والرابع)**، فيديو منشور في موقع Youtube.Com في 2018/02/02.

272. بوحنية قوي ، "**الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا**، مقال منشور في موقع studies.aljazera.net/ar، 2014 .

273. بولمكاحل إبراهيم ، **قراءة حول أهمية البنية الداخلية في تحليل السياسة الخارجية**، مقال منشور في موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية Politics-dz.com في 2011/02/19 .

274. تقارير منشورة في موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، WWW.interieur.gov.dz ، في 2020/07/28 .

275. تقرير منشور في موقع www.sipri.org ، في 2020/07/01 .

276. ج مونية ، "**ورقلة عدة مشاريع لطرقات سيتم استلامها قريبا**"، مقال منشور في موقع

قائمة المراجع

277. خ جمال، **منطقة التبادل الحر لقارة افريقيا: فرصة "هامة" من أجل تكثيف تجارة الجزائر مع افريقيا**، مقال منشور في موقع www.aps.dz/ar/economie/71702-2019-06-01-16-50-28 في 2019/06/01.

278. خضر محسن ، **أكبر 10 اقتصادات في العالم– توقعات 2020**. مقال منشور في موقع العين الاخبارية، https://www.Al-Ain.com، 2020.

279. خليفة عبد القادر ، "مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور إلى فضاء استقرار، مدينة ورقلة، الجزائر"، **مجلة انسانيات الالكترونية**، Journals.Open edition.org/Insaniyat/15258، في 2020/07/18 .

280. خماش نبال ، **قراءة في كتاب التنمية حرية " التنمية حرية.. مؤسسات حرة و إنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**. مقال منشور في موقع الفلق ، https://www.alfalq.com//، 2018.

281. دبش إسماعيل ، **الوضع في الساحل الافريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)**، مقال منشور في الموقع الالكتروني echaab.net/ar/ ، 2013 .

282. الرماني زيد بن محمد ، **وثيقة تاريخية اقتصادية**، مقال منشور في موقع ، شبكة الألوكة ، https://www.alukah.net، 2012.

283. سالي يوسف ، مبارك كوثر ، "**دور ومستقبل النيباد في القارة الافريقية**"، مقال منشور في موقع https://democraticac.de/?p=48402، 2017.

284. عبد العظيم مصطفى ، **الاقتصاد الهندي خامس أكبر اقتصاد في العالم بحلول 2020**. مقال منشور في موقع الاتحاد الإمارتية، https://www.alittihad.ae ، 2017.

285. عزي حكيم ، **منطقة البرمة الحدودية نموذج للتهميش والعزلة بورقلة، الوالي تفقدها مرة واحدة منذ أربع سنوات** ، مقال منشور على موقع Djazaires.com/echourouk/3256، 2008.

286. غريب حكيم ، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري**، مقال منشور في موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية politics-dz.com ، في 2020/07/07.

قائمة المراجع

289.معهد ستوكهولم، **الجزائر الأولى إفريقيا في الانفاق العسكري**، مقال منشور في موقع arabi21.com/story/1177470 ، 2019.

290.ن. محمد، **الجزائر: إطلاق سراح مسؤول حكومي اختطف وأقتيد داخل ليبيا**، مقال منشور في موقع bbc.com/arabic/middeast في 2012/01/17.

291. ن.ر، "**جامعة قاصدي مرباح رقلة تكرم السيد ساعد أقوجيل الوالي الأسبق لولاية ورقلة**"، مقال منشور في الموقع الرسمي للجامعة univ-ouargla.dz، في 2020/08/28.

292.ندى علي ، **مناهج تشخيص الأزمات والتنبؤ بآثارها**، مقال منشور في موقع شبكة النبأ المعلوماتية،http// .m.annabaa.org ، 2018.

293.ندى علي،**أساليب إدارة الأزمات ونماذجها**، مقال منشور في موقع http//m.annaba.org/arabic/books، شبكة النبأ المعلوماتية، 2018 .

294. وزارة التنمية الاجتماعية، **المؤشرات الاجتماعية**، مقال منشور في موقع www.mosd.gov.om/index.php/ar/2018-02-22-06-36-00 في2020/09/27 .

295.وزارة الداخلية والجماعات المحلية، جناح الانتخابات، منشور بموقع www.interieur.dz ، في 2020/08/08 .

296.وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "**دليل الجمعيات في الجزائر**"، دليل منشور في موقع www.interieur.gov.dz ، في 2020/08/30.

297.الوكالة الوطنية للأنباء، "**ورقلة: عدة مشاريع تنموية في طور الإنجاز بالمدينة الجديدة لحاسي مسعود**"، مقال منشور في موقع www.aps.dz، 2018 .

قائمة المراجع

المراجع الأجنبية : (الفرنسية والانجليزية)

Références en langue française

Livres :

298.Altieri Miguel A, Peter Rosset Et Lori Ann Tilrupp, **Le Potentiel De L'agro-Ecologie Dans La Lutte Contre La Faim Dans Le Monde En Developpement**. Washington : International Food Policy Research Institut,2015.

299.crola Jean denis et autres, **Sahel : lutter contre les inégalités pour répondre aux défis du développement et de la sécurité**, Royaume-Uni : oxfam house, 2019.

300.Kazaoual Samia Et Autres, **Profils Des Migrants Subsahariens En Situation Irrégulière En Algérie**, Alger : CISP,2007.

301.Lenoir Fréderic, **petit traité de vie intérieure**. France : Plon ,2010.

302.Leray Jean, **De la gestion des risques au managment des risques Pourqoui ? Comment ?.** Paris: Anfor Edition,2015.

303.M Dumas**, Le Sahara Algérien : Etudes Géographiques, Statistiques Et Historiques Sur La Région Au Sud Des Etablissements Français En Algérie**, France : Bnf Gallica,2017.

304.Meier Jorg, **L'hexagoue du developpement economique Local**. Allemagne : stamer,2005.

305.Melzer Rafl, Witte Lattar, **Le Maghreb Et Les Migrations Subsahariennes, Le Rôle Des Associations Et Des Syndicats**, Deutshland : Friedrich Ebeist Strfutng,2011.

306.National Agency For Innovation And Research, **Matrice Swot= Forces/Faiblaisses Et Opportunites / Menaces**, Luxembourg : Luxinnovation Gie , 2017.

307.Natter Kattrina, **Etude Au delà Des Pays D'origine Shema Migratoires En Algerie, Au Maroc Et En Tunisie**, Deutshland : Friedrich Ebeist Strfutng,2011.

308.Sakarovitch .M, **Optimisation Combinatoire : Théorie Des Graphes** . Paris : Hermann , 1984.

Thèses :

309. Ait Saadi Mohamed Hocine, **L'urbanisme En Milieu Aride : Environnement Et Développement Durable –Cas Des Ksour De Boussemghoun Et Titou**, Thèse De Doctorat. Faculté Des Sciences Et De La Technologie, Université De Biskra, Algérie, 2019.

310. Alloui Linda Sabrina, **Le Développement Du Tourisme Balnéaire En Algérie Dans Un Contexte D'aménagement Touristique Et De Développement Durable. Cas Du Littoral De La Wilaya De Bejaia** , Thèse De Doctorat. Faculté Des Sciences De La Terre De La Géographie Et De L'aménagement Du Territoire, USTHB ,Algerie, 2012.

311. DAKHIA Azzedine, **L'analyse Du Cycle De Vie, Comme Stratégie De Développement D'un Bâtiment Durable Dans Les Milieux Arides A Climat Chaud Et Sec. Cas De La Ville De Biskra**, These De Doctorat. Faculté Des Sciences Et De La Technologie, Université De Biskra, Algerie, 2019.

312. Djellata-Benabderrahmane Amel, **Outil De Valorisation Des Friches Urbaines à Alger Pour Le Développement D'une Offre D'attractivité Territoriale Orientée Sur La Localisation Des Activités Métropolitaines**, Thèse De Doctorat . Epau, Algérie, 2018.

313. Filali Abdelwahhab, "**Contribution A La Gestion Des Urgences Et Des Situations De Crises Dues Aux Accidents Majeurs En Milieu Urbain"**, Thèse De Doctorat. Institut Des Sciences De La Terre Et De L'univers, Université Batna 2, Algérie, 2018.

314. Oussedik Salima **, Crise De La Zone Euro :Vers Une Refonte De L'union Economique Et Monétaire**, Thèse De Doctorat. Faculté Des Sciences Economiques Sciences Commerciales ,Université D'Alger 3, Algérie, 2017

315. Sakaa Bachir, **Développement Durable, Vers Un Modele De Gestion Intergrée Des Ressources En Eau Dans Le Bassin Versant De Saf-Saf, Nord Est Algerien**, These De Doctorat. Faculté Des Sciences De La Terre ,Universite De Annaba, Algerie, 2013.

316. Tayeb Otmane, **Mise En Valeur Agricole Et Dynamiques Rurales Dans Le Touat, Le Gourara Et Le Tidikelt (Sahara Algerien)**, Thèse De Doctorat. Faculté De Sciences De La Terre, De Geographie Et D'amenagement Du Territoire Université D'oran, Algerie , 2010 .

Séminnaire et conferences :

317.Abuswaireh Luna," **Renforcer La Gouvernance Des Risques De Catastrophe Pour Mieux Les Gérer ; La Gouvernance Des Risques Au Niveau National Et Local Est Une Nécessité Absolue Pour La Gestion Des Risques"** .communication présentée à la conférence nationale sur la gestion des risques de catastrophes, Algérie , 2018.

318.Ait Amara Achène," **Les Inondations En Algérie Et Le Dispositif Mise En Place Pour La Protection Des Villes" .** Communication Présentée à La Journée De Formation Charges Des Risques Majeurs Des Wilayas, Algérie ,2015.

319.Ait Saada , **Investir dans la réduction des risques pour renforcer la résilience.** communication présentée à la conférence nationale sur la gestion des risques de catastrophes, Algérie ,2018.

320.Ayadi Abdelhakim, **"comprendre les risques de catastrophe"** .communication présentée à la conférence nationale sur la gestion des risques de catastrophes, Algérie ,2018.

321.Belazougui Mohamed, **"Expérience Algérienne Dans Le Domaine De La Prévention Du Risque Sismique Et Des Autres Catastrophes Naturelles"** .Communication Présentée à La Journée De Formation Charges Des Risques Majeurs Des Wilayas, Algérie ,2015.

322.Kerdoun Azzouz, **"Le Cadre Juridique De La Prévention Et De La Gestion Des Risques Majeurs En Algérie"** .Communication Présentée à La Conférence Nationale Sur La Gestion Des Risques De Catastrophes, Algérie ,2018.

323.Mestrum Francine, **Financement Pour Le Développement Ou Développement Pour La Finance ?**. A Propos De La Troisième Conférence De L'onu Sur Le Financement Du Développement, Tenue à Addis Abeba , Addis Abeba ,16-17 Juillet 2015.

324.Ayadi Mohammed, "**La Route Transsaharienne-Un Projet De Coopération et D'intégration Régionale"** .Communication Présentée à La Rencontre Sur L'aménagement Et Le Développement Des Zones Frontalières, Algérie,10-13 octobre 2018.

325.Yelles Chaouche, "**Renforcer l'état de préparation aux catastrophes pour intervenir de manière efficace et reconstruire en mieux durant la phase de relèvement, de remise en état et de reconstruction".** communication présentée à la conférence nationale sur la gestion des risques de catastrophes, Algérie ,2018.

Revues et journaux :

326.Kabutu Biriage, "Education A La Résolution Des Conflits Une Démarche Catéchétique", **Revue Du Centre Africain De Recherche Et D'éducation Pour La Paix Et La Démocracie**, Sv, N° 01, Rwanda ,2012.

327.Kerzabi Abdelatif," La Croissance Economique En Algérie : Où Sont Les Blocages" . **CCSD HAL Archives-Ouvertes**, Algerie , 2020.

328.Mancebo François, Des développements durables en Europe : Quel référentiel pour les politiques de développement durable en Europe?.**Revue européenne de géographie**, France, 2009.

References electronique :

329.--,--, **Ourgla Histoire Et Civilisation**, documentaire publié sur youtube.com ,le 02/02/2018.

330. -https://www.bank-of-algeria.dz/- -Rapports de la Bank d'Alger, 2020.

331. www.missingmigrant.iom.INT/regional-classifications, 2020

332.Austin O. Oparanma , **Crisis management to ensure effective and continuousperformance**,https://www.researchgate.net/publication/273193454 ,2014.

333.https://data.albankaldawli.org/indicator/ , le 15/04/2020 .

References en Anglais :

Books :

334.Benoit, W. L & Pang . A, **Crisis communication and image repair discourse**. New York: Pearson, 2008.

335.Coombs Timothy W, **Crisis Management and Communications**. Usa : Institute for Public Relations, 2007.

336.Coombs W. Timothy and Sherry J. Holladay, **The Handbook of Crisis Communication**. England : British Library, 2010 .

337.Coombs W.T, **Ongoing Crisis Communicatin**. Los Angeles: Ed Sage, 2015.

338.Coombs, W. Timothy, sherry J.Hollady , **Handbook of crisis and risk communication**. New York: Routledge, 2009.

339.Cristobal Kay, **Latin American Theories Of Development And Underdevelopment**. london : routledge Taylor and Francis Group,2011.

340.Doorley, John and Garcia, Helio Fred, **Reputation Management**. NewYork: Routledge,2015.

341.Galbacs Peter, **The Theory Of News Classical Macroeconomics : A Positive Critique**. New York : Springer,2015.

342.Idid Sayed Arabi, **The Ceo Looks At The Pro During Time Of Crisis**. Kuala Lumpur : Public Lecture Infrastructure,2015.

343.In T. L. Hansen-Horn & B. D, **Public relations: From theory to practice**. New york : Neff Eds, 2008.

344.Kolfschoten, Appelman J. H, **Collaborative engineering in crisis situations**. Netherlands : Paper presented at ISCRAM-TIEMS Summer School,2006.

345.Mcilwaine John Et Autres, **Guidelines For Digitization Projects For Collections And Holdings In The Public Domain**, Particularly Those Held By Libraries And Archives (Draft), Tunisie : AFLI, 2013.

346.Mitroff. Ian , **Crisis Leadership: Planning for the Unthinkable**. Usa : harvard library , 2004.

347.Moorthy, AK, **Dynamic Business Continuity Planning for Enhanced Loss Prevention**. Usa : ASIS International, 2006 .

348.Morales Pedraza Jorge, **Elements For Effective Management Of A Business Corporation Crisis Situation** . Usa : Science Publishers , 2009.

349.Peet Richard, Hartwiek El Aine, **Theories Of Development, Contentions, Arguments, Alterative**. 3rd ED, Usa : Library Of Congress, 2015.

350.Schwarz Andreas, **Crisis communication in an era of globalization and hybridization: Mapping the field of organizational strategic crisis communication and future avenues of research**,Usa : strategias de comunicación en situaciones deriesgo y crisis, 2013.

351.Slattery Martin, **Key Ideas In Sociology**. London : Nelson Thomes LTD,2003.

352.Stacks D. W ,**Primer of public relations research**. New York: Guilford Press,2002

353.Thompson DF, Louie RP, **Cooperative Crisis Management and Avian Influenza. A Risk Assessment Guide for International Contagious Disease Prevention and Risk Mitigation**. Usa : Center for Technology and National Security Policy, 2006.

Reviews and newspaper :

354.Coombs W. T & Holladay, "The negative communication dynamic" .**Journal of Communication Management**, Usa ,2007.

355.Forrest Carol J., "Practical Environmental Crisis Communication: Process and Procedures"**. Environmental Quality Management review**, Usa,2011.

356.Rousseau, D. M, **Is There Such A Thing As "Evidence-Based Management"?**. **Academy Of Management Review**, Usa, 2004 .

357.Sullivan. S," Crisis Communication." **Harvard Business Review**, Vol 28,Usa, 2003.

358.ThiessenAnsgar, Ingenhoff Diana, "Safeguarding reputation through strategic, :integrated and situational crisis communication management Development of the integrative model of crisis communication",**Corporate Communications An International Journal**, Vol 16, Usa , 2011.

359.Veil Shari R., Buehner Tara, Palenchar Michael J.," AWork-In-Process Literature Review:Incorporating Social Media in Risk and Crisis Communication", **Journal of Contingencies and Crisis,Management** , Usa , 2011

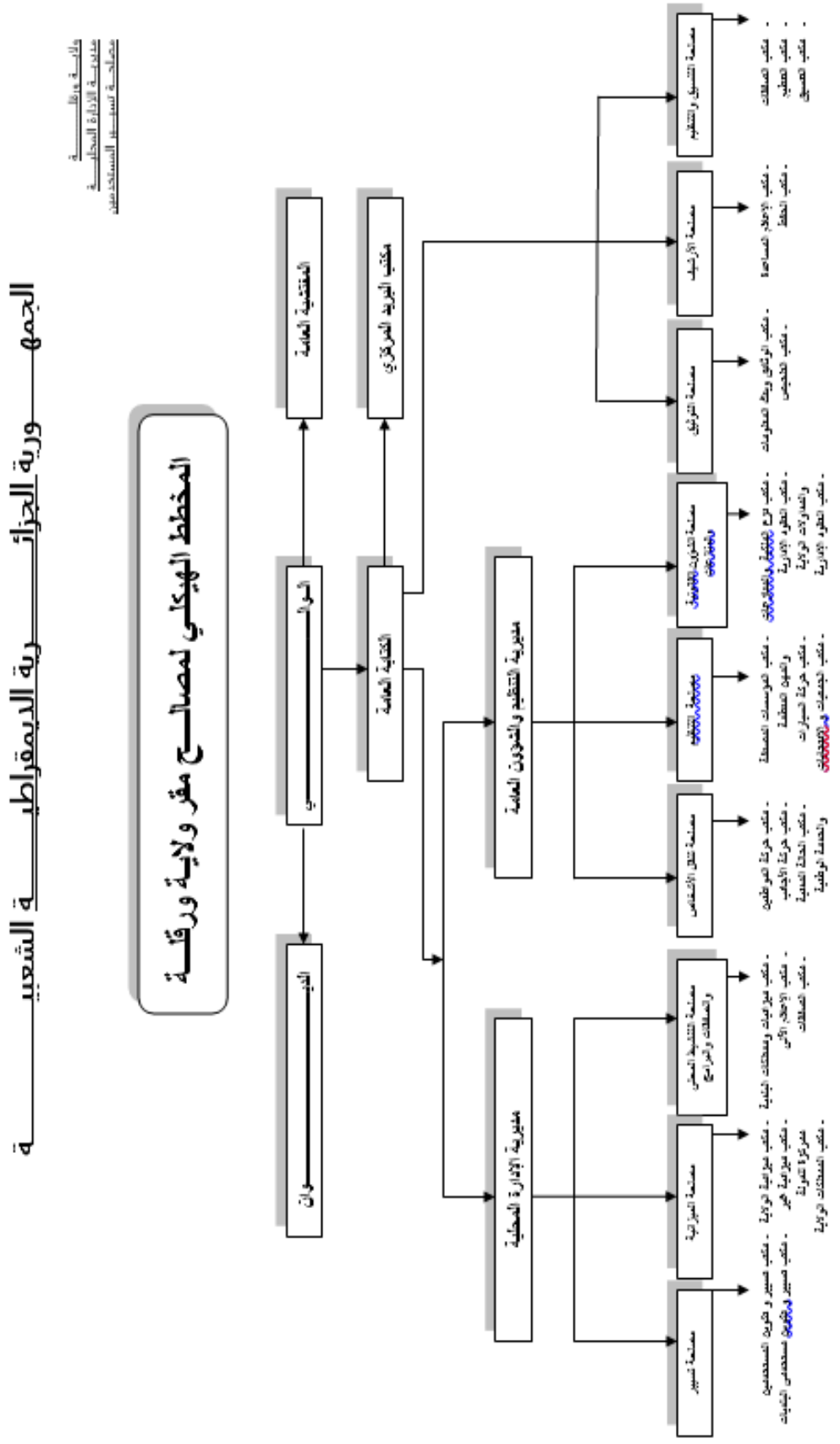
الملاحق

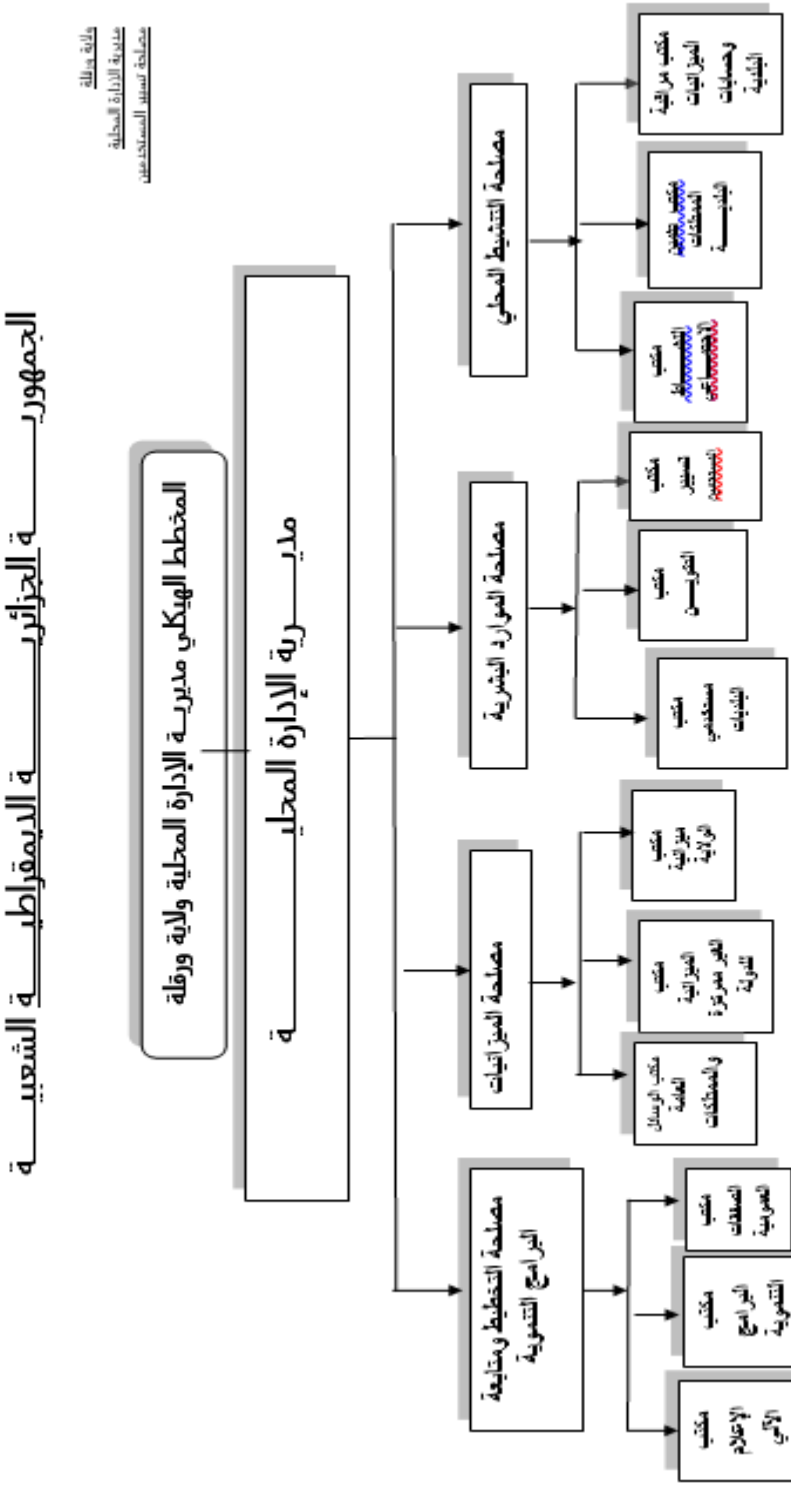
الملحق رقم (01): المتعلق بالمسافات بين مقر ولاية ورقلة وبلدياتها

DISTANCE EN KILOMETRES
ENTRE LES CHEFS LIEU DES
COMMUNES DE LA WILAYA DE OUARGLA

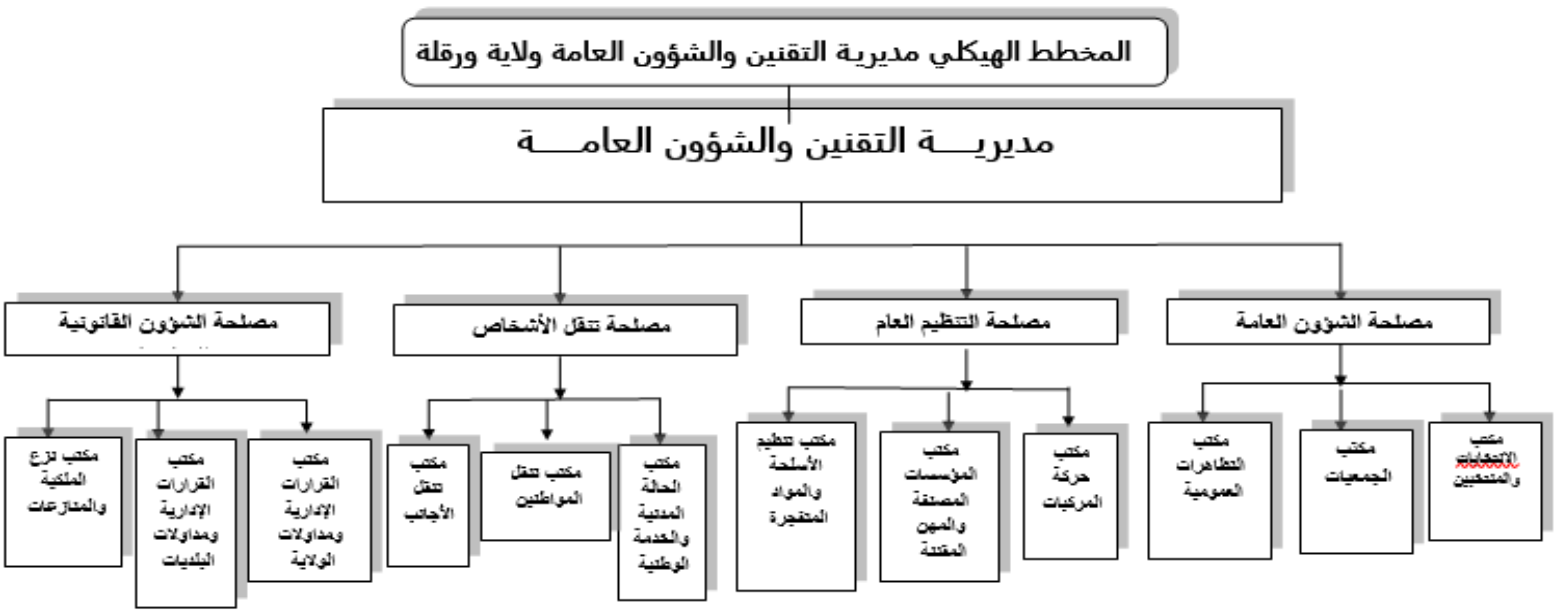
	OUARGLA																															
AIN BEIDA	08	AIN BEIDA																														
N'GOUSSA	22	25	N'GOUSSA																													
ROUISSAT	05	03	27	ROUISSAT																												
SIDI KHOUILED	15	05	23	20	SIDI KHOUILED																											
H.BEN ABDELLAH	22	14	30	17	07	H.BEN ABDELLAH																										
HEL BEL AMOR	137	129	115	132	133	127	HEL BEL AMOR																									
TEBESBEST	161	153	139	156	157	151	29	TEBESBEST																								
NEZLA	161	153	139	156	157	151	27	03	NEZLA																							
SIDI SLIMANE	184	176	162	179	180	174	51	25	24	SIDI SLIMANE																						
TOUGGOURT	161	153	139	156	157	151	28	02	01	23	TOUGGOURT																					
TEMACINE	153	145	131	148	149	143	17	13	13	37	14	TEMACINE																				
MEGGARINE	173	165	151	169	169	163	37	13	15	16	14	29	MEGGARINE																			
ZAOUIA ABIDIA	163	155	141	153	159	153	26	02	05	27	04	17	11	ZAOUIA ABIDIA																		
EL HADJIRA	105	122	83	110	105	99	79	102	99	123	100	87	114	104	EL HADJIRA																	
EL ALIA	115	132	93	120	112	94	94	117	114	138	115	192	129	119	15	EL ALIA																
TAIBET	200	192	178	196	196	190	62	40	41	65	40	53	56	53	140	155	TAIBET															
BENNAGUER	206	198	184	201	197	196	68	46	47	69	46	59	62	48	146	161	06	BENNAGUER														
MNAGUER	190	182	168	185	186	180	52	30	31	53	30	43	46	32	130	145	10	16	MNAGUER													
H.MESSAOUD	85	77	100	27	87	84	150	170	170	195	170	160	180	175	148	163	210	216	200	H.MESSAOUD											
EL BORMA	478	410	433	413	420	417	484	503	503	528	503	493	513	506	481	496	543	549	533	333	EL BORMA											

الملحق رقم (02): الهيكل التنظيمي لولاية ورقلة



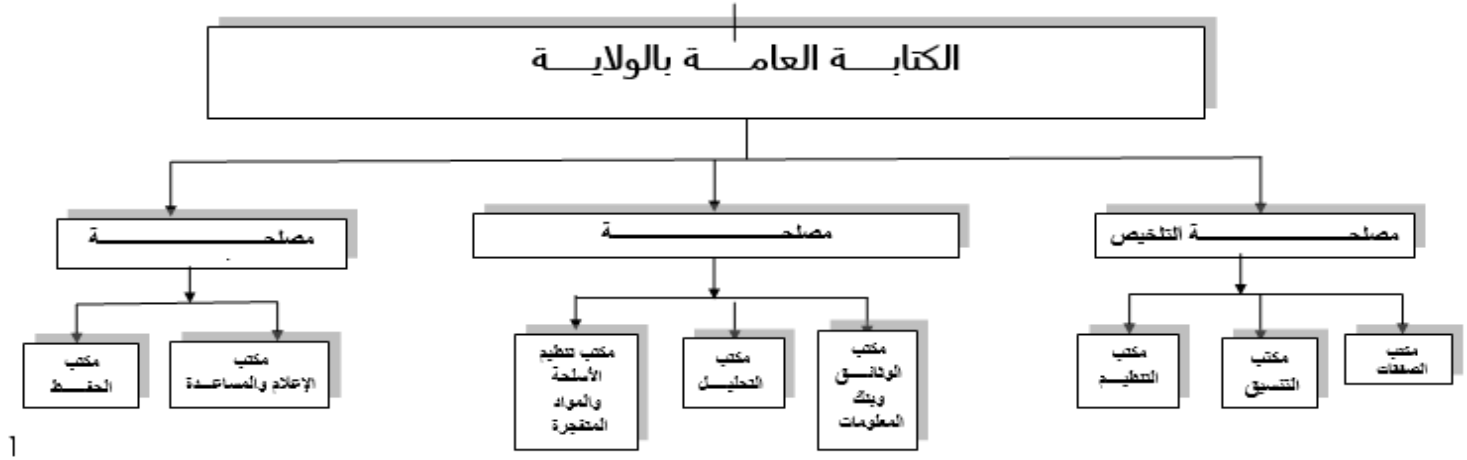

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ولاية ورقلة
مديرية الإدارة المحلية
مصلحة تسيير المستخدمين
المخطط الهيكلي مديرية الإدارة المحلية ولاية ورقلة
مديرية الإدارة المحلية
مصلحة التنشيط المحلي
مكتب مراقبة الميزانيات وحسابات البلدية
مكتب تنشيط الجمعيات
مكتب التنشيط الاقتصادي
مصلحة الموارد البشرية
مكتب تسيير المستخدمين
مكتب التكوين
مكتب مستخدمي البلديات
مصلحة الميزانيات
مكتب ميزانية الولاية
مكتب الميزانية الغير ممركزة للدولة
مكتب الوسائل العامة والممتلكات
مصلحة التخطيط ومتابعة البرامج التنموية
مكتب الصفقات العمومية
مكتب البرامج التنموية
مكتب الإعلام الآلي

الجمهوريـــــــــة الجزائريـــــــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة



الجمهوريـــــــــة الجزائريـــــــــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

المخطـط الهيكلـــي للكتابـــة العامـــة بالولايـــة



الملحق رقم (03): قائمة المحكمين

الرقم	إسم المحكم	الصفة العلمية	الجامعة
01	محمود شرقي	أستاذ	جامعة البليدة 2
02	خلادي يمينة	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
03	عطوي مليكة	أستاذ	جامعة الجزائر 3
04	صفوان حسني	أستاذ	جامعة الجزائر 3
05	بوكريسة عائشة	أستاذ	جامعة الجزائر 3
06	زان مريم	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة البليدة 2
07	جاني مراد	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة البليدة 2
08	بوشاقور جمال	أستاذ محاضر قسم أ	المدرسة الوطنية العليا للصحافة
09	عبد اللاوي صبيحة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة البليدة 2
10	بوبراس عمر	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة جيلالي بونعامة – خميس مليانة
11	تلعيش خالد	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة جيلالي بونعامة – خميس مليانة
12	عبد اللاوي عبد السلام	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة جيلالي بونعامة – خميس مليانة

الملحق رقم (04) المتعلق باستبانة الدراسة.

جامعة البليدة 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر إدارة الأزمات على التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري

– دراسة حالة ولاية ورقلة 1999-2019

استبانة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – تخصص إدارة الموارد البشرية–

من إعداد الطالب : **الأستاذ المشرف:**

مبارك شريف خليل **شكاكطة عبد الكريم**

الملاحق

الرجاء الإجابة على الأسئلة المطروحة بدقة من خلال وضع إشارة (X) في الخانة المناسبة وذلك بهدف إعداد دراسة أكاديمية كما نعدكم أن إجابتكم تبقى سرية وللبحث العلمي فقط .

ملاحظة:

إدارة الأزمات:"إدارة الأزمات هي مجموعة من الإجراءات المتسلسلة التي تهدف إلى التحكم في الأزمة والحد من انتشارها كي لا تفقد زمامها التي قد تؤدي إلى نشوب الحرب، وعليه يستوجب الإدارة الرشيدة التي تضمن حفاظ المصالح الحيوية للدولة"

التنمية المحلية:"عبارة عن عملية تعاون وتكامل بين المجهودات الحكومية والمجهودات الشعبية قصد التحسين من مستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية المقدمة لأفراد المجتمع المحلي وفق منظومة شاملة ومتكاملة"

أولا: البيانات الشخصية:

الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

السن : من 20-30 سنة ☐ من 31-40 سنة ☐ من 41-50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

المؤهل العلمي: مستوى ثانوي ☐ مستوى جامعي ☐

الخبرة المهنية: أقل من 05 سنوات ☐ من 05 -10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

المستوى الوظيفي: رئيس مكتب ☐ رئيس مصلحة ☐ إطار سامي ☐

الملاحق

ثانيا: لإنجاز هاته الدراسة يرجى الاطلاع على بعض خصائص مفردات العينة قصد معرفة مدى تأثير الأبعاد إدارة الأزمات المتخذة من قبلنا ودورها في تحقيق التنمية المحلية في منطقة الجنوب الشرقي الجزائري –ولاية ورقلة دراسة حالة – وذلك من خلال المحاور التالية :

الرقم	العبـــــــــــــــــــارة	مستوى إدارة الأزمات الأمنية				
		عالي جدا	عالي	متوسط	منخفض	منخفض جدا
المحور الأول : بعد إدارة الأزمات الأمنية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية						
01	وجود مؤشرات اللاأمن المسببة لعرقلة التنمية في المنطقة					
02	مستوى مكافحة الهجرة غير الشرعية في المنطقة					
03	مستوى مكافحة جريمة التهريب في المنطقة					
04	مستوى مكافحة جريمة الإرهاب في المنطقة					
05	مستوى مكافحة جريمة اختطاف البشر والمتاجرة بهم					
06	مستوى مكافحة جريمة الاتجار بالسلاح في المنطقة					
07	مستوى التغطية الأمنية في المنطقة					
08	مستوى مكافحة جريمة عصابات الأحياء					
09	مستوى إدارة الازمات الأمنية في المناطق الحدودية للولاية (الجريمة المنظمة)					
10	مستوى التحكم في إدارة قبائل البدو الرحل في الولاية					
11	مستوى استهداف الأمني للمناطق الصناعية في المنطقة.					
12	مستوى احتواء الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بالتنمية في المنطقة					

13	مستوى التحكم في إدارة التنمية المحلية والأمن في المنطقة					
المحور الثاني : بعد إدارة الأزمات الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية						
	العبـــــــــــــــــــارة	**درجة الموافقة لسياسية إدارة الأزمات الاقتصادية**				
		موافق بشدة	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**
14	واقع التنمية الاقتصادية في المنطقة					
15	تنفيذ البرامج الاقتصادية المخصصة للتنمية المحلية في المنطقة .					
16	تحرك السلطات المحلية لاستفادة الولاية من البرامج الخماسية للتنمية الوطنية					
17	تجسيد مخططات التنمية للبلدية (PCD) والمخطط القطاعي للتنمية (PSD) لترقية التنمية المحلية في الولاية					
18	إدارة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إطار التنمية المحلية في المنطقة FCCL سابقا					
19	الإدارة الجيدة للمناطق الصناعية ومناطق النشاط بالولاية					
20	توفر ونوعية شبكة الربط الخاصة بالكهرباء والغاز، والتزويد بالمياه الصالحة للشرب					
21	الحرص على إدارة أزمة شبكة الربط الخاصة بالتطهير في الولاية					
22	إدارة وتسيير قطاع الفلاحة بالولاية					
23	استراتيجية استغلال المنتوج الفلاحي المحلي بالمنطقة					

24	إدارة ووفرة منشآت قطاع الري بالولاية					
25	إدارة وتسيير قطاع التجارة في الولاية ومراقبته					
26	مكافحة الاحتكار وندرة المنتوج وأسعار المواد التجارية					
27	تفعيل دور القطاع الخاص بالولاية					
28	فعالية إدارة القطاع العام بالولاية					
29	إدارة قطاع السياحة في الولاية في الاعتماد عليه كبديل قوي لانعاش الاقتصاد					
30	أداء وجودة الخدمات السياحية في الولاية					
31	إدارة ووفرة المنشآت السياحية في الولاية					
32	إدارة وتسيير قطاع الأشغال العمومية في المنطقة					
33	إدارة وتسيير قطاع النقل وعصرنته في المنطقة بكل آلياته وأنواعه					
34	إدارة وترقية الاستثمار المحلي في الولاية					
35	إدارة وفتح مجال الاستثمار الأجنبي في الولاية					

المحور الثالث: بعد إدارة الأزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية

	العبـــــــــــــــــــارة	درجة الرضا لسياسة إدارة الأزمات الاجتماعية				
		راض جدا	راض	محايد	غير راض	غير راض تماما
36	إدارة أزمات تلبية مطالب المجتمع لتحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة					
37	إدارة أزمة الاندماج المجتمعي في المنطقة					
38	إدارة الأزمات الناجمة عن التركيبة المجتمعية في الولاية (الأصول والقبائل)					

39	إدارة أزمة النزوح الإفريقي وأثره التركيبة الديمغرافية في الولاية					
40	إدارة أزمة البطالة في المنطقة					
41	إدارة أزمة المطالبة للتشغيل المحلي في المناطق الصناعية المتواجدة بإقليم الولاية					
42	إدارة وتسيير قطاع الصحة العمومي والخاص بالمنطقة تماشيا مع مطالب الساكنة .					
43	إدارة المنشآت الصحية بالولاية وتوفيرها بالمناطق الطرفية خاصة					
44	مستوى التغطية الصحية في الولاية					
45	إدارة وإحصاء قبائل البدو الرحل في المنطقة					
46	إدارة النعرات الطائفية والاثنية في المنطقة					
47	إدارة أزمة دور المجتمع المدني في الولاية					
48	إدارة أزمة السكن في الولاية					
49	إدارة أزمة تهيئة المدن والتنمية الحضرية في الولاية (المناطق الحضرية ، الريفية، الحدودية)					
50	إدارة نقص دور وبيوت الشباب على مستوى الولاية					
51	إدارة أزمة المنشآت الرياضية في الولاية (المسابح والملاعب الجوارية والبلدية)					
52	إدارة التوجه البيئي والمبادرات البيئية في الولاية					
53	إدارة أزمة تأهيل المورد البشري وتعزيز قيم الانتماء والولاء في المنطقة .					

الملحق رقم (05): المتعلق بنتائج الدراسة الميدانية

أ/ نتائج ثبات الاختبار

الاستبيان

1- الاستبيان ككل

Satatistiques de fiabililité

Alpha de Cronbach	Nombre d'élément
0,704	53

2- المحور الأول :

Satatistiques de fiabililité

Alpha de Cronbach	Nombre d'élément
0.809	12

المحور الثاني :

Satatistiques de fiabililité

Alpha de Cronbach	Nombre d'élément
0.626	22

المحور الثالث :

Satatistiques de fiabililité

Alpha de Cronbach	Nombre d'élément
0.708	18

ب/ نتائج صدق الاتساق البنائي :

		الاستبيان الكلي	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
الاستبيان ككل	Corrélation de pearson	1	,809	,626	,708
	Sig.(bilatirale)		,000	,005	,000
	N	676	676	676	676
المحور الأول	Corrélation de pearson	809	1	,626	,708
	Sig.(bilatirale)	,000		,005	,000
	N	676	676	676	676
المحور الثاني	Corrélation de pearson	626	708	1	,809
	Sig.(bilatirale)	,005	,000		,000
	N	676	676	676	676
المحور الثالث	Corrélation de pearson	708	,809	,626	1
	Sig.(bilatirale)	,000	,000	,005	
	N	676	676	676	676

ج/ نتائج تحليل بعد إدارة الأزمات الأمنية :

	N			
	Valide	Manquant	Moyenne	Ecart type
مستوى مكافحة الهجرة غير الشرعية في المنطقة	676	0	2,7840	1,04312
مستوى مكافحة جريمة التهريب في المنطقة	676	0	3,3365	1,58403
مستوى مكافحة جريمة الإرهاب في المنطقة	676	0	3,5740	1,25745
مستوى مكافحة جريمة اختطاف البشر والمتاجرة بهم	676	0	3,2973	1,12562
مستوى مكافحة جريمة الاتجار بالسلاح في المنطقة	676	0	3,2678	1,23561
مستوى التغطية الأمنية في المنطقة	676	0	3,4009	1,18156
مستوى مكافحة جريمة عصابات الأحياء	676	0	2,6095	1,12408
مستوى إدارة الازمات الأمنية في المناطق الحدودية للولاية(لجريمة المنظمة)	676	0	3,4527	2,19949
مستوى التحكم في إدارة قبائل البدو الرحل في الولاية	676	0	2,6464	1,19412
مستوى استهداف الأمني للمناطق الصناعية في المنطقة.	676	0	2,0192	2,03915

مستوى احتواء الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بالتنمية في المنطقة	676	0	3,4438	1,27823
مستوى التحكم في إدارة التنمية المحلية والأمن في المنطقة	676	0	2,4393	1,06424

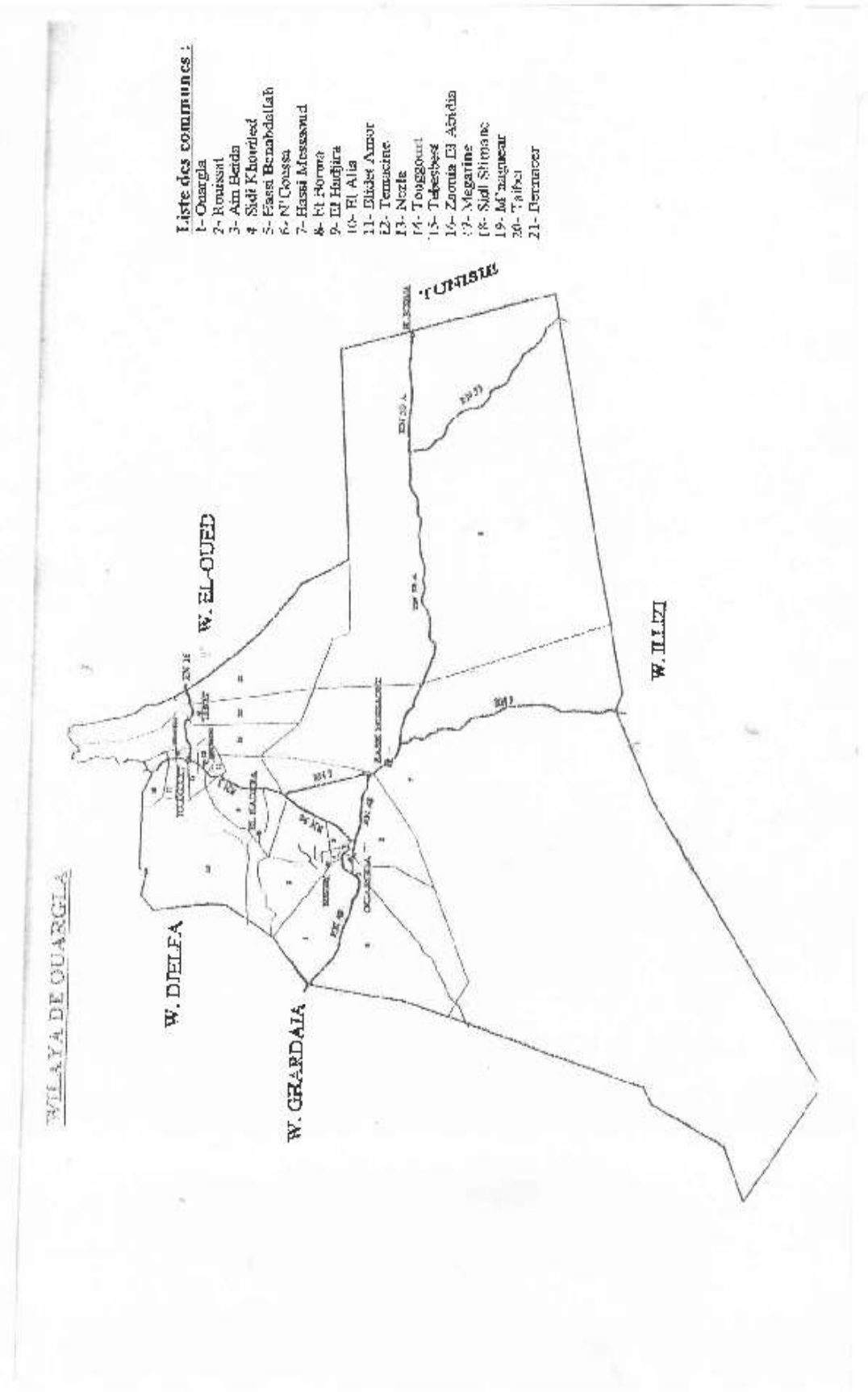
د/ نتائج تحليل بعد إدارة الأزمات الاقتصادية :

	N		Moyenne	Ecart type
	Valide	Manquant		Valide
واقع التنمية الاقتصادية في المنطقة	676	0	2,1967	1,10944
تنفيذ البرامج الاقتصادية المخصصة للتنمية المحلية في المنطقة.	676	0	2,5488	1,23011
تحرك السلطات المحلية لاستفادة الولاية من البرامج الخماسية للتنمية الوطنية	676	0	2,4941	1,38830
تجسيد مخططات التنمية للبلدية (PCD) والمخطط القطاعي للتنمية (PSD) لترقية التنمية المحلية في الولاية	676	0	2,8107	1,31253
إدارة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إطار التنمية المحلية في المنطقة FCCL سابقا	676	0	2,4645	,94919
الإدارة الجيدة للمناطق الصناعية ومناطق النشاط بالولاية	676	0	3,8639	1,09374
توفر ونوعية شبكة الربط الخاصة بالكهرباء والغاز، والتزويد بالمياه الصالحة للشرب	676	0	3,0296	1,14141
الحرص على إدارة أزمة شبكة الربط الخاصة بالتطهير في الولاية	676	0	1,3225	,74605
إدارة وتسيير قطاع الفلاحة بالولاية	676	0	2,4660	2,19984
استراتيجية استغلال المنتوج الفلاحي المحلي بالمنطقة	676	0	2, 8992	1,19470
إدارة ووفرة منشآت قطاع الري بالولاية	676	0	3,4540	2,03917
إدارة وتسيير قطاع التجارة في الولاية مراقبته	676	0	2,4731	1,263 41
مكافحة الاحتكار وندرة المنتوج وأسعار المواد التجارية	676	0	3,1770	1,33359
تفعيل دور القطاع الخاص بالولاية	676	0	2,5266	,72560
فعالية إدارة القطاع العام بالولاية	676	0	2,4645	,69988
إدارة قطاع السياحة في الولاية في الاعتماد عليه كبديل قوي لانعاش الاقتصاد	676	0	1,7692	,74415
أداء وجودة الخدمات السياحية في الولاية	676	0	2,2530	,99461
إدارة ووفرة المنشآت السياحية في الولاية	676	0	2,1405	,63796
إدارة وتسيير قطاع الأشغال العمومية في المنطقة	676	0	3,1598	1,11205
إدارة وتسيير قطاع النقل وعصرنته في المنطقة بكل آلياته وأنواعه	676	0	2,5059	,98785
إدارة وترقية الاستثمار المحلي في الولاية	676	0	2,5459	1,01769
إدارة وفتح مجال الاستثمار الأجنبي في الولاية	676	0	2,3328	1,32495

هـ / نتائج تحليل بعد الأزمات الاجتماعية :

	N		Moyenne	Ecart type
	Valide	Manquant		Valide
إدارة أزمات تلبية مطالب المجتمع لتحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة	676	0	3,0518	1,07991
إدارة أزمة الاندماج المجتمعي في المنطقة	676	0	2,6538	,81740
إدارة الأزمات الناجمة عن التركيبة المجتمعية في الولاية) الأصول والقبائل(	676	0	3,0355	,39054
إدارة أزمة النزوح الإفريقي وأثره التركيبة الديمغرافية في الولاية	676	0	2,3240	,09196
إدارة أزمة البطالة في المنطقة	676	0	1,4867	,59189
إدارة أزمة المطالبة للتشغيل المحلي في المناطق الصناعية المتواجدة بإقليم الولاية	676	0	1,6849	,92367
إدارة وتسيير قطاع الصحة العمومي والخاص بالمنطقة تماشيا مع مطالب الساكنة.	676	0	2,0547	1,01223
إدارة المنشآت الصحية بالولاية وتوفيرها بالمناطق الطرفية خاصة	676	0	1,9438	,87515
مستوى التغطية الصحية في الولاية	676	0	2,2544	,78715
إدارة وإحصاء قبائل البدو الرحل في المنطقة	676	0	3,0562	,66172
إدارة النعرات الطائفية والاثنية في المنطقة	676	0	4,0429	,57242
إدارة أزمة دور المجتمع المدني في الولاية	676	0	2,3757	1,07469
إدارة أزمة السكن في الولاية	676	0	2,6435	1,01133
إدارة أزمة تهيئة المدن والتنمية الحضرية فى الولاية) المناطق الحضرية ، الريفية، الحدودية(	676	0	1,9541	,63578
إدارة نقص دور وبيوت الشباب على مستوى الولاية	676	0	2,2426	,67608
إدارة أزمة المنشآت الرياضية في الولاية) المسابح والملاعب الجوارية والبلدية(	676	0	2,6036	,76667
إدارة التوجه البيئي والمبادرات البيئية في الولاية	676	0	3,0636	,05948
إدارة أزمة تأهيل المورد البشري وتعزيز قيم الانتماء والولاء في المنطقة.	676	0	3,2811	,76803

الملحق رقم (06): المتعلق بخريطة ورقلة (منطقة الدراسة)



ملخص اللغة الأجنبية

Summary

The aim of this study is to make the effect of management of crisis on the local development in the Algerian southern east crystal clear.- study the case of OURGLA province 1999- 2019-.

The theoretical framework of this study provided a general description of crisis and the way to treat them. Then, tackling management of Crisis which is entirely different in matter of methods and diagnosis. Finally, a procedural studies of management of crisis in Algeria in the midst of consecutive and changeable evolutions on all levels of different fields. The thing that obliging the system to work with such type of management and the varied techniques of it, in order to conserve its existence and competitiveness.

At the same time, development is as important as the above-mentioned ones; it becomes a special necessity within the spread of globalization which its severe influence overcomes the aspects of life. plus, the excessive demands to improve the local citizen living conditions, or at least to guarantee a strict minimum of his well living in a manner that tries to embody both maturity and rationality in the course of local management; that in return is considered a common denominator for a three variables solver equation which management of Crisis could precisely solve in this research through its various and multiple indicators.

The selection of Algerian southern east, particularly OURGLA province, was based on that basic rule; because it is the richest state in Algeria regarding its outward and Mystical resources that enable it to be a model in both managements of Crisis and development areas, as so as to emulate universal samples like the ones of most of Gulf countries having the same richness.

In order to achieve the objective of this study it has been counting on a set of tools and research methodologies Based on data collecting and statistics Analysis that are concerned with the region for 20 years. Moreover, for the study, a questionnaire has especially been made of an intended specimen of the region cadres and different administrations whom deal with the two approaches all together, and have an impact whether the two processes succeed or fail. all this is to know, how management of crisis contributes to fulfill the local development on one hand, also if the officials of OURGLA State Province succeeded to apply it for the sake of the aimed purposes on the other hand.

As a result, on this paper search, all of safety, economic and social factors impact largely in accomplishing the process of local development in the state. Thus, out of the findings emphasize the presence of statistical significant gaps from the answers of the study sample, due to the variables. After that we suggest a proposal to the e-administration (electronic Administration) with a view to manage illegal immigration crisis in the territory, through simulating the data and guarantee the efficiency of this crisis Management on the local, National and Universal scale; via a prepared electronic

application on the purpose of providing Solutions and make the perfect decisions about these crises.